



البنك المركزي العراقي
Central Bank of Iraq

مجلة الدراسات النقدية والمالية
Journal of Monetary and Financial
Studies

المؤتمر السنوي الرابع
الدور التنموي للبنك المركزي العراقي (المعطيات والاتجاهات)
The Development role of the central bank of Iraq

مجلة علمية نصف سنوية
يصدرها البنك المركزي العراقي
دائرة الإحصاء والأبحاث

عدد خاص: المؤتمر السنوي الرابع
10 كانون الأول 2018

مجلة الدراسات النقدية والمالية

• هيئة التحرير:

السيد علي محسن العلق	محافظ البنك المركزي العراقي
د. منذر عبد القادر الشихلي	نائب محافظ البنك المركزي العراقي
د. محمود محمد داغر	مدير عام دائرة العمليات المالية وإدارة الدين
السيدة جنان إسماعيل البيروتي	مدير عام دائرة الإحصاء والابحاث

• المتابعة الفنية:

قسم المجلة والتقارير//دائرة الإحصاء والابحاث

*عدد خاص: ايلول-2019

* الآراء الواردة في المجلة لا تعبر بالضرورة عن سياسة البنك المركزي وانما تمثل آراء الباحثين.

محتويات العدد

- هيئة التحرير

- فهرست

- كلمة السيد المحافظ المحترم

- مقتطفات من كلمات المشاركين في افتتاح اعمال مؤتمر البنك المركزي العراقي السنوي الرابع الذي عقد بتاريخ ٢٠١٨/١٢/١٠

- البحوث المشاركة في المؤتمر

ت	اسم الباحث	عنوان البحث	مكان العمل
1	د. مازن صباح أحمد أحمد سليم رحيم حسين عطوان مهوس حسين حسب الله علوان عباس كريم صدام	سياسات البنوك المركزية في مواجهة صدمة اسعار النفط (٢٠١٤): العراق والجزائر حالتان دراسيتان	البنك المركزي العراقي
2	د. رجاء عزيز بندر د. ايمان عبد الرحيم كاظم	أثر السياستين المالية والنقدية في النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الاقتصاد العراقي للمدة (١٩٨٠ - ٢٠١٦)	البنك المركزي العراقي
3	أ. د. أحمد حسين بتال م. م. فيصل غازي فيصل الدليمي	أثر المنافسة المصرفية في التنمية الاقتصادية	الإدارة والاقتصاد جامعة الانبار
4	م. د. فادي حسن جابر م. م. ختام حاتم حمود	الدور التنموي لتكنولوجيا المعلومات المستخدمة في تعزيز جودة التنمية المستدامة في القطاع المصرفي	كلية الامام الكاظم (ع)
5	نزار رافع محمد	الصكوك الاسلامية ودورها في تمويل الموازنة الحكومية	البنك المركزي العراقي
6	د. عمار حمد خلف محمد نوري داود	تحليل العلاقة بين حجم القروض المتعثرة وكفاية رأس المال باستخدام أختبارات الضغط لعينة من المصارف الأهلية في العراق	البنك المركزي العراقي
7	أ. د. وحيدة جبر خلف المنشد م. م. صادق عطية خلف	تطوير البيئة الحاضنة للتكنولوجيا المالية والدور المرتقب في تحقيق التنمية الاقتصادية مع اشارة خاصة للعراق	الإدارة والاقتصاد جامعة المستنصرية
8	أ. د. وقاء جعفر أمين م. د. أحمد عبد الزهرة حمدان	تقييم الدور التنموي للسياسة النقدية في العراق باستعمال تحليل مربع كالدور	الإدارة والاقتصاد جامعة المستنصرية
9	د. حسين لازم مزبان	فرض الوصايا على المصارف المتعثرة ودوره في تأهيلها	البنك المركزي العراقي
10	رفل سعيد اندراوس	تقييم مستوى الرقابة التنظيمية باستخدام المنطق الضبابي دراسة حالة في البنك المركزي العراقي	البنك المركزي العراقي
11	أ. د. احمد حسين بتال أ. م. وسام حسين علي	قياس الانتاجية الكلية وعلاقتها بالاداء المالي : دراسة تطبيقية في القطاع المصرفي العراقي للمدة (٢٠١٠ - ٢٠١٧)	الإدارة والاقتصاد جامعة الانبار
12	د. ثائر أحمد سعدون السمان خالد زيدان عبدالهادي	وسائل البنك المركزي العراقي في إدارة سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي	الإدارة والاقتصاد جامعة الموصل البنك المركزي العراقي / فرع الموصل
13	د. محمود داغر	The Monetary Policy Transmission (MPT) in Iraq	البنك المركزي العراقي

كلمة السيد المحافظ المحترم

التي ألقاها في إفتتاح فعاليات المؤتمر السنوي الرابع للبنك المركزي العراقي

الذي عقد في 2018/12/10

بسم الله الرحمن الرحيم

أصحاب المعالي والسيدة المحترمين

السيدات والسادة الضيوف الكرام

ضيوفنا الاعزاء أخي د. عبد الرحمن الحميدي رئيس مجلس صندوق النقد العربي، ومعالي محافظ البنك المركزي الأردني، وأيضاً معالي رئيس سلطة النقد الفلسطينية، وكذلك ممثلي اتحاد المصارف العربية والبنك الدولي والمنظمات المشاركة معنا والبعثات الدبلوماسية والخبراء والمختصين والأكاديميين والإعلاميين ورابطة المصارف الخاصة ممثلة برئيسها وأعضائها وكذلك رؤساء مجالس إدارة المصارف والمدراء التنفيذيين وكل الضيوف الأعزاء.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

أسعدتم صباحاً ومرحباً بكم في بغداد

تزامناً مع الذكرى الأولى لإنجازات شعبنا على تنظيم داعش الإرهابي، ينعقد مؤتمر البنك المركزي العراقي بحضوركم ومشارككم في مرحلة مهمة يتطلع فيها بلدنا وشعبنا إلى تنمية شاملة ومستدامة.

السيدات والسادة الحضور ... يواصل البنك المركزي العراقي مسيرته وتاريخه العريق معزراً تلك المسيرة بإنجازات وتطورات كثيرة تمثل تحولات تاريخية في سياساته وأنظمته وبناءه المؤسسي، ففي إطار السياسة النقدية يواصل نجاحاته في استهداف الاستقرار النقدي من خلال قوة واستقرار العملة الوطنية والسيطرة على التضخم في أدنى مستوياته، والاحتفاظ بمستوى عالٍ من الاحتياطيات الأجنبية، ومن جهة أخرى يواصل استهداف النمو الاقتصادي إلى جانب هدفه في الاستقرار النقدي.

هذا الاتجاه الذي بدأنا به في عام 2015 يمثل انتقالاً رائدة في السياسة النقدية في العراق، وأعتبر ذلك ميزة تنافسية للبنك المركزي العراقي على مستوى البنوك المركزية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وفقاً للتصنيف الجغرافي للبنك الدولي.

لقد واكبت هذه السياسة توجهات السياسة النقدية الحديثة وحسمت خيارها باتجاه هذا التوجه والتي تجاوزت فيه من مفهوم عرض النقد إلى مفهوم سيولة السوق من أجل تحفيز القطاع الحقيقي، وتجسد هذا التحول في السياسة النقدية من خلال مبادرات وبرامج وخطط متعددة ومنها إطلاق مبادرات الإقراض الصناعي والزراعي والعقاري والإسكاني بمبلغ 5 ترليون دينار ومبادرة تمويل المشاريع الصغيرة بمبلغ 5 ترليون ونصف من خلال المصارف الخاصة والعامة وهي أكبر مبادرة إقراض في تاريخ العراق.

وأيضاً تجسدت هذه السياسة من خلال سياسة التيسير الكمي أي ضخ السيولة إلى السوق من خلال شراء حوالات الخزينة لامتناس الصدمة المالية التي تعرض لها العراق في السنوات الأخيرة والتي كادت

أن تعصف بأوضاعه المالية، وأيضاً من خلال مشروع القروض المجمعّة أو المشتركة التي نعمل عليها حالياً بالتنسيق مع المصارف لتمويل مشاريع استراتيجية مهمة، نستند في تلك السياسة الجديدة إلى فهم عميق لضرورة شحن القوة الاقتصادية من أجل توسيع وتنويع القاعدة الإنتاجية، ومن فهم عميق لمخاطر بيئة الاقتصاد والمالية العامة التي بقيت رهينة لمورد واحد تكتنفه مخاطر التقلبات الحادة.

من الضروري هنا أن نشير إلى أن تجربة التمويل التي قادها البنك المركزي العراقي قد أشرت بوضوح إلى أن توفر التمويل وحده ليس كافياً لإنجاز ما نصبوا إليه، ولا بد من تسليط الضوء والإهتمام والدراسة حول هذه التجربة، حيث توشّر إلى ضرورة إتخاذ إجراءات وتصحيحات هيكلية سريعة لخلق بيئة قادرة على توظيف الأموال واستثمارها، بيئة مستقرة سياسياً وأمنياً وإدارياً وقانونياً وتنسيق فعال بين السياسات العامة وإرادة حقيقية لتفعيل القطاع الخاص وحمايته وحماية المنتج الوطني.

إن تجربة التمويل التي تبناها البنك المركزي العراقي تعكس لنا بوضوح أن عملية التنمية الاقتصادية هي منظومة متكاملة يشكل التمويل أحد أركانها، لذلك لا بد من توفير مقومات وشروط التنمية الأخرى من خلال نظام مؤسساتي فعال وكفوء، ومن منظومة متناسقة لإتخاذ القرارات ورسم الخطط، ومن منظومة تشريعية تستند إلى بيئة سياسية مستقرة تتوحد في رؤيتها وأولوياتها، بما يوفر إطاراً منتجاً سليماً للقوانين والتشريعات.

كما نحتاج إلى إجراءات فعالة لبسط سلطة القانون تجاه ظاهرة التعثر في تسديد القروض التي باتت ظاهرة مثقلة تؤدي إلى انتفاء المصارف وعدم استجابتها ببسر لمنح القروض والتسهيلات، ونشير هنا إلى وجود أكثر من (6) ترليون دينار من القروض المتعثرة من أصل (37) ترليون دينار هي مجموع القروض الممنوحة، وبالتالي يؤدي ذلك إلى اقتطاع المصارف مبلغاً قدره (2,5) ترليون دينار من أرباحها ومساهميها كمخصصات للتحوط من خسائر الديون المتعثرة وهو ما يشكل (16%) من رؤوس أموال المصارف، مما يتطلب إجراءات قانونية فاعلة وصارمة من حيث سرعة البت في القضايا وتنفيذ عقود الرهن وتسجيل الضمانات العقارية من أجل معالجة هذه الظاهرة وتشجيع المصارف لتقديم الائتمانات النقدية والتعهدية.

هذه الدروس المستنبطة من تجربة التمويل التي قادها البنك المركزي نأمل أن تأخذ الطريق إلى الدراسة والبحث والفحص لنعالج الجوانب الأخرى لكي تكتمل عملية التنمية بكل أركانها، خاصة ونحن اليوم على أعتاب حكومة جديدة وبرلمان جديد نأمل أن يكون ذلك منطلقاً لبناء الأطر السليمة والأطر التي تستند إلى فلسفة الدولة في إطار بناء اقتصاد قائم على نموذج واضح ويستند إلى قطاع اقتصادي خاص قوي يحظى باهتمام الجميع تشريعياً وتنظيمياً وحمائياً وكافة الجوانب التي ترتبط بهذا الأمر.

في الختام ... أود تقديم الشكر والامتنان لحضوركم ومشاركتكم ولكل الذين ساهموا وعملوا على دعم وأقامة هذا المؤتمر من داخل وخارج البنك المركزي، ولكل الكادر الإعلامي الذي ينقل ويتابع مجريات هذا المؤتمر الذي نتطلع جميعاً أن يكون مؤتمراً نوعياً، شاكرين المساهمين في إغناءه بالبحوث والمناقشات.

كما أود أن أتقدم بالشكر والامتنان لسيادة رئيس مجلس النواب لإهتمامه بالحضور الشخصي، ومعالي السادة أعضاء مجلس النواب لا سيما من اللجنة المالية في مجلس النواب الذين يشاركوننا، فمرحباً وسهلاً بهم ونشكر لهم هذا الحضور.

أكرر شكري وامتناني للجميع وأتمنى لهذا المؤتمر النجاح والتوفيق.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

Editorial

Coinciding with the first anniversary of our people's victories over the terrorist organization Da'ash, the central Bank of Iraq conference is convened with your presence and participation at an important stage in which our country and our people look forward to inclusive and sustainable development.

The Central Bank of Iraq continues its March and long history enhanced by a lot of achievements and developments that represent historical transformations in its policies, systems and institutional structure. Within the framework of the monetary policy, the Central Bank continues its successes in targeting monetary stability through the strength and stability of the national currency and control inflation at its lowest levels, maintain high level of foreign reserves, on the other hand, the central bank continues to target economic growth along with its goal of monetary stability. This trend, which we started in 2015, represent a leading transition in the monetary policy in Iraq and is considered a competitive advantage for the central bank of Iraq on the level of central banks in Middle East and North Africa according to the Geographical Classification of the World Bank .

This policy has followed the trends of the modern monetary policy and settled its option towards this direction, exceeding the concept of money supply to the concept of market liquidity in order to stimulate real sector, this transmission is embodied in the monetary policy through programs , initiatives, and several plans, of which was launching initiatives for lending state – owned banks (Industrial ,Agricultural Housing and Real Estate banks) at an amount of 5 trillion Iraqi dinar ,also the initiative of microfinancing at an amount of 1trillion and a half through public and private banks ;this is considered the largest lending initiative in Iraq's history.

This policy was also embodied through the quantitative facilitation, that is; inject liquidity to the market through buying treasury bills to absorb the financial shock that Iraq suffered in latest years, which almost tore its financial conditions ,also through the project of syndicated loans, on which we are working currently in coordination with banks to finance important strategic projects, based in that new policy, on deep understanding of the need to charge economic strength for expansion and productive base diversification and deep understanding of the risks of economic environment and public finance which remained dependent on one resource surrounded by severe fluctuation risks.

It is necessary here to refer to the experience of financing led by the central bank of Iraq which has clearly indicated that the availability of funding is not enough to achieve what we hope for, also attention must be paid to this experience where it points to the need to take fast actions and structural adjustments to create an environment capable of investing money also stable and secure environment politically administratively and legally with an effective coordination between

public policies and true will to activate and protect the private sector and the national product.

The funding experience adopted by the central bank of Iraq clearly reflect to us that the process of economic development is an integrated system in which funding constitutes to be one of its pillars ,therefore other development conditions and components should be provided through an efficient and active institutional system, a coordinated system for decision- making and planning in addition to a legislative system based on stable policy united in its vision and priorities , in a manner that provides a productive sound framework for laws and legislations.

We need effective actions to enforce the Law against the default phenomena, which became an alarming phenomena leading to the absence of banks and lack of smooth response towards granting loans and facilities; here we refer to the existence of more than 6 trillion IQD out of 37 trillion non-performing loans, this is the total of granted loans, so banks deducted an amount of 2.5 trillion IQD of their profits and shareholders as provisions for hedging against non- performing loans which accounted for 16% of banks' capital, this required effective and strict legal procedures in terms of the speed in resolving cases and executing foreclosure contracts and liquidate real estate guarantees in order to treat this phenomena and encourage banks to provide cash and pledged credits.

We hope that the lessons learned from the funding experience led by the central bank will take its way to study, research and examination in order to address the other aspects to complete the development process with all its pillars, especially we are today on the threshold of a new government and parliament , we hope that this can be a starting point to build sound frameworks based on the philosophy of the state in the context of building an economy based on a clear model and based on strong private economic sector Which enjoys legislative, regulatory, and protectionist attention with other aspects related to this issue.

I would like to extend my thanks and appreciation to the chairman of the sovereignty of the council of representatives for attendance and participation for his interest in personal presence and the excellences especially from the financial committee at the parliament who are participating, so welcome and thank you for this attendance .

I again extend my sincere thanks and gratitude.

مقتطفات من كلمات المشاركين في افتتاح أعمال
مؤتمر البنك المركزي العراقي الرابع
الذي عقد في 2018/12/10

في إطار مساعيها الهادفة لتطوير القطاع المالي والمصرفي في البلاد، عقد البنك المركزي العراقي مؤتمره السنوي الرابع تحت شعار (الدور التنموي للبنك المركزي العراقي: المعطيات والاتجاهات) بحضور شخصيات اقتصادية ومصرفية بارزة من داخل العراق وخارجه.

استهل المؤتمر فعالياته بكلمة محافظ البنك المركزي العراقي السيد علي محسن اسماعيل، ثم تلاه ممثل رئيس مجلس الوزراء ومستشاره المالي د. مظهر محمد صالح الذي أكد في كلمته بأن هذا المؤتمر يأتي متصدياً لدور البنك المركزي العراقي الانمائي وتوفير الظروف النقدية والمالية المناسبة التي يضطلع فيها بأداء دوره في تشييد دعائم النهضة في بلدنا العظيم العراق، فثمة اتجاهين أساسيين على الأقل إنطلق البنك المركزي العراقي بموجبهما نحو الاقتصاد المالي والحقيقي في وقت أصبحت البلاد بأمس الحاجة إليهما في دعم ركائز الإعمار والإزدهار.

الاتجاه الأول: ويشتمل على تعزيز مسارات الشمول المالي وما يقتضيه من دور للسلطة النقدية في تطوير الأداء المؤسساتي الذي يسهم في إيصال الخدمات المالية والمصرفية لأضعف الشرائح الإجتماعية والتصدي في الوقت نفسه لمظاهر الفقر ودعم نمو النشاطات الاقتصادية والإجتماعية بشكل أكثر عدالة، إذ أن توفير الحساب المصرفي للمعاملات ولأبعد الشرائح المجتمعية ضعفاً هو نقطة الارتكاز الحقيقية التي تستهدفها السياسة النقدية لبلوغ غايات التمويل الملازمة لنشاطات التنمية المستدامة، ولا سيما العمل على إزالة تعثرات التمويل المصرفي والحد من إرتفاع تكاليفه ورفع مستويات الحوكمة المؤسساتية المالية، مدركين في الوقت نفسه أن الأهداف السبعة عشر للتنمية المستدامة التي إعتمدتها المنظمة الدولية حالياً قد إستندت في ركنها السابع على تأكيد أهمية إشاعة تبني أهمية الشمول المالي من بين تلك الأهداف الانمائية الكبرى، ويسعدنا أن يكون العراق بشخص البنك المركزي العراقي هو من بين البلدان المنضوية في العهد الدولي للشمول المالي.

أما الاتجاه الثاني: فيتمثل بأهمية مبادرة البنك المركزي العراقي في تقديم برنامج التمويل الاستثنائي لدعم النشاط الحقيقي والتصدي إلى مظاهر الركود الاقتصادي في بلادنا وهي مبادرة (6) ترليون دينار التي نوه عنها معالي المحافظ، إذ أطلق هذا البرنامج منذ العام 2015 والذي عُد وما زال تجسيدا للتجربة الفريدة في تدخل البنك المركزي العراقي في استقرار وتنمية القطاع الحقيقي وتحريك أساليب النشاط الاقتصادي وفي ظروف صعبة مرت بها بلادنا التي تمثلت بإنخفاض مداخيلها المالية وهي تحارب في الوقت نفسه قوى الإرهاب الداعشي والانتصار على الإرهاب الدولي الذي نحتفل اليوم بذكرى تحرير بلدات العراق ومدنه من براثن تلك القوى الإرهابية المجرمة.

ختاماً ... نلتبس من مؤتمر البنك المركزي العراقي الرابع بمعطياته وإتجاهاته نتائج انمائية عملية ترسي

مباديء عمل جديدة لعراق مزدهر ومتقدم وهذا ما نتطلع إليه جميعاً، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

من جانبه ... أكد رئيس مجلس إدارة صندوق النقد العربي د. عبد الرحمن الحميدي في كلمته التي

ألقاها على مسامع الحاضرين في المؤتمر على أن الشمول المالي يزيد من فرص التنافس بين المؤسسات

المالية، من خلال العمل على تنويع منتجاتها والإهتمام بجودتها لجذب أكبر عدد من الزبائن، مشيراً إلى التأثير

الفاعل الذي يحدثه الشمول المالي على الجوانب الاجتماعية من حيث التركيز على إيصال الخدمات والمنتجات

المالية والمصرفية المناسبة لمحدودي الدخل وباقي فئات المجتمع الأخرى، وكذلك ضمان دمج المشروعات

الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر في القطاع المالي الرسمي عبر ضخ التمويل الملائم والكافي لتمشية

أعمالها ودعم برامجها وخططها التطويرية والتنموية.

وثن الحميدي في هذا الجانب تجربة وجهود البنك المركزي العراقي في تعزيز برامج الشمول المالي

والتي أسهمت في تحسن نسبة وصول البالغين للخدمات المالية والمصرفية من 11% عام 2014 إلى نحو

23% عام 2017.

بدوره ... أشاد رئيس رابطة المصارف العراقية الخاصة السيد وديع الحنظل والذي كان آخر المتحدثين

في افتتاح جلسات المؤتمر، في كلمته بالنجاحات التي حققها البنك المركزي العراقي وكذلك إنجازات الرابطة

خلال السنوات القليلة الماضية، مؤكداً على أهمية تنمية القدرات والطاقات البشرية عبر برامج التدريب

المتطورة والفاعلة، بهدف خلق قيادات رصينة وكفاءة للقطاع المالي والمصرفي لديها القدرة والإمكانية على

تبنى مناهج ريادية وأساليب سليمة وصحيحة لتطوير الأعمال ومواجهة التحديات بما يحقق أهداف التنمية

المستدامة المنشودة في البلاد.

سياسات البنوك المركزية في مواجهة صدمة اسعار النفط (2014): العراق والجزائر

حالتان دراسيتان

د. مازن صباح أحمد	مدير عام دائرة الاستثمارات / البنك المركزي العراقي
أحمد سليم رحيم	دائرة الاستثمارات/ البنك المركزي العراقي
حسين عطوان مهوس	دائرة الاستثمارات/ البنك المركزي العراقي
حسين حسب الله علوان	دائرة الاستثمارات/ البنك المركزي العراقي
عباس كريم صدام	دائرة الاستثمارات/ البنك المركزي العراقي

المقدمة

يمثل المورد النفطي العصب الرئيس في معظم الاقتصادات الغنية به، إذ تعتمد هذه الدول في تقدير إيراداتها وتنفيذ إنفاقها الجاري والاستثماري على الإيرادات المتأتية من تصدير هذا المورد، وأية تقلبات في أسعار النفط عالمياً تلقي بآثارها على تلك الاقتصادات، فكلما انخفضت أسعار النفط بصورة كبيرة أدى ذلك إلى تراجع في مقدرة تلك الدول على تنفيذ خططها وسياساتها، سواء على مستوى السياسة المالية (إنفاق حكومي) أو على مستوى السياسة النقدية (المحافظة على المستوى العام للأسعار).

وتتباين السياسات النقدية التي تتبعها السلطات النقدية في كل دولة بحسب الظروف والمقومات التي تحكم إدارة الاقتصاد في تلك الدول، ففي العراق تعتمد السلطة النقدية نظام سعر الصرف الثابت، إذ إن سعر صرف الدينار العراقي مربوط بعملة الدولار الأمريكي، باعتبار أن أغلب إيرادات الدولة هي بعملة الدولار الأمريكي، فيما تقوم الجزائر بربط الدينار الجزائري بسلة تتكون من عمليتي الدولار واليورو، إذ تمثل أغلب إيرادات الجزائر عملة الدولار، فيما أن أكبر شريك تجاري للجزائر هي فرنسا والتي تعتمد اليورو كعملة محلية.

وتتركز مشكلة البحث في " تعاني بعض الدول النفطية من انفتاح اقتصاداتها بشكل كبير ومن اختلالات أكبر في موازين مدفوعاتها مما يجعلها أكثر عرضة لتقلبات أسعار النفط العالمية، مما يحد من قدرة البنوك المركزية في التدخل وتحقيق الاستقرار السعري هذه الدول ". في ضوء فرضية بحث تتمحور حول " إن السلطة النقدية في الدول النفطية تعاطت بشكل إيجابي في تقليل أثر الأزمات السعرية للنفط ".

1. أزمة أسعار النفط في 2014 (الأسباب والتطورات)

تعرضت أسعار النفط الخام لتراجع كبير في منتصف 2014، لنتهي مرحلة استقرار سعري استمر أربع سنوات بعد تعافي الاسواق النفطية من تبعات الازمة المالية في 2008، ويُعد ثالث أكبر انخفاض خلال الثلاثين سنة الماضية منذ بدء تداول النفط الخام في البورصات العالمية في 1984، ساهمت به عوامل عدة اهمها عدم تطابق توقعات العرض والطلب، التغيير في سياسة منظمة الدول المصدرة للنفط – OPEC، فضلا عن ارتفاع الدولار، وقد حملت ازمة انخفاض أسعار النفط الخام آثار كبيرة القت بظلالها على اقتصادات الدول المصدرة له، اذ شهدت تلك الدول مرحلة ركود حاد، كنتيجة متوقعة لأي اقتصاد ريعي يعتمد على مصدر دخل احادي، وقد واجهت البنوك المركزية تحديات كبيرة لمواجهة تلك الازمة الحادة، فلم يعد الحفاظ على استقرار سعري هدفاً سهلاً في ظل انهيار عوائد مصدر التمويل الرئيس، وسترکز الدراسة في المبحث الأول على عرض الأسباب الرئيسة لانخفاض أسعار النفط في 2014، واهم النتائج المترتبة على تلك الازمة.

1.1. أسباب انخفاض أسعار النفط الخام في 2014.

1.1.1. التطورات في السوق النفطية

شهدت أسواق النفط العالمية تطورات كبيرة خلال السنوات الماضية تزامناً مع ارتفاع الأسعار الكبير منذ بداية الالفية الثانية، اذ شجّع نمو الاسعار ظهور مصادر غير تقليدية (النفط الصخري وأنواع أخرى) لإنتاج النفط في الولايات المتحدة وكندا، ودخلها الى السوق، فضلاً عن تطوّر التكنولوجيا اللازمة لإنتاج النفط غير التقليدية الذي ساعد على تخفيض كلف الإنتاج مما جعل انتاجها اقتصادياً، وقد ساهم ذلك بتحويل الولايات المتحدة من مستوردٍ صافٍ الى منتج فاعل في السوق النفطية، اذ ارتفع إنتاجها خلال عام 2014 بمقدار 1.2 مليون برميل

في اليوم، ليرتفع اجمالي الإنتاج إلى 8.7 مليون برميل يومياً، ومع تزايد إنتاج الاخير اخذت حصة منظمة أوبك من المعروض النفطي العالمي بالتراجع بشكل تدريجي، ولوقف المزيد من الخسائر في حصص السوق، قررت المنظمة خلال اجتماعها الشهير في تشرين الثاني 2014، " أن تحافظ على مستوى الإنتاج البالغ 30 مليون برميل المُحدد في كانون الاول 2011" والذي يعني ان المنظمة ستتخلى عن استهدافها للسعر، بل ستتجه لاستهداف كمية الإنتاج للحفاظ على حصتها في السوق العالمية مراهنَةً بذلك على التكلفة الحدية لمنتجات النفط غير التقليديين والتأثير على الإنتاج الإضافي وازاحتهم خارج السوق (European Central Bank, 2015, p.16).

1.1.2. اتجاهات العرض والطلب على النفط الخام

توصف ازمة انخفاض أسعار النفط الخام في منتصف 2014 على انها صدمة عرض استثنائية اذ نتجت بدرجةٍ أساس عن عدم تطابق المعروض النفطي العالمي مع توقعات الطلب على النفط الخام، فعلى الرغم من ارتفاع انتاج الولايات المتحدة النفطي، ظلت مصادر العرض الأخرى مرتفعة، وبقي الإنتاج العالمي أعلى مما كان متوقعاً في عام 2014، اذ ارتفعت صادرات العراق -ثاني أكبر منتج في أوبك- الى أعلى مستوى لها منذ في عام 1980، بمتوسط 2.9 مليون برميل في اليوم، وعلى الرغم من العقوبات المفروضة على روسيا التي

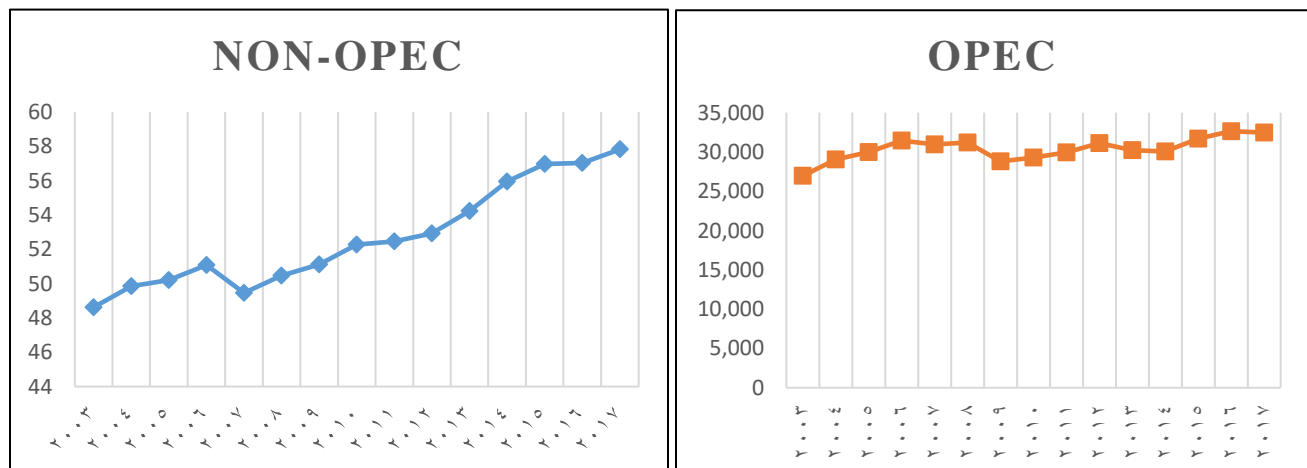
تُعد أكبر مصدر خارج منظمة أوبك، إلا ان نتاجها ظل مرتفعاً ايضاً، وانخفضت حصة أوبك وأفريقيا في الإنتاج العالمي بشكل طفيف، فيما ارتفعت حصة الولايات المتحدة بشكل كبير من 9.5٪ في عام 2008 إلى 15.3٪ في 2014، (Troy Davig, 2015: p. 6)، ويظهر الشكل -1- مستوى المعروض النفطي لدول منظمة أوبك والمنتجين خارجها خلال المدة 2003-2017.

جدول -1- العرض والطلب العالمي على النفط الخام خلال المدة 2012-2017

Year	Demand(MB/D)		Supply(MB/D)	
	EUR	China	Non-OPEC	OPEC
2003	15.22	5.48	48.62	26,955
2004	15.62	6.52	49.85	29,059
2005	15.51	6.54	50.21	29,965
2006	15.62	7.14	51.08	31,426
2007	15.37	7.58	49.46	30,970
2008	15.35	7.97	50.46	31,206
2009	14.52	8.25	51.12	28,785
2010	14.58	8.95	52.28	29,267
2011	14.43	9.38	52.46	29,942
2012	13.74	9.74	52.92	31,132
2013	13.52	10.07	54.23	30,231
2014	13.4	10.46	55.95	30,075
2015	13.73	8.03	56.98	31,675
2016	14.04	11.8	57.02	32,643
2017	14.2	12.26	57.82	32,448

المصدر: النشرات السنوية لمنظمة أوبك، سنوات مختلفة.

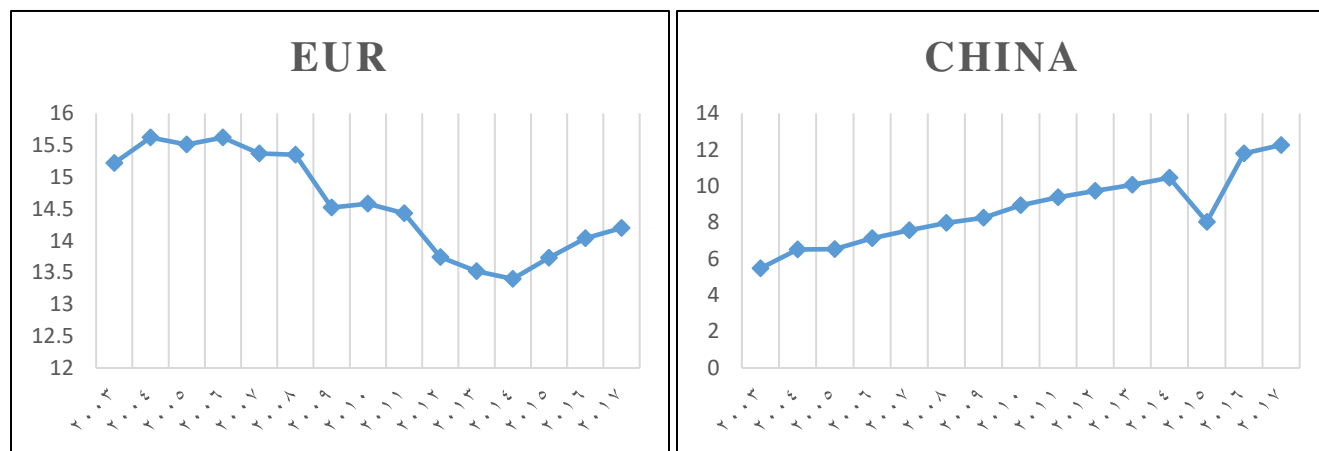
شكل -1- عرض النفط الخام خلال المدة 2003-2017



المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على البيانات في الجدول (1)

اما جانب الطلب، فقد القى تباطؤ النمو في الصين ومنطقة اليورو بظلاله على الطلب على النفط الخام، اذ شهد الأخير تراجعاً قبل 2014، وقد أنتج تزامن الفائض في المعروض وتراجع الطلب انخفاضاً في الأسعار عجل انهيارها بشكل سريع (Yanagisawa, 2010)، ويظهرها الشكل -2- مستوى الطلب على النفط الخام في منطقتي اليورو والصين خلال المدة 2003-2017.

شكل -2- طلب الصين ومنطقة اليورو على النفط الخام خلال المدة 2003-2017

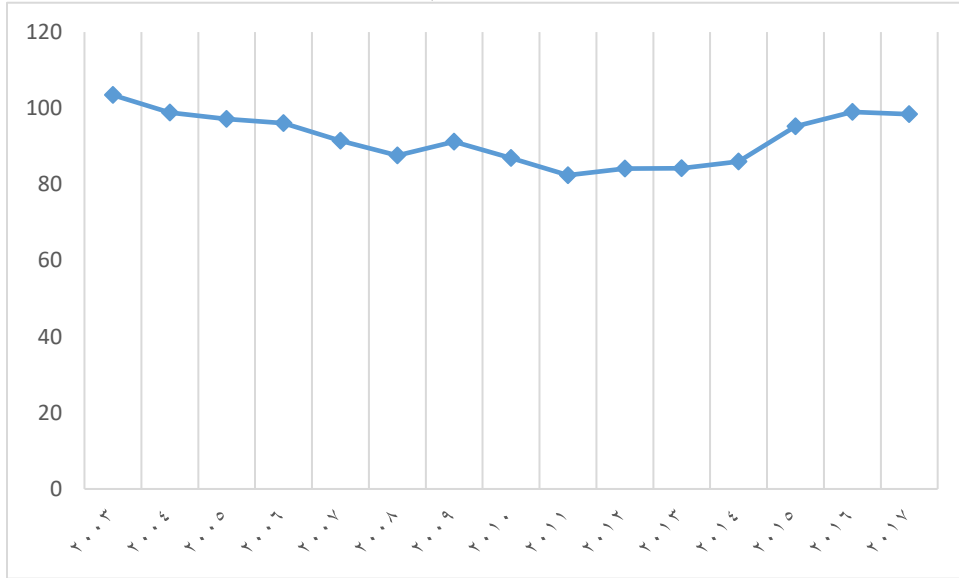


المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على البيانات في الجدول (1)

1.1.3. ارتفاع سعر صرف الدولار الأمريكي

يُعد ارتفاع الدولار الأمريكي الذي نَجَمَ عن السياسات النقدية المتباينة في الولايات المتحدة ومنطقة اليورو واليابان عاملاً هاماً في انخفاض أسعار السلع الأساسية، اذ ارتفع الدولار الأمريكي بأكثر من 10% مقابل العملات الرئيسية بين حزيران 2014 وكانون الثاني 2015، وطالما تتم عملية تسعير النفط الخام بالدولار الأمريكي في الأسواق الدولية فان الكمية المطلوبة والمعروضة من النفط الخام ستتأثر بالتقلبات الحاصلة في قيمة الدولار، بافتراض ثبات العوامل الأخرى، فان ضعف الدولار سيشكل حافزاً لزيادة طلب المستهلكين عليه، فالنفط سيصبح اقل كلفة بعملات المستهلكين المحلية التي تعمل تحت نظام سعر الصرف المعموم، ومن ثم يترتب على ذلك فائضا في الميزان التجاري لدول الاستهلاك النفطي، والعكس صحيح في حالة ارتفاع قيمة الدولار الأمريكي (Dawson, 2006, P. 23)، ويظهر الشكل -4- أداء مؤشر الدولار الأمريكي خلال المدة 2009-2017 الذي شهد ارتفاعاً مطرداً بعد 2013 بدعم ارتفاع مؤشرات الأسهم الامريكية ومرحلة الانتعاش التي شهدتها الاقتصاد الأمريكي بعد تطبيق سياسات نقدية ومالية محفزة، ليساهم بشكل كبير في تراجع أسعار السلع الأساسية في الأسواق العالمية.

الشكل 4- أداء مؤشر الدولار الأمريكي خلال المدة 2009-2017



Source: www.stlouisfed.org

2. أثر صدمة أسعار النفط 2014 في الاستقرار السعري

2.1. حالة الجزائر 2010-2017

2.1.1. السياسة النقدية في الاقتصاد الجزائري 2010-2017

يُعدُّ البنك المركزي الجزائري الجهة المسؤولة عن وضع وإدارة وتنفيذ السياسة النقدية في الاقتصاد الجزائري، وهذا ما أتاحه لها الأمر المرقم 04-10 عام 2010 والمتمم للأمر المرقم 11-03 عام 2003 والمتعلق بالنقد والتسهيلات الائتمانية والذي ينص على (بنك الجزائر، 2013، ص184):

" تتمثل مَهْمَةُ بنك الجزائر في الحفاظ على استقرار الأسعار باعتباره هدفاً من أهداف السياسة النقدية، وفي توفير أفضل الشروط في ميادين النقود والقرض والصرف والحفاظ عليها لنمو سريع للاقتصاد مع السهر على الاستقرار المالي والنقدي".

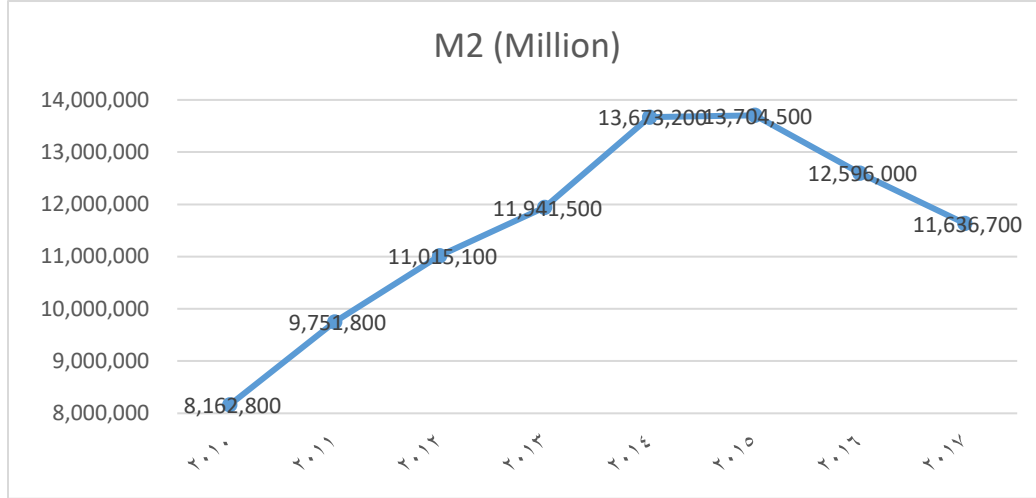
2.1.1.1. عرض النقود 2010-2017

يُعدُّ عرض النقود من أهم العوامل التي تؤثر في مستوى النشاط الاقتصادي، وتشكل الموجودات التي تقابل عرض النقود أساس إصداره، وبما أنَّ احتياطات العملة الأجنبية في الاقتصاد الجزائري أبرز مكونات الموجودات في قائمة المركز المالي للمركز الجزائري لارتباطها برصيد ميزان المدفوعات وما يشهده من تغيرات. لذا تتم عملية التحكم في الكتلة النقدية للبنك المركزي الجزائري عن طريق استخدام مجموعة من الإجراءات والأدوات يطلق عليها السياسة النقدية، ويعد عرض النقود المؤشر الأساس لها.

مع اتجاه سعر المورد الريعي (النفط) نحو الارتفاع بداية من هذه الألفية عرف عرض النقود بمعناه الواسع عدة تطورات أُلقت بضلالها على الاقتصاد الجزائري، فضلاً عن تحسن أو ارتفاع حجم الودائع بنوعيتها

تحت الطلب ولأجل لدى البنوك التجارية الأمر الذي ساهم في خلق الائتمان من عرض النقود، إذ يتضح من الجدول (5) أن عرض النقود وصل لأعلى مستوياته عام 2013 بما يقرب 11941.5 مليار دينار جزائري، إلا أنه عاود الانخفاض بعد صدمة تراجع اسعار النفط عام 2014 ، ووصل إلى ما يقرب 11,636.7 مليار دينار جزائري نهاية عام 2017 ، إذ جاء هذا الانخفاض في عرض النقود نتيجة للسياسة النقدية الانكماشية التي اتبعها المركزي الجزائري (للتخفيف من معدلات التضخم الناجم عن خفض قيمة الدينار مقابل الدولار كما سيوضح لاحقاً) وهو ما يبينه الشكل (5).

الشكل (5) تطور عرض النقود الواسع M2 في الجزائر للمدة 2010-2017



المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على الجدول (5).

وقد استخدمت الجزائر بعض أدوات السياسة النقدية للسيطرة على عرض النقود واستقرار معدلات نموه للحفاظ على استقرار المستوى العام للأسعار، ولعل أهم هذه الأدوات (يحيى، 2015، ص 43-58):
أ. معدل إعادة الخصم: استمر معدل إعادة الخصم ثابتاً عند مستوى 4% منذ عام 2004 حتى منتصف عام 2016، وقام المركزي الجزائري بخفضه في العام المذكور إلى 3.5%، ثم أتبعه برفع بسيط إلى 3.75% عام 2017. ويأتي هذا الإجراء بعد أن واجه عرض النقود عام 2016 انخفاضاً بنسبة 8% تقريباً وبنسبة 7.6% تقريباً في عام 2017، ويعد تخفيض معدل إعادة الخصم إجراءً توسعياً يهدف فيه المركزي إلى زيادة عرض النقود.

ب. الاحتياطي الإلزامي: مع تحسن وضعية السيولة البنكية ووضع مجاميع النقد الأساس كهدف بسيط للسياسة النقدية، أعاد بنك الجزائر تنشيط أداة الاحتياطي الإلزامي منذ عام 2001 وذلك من أجل حث البنوك على إدارة سيولتها ومنع الأثر السلبي للصدمات الخارجية على السيولة البنكية بحيث يتمشى معدل هذا الاحتياطي وفقاً لتطور الاحتياطي الإضافي Excess Reserve للمصارف التجارية.

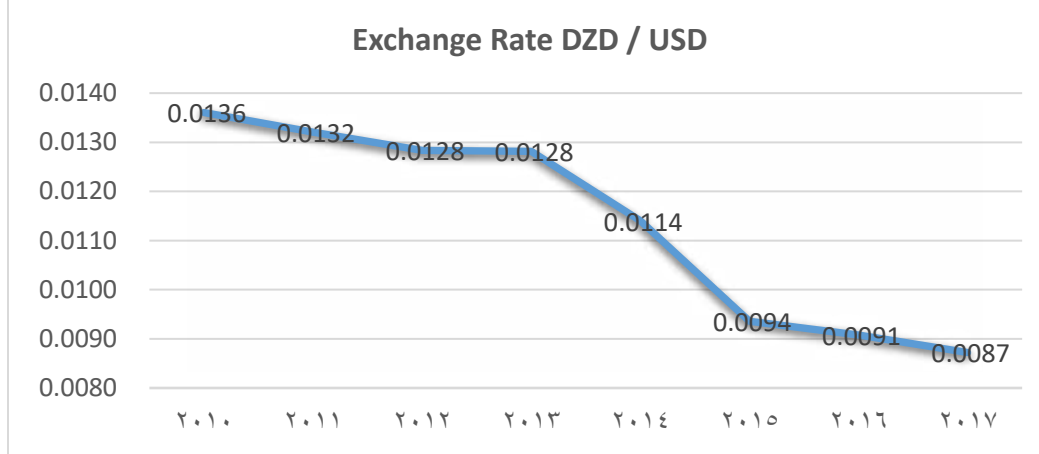
ت. عمليات السوق المفتوحة: لقد أعادت المادة السادسة من التعليمات المرقمة 95-28 الصادرة في نيسان 1995 المتعلقة بتنظيم السوق النقدية، الإطار القانوني والتنظيمي لهذه الأداة من خلال السماح للمركزي الجزائري بالتدخل في السوق النقدية لشراء وبيع سندات حكومية قصيرة الأجل ذات أجل استحقاق أقل من ستة أشهر، وسندات خاصة تكون قابلة لإعادة الخصم، علماً بأنّ بنك الجزائر لا يمكنه التدخل من خلال السوق الأولية. وعلى الرغم من الفعالية الكبيرة لهذه الأداة في ضبط السيولة لم يتمكن بنك الجزائر من استعمالها في السوق النقدية إلا بصورة محدودة.

2.1.1.2. سعر الصرف وآلية تعقيم فائض السيولة 2010-2017

تعتمد الجزائر نظام الربط الثابت بعملة الدولار، وتستهدف السلطة النقدية سعر صرف عند 79 دينار لكل دولار (Eikon Thomson Reuters).

يلاحظ من الجدول (5) أن الدينار الجزائري فقد قيمته في السوق الموازي خلال المدة (2010-2017) إذ تراجع سعر صرف الدينار الجزائري من 0.0136 دولار لكل دينار إلى 0.0087 دولار لكل دينار خلال المدة آنفة الذكر وهذا ما يتضح من الشكل (6).

الشكل (6) تطور سعر صرف الدينار الجزائري/الدولار الأمريكي في السوق الموازي للمدة (2010-2017)



المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على الجدول (5).

تُعد وفرة الاحتياطات الأجنبية للمركزي الجزائري الميزة الأساس للسياسة النقدية في الجزائر والتي تراكمت منذ بداية الألفية الثالثة جراء تزايد أسعار المورد الريعي (النفط الخام) ومن ثم عوائد الحكومة الجزائرية وقيام الأخيرة بتنقيذ هذه العوائد لدى المركزي الجزائري، ونتيجة لمحدودية صادرات القطاع الخاص الجزائري واستيراداته الكبيرة، يعتبر المركزي الجزائري شبه محتكر للعملة الأجنبية، وبالتالي أُجبر الأخير على التدخل في سوق الصرف بهدف التحكم في عرض النقود وتعقيم فائض السيولة لكبح التضخم، متبنياً في ذلك سياسة التعقيم النقدي. كما استخدم المركزي الجزائري أدوات نقدية ومالية مستحدثة لتفعيل تلك السياسة وتجنب مخاطر تراكم احتياطات الصرف منها (عبورة، 2009، ص 49-53):

- أداة السوق المفتوحة (سندات وأذونات الخزنة): تتمحور حول بيع البنك المركزي لأذون الخزينة وأدوات أخرى لخفض المكونات المحلية للقاعدة النقدية.
- سياسة الخصم والإقراض المباشر: وذلك من خلال رفع قيود اللجوء للبنوك المركزية بغرض طلب التمويل.
- الاحتياطات الإلزامية: يكون التدخل فيها عن طريق رفع معدلات الاحتياطي الإلزامي.
- مقايضات أسعار الصرف: يتدخل على إثرها البنك المركزي عن طريق بيع العملات الأجنبية مقابل العملات المحلية من السماح للمتعاملين بإعادة بيع هذه العملات في تاريخ لاحق بسعر الصرف الآجل.

تخفيض الرقابة على خروج رؤوس الأموال: وذلك لتحفيز الاستثمار المحلي وتنويع المحافظ الدولية.

قام بنك الجزائر خلال في السنوات الأخيرة باستحداث جملة من الأدوات النقدية والمالية التي من شأنها تفعيل السياسة النقدية من خلال نشاطها التعقيمي المتمثل في امتصاص فوائض السيولة، ولعل أهم هذه الأدوات (رايس، 2012، ص201-202):

أ- **استرجاع السيولة (7 أيام و3 أشهر):** تم إتباع هذه الأداة كأداة جديدة غير مباشرة للسياسة النقدية بدءاً من 2002، بغية ضمان رقابة فعالة على السيولة المصرفية، وتنقسم إلى استرجاع السيولة لفترة استحقاق 7 أيام و3 أشهر (وسيلتي سوق مفتوحة). وتعتبر هذه الوسيلة أكثر مرونة من متطلبات الاحتياطي الإلزامي، حيث يمكن تعديلها دورياً، وعلاوة على ذلك لا تكون المشاركة في هذه الأداة إجبارية مما يتيح الفرصة لكل مصرف إمكانية إدارة سيولته. وقد ساهمت هذه الأداة في امتصاص كمية كبيرة من السيولة النقدية منذ بداية استعمالها.

إذ تُعد آلية استرجاع السيولة بالمناقصة أسلوباً مماثلاً لآلية المزادات على القروض التي استخدمها بنك الجزائر بدءاً من سنة 1995، من أجل تمويل البنوك التجارية حين عانت عجزاً في السيولة، غير أن حالة الوفرة المالية التي أصبحت الميزة الأساسية للبنوك التجارية بعد عام 2001، دفعت بنك الجزائر إلى استخدام الأسلوب ذاته، لكن بعكس الأطراف، إذ يمثل البنك المركزي الطرف المقرض في حين أن المصارف التجارية هي المقرض، وتظهر مرونة آلية استرجاع السيولة عبر المناقصة في الحرية التي تمنحها لبنك الجزائر في تحديد سعر الفائدة المتفاوض عليه وفي حجم السيولة التي يرغب في سحبها من السوق.

ب- **التسهيلات الخاصة بالوديعة لمدة 24 ساعة:** استحدثها المركزي الجزائري عام 2005، وهي وديعة توضع لدى المركزي الجزائري لمدة 24 ساعة بمعدل فائدة معلن عنه مسبقاً، ويشهد هذا الأخير تعديلات طبقاً للتقلبات الحادثة على مستوى السوق النقدية، كما جاء تطبيق هذه التسهيلات انعكاساً لاستمرار ظاهرة فائض السيولة النظام المصرفي الجزائري.

ت- **صندوق ضبط الإيرادات كأحد الأدوات التعقيمية (يحيى، 2015، ص43-58):** استُحدث هذا الصندوق بموجب القانون التكميلي للمالية لعام 2000، ويهدف إلى تعويض النقص أو التقلب الحاصل في الإيرادات العامة، وذلك لتمويل النفقات العامة، ثم تم توسيع أهداف الصندوق إلى تخفيض الدين العام والتسديد المسبق له، ويمول هذا الصندوق عن طريق ما يسمى الجباية البترولية والناجمة عن الفرق بين السعر المتحقق فعلاً لبرميل النفط وسعر البرميل الذي تبني عليه الموازنة العامة. ويمكن توضيح النشاط التعقيمي للصندوق من خلال الجدول (4)، بالرغم من أن صندوق¹ ضبط الإيرادات يعتبر أداة مالية إلا أنه يلعب دوراً بالغ الأهمية في تفعيل السياسة النقدية عبر نشاطه التعقيمي للفائض النقدي عن طريق استقطاعه مبالغ كبيرة والمتمثلة في الاقتطاعات السنوية من الإيرادات النفطية الكلية والحيلولة دون مساهمة هذه الاستقطاعات في زيادة عرض النقد عن طريق دفعها كنفقات في موازنات عامة تكميلية.

¹: كان عند نشأته يسمى بـ "صندوق ضبط الموارد"، وذلك بموجب قانون المالية التكميلي الصادر في 27 جوان 2000، لكن بصدر قانون المالية لسنة 2004 أصبح يطلق عليه "صندوق ضبط الإيرادات". ارجع إلى المادة 66 من القانون رقم 03-22 مؤرخ في 28 ديسمبر 2003 المتضمن قانون المالية لسنة 2004، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 83، ص28.

الجدول (4): تطور النشاط التعقيمي لصندوق ضبط الإيرادات للمدة 2000-2013

السنوات	إجمالي الإيرادات النفطية مليار دينار جزائري	الجزء المستقطع لتمويل الصندوق مليار دينار جزائري	نسبة الجزء إلى إجمالي الإيرادات النفطية %
2000	1213.2	453.2	37.4
2001	1001.4	115.8	11.6
2002	1007.9	26.5	2.6
2003	1350.0	292.9	21.7
2004	1570.7	623.5	39.7
2005	2352.7	1368.8	58.2
2006	2799.0	1798.0	64.2
2007	2796.8	1738.8	62.2
2008	4088.6	2288.2	56.0
2009	2412.7	400.7	16.6
2010	2905.0	1318.3	45.4
2011	3979.7	2300.3	57.8
2012	4184.3	2535.3	60.6
2013	3678.1	2062.2	56.1

المصدر: التقارير السنوية لبنك الجزائر 2003، 2008 و 2013. متوفر على www.bank-of-algeria.dz

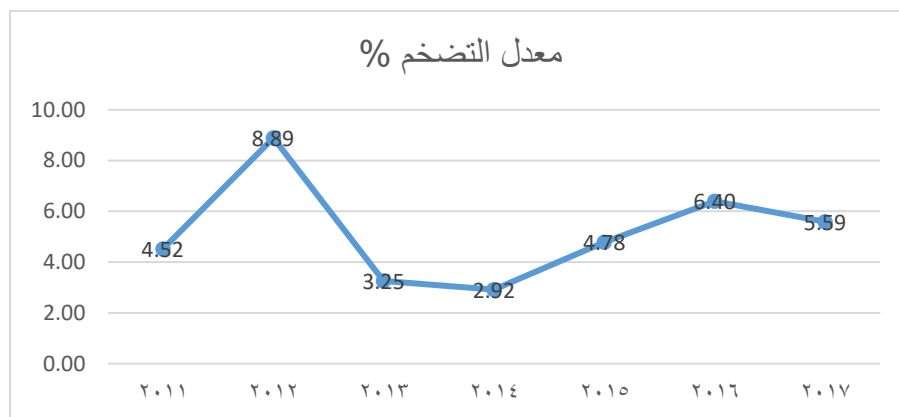
2.1.1.3. معدل التضخم 2010-2017

يمكن إرجاع أسباب معدلات التضخم في الجزائر خلال عقد 2000-2010 إلى ارتفاع عرض النقود الذي ساهم بما يقرب 62% من اسباب التضخم، يليه الارتفاع في اسعار المواد الزراعية المستوردة والذي ساهم بما يقرب 31% من اسباب التضخم، واخيرا ارتفاع اسعار الخضروات والفواكه بنسبة مساهمة 7% من اسباب التضخم، ويمكن القول ان سعر الصرف المنخفض للدينار الجزائري ولد اثرين الاول تغذية التضخم المستورد بما فيه عوامل الانتاج، الثاني ارتفاع اسعار السلع المحلية نتيجة تحول الطلب المحلي عليها، بعد ارتفاع مثيلاتها المستوردة.

بعد اعلى مستوى سجله معدل التضخم عام 2012 بنسبة 8.8% الجدول (5) والناجم عن بعض الاضطرابات التي اصابته الاسواق العالمية لبعض المنتجات الزراعية وانتقال اثرها الى السوق المحلية، عاود تراجع عامي 2013 - 2014 الى 3.25% في ضوء استقرار معدل النمو في عرض النقود وضبط موازنة الدولة، اذ كان معدل التضخم في هاتين السنتين مقارب للمستوى المستهدف من قبل المركزي الجزائري (البحري والصاري، 2017، ص 16)، ارتفع معدل التضخم مرة اخرى عام 2015 الى ما يقرب 4.78% بفعل زيادة اسعار اربعة مجموعات سلعية من اصل ثمانية (المواد الغذائية - الملابس والاحذية - النقل - مواد متنوعة) والتي تشكل 75% من السلة الكلية للـ CPI حيث ساهمت هذه الزيادة في التضخم الكلي بواقع 83.9% (التقرير الاقتصادي السنوي، 2015، ص 49)، واصل معدل التضخم ارتفاعه في عامي 2016 - 2017 عند 6.4% و 5.5% على التوالي وهذا ناجم عن ارتفاع سلة اسعار المستهلك لعام 2016 باستثناء المواد الفلاحية المحددة اسعارها ادارياً، اذ ولدت اكثر من ثلثي التضخم في هاتين السنتين بنسبة مساهمة تقدر بـ 68% (التقرير السنوي

الاقتصادي، 2016، ص 46)، فضلاً عن ذلك يمكن القول أن ارتفاع مستويات التضخم عامي 2016-2017 لا يرجع إلى الأسباب التقليدية، إذ كان معدل نمو عرض النقود مستقرًا، كما لا يمكن إعزاء ارتفاع معدلات التضخم إلى انخفاض سعر صرف الدينار الجزائري لأن السلع المستوردة لا تشكل سوى 25% من السلع والخدمات في سلة المستهلك المكونة للـCPI، وكذلك مستوى التضخم لدى الشركاء التجاريين كان دون مستوى التضخم بالجزائر بكثير، وكذلك جاءت الزيادة في مستويات الضريبة متواضعة جداً، بالتالي يمكن ارجاع الارتفاع في مستوى التضخم عامي 2016 – 2017 الى ضعف المنافسة والتنظيم والرقابة على مستوى العديد من أسواق السلع والخدمات، والتي تهيمن عليها جهات معينة وكما موضح في الشكل (7) (بنك الجزائر، 2016 – 2017، ص 19)

الشكل (7) معدلات التضخم في الجزائر للمدة (2010-2017)



المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على الجدول (5).

الجدول (5): تطور بعض المؤشرات النقدية في الجزائر للمدة 2010-2017

السنوات	عرض النقود مليون دينار جزائري	سعر صرف الدينار الجزائري/ الدولار الأمريكي	معد التضخم %
2010	8,162,800	0.0136	3.91
2011	9,751,800	0.0132	4.52
2012	11,015,100	0.0128	8.89
2013	11,941,500	0.0128	3.25
2014	13,673,200	0.0114	2.92
2015	13,704,500	0.0094	4.78
2016	12,596,000	0.0091	6.40
2017	11,636,700	0.0087	5.59

المصادر:

- النشرات الاحصائية السنوية لبنك الجزائر 2010-2017، متوفرة على www.bank-of-algeria.dz؛
- نظام Eikon Thomson Reuters لأسواق المال.

2.2.1. أثر صدمة أسعار النفط (2014) في الاقتصاد الجزائري:

هزت صدمة أسعار النفط عام 2014 الأسواق العالمية، وتأثرت بها كثيرا الدول المنتجة للنفط الخام ومنها الجزائر كونه اقتصاد أحادي الجانب يعتمد بصورة كبيرة على عوائد الصادرات النفط والتي تراجعت كثيرا إبان أزمة 2014، مما ولد أثارا سلبية كبيرة على متغيرات الاقتصاد الكلي الجزائري والتي أثرت بدورها على الاستقرار السعري ومنها:

2.2.1.1. ميزان المدفوعات

يتأثر ميزان المدفوعات في الجزائر كثيرا برصيد الحساب الجاري، ويتأثر الأخير بأسعار المورد الريعي (النفط) في الأسواق العالمية، وفي ضوء تصاعد الاستيرادات خلال سنوات الوفرة المالية 2010 – 2013 وتراجع الصادرات جراء تراجع أسعار النفط في سنوات الصدمة النفطية 2014 – 2017 حيث أظهرت بيانات الحساب الجاري عجزا، وبالتالي انعكس هذا العجز على الحساب الكلي لميزان المدفوعات، الأمر الذي دفع الجزائر للتدخل عن طريق احتياطات الصرف الأجنبية لتصحيح اختلالات ميزان مدفوعاتها (نسيمة وموارد، 2017، ص221).

2.2.1.2. احتياطات العملات الأجنبية

محاولة الجزائر تصحيح اختلالات ميزان مدفوعاتها عن طريق احتياطاتها الأجنبية، بالتزامن مع انهيار أسعار النفط عالميا، أدى إلى انخفاض هائل بحجم الاحتياطات الأجنبية، إذ تدهور مستوى الاحتياطات من 201 مليار دولار في عام 2013 إلى 104 مليار دولار في عام 2017 أي ما يقارب نسبة الـ 50% (نسيمة وموارد، 2017، ص222).

2.2.1.3. الاستقرار في المستوى العام للأسعار (معدلات التضخم)

يُعد تأثير تراجع أسعار النفط العالمية على معدلات التضخم في البلدان المصدرة للنفط ضعيف جدا، لأن معظم هذه البلدان تدعم أسعار المشتقات النفطية وتوجهها إداريا (نسيمة وموارد، 2017، ص223)، وعلى الرغم من ذلك ارتفع معدل التضخم خلال السنوات (2015-2017) الجدول (3) إلا أن هذا الارتفاع لا يعزى إلى صدمة أسعار النفط 2014 وكذلك لا يرجع إلى الأسباب التقليدية، إذ كان معدل نمو عرض النقود مستقرًا، كما لا يمكن إغراء ارتفاع معدلات التضخم إلى انخفاض سعر صرف الدينار الجزائري لأن السلع المستوردة لا تشكل سوى 25% من السلع والخدمات في سلة المستهلك المكونة للـ CPI، وكذلك مستوى التضخم لدى الشركاء التجاريين كان دون مستوى التضخم بالجزائر بكثير، وكذلك جاءت الزيادة في مستويات الضريبة متواضعة جدا، بالتالي يمكن ارجاع الارتفاع في مستوى التضخم عامي 2016 – 2017 إلى ضعف المنافسة والتنظيم والرقابة على مستوى العديد من أسواق السلع والخدمات، والتي تهيمن عليها جهات معينة وكما موضح في الشكل (7).

2.2. حالة العراق 2010-2017

يقترّب الاقتصاد العراقي من الاقتصاد الجزائري بكونه اقتصاد ريعي يعتمد على تصدير النفط الخام ويشكل جزء كبير من الناتج المحلي الاجمالي والنسبة الأعظم من الإنفاق الحكومي، وأيضًا بكونه يستهدف سعر ثابت لصرف العملة المحلية، ويدافع عنه بواسطة الاحتياطات الأجنبية بالتدخل في سوق الصرف الأجنبي. لذا فإن أي صدمة سلبية تواجه أسعار النفط الخام، تنعكس بصورة سلبية مباشرة على الإنفاق الحكومي

وبصورة عامة على الموازنة العامة، وكذا الحال على الاحتياطات الاجنبية وبالتالي تحد من قدرة السلطة النقدية على الدفاع عن سعر الصرف.

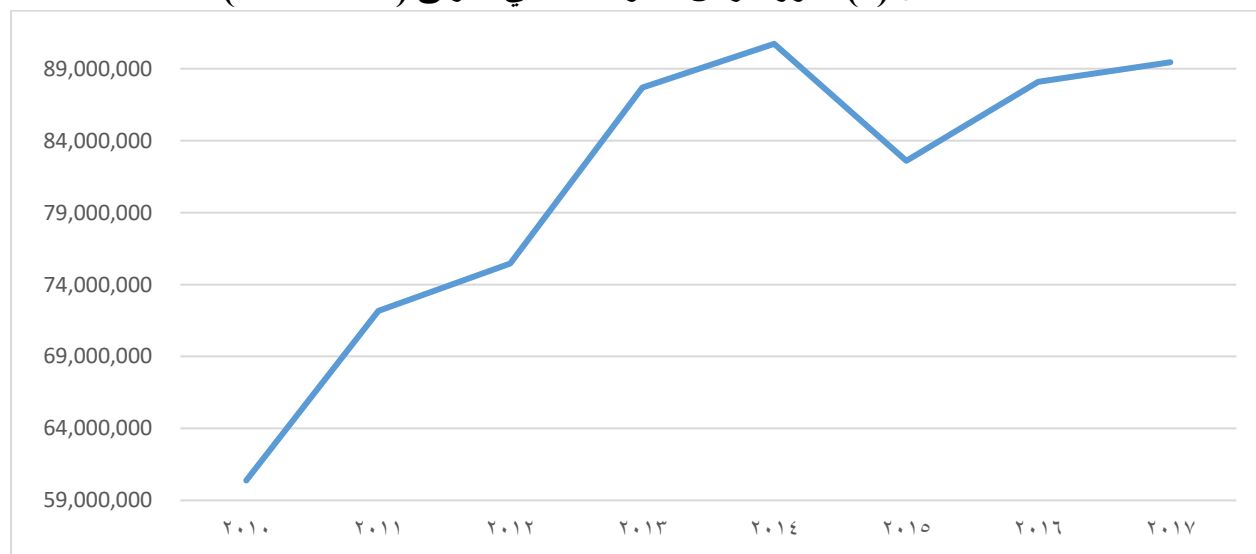
2.2.1. السياسة النقدية في العراق.

ان صدور قانون البنك المركزي العراقي رقم (56) لسنة 2004 منح البنك المركزي العراقي (السلطة النقدية) الاستقلالية الكاملة بما يقوم به من مساعي لتحقيق أهدافه في المرحلة الجديدة والتي تمثلت في التصدي للتضخم والسيطرة على مناسيب السيولة النقدية والحفاظ على استقرار سعر الصرف والمساهمة في تحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي، فضلاً عن العمل على استقرار النظام المصرفي، بالإضافة الى تعميق السوق المالية وتقوية سبل الوساطة فيها وتمكينها للاندماج في النظام المالي العالمي. وسيتم في هذا الجزء من البحث تناول اهم التطورات التي طرأت على المتغيرات النقدية والتأثيرات التي حدثت على الاقتصاد العراقي والكيفية التي تصدت فيه السلطة النقدية للأزمة مدار البحث.

2.2.1.1. عرض النقود.

شهد عرض النقود ارتفاعاً مطرداً حتى عام 2014، ويعود ذلك إلى ارتباط نمو عرض النقود بالإنفاق الحكومي، ففي الأعوام (2010 – 2014) –السنوات التي سبقت الأزمة- كان الإنفاق الحكومي يتزايد سنوياً كنتيجة لارتفاع الإيرادات النفطية، إذ ازداد عرض النقود بنسبة 50% في عام 2014 عما كان عليه في عام 2010، وذلك كنتيجة للزيادة في عملية التنقيذ التي أجرتها وزارة المالية للإيرادات النفطية، لتلبية حاجتها من الإنفاق الجاري والاستثماري.

الشكل (8) تطور عرض النقود M2 في العراق (2010-2017)



المصدر: من اعداد الباحثين بالاستناد الى بيانات الجدول (6)

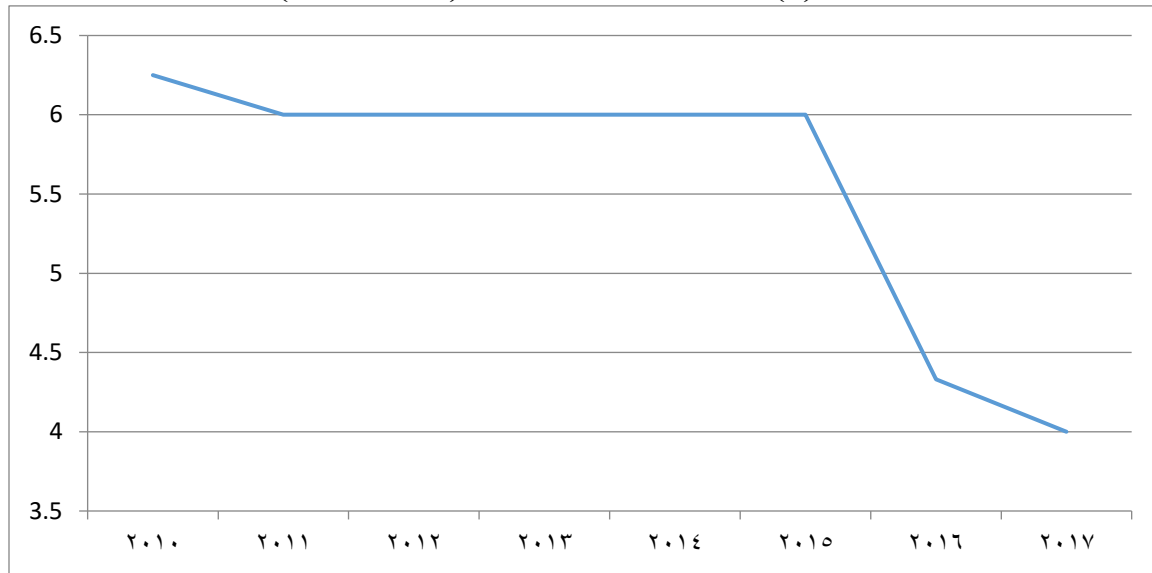
أما في عام 2015، وكنتيجة للتراجع الكبير الذي شهدته أسعار النفط الخام، تراجعت الإيرادات العامة بصورة كبيرة، وانعكس ذلك بصورة سلبية على الإنفاق الحكومي، إذ قامت الحكومة العراقية بتخفيض الإنفاق الاستثماري بصورة كبيرة وتحديد مشاريع استثمارية معينة لاستمرار العمل فيها، فيما تم إيقاف العمل في النسبة الأكبر من المشاريع، والنفقات الجارية كان لها نصيب من التخفيض لكن أقل نسبياً من التخفيض الذي شهدته النفقات الاستثمارية.

أما في العامين 2016 و2017، فقد ازداد عرض النقود بالنسبتين 7% و2% على التوالي كنتيجة للزيادة التي شهدتها أسعار في العامين المذكورين الجدول (6)

2.2.1.2. سعر الفائدة.

خفضت السلطة النقدية معدل الفائدة (سعر السياسة) في عام 2011 إلى 6% بعد أن كان يبلغ 6.25% في عام 2010، واستمر عند 6% طيلة الفترة 2011-2015، فيما قام بتخفيضه مرتين في العامين 2016 و2017، إلى 4.33% و4% على التوالي، ويخفض البنك المركزي سعر الفائدة بهدف تحقيق الاستقرار النقدي ورفع معدلات النمو من خلال تحفيز النشاط الائتماني لتمويل المشاريع التنموية (داغر، فرحان، 2017، 10). وتجدر الإشارة هنا إلى أن سعر الفائدة يعد غير فعال في الاقتصاد العراقي، إذ حاولت السلطة النقدية بعد عام 2004 اعتماد سعر السياسة كمثبت اسمي للتوقعات التضخمية، إلا أن تخلف الجهاز المصرفي، وضعف الوساطة المالية فضلاً عن هيمنة القطاع العام على الناتج المحلي الإجمالي حد من دور الفائدة كمثبت اسمي، لذا فإن السلطة النقدية اعتمدت سعر الصرف كمثبت اسمي نظراً لفاعليته في تعقيم الكتلة النقدية وكما سيرد في الفقرة 2.2.1.4. والشكل (9) يوضح معدل الفائدة خلال مدة الدراسة.

الشكل (9) سعر السياسة خلال المدة (2010-2017)



المصدر: من اعداد الباحثين بالاستناد الى بيانات الجدول (6).

2.2.1.3. سعر الصرف وآلية التعقيم

يعد سعر الصرف المثبت الإسمي للتوقعات التضخمية في الاقتصاد العراقي، إذ يستورد العراق أغلب سلعه من الخارج، إلى جانب تراجع وتخلف الجهاز الإنتاجي، لذا فإن أغلب إنفاق الوحدات الاقتصادية على السلع والخدمات ينعكس بطلب على العملة الأجنبية لتمويل الاستيرادات يوضح الشكل (10) تقلبات سعر الصرف للمدة (2010- 2017).

لغرض توضيح آلية عمل المثبت الإسمي: تقوم الحكومة بتصدير النفط الخام وتستلم مقابلته بعملة الدولار، ولغرض تنفيذ إنفاقها (والذي معظمه بالعملة المحلية) تقوم بتنقيده لدى البنك المركزي العراقي بعدة الجهة المحتكرة لإصدار عملة الدينار العراقي، إذ تقوم وزارة المالية ببيع ما بحوزتها من دولار أمريكي تنوي إنفاقه محلياً مقابل الدينار العراقي مقابل سعر صرف معين يحدده البنك المركزي وفقاً لسياسته.

تقوم وزارة المالية بتمويل إنفاقها المحلي بواسطة الدينار المستلم من البنك المركزي، وبشكل الإنفاق الجاري الجزء الأكبر من الإنفاق الحكومي، والذي تشكل الرواتب الجزء الأعظم منه. هذا الإنفاق (بعملة الدينار العراقي) سيستحيل إلى قوة شرائية بيد الوحدات الاقتصادية المقيمة، والتي بدورها ستولد طلباً على السلع والخدمات، والتي هي أغلبها مستوردة (كما أسلفنا)، هذا بدوره سيولد طلباً على العملة الأجنبية لتمويل الاستيرادات، وبهدف تمويل هذه الاستيرادات يقوم البنك المركزي وعن طريق نافذة العملة ببيع الدولار الأمريكي للوحدات الاقتصادية مقابل الدينار العراقي، وبسعر صرف معين. وبثلاثة طرق (الاعتمادات المستندية، الحوالات، النقد).

ويمثل سعر الصرف الدولار في السوق سعر الصرف التوازني وفق آليات العرض والطلب، وكما ارتفع هذا السعر مقارنةً بسعر النافذة فذلك يعكس طلباً محلياً إضافياً على الدولار الأمريكي، أي أن السلطة النقدية لم تلبي الطلب على الدولار بصورة تامة، لذا فإن القرارات التي يتخذها البنك المركزي تجاه حجم مبيعاته من الدولار الأمريكي تؤثر بصورة مباشرة على سعر الصرف في السوق الموازي، فكلما قلت المبيعات ارتفع سعر الدولار الأمريكي.

إن هذه الآلية تضمن تعقيم عرض النقود المتولد من الزيادة التي يشهدها الإنفاق الحكومي كنتيجة للزيادة في العائدات النفطية، وفي ظل غياب هذه الآلية فإن معدل التضخم سيرتفع بصورة لا نهائية.

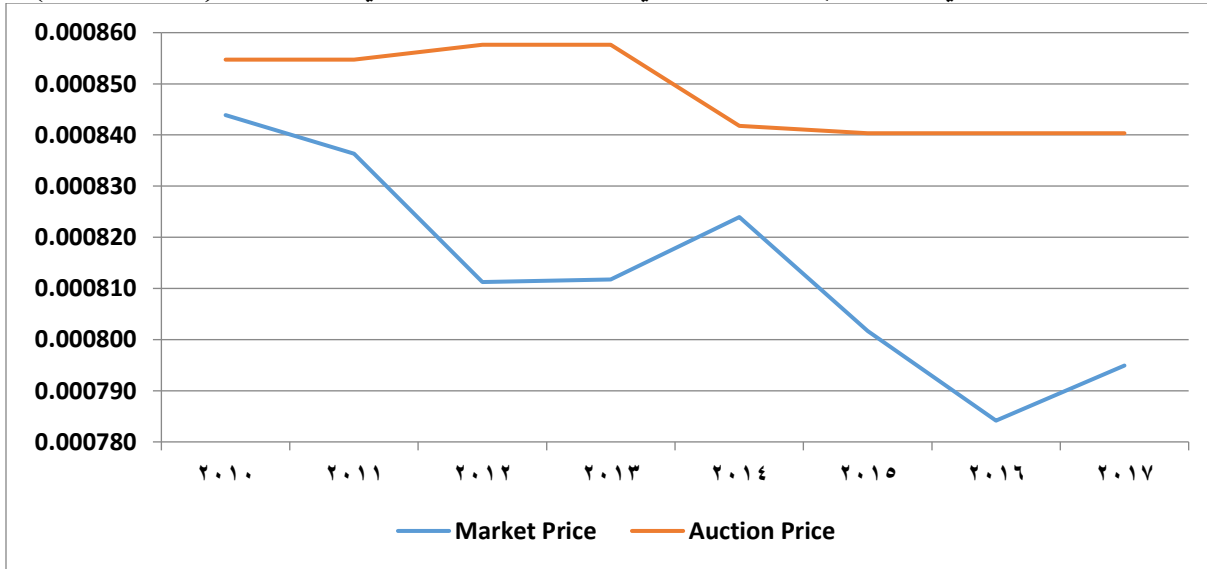
ويوضح الشكل (10) تقلبات سعر صرف الدولار العراقي مقابل الدولار الأمريكي، خلال المدة (2010-2017)، ويظهر جلياً أن سعر الصرف الدينار العراقي مقابل الدولار شهد انخفاضاً كبيراً في السوق الموازي بعد عام 2014، رافقه أيضاً تراجعاً في مشتريات البنك المركزي من العملة الأجنبية من وزارة المالية، جنباً إلى جنب المبيعات وكما موضح في الشكل (11)، واستمر الانخفاض في سعر الصرف الموازي حتى عام 2016، شهد بعدها تحسناً كنتيجة لتحسن أسعار النفط والتي انعكست بصورة زيادة في مبيعات وزارة المالية من العملة الأجنبية للبنك المركزي العراقي، وسيتم تناول دور الاحتياطات في السيطرة على سعر الصرف ضمن المديات المحددة لاحقاً.

الجدول (5)
نافذة العملة وسعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الامريكي للمدة (2010-2017)

السنة	نافذة العملة (مليون دولار)		سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الامريكي	
	مشتريات المركزي من الدولار	مبيعات المركزي من الدولار	سعر النافذة	سعر السوق
2010	41,000	36,171	0.000855	0.000844
2011	51,000	39,798	0.000855	0.000836
2012	57,000	48,649	0.000858	0.000811
2013	62,000	55,678	0.000858	0.000812
2014	47,515	54,463	0.000842	0.000824
2015	32,450	44,304	0.000840	0.000802
2016	25,653	33,524	0.000840	0.000784
2017	40,355	42,201	0.000840	0.000795

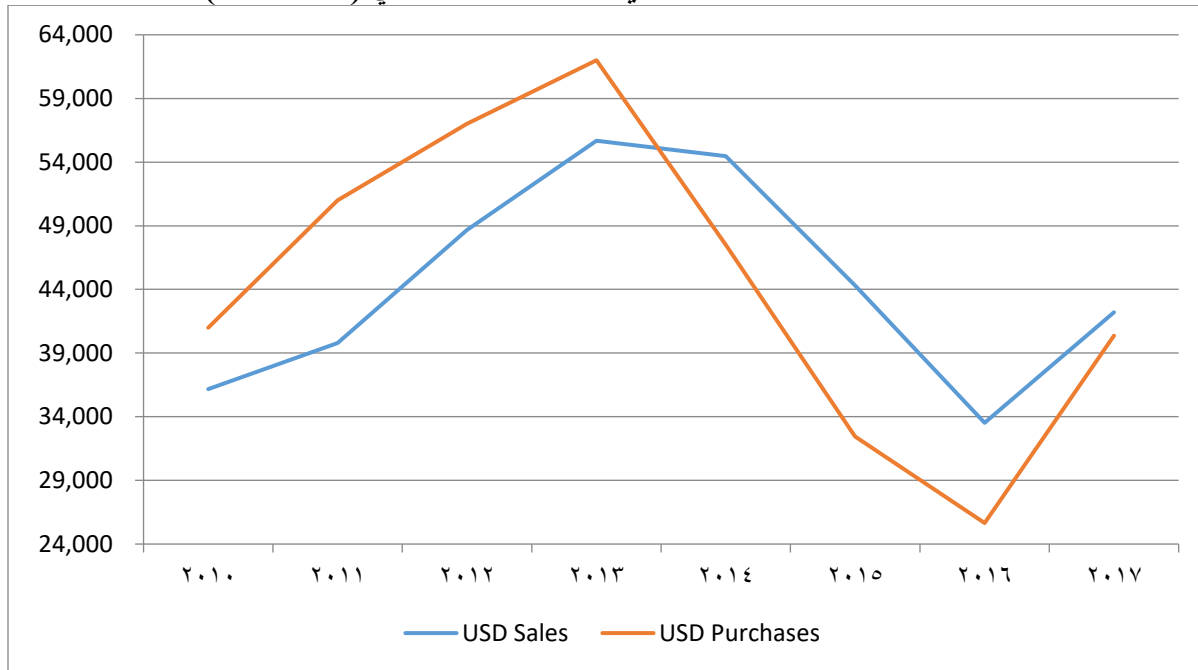
المصدر: البنك المركزي العراقي، النشرة الاحصائية السنوية، اعداد متفرقة.

الشكل (10)
سعر الصرف الرسمي والموازي للدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي خلال المدة (2010-2017)



المصدر: البيانات الواردة في الجدول (5)

الجدول (11)
مبيعات ومشتريات البنك المركزي من الدولار الأمريكي (نافذة العملة)

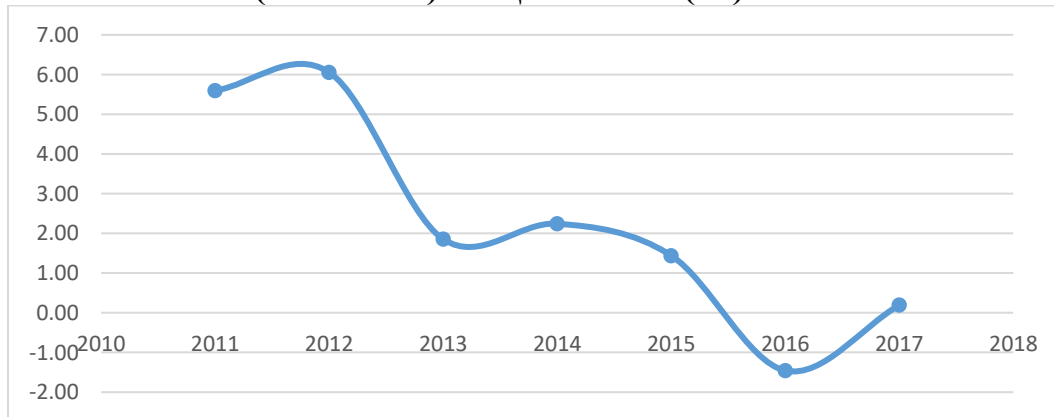


المصدر: البيانات الواردة في الجدول (5)
2.2.1.4. معدل التضخم

يعد استقرار المستوى العام للأسعار (معدل التضخم) جوهر الاستقرار الاقتصادي في اقتصاد ريعي يعتمد على الثروة النفطية محوراً في تمويل نشاطه الكلي. وفي العراق شهد معدل التضخم تراجعاً من 5.6% في عام 2011 إلى أقل من 0.2% في عام 2017، وهذا الانخفاض الذي شهده معدل التضخم هو كنتيجة للسياسة التي تنتهجها السلطة النقدية، وذلك كنتيجة لنافذة بيع العملة التي يقوم بها البنك المركزي العراقي بشكل يومي كجزء من أداة عمليات السوق المفتوحة. لذا فعلى الرغم من النمو الذي شهده عرض النقود كما ورد في الفقرة 1.1.2.2، فإن معدلات التضخم بقيت ضمن مستويات مقبولة ومسيطر عليها من قبل السلطة النقدية.

ويظهر من الشكل (12) الاتجاه الهبوطي الذي شهده معدل التضخم خلال مدة الدراسة.

الشكل (12) معدل التضخم للمدة (2010-2017)



المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على الجدول (6)

إن المحافظة على معدل تضخم ضمن المعدلات المقبولة أو المستهدفة كان كنتيجة للدفاع عن المثبت الإسمي وكما ورد في الفقرة 3.2.2.1، إذ يلاحظ من خلال الجدول (6) والشكل (13) النمو الواضح لعرض النقود، وفي ظل غياب آلية لتعقيم عرض النقود وغياب الجهاز الإنتاجي الوطني والاعتماد الكبير على الاستيرادات، فإن هذه الزيادة في عرض النقود ستستحيل إلى نمو في المستوى العام للأسعار، والذي من شأنه أن يؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم إلى مستويات غير مسيطر عليها.

لذا فإن البنك المركزي العراقي يحافظ على معدل تضخم ضمن مستويات مقبولة عن طريق التدخل في سوق الصرف الأجنبي وتعقيم عرض النقود.

ويلاحظ من خلال الجدول (6) أن عرض النقود بالمفهوم الواسع شهد انخفاضاً كبيراً في عام 2015، وجاء هذا كنتيجة لتراجع الإنفاق الحكومي بصورة رئيسة والذي يرجع إلى الانخفاض الذي شهدته أسعار النفط وبالتالي تراجع الإيرادات العامة.

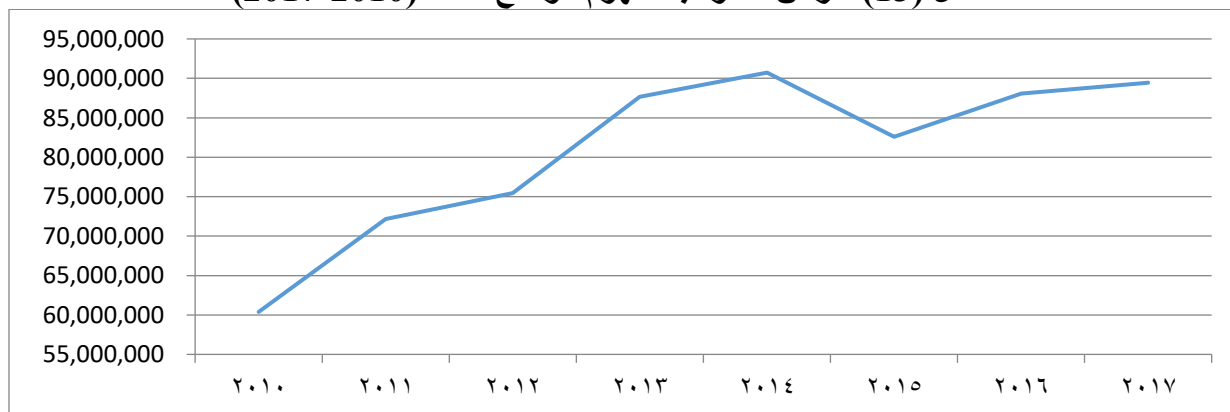
على الجانب الآخر فإن معدل التضخم في عام 2015 كان ضمن معدل مقبول (1.44%) ومنخفضاً مقارنة بالعام الذي سبقه (2.24%)، وذلك يمكن عدّه أهم مؤشر على نجاح السلطة النقدية في احتواء الاقتصاد العراقي بعد الصدمة التي شهدتها في النصف الثاني من عام 2014.

الجدول (6) تطور بعض المؤشرات النقدية في العراق للمدة 2010-2017

السنوات	عرض النقود الواسع مليون دينار عراقي	معدل التضخم %	سعر السياسة (الفائدة)
2010	60,386,086	-	6.25
2011	72,177,951	5.60	6
2012	75,466,360	6.06	6
2013	87,679,504	1.86	6
2014	90,727,801	2.24	6
2015	82,595,493	1.44	6
2016	88,081,993	-1.46	4.33
2017	89,441,338	0.19	4

المصدر: البنك المركزي العراقي. (2010-2017) النشرة الإحصائية السنوية. بغداد: دائرة الإحصاء والأبحاث.

الشكل (13) عرض النقود بالمفهوم الواسع للمدة (2010-2017)



المصدر: من اعداد الباحثين بالاستناد الى بيانات جدول (6)

2.2.2. أثر صدمة أسعار النفط (2014) على الاقتصاد العراقي.

يتأثر الاقتصاد العالمي كثيراً بتذبذب أسعار النفط، فتنتعش اقتصاديات الدول المستهلكة في اوقات تدهور أسعار النفط، وبالعكس بالنسبة للدول المنتجة فان انخفاض أسعار النفط سيؤدي الى ارباك تنفيذ خطط التنمية والى انكماش ملحوظ في النشاط الاقتصادي بفعل التخفيض الكبير في الإنفاق الحكومي الإجمالي والذي يعتمد كلياً على الإيرادات النفطية والذي يعد المحرك الأساسي لعجلة النمو والنشاط الاقتصادي.

يصنف الاقتصاد العراقي بانه اقتصاد ريعي احادي الجانب يعتمد مستوى النشاط الاقتصادي فيه على الإيرادات النفطية (أسعار النفط الخام). وبالتالي فان انخفاضاً كبيراً في أسعار النفط ولمدة طويلة له اثار سلبية كبيرة على الاقتصاد العراقي. وسيتم تناول هذه الاثار على المستوى المالي متمثلاً بالموازنة العامة للدولة، وعلى المستوى النقدي متمثلاً بالاحتياجات الأجنبية للعراق.

2.2.2.1. تأثير صدمة أسعار النفط على الموازنة العامة.

تشكل الإيرادات النفطية الجزء المهيمن على إيرادات الدولة (تقريباً 95%) وهي نسبة مرتفعة جداً وتمثل اعتماداً صارخاً وصورة واضحة لاقتصاد وحيد الجانب، الامر الذي يؤثر على قدرة الدولة الانفاقية بشقيها التشغيلي والاستثماري. وبالتالي تبعية كافة الخطط والمشاريع التنموية والإنفاق الحكومي والتعيينات الجديدة لدى الحكومة الى الحجم المتحقق من العوائد النفطية والذي يعتمد بدوره على أسعار النفط بشكل اساس وعلى حجم الصادرات بشكل اقل، لخضوع ذلك الى حصة العراق في اوبك واعتبارات اخرى.

ان انخفاض الإيرادات النفطية الى 57.6 ترليون دينار عراقي والذي يعود سببه الى انخفاض أسعار النفط والذي بلغ 44.81 دولار لكل برميل كمعدل لسنة 2015 واذا ما ادركنا ان الإيرادات غير النفطية لا تضيف اكثر من 3 ترليون دينار الى الإيرادات النفطية من مجمل الإيراد الكمي للحكومة، فان المشكلة تبدو جلية اذ ان موازنة 2015 كانت قد خصصت 78.7 ترليون دينار للإنفاق الجاري و 40.4 ترليون للموازنة الاستثمارية وعليه فان الإيرادات المتحققة في سنة 2015 لا تكفي الا لتغطية 77% من نفقات الموازنة التشغيلية لوحدها والذي ترتب عليه ايقاف تنفيذ معظم الموازنة الاستثمارية وايقاف معظم المشاريع قيد التنفيذ

شهد الاقتصاد العراقي عام 2015 أزمة مالية واضحة تمثلت بالعجز الواضح في الموازنة العامة الاتحادية الناجمة عن تعرض الاقتصاد العراقي إلى صدمة مزدوجة من جراء هبوط أسعار النفط في الأسواق العالمية إلى ما دون (50) دولار للبرميل الواحد منذُ حزيران 2014 ، (كما في الجدول 7) إلى جانب التحديات الاخرى المتمثلة بارتفاع تكاليف الحرب على الإرهاب التي انعكست سلباً على الموازنة، فضلاً عن نفقات إيواء ودعم النازحين في مخيمات النزوح ودفع مستحققاتهم مما ولدّ ضغطاً إضافياً على الموارد الاقتصادية، كذلك الأعباء المالية الإضافية التي فرضها قرار تحويل رواتب منتسبي شركات التمويل الذاتي إلى التمويل المركزي وارتفاع نفقات إعادة إعمار المناطق المحررة التي تضررت بسبب الأعمال العسكرية، ويقابل ذلك قلة الواردات غير النفطية وافتقار العراق لسياسة تنويع مصادر الدخل ونتيجة لذلك:-

سجلت الموازنة العامة الاتحادية عجزاً مالياً مقداره (- 3.9) ترليون دينار، إذ انخفضت الإيرادات العامة بنسبة (- 37.1 %) عن العام السابق وشكلت نسبة (34.7 %) من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، فيما سجلت النفقات العامة انخفاضاً بنسبة (-37%) قياساً بعام 2014 (كما في جدول 7).

بلغ إجمالي الدين العام (الداخلي والخارجي) (97906.3) مليار دينار بنسبة (51.2%) من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية نهاية عام 2015، مقابل (76386.8) مليار دينار بنسبة (29.5%) من الناتج الإجمالي نهاية عام 2014، جاء هذا الارتفاع نتيجة لزيادة رصيد الدين العام الداخلي نهاية عام 2015 الناتج عن زيادة الاقتراض الداخلي لسد عجز الموازنة.

جدول (7) النفقات والإيرادات للعراق (2010-2017)

السنوات	الإيرادات (مليون دينار)	النفقات (مليون دينار)	العجز
2010	70,178,223	70,134,201	44,022
2011	108,807,392	78,757,666	30,049,726
2012	119,817,224	105,139,576	14,677,648
2013	113,840,076	119,127,556	5,287,480-
2014	105,364,301	115,937,762	10,573,461-
2015	72,546,345	82,813,611	10,267,266-
2016	53,413,446	73,571,003	20,157,557-
2017	77,335,955	75,490,115	1,845,840

المصدر: البنك المركزي العراقي. (2010-2017) النشرة الإحصائية السنوية. بغداد: دائرة الإحصاء والأبحاث.

2.2.2.2. تأثير انخفاض أسعار النفط على الاحتياطات الأجنبية.

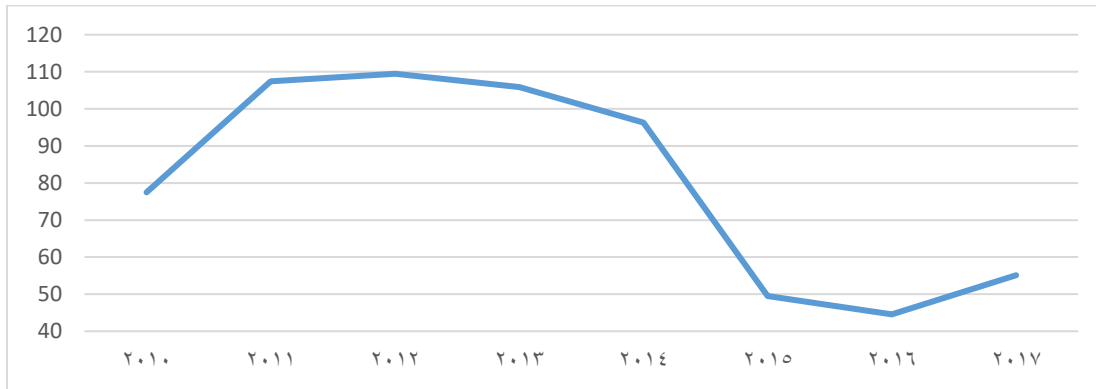
شهدت الاحتياطات الأجنبية للعراق انخفاضاً ملحوظاً خلال السنوات (2014-2016) إذ وصلت إلى أدنى مستوى لها خلال مدة البحث لتصل إلى (44.5) مليار دولار عام 2016 وبمعدل انخفاض بلغ 40% تقريباً عن أعلى مستوى لها في عام 2013 كما في الشكل أدناه، وجاءت هذه الانخفاضات -إضافة إلى الظروف الأمنية والسياسية التي لها النصيب الأكبر في الانخفاض- بسبب انخفاض أسعار النفط عالمياً إذا بلغ (45) دولار للبرميل كمعدل للسنوات (2014-2016)، الأمر الذي أدى بدوره إلى تراجع الإيرادات المالية للدولة كما أسلفنا، وهو ما دفع السلطة النقدية متمثلة بالبنك المركزي العراقي إلى التزامه بالدفاع عن سعر صرف الدينار العراقي تجاه الدولار من خلال نافذة بيع العملة الأجنبية للمحافظة أو تلبية الطلب على العملة الأجنبية لأغراض الاستيراد أو غيرها، مما سبب في استنزاف جزئي للاحتياطات الأجنبية، ويظهر لنا جلياً في الشكل أدناه العلاقة بين انخفاض أسعار النفط وانخفاض حجم الاحتياطات الأجنبية للعراق للمدة (2010-2017).

جدول (8) الاحتياطيات الأجنبية للعراق (2010-2017)

السنوات	الاحتياطيات الأجنبية (مليون دولار)	سعر النفط/دولار للبرميل
2010	50,642.97	77.44
2011	61,034.97	107.43
2012	70,327.02	109.47
2013	77,743.19	105.87
2014	66,349.16	96.29
2015	53,727.19	49.49
2016	44,516.00	44.56
2017	48,984.70	55.12

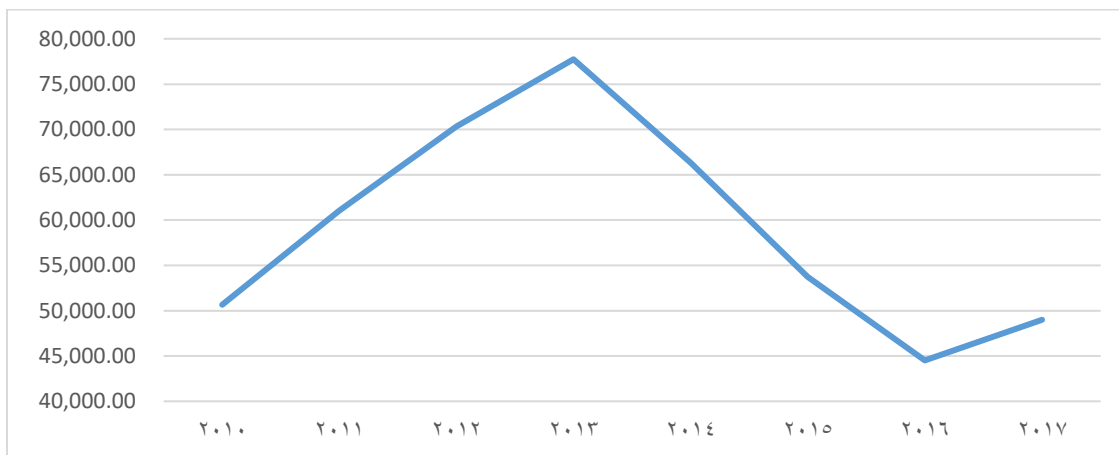
المصدر: التقارير والنشرات السنوية للبنك المركزي (اعداد متفرقة)

الشكل (15) تطور أسعار النفط عالمياً (2010-2017)



المصدر: من اعداد الباحثين بالاستناد الى بيانات جدول (8)

الشكل (15) تطور الاحتياطيات الأجنبية للعراق (2010-2017)



المصدر: من اعداد الباحثين بالاستناد الى بيانات جدول (8)

3. الآليات المتبعة من قبل البنوك المركزية لمواجهة الصدمة.

تعرضت أسعار النفط الخام العالمية ما بين عامي 2009-2015 إلى صدمتين كبيرتين، الأولى كانت في 2009 اذ وصل سعر البرميل الواحد الى ما يقارب 60 دولار امريكي والثانية عام 2014 اذ وصل سعر البرميل الواحد الى ما دون 50 دولار، يعد العراق والجزائر كباقي الدول المصدرة للنفط والتي تتأثر بشكل مباشر بهذا الانخفاض لذا لجأت البنوك المركزية في ايجاد الحلول المناسبة وآليات المتخذة لمواجهة صدمة انخفاض اسعار النفط الخام العالمية هذا ما سوف سنسلط الضوء عليه في هذا المحور. وسيتم اخذ حالة الجزائر كحالة مشابهة للاقتصاد العراقي.

3.1. الآليات التي اعتمدها البنك المركزي العراقي لمواجهة الصدمة.

يمكن القول بان السياسة النقدية شهدت تحولاً بعد عام 2014 يعكس التحول السياسي والاقتصادي العام بفعل الصدمة المزدوجة (المالية-الأمنية) التي حدثت في الربع الأخير تقريباً من عام 2014. ولذلك يمكن تشخيص اهم الآليات التي اتبعتها السياسة النقدية في هذه المدة ومن أهمها:

3.1.1. الحفاظ على استقرار سعر الصرف وغلق فجوته.

تُعد نافذة بيع العملة الأجنبية في المركزي العراقي أداةً من أهم أدوات السياسة النقدية في العراق (عمليات السوق المفتوحة Open Market Operation) بدأت عملها نهاية عام 2004 لتعقيم فائض السيولة الدينارية Sterilization وتغذية احتياجات ميزان المدفوعات التمويلية بغية الحفاظ على استقرار سعر صرف العملة المحلية المتبوع باستقرار المستوى العام للأسعار، إذ اتبع المركزي العراقي للمدة 2004-2008 نظام الربط الزاحف peg crawling بحكم الواقع De facto، بينما اتبع نظام الربط الثابت hard peg بحكم الواقع للمدة (2009 ولغاية الآن)، وعَدَّ الدولار الامريكي مذبذباً إسمياً Nominal Anchor للسياسة النقدية (داغر ومهوس، 2016، ص21).

وفي سنوات الصدمة المزدوجة تمكن المركزي العراقي من الحفاظ على مستوى ملائم لفجوة سعر الصرف بين السوقين الرسمي والموازي، لا بل تمكن من اغلاقها تماماً في مطلع عام 2018، وهو أمر جيد في ضوء الظروف التي مر بها الاقتصاد العراقي، لأنَّ المركزي العراقي في السنوات الماضية ولكي يتمكن من إيصال السعر الموازي عند مستوى 1220 دينار/ دولار إحتاج إلى حجم مبيعات يقدر بـ 4.3 مليار دولار شهرياً، وحدث هذا في الأشهر الخمسة الأولى من عام 2014، بينما تمكن المركزي العراقي في مطلع 2018 من تحقيق استقرار أكبر في سعر صرف الدينار العراقي بحجم مبيعات أقل من مثيله في السنوات السابقة.

تطلب هذا النجاح الكبير للبنك المركزي العراقي جهوداً كبيرة وآليات أهمها (مهوس، 2018):

- وضع آلية لتصنيف المصارف والشركات الداخلة إلى نافذة بيع العملة الاجنبية وفق مؤشرات ومعايير معينة ومراجعة هذا التصنيف ومعاييره بصورة دورية.
- انتهاز مبادىء التخصص بالعمل الذي اتبعه البنك المركزي العراقي عن طريق التخلي عن إلزام المصارف الداخلة للنافذة بتقديم وثيقة دفع الضريبة والتعرفة الجمركية.
- ضبط مصادر الأموال الداخلة للنافذة والتأكد من وصولها للمستفيد النهائي.

كل هذه الإجراءات التي قام بها المركزي العراقي قلصت من فجوة الصرف كثيرًا ليشهد الطلب على العملة الأجنبية تراجعًا طفيفًا، ومقدار هذا التراجع يُمكن تفسيره اقتصادياً على أنه مقارب لحجم الطلب على العملة الأجنبية لأغراض المضاربة والاستفادة من الهامش الربحي بين سعري الصرف الرسمي والموازي (إذ يتناسب هذا الطلب طرديًا مع فجوة الصرف)، إذ لم يُعدّ هذا الطلب مجديًا في ضوء التراجع الكبير لفجوة الصرف في الوقت الحالي، مما حَيّدَ صغار المضاربين عن إدامة زخم الطلب في السوق الموازي للصرف الأجنبي نسبيًا والابقاء على طلب العملة الأجنبية لأغراض تمويل عمليات ميزان المدفوعات العراقي فحسب (مهوس، 2018).

3.1.2. تنشيط القطاع الحقيقي (سياسة نقدية غير تقليدية) وتمويل عجز الموازنة بشكل غير مباشر.
بذلت السلطة النقدية في العراق متمثلةً بالبنك المركزي العراقي جهودًا استثنائية في احتواء الاقتصاد العراقي خلال أزمة انخفاض أسعار النفط ونقص الإيرادات الدولارية بدءًا من النصف الثاني من عام 2014، عن طريق الآتي:

أ- المبادرات التي اتخذها المركزي على عاتقه بهدف تنشيط الاقتصاد العراقي منها مبادرة الـ 5 ترليون دينار لتمويل القطاع الحقيقي عبر انشطته الزراعية والصناعية والخدمية عن طريق القطاع الخاص، فضلًا عن مبادرة الـ 1 ترليون للتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة.
إذ تُعدّ هذه المبادرات للمركزي العراقي سياسة نقدية غير تقليدية Unconventional Monetary Policy لمواجهة أزمة اقتصادية لكنها استهدفت جانب العرض في وقت تركزت السياسات النقدية غير التقليدية بعد الأزمة المالية العالمية في جانب الطلب (داغر، 2017، ص).

ب. قام البنك المركزي العراقي بتمويل عجز الموازنة خلال السنوات (2014-2017) بصورة غير مباشرة عن طريق خصم حوالات الخزانة العامة من السوق الثانوي بسعر الفائدة السائد في السوق (مبالغ الحوالات التي تفوق القدرة المالية للجهاز المصرفي) أي دين داخلي على الخزانة العامة بما يقرب الـ 16 ترليون دينار.

3.1.3. استراتيجية إدارة الاحتياطيات الأجنبية

حقق البنك المركزي العراقي نجاحًا كبيرًا على صعيد إدارة الاحتياطيات الأجنبية، بعد أن بذل جهودًا حثيثة بتأسيس علاقات مصرفية رصينة وتبني مبدأ الإدارة الذاتية للأصول الأجنبية لبعض المحافظ الاستثمارية التي كانت تُدار من قبل البنوك المركزية المراسلة، واعتماد أحدث الممارسات العالمية (استخدام منصات التداول الإلكترونية Reuters & Bloomberg) في هذا المجال وإعداد وتأهيل كادر متخصص ومحاكاة التجربة العالمية في هذا المضمار ، الأمر الذي أتاح تحقيق عوائد إضافية نتيجة التفاوض مع المراسلين تقدر بـ (3.358 مليون دولار أمريكي) منذ شهر تموز 2017 ولغاية نهاية الربع الثالث من عام 2018

كذلك تمكن المركزي العراقي من إدارة المخاطر الاستثمارية بشكل يحافظ على سلامة الاحتياطيات الأجنبية وسيولتها من تقلبات في أسعار صرف العملات الأجنبية وتبني استراتيجية التوجه نحو عملة الدولار الأمريكي، إذ تقدر نسبة الأخير من إجمالي الاحتياطيات الأجنبية بـ 81 % كما في الربع الثالث من عام 2018 (أحمد وآخرون، 2018، ص 17-18)، ويعزى ذلك للأسباب الآتية:

1- أكثر من 95% من إيرادات العراق هي من الصادرات النفطية بعملة الدولار الأمريكي.
 2- تشكل عملة الدولار الأمريكي ما نسبته 62.25% من مجموع العملات ضمن الاحتياطيات الرسمية للصرف الأجنبي حسب بيانات الربع الثاني 2018 لصندوق النقد الدولي (Currency Composition of Official Foreign Exchange Reserves COFER) تليها كل من عملة اليورو وعملة الين الياباني وعملة الجنيه الاسترليني وعملة الدولار الكندي وعملة اليوان الصيني بالنسب (20.26%، 4.97%، 4.48%، 1.91%، 1.84%) والمتبقي 4.29 يعود للعملات الأخرى (WWW.IMF.Org).

3- إنَّ عملة الدولار الأمريكي هي عملة الربط لسعر صرف العملة المحلية ويُعدُّ الأخير هو المثبت الاسمي للسياسة النقدية في العراق.

4- تقييم الاحتياطيات الأجنبية بعملة الدولار الأمريكي (أسعار صرف العملات الأجنبية متقلبة أمام الدولار) ومن ثم بالدينار (سعر صرف الدينار ثابت أمام الدولار الأمريكي) لتظهر الاحتياطيات ضمن الأصول في قائمة المركز المالي للبنك المركزي العراقي، وبالتالي وجود مزيد من العملات الأجنبية ضمن الاحتياطيات يزيد من التقلب في قائمة المركز المالي لتحقيق أرباحاً وخسائر (غير مدركة Unrealized) وهو من أخطر ما يمكن على الاحتياطيات الأجنبية.

3.2. الآليات التي اعتمدها البنك المركزي الجزائري لمواجهة الصدمة.

3.2.1. إدارة سعر صرف الدينار الجزائري

أقدم البنك المركزي الجزائري على إدارة سعر صرف الدينار الجزائري إبان صدمة تراجع أسعار النفط عن طريق تدخله النشط في سوق الصرف ما بين المصارف، بصفته الموفر الرئيس للعملات الأجنبية مقابل الدينار الجزائري، ولضمان هدفه في هذا المجال متمثلاً في الحفاظ على سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار قريباً من مستواه التوازني. ويجدر بالذكر أن المستوى التوازني لسعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار الجزائري يتم تحديده وفق أهم أساسيات الاقتصاد الوطني، لاسيما أسعار البترول (المحدد الأساس للإيراد العام)، مستوى الإنفاق العام وفجوتي الناتج والتضخم بين الجزائر وشركائها التجاريين الرئيسيين (بنك الجزائر، 2016، ص64).

وبذلك انتهج بنك الجزائر سياسة تخفيض قيمة العملة الوطنية وجهاً من أوجه سياسته النقدية، بغية زيادة عدد الدينائير المنقذة من قبل المركزي الجزائري، وتعويض خسارة موازنة الدولة من الإيراد النفطي خلال سنوات الصدمة النفطية 2014، إذ إنَّ إيرادات الدولة تستلم بالعملة الأجنبية وتنفق ديناراً جزائرياً لدى المركزي الجزائري (منصف والنوري، 2016، ص52)، فضلاً عن تحريك سعر الصرف الاسمي باتجاه السعر الفعلي التوازني بما يتلاءم مع فجوتي الناتج والتضخم بين الجزائر والشركاء التجاريين لها.

إلا أنَّ تخفيض سعر الصرف يضر كثيراً بالقوة الشرائية للأفراد خصوصاً لذوي الدخل الثابتة والمنخفضة، فضلاً عن أنَّ زيادة عدد الدينائير المنقذة من قبل المركزي الجزائري (ظاهرياً) ومن خلال الوهم النقدي (Money Illusion)، وبالتالي فإنَّ هذه السياسة تغفل عن أنَّ الوهم سيصيب نفقات الدولة كما يصيب نفقات المواطن، لا سيما وأنَّ هناك جزء من النفقات (مدفوعات تحويلية) للفقراء تستدعي نفقات إضافية تستنزف جزء من الزيادة وتضعفها.

وبمقتضى تعليمات أقرها المركزي الجزائري لجميع البنوك (عامة وخاصة) في 2/ كانون الثاني/ 2018، أجاز بموجبها المصارف التجارية فتح سوق لبيع وشراء العملات الأجنبية، والذي يسمح للبنوك والمؤسسات المالية والوسطاء المعتمدين بإبرام صفقات فيما بينهم وبين عملائهم لشراء وبيع العملات مقابل الدينار الجزائري،

ويمنح بذلك لعملاء هذه المؤسسات المالية الحق في الاستفادة من القروض بالعملات الأجنبية التي يتفاوض عليها المهتمون بتحرير أسعار الفائدة، وبالتالي أصبح باستطاعة البنوك التجارية الناشطة في الجزائر التصرف في النقد الأجنبي الموجود في حسابات عملائها، بعدما رخص لها البنك المركزي بيع العملات الأجنبية، لينهي بذلك احتكاراً دام قرابة 17 سنة لتسيير العملة الأجنبية المتداولة في سوق الصرف (جريدة العربي، 2017 تصريح **لمحافظ بنك الجزائر** <https://www.alaraby.co.uk/economy/2017/12/15>).

وألزمت هذه التعليمات البنوك التجارية في الجزائر بترك 30% من أموال عملائها بالعملة الأجنبية في خزينة بنك الجزائر المركزي، لتغطية مخاطر صرف العملة، وأعطت حرية التصرف في 70% المتبقية من الأموال بالعملة الأجنبية المودعة في أرصدة عملائها.

يحمل هذا القرار الكثير من الإيجابيات، خاصة للمصدرين، الذين كانوا يخسرون في السابق الكثير من الأموال بسبب الفجوة الزمنية بين تغير أسعار الصرف في المركزي الجزائري وبين تحديث أسعار الصرف في البنوك التجارية، كما أنّ هذا التحرير لسوق العملة الأجنبية يسمح باستغلال الأموال المعطلة (الاحتياطي الإضافي Excessive Reserve) في خزينة المركزي الجزائري منذ 1991، إذ يمكن للبنوك بدءاً من 2018 أن تستثمر الأموال المودعة في أرصدة عملائها من العملة الأجنبية لتمويل مشاريع استثمارية أو منح قروض بالعملة الأجنبية للمتعاملين الاقتصاديين.

وعلى الرغم من الإيجابيات أعلاه، إلا أنّ هنالك مجموعة من النقاط لا تزال محل جدل ونقاش في التعليمات التي أرسلها المركزي للبنوك التجارية والتي تبدو مطاطة، فهي لم تضع أية ضوابط لهذا التحرير المفاجئ لتداول العملة الأجنبية في السوق المصرفية، خاصة أن هذه الخطوة جاءت في وقت تعاني البلاد من أزمة سيولة حادة في العملة المحلية والأجنبية جراء تراجع عائدات النفط وكبير حجم السوق الموازية .

كذلك توجد بنوك تجارية لديها تعاملات مع الدولة مثلاً بنك الجزائر الخارجي الذي يوجد فيه رصيد شركة سوناطراك الجزائرية النفطية التي تغذي البلاد بالنقد الأجنبي، فهل يمكن للبنك أن يتصرف في أموال عائدات النفط دون رقابة من المركزي الجزائري وبكل حرية؟ (جريدة العربي، 2018)

وفي مطلع شهر تموز 2018 أعلن محافظ البنك المركزي الجزائري اعتماد نظام الصرف الموعوم المدار لامتصاص تداعيات تراجع عائدات النفط الخام والحد من تزايد الاستيرادات، إلا أنّ هذه الخطوة أثارت قلق الأسواق المحلية لاسيما ما يتعلق بارتفاع أسعار السلع المستوردة من الخارج، فضلاً عن ارتفاع أسعار مستلزمات الانتاج المستوردة.

3.2.2. إدارة احتياطي الصرف الأجنبي في الجزائر

يدير بنك الجزائر (البنك المركزي) حصرياً احتياطيات البلاد من العملة الأجنبية، في إطار الاعتماد على سياسة تنويع البنوك المراسلة والأدوات الاستثمارية لتكون عملية الإدارة آمنة نسبياً، وتتنوع الاحتياطيات على العديد من البنوك الأميركية والأوروبية والآسيوية المعروفة ذات التصنيف الائتماني الجيد.

تعتمد الحكومة الجزائرية بنسبة تقترب من الـ 90% من إيراداتها المالية، على مبيعات النفط الخام للأسواق العالمية، وبعد أن شهد النفط تراجعاً في أسعاره، من 120 دولاراً للبرميل منتصف 2014، إلى قرب الـ 50 دولاراً،

الأمر الذي يشير إلى تراجع حاد في الإيرادات. إذ تعد الأخيرة عنصر الاضافة الاساس لتراكم الاحتياطيات الأجنبية للمركزي الجزائري.

ويحتفظ بنك الجزائر بقرابة 15 مليار دولار أي ما نسبته (13%) من الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك الاحتياطي الفيدرالي الأميركي) مستثمرة على شكل سندات خزانة أمريكية T.Bill، فضلاً عن الواقع بولاية نيويورك الأميركية والذي تربطه علاقة تاريخية مع بنك الجزائر إذ فتح الأخير فيه حساباً لتوطين عائداتها.

كما أن جزءاً آخر من الاحتياطيات الأجنبية محتفظ به لدى العديد من البنوك الأوروبية مثل Deutsche Bank، إذ يحوز بنك الجزائر على حسابين أحدهما جارٍ بعملة اليورو والآخر بالدولار، وفي بنك Standard Chartered البريطاني له نصيب من الاحتياطي.

كما يضع بنك الجزائر المركزي جزءاً من الاحتياطيات الأجنبية في حسابين آخرين واحد في بنك HSBC في لندن يحتوي على 20 مليار دولار (17%) والثاني في بنك Barclays الذي يعتبر زبوناً سيادياً بفعل حجم الودائع الكبير الموضوع لديه من الاحتياطي النقدي.

وفي إطار سياسة تنويع البنوك، تم وضع مبلغ آخر من الاحتياطي في بنك Banque Nationale de Paris الفرنسي، وهو البنك الفرنسي الوحيد الذي تضع فيه الجزائر جزءاً من احتياطي الصرف رغم العلاقات التاريخية بين البلدين .

البنوك الآسيوية هي الأخرى كان لها نصيب من الاحتياطيات، أبرزها البنك الياباني Mizuho الذي فتح فيه بنك الجزائر حساباً قبل 10 سنوات .

وفيما يتعلق باحتياطي الذهب، فقد سجلت الجزائر المرتبة الثالثة عربياً والـ 25 عالمياً من حيث حجم احتياطي الذهب بعد السعودية ولبنان، حسب تقرير صادر عن مجلس الذهب العالمي بعدما بلغ احتياطي الذهب للجزائر 173.6 طناً حتى ديسمبر/كانون الأول 2016 موزعة بين أميركا وفرنسا والجزائر.

(<https://www.alaraby.co.uk/economy/2016/12/26>)

نتائج نهائية

1. عانى الاقتصاديين العراقي والجزائري من آثار صدمة انخفاض اسعار النفط الخام العالمي، ويضاف للاقتصاد العراقي آثار الصدمة الأمنية متمثلة بالحرب على الارهاب (داعش) وارتفاع الانفاق العسكري، كل ذلك ولد آثار سلبية في متغيرات الاقتصاد الكلي في الاقتصاديين.
2. تُعد سياسة البنك المركزي العراقي في إدارته لسعر صرف الدينار العراقي خلال سنوات الصدمة المزدوجة (الأمنية - المالية) التي تعرض لها الاقتصاد العراقي سياسة ناجحة، إذ استطاع أن يحافظ على استقرار سعر صرف الدينار المتنوع باستقرار سعري نسبي (تحقيق معدل تضخم مقبول)، على الرغم من تراجع الإيرادات من العملة الأجنبية، وتدهور البيئة الأمنية المحفز للتوقعات التضخمية، كما تمكن المركزي العراقي عام 2018 من ردم الفجوة بين سعر الصرف في سوقه الرسمي والموازي للدينار العراقي.
3. شهد سعر صرف الدينار الجزائري تدهور كبير نسبياً في قيمته خلال سنوات الصدمة مدار البحث، وعدّ البنك المركزي الجزائري سياسة تخفيض قيمة العملة وجه من أوجه السياسة النقدية لتعويض النقص الحاصل في إيرادات العملة الأجنبية من المورد الريعي، الأمر الذي أضر بالقوة الشرائية لأصحاب الدخل الثابتة والمنخفضة، فضلاً عن إعلان المركزي الجزائري اعتماد نظام الصرف الموعوم المدار في عام 2018 مما أثار قلق الأسواق المحلية لاسيما ما يتعلق بارتفاع اسعار السلع

المستوردة من الخارج في ضوء عدم مرونة الجهاز الانتاجي للبلاد، فضلاً عن ارتفاع اسعار مستلزمات الانتاج المستوردة.

5. تراجعت الاحتياطات الأجنبية لكلا الاقتصاديين العراقي والجزائري خلال سنوات الأزمة، مع المحافظة على مستوى الكفاية وفق المعايير المختلفة لقياسها، إلا أنَّ انخفاض الاحتياطات في العراق اقترن بالحفاظ على استقرار سعر صرف الدينار العراقي ومعالجة اختلال ميزان المدفوعات مما يعني قدرة المركزي العراقي في توظيف احتياطاته لتحقيق الهدف الذي تراكم من أجله، بينما رافق انخفاض الاحتياطات في الجزائر تراجع كبير في قيمة الدينار الجزائري الامر الذي يؤثر خللاً في سياسته النقدية.

6. يُعدُّ نهج إدارة الاحتياطات الأجنبية في المركزي العراقي أكثر تحفظاً من النهج الذي يتبعه نظيره المركزي الجزائري، إذ يستثمر المركزي العراقي احتياطاته الأجنبية لدى بنوك مركزية ومؤسسات مالية دولية ذات تصنيف ائتماني عالي جداً وبأدوات مضمونة العائد قليلة المخاطرة للموائمة بين السيولة والمخاطرة، بينما يستثمر المركزي الجزائري جزءاً كبيراً من احتياطاته الأجنبية لدى بنوك تجارية مما يجعلها أكثر عرضة للمخاطر.

7. عدم تمكن الحكومات العراقية من ضبط إنفاقها العام في أوقات الأزمات فعلى الرغم من تراجع الإيراد من العملة الأجنبية خلال سنوات الصدمة المزدوجة لم تستطع الحكومة العراقية تخفيض إنفاقها ولجأت إلى الديون الخارجية والداخلية، الأمر الذي اضطر البنك المركزي العراقي من الدفاع عن استقرار سعر الصرف للدينار بالوتيرة نفسها تقريباً للحفاظ على الاستقرار السعري، لذا نوصي بترشيد الانفاق العام أو ضبطه وترتيب الأولويات الاقتصادية للإنفاق، تحسباً لأية أزمات مستقبلية تصيب الاقتصاد. فضلاً عن تفعيل النظام الضريبي والجمركي وجباية اموال أملاك الدولة والدومين العام بشكل كفوء لتنويع مصادر الإيراد وخطوة أساسية لتفعيل القطاع الحقيقي.

8. إنَّ تقلبات أسعار النفط الخام العالمية صعوداً ونزولاً يحتم على المالية العامة في الدول الريعية وضع آليات تعمل كمصدات مالية في أوقات الأزمات، وهذا ما تجسد في حالة الاقتصاد الجزائري بصندوق ضبط الإيرادات العامة ، لذا نوصي بإنشاء صندوق سيادي يستثمر فيه الفائض المتأتي من أموال صادرات المورد الريعي في أدوات مالية قابلة للنمو، لأنَّ الاستثمار في هذه الصناديق بصورة فاعلة يسمح للدول بتنويع مداخيلها من العملات الأجنبية، لتصبح أقل اعتماداً على المصدر الريعي، وهناك العديد من الامثلة للدول التي تمتلك صناديق سيادية في العالم وهي منتجاً رئيساً للنفط الخام.

قائمة المراجع والمصادر

المصادر العربية

- 1- أحمد، مازن صباح. محمد، هشام ابراهيم. محمد، نزار رافع. مهوس، حسين عطوان. (2018). قياس كفاية الاحتياطات الاجنبية للبنك المركزي العراقي، *مجلة السياسة النقدية*، بغداد، البنك المركزي العراقي. العدد الرابع.
- 2- البحري، عبد الله. وصاري، علي. (2017). تقييم مدى مساهمة السياسة النقدية لبنك الجزائر في تسيير الصرف النقدي والحد من التضخم للفترة 2000-2014، *مجلة التكامل الاقتصادي*، العدد 13، الصفحات 1-21.
- 3- بنك الجزائر (2013). التقرير السنوي للتطور الاقتصادي والنقدي للجزائر.
- 4- البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، النشرة الإحصائية السنوية 2014-2015-2016-2017.
- 5- البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، مجلة الدراسات النقدية والمالية.
- 6- التقارير الاقتصادية للسنوات 2013-2017: البنك المركزي العراقي.
- 7- التقرير السنوي عن نسب واداء الاحتياطات الاجنبية للبنك المركزي العراقي لسنة 2017.
- 8- حسام الدين عبودة، "سياسات الحد من ظاهرة التضخم المستورد مع الإشارة على حالة الجزائر"، مذكرة ماجستير غير منشورة، نقود ومالية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، الجزائر، 2008-2009، ص 49-53.
- 9- داغر، محمود محمد، وفرحان، إسراء عبد، السياسة النقدية في العراق من خلال تحليل الفجوتين، *مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية*، العدد 26، 2017.
- 10- فضيل رايس، "تحديات السياسة النقدية ومحددات التضخم في الجزائر (2000-2011)"، بحوث اقتصادية عربية، العددان 61-62، شتاء وربيع 2012، ص 201.
- 11- المادة 66 من القانون رقم 03-22 مؤرخ في 28 ديسمبر 2003 المتضمن قانون المالية لسنة 2004، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 83، ص 28.
- 12- منصف هوام. والنوري، لطرش. (2017). *أثر تغيرات أسعار النفط على السياسة النقدية في الجزائر*، بحث مقدم للحصول على درجة ماجستير أكاديمي، جامعة العربي، التبسي-تبسة.
- 13- نسيميه، بن يحيى. وموارد، تهتان (2017). أثر الصدمة البترولية لسنة 2014 على بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي الجزائري، *مجلة مصارف*، العدد 22، الصفحات 211-229.
- 14- النشرات السنوية لمنظمة أوبك (اعداد متفرقة).
- 15- النشرة الإحصائية السنوات للأعداد 2010-2016: البنك المركزي العراقي
- 16- هوام منصف و لطرش النوري، 2016، أثر تغيرات أسعار النفط على السياسة النقدية في الجزائر، جامعة العربي التبسي، تبسة كاية العلوم الاقتصادية وعلوم التجارية وعلوم التسيير.
- 17- الوحيلي، شاكر محسن صابر، 2008، أثر المبيعات العملة الاجنبية في مخاطر أسعار الصرف والقيمة السوقية للمصارف دراسة تحليلية، الجامعة المستنصرية كلية الادارة والاقتصاد.

- 18- يحيى، سمير آيت، (2015). فاعلية السياسة النقدية في ظل وفرة احتياطات الصرف: حالة الجزائر، خلال الفترة 2000-2013. *مجلة الاقتصاد والمالية*، المجلد 1، العدد، الصفحات 43-58.
- 19- جريدة العربي، 2017 تصريح لمحافظ بنك الجزائر <https://www.alaraby.co.uk/economy/2017/12/15>
- 20- داغر، محمود محمد، مهوس، حسين عطوان " سعر صرف الدينار العراقي ما بين النظام الواقعي والنظام المعلن للمدة (2004-2012)", البنك المركزي العراقي 2016.
- 21- مهوس، حسين عطوان " تقلص فجوة سعر صرف الدينار بين سوقيه الرسمي والموازي في الماضي والحاضر: استقرار أكبر بمبيعات أقل " شبكة الاقتصاديين العراقيين. متاح على <http://iraqieconomists.net/ar>

المصادر الأجنبية

1. Davig, Troy, N. Ç. (2015). Evaluating a Year of Oil Price Volatility. Federal Reserve Bank of Kansas.
2. Dawson, J. C. (2006). The Effect of Oil Prices on Exchange Rates: A Case Study of the Dominican Republic: The Park Place Economist Journal, Volume XIV, PP: 23-30, available at: <https://www.iwu.edu/economics/PPE14/>
3. European Central Bank .(2015) Economic Bulletin. European Central Bank.
4. <https://www.eia.gov/dnav/pet/hist/LeafHandler.ashx?n=PET&s=RBRT&f=A>
5. www.cbi.iq
6. www.imf.org
7. <https://www.alaraby.co.uk/economy/2016/12/26>
8. www.stlouisfed.org
9. Eikon Thomson Reuters Platform.
10. Yanagisawa ,kira. (2010) The Relationship Among Crude Oil Prices, Share Prices And Exchange Rate. Energy Demand, Supply, and Forecast analysis Group, available at: https://www.google.com/search?client=firefox-b-ab&q=Yanagisawa+kira+The+relationship+among+crude+oil+prices,+share+prices+and+exchange+rate&spell=1&sa=X&ved=0ahUKEwjhi6CinKjWAhUJzRQKHTwQDkwQvwUIIygA&biw=1366&bih=635&gfe_rd=cr&dcr=0&ei=s1G8Wb39Me3M8geypYuADw

أثر السياستين المالية والنقدية في النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الاقتصاد العراقي للمدة (1980-2016)

د. ايمان عبد الرحيم كاظم
باحث اقتصادي أقدم (الاحصاء والابحاث)

د. رجاء عزيز بندر
مدير عام مركز الدراسات المصرفية

المستخلص :

تعد الاجراءات التي تتبعها كل من السياستين المالية والنقدية مؤشر مهم لجودة اداء السياسة الاقتصادية (Economic policy) في اي دولة فكلما كان هناك تناسق بين هاتين السياستين، كلما دل ذلك على وضوح الرؤى المستقبلية لصناع السياسة الاقتصادية ودراسة ومعرفة حالة الاقتصاد. ومن اهداف هذا البحث هو دراسة الأهمية النسبية للسياستين المالية والنقدية بالنسبة للنمو الاقتصادي في العراق ثم تحديد اي من هاتين السياستين يكون أكثر قوة في تعزيز النمو الاقتصادي في العراق وكانت فترة الدراسة هي (1980-2016) وقد استخدمت الاختبارات القياسية لمعرفة استقرار السلاسل الزمنية والتكامل المشترك للمتغيرات الاقتصادية ومن ثم استخدام اختبار (VAR) لتقدير العلاقة بين المتغيرات المستقلة المتمثلة بالإنفاق الحكومي وعرض النقد وسعر الصرف واثرها على المتغير التابع المتمثل بالنتائج المحلي الاجمالي. وكشفت الدراسة ان تأثير السياستين المالية والنقدية في الاقتصاد العراقي ايجابي، وان السياسة النقدية أكثر قوة في تعزيز النمو الاقتصادي في العراق.

Abstract

The measures followed by both the financial and monetary policies are an important indicator of the quality of the performance of economic policy in any country whenever there is consistency between these two policies, as evidenced by the clarity of future visions of economical policy makers and study and knowledge of the state of the economy. The objectives of this research is Study the relative importance of the fiscal and monetary policies for economic growth in Iraq and then determine which of these two policies will be more powerful in promoting economic growth in Iraq The study period was (1980-2016) The standard tests were used to know the stability of time series and theta The study revealed that the impact of fiscal and monetary policies in the Iraqi economy is positive, and that monetary policy is stronger in promoting economic growth in Iraq.

المقدمة:

يحظى موضوع النمو الاقتصادي باهتمام واضعي السياسات الاقتصادية، إذ تضع معظم دول العالم زيادة الناتج المحلي الاجمالي في سلم الاولويات لرفع المستوى المعيشي لسكانها. ولغرض تحقيق ذلك فإن الحكومات تلجأ إلى مجموعة من الاجراءات والتدابير تتخذها في هذا الصدد من شأنها زيادة الانتاج ومن ثم تحقيق التنمية الاقتصادية. وعلى اساس المبادئ الاقتصادية، ان هناك نوعين رئيسيين من سياسات الاقتصاد الكلي متمثلتان بالسياسة المالية والسياسة النقدية التي يمكن استخدامها من قبل صانعي السياسة الاقتصادية لإدارة الاقتصاد وزيادة معدلات النمو الاقتصادي، ويعزى سبب ذلك كون ان هاتين السياستين تكملان بعضهما البعض فضلاً عن معالجتهم الكلية للاقتصاد على النطاقين المحلي والخارجي. ويعتقد اصحاب النظرية النقدية ان السياسة النقدية تمارس تأثيراً أكبر على النشاط الاقتصادي بينما يعتقد الكنزيون ان السياسة المالية هي التي تمارس تأثيراً أكبر على النشاط الاقتصادي.

تعتمد فاعلية اداء كل من السياستين على البنية الهيكلية للاقتصاد ودرجة تطوره وانفتاحه على العالم الخارجي فضلاً عن تطور القطاع المالي الذي يؤثر على النمو الاقتصادي وعلى كفاءة رأس المال. إذ أكدت الدراسات النظرية والتطبيقية على اهمية القطاع المالي ودرجة تطوره وانعكاس تطوره على النمو الاقتصادي إذ ينبغي ان تتجه تلك الدراسات لتدبير الموارد المالية بأقصى قدر ممكن من الكفاءة، وان تعمل على تحقيق التوازن بين التدفقات النقدية والعينية في الاقتصاد لتلافي حدوث ارتفاع كبير في الأسعار، الذي يترك أثره السلبي على النمو الاقتصادي.

أ- أهمية البحث

يكتسب البحث أهميته من خلال الانعكاسات الايجابية التي تحظى بها السياستين المالية والنقدية على النمو الاقتصادي لدول العالم، مما يتوجب على صانعي السياسة الاقتصادية الاخذ بنظر الاعتبار التنسيق بين هاتين السياستين عند رسم السياسة الاقتصادية الكلية من اجل تقليل الاثار السلبية والاستفادة من الدراسات الاستراتيجية الاقتصادية الهامة والفاعلة للحد من الاختلالات داخل الاقتصاد.

ب- هدف البحث

يهدف البحث الى :

- 1- الاجابة على الاسئلة التي تتبلور الى الذهن وهي، هل الاقتصاد العراقي يعتمد بقوة على السياسة المالية ام النقدية؟ إلى أي مدى تؤثر هاتين السياستين في النمو الاقتصادي في العراق؟
- 2- اجراء دراسة تجريبية باستخدام التحليل القياسي لبيان أثر كل من السياستين المالية والنقدية في النمو الاقتصادي في العراق.

ت- مشكلة البحث

يعالج البحث المشكلة الاتية :

" ان عدم كفاءة استخدام السياسات المالية والنقدية في الاقتصادات الوطنية للدول هو خلل بارز في آلية عمل (mechanism) السياسة الاقتصادية مما لذلك من اثار سلبية على متغيرات الاقتصاد الكلي ودرجة تأثير تلك المتغيرات على الاداء الاقتصادي بشكل عام وعلى معدل النمو الاقتصادي بشكل خاص. "

ث- فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مفادها :

"ان الصدمات السياسية والاقتصادية التي واجهها العراق خلال العقود الماضية راكمت من الابعاء المالية على السياستين المالية والنقدية مما قلل الاثر الايجابي لهما على النمو الاقتصادي واجبرتهما على اتخاذ اجراءات مهمة لغرض توفير الموارد المالية بعيدا عن المورد النفطي "

ج- منهجية البحث:

اعتمد الباحثون اسلوب الجمع بين الاسلوبين الاول الوصفي في دراسة الافكار والاطر النظرية فيما يتعلق بالسياستين المالية والنقدية وأثرها في النمو الاقتصادي. والمنهج القياسي من خلال بيان أثر السياستين المالية والنقدية في النمو الاقتصادي في العراق خلال فترة البحث.

ح- تحديد إطار البحث:

ارتأينا ان تكون الدراسة التطبيقية حول الاقتصاد العراقي، للفترة الممتدة من سنة 1980 الى 2016 كون هذه الفترة شهد فيها العراق ظروف استثنائية تمثلت بالحروب مع دول الجوار والحصار الاقتصادي امتد لأكثر من عقد ومن ثم تغيير النظام السياسي بعد 2003 وما صاحبه من تردي بالأوضاع الامنية وانتشار ظاهرة الارهاب.

خ- اسباب اختيار موضوع البحث

- 1- كون النمو الاقتصادي الشغل الشاغل والهدف الاساسي لمختلف السياسات التي تضعها الدول.
- 2- الازمة المزدوجة التي شهدتها العراق والتي تمثلت بالحرب على الارهاب وانخفاض عائدات النفط التي وضعت السياسات الاقتصادية امام تحدي كبير في تخطي هذه الازمة ودفع عجلة الاقتصاد الى الامام.

د- هيكلية البحث

وللوصول الى هدف البحث واثبات الفرضية فقد قسم البحث الى ثلاث محاور وكالاتي:
الاول: الإطار النظري لأثر السياستين المالية والنقدية في النمو الاقتصادي.
الثاني: تحليل واقع السياستين المالية والنقدية في العراق.
الثالث: التحليل القياسي لأثار السياستين المالية والنقدية في النمو الاقتصادي في العراق.

اولا: الإطار النظري لانتقال أثر السياستين المالية والنقدية في النمو الاقتصادي

يعد تأثير السياسات الاقتصادية في النشاط الاقتصادي من المواضيع الهامة في التحليل الاقتصادي الكلي والتي لاتزال محل الجدل، ففي الوقت الذي يرى فيه مؤيدو المدرسة النقدية ان السياسة النقدية هي الأكثر فاعلية، فأن مؤيدو المدرسة الكنزية يؤكدون على اهمية السياسة المالية في تحقيق النمو الاقتصادي. ولكي تحقق الدولة مجموعة من الاهداف الاقتصادية منها زيادة معدل النمو الاقتصادي او التوظيف الكامل فانها تتبع سياسات اقتصادية تعتمد على طبيعة الهيكل الاقتصادي للدولة ودرجة تطوره. ومن اجل ان تحقق كل من السياستين المالية والنقدية دورهما في تحقيق زيادة في النمو الاقتصادي لابد من التوافق ما بين متخذي القرار المسؤولين عن ادارة كل من هذين السياستين لتجنب التضارب الذي ممكن ان يحصل بينهما مما يضعف اداءهما. إذ تواجه الدول اعتبارين رئيسين عند القيام بوضع سياسة مالية ونقدية وان هذين الاعتبارين هما : المستوى الملئ للطلب الإجمالي، والمزيج النقدي والمالي الافضل⁽¹⁾.

1- السياسة المالية:

تعد السياسة المالية أحد السياسات الاقتصادية التي تروم الدولة من خلالها لتحقيق عدة غايات من بينها مساهمتها في التأثير على النمو الاقتصادي، وهذا الامر مرهون في مدى قدرة الدولة في معالجة عجز الموازنة دون ان يخلق اضطرابا كبيرا في الاستقرار الاقتصادي، الامر الاخر يتعلق بطبيعة الوسائل المستخدمة في تمويل هذا العجز إذ أن الوسائل المعتمدة في تمويل عجز الموازنة قد يكون له اثار ايجابية او سلبية على النمو. ان هذه الوسائل تتمحور في ثلاث طرق لتمويل العجز في الموازنة الحكومية هي: (1) زيادة الضرائب، (2) اصدار الدين الحكومي عن طريق بيع الاوراق المالية الحكومية الى القطاع الخاص، (3) اصدار نقود مدارة عن طريق بيع اوراق مالية حكومية الى البنك المركزي. ان الانفاق الحكومي مقيد بالعائد الذي تستطيع الحكومة ان تحصل عليه من مختلف المصادر، لذا يمكن كتابة قيد الموازنة كالاتي⁽²⁾:

$$PG=PT+\Delta B+\Delta H.....(1)$$

حيث PG: القيمة الاسمية للأنفاق الحكومي، PT: القيمة الاسمية لحصيلة الضرائب، ΔB : التغير في القيمة الاسمية لدين الحكومة و ΔH تمثل التغير في النقود المدارة.

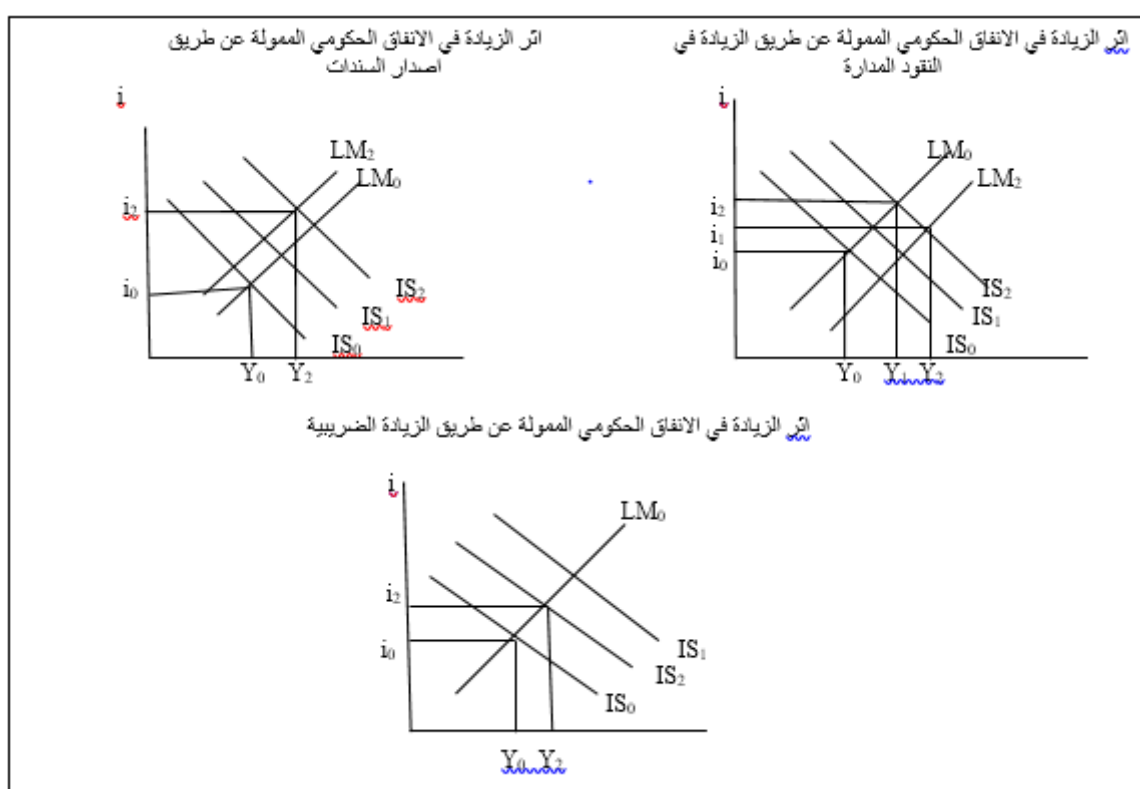
واستنادا الى وجهة نظر النقديون في آلية انتقال أثر السياسة المالية الى النشاط الاقتصادي، فانهم يدعون بان السياسة المالية ان لم تكن مصحوبة بتغير في عرض النقود تعتبر غير فعالة على الاقل في الاجل الطويل. إذ انهم يؤكدون على ان الزيادة في الانفاق الحكومي ينبغي ان تمول عن طريق زيادة الضرائب، او عن طريق اصدار الدين الحكومي او اصدار نقود مدارة. فاذا مولت الزيادة عن طريق الزيادة في الضرائب او بإصدار الدين الحكومي، فان الزيادة في الانفاق الحكومي تلغى بالانخفاض في الانفاق الخاص الذي يحدث او ما يصطلح عليه مزاحمة القطاع الخاص (crowding out effect) الذي ينعكس في هبوط مستوى الاستثمار الخاص كنتيجة لزيادة الضرائب، او زيادة الدين الحكومي. وبما ان الزيادة في الانفاق الحكومي سوف تتسبب في انخفاض الانفاق الخاص، فانه يقال ان الانفاق الخاص انحسر بفعل الانفاق الحكومي، ومن ثم لن تحدث زيادة في الناتج او قد تحدث زيادة قليلة في الاجل الطويل. بينما إذا مولت الزيادة في الانفاق الحكومي بالزيادة في النقود المدارة فان الانفاق الخاص لن ينحسر وبالتالي

(1) Thomas I.Palley , Milton Frieman's economics and political economy: and old Keynesian critique, Oxford University Press, forthcoming, U.k, 2015,p 15-18.

(2) انظر في ذلك : مايكل ايدجمان، ترجمة وتعريب محمد ابراهيم منصور، مراجعة عبد الفتاح عبد الرحمن، الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية ، 1999، ص 280.

ستحدث زيادة هامة في الناتج. وعلى اساس هذا التحليل فان الزيادة في النفقات الحكومية لابد ان تحدث زيادة في الناتج في الاجل القصير بصرف النظر عن طريقة التمويل، وهي نتيجة تتفق مع وجهة النظر النقديين عن اثار السياسة المالية في الاجل القصير. اما فيما يتعلق بالاجل الطويل فان الزيادة في الانفاق الحكومي الممول عن طريق الزيادة في النفود المدارة لابد ان ينتج عنه زيادة هامة في الناتج، في حين الزيادة في الانفاق الحكومي الممول عن طريق الزيادة الضريبية لن تتسبب في زيادة الناتج في الاجل الطويل. وكلا المحصلتين تتفق مع وجهة نظر النقديين، على الرغم من ان النقديين يؤكدون على ان الاثار التوسعية لزيادة الانفاق الحكومي الممولة عن طريق الزيادة في النفود المدارة ترجع الى نتيجة التغير في عرض النقود. اما فيما يخص الزيادة في الانفاق الحكومي الممول عن طريق اصدار الدين الحكومي لابد ان تتسبب في زيادة هامة في الناتج في الاجل الطويل، وعلى العكس فان النقديين يدعون انه في الاجل الطويل لن يكون للزيادة في الانفاق الحكومي الممول عن طريق اصدار دين حكومي اي اثار على الناتج وان وجدت فهي ضعيفة (1).

الشكل (1) أثر الزيادة في الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي



المصدر: مايكل أيدجمان، ترجمة وتعريب محمد ابراهيم منصور، مراجعة عبد الفتاح عبد الرحمن، الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية، 1999، ص 281-285.

2- السياسة النقدية:

تعد السياسة النقدية احدى الركائز الاساسية التي تقوم عليها السياسة الاقتصادية والتي عن طريقها يمكن احداث توازن واستقرار لبلد ما، وذلك لكونها تتمتع بالقدرة على السيطرة والتحكم بمتغير اقتصادي مهم وخطير وهو كمية النقود. إذ تعد التقلبات في معدل نمو الرصيد النقدي (Monetary stock) او التغيرات الكبيرة في معدل دورانها سببا بالاضطراب في الكيان الاقتصادي وينتقل اثر التقلبات في معدل نمو عرض النقد إلى النشاط الاقتصادي عبر عدة قنوات يمكن ايجازها بالاتي (2):

(1) انظر في ذلك :

مايكل أيدجمان، الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة، ترجمة محمد ابراهيم منصور، مراجعة عبد الفتاح عبد الرحمن، مصدر سابق، ص 281-287.

للمزيد من التفاصيل:

-Frederic S. Mishkin , The Economics of Money , Banking, and financial Markets , Eighth Edition , America, 2007, p6.

-Monetary Policy: Transmission Mechanism, The Monetary Policy Committee Bank of England,

1- قناة سعر الفائدة (Interest Rate Channel):

وتعد قناة سعر الفائدة هي الآلية الرئيسية لنقل أثر زيادة العرض النقدي (MS) في العرض الكلي والطلب الكلي. فعندما تقوم السلطة النقدية بزيادة عرض النقد فإنه سيؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة ونتيجة لذلك سوف تهبط كلفة رأس المال ويزداد الاستثمار ومن ثم يزداد الطلب الكلي والتي يمكن أن تؤدي إلى زيادة التضخم إذا كانت زيادة الطلب الكلي أكبر من العرض الكلي أي أن:

$$MS \uparrow \rightarrow r \downarrow \rightarrow I \uparrow \rightarrow Y^{ad} \uparrow$$

حيث أن، MS: تمثل عرض النقد، r: سعر الفائدة، I: الاستثمار، Y^{ad} : الطلب الكلي

2- قنوات اسعار الاصول الاخرى (Assets Prices Channel):

أ. هناك أسعار أخرى حظيت باهتمام كبير كقنوات لتأثير نمو عرض النقد (MS) منها:

أ. **قناة سعر الصرف (E):** فنتيجة تزايد العولمة في اقتصاديات العالم كافة واتباع معدلات صرف مرنة دفع هذا إلى تأثير عرض النقد على أسعار الصرف والتي تؤثر في صافي الصادرات والانتاج الاجمالي وتتضمن هذه القناة أيضا تأثير أسعار الفائدة فعندما تأخذ أسعار الفائدة بالهبوط نتيجة زيادة عرض النقد فإن ايداعات العملة المحلية تصبح أقل جاذبية نسبة إلى ايداعات العملات الأجنبية ونتيجة لذلك تودع قيمة العملة المحلية نسبة إلى عملة أخرى وتتخفض قيمة العملة المحلية وبالتالي سوف تكون السلع المحلية أرخص من السلع الأجنبية أي زيادة القدرة التنافسية للصادرات في الأسواق العالمية وبذلك سوف يرتفع صافي الصادرات (NX) وكذلك الطلب الاجمالي نتيجة ارتفاع الدخل القومي وهذا يعتمد على مرونة الجهاز الانتاجي في الاقتصاد وللاستفادة من سعر الصرف كأداة متاحة للسياسة النقدية.

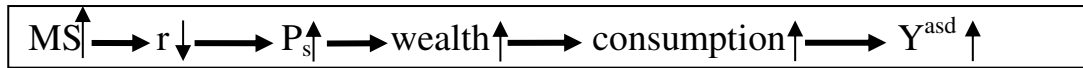
$$MS \uparrow \rightarrow r \downarrow \rightarrow E \downarrow \rightarrow NX \uparrow \rightarrow Y^{ad} \uparrow$$

ب. **اسعار الاسهم العادية:** قام جيمس توبن (J. Tobin) بتطوير نظرية تدعى نظرية (q) لتوبن (q-Tobin Theory)، توضح كيف يمكن أن ينتقل أثر زيادة عرض النقد إلى الاقتصاد من خلال تأثيرها على تسعير الاسهم العادية. وتعرف q بأنها القيمة السوقية لاسهم الشركات مقسوم على التكلفة البديلة لرأس المال. فلو فرضنا أن قيمة q عالية أي أن سعر السوق للشركات عالي نسبة إلى التكلفة البديلة لرأس المال وأن المتطلبات الرأسمالية الجديدة هي رخيصة نسبة إلى القيمة السوقية للشركات بالتالي فإن الانفاق الاستثماري سيرتفع لأن الشركات يمكن أن تشتري الكثير من السلع الاستثمارية الجديدة مع اصدار صغير للأسهم. والعكس صحيح في حالة انخفاض قيمة q فإن الشركات لن تشتري سلع استثمارية جديدة لأن القيمة السوقية للشركات منخفضة نسبة إلى رأس المال. حيث أن الشركات التي تريد اكتساب رأس مال يمكنها شراء شركة أخرى بسعر رخيص أي اكتساب رأس مال قديم بدلا من الجديد. وأن صلب هذا الموضوع هو وجود علاقة مباشرة ما بين قيمة (q) والانفاق الاستثماري. فعند زيادة عرض النقد سوف تنخفض أسعار الفائدة على السندات وهذا يؤدي إلى ارتفاع أسعار الاسهم (P_s) لأنها سوف تكون أكثر جاذبية من السندات فيزداد الطلب عليها ويرتفع سعرها وبالتالي سوف يؤدي إلى ارتفاع قيمة q وهذا يعني زيادة الاستثمار وبالتالي زيادة الطلب الكلي (Y^{ad}).

$$MS \uparrow \rightarrow r \downarrow \rightarrow P_s \uparrow \rightarrow q \uparrow \rightarrow I \uparrow \rightarrow Y^{ad} \uparrow$$

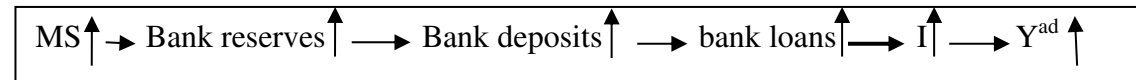
أ- **ميزانية المستهلكين:** أما النوع الثالث من أسعار الاصول هو أثر زيادة عرض النقد على الثروة من خلال أثر ميزانية المستهلكين على قرارات انفاقهم، وترى نظرية دورة الحياة أن المستهلكين يسهلون استهلاكهم بمرور الوقت، لذا فإن الذي يقرر الانفاق الاستهلاكي مصادر عمر المستهلكين

وليس دخل اليوم فقط. وتعد الثروة المالية مكون مهم لمصادر عمر المستهلكين والجزء الرئيس منها هو الاسهم العادية، فعندما ترتفع اسعار الاسهم فإن الثروة المالية (wealth) ترتفع وبذلك فانه كلما زاد عمر المستهلكين فالاستهلاك يجب ان يرتفع تبعاً لذلك وبالتالي زيادة الطلب الكلي.



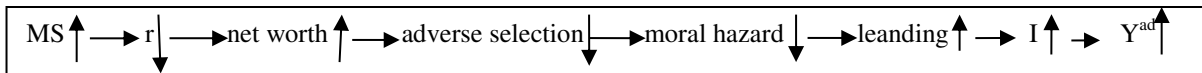
3- قناة عرض الائتمان (Credit Supply Channel):

تبعاً لهذه القناة هناك نوعان من قنوات انتقال أثر زيادة عرض النقد إلى الاقتصاد وهي تعد نتيجة لمشاكل التقلبات المالية في اسواق الائتمان وهي تعمل من خلال التأثير على اقراض البنك واولئك الذين يعملون من خلال التأثير على ميزانيات الشركات والعوائل (firms & household).
القناة الاولى: هي قناة اقراض البنك، وتستند هذه القناة على الدور الخاص الذي تؤديه البنوك في النظام المالي لأنهم مناسبون لحل مشاكل المعلومات اللامتناظرة في اسواق الائتمان ويمكن التعبير عن ذلك بالاتي:



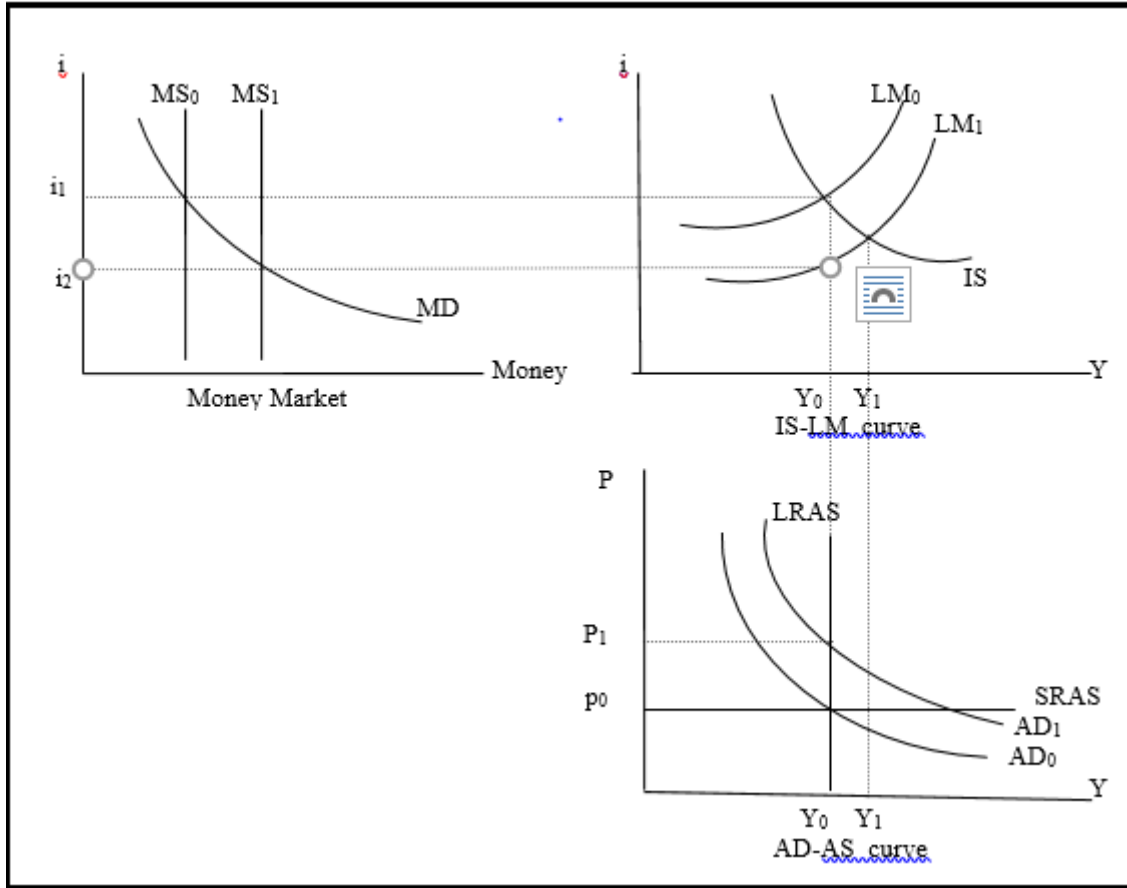
ونلاحظ من ذلك ان عند زيادة عرض النقد فان الاحتياطي المصرفي والودائع المصرفية سوف تزداد وبالتالي سوف تزداد كمية القروض المصرفية المتوفرة وان هذه الزيادة سوف تزيد الانفاق الاستثماري وبالتالي زيادة الطلب الكلي.

القناة الثانية: هي قناة الميزانية العمومية، ومن خلال هذه القناة ينتقل اثر زيادة عرض النقد عبر ميزانية الشركات حيث ان زيادة عرض النقد تؤدي إلى ارتفاع اسعار الاسهم (P_s) نتيجة انخفاض سعر الفائدة وارتفاع اسعار السندات كما أوضحنا سابقاً وهذا يؤدي إلى زيادة صافي قيمة الثروة للشركات (Net worth) وانخفاض الاختيار المضاد (Adverse selection) وكذلك انخفاض المخاطر (Moral hazard) مما يؤدي إلى زيادة الائتمان (Leanding) ومن ثم زيادة الانفاق الاستثماري (I) وزيادة الطلب الكلي (Y^{ad}) ويمكن توضيح ذلك بالاتي :



الا ان زيادة الطلب الكلي لا تؤدي دائماً إلى زيادة الانتاج فحسب يمكن ان تؤدي إلى ارتفاع الاسعار إذا كان الاقتصاد عند مستوى التشغيل الكامل، بافتراض ان الاقتصاد القومي مبدئياً عند الناتج Y_0 ومستوى الاسعار (P_0) ، وان عرض النقود بقيمته الحقيقية تزداد من MS_0 إلى MS_1 وبالتالي فان منحنى عرض النقود بقيمته الحقيقية ينتقل إلى MS_1/P_0 . وينتقل المنحنى LM إلى LM_1 . وعند مستوى السعر (P_0) فان مستوى الدخل الجديد يكون Y_1 حصل بتقاطع المنحنى IS_0 والمنحنى LM_1 وعند مستوى السعر (P_0) يصبح الطلب الكلي أكبر من ذي قبل حيث Y_1 أكبر من Y_0 . ومع الزيادة في الطلب الكلي فان التوليفة التوازنية النهائية للناتج ومستوى الاسعار تكون (Y_1, P_1) حصلت من تقاطع منحنى الطلب الكلي الجديد مع منحنى العرض الكلي الاصلي. اما من ناحية التأثير على الاستخدام (Employment) فان زيادة نمو عرض النقد سوف تزيد العمالة عند مستوى العمالة الكاملة في حين اذا كانت الزيادة في العرض الأسمى للنقود اصغر ، فستزداد العمالة والناتج إلا انها لاتصل إلى مستويات العمالة الكاملة وكما موضح في الشكل البياني الاتي.

شكل (2) أثر زيادة عرض النقد في النشاط الاقتصادي



Source: LIANG,Fang , HUANG,Weiya ,The relationship between Money supply and the GDP of United States, Hong Kong Baptist University , Hong Kong, 2011, p 4.

خلال العقدین الآخرین كان الجدل بین الكنزیین والنقدیین نقطة محورية في الاقتصادیات الكلية. وعلى مستوى فاعلیة السیاسة النقدیة فقد اعتقد النقديون ان الاسواق الكلية الاساسیة - السلع والخدمات، موارد العمل، الارصدة المتاحة للإقراض - شديدة الترابط. وتعمل قوى العرض والطلب معا لتحديد كل من مستوى الاسعار والانتاج في هذه الاسواق. بینما یعتقد الكنزیون ان السیاسة النقدیة التي تخفض سعر الفائدة ستعمل على جذب الاستثمار الخاص، الا ان النقديون یرون ان هناك علاقة مباشرة وقویة بین الانتاج والتغیرات في عرض النقود إذ یرون ان السیاسة النقدیة التوسعیة تخلق فائضا في عرض النقود ویستجیب الافراد لهذه السیاسة بزیادة انفاقهم على نطاق اوسع من السلع الامر الذي يؤدي الى نمو الطلب على النقود، مما يدفع الافراد الى خفض انفاقهم. هذا یعنی ان فاعلیة السیاسة النقدیة مستقلة عن سعر الفائدة. اما فیما یخص أثر السیاسة النقدیة في الاجل القصیر فان النقديین یرونه مختلف بشدة عن أثرها في الاجل الطویل حیث انهم یرون ان الاسعار تتكيف بسرعة وسهولة وذلك على عكس ما زعمه التقليديون. إذ یعتقد النقديون ان تفاعل قوى السوق سوف یحقق التوازن مع مرور الزمن فقط، ووفقا لوجهة نظرهم تلك تولد التغیرات قصیرة في اتجاه معدل نمو العرض النقدي اثارها الاولیة على الانتاج. ومع ان الاثر على الانتاج قویا الا انه اثر مؤقت، ذلك لان في الاجل الطویل حیث یسمح مرور الزمن بتكيف اشمل للأسواق، ویكون تأثیر العوامل النقدیة قاصرا على الأسعار وغالبا لن یتأثر الانتاج كثيرا لأنه یحدد بعوامل مثل التغیرات في القوة العاملة ورأس المال والموارد الطبیعیة والفنیة⁽¹⁾.

(1) جیمس جوارتینی ، ريجارد استورب، الاقتصاد الكلي الاختیار العام والخاص ، ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمن ، عبد العظيم محمد ، دار المریخ للنشر، الرياض السعدیة ، 1999، ص 421.

اما الآلية الثانية لانتقال أثر السياسة النقدية فهي قناة سعر الصرف التي سنركز عليها بشيء من التفصيل كون سعر الصرف يمارس بدوره تأثير مهما في مختلف النواحي الاقتصادية حيث يعكس هذا الدور مجموعة من المتغيرات الاقتصادية الاساسية (معدلات النمو، التضخم، البطالة وكذلك وضع ميزان المدفوعات). وبما ان سعر الصرف يتقرر بعوامل السوق ونادرا ما تعمل قوى السوق بشكل كامل حيث تتعرض للمخاطر، لذا فإنه قد تؤدي إلى ان يكون سعر الصرف بمستوى لا تبرره الاساسيات الاقتصادية. وتحدث صدمات سعر الصرف النقدية نتيجة تغيرات اسمية ونقدية في الاقتصاد، حيث ان عرض العملة في الاقتصاد يعتمد على السياسات النقدية للدولة إذ ان السلطات النقدية عادة تراقب النشاط الاقتصادي من اجل ابقاء عرض النقد عند مستوى يتناسب وحجم النشاط الاقتصادي⁽¹⁾. وتؤثر صدمات سعر الصرف التي هي عبارة عن تغيرات مفاجئة في اسعار صرف العملة المحلية تجاه العملات الاجنبية على النشاط الاقتصادي ويمكن استخدام نموذج IS-LM-BP لتوضيح ذلك، حيث ان التغيرات سعر الصرف تؤثر على منحني ميزان المدفوعات BP الذي هو عبارة عن جميع التوليفات التي تضم الدخل الحقيقي مع سعر الفائدة (وذلك بافتراض بقاء العوامل الاخرى ثابتة) فعند تناقص سعر صرف العملة المحلية فان منحني BP ينتقل إلى جهة اليمين نتيجة انخفاض قيمة العملة التي تؤدي إلى انخفاض الواردات وزيادة الصادرات⁽²⁾. ويبدأ أثر انخفاض قيمة العملة على منحني IS، حيث ان الانخفاض في قيمة العملة المحلية يجعل واردات الدولة غالية من وجهة نظر مواطنيها وهذا ما يجعلهم يخفضون انفاقهم على الواردات. وفي نفس الوقت تنخفض الاسعار الفعلية للصادرات السلعية للدولة التي انخفضت قيمة عملتها ونتيجة لذلك يزيد إنفاق الاجانب على صادرات الدولة التي انخفضت قيمة عملتها. ويؤدي هذان الأثران إلى توليد ارتفاع في الانفاق الاجمالي المستقل للدولة المعنية، وذلك عند سعر فائدة اسمي وبالتالي سوف يرتفع مستوى الدخل الحقيقي الذي يتسق مع الوضع التوازني الجديد وعليه سوف يتحرك منحني IS إلى اليمين في اعقاب ارتفاع سعر الصرف الذي يتضمن انخفاض في قيمة العملة المحلية. وفي نفس الوقت فان انخفاض قيمة العملة المحلية تؤدي إلى تغير وضع ميزان المدفوعات، اي تحول منحني ميزان المدفوعات، وبما ان انخفاض قيمة العملة الوطنية تؤدي إلى ارتفاع الصادرات وانخفاض الواردات عند اي مستوى دخل حقيقي واي سعر فائدة اسمي فان منحني ميزان المدفوعات BP سوف ينتقل إلى جهة اليمين نتيجة ارتفاع سعر الصرف وحصول تحسن في الميزان التجاري للدولة المعنية ومن ثم حصول فائض في ميزان المدفوعات. ومن اجل ان يعود ميزان المدفوعات إلى حالة التوازن لابد من حصول زيادة في الدخل الحقيقي وهو الدخل الذي يكفي لجعل الانفاق على الواردات يعود إلى مستواه السابق. وفي حالة اقتصاد مفتوح تنخفض فيه قدرة رأس المال على الانتقال نلاحظ انه عند زيادة عرض النقد تؤدي إلى انتقال منحني LM إلى اليمين مما يتسبب في عجز في ميزان المدفوعات نتيجة ارتفاع الانفاق على الواردات بسبب ارتفاع الدخل الحقيقي، اما في حالة ارتفاع قدرة رأس المال على التنقل فان زيادة عرض النقد سوف تؤدي إلى عجز في ميزان المدفوعات بسبب تدفق رأس المال للخارج نتيجة لانخفاض سعر الفائدة وتزيد ايضا من الدخل الحقيقي وبالتالي زيادة الانفاق الكلي على الاقل في المدى القصير. ومن اجل تتبع اثار تغير سعر الصرف على النشاط الاقتصادي وباستخدام نموذج IS-LM-BP نبدأ بالحالة التي يكون فيها ميل منحني ميزان المدفوعات BP شديد الانحدار اي انخفاض قدرة رأس المال على التنقل، حيث تؤدي الزيادة في عرض النقد إلى تحرك منحني LM جهة اليمين مما يؤدي إلى تحرك نقطة التوازن من النقطة A إلى النقطة B وكذلك انخفاض سعر الفائدة التوازني من R_1 إلى R_2 كما تحدث زيادة في الدخل الحقيقي التوازني من Y_1 إلى Y_2 . ونتيجة انخفاض قدرة رأس المال على التنقل نجد ان انخفاض سعر

(1)Elke Hahn, The impact of exchange rate shocks on sectoral activity and prices in the Euro Area , working paper series No 796, European Central Bank, Germany, Augst 2007,p 7.

(2)Robert M.Dunn Jr.& John H. Mutti , International Economics , 6th Edition , Roultdge , London and New York , 2004, p 362.

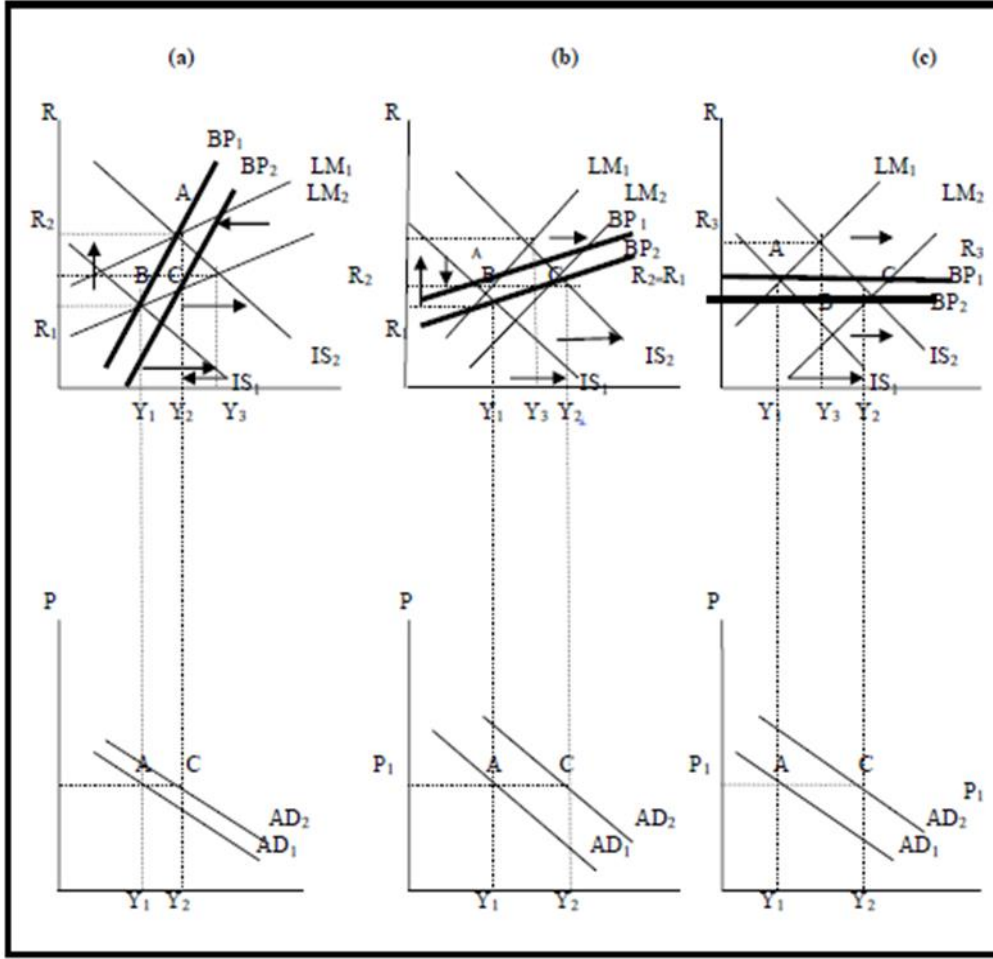
الصرف التوازني يؤدي إلى انتقال قدر محدود نسبيا من رأس المال إلى خارج الدول محل الاهتمام. ومن ناحية أخرى فإن الزيادة في الدخل الحقيقي ستحث على زيادة الانفاق على الواردات مما يؤدي إلى حدوث عجز في ميزان المدفوعات عند النقطة B وتنخفض قيمة العملة التي ستقلل السعر الفعلي لصادرات الدولة وفي نفس الوقت ترفع السعر الفعلي لوارداتها وبالتالي سيزيد صافي الانفاق على الصادرات ومن ثم زيادة الانفاق الاجمالي المستقل، وعليه سينتقل منحنى IS إلى $IS(S_2)$ وذلك للمحافظة على توازن ميزان المدفوعات عندما يرتفع سعر الفائدة والدخل الحقيقي وعند النقطة C هناك توازن لميزان المدفوعات وليس هناك أي ضغط صعودي آخر على سعر الصرف وعند هذه النقطة النهائية يكون سعر الفائدة التوازني هو R_2 والدخل الحقيقي التوازني هو Y_2 ، وبالتالي سيكون مستوى الاسعار عند P_1 أي نفس مستوى السعر الاصلي بينما سينتقل منحنى الطلب الكلي جهة اليمين إلى AD_2 ومستوى الدخل الحقيقي سينتقل من Y_1 إلى Y_2 . وفي الجزء b والجزء C يوضحان أثر تغير سعر الصرف على الدخل والاسعار في حالة وجود قدرة أكبر لانتقال رأس المال وكذلك في ظل القدرة التامة على انتقال رأس المال. وفي الجزء b نلاحظ انه في ظل ارتفاع قدرة رأس المال على الانتقال فان تطبيق سياسة توسعية معينة يؤدي إلى تدفق حجم أكبر من رأس المال للخارج مما يؤدي إلى انخفاض أكبر في قيمة العملة المحلية مقارنة بانخفاض قدرة رأس المال إلى الانتقال، وفي هذه الحالة ستحصل زيادة أكبر في صافي الانفاق على الصادرات مما يترتب عليه تحرك منحنى IS بدرجة أكبر جهة اليمين وبالتالي سيرتفع الدخل الحقيقي التوازني بمقدار أكبر في ظل ارتفاع قدرة رأس المال على التنقل. وهذا بدوره سوف يؤدي إلى انتقال أكبر لمنحنى الطلب الكلي مع بقاء مستوى السعر ثابت وزيادة أكبر في الدخل الحقيقي عن ما هو عليه في حالة انخفاض قدرة رأس المال على الانتقال. اما الجزء C فانه يوضح أثر انخفاض سعر الصرف في ظل القدرة التامة لانتقال رأس المال نلاحظ ان انخفاض سعر الصرف سوف يؤثر على الطلب الكلي بشكل أكثر وضوحا مما يجعلنا نستنتج ان أثر تغير سعر الصرف يكون أكبر كلما ارتفعت قدرة رأس المال على الانتقال. كان التحليل السابق يوضح أثر تغير سعر الصرف على النشاط الاقتصادي ولاسيما الدخل والاسعار في ظل اسعار الصرف المعومة، اما الان فيمكن توضيح الآثار في ظل اسعار الصرف الثابتة التي تحدث عندما يقرر البنك المركزي تخفيض العملة المحلية فهذا الامر يتطلب استهدافا جديدا لسعر الصرف عند مستوى اعلى هو S_2 . ومن اجل احداث هذا التغيير في سعر الصرف قد يحتاج البنك المركزي إلى توسيع الرصيد النقدي لمدة من الزمن حتى يستقر سعر الصرف عند مستواه المستهدف. ونتيجة لذلك سينتقل منحنى LM إلى جهة اليمين وكذلك سوف ينتقل كل منحنى IS, BP إلى اليمين ايضا نتيجة زيادة سعر الصرف وبالتالي ارتفاع الطلب الكلي وكذلك الدخل الحقيقي مع بقاء الاسعار على حالها. ولو تتبعنا الآثار الناتجة عن هذه الانتقالات في المنحنيات IS, LM, BP للاحظنا بانها تشبه تلك الواردة في الاجزاء a, b, c في الشكل البياني (3) ومن ثم فان الشكل البياني (3) سينطبق على سعر الصرف المعوم والثابت في نفس الوقت وان مقدار التوسع في الطلب الكلي سوف يكون أكبر مع ارتفاع قدرة رأس المال على الانتقال (1).

(1) انظر في ذلك:

- جوزيف دانيلز ، ديفيد فانهوز ، تعريب د. محمود حسن حسني ، اقتصاديات النقود والتمويل الدولي ، دار المريخ ، الرياض ، المملكة العربية السعودية ، 2010 ، ص 501-544.

- Dennis R. Appleyard, Alfred J. Field, JR., Steven L. Cobb, " International Economics " , fifth Edition , McGraw-Hill International New York , 2006, P628-644.

شكل (3) أثر تغيرات سعر الصرف في النشاط الاقتصادي



المصدر: جوزيف دانيلز، ديفيد فانهوز، اقتصاديات النقود والتمويل الدولي، تعريب د. محمود حسن حسني، دار المريخ، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2010، ص 543.

ثانيا: تحليل واقع السياستين المالية والنقدية في العراق

مر العراق بظروف صعبة على المستوى السياسي والاقتصادي اسهمت في اضعاف دور السياسات الاقتصادية الكلية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، فقد دمرت الحروب العسكرية البنى التحتية للاقتصاد العراقي وأخرت عملية التنمية الاقتصادية والبشرية لعدة عقود بسبب الاستنزاف الكبير للموارد الطبيعية والبشرية في العراق. كما شهد العراق في عام 2003 تغيير للنظام السياسي بشكل تام وكذلك تغيير بالنظام الاقتصادي ايضا حيث تحول من نظام التخطيط الشامل إلى نظام الية السوق وهذا بدوره أدى إلى سلسلة من التغيرات في الاوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية في البلد ومن بين اهم التغيرات التي طرأت على الاوضاع الاقتصادية هو حصول البنك المركزي على استقلاليته^(*)، لذا سوف نقسم مدة الدراسة إلى قسمين، الأول سيركز على المدة التي سبقت عام 2003 ، والثاني سيركز على المدة ما بعد عام 2003.

1- السياسة المالية:

أ- المدة الأولى (1980-2003)

شهد العراق في مطلع عقد الثمانينات من القرن الماضي قيام الحرب العراقية الايرانية والتي دامت ثمان سنوات والتي اثرت بدورها على الوضع الاقتصادي والمالي للبلاد، اذ تغير مسار الانفاق الحكومي من إنفاق استثماري الى الانفاق على تمويل متطلبات الحرب، إذ بلغت نسبة الانفاق العسكري خلال المدة (1980-1990) ما بين (20%) الى (60%) من الناتج المحلي الاجمالي. وبما ان العراق يعتمد بشكل كبير على العوائد النفطية والتي تراجعت في هذه المدة نتيجة تراجع

* حصل البنك المركزي العراقي على استقلاليته وفق قانون رقم (56) لسنة 2004.

الطلب العالمي، فترتب على ذلك انعكاسات سلبية تمثلت بتزايد حجم الديون، ومما زاد الوضع سوءاً هو قرار سوريا في نيسان عام 1982 بتعليق انبوب بانياس الناقل للنفط العراقي الذي يمر عبر اراضيها، مما دفع السياسة المالية في العراق الى اتخاذ توجهات ذات مسار انفاقي واسع فضلاً عن اصدار العديد من القرارات واتخاذ مجموعة من الاجراءات كان هدفها اصلاح الاوضاع المالية والاقتصادية الحرجة والنهوض بالنشاط الاقتصادي. ولقد كانت للمتغيرات السابقة والظروف التي مر بها البلد أثر واضح على تراجع حصيلة العوائد النفطية فقد انخفضت من (26) مليار دينار عام 1980 الى (9.6, 9.7, 10) مليار دينار للأعوام (1981, 1982, 1983) على التوالي، ثم انخفضت عام 1986 بشكل كبير لتصل الى (6.9) مليار دينار. وفي ظل هذه الظروف والحاجة المتنامية الى تمويل متطلبات الحرب والقدرة المنخفضة للصادرات العراقية على توفير الايرادات المالية اللازمة توجهت الحكومة العراقية آنذاك نحو استخدام الاحتياطات والفوائض المالية المتحققة في نهاية عقد السبعينيات مما ادى الى استنزافها في الحرب. فضلاً عن ذلك تنامي النفقات الاستهلاكية الاخرى وهذا ما دعي الحكومة العراقية للاقتراض من السوق الدولية حيث اقترضت مبلغ (165.5) مليون دينار عام 1981 ثم اقترضت (500) مليون دينار عام 1982، كما اقترضت من البلدان العربية (6361) مليون دينار للمدة (1980-1984) وهذا التمويل يعد تمويل مؤقت ويعتمد على اسلوب الدفع الاجل ومرهون فقط باستمرار الحرب، ومع طول سنوات الحرب فقد توسع هذا التمويل لتغطية احتياجاتها الباهضة، وبسبب عسكرة الاقتصاد فقد استمر البلد في استيراد السلع الاستهلاكية من الخارج، مما اوقع البلد بأكبر فخ مديونية خارجية طويلة الاجل. ومن مجموعة التدابير التي قامت بها الحكومة اصدار تشريعات جديدة ذات صلة بالسياسة المالية لعل اهمها اصدار قانون ضريبة الدخل رقم (113) لسنة 1982، وقانون الجمارك رقم (23) لسنة 1984، بالإضافة الى قيامها بتحويل مجموعة من المنشآت الاقتصادية الى القطاع الخاص ولاسيما في عام 1987. اما بالنسبة لخطة التنمية للأعوام (1981-1985) فإنها قد تأثرت بالحرب القائمة ولم تنفذ بالشكل المخطط لها. فالدولة اعطت اهتمام لتحقيق التوازن بين متطلبات عملية الانماء من جانب ورغد متطلبات الحرب من جانب اخر مع اعطاء الاولوية للجانب الحربي وما يتصل به من قطاعات سائدة⁽¹⁾.

اما عقد التسعينيات فقد شهد فائضاً في الطلب المحلي، نتيجة لتفوق الانفاق الحكومي على ما ينتج من سلع وخدمات في الاقتصاد. وهنا يبرز الدور المهم للاستيرادات اذ تعمل كعامل مساعد لتقليص الفجوة بين العرض والطلب. الا انه في المدة الاولى من عقد التسعينيات لم يكن هذا الخيار متاحاً نتيجة لقرارات الامم المتحدة وفرض العقوبات الاقتصادية على الاقتصاد العراقي والتي تم بموجبها منع استيراد وتصدير السلع والخدمات بما فيها النفط في تغطية النفقات العامة، فقد تأثرت هذه النفقات بشكل كبير بظروف الحرب وانعكاساتها على تراجع العوائد النفطية ومعها برزت الاختلالات الاقتصادية التي امكن ملاحظتها من تراجع نسب العرض الكلي امام تصاعد حجم الطلب الكلي وقد ادى ذلك الى تصاعد معدلات التضخم وبروز اثار سلبية لم يعرفها الاقتصاد العراقي من قبل. فضلاً عن ذلك اعتمد المواطن العراقي على الدولة في المحافظة على مستويات معيشته بسبب ظروف الحصار الاقتصادي اما الدولة من جهتها فأنها وجهت أكثر من نصف انفاقها العام بصورة نفقات تحويلية تحول للمواطن دون مقابل من خلال دعم البطاقة التموينية، دعم الوقود، دعم المزارعين مما نجم عنه تفاقم الطلب سنة بعد اخرى لأنه لم يجد امامه سوى عرضاً محلياً منخفضاً. اما في النصف الاخير من عقد التسعينيات فقد ازدادت السياسة المالية تشوهاً على اثر استمرار تنفيذ البرامج الخاصة بالدعم الحكومي تحت مظلة ارتهان الاقتصاد وفعالياته المختلفة للهيمنة الدولية في إطار برنامج النفط مقابل الغذاء المبرم عام 1996 فازدادت حدة الاختلالات البنوية. فكانت السياسة المالية بتزايد الجانب الانفاقي مقابل إيرادات سيادية محدودة جداً قد نتج عنه عجز مالي كبير ومتراكم طيلة عقد التسعينيات وقد تفاقم هذا العجز لأسباب تتعلق بإعادة الاعمار وقد ترتب على ضالة الإيرادات الحكومية لجوء الحكومة الى الجهاز المصرفي لتمويل العجز المذكور مما تسبب عنه توسع نقدي شديد⁽²⁾. ولمعرفة الدور الاقتصادي للإنفاق الحكومي لابد من النظر في نسبته الى الناتج المحلي الاجمالي والجدول (1) يبين هيكل الموازنة العامة في العراق ونسبتها الى الناتج المحلي الاجمالي.

(1) د. حيدر نعمه، السياسة المالية في العراق ودورها في التأثير على عرض النقد خلال المدة (1970-2009)، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، السنة الثامنة، العدد الخامس والعشرون، 2012، ص 35.

(2) انظر الى :
د. بتول مطر الجبوري، سعاد جواد كاظم، السياسة المالية ودورها في الاقتصاد العراقي للمدة (1991-2009)، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد 15، العدد 2 لسنة 2013.

جدول (1) الانفاق الحكومي (الجاري والاستثماري) ونسبته الى الناتج المحلي الاجمالي للمدة (1980-2002) بالأسعار الجارية

مليون دينار

السنة	الانفاق الجاري *	الانفاق الاستثماري *	الانفاق الحكومي العام *	نسبة الانفاق الجاري الى الناتج المحلي الاجمالي %	نسبة الانفاق الاستثماري الى الناتج المحلي الاجمالي %	ناتج المحلي الاجمالي ** GDP	نسبة الانفاق العام الى الناتج المحلي % GDP
1980	4042	3627	7669	52.7	47.3	15770.7	48.6
1981	5411	5980	11391	47.5	52.5	11346.9	100.4
1982	7886	6606	14492	54.4	45.6	12714.7	114.0
1983	7138	4988	12126	58.9	41.1	12621	96.1
1984	6861	3858	10719	64.01	36.0	14550.9	73.7
1985	7363	3220	10583	69.6	30.4	15011.8	70.5
1986	7426	2729	10155	73.1	26.9	14652	69.3
1987	9229	2618	11847	77.9	22.1	17600	67.3
1988	10630	2733	13363	79.5	20.5	19432.2	68.8
1989	10872	3062	13934	78.0	22.0	20407.9	68.3
1990	11357	2822	14179	80.1	19.9	55926.5	25.4
1991	15653	1844	17497	89.5	10.5	21313	82.1
1992	25876	7007	32883	78.7	21.3	56814	57.9
1993	50060	18894	68954	72.6	27.4	140518	49.1
1994	171742	27700	199442	86.1	13.9	703821	28.3
1995	605840	84943	690783	87.7	12.3	2252264	30.7
1996	506102	36439	542541	93.3	6.7	2556307	21.2
1997	534095	71707	605802	88.2	11.8	3286925	18.4
1998	824705	95796	920501	89.6	10.4	4653524	19.8
1999	831592	394626	1226218	67.8	32.2	6607664	18.6
2000	1151663	347037	1498700	76.8	23.2	7930224	18.9
2001	1490866	578861	2069727	72.0	28.0	9911420	20.9
2002	1762683	755602	2518285	70.0	30.0	41022927	6.1

المصدر: *وزارة المالية - دائرة الموازنة.

** وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء - مديرية الحسابات القومية.

نلاحظ من الجدول اعلاه ان نسبة الانفاق الجاري من الانفاق العام تفوق بكثير نسبة الانفاق الاستثماري من الانفاق العام وهذا ما يدل على ان الانفاق الاستهلاكي كان يستحوذ على النسبة الاكبر من اجمالي الانفاق الحكومي مما لم ينعكس في زيادة فعلية بالنمو الاقتصادي.

ب- المدة الثانية (2003-2016)

على الرغم من التحولات الاقتصادية الهامة التي رافقت احتلال العراق في عام 2003 والتي تمثلت بالتحول من النظام المركزي الى الاقتصاد الحر والانفتاح على الاقتصاد العالمي، الا ان وتيرة التصاعد في الانفاق العام استمرت بفعل ديمومة الارتفاع في فقرات مهمة مثل رواتب منتسبي الدولة والنفقات التحويلية ودعم البطاقة التموينية. كما ادى التيسير المالي الربيعي بعد 2003 الى تمويل موازنات اتسمت بنمط استهلاك ذات معالم محدودة الافق لأبعاد التنمية من خلال توظيف الانفاق الحكومي لتشجيع التشغيل الحكومي في وظائف خدمية ضعيفة الانتاجية وايجاد قنوات إنفاقية مختلفة لتوزيع الربح تتسع بارتفاع الإيرادات النفطية مقابل الاخفاق في تكوين بنى تحتية تحفز النمو في قطاعات الاقتصاد غير النفطي، مما نجم عنه قوة طلب ضخمة جدا ومتنوعة امام هشاشة التنوع الاقتصادي وتفاقم اشكالية الاختلال الهيكلي، ليتم فيما بعد تلبية هذا الطلب من خلال سياسة الباب المفتوح على حساب القطاعات الاقتصادية السلعية غير النفطية التي اتسمت بحالة من الركود، فضلا عن الضغط على الاحتياطات الاجنبية لدى البنك المركزي التي وظفت لتحقيق الاستقرار السعري مما استنزف قدر لا يستهان به منها دون تعظيم القيمة المضافة لقطاعات الاقتصاد العراقي. ان هيمنة الانفاق الاستهلاكي على بنية الانفاق الحكومي وارتباطه بالعائدات النفطية المتزامن مع الاخفاق في البحث عن بنود متنوعة من الإيرادات كل ذلك جعل من الانفاق الحكومي يفقد الى الكثير من القنوات لتوجيه متغيرات الاقتصاد الحقيقية بالشكل المرغوب طالما ان الاختلال الهيكلي بقي متأصل في هيكل الاقتصاد وان تلك الاتجاهات ادخلت السياسة الانفاقية بحالة من التناقض ولم تتمكن من توحيد مساراتها نحو بلوغ اهداف الكفاءة الانتاجية وعدالة توزيع الربح. كما ان استمرار القطاع الخاص في ممارسة أنشطة انتاجية لتغطية الفجوة المتزايدة بين الطلب الكلي والعرض الكلي

وتحويلها حوافز حقيقية بزيادة الاستثمار والانتاج وفق معايير ربحية عزز تعظيم مساحات الاستهلاك في الاقتصاد بشكل لا يستوعبه العرض الحقيقي المحلي⁽¹⁾.

فضلا عن كل ما تقدم واجه العراق منذ منتصف عام 2014 حربا شنها تنظيم داعش ادت الى زيادة العنف وتدمير البنية التحتية للبلاد، إذ استطاعت هذه الجماعة ان تسيطر بسرعة على حوالي ثلث الاراضي العراقية ومعظم المدن الكبرى. وبالرغم من ان تنظيم داعش لم يكن له القدرة على احداث اثار مباشرة وجوهرية على انتاج النفط في العراق حيث يتم هذا الانتاج في معظمه في جنوب العراق، وعلى نطاق اقل في شمال العراق (في اقليم كردستان). الا ان الحرب التي شنها داعش ادت الى خلق ازمة انسانية ووضع ضغوط على إنفاق الموازنة العامة للدولة وحدث ركود اقتصادي كبير في القطاعات النفطية. إذ ادى وجود (3.4) مليون عراقي مشرد داخليا، ومع وصول (245) ألف لاجئ سوري الى وضع ضغوط هائلة على منظومة تقديم الخدمات العامة التي تعاني من ضعف بالفعل. وعلاوة على ذلك فقد تأثر النشاط الاقتصادي غير النفطي تأثراً سلبياً نتيجة هذا الصراع، إذ انكمش هذا القطاع بصورة تراكمية بنسبة بلغت (29.5%) للفترة (2014-2016)، حيث عانت المناطق التي سيطر عليها تنظيم داعش من جراء تدمير الاصول الانتاجية والبنية التحتية وقطع طرق التجارة او تقليصها بشدة فضلا عن انهيار ثقة المستثمرين والمستهلكين. وقد زاد من تفاقم الوضع الهش في البلاد التراجع الحاد في اسعار النفط والذي كان له الاثر الكبير على الاقتصاد العراقي نتيجة اتساعه بعدم التنوع والاعتماد على هذا القطاع بشكل كبير. إذ يمثل هذا القطاع اكثر من (65%) من اجمالي الناتج المحلي و (98%) من الصادرات، وادى انهيار اسعار النفط التي تراجعت ما بين الثلث الى النصف مقارنة بمعدلات حزيران 2014 الى تدهور حاد وهائل في اوضاع المالية العامة للبلاد وميزان المعاملات الجارية⁽²⁾. اثرت الصدمة المزدوجة على استهلاك واستثمارات القطاع الخاص، وأدت الى تقييد الانفاق الحكومي، لاسيما على المشروعات الاستثمارية، وعلى ضوء التباطؤ الحاد في وتيرة النشاط الاقتصادي وتدني استهلاك القطاع الخاص، تراجعت معدلات التضخم وبلغت في المتوسط (1.4%) في 2015 واستمرت بالتراجع لتصل الى (1.3%) في 2016. ادى تراجع حصيلة النفط الى زيادة هائلة في عجز الموازنة في 2015-2016 مما اجبر التمويل المحدود المتاح للحكومة على ادخال بعض التعديلات والتسويات لاحتواء عجز الموازنة في كل من 2015-2016. فعلى جانب الايرادات دار التركيز حول ضمان زيادة حجم صادرات النفط (على سبيل المثال من خلال تعظيم الاستفادة من البنية التحتية للنفط، خطوط الانابيب، ومنشآت التخزين، والصيانة). اما على جانب المصروفات، اعطت الحكومة الاولوية لدفع الاجور والمعاشات وخدمة الدين والاستثمارات ذات الصلة بالنفط، والاستثمارات الرأسمالية غير النفطية التي تعاني من تباطؤ شديد في التنفيذ⁽³⁾. والجدول (2) يبين اتجاهات الانفاق الحكومي بعد عام 2003 ونسبته من الناتج المحلي الاجمالي.

(1) انظر الى :

د. بنول مطر الجبوري، سعاد جواد كاظم، السياسة المالية ودورها في الاقتصاد العراقي للفترة (1991-2009)، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد 15، العدد 2 لسنة 2013.

(2) وثيقة برنامج لقرض مقترحة بمبلغ (1443.82) الى جمهورية العراق ، البنك الدولي للإنشاء والتعمير ، 1/ ديسمبر/ كانون الاول 2016 ، تقرير رقم IQ - 108714، ص 9.

(3) وثيقة برنامج لقرض مقترحة بمبلغ (1443.82) الى جمهورية العراق ، البنك الدولي للإنشاء والتعمير ، 1/ ديسمبر/ كانون الاول 2016 ، تقرير رقم IQ - 108714، ص 13.

جدول (2) الانفاق الحكومي (الجاري والاستثماري) ونسبته الى الناتج المحلي الاجمالي للمدة (2003-2016)
بـالأسعار الجارية

مليون دينار

السنة	الانفاق الجاري *	الانفاق الاستثماري *	الانفاق الحكومي العام *	نسبة الانفاق الجاري الى الناتج المحلي الاجمالي %	نسبة الانفاق الاستثماري الى الناتج المحلي الاجمالي %	ناتج المحلي الاجمالي **GDP	نسبة الانفاق الى الناتج المحلي GDP
2003	3631159	1270802	4901961	74.1	25.9	29585789	16.7
2004	13608947	17912480	31521427	43.2	56.8	53235000	59.2
2005	14683390	16147752	30831142	47.6	52.4	73533000	41.9
2006	32778999	6027680	38806679	84.5	15.5	95588000	40.6
2007	32719837	6588511	39308348	83.2	16.8	111504	9.4
2008	52301181	14976016	67277197	77.7	22.3	157026.1	42.9
2009	45941063	9648658	55589721	82.6	17.4	130643.2	42.4
2010	54580860	15553341	70134201	77.8	22.2	162064.6	44.1
2011	60925553.5	17832112.9	78757666	77.4	22.6	217327.1	41.0
2012	75788623.7	29350952	105140	72.1	27.9	254225.5	46.31
2013	78746806.3	40380750	119128	66.1	33.9	273587.5	43.5
2014	76741672.6	35450452.5	83556	68.4	31.6	266420.4	42.2
2015	78248392.4	41214037.1	70397.5	65.5	34.5	199715.7	57.4
2016	80149411.1	25746311.5	67067.43	75.7	24.3	203869.8	53.8

المصدر: *وزارة المالية

** وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، دائرة الحسابات القومية.

مما تقدم نلاحظ ان عجز الموازنة في العراق يصنف بانه من النوع الهيكلي ناجم عن اختلال الجهاز المالي نتيجة زيادة الانفاق العام بمعدل يفوق القدرة المالية للاقتصاد. إذ نلاحظ من الجدول اعلاه ان بالرغم من ارتفاع نسبة الانفاق الحكومي الى الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية الا ان النسبة الاكبر من هذا الانفاق كانت موجهة للإنفاق الجاري والتي لها أثر ضعيف على معدلات النمو الاقتصادي.

2- السياسة النقدية

أ. المدة الأولى (1980-2003) :

انتمت تلك الفترة بوجود ارتباط وثيق بين البنك المركزي ووزارة المالية، تميزت بهيمنة اجراءات السياسة المالية على قرارات البنك المركزي الذي كان يفقد للاستقلالية. إذ شهدت تلك الفترة اجراءات وقرارات عديدة نظرا للوضع الاقتصادي الحرج بسبب ظروف الحرب العراقية الايرانية وقيام السلطة باتخاذ اجراءات نقدية لتمويل تزايد النفقات العسكرية عن طريق تنقيد الدين اي الاقتراض المباشر من البنك المركزي والادارة الائتمانية المستخدمة في ذلك هي طبع النقود لتمويل العجز في الموازنة العامة، وازداد عرض النقد بشكل كبير وعندها قام البنك المركزي بطرح سندات ادخار سميت (سندات القادسية) تم توظيفها لتمويل عجز الموازنة اضافة الى استخدام انواع متعددة من اسعار الصرف، وبغض النظر عن العمل بنظام اسعار الصرف الثابتة الذي كان متبع ما قبل الحرب يضاف الى ذلك الاقتراض من المؤسسات المصرفية لتمويل العجز⁽¹⁾.

وفي بداية عقد التسعينيات من القرن الماضي شهد العراق عقوبات اقتصادية قاسية نتيجة احتلاله للكويت و خوضه حرب الخليج الثانية مما اسفر عنها مشاكل اقتصادية واجتماعية جمة منها الفساد الاداري والمالي وضياع فرص الاستثمار وظهور المضاربات والاسواق الموازية وغيرها من المشاكل الاخرى⁽²⁾. كما توسع عرض النقد في هذه المدة نتيجة ممارسة سياسة النقد الرخيص (Cheap Money) من خلال ربط الكتلة النقدية بعجز الموازنة المضطرد، حيث اصبحت مديونية الخزنة مصدرا للإصدار والذي يعرف بتنقيد الدين العام (Debt Monetization) وحتى بعد توقيع

(1) انظر الى :

- د.ثريا عبد الرحيم ، تقييم اداء السياسة النقدية في العراق واثرها في التضخم دراسة تحليلية للمدة من (1980-2003) ، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ، المجلد 13 ، العدد 48 لسنة 2007.

-فلاح خلف الربيعي، اجراءات السياسة المالية وأثرها على الاداء المصرفي في العراق، الحوار المتمدن ، 2008/4/5.

www.m.ahewar.org

(2) د. يوسف الاسدي، نعيم صباح جراح، الفاعلية النقدية للبنك المركزي العراقي، البصرة، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد الثامن، العدد الخامس عشر ، 2015 ص 160.

مذكرة التفاهم 1996 وتحقق إيرادات اجنبية فان معدل نمو عرض النقد استمر بالنمو الواسع ولكن بوتيرة اقل. وكان ما يسارع نمو الكتلة النقدية هو معدلات نمو عجز الموازنة العالي جداً، وكان السبيل لردم هذا العجز هو الاقتراض المباشر من البنك المركزي، اذ كان البنك المركزي وسياسته النقدية وميزانيته العمومية تابع للسياسة المالية ومتطلبات الموازنة العامة بغض النظر عن الآثار الناجمة عن ذلك كالتضخم وتقلب سعر الصرف، وقد ادى ذلك إلى زيادة عمق التداعيات السالبة، من خلل في بنية الناتج وتدني اداء الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي باعتباره مدخلا إلى توفير جزء من العرض الكلي (AS) مقابل كميات الطلب الكلي (AD) المحفزة بالمعروض النقدي المنفلت. إذ يلاحظ ان سيادة الهيمنة المالية للخزانة العامة العراقية على البنك المركزي وسياسته النقدية انعكس بهذا النمط من الاختلال التضخمي، وبالتالي أصبح دور البنك المركزي هو تمويل الدين العام ولأكثر من عقد مما كان له اثر في الاستقرار الاقتصادي الكلي. اما معدلات الفائدة فقد كانت تسعر ادارياً من قبل السلطة النقدية مع فارق كبير وغير معقول ما بين معدلات الفائدة الدائنة والمدينة وبما يلغي الوساطة المالية للجهاز المصرفي⁽¹⁾، وظهر ذلك عند قيام البنك المركزي بوضع سعر وحدود لمعدلات الفائدة للتأثير على الائتمان بالإضافة إلى وضع حدود عليا للائتمان بهدف التأثير على الميزانية العامة للبنوك مع قيود عمليات التحويل الخارجي ونسب قانونية للاستثمار في الحوالات والسندات⁽²⁾. لقد استخدم البنك المركزي العراقي اسعار الفائدة لتحقيق غرضين هما، تشجيع الادخار العائلي، وامتصاص الفائض النقدي وتخفيض الطلب على السلع والخدمات من اجل المحافظة على استقرار الاسعار⁽³⁾، لذا كان استخدام اسعار الفائدة من السلطات النقدية بوصفها أداة نقدية مباشرة مقيدة لمنافذ الاختلال النقدي في الاقتصاد هو للتأثير في حجم الكتلة النقدية المتزايدة وامتصاص فائض السيولة واستقطاب رؤوس الاموال الفائضة في مجالات ادخارية حيث اتخذ البنك المركزي العراقي اجراءات استهدفت زيادة سعر الفائدة على الودائع الآجلة (سنتين) من (8 %) إلى (15%)، الا ان محاولات السلطة النقدية من خلال تغيير هيكل اسعار الفائدة لمواجهة ما يتولد من تأثير لإصدار العملة على السيولة المحلية بفعل الحاجة إلى الاقتراض الداخلي انعكس بتضاعف وتأثر نمو عرض النقد⁽⁴⁾. وقد ادى ارتفاع التضخم إلى جعل قيمة اسعار الفائدة الحقيقية سالبة وهو ما ادى الى الغاء دور اسعار الفائدة خلال تلك المدة⁽⁵⁾.

اما في نطاق البنوك فقد اشتملت الاصلاحات في تركيب اسعار الفائدة على قروضها التي كانت تتراوح بين (3%-9%) سنوياً في عام 1998 في اطار الحد من اسعار الفائدة التجارية والمتخصصة، إذ تراوحت اسعار الفائدة المصرفية التجارية بين (20%-25%) سنوياً في عام 1997 علاوة على ذلك فقد اتخذت اجراءات اصلاحية استهدفت استقطاب مدخرات القطاع الخاص تمثلت برفع اسعار الفائدة المدينة على الودائع الثابتة لآجل (سنتين) إلى سعر فائدة (18%) بعد ان كانت (15%). وقد حققت التغيرات الحاصلة في تركيب اسعار الفائدة نجاحاً واضحاً على صعيد التغلب على مشاكل السياسة النقدية نتيجة تطور ارصدة الودائع وزيادة الارصدة النسبية لبعض الودائع وضبط مصادر التسرب النقدي ومكافحة التضخم النقدي بشكل مرغوب⁽⁶⁾. اما فيما يخص سعر الصرف فهو الاخر تأثر بالتغيرات التي طرأت بعد احداث 1990 بسبب الظروف التي مر بها العراق من حرب وعقوبات اقتصادية والتي ادت إلى اختلالات هيكلية واسعة داخلية وخارجية تمثلت بارتفاع الاسعار بمعدلات عالية ومتسارعة انعكس سلبي على الانتاج وأضعف فاعلية الاسعار في تشجيع الاستثمار والتي كان لها مضاعفات سلبية على سعر صرف الدينار العراقي. وقد ادى هذا إلى زيادات مستمرة في معدلات التضخم مساوية إلى الانخفاض في معدل العائد من العملة الاجنبية ونتيجة لذلك أصبح هناك حافز على استبدال العملة المحلية بالعملة الاجنبية في السوق الموازية واتساع فئة المضاربين وسعيهم للحصول على الارباح الكبيرة ما ادى إلى زيادة الطلب على العملات الاجنبية الذي كان اكبر من استطاعة البنك المركزي العراقي للاستجابة له آنذاك بسبب توقف تصدير

(1) محمود محمد داغر، السياسة النقدية في العراق من التبعية إلى الاستقلال غير الفعال، بحوث اقتصادية عربية، العدد 65، 2014، ص 29.

(2) د. ثريا عبد الرحيم الخزرجي، تقييم اداء السياسة النقدية في العراق وأثرها على التضخم دراسة تحليلية للمدة 1980-2003، مصدر سابق، ص 146.

(3) د. اكرام عبد العزيز، الإصلاح المالي بين نهج صندوق النقد الدولي والخيار البديل، بيت الحكمة، بغداد، 2002، ص 304.

(4) د. سامي فاضل عطو، دور السياسة النقدية خلال فترة الحصار الاقتصادي والإصلاح النقدي بعد رفع الحصار، مجلة دراسات اقتصادية، بيت الحكمة، العدد الثاني، 1999، ص 56.

(5) د. محمود محمد داغر، السياسة النقدية في العراق من التبعية إلى الاستقلال غير الفعال، مصدر سابق، ص 58.

(6) د. سامي فاضل عطو، المصدر نفسه، ص 31.

النفط الخام العراقي الذي يعد المصدر الرئيس للحصول على العملات الاجنبية بالإضافة إلى تجميد الارصدة العراقية في الخارج وهذا بدوره أدى إلى تفاقم العجز في ميزان المدفوعات العراقي، وقد تزامن ذلك مع الزيادات الكبيرة في عرض النقد نتيجة التمويل المصرفي للعجز المستمر في الموازنة الحكومية بسبب التراجع الكبير في الإيرادات العامة الناجم من انخفاض الانتاج واتساع الطاقة الانتاجية العاطلة مقارنة بالطاقة المتاحة مما اضطر الحكومة إلى اللجوء إلى الجهاز المصرفي لتمويل نفقاتها المتزايدة نتيجة اعادة الاعمار واصلاح الاضرار الناجمة عن حرب الخليج الثانية وقد كانت نتيجة لكل هذه الاسباب هو زيادة عمق الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي⁽¹⁾.

اما سعر صرف الدينار العراقي فقد انخفض مع بداية عقد التسعينيات نتيجة العقوبات الاقتصادية التي فرضت على العراق^(*) الا ان هذا الانخفاض كان مستمرا وحتى بعد تطبيق مذكرات التفاهم (النفط مقابل الغذاء والدواء) بقي سعر صرف الدينار العراقي منخفضا وكذلك انخفضت اسعار المواد الغذائية كافة، وفي ضوء هذه الاحداث بدأت اسعار السلع والخدمات تتشكل بأسلوب جديد يختلف عن الاسلوب الذي سبق تطبيق مذكرات التفاهم، وقد تمت معالجة الاوضاع الجديدة باتخاذ اجراءات واتباع سياسات تتلاءم مع ظروف الحصار منها تزايد الاعتماد على الية السوق في تحديد سعر صرف الدينار العراقي مما انعكس في تطور الاسواق الموازية واخذها دور مهم في الاقتصاد العراقي والتوسع في تطبيق اسعار الصرف المتعددة وتطويرها، ويمكن تقسيم انواع سعر صرف الدينار العراقي إلى ما يأتي⁽²⁾:

1. سعر الصرف الثابت: ويعد هذا السعر مركزياً لتقييم جميع إيرادات الخزينة العامة بما فيها المعاملات الحكومية ويبلغ هذا السعر 3.2 دولار / دينار.
2. السعر الموازي: وهو السعر الذي يتغير يوميا تبعاً لقوى السوق ويستخدم على نطاق واسع محليا وخارجيا ولاسيما من قبل القطاع الخاص.
3. الاسعار الادارية: وهي الاسعار التي تقررها السلطة، وهناك اسعار ادارية مختلفة تطبق مثل سعر اداري على المستوى الداخلي للعمليات الجارية بين دوائر الدولة وهو يختلف عن السعر الاداري المعمول به في السفارات والمصدرين والفنادق، وقد تكون هناك اسعار صرف اخرى وبالرغم من سلبية التعديدية في اسعار الصرف من وجهة نظر اغلب الاقتصاديين منها عدم تكافؤ الفرص بين القطاعين العام والخاص وتوجيه موارد النقد الاجنبي نحو التجارة الخارجية، الا ان اسعار الصرف المتعددة اسهمت في ديمومة الاقتصاد الوطني.

وعلى الرغم من اتباع الحكومة العراقية إلى سياسات واجراءات لمعالجة الاختلالات الناجمة عن ظروف الحصار ولا سيما فيما يخص سعر صرف الدينار العراقي الا ان تدهور قيمة الدينار العراقي انعكس على اختلالات داخلية وخارجية امتدت اثارها إلى اسعار السلع المستوردة في السوق المحلية واتساع فئة المضاربين الذي اسهم نشاطهم في فقدان قيمة الدينار العراقي لاهم وظائفه وهي مستودع للقيمة، بالإضافة إلى بروز ظاهرة السوق الموازية التي من خلالها قام التجار والوسطاء إلى استخدام الاستيراد بدون تحويل خارجي طبقاً للقوانين الصادرة بهذا الشأن بحيث بيع جزء كبير من العملة في الخارج وتمويل استيراداتهم بالجزء الاخر⁽³⁾. إذ ساهمت سياسة الاستيراد بدون تحويل خارجي والتي نفذت منذ منتصف عقد الثمانينات الى زيادة الطلب على العملة الاجنبية من جهة وزيادة عرض وتداول الدينار العراقي من جهة اخرى، إذ ظهر جانب الميزان التجاري الرسمي هناك ميزان تجاري غير رسمي يعبر عن الاستيرادات والصادرات الخفية (التهرب) وبدأ هنا سعر الصرف في السوق الموازي يتحدد بموجب العجز في الميزان التجاري الخفي الذي يسدد تلقائياً بتهريب العملة الى الدول المجاورة إذ كان الطلب عليها لأغراض المضاربة المستقبلية⁽⁴⁾. ان

(1) سمير فخري، أهمية أسعار الصرف ودورها في تجاوز بعض الأزمات الاقتصادية، العراق حالة دراسية للمدة من (1980-2001)، رسالة ماجستير اقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2002، ص 77.

* تم فرض عقوبات اقتصادية على العراق بموجب قانون مجلس الامن المرقم (661) لعام 1990 نتيجة اجتياحه للأراضي الكويتية.

(2) د. أديب قاسم شندي، سعر صرف الدينار العراقي والعوامل المؤثرة فيه، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، جامعة بغداد، العدد الحادي عشر، 2006، ص 5.

(3) هجير عدنان زكي، دراسة في فرضية تعادل القوة الشرائية وإمكانية استخدامها في تحديد أسعار الصرف مع إشارة لسعر صرف الدينار العراقي، مجلة دراسات اقتصادية، بيت الحكمة، بغداد، العدد الأول، السنة الثالثة، 2001، ص 80.

(4) رجا عزيز بندر العقيدي، اثر إحلال النقد الأجنبي في فاعلية السياسة النقدية دراسة تجارب بلدان نامية مختارة للمدة 1991-2006 (مصر، العراق)، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الفلسفة الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2009، ص 158.

هذا الانخفاض في سعر صرف الدينار العراقي صاحبه توقعات متشائمة عن الوضع المستقبلي لقيمة الدينار العراقي في السوق الموازية مما يزيد الطلب على الدولار ويشجع على الدولار او لغرض المضاربة نتيجة الشعور الناجم عن ان الدولار اليوم هو اخص من الدولار الذي يشتري غدا علاوة على ذلك ادى تدهور سعر صرف الدينار العراقي إلى جعل الافراد يتوجهون إلى حيازة الموجودات الحقيقية كالذهب والعقارات والسلع المعمرة للتعويض عن انخفاض قيمة الدينار العراقي وفقدانه وظيفته كنقد⁽¹⁾. يتضح مما سبق ان هناك تذبذب في اسعار الصرف في العراق على الرغم من الاتجاه الصعودي لها بشكل عام حيث بلغت في نهاية المدة (1936 دينار/ دولار)، اما اسعار الفائدة فقد كانت اقل تذبذب حيث كانت مستقرة عند (6.5%) في السنوات الأولى من عقد التسعينيات الا انها ارتفعت لتبلغ (7.25%) عام 1995 وبقيت مستقرة عند هذا المستوى حتى عام 1999 إذ ارتفعت فيه اسعار الفائدة لتبلغ (7.35%) وبقيت مستقرة عند هذا المعدل حتى نهاية المدة المذكورة، والجدول (3) يوضح التطورات في عرض النقد واسعار الصرف ونسبة مساهمة عرض النقد من الناتج المحلي الاجمالي.

الجدول (3) يوضح التطورات الحقيقية والنقدية في العراق للمدة (1980-2002)

السنة	ناتج المحلي الاجمالي GDP (مليون دينار)*	نمو الناتج المحلي %GDP	عرض النقد الضيق (مليون دينار)**	نمو عرض النقد الضيق %	نسبة عرض النقد الى الناتج المحلي الاجمالي %	سعر الصرف الرسمي**	سعر الصرف الموازي**
1980	15770.7	41.2	2650.2	131.3	16.8	0.295	0.306
1981	11346.9	-28.0	3645.5	37.6	32.1	0.295	0.475
1982	12714.7	12.1	4980.7	36.6	39.2	0.295	0.48
1983	12621	-0.7	5527.4	11.0	43.8	0.3108	0.501
1984	14550.9	15.3	5499.9	-0.5	37.8	0.3108	0.501
1985	15011.8	3.2	5777	5.0	38.5	0.3108	1.176
1986	14652	-2.4	6736.6	16.6	46.0	0.3108	1.174
1987	17600	20.1	8316.7	23.5	47.3	0.3108	1.174
1988	19432.2	10.4	9848	18.4	50.7	0.3108	2
1989	20407.9	5.0	11868.2	20.5	58.2	0.3108	3
1990	55926.5	174.0	15359.3	29.4	27.5	0.3108	4
1991	21313	-61.9	24670	60.6	115.8	0.3108	10
1992	56814	166.6	43909	78.0	77.3	0.3108	21
1993	140518	147.3	86430	96.8	61.5	0.3108	74
1994	703821	400.9	238901	4.2	33.9	0.3108	456
1995	2252264	220.0	705064	1.2	31.3	0.3108	1674
1996	2556307	13.5	960503	36.2	37.6	0.3108	1170
1997	3286925	28.6	1038097	8.1	31.6	0.3108	1471
1998	4653524	41.6	13518097	2.1	290.5	0.3108	1620
1999	6607664	42.0	1483836	-89.0	22.6	0.3108	1972
2000	7930224	20.0	1728006	16.5	21.8	0.3108	1930
2001	9911420	25.0	2159089	24.9	21.8	0.3108	1929
2002	41022927	313.9	3013601	39.6	7.3	0.3108	1957

*وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء.

** البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، نشرات متفرقة.

ب. المدة الثانية ما بعد (2003): -

شهد العراق تغيرات جذرية في البنية السياسية والاقتصادية في عام 2003، وكان نتيجة التحول الكبير في الاقتصاد العراقي وتوجهه نحو اقتصاد السوق فقد استلزم ذلك تحولا كبيرا في السياسة النقدية لمواكبة التوجهات الجديدة للاقتصاد العراقي. وقد وضعت السلطة النقدية في العراق مجموعة من الاسس والقواعد واتخذت العديد من الاجراءات على الصعيد النقدي كنتيجة لبرامج اصلاح الاقتصاد وكان الهدف منها تعزيز الاستقرار الاقتصادي والنقدي لخلق بيئة اقتصادية تستند على آلية العرض والطلب، لذا كان الهدف الرئيس للبنك المركزي العراقي هو السعي للحفاظ على استقرار الاسعار والعمل على ايجاد نظام مالي تنافسي يستند على اقتصاد السوق ووفقا لذلك يقوم البنك المركزي بتعزيز النمو المستدام، وكانت من اهم الاجراءات التي اتخذت في سبيل ذلك هي منح البنك المركزي العراقي استقلالية وفق القانون رقم (56) لعام (2004) الذي منح البنك المركزي حق الاستقلال في اتخاذ قراراته كما منع القانون قيام البنك المركزي بإقراض الحكومة او

(1) د. ثريا عبد الرحيم الخزرجي، تقييم اداء السياسة النقدية في العراق وأثرها على التضخم دراسة تحليلية للمدة 1980-2003، مصدر سابق، ص 149.

اي هيئة مملوكة للدولة بشكل مباشر باستثناء شراء الاوراق الحكومية في اطار عمليات السوق المفتوحة⁽¹⁾. كما لجأ البنك المركزي الى استخدام العديد من الادوات المستحدثة غير المباشرة الى جانب الادوات التقليدية لتفديد سياسته النقدية تمثلت ب(1) التسهيلات القائمة Standing Facilities والتي بدأ استعمالها منذ اواسط عام 2004 وكان الهدف منها منح الامان للمصارف لإدارة فائض السيولة ضمن معدل معتدل من اسعار الفائدة، فضلا عن السيطرة على مناسيب السيولة لدى البنوك التجارية وتسهيل ادارتها، وتفعيل اداة سعر الفائدة في ظل غياب الاسواق المالية المتطورة، بالإضافة الى كل ذلك تشجيع البنوك التجارية على التعامل فيما بينها بصورة اوسع دون الاقتصار على التعامل مع البنك المركزي. (2) مزاد العملة الاجنبية (الدولار) Foreign Currency Action التي استحدثها البنك المركزي لأول مرة في 2003/10/4 ولازال العمل بها مستمرا وكان الهدف منها هو الحد من التزايد المفرط في المعروض النقدي والسيطرة على حجم السيولة العامة من خلال السيطرة على القاعدة النقدية، وتوليد الاستقرار في قيمة العملة المحلية عن طريق الدفاع عن سعر صرف توازني، فضلا عن توحيد اسعار الصرف الاجنبي في العراق، وتحقيق التجانس في آلية سوق الصرف من خلال اشباع رغبة السوق من العملة الاجنبية، بالإضافة الى سد احتياجات القطاع الخاص لتمويل استيراداته كافة والتي تحتاجها السوق العراقية، وكذلك رفع القدرة الشرائية للدينار العراقي وما ينعكس عليه من تحسن في القيمة الحقيقية للدخل، اما فيما يخص المصارف فان هذه الاداة توفر لها موارد بالعملة الاجنبية تمكنها من فتح الاعتمادات المستندية وخطابات الضمان واجراء عمليات تحويل المبالغ بالعملات الاجنبية⁽²⁾.

اما فيما يخص القطاع المالي ولاسيما اسعار الفائدة فقد أعلن البنك المركزي في 1-3-2004 تخليه عن تحديد سعر الفائدة التي تتقاضاه او تدفعه المصارف والمؤسسات المالية الوسيطة لزبائنها علاوة على ذلك فقد سمح البنك المركزي للمصارف الاجنبية بالعمل داخل العراق. كما قام البنك المركزي العراقي بتحديث معظم المدفوعات المصرفية من خلال ادخال نظام (RTGS) والذي يعني نظام التسويات عبر الزمن، وتصدر التسويات الاجمالية على ما يزيد عن نصف ترليون دينار عراقي يوميا بأكثر من (100) معاملة علما ان هذا النظام يقلل من حالات اللايقين في العمل المصرفي وعمليات التلاعب. أضف إلى ذلك اصدار اللوائح التنظيمية التي تمكن المصارف من توسع عملياتها خارج الميزانية العمومية بما يحقق قدرات تنافسية عالية وحصولها على موارد مالية بأجل مختلفة وتقليل المخاطر في مجال الاستثمار والتحول الجزئي من قاعدة الفائدة في تحقيق الربح (Interest Base) داخل الميزانية من حيث قبول الودائع ومنح الائتمان إلى عمليات (Fees Base) التي يقتضيها التنويع. كما قام البنك المركزي العراقي بتوقيع مذكرة تفاهم مع وزارة المالية تضمنت اعادة هيكلة مصرفي الرافدين والرشد ماليا واداريا وذلك من اجل النهوض بالقطاع المصرفي في العراق لما لهما من اهمية كبيرة في النشاط المصرفي التجاري. بالإضافة إلى اعادة هيكلة المصارف فقد تم تحديث البنك المركزي العراقي ايضا واعادة هيكله التنظيمي بما يتفق واهداف السياسة النقدية وتحقيق غاياتها حيث تم إطلاق حرية التحويل الخارجي من خلال الغاء دائرة الرقابة على التحويل الخارجي واستحداث مكتب لمكافحة غسل الاموال والجريمة والارهاب. كما تم اعادة جدولة الدين العام الداخلي المترتب لمصلحة البنك المركزي العراقي حيث تقوم وزارة المالية بسداد الديون المتراكمة خلال عقد التسعينيات بأقساط سنوية على مدى (7.5) سنة ابتداء من 2006-3-31 كما يخضع الدين إلى فائدة سنوية قدرها (5%)⁽³⁾.

بعد ان استعرضنا اهم الاسس والقواعد التي تعمل وفقها السلطات النقدية في العراق بقي ان نوضح اهم الاجراءات التي اتخذها البنك المركزي العراقي في هذه المدة للتحكم في المتغيرات النقدية ومدى فاعليتها، فعلى صعيد عرض النقد فقد استمر عرض النقد بالزيادة ضمن هذه المدة كامتداد للمدة السابقة، على الرغم من انتقال عرض النقد إلى مرحلة جديدة بعد عام 2003 بسبب استراتيجية السياسة النقدية الجديدة المتبعة في ادارة وتسيير عرض النقد والحفاظ على معدل نموه من اجل المحافظة على قيمة العملة المحلية والسيطرة على المستوى العام للأسعار، ومن جملة الاجراءات التي قام بها البنك المركزي للسيطرة على عرض النقد اصدار عملة جديدة بدلا من العملة القديمة بمواصفات جديدة تحد من تزويرها الامر الذي ساعد في تعزيز ثقة الافراد بها كما ساعدت سياسة تحرير سعر الفائدة وبشكل كبير في زيادة نسبة الودائع الجارية إلى اجمالي عرض النقد وزيادة ثقة

(1) د. احمد اسماعيل المشهداني، د. حيدر حسين ال طعমে، دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي في الاقتصاد العراقي للمدة 2003-2009 ، بغداد، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة العاشرة، العدد ثلاثة وثلاثون ، 2012، ص 137.

(2) عبد الحسين الغالبي، سياسة سعر الصرف الاجنبي والصدمة المزدوجة في الاقتصاد العراقي، مجلة الدراسات النقدية والمالية، عدد خاص بالمؤتمر السنوي الثالث للبنك المركزي العراقي، 9-10 كانون الاول 2017، ص 33-34.

(3) د. احمد اسماعيل المشهداني ، د. حيدر حسين ال طعمة، مصدر سابق، ص 137.

الأفراد بالجهاز المصرفي بسبب استقرار قيمة العملة وقد أدت هذه التطورات إلى استقرار الطلب النقدي فضلاً عن الغاء ظاهرة تعدد أسعار صرف الدينار العراقي إزاء العملات الأجنبية (تحسن سعر الصرف للدينار العراقي)⁽¹⁾. ولغرض السيطرة على عرض النقد قام البنك المركزي العراقي برفع سعر الفائدة (سعر السياسة rate policy) إلى (16%) في عام 2006 في سبيل سحب أكبر كمية من النقد لدى الجمهور إلا أن هذا الإجراء أدى إلى آثار سلبية على القطاع الخاص إذ أدى هذا الإجراء إلى إحجام المستثمرين عن الاقتراض بسبب الفوائد المرتفعة، وفي عام 2008 قرر البنك المركزي خفض سعر الفائدة إلى (15%) نتيجة لتحسن سعر صرف الدينار أمام الدولار من خلال مزاد بيع الدولار، كما قام البنك المركزي بتخفيض آخر لسعر الفائدة في عام 2009 إلى (14%) بناءً على معلومات البنك بأن معدل التضخم قد انخفض وانطلاقاً من حرص البنك المركزي في الأسهم في تحفيز النمو الاقتصادي عن طريق توفير الائتمان المناسب لأنشطة القطاع الخاص فقد خفض سعر الفائدة إلى (6%) عام 2010 ثم إلى (4%) في آذار عام 2010⁽²⁾. أما فيما يخص سعر الصرف فقد بدأ البنك المركزي العراقي بسياسة التدخل في سوق الصرف منذ عام 2005 بعد اتباع العراق نظام سعر الصرف الموعوم من خلال استخدام سياسة متشددة عارضا الدولار للبيع بهدف مواجهة التضخم المفرط الذي بلغ معدلات عالية جداً بعد عام 2003 نتيجة تدهور سعر صرف الدينار أمام العملات الأخرى والناجم عن سياسة الباب المفتوح التي اتبعتها إدارة قوات الاحتلال التي كانت نتائجها تآكل القوة الشرائية للنقد لدى الأفراد والحكومة. وقد تمكن البنك المركزي العراقي من تحسين سعر صرف الدينار العراقي أمام الدولار من 1500 دينار للدولار في عام 2005 إلى نحو 1120 دينار في نهاية عام 2008 وقد كان لتوفر الاحتياطات من النقد الأجنبي لدى البنك المركزي العراقي الأثر الأكبر في سياسة التدخل للمحافظة على سعر صرف الدينار الرسمي واقتراجه من سعر الصرف الموازي على الرغم من أن هذه الاحتياطات لم تكن ناتجة عن عمليات اقتصادية حقيقية بقدر ما هي نتيجة لعوائد الصادرات النفطية المتزايدة⁽³⁾ بسبب ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية التي وصلت إلى أكثر من 100 دولار للبرميل. وفي عام 2014 واجهت السياسة النقدية تحديات كبيرة في عملية تحقيق الاستقرار الاقتصادي والمالي والنهوض بالعملية التنموية ولاسيما في ظل تردي الوضع الأمني وعدم الاستقرار السياسي الذي أثر بشكل أو بآخر على سرعة وفاعلية الأدوات المستخدمة من قبل السلطة النقدية، لأنه في المقابل تمكنت السياسة النقدية من تعزيز استدامة الاستقرار الاقتصادي من خلال خفض الرقم القياسي لأسعار المستهلك من (2.4%) عام 2013 إلى (1.6%) عام 2014، الأمر الذي يدل على انتفاء الضغوط التضخمية، فضلاً عن سعيها نحو تفعيل الأدوات النقدية باتجاه تشجيع الاستثمار من خلال استمرار العمل بسعر الفائدة البالغ (6%) سنوياً خلال عام 2014 واعتمادها كواحدة من الأدوات التي يمكن من خلالها التصدي للانحرافات السعرية والتي أسهمت في توفير البيئة الملائمة لحفز النشاط الائتماني للجهاز المصرفي الحكومي والخاص وتعزيز قدرتها في تحريك النشاط الاقتصادي، كما استمر العمل بنفاذ الاستثمار بالدينار العراقي لمدة سبعة أيام والتي تعد صمام الأمان للمصارف لإدارة فوائض السيولة لديها ضمن معدل معتدل من أسعار الفائدة التي تؤدي بالنتيجة إلى السيطرة على نسب السيولة وذلك استجابة إلى تطورات السيولة التي من شأنها المحافظة على نطاق مالي آمن وسليم إذ جرى تخفيض سعر الفائدة على إيداعات المصارف المعمول بها من (4%) إلى (2%) ومن ثم إلى (1%) خلال العام 2014. أما عام 2015 فقد شهدت السياسة النقدية انكماشاً واضحاً تمثل بالانخفاض الحاصل في عرض النقد (M2) ويعود ذلك بالدرجة الأساس إلى انخفاض رصيد صافي الموجودات الأجنبية على أثر التراجع الحاصل في العوائد النفطية، إلا أنها نجحت في ظل حالة الركود التي عاشها الاقتصاد العراقي في تقديم الدعم له من خلال اعتماد عدة إجراءات من أهمها:

- دعم سيولة المصارف التجارية المتخصصة بمبلغ (5) تريليونات دينار لتمكينها من تقديم القروض إلى الصناعيين والزراعيين وتقديم القروض الإسكانية والعقارية دعماً للنشاط الاقتصادي وتوفير فرص العمل.
- تمويل الموازنة العامة للدولة بقرض قيمته (4.4) ترليون دينار من خلال تشغيل (50%) من الاحتياطي الإلزامي للمصارف التجارية المودعة لدى البنك المركزي العراقي.

(1) د. جليل كامل غيدان، استبرق اسماعيل حمه، أثر السياسة النقدية على استقرار سعر الصرف الأجنبي في العراق للمدة 1990-2012، واسط، مجلة الكون للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد (17)، 2015، ص 8.

(2) البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي لعام 2016.

(3) د. عبد الجبار عبود الحففي، السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي في استهداف التضخم، واسط، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد الثامن، العدد (31)، 2012، ص 53-54.

- إعادة شراء حوالات الخزينة من السوق الثانوية حيث قام البنك المركزي بشراء حوالي (6.2) مليار دينار كمرحلة أولى من تلك الحوالات.
 - تخصيص (1) ترليون دينار الى المصارف الخاصة تخصص لمنح قروض للمشاريع الصغيرة والمتوسطة حصراً.
- كما تمكنت السياسة النقدية للبنك المركزي من المحافظة على معدل سعر صرف متوازن نسبياً للدينار العراقي والاحتفاظ برصيد جيد من الاحتياطي الاجنبي وهو كاف لتغطية الاستيرادات لأكثر من ستة أشهر.
- اما في عام 2016 فقد تبني البنك المركزي اجراءات اقتصادية ومالية محسوبة وجريئة بهدف تقديم الدعم للاقتصاد في ظل الظروف الاقتصادية التي يمر بها البلد. إذ استمرت السلطة النقدية ملتزمة بالحفاظ على نظام ربط الدينار العراقي بالدولار لما يوفره من ركيزة اساسية في بيئة تتسم بدرجة كبيرة من عدم اليقين وضعف القدرات في مجال السياسات الناجمة عن الصراع مع الارهاب، فضلاً عن المحافظة على احتياطي اجنبي مقبول وفق المعايير الدولية، إذ عملت السياسة النقدية ضمن اطار تحفيز الاقتصاد وتعزيز الاستقرار المالي والنقدي بما يكفل تحقيق الرخاء للمجتمع العراقي، وكان لهذه السياسة دور واضح في ايجاد مصادر تمويل الموازنة العامة عبر ادوات مختلفة (حوالات الخزينة، سندات) وذلك بالتنسيق مع الادوات الاقتصادية الكلية في العراق، كما ساهم في اصدار سندات الخزينة لتسديد مستحقات المقاولين والفلاحين. فضلاً عن اعادة توزيع هيكل نسب الاحتياطي الازامي وإطلاق نسبة (5%) من نسبة الاحتياطي الازامي البالغ (15%) المفروض على اجمالي الودائع بالدينار العراقي والدولار الامريكي للمصارف التي تواجه مشاكل سيولة وذلك لغرض مواجهة سحبات زبائنهم وكذلك لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة للمصارف التي لاتواجه مشاكل سيولة. كما تم طرح السندات الوطنية (الاسمية) بالدينار العراقي بإصداريه ذات خمس فئات (100,000، 250,000، 500,000، 1,000,000، 5,000,000) بمبلغ اجمالي (1.2) ترليون دينار بيع منها (729.2) مليار دينار. اما فيما يخص نافذة الاستثمار بالدينار العراقي لمدة (7) فقد تم رفع سعر الفائدة من (1%) سنوياً الى (3.5%) ابتداء من 2016/3/1 ثم أجرى تخفيضاً لسعر الفائدة ثلاث مرات ليصل الى (0.50%) في 2016/12/25، اما بالنسبة للودائع لمدة (14) يوم و (30) يوم فقد تم تخفيض سعر الفائدة عليها هي الاخرى لتكون (0.75%) و (1.25%) ابتداء من 2016/12/25. فضلاً عن ذلك شهد عام 2016 انطلاق المشروع التنموي للبنك المركزي العراقي المتضمن تخصيص ستة ترليونات دينار عراقي لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، إذ خصص (1) ترليون للمشاريع الصغيرة والمتوسطة و (5) ترليون للمشاريع الكبيرة وجميعها تنفذ عبر الجهاز المصرفي العراقي من اجل توسيع القاعدة الانتاجية المحلية وتحريك عجلة الاقتصاد وكذلك انجاز مشروع المتاجرة الالكترونية للأوراق المالية الحكومية في السوق الثانوية عبر نظام CSD، RTGS. ونلاحظ ان السياسة النقدية كانت لغاية الازمة المزدوجة التي شهدتها العراق هي سياسة تابعة ألا ان الوضع الحرج الذي عانت منه الحكومة فسحت المجال امام السياسة النقدية لتتخذ حزمة من الاجراءات من اجل المحافظة على الاستقرار الاقتصادي في اقل تقدير واناخذ الاقتصاد من الانهيار. والجدول (4) يوضح التطورات الحقيقية والنقدية في العراق للمدة 2016-2003.

الجدول (4) التطورات الحقيقية والنقدية في العراق للمدة 2016-2003

السنة	ناتج المحلي الاجمالي GDP (مليون دينار) *	نمو الناتج المحلي %GDP	عرض النقد الضيق (مليون دينار) **	نمو عرض النقد الضيق %	نسبة عرض النقد الى الناتج المحلي الاجمالي %	سعر الصرف الرسمي **	سعر الصرف الموازي **
2003	29585789	-27.9	5773601	91.6	19.5	1936	1936
2004	53235000	79.9	10148626	75.8	19.1	1453	1453
2005	73533000	38.1	11399125	12.3	15.5	1469	1472
2006	95588000	30.0	15460060	35.6	16.2	1467	1475
2007	111504	-99.9	21721167	40.5	2.2	1255	1267
2008	157026.1	1.4	28189934	29.8	18.0	1193	1203
2009	130643.2	-16.6	37300030	32.3	28.5	1170	1182
2010	162064.6	21.4	51743489	38.7	32.5	1170	1186
1011	217327.1	20.8	62473929	20.7	32.5	1170	1185
2012	254225.5	18.2	63735871	2.0	28.1	1166	1241
2013	273587.5	20.7	73830964	15.8	26.9	1166	1220
2014	266420.4	-2.91	72692448	-1.54	27.3	1166	1214
2015	199715.7	-21.8	65435425	-10.0	31.5	1182	1247
2016	203869.8	-5.3	70733027	8.1	35.9	1182	1275

* وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء.

** البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، نشرات متفرقة

ثالثاً: عرض وتحليل نتائج الانموذج القياسي في العراق

1 - توصيف متغيرات النموذج

يتناول هذا الجانب من الدراسة قياس وتحليل أثر السياستين المالية والنقدية في النمو الاقتصادي في العراق للمدة (1980-2016) وذلك باعتماد بعض الاختبارات والنماذج القياسية الحديثة ذات الصلة بتحليل السلاسل الزمنية ووفقاً على أثر السياستين المالية والنقدية في الاقتصاد القومي. وقبل الدخول في التحليل القياسي لابد لنا من اعطاء تعريف بالرموز المستخدمة بالتحليل القياسي وكما موضح في الجدول (5).

جدول (5) الرموز المستخدمة في التحليل القياسي

الرمز	المتغير
GDpt	الناتج المحلي الاجمالي في السنة الحالية
GTt	الانفاق الحكومي في السنة الحالية
MSt	عرض النقد الضيق في السنة الحالية
Ext	سعر الصرف الرسمي في السنة الحالية

المصدر: من اعداد الباحثون

2 - عرض وتحليل نتائج الانموذج القياسي :

قبل البدء بإجراء التقديرات الاحصائية للنماذج الاقتصادية في العراق لابد من التنويه بان العراق يعيش ظروف اقتصادية خاصة الامر الذي يجعل معظم التقديرات مخالفة لمنطوق النظرية الاقتصادية وفروضها الاساسية ، وقد تم استخدام الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية كون الاختبارات التي تم اجراءها على الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة مخالفة لمنطوق النظرية الاقتصادية فضلاً عن كونها لم تجتاز الاختبارات القياسية، قام الباحثون بتقدير بعض النماذج القياسية المعبرة عن أثر السياستين المالية والنقدية في النمو الاقتصادي، ويأخذ الأنموذج التوصيف الآتي :

$$GDpt = f (Gt, MSt, Ext) \dots\dots\dots (2)$$

إذ يدرس النموذج اعلاه اثر السياسة المالية معبرا عنها بالإنفاق الحكومي (Gt) واثار السياسة النقدية معبرا عنها بعرض النقد الضيق MSt و سعر الصرف (Ext) في الناتج المحلي الاجمالي GDpt ، وقبل تقدير العلاقة اعلاه لابد من إجراء عدة الاختبارات بعد تقسيم مدة الدراسة الى مدتين زمنيتين وعلى النحو الآتي :-

أ. المدة الاولى (1980-2002) :-

ان الخطوة الاولى في تحليل بيانات المتغيرات الاقتصادية المعدة للتقدير تتمثل بإجراء اختبار جذر الوحدة للوقوف على مدى استقرار السلاسل الزمنية ، بل وكشرط اساس لإجراء اختبار التكامل المشترك (Cointegration) ولتجنب النتائج الزائفة لطريقة المربعات الصغرى وللحصول على تفسيرات اقتصادية ذات معنى، وتشير نتائج ملحق (1) من خلال تطبيق اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) ان السلاسل الزمنية للمتغيرات الاقتصادية (GDpt , MSt, Ext) كانت مستقرة عند المستوى ، حيث ان المتغيرات جميعها استقرت عند مستوى معنوية (5%) وستكون المتغيرات الاقتصادية مستقرة سواء كان ذلك بوجود قاطع أم قاطع واتجاه عام ، لذا نرفض فرضية العدم (H0) التي تشير إلى عدم وجود استقراره السلاسل الزمنية ونقبل الفرضية البديلة (H1) التي تشير خلاف ذلك. اما الانفاق الحكومي (Gt) فقد تبين انه لم يستقر عند المستوى ومستوى معنوية (5%) وعليه تم اجراء اختبار جذر الوحدة بالفرق الاول للسلسلة الاصلية حيث كان مستقرا عند مستوى معنوية (5%) وبوجود قاطع واتجاه عام.

ولمعرفة العلاقة التوازنية طويلة المدى بين المتغيرات الاقتصادية قيد الدراسة نستخدم اختبار جوهانسن - جيسلس (Johansen-Juselius test)، وذلك بعد التأكد من استقراره وسكون السلاسل الزمنية عند نفس المستوى. ويستعرض ملحق (1) اختبارات التكامل المشترك باستخدام اختباري الاثر (Trace test) والقيمة الكامنة العظمى (Maximum Eigenvalue) باتجاه وبدون اتجاه، وتبين انه من خلال الاختبارين يوجد تكامل مشترك بين الناتج المحلي الاجمالي (GDpt) والانفاق الحكومي (Gt)، عرض النقد (MSt)، وسعر الصرف (Ext) على الأمد الطويل كون قيمة الاحصائية statistical value (371.6) اكبر من القيمة الحرجة (Critical value) (47.85) عند مستوى معنوية (5%) لذي نقبل الفرضية البديلة (H1) التي تشير الى وجود تكامل

مشترك بين المتغيرات ونرفض فرضية العدم (H_0) التي تشير الى عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات قيد الدراسة. اما القيمة الاحصائية (statistical value) حسب اختبار القيمة العظمى (160.4) أكبر من القيمة الحرجة (Critical value) البالغة (27.6) عند مستوى المعنوية نفسه الامر الذي يؤكد قبول الفرضية البديلة ورفض فرضية العدم. وان قيمة (p-value) * (0.0001) هي اصغر من مستوى المعنوية (5%) في اختبار الاثر وكذلك الحال في اختبار القيمة العظمى مما يؤكد على وجود تكامل مشترك بين المتغيرات على المدى الطويل.

وفيما يخص تحليل نتائج أنموذج الانحدار الذاتي (VAR) (Vector autoregressive estimates) تم التحري من قبل الباحثين عن فترة الابطاء المثلى للأنموذج المقدر قبل اجراء تقدير (VAR) اذ كانت فترة الابطاء المثلى فترتين زمنيتين (فجوتين زمنيتين) اعتمادا على المعايير (LR , FPE , AIC , SC,HQ) وهي المدة التي تقابل اقل قيمة لهذه المعايير وكما مبينة في الملحق (1). وكانت العلاقة المقدرة بين الانفاق الحكومي وعرض النقد وسعر الصرف والنتاج المحلي الاجمالي بعد الاخذ بفترة الابطاء المثلى هي:

$$\begin{aligned} \text{LGDPt} = & -8.1 + 0.96\text{LGDPt}_{-1} + 0.9 \text{LGDPt}_{-2} + 1.3\text{Gt}_{-1} + 2.2\text{Gt}_{-2} + 3.7\text{MSt}_{-1} + 2.7\text{MSt}_{-2} \\ & -0.002\text{Ext}_{-1} - 0.002\text{Ext}_{-2} \dots\dots\dots(3) \end{aligned}$$

(t) (3.2) (4.2) (2.4) (0.7) (0.1) (0.1) (0.4)

(1.9) (1.3)

$$R^2 = 0.98 \quad , R^2 \text{ adj} = 0.96$$

$$F^* = 81.22$$

ويتضح من الأنموذج اعلاه ان زيادة الناتج المحلي الاجمالي في السنة السابقة GDPt_{-1} بمقدار وحدة واحدة فمن المحتمل ان يؤدي إلى زيادة في الناتج المحلي الاجمالي في السنة الحالية بمقدار (0.96) (مع ثبات العوامل الاخرى)، في حين زيادة الناتج المحلي الاجمالي المتخلف زمنيا (GDPt_{-2}) بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى زيادة الناتج المحلي الاجمالي في السنة الحالية بمقدار (0.9) وهذا ما يتفق مع منطوق النظرية الاقتصادية، وان زيادة الانفاق الحكومي المتخلف زمنيا (Gt_{-1}) بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى زيادة الناتج المحلي الاجمالي في السنة الحالية بمقدار (1.3)، كما ان زيادة الانفاق الحكومي المتخلف زمنيا (Gt_{-2}) بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى زيادة الناتج المحلي الاجمالي بمقدار (2.2) ويعزى ذلك الى ان زيادة الانفاق الحكومي يؤدي الى زيادة التشغيل ومن ثم الطلب الكلي، وبأن زيادة عرض النقد المتخلف زمنيا (Mt_{-1}) بمقدار وحدة واحدة من المحتمل ان يؤدي إلى زيادة في الناتج المحلي الاجمالي في السنة الحالية بمقدار (3.7) (مع ثبات العوامل الاخرى)، وكذلك زيادة عرض النقد (MSt_{-2}) بمقدار وحدة واحدة تؤدي الى زيادة الناتج المحلي الاجمالي بمقدار (2.7) كون زيادة عرض النقد ستؤدي الى انخفاض سعر الفائدة وبالتالي تشجيع نشاط القطاع الخاص الذي سينعكس بالنهاية في زيادة الناتج المحلي الإجمالي، بينما زيادة سعر الصرف المتخلف زمنيا (Ext_{-1}) بمقدار وحدة واحدة تؤدي الى نقصان في الناتج المحلي الاجمالي بمقدار (0.002) وكذلك الحال بالنسبة لسعر الصرف المتخلف زمنيا (Ext_{-2}) ويعزى ذلك الى ان ارتفاع سعر الصرف لا يؤدي الى زيادة القدرة التنافسية للصادرات العراقية لعدم مرونة الجهاز الانتاجي، وتشير القوة التفسيرية R^2 بان كل من الناتج المحلي الاجمالي المتخلف زمنيا، الانفاق الحكومي المتخلف زمنيا، عرض النقد المتخلف زمنيا وسعر الصرف المتخلف زمنيا يؤثرون في الناتج المحلي الاجمالي في السنة الحالية بنسبة (98%) تعني ان المتغيرات المستقلة ($\text{GDPt}_{-1}, \text{GDPt}_{-2}, \text{Gt}_{-1}, \text{Gt}_{-2}, \text{Mt}_{-1}, \text{MSt}_{-2}, \text{Ext}_{-1}, \text{Ext}_{-2}$) تؤثر في المتغير التابع الناتج المحلي الاجمالي بنسبة (98%) والباقي (2%) يعود لجملة عوامل اخرى لم تدخل الأنموذج المقدر. اما قيمة معامل التحديد المعدل R^2 وهو اذق من R^2 فهي مقبولة احصائيا ايضا وتؤكد ان المتغيرات سالفة الذكر ايضا يفسرون الناتج المحلي الاجمالي في السنة الحالية بنسبة (96%) والباقي (4%) يعود لتأثير عوامل اخرى خارج الأنموذج. واجتاز النموذج اختبار المعنوية الاجمالية كون قيمة (F) المحتسبة البالغة (81.22) اكبر من قيمتها

* (P- value) تعني (probability value) او احصائية (ستودنت).

الجدولية (2.7) عند $V_2=14, V_1=8$ ومستوى معنوية 5%، وأشار اختبار (t-test) بمعنوية كل من معلمة $(Ext_{-1}, LGDPt_{-1}, LGDPt_{-2})$ المقدرة كون قيمة (t) المحتسبة البالغة اكبر من القيمة الجدولية (1.76) عند درجة حرية (14) ومستوى معنوية 5%، بينما كانت كل من معلمة $(Gt_{-1}, Gt_{-2}, MSt_{-1}, MSt_{-2}, Ext_{-2})$ غير معنوية احصائيا كون قيمة (t) المحتسبة اقل من القيمة الجدولية المذكورة سابقا عند درجة الحرية ومستوى المعنوية نفسها.

ب. المدة الثانية (2003-2016): -

تشير نتائج ملحق (2) من خلال تطبيق اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) ان السلاسل الزمنية للمتغيرات الاقتصادية $(GDpt, Gt)$ كانت غير مستقرة عند المستوى، وعليه تم اجراء اختبار جذر الوحدة بالفرق الاول للسلسلة الاصلية حيث كان مستقرا عند مستوى معنوية (5%) سواء بوجود قاطع واتجاه عام. اما متغير عرض النقد (Mst) فانه لم يستقر عند المستوى لذلك تم اجراء الفرق الاول للسلسلة الاصلية تبين انه لم يستقر ايضا، وعليه تم اجراء اختبار جذر الوحدة بالفرق الثاني للسلسلة الاصلية حيث كان مستقرا عند مستوى (5%) بوجود قاطع واتجاه عام. اما سعر الصرف (Ext) فقد استقر عند المستوى ومستوى معنوية (5%) بوجود قاطع وقاطع واتجاه عام. اما على صعيد العلاقة التوازنية طويلة المدى بين المتغيرات الاقتصادية قيد الدراسة باستخدام اختبار جوهانسن - جيسلس (Johansen-Juselius test) وبعد استقرار السلاسل الزمنية عند نفس المستوى، تبين انه من خلال الاختبارين يوجد تكامل مشترك بين الناتج المحلي الاجمالي $(GDpt)$ والانفاق الحكومي (Gt) عرض النقد (Mst) وسعر الصرف (Ext) على الامد الطويل كون قيمة (Trace) الاحصائية (statistical value) (90.7) اكبر من القيمة الحرجة (Critical value) (40.2) عند مستوى معنوية (5%) لذي نقبل الفرضية البديلة (H_1) التي تشير الى وجود تكامل مشترك بين المتغيرات ونرفض فرضية العدم (H_0) التي تشير الى عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات قيد الدراسة. اما القيمة الاحصائية (statistical value) حسب اختبار القيمة العظمى (86.9) اكبر من القيمة الحرجة (Critical value) البالغة (24.2) عند مستوى المعنوية نفسه الامر الذي يؤكد قبول الفرضية البديلة ورفض فرضية العدم. وان قيمة (p-value) (0.000) هي اصغر من مستوى المعنوية (5%) في اختبار الاثر وكذلك الحال في اختبار القيمة العظمى مما يؤكد على وجود تكامل مشترك بين المتغيرات على المدى الطويل وكما موضح في الملحق (2).

وفيما يخص تحليل نتائج أنموذج الانحدار الذاتي (VAR) تم التحري من قبل الباحثين عن فترة الابطاء المثلى للأنموذج المقدر قبل اجراء تقدير (VAR) اذ كانت فترة الابطاء المثلى فترة زمنية واحدة اعتمادا على المعايير (LR, FPE, AIC, SC, HQ) وكما مبينة في الملحق (2). وكانت العلاقة المقدرة بين الانفاق الحكومي وعرض النقد وسعر الصرف والناتج المحلي الاجمالي بعد الاخذ بفترة الابطاء المثلى هي:

$$GDpt = 41768798 - 0.5 GDpt_{-1} + 1.3 Gt_{-1} + 3.2 MSt_{-1} - 0.006 Ext_{-1} \dots\dots(4)$$

$$(t) \quad (0.5) \quad (2.0) \quad (1.6) \quad (3.0) \quad (0.1)$$

$$R^2 = 0.91, R^2_{adj} = 0.87$$

$$F^* = 28.33$$

ويتضح من الأنموذج اعلاه ان زيادة الناتج المحلي الاجمالي في السنة السابقة $(GDpt_{-1})$ بمقدار وحدة واحدة من المحتمل ان يؤدي إلى نقصان في الناتج المحلي الاجمالي في السنة الحالية بمقدار (0.5) (مع ثبات العوامل الاخرى)، وهذا مخالف لمنطوق النظرية الاقتصادية، وان زيادة الانفاق الحكومي المتخلف زمنيا (Gt_{-1}) بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى زيادة الناتج المحلي الاجمالي في السنة الحالية بمقدار (1.3) كونه يؤدي الى زيادة التشغيل ومن ثم الدخول التي تؤدي الى زيادة الطلب المحلي والتي تنعكس في النهاية بزيادة الناتج المحلي الاجمالي، وأن زيادة عرض النقد المتخلف زمنيا (Mt_{-1}) بمقدار وحدة واحدة من المحتمل ان يؤدي إلى زيادة في الناتج المحلي الاجمالي في السنة الحالية بمقدار (3.2) (مع ثبات العوامل

الآخري) كون زيادة عرض النقد ستؤدي الى انخفاض سعر الفائدة وبالتالي تشجيع نشاط القطاع الخاص الذي سينعكس بالنهاية في زيادة الناتج المحلي الاجمالي, بينما زيادة سعر الصرف المتخلف زمنيا (Ext_{-1}) بمقدار وحدة واحدة تؤدي الى نقصان في الناتج المحلي الاجمالي بمقدار (0.006) وبالرغم من استقرار سعر الصرف الا انه لا يؤدي الى زيادة القدرة التنافسية للصادرات العراقية لعدم مرونة الجهاز الانتاجي وعدم تنوع الاقتصاد, وتشير القوة التفسيرية R^2 بان كل من الناتج المحلي الاجمالي المتخلف زمنيا , الانفاق الحكومي المتخلف زمنيا , عرض النقد المتخلف زمنيا وسعر الصرف المتخلف زمنيا يؤثرون في الناتج المحلي الاجمالي في السنة الحالية بنسبة (91 %) تعني ان المتغيرات المستقلة ($GDP_{t-1}, Gt_{-1}, Mt_{-1}, Ext_{-1}$) تؤثر في المتغير التابع الناتج المحلي الاجمالي بنسبة (91 %) والباقي (9 %) يعود لجملة عوامل اخرى لم تدخل الأنموذج المقدر. اما قيمة معامل التحديد المعدل R^2 وهو اذق من R^2 فهي مقبولة احصائيا ايضا وتؤكد ان المتغيرات سالفة الذكر ايضا تفسر نمو الناتج المحلي الاجمالي في السنة الحالية بنسبة (87 %) والباقي (13 %) يعود لتأثير عوامل اخرى خارج الأنموذج . واجتاز النموذج اختبار المعنوية الاجمالية كون قيمة (F) المحتسبة البالغة (28.33) اكبر من قيمتها الجدولية (3.63) عند $V2=9, V1=4$ ومستوى معنوية 5% , و اشار اختبار (t-test) بمعنوية كل من معلمة (GDP_{t-1}, MSt_{-1}) المقدرة كون قيمة (t) المحتسبة اكبر من القيمة الجدولية (1.83) عند درجة حرية (9) ومستوى معنوية 5% , بينما كانت كل من معلمة (Gt_{-1}, Ext_{-1}) غير معنوية احصائيا كون قيمة (t) المحتسبة اقل من القيمة الجدولية المذكورة سابقا عند درجة الحرية ومستوى المعنوية نفسيهما.

الاستنتاجات : حيث تم التوصل الى الاتي: -

1- يعاني العراق من مشكلات بنيوية كانت مخرجاتها المتعلقة بغياب التنمية الاقتصادية واحدة منها المرتبطة هي الاخرى بالاختلالات في هذا الاقتصاد، إذ لم تستطع السياسات الاقتصادية للبلد ان تستثمر الموارد التي حصل عليها العراق من الربيع النفطي، انما تعرضت تلك الموارد للهدر والضياع.

1. ان اتباع سياسة مالية توسعية بسبب الظروف التي مر بها العراق ولد ضغوطا تضخمية على الاقتصاد العراقي ساعد في ذلك عدم مرونة الجهاز الانتاجي مما انعكس على الاسعار.

2. فيما يخص المدة الاولى للدراسة نجد ان السياسة النقدية لم تكن سوى اداة بيد الدولة وان عرض النقد لم يكن الا مصدر من مصادر التمويل للموازنة العامة.

3. ان زيادة عرض النقد في المدة الاولى من الدراسة وبمعدلات مرتفعة ادى الى زيادة التشوهات في الاقتصاد العراقي والى انهيار الدينار العراقي ازاء العملات الاجنبية.

4. على الرغم من ان التشريعات والقوانين في البلدان الربعية تؤكد على استقلالية البنوك المركزية عن الحكومة لكن الامر عكس ذلك إذ ان قدرة السياسة النقدية على السيطرة على نمو عرض النقد تكون محدودة لان الاساس النقدي في هذه الدول يزداد بشكل كبير نتيجة لزيادة رصيد الموجودات الاجنبية عن طريق القطاع النفطي، وبالتالي يكون الاثر " الهيمنة المالية - النفطية".

5. حققت السياسة النقدية بعد عام 2003 نجاحا نسبيا من خلال زيادة القيمة الحقيقية للدينار العراقي مقابل الدولار الامريكي ويعود هذا بشكل اساسي الى تدخل البنك المركزي في العراق من خلال طرح كميات كبيرة من النقد الاجنبي من خلال نافذة العملة الاجنبية.

6. واجهت السياسة النقدية بعد عام 2014 تحديات كبيرة في عملية تحقيق الاستقرار المالي والنهوض بالعملية التنموية نتيجة تعرض العراق الى الازمة المزدوجة التي تمثلت بسيطرة داعش على مناطق واسعة من العراق من جانب وانخفاض اسعار النفط من جانب اخر، الا انها نجحت في تخطي الازمة من خلال استعمال ادواتها التقليدية والحديثة.

7. يعد العراق من البلدان التي مرت بظروف اقتصادية صعبة، وعليه فان نتائج التحليل القياسي وان خالفت فروض النظرية الاقتصادية امر منطقي، لذا نجد ان معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي قد تذبذبت بين الصعود والهبوط.

8. اشار اختبار التكامل المشترك الى وجود علاقة توازنه طويلة الاجل بين المتغيرات الاقتصادية في المدة الاولى والمدة الثانية.

9. اتضح من تقدير نموذج الانحدار الذاتي (VAR) للمدة الاولى (1980-2002) ان عرض النقد اكثر اثرا من الناتج المحلي الاجمالي والانفاق الحكومي في الاجل القصير ويزداد الاثر الايجابي لكل من الناتج المحلي الاجمالي والانفاق الحكومي في الاجل الطويل، اما بخصوص سعر الصرف فانه مخالف لمنطوق النظرية الاقتصادية كونه يؤثر سلبا في الناتج المحلي الاجمالي ويعزى سبب ذلك الى ضعف القاعدة الانتاجية ما ينعكس على انخفاض الصادرات غير النفطية التي تعد القناة الرئيسية لانتقال اثر سعر الصرف الى الناتج المحلي الاجمالي فضلا عن زيادة الاستيرادات. اما المدة الثانية الممتدة من (2003-2016) فقد اشارت نتائج الاختبار بان عرض النقد أكبر اثرا في الناتج المحلي الاجمالي من الانفاق الحكومي، الا ان أثر الناتج المحلي الاجمالي المتخلف زمنيا كان ذا أثر سالب وهو مخالف لمنطوق النظرية الاقتصادية، كما ان سعر الصرف كان ذا أثر سالب ايضا ويعزى ذلك لزيادة الاستيرادات لتغطية الطلب الكلي.

10. اظهر التحليل القياسي قوة التأثير المتباينة الاتجاه لكل من السياسة النقدية والسياسة المالية في معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي إذ ان المتغيرات المختارة فسرت أكثر من (90 %) من العوامل المؤثرة في معدل النمو الاقتصادي مما يعكس حسن التوصيف للنموذج.

التوصيات: اعتمادا على الاستنتاجات التي تم التوصل اليها يوصي الباحثون بما يأتي: -

1. التنسيق بين السياسة المالية والنقدية في العراق من اجل النهوض بالواقع الاقتصادي العراقي وتنويع مصادر الدخل بغية ان يكون اقل عرضة للصدمات الخارجية.
2. الاستمرار في استخدام الادوات المستحدثة للسياسة النقدية الى جانب الادوات التقليدية، ولاسيما نافذة بيع الدولار مع اجراء التطويرات بالشكل الذي يدعم سياسة سعر الصرف التي تتطلبها العمل لإبعاد ما يشوبها من مساوئ.
3. الحد من ظاهرة العجز في الموازنة العامة، إذ يتطلب الامر اتباع سياسة ضبط الانفاق وخاصة غير المنتج منه واستخدام السياسة الضريبية بشكل كفوء وعدم الاتساع بدائرة الاعفاءات الضريبية والحد من التهرب الضريبي.
4. السعي الى تبني إطار مؤسسي كفوء يعزز من الاستقلالية الفعلية للبنك المركزي العراقي ويحقق الانضباط المالي، بتوفيره لمصادر بديلة لتمويل العجز خلافا لسياسة "التنقيذ".
5. ضرورة المساهمة في تطوير سوق العراق للأوراق المالية باعتباره نافذة مهمة لتحفيز النمو الاقتصادي ومصدر اساس للتوازن من خلال عمليات التمويل في النشاط الاقتصادي، والعمل على تشجيع الائتمان المحلي وزيادة الوعي المصرفي من قبل السياسة النقدية.
6. وضع برنامج للإصلاحات الاقتصادية يتضمن زيادة النمو الاقتصادي وتعزيز دور القطاع الخاص، وتصحيح الاختلالات الهيكلية من خلال التحول التدريجي من الطبيعة الريعية للاقتصاد بدعم النمو القطاعي الانتاجي في كل من الزراعة والصناعة والخدمات.

1. احمد اسماعيل المشهداني، د. حيدر حسين ال طعمه، دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي في الاقتصاد العراقي للمدة 2003-2009، بغداد، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة العاشرة، العدد ثلاثة وثلاثون، 2012.
2. أديب قاسم شندي، سعر صرف الدينار العراقي والعوامل المؤثرة فيه، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، جامعة بغداد، العدد الحادي عشر، 2006.
3. اكرام عبد العزيز، الإصلاح المالي بين نهج صندوق النقد الدولي والخيار البديل، بيت الحكمة، بغداد، 2002.
4. بتول مطر الجبوري، سعاد جواد كاظم، السياسة المالية ودورها في الاقتصاد العراقي للمدة (1991-2009)، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد 15، العدد 2 لسنة 2013.
5. ثريا عبد الرحيم، تقييم اداء السياسة النقدية في العراق وأثرها في التضخم دراسة تحليلية للمدة من (1980-2003)، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 13، العدد 48 لسنة 2007.
6. جليل كامل غيدان، استبقر اسماعيل حمه، أثر السياسة النقدية على استقرار سعر الصرف الاجنبي في العراق للمدة 1990-2012، واسط، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، العدد (17)، 2015.
7. جوزيف دانيلز، ديفيد فانهوز، تعريب د. محمود حسن حسني، اقتصاديات النقود والتمويل الدولي، دار المريخ، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2010.
8. جيمس جوارتيني، ريجارد استورب، الاقتصاد الكلي الاختيار العام والخاص، ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمن، عبد العظيم محمد، دار المريخ للنشر، الرياض السعودية، 1999.
9. حيدر نعمه، السياسة المالية في العراق ودورها في التأثير على عرض النقد خلال المدة (1970-2009)، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، السنة الثامنة، العدد الخامس والعشرون 2012.
10. دراسة في الاقتصاد العراقي، مجموعة باحثين، بحوث ومناقشات المؤتمر العلمي الثامن لقسم الدراسات الاقتصادية، بيت الحكمة، مطبعة الفرات، 2001.
11. رجاء عزيز بندر العقدي، أثر إحلال النقد الأجنبي في فاعلية السياسة النقدية دراسة تجارب بلدان نامية مختارة للمدة 1991-2006 (مصر، العراق)، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الفلسفة الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2009.
12. سامي فاضل عطو، دور السياسة النقدية خلال فترة الحصار الاقتصادي والإصلاح النقدي بعد رفع الحصار، مجلة دراسات اقتصادية، بيت الحكمة، العدد الثاني، 1999.
13. سمير فخري، أهمية أسعار الصرف ودورها في تجاوز بعض الأزمات الاقتصادية، العراق حالة دراسية للمدة من (1980-2001)، رسالة ماجستير اقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2002.
14. عبد الجبار عبود الحلفي، السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي في استهداف التضخم، واسط، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد الثامن، العدد (31)، 2012.
15. عبد الحسين الغالبي، سياسة سعر الصرف الاجنبي والصدمة المزدوجة في الاقتصاد العراقي، مجلة الدراسات النقدية والمالية، عدد خاص بالمؤتمر السنوي الثالث للبنك المركزي العراقي.
16. فلاح خلف الربيعي، اجراءات السياسة المالية واثرها على الاداء المصرفي في العراق، الحوار المتعدد، 2008/4/5 www.m.ahewar.org.
17. مايكل ابدجمان، ترجمة وتعريب محمد ابراهيم منصور، مراجعة عبد الفتاح عبد الرحمن، الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية، 1999.
18. محمود محمد داغر، السياسة النقدية في العراق من التبعية إلى الاستقلال غير الفعال، بحوث اقتصادية عربية، العدد 65، 2014.
19. هجير عدنان زكي، دراسة في فرضية تعادل القوة الشرائية وإمكانية استخدامها في تحديد أسعار الصرف مع إشارة لسعر صرف الدينار العراقي، مجلة دراسات اقتصادية، بيت الحكمة، بغداد، العدد الأول، السنة الثالثة، 2001.
20. وثيقة برنامج لقرض مقترحة بمبلغ (1443.82) الى جمهورية العراق، البنك الدولي للانشاء والتعمير، 1/ ديسمبر/ كانون الاول 2016، تقرير رقم IQ - 108714.

21. يوسف الاسدي، نعيم صباح جراح، الفاعلية النقدية للبنك المركزي العراقي، البصرة، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد الثامن، العدد الخامس عشر ، 2015.

- 22.Dennis R.Appleyard, Alfred J.Field , JR.,Steven L.Cobb , " International Economics " , fifth Edition ,McGraw-HillAmericasm New York , 2006.
- 23.Elke Hahn, The impact of exchange rate shocks on sectoral activity and prices in the Euro Area, working paper series No 796, European Central Bank, Germany, Augst 2007.
- 24.Frederic S. Mishkin, The Economics of Money, Banking,and financial Markets , Eighth Edithon ,America, 2007.
- 25.Jean Boivin, Michael T. Kiley, and Frederic S. Mishkin, How Has the Monetary Transmission Mechanism Evolved Over Time? Finance and Economics Discussion Series Divisions of Research & Statistics and Monetary Affairs Federal Reserve Board, Washington, D.C., 2010.
26. LIANG,Fang , HUANG,Weiya ,The relationship between Money supply and the GDP of United States, Hong Kong Baptist University , Hong Kong, 2011.
- 27.Monetary Policy: Transmission Mechanism, The Monetary Policy Committee Bank of England, <http://www.bankofengland.co.uk>.
- 28.Robert M.Dunn Jr. & John H. Mutti, International Economics, 6th Edition, Roultege , London and New York , 2004.
- 29.Thomas I.Palley , Milton Frieman's economics and political economy: and old Keynesian critique, Oxford University Press, forthcoming, U.k, 2015.

الملاحق

ملحق (1) اختبارات المدة الاولى (2002-1980)

Vector Autoregression Estimates

Date: 07/04/18 Time: 19:32

Sample (adjusted): 1982 2002

Included observations: 21 after adjustments

Standard errors in () & t-statistics in []

EX	MST	GGT	LGT	
279.7866 (108.446) [2.57997]	-779975.5 (1110562) [-0.70233]	85777.27 (92541.7) [0.92690]	0.962049 (0.22983) [4.18598]	LGT(-1)
77.74697 (179.070) [0.43417]	1081902. (1833808) [0.58998]	105021.2 (152809.) [0.68727]	0.893949 (0.37950) [2.35560]	LGT(-2)
-6.94E-05 (0.00093) [-0.07440]	-24.77734 (9.55636) [-2.59276]	3.055372 (0.79632) [3.83687]	1.30E-06 (2.0E-06) [0.65565]	GGT(-1)
0.000273 (0.00165) [0.16523]	39.54233 (16.9255) [2.33626]	-5.662566 (1.41038) [-4.01492]	2.19E-07 (3.5E-06) [0.06253]	GGT(-2)
2.66E-05 (2.6E-05) [1.03014]	0.100613 (0.26473) [0.38006]	-0.053394 (0.02206) [-2.42044]	3.68E-09 (5.5E-08) [0.06709]	MST(-1)
1.22E-05 (3.2E-05) [0.37779]	-0.813421 (0.33071) [-2.45959]	0.104268 (0.02756) [3.78358]	2.70E-08 (6.8E-08) [0.39380]	MST(-2)
-0.147998 (0.51115) [-0.28954]	11497.34 (5234.56) [2.19643]	-1167.357 (436.189) [-2.67626]	-0.002097 (0.00108) [-1.93548]	EX(-1)
-0.153755 (0.60130) [-0.25570]	-13564.22 (6157.73) [-2.20279]	2102.999 (513.116) [4.09849]	-0.001614 (0.00127) [-1.26666]	EX(-2)
-3497.251 (1204.32) [-2.90393]	-3042662. (1.2E+07) [-0.24671]	-1825455. (1027697) [-1.77626]	-8.114148 (2.55227) [-3.17918]	C
0.955457 0.925761 650470.5 232.8216 32.17503 -138.3775 14.03595 14.48360 680.8574 854.4903	0.608620 0.347700 6.82E+13 2384258. 2.332593 -332.2941 32.50420 32.95185 1194006. 2952090.	0.930840 0.884733 4.74E+11 198677.1 20.18870 -280.1099 27.53428 27.98193 412903.3 585186.8	0.981867 0.969778 2.921473 0.493413 81.22119 -9.087147 1.722585 2.170238 12.35213 2.838237	R-squared Adj. R-squared Sum sq. resids S.E. equation F-statistic Log likelihood Akaike AIC Schwarz SC Mean dependent S.D. dependent
		2.57E+25 2.74E+24 -710.0248 71.04998 72.84059	Determinant resid covariance (dof adj.) Determinant resid covariance Log likelihood Akaike information criterion Schwarz criterion	

فترة الابطاء المثلى

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: LGT GGT MST EX
Exogenous variables: C
Date: 07/04/18 Time: 19:30
Sample: 1980 2002
Included observations: 21

HQ	SC	AIC	FPE	LR	LogL	Lag
78.98908	79.14485	78.94590	2.27e+29	NA	-824.9319	0
76.29071	77.06960	76.07482	1.33e+28	70.31819	-778.7856	1
71.43858*	72.84059*	71.04998*	1.07e+26*	78.58385*	-710.0248	2

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

اختبار التكامل المشترك

Date: 07/09/18 Time: 18:51
Sample (adjusted): 1982 2002
Included observations: 21 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: GT GGT EX MST
Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Prob.**	0.05 Critical Value	Trace Statistic	Eigenvalue	Hypothesized No. of CE(s)
0.0001	47.85613	371.5755	0.999519	None *
0.0001	29.79707	211.1591	0.994400	At most 1 *
0.0001	15.49471	102.2758	0.982113	At most 2 *
0.0000	3.841466	17.77879	0.571133	At most 3 *

Trace test indicates 4 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level

* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Prob.**	0.05 Critical Value	Max-Eigen Statistic	Eigenvalue	Hypothesized No. of CE(s)
0.0001	27.58434	160.4164	0.999519	None *
0.0001	21.13162	108.8833	0.994400	At most 1 *
0.0000	14.26460	84.49700	0.982113	At most 2 *
0.0000	3.841466	17.77879	0.571133	At most 3 *

Max-eigenvalue test indicates 4 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level

* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

اختبار جذر الوحدة

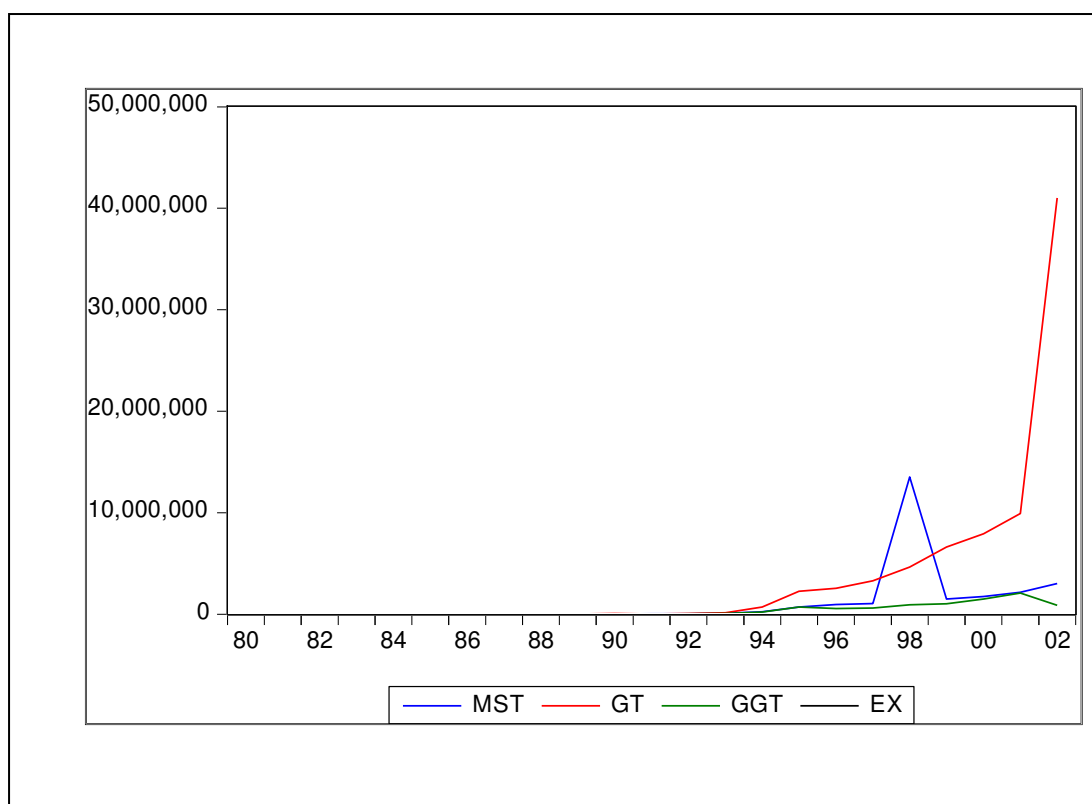
اختبار ديكي فولر الموسع					
EXt	Gt	MSt	GDPt	المتغيرات	
-0.213562	-1.306394	-3.868532*	4.182244*	t المحتسبة	المستوى
-3.004861	-3.004861	-3.004861	-3.020686	t الجدولية	
-1.966012	-2.526561	-4.717071*	4.060798*	t المحتسبة	
-3.632896	-3.632896	-3.632896	-3.658446	t الجدولية	
-5.307810*	-4.028913*	-7.585450*	3.033260*	t المحتسبة	الفرق الأول
-3.012363	-3.012363	-3.012363	-3.029970	t الجدولية	
-5.425987*	-4.834917*	-3.411914	2.043852	t المحتسبة	
-3.644963	-3.658446	-3.690814	-3.673616	t الجدولية	

المصدر: من اعداد الباحثة اعتماداً على مخرجات برنامج Eviews 7

a : تعني الانحدار يحتوي على قاطع فقط

b : تعني الانحدار يحتوي على قاطع واتجاه عام

* : معنوية عند مستوى 5%



ملحق (2) المدة الثانية (2016-2003)

Vector Autoregression Estimates

Date: 07/04/18 Time: 20:45

Sample (adjusted): 2001 2016

Included observations: 16 after adjustments

Standard errors in () & t-statistics in []

EX	MST	GGT	GT	
4.90E-09 (1.3E-06) [0.00383]	-0.024758 (0.04680) [-0.52898]	-0.129576 (0.15932) [-0.81332]	-0.572705 (0.28883) [-1.98282]	GT(-1)
-1.00E-06 (3.4E-06) [-0.29059]	0.091856 (0.12581) [0.73013]	0.268020 (0.42825) [0.62585]	1.253471 (0.77640) [1.61446]	GGT(-1)
1.51E-06 (4.8E-06) [0.31851]	0.854205 (0.17371) [4.91736]	0.831358 (0.59132) [1.40594]	3.228851 (1.07203) [3.01190]	MST(-1)
0.832751 (0.22817) [3.64971]	-10894.97 (8343.75) [-1.30576]	-40360.02 (28402.2) [-1.42102]	-6002.363 (51491.8) [-0.11657]	EX(-1)
199.2275 (408.944) [0.48718]	23304401 (1.5E+07) [1.55837]	86554245 (5.1E+07) [1.70032]	41768798 (9.2E+07) [0.45259]	C
0.822981	0.975252	0.826999	0.911510	R-squared
0.758611	0.966253	0.764089	0.879332	Adj. R-squared
215652.8	2.88E+14	3.34E+15	1.10E+16	Sum sq. resids
140.0171	5120184.	17429128	31598227	S.E. equation
12.78507	108.3710	13.14585	28.32688	F-statistic
-98.77371	-266.8847	-286.4839	-296.0033	Log likelihood
12.97171	33.98559	36.43549	37.62541	Akaike AIC
13.21315	34.22702	36.67692	37.86684	Schwarz SC
1402.625	37238149	53249438	1.32E+08	Mean dependent
284.9851	27871999	35884085	90963215	S.D. dependent
		6.38E+46		Determinant resid covariance (dof adj.)
		1.43E+46		Determinant resid covariance
		-941.0008		Log likelihood
		120.1251		Akaike information criterion
		121.0908		Schwarz criterion

فترة الابطاء المثلى

VAR Lag Order Selection Criteria
 Endogenous variables: LGT GGT MST EX
 Exogenous variables: C
 Date: 07/04/18 Time: 20:47
 Sample: 2000 2016
 Included observations: 15

HQ	SC	AIC	FPE	LR	LogL	Lag
89.94422	90.13504	89.94623	1.36e+34	NA	-670.5967	0
87.36746*	88.32159*	87.37752*	1.16e+33*	47.02044*	-635.3314	1
87.60635	89.32378	87.62445	2.81e+33	11.31838	-621.1834	2

* indicates lag order selected by the criterion
 LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
 FPE: Final prediction error
 AIC: Akaike information criterion
 SC: Schwarz information criterion
 HQ: Hannan-Quinn information criterion

اختبار التكامل المشترك

Date: 07/09/18 Time: 19:09
 Sample (adjusted): 2005 2016
 Included observations: 12 after adjustments
 Trend assumption: No deterministic trend
 Series: GT GGT EX MST
 Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Prob.**	0.05 Critical Value	Trace Statistic	Eigenvalue	Hypothesized No. of CE(s)
0.0000	40.17493	90.68400	0.996781	None *
0.0989	24.27596	21.82026	0.664307	At most 1
0.1860	12.32090	8.721545	0.354782	At most 2
0.0744	4.129906	3.463544	0.250710	At most 3

Trace test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
 * denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
 **MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Prob.**	0.05 Critical Value	Max-Eigen Statistic	Eigenvalue	Hypothesized No. of CE(s)
0.0000	24.15921	68.86374	0.996781	None *
0.2215	17.79730	13.09871	0.664307	At most 1
0.4417	11.22480	5.258002	0.354782	At most 2
0.0744	4.129906	3.463544	0.250710	At most 3

Max-eigenvalue test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
 * denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
 **MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

نتائج اختبار جذر الوحدة

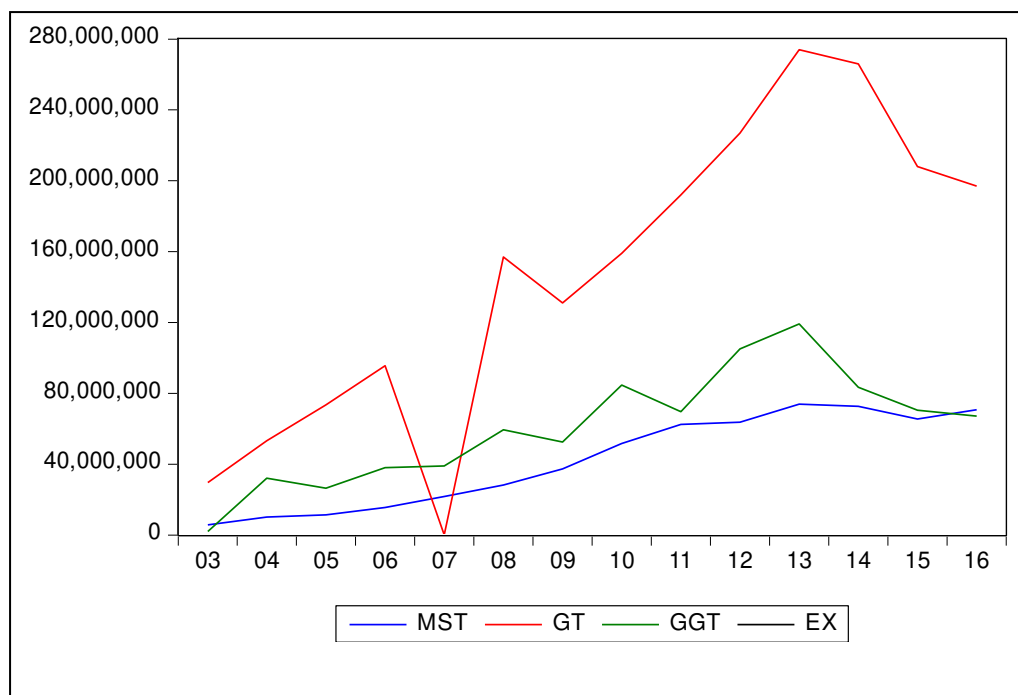
اختبار ديكي فولر الموسع					
EXt	Gt	MSt	GDPt	المتغيرات	
-4.163960*	-2.114782	-0.915138	-1.585628	t المحتسبة	المستوى
-3.175352	-3.119910	-3.119910	-3.119910	t الجدولية	
-2.728059	-1.645426	-1.907984	-2.562942	t المحتسبة	
-3.933364	-3.828975	-3.875302	-3.828975	t الجدولية	
-1.01002	-4.312534*	-2.390609	-5.063530*	t المحتسبة	الفرق الأول
-3.214400	-3.144920	-3.144920	-3.144920	t الجدولية	
-1.042000	-4.554645*	-2.392620	-5.021889*	t المحتسبة	
-4.011003	-3.875302	-3.875302	-3.875302	t الجدولية	
-9.190110*	-4.191000*	-0.703447	-5.4733*	t المحتسبة	الفرق الثاني
-3.209808	-3.209808	-3.259808	-3.658	t الجدولية	
-8.750001*	-5.401001*	-5.042461*	-5.64645*	t المحتسبة	
-4.010011	-4.520011	-4.008157	-3.0207	t الجدولية	

المصدر: من اعداد الباحثة اعتماداً على مخرجات برنامج Eviews 7

a : تعني الانحدار يحتوي على قاطع فقط

b : تعني الانحدار يحتوي على قاطع واتجاه عام

* : معنوية عند مستوى 5%



أثر المنافسة المصرفية في التنمية الاقتصادية : دراسة تطبيقية في القطاع المصرفي العراقي

م.م. فيصل غازي فيصل الدليمي

أ.د. أحمد حسين بتال

كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة الأنبار

Faisalghazi201@gmail.com

Ahmed.battal@gmail.com

المستخلص

يهدف البحث إلى بيان أثر المنافسة على مستوى القطاع المصرفي العراقي في التنمية الاقتصادية خلال المدة (2011-2017)، إذ تم استعمال مؤشر هيرفندال -هيرشمان-The Herfindahl Hirschman Index (HHI) لقياس المنافسة المصرفية، إذ شملت هذه الدراسة (48) مصرفاً عاملاً، منها (6) حكومية، و (30) مصرفاً خاصاً محلياً، و(12) مصرفاً خاصاً اجنبياً، في حين استعمال مجموعة من المؤشرات التي تعبر عن التنمية الاقتصادية . وتم التوصل إلى مجموعة من الاستنتاجات أهمها ارتفاع درجة التركيز لصالح المصارف الحكومية (انخفاض المنافسة)، كما أنّ المنافسة بين المصارف الخاصة هي منافسة مرتفعة، كما توصل البحث إلى أنّ للمنافسة المصرفية أثر ايجابي في مؤشرات التنمية الاقتصادية سواء المالية كانت أم الحقيقية.

Abstract

The aim of the study is to demonstrate the impact of competition on the level of the Iraqi banking sector in economic development during the period (2011-2017). The Herfindahl-Hirschman Index HHI Index was used to measure banking competition. The study included 48 banks, Including (6) government, (30) local private banks, and (12) private foreign banks, while the use of a set of indicators that reflect the economic development. A number of conclusions were reached, the most important of which were the high degree of concentration in favor of government banks (low competition). Competition between private banks is also high. The research also found that banking competition has a positive impact on economic development indicators, whether financial or real.

المقدمة:

يعد القطاع المصرفي من أهم القطاعات الاقتصادية وأكثرها حساسية؛ نظراً لدوره المحوري في تنشيط باقي القطاعات، فهو القناة الرئيسية لمختلف التدفقات المالية الناتجة عن الأنشطة الاقتصادية، فضلاً عن أنّ المصارف مؤسسات تجارية ربحية تستهدف استقطاب أكبر عدد ممكن من المدخرين وطالبي القروض، غير أنّ هذا الدور يتوقف على مدى فاعليته وقدرته على ضمان عمليات التمويل، ولعب دور الوسيط في انتقال الأموال وتوفير أفضل الخدمات المصرفية، وهو مالا يتأتى إلا بتوافر الجو الملائم للمنافسة بين المصارف، وإن كان من شأن هذه المنافسة أن تساهم بدرجة كبيرة في نمو وتطور القطاع المصرفي بشكل سريع وفعال، وذلك لما لها من دور مهم في تحسين جودة الخدمات المصرفية، وزيادة انتاجية المصارف بما يخدم عملية التنمية الاقتصادية بوجود منظومة مصرفية قوية.

مشكلة البحث:

- 1- ما هو شكل المنافسة مؤشر هيرفندال -هيرشمان (HHI) بين المصارف الخاصة؟
- 2- ما هو تأثير المنافسة المصرفية في مؤشرات التنمية الاقتصادية؟

أهمية البحث:

تتضح أهمية البحث من خلال تناول موضوع غاية في الأهمية والحدثة، وقد نال اهتمامًا بالغًا من قبل المؤسسات الاقتصادية الدولية والمحلية ولا سيما البنك المركزي العراقي؛ لكونه يقيس المنافسة بين المصارف العاملة في القطاع المصرفي العراقي ومدى تأثير هذه المنافسة في التنمية الاقتصادية، إذ يحتاج الاقتصاد العراقي إلى مثل هذه الدراسات؛ لأنها تقيس درجة المنافسة في القطاع المصرفي، كما أنّ قياس المنافسة المصرفية أمر هام من وجهة نظر السياسة الاقتصادية فيما يتعلق بأداء القطاع المصرفي ونوعية الخدمات وتخصيص الموارد ودرجة الأمان؛ لأن تحليل هذه المنافسة يساعد على تكوين أنظمة مصرفية فاعلة ورصينة تسهم وبشكل فعال في دفع عجلة التنمية الاقتصادية في العراق.

هدف البحث:

يهدف البحث إلى:

- 1- قياس المنافسة بين المصارف العاملة في القطاع المصرفي العراقي، وذلك باستخدام مؤشر هيرفندال -هيرشمان (HHI).
- 2- بيان أثر المنافسة المصرفية في مؤشرات التنمية المالية والحقيقية.

فرضية البحث:

ينطلق البحث من الفرضيات الآتية:

- 1- ارتفاع درجة التركيز في القطاع المصرفي العراقي لصالح المصارف الحكومية.
- 2- إنّ المنافسة بين المصارف الخاصة منافسة مرتفعة تقترب إلى المنافسة التامة.
- 3- هنالك ارتباط معنوي بين المنافسة المصرفية ومؤشرات التنمية المالية والحقيقية.

منهج البحث:

تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي من خلال استقراء الأدبيات في إطار موضوع المنافسة المصرفية، وكذلك الاعتماد على الأسلوب الكمي لتحديد المنافسة المصرفية.

هيكلية البحث:

من أجل تحقيق أهداف البحث واختبار الفرضيات، تم تقسيم البحث على ثلاثة محاور تضمن الأول الإطار النظري للمنافسة المصرفية والتنمية الاقتصادية، في حين جاء المحور الثاني بعنوان واقع القطاع المصرفي العراقي بعد عام 2003، أما المحور الثالث فجاء تحت عنوان أثر المنافسة المصرفية في التنمية الاقتصادية.

الاستعراض المرجعي:

1- دراسة (Asante, Agyapong and Adam, 2011): عنوان هذه الدراسة (Bank Competition, Stock Market and Economic Growth in Ghana)، هدفت هذه الدراسة إلى بحث العلاقة بين المنافسة المصرفية وسوق الأوراق المالية والنمو الاقتصادي في غانا باستخدام بيانات سنوية للمدة (1992-2009). وتم استعمال مؤشر هيرفندال -هيرشمان لقياس المنافسة المصرفية، وتم الاعتماد على نموذج سببية كرانجر للكشف عن اتجاه العلاقة بين متغيرات الدراسة. وتوصلت الدراسة إلى أنّ المنافسة المصرفية وتنمية سوق الأوراق المالية تسببا بارتفاع معدلات النمو الاقتصادي في غانا.

2- دراسة (Ajisafe and Ajide, 2014): عنوان هذه الدراسة (Bank Competition and Economic Growth: Evidence from Nigeria)، وهدفت إلى دراسة العلاقة بين المنافسة المصرفية والنمو الاقتصادي في نيجيريا للمدة (1986-2012) باستخدام نموذج متجه

تصحيح الخطأ (Vector Error Correction). وتوصلت الدراسة إلى أنّ وجود علاقة طويلة الأجل بين المنافسة المصرفية والنمو الاقتصادي استناداً إلى نتيجة اختبار التكامل المشترك. وأن المنافسة المصرفية لها تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي أن مستوى أعلى من المنافسة في الخدمات المصرفية سيساعد في تطوير علاقات الإقراض ، الأمر الذي يؤدي إلى نمو الشركات والنمو الاقتصادي بشكل عام.

3- دراسة (Gaffeo and Mazzocchi, 2014): عنوان هذه الدراسة (Competition in the banking sector and economic growth: panel-based international evidence) ، هدفت الدراسة إلى تحليل العلاقة بين القدرة التنافسية للقطاع المصرفي والنمو الاقتصادي ، باستخدام بيانات من عينة من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية للمدة (1997-2010)، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة سببية من اتجاهين بين المنافسة المصرفية والنمو الاقتصادي ، أي أنّ المنافسة المصرفية تؤثر في النمو الاقتصادي وتتناثر به.

المحور الأول: الاطار النظري للمنافسة المصرفية والتنمية الاقتصادية

أولاً: ماهية المنافسة المصرفية

1- مفهوم المنافسة المصرفية وآثارها:

أشار آدم سميث إلى مفهوم المنافسة بشكل عام فعرّفها على أنّها: عملية تخصيص الموارد المتاحة واستخدامها بشكل أمثل من خلال آلية الأسعار؛ لتحقيق الاهداف المرغوبة. (Deb and Murthy , 2008 , 7)

أما مفهوم المنافسة المصرفية (Banking competition) فيشير إلى قدرة المؤسسة المصرفية على إنتاج وتقديم خدمات مصرفية تحاكي خدمات المنافسين وتتفوق عليهم، وفي الوقت نفسه تسهم في تعزيز الاقتصاد المحلي (الصمادي، زريقات وبن شايب، 2013 ، 100) كما يمكن أن تُعرف المنافسة المصرفية على أنها عملية أو تصرف تسلكه المصارف التي تقدم منتجات مصرفية الهدف منها التسابق للحصول على أكبر حصة من السوق المصرفي، إذ يسعى كل مصرف الى الحصول على أكبر عدد ممكن من العملاء (بوخلالة وقريشي، 2016 ، 43) وعليه يمكن تعريف المنافسة المصرفية بأنها وجود عدد من المصارف التجارية التي تقدم خدمات مصرفية متماثلة أو غير متماثلة تتنافس فيما بينها؛ بهدف تحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح، وضمان أكبر حصة من السوق المصرفية. وتؤدي هذه المنافسة إلى مزيد من المزايا التي يحصل عليها العملاء.

إنّ للمنافسة بشكل عام وللتنافس المصرفية بشكل خاص آثاراً ايجابية وسلبية هي:

(Doll , 2010 , 12) (Bikker , Spierdijk and Finnie , 2007 , 1) أ- الآثار الايجابية:

- انخفاض اسعار الخدمات المصرفية المقدمة للعملاء.
- تحسين جودة الخدمات المصرفية وزيادة كفاءتها.
- زيادة كفاءة القطاع المصرفي.
- توفير خيارات عديدة للخدمات المالية المقدمة.
- ابتكار واستحداث خدمات مصرفية جديدة.
- توجه المصارف إلى منح الائتمان للمشروعات الأكثر إنتاجية وربحية.

ب- الآثار السلبية:

- ❖ ارتفاع التكاليف والمصاريف المالية بالنسبة للمصارف؛ نتيجة رفع معدلات الفائدة على الودائع بهدف جلب المودعين، فضلاً عن زيادة مصاريف الترويج.
- ❖ انخفاض الإيرادات الناجم عن الانخفاض في معدلات الفائدة على القروض والعمولات.

❖ الاتجاه إلى مشاريع مربحة ظاهرياً ولكنها تحتوي على مخاطر كبيرة؛ بهدف تعويض التكاليف الإضافية الناجمة عن المنافسة بين المصارف.

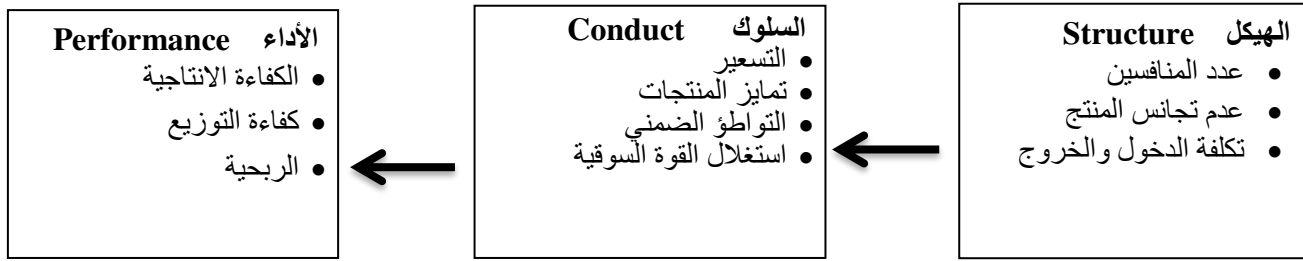
2- نماذج قياس المنافسة المصرفية ضمن المنهج الهيكلي (The Structural Approach)

أشار كل من (Anzoategui, Peria and Rocha , 2010 , 1) إلى أن هذا

المنهج يعتمد في قياس المنافسة المصرفية على نسبة التركيز، إذ يستند إلى نموذج الهيكل -

السلوك - الاداء (Structure-Conduct-Performance SCP).

يعتمد المنهج الهيكلي لقياس المنافسة أساساً على نموذج SCP الذي يتصل بالمنافسة بدرجة تركيز السوق. وينشأ نموذج SCP من عمل Bain الذي قدم دراسة في عام (1951) حلل فيها أداء الشركات في (42) صناعة في الولايات المتحدة الأمريكية خلال عقد الثلاثينات من القرن الماضي . يركز نموذج (SCP) على العلاقة بين الهيكل والسلوك والاداء، ويوضح أن التركيز عندما يكون منخفضاً فإن هذا سيؤدي إلى زيادة المنافسة المصرفية، إذ تتضح العلاقة بين الهيكل والسلوك من خلال انخفاض التركيز والذي يقود إلى زيادة سلوك المتنافسين، في حين أن العلاقة بين السلوك والاداء تظهر من خلال زيادة السلوك التنافسي الذي يؤدي إلى زيادة الاداء، بينما تظهر العلاقة بين الهيكل والاداء من خلال انخفاض التركيز والذي يؤدي إلى زيادة الاداء (النعيمي، 2014 ، 51) . والشكل (1-1) يوضح ما يتضمنه نموذج (SCP)



الشكل (1) نموذج الهيكل - السلوك - الاداء

المصدر:

Tan, Yong (2013), Essays on the analysis of performance and competitive condition in the Chinese banking industry, thesis of Doctor, University of Portsmouth, p 11.

وهناك عدّة خصائص لنموذج SCP هي: (Al-Muharrami, 2009 , 449)

- يتضمن النموذج مؤشراً بمقياس موحد.
- مؤشر التركيز لأي صناعة يفترض أن يكون مستقلاً عن حجم الصناعة.
- ينبغي أن يزداد مؤشر التركيز إذا ارتفعت حصة أي مصرف.
- إذا قسمت كل المصارف على K ، فإن الاجزاء المكونة لنسبة التركيز يجب أن تتخفض بنسبة $(\frac{1}{K})$.
- إذا قسمت كل المصارف على N ، فإن مؤشر التركيز يجب أن يكون دالة متناقصة لـ N .
- قيمة مؤشر التركيز تكون بين الصفر والواحد.

ومن أهم النماذج المستخدمة في قياس المنافسة المصرفية ضمن المدخل الهيكلي هي:

أ- نسبة التركيز (Concentration Ratio CR_k)

يُعرّف التركيز المصرفي بأنه مجموع الحصص السوقية ممثلة بإجمالي الموجودات، والودائع أو التسهيلات الائتمانية لأكبر ثلاثة بنوك في كل دولة (Cetorelli , 2001 , 24). تبين نسبة التركيز (CR_k) الدرجة التي تهيمن على صناعة من قبل عدد قليل من الشركات الكبيرة، أو تتكون من العديد من المصارف الصغيرة. البساطة ومتطلبات بيانات محدودة تجعل CR_k أحد التدابير الأكثر استخداماً للتركز في الأدب التجريبي، فإنه يأخذ الشكل: (Iveta, 2012 , 145)

$$CR_K = \sum_{i=1}^k S_i \dots \dots \dots (1)$$

إذ إنَّ:

S_i : الحصة السوقية للمصرف i

k : العدد الإجمالي للمصارف.

وتتراوح قيمة (CR_k) بين الصفر والواحد وكلما اقتربت من الصفر كان عدد المصارف كبير، في حين إذا اقتربت من الواحد دل ذلك على أنَّ عدد المصارف قليل.

ب- مؤشر هيرفندال -هيرشمان (The Herfindahl-Hirschman Index HHI)

يعرف هذا المؤشر على أنه مجموع حصة كل مصرف من إجمالي موجودات القطاع المصرفي بأكمله. ويعد هذا المؤشر الأكثر انتشارًا لقياس نسبة التركيز السوقي؛ لأنه يتميز باستعمال معطيات أكثر من مؤشر (CR_k) وغالبًا ما يكون بمثابة معيارًا لتقييم مؤشرات التركيز الأخرى. ويمكن الوصول إلى هذه المؤشر عن طريق الصيغة الآتية: (Troug and Sbia, 2015, 6)

$$HHI = \sum_{i=1}^n S_i^2 \dots \dots \dots (2)$$

إذ إنَّ:

S_i : الحصة السوقية للمصرف i

n : العدد الإجمالي للمصارف.

تتراوح قيمة مؤشر HHI بين (0-10000) وتفسر كالآتي:

- إذا كانت القيمة أقل من (1000) يشير ذلك إلى عدم وجود تركيزات (منافسة تامة).
- إذا كانت القيمة بين (1000-1800) يشير إلى تركيزات معتدلة (منافسة احتكارية).
- إذا كانت القيمة أكبر من (1800) يشير إلى مستوى تركيزات مرتفعة (احتكار تام).

ثانيًا: أثر المنافسة المصرفية في التنمية الاقتصادية

1- مفهوم وأهداف التنمية الاقتصادية:

تعرّف التنمية الاقتصادية بأنها عملية استعمال الموارد المتاحة في الاقتصاد بهدف رفع معدلات التوسع الاقتصادي، ومن ثم زيادة الدخل القومي في الاقتصاد (بدران، 2014، 18).

وتهدف التنمية الاقتصادية إلى تحقيق الآتي: (مصطفى وبن سانية، 2014، 25)

أ- زيادة الدخل القومي: ويعد من أهم الأهداف لأن الغرض الأساس الذي يدفع الدولة إلى القيام بالتنمية الاقتصادية هو زيادة الدخل الوطني لاقتصادها، وذلك عن طريق إحداث تغييرات هيكلية في البنية الاقتصادية.

ب- تقليل التفاوت في توزيع الدخل والثروات: تعاني أغلب الدول النامية من اختلال في توزيع الدخل والثروات، إذ تستحوذ مجموعة صغيرة من الأفراد على جزء كبير من الثروة، وبالمقابل يعاني بقية السكان من الفقر وانخفاض مستوى الدخل، لذلك تهدف التنمية إلى تقليل هذا التفاوت وذلك من خلال زيادة الطاقة الإنتاجية وارتفاع حجم الطلب مما يسهم في إعادة توزيع الدخل لصالح الشرائح الأوسع في المجتمع.

ت- رفع مستوى المعيشة: يعد تحقيق مستوى مرتفع للمعيشة من الأهداف الهامة التي تسعى التنمية الاقتصادية لتحقيقها ولا سيما في الدول النامية، ولا يتحقق ذلك إلا إذا حصلت زيادة في الدخل المحلي وبنسبة أكبر من نسبة زيادة السكان، مما يؤدي إلى زيادة نصيب الفرد من الدخل.

ث- التوسع في الهيكل الانتاجي: تسعى التنمية الاقتصادية إلى توسيع قاعدة الهيكل الانتاجي، لأن عملية التنمية هذه لا تقتصر فقط على زيادة دخل الافراد بل تشمل ايضاً التوسع في بعض القطاعات الهامة من الناحية الاقتصادية والفنية.

2- أثر المنافسة المصرفية في التنمية الاقتصادية:

على الرغم من أنه لا يبدو أنّ هناك علاقة مباشرة بين المنافسة المصرفية والتنمية الاقتصادية للبلد ، إلا أنّ الدراسات تشير إلى أنّ المنافسة المصرفية تعزز التنمية الصناعية وتساعد على وجه الخصوص في تمويل المشروعات الخاصة والصغيرة التي ينظر إليها لتكون المحرك للنمو الاقتصادي ومن ثم التنمية الاقتصادية.

يتبين من الناحية النظرية أنّ درجة المنافسة في القطاع المالي يمكن أن تؤثر على وصول الشركات إلى التمويل الخارجي، فعندما تكون النظم المصرفية أقل قدرة على التنافس، قد يؤدي ذلك إلى حدوث مشكلات تجعل المقترضين أقل رغبة في التوجه إلى المصارف من أجل الحصول على القروض لتمويل مشاريعهم التنموية، ومن ثم خفض الطلب الفعلي على التمويل الخارجي. فضلاً عن ذلك يمكن أن تكون النظم المصرفية الأقل تنافسية أكثر تكلفة في الحصول على القروض، وتقدم نوعية أقل من الخدمات، مما يقلل من الطلب الفعال على التمويل الخارجي، وبالتالي يؤثر سلباً في عملية التنمية الاقتصادية (Asante, Agyapong and Adam , 2011 , 36) ، أما إذا كانت هناك منافسة بين المصارف العاملة في الجهاز المصرفي فإنها سوف تقلل من تكاليف الحصول على القروض، من خلال قيام كل مصرف بخفض أسعار الفائدة على الاقراض بهدف جذب أكبر قدر ممكن من العملاء، وبالتالي القيام بمشاريع التنمية اللازمة في الاقتصاد .

المحور الثاني: واقع القطاع المصرفي العراقي بعد عام (2003)

يعد النظام المصرفي العراقي من أقدم الأنظمة المصرفية في المنطقة العربية، إلا أنّ هذا النظام كان وليد الظروف البيئية المحيطة به، التي أثرت بشكل كبير على واقع مؤسساته وطبيعة أنشطته وعملياته ودرجة كفاءته من حيث أداء الأدوار المختلفة، وجاء هذا الفصل لإعطاء صورة واضحة عن تطور القطاع المصرفي العراقي؛ وذلك لما لهذا القطاع من أهمية كبيرة في تحريك عجلة النشاط الاقتصادي الهادف للتنمية الشاملة والمستدامة؛ من خلال دوره في تجميع المدخرات من القطاعات كافة وتوجيه هذه المدخرات إلى أوجه الاستثمارات المتعددة، عن طريق ما يقوم به من منح القروض والتسهيلات الائتمانية والخدمات المصرفية الأخرى التي يقدمها.

أولاً: نظرة عامة على القطاع المصرفي العراقي بعد عام 2003:

بدأت مرحلة التحرير المالي في العراق فعلياً في عام (2004) ، إذ صدر قانون البنك المركزي العراقي رقم (56) لسنة (2004) والذي تم بموجبه منح البنك المركزي استقلالاً تاماً عن الحكومة في تفسير عملياته المصرفية المركزية، وقد نص على ذلك الفقرة الثانية من المادة الثانية من القانون أعلاه، وبموجب المادة (26) من القانون نفسه أصبح البنك المركزي العراقي بمعزل عن الضغوط السياسية المالية لإقراض الخزينة بشكل مباشر؛ ممّا يؤدي إلى عدم التوسع في عرض النقد. ثم صدر قانون المصارف التجارية العراقية رقم (94) لسنة (2004)، والذي مثّل خطوة هامة نحو ارساء نظام مالي يعمل وفقاً للمعايير الدولية. وصدور قانوني الاستثمار رقم (13) لسنة (2006) وأسواق الأوراق المالية. ومن أبرز المصارف التي تأسست في هذه المرحلة هو المصرف العراقي للتجارة، وذلك في تشرين الثاني من عام (2003) ، برأسمال قدره (100) مليون دولار من صندوق تنمية العراق، ويهدف هذا المصرف إلى العمل على مساعدة العراق لإعادة ترسيخ جدارته الائتمانية دولياً، فضلاً عن تعزيز

تدفق شبكة من العلاقات المالية نتيجة للعزلة التي عانى منها العراق في العقد الاخير من القرن الماضي بسبب الحصار المفروض آنذاك (الشكري وحسين، 2013 ، 182-183). تتمثل خصائص هذه المرحلة في محاولة إعادة تشغيل وتطوير عمل المصارف الحكومية والخاصة، والبدء بدعم معيار كفاية رأس المال في المصارف العراقية، وإعادة العمل بسوق العراق للأوراق المالية والتي بدأت مزاوله نشاطها من جديد تحت مسمى سوق العراق للأوراق المالية، فضلاً عن التحولات في السياسة النقدية وأدواتها ، وإجراءات الإصلاح، وإعادة هيكلة المصارف الحكومية. شهدت هذه المرحلة عدداً من الاجراءات أهمها: (الشكري، 2012 ، 129-130)

- 1- تحديد الحد الأدنى لرؤوس أموال المصارف القائمة بما لا يقل عن (250) مليار دينار، أو (50) مليون دولار وما يعادلها بالدينار العراقي أي بنسبة (30%) من رأس مال المصارف المحلية كرأسمال تشغيلي لفروع المصارف الأجنبية.
- 2- السماح للمصارف الأجنبية بفتح فروع ومكاتب لها داخل العراق والمشاركة في رؤوس أموال المصارف العراقية، مهما كانت النسبة من دون قيود بهدف زيادة المنافسة التي تهدف لتطوير العمل المصرفي وفقاً لما جاء في الفقرة السادسة من قانون المصارف رقم (94) لسنة (2004).
- 3- تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني من (42%) إلى (25%) بضمنها (5%) على شكل نقد في خزائن المصرف نفسه، و(20%) يتم الاحتفاظ بها لدى البنك المركزي العراقي.
- 4- تحرير أسعار الفائدة.
- 5- إقامة مزاد للعملة الأجنبية ساهمت في تحسن واستقرار سعر صرف الدينار العراقي.
- 6- إقامة نظام مدفوعات عراقي الكتروني.
- 7- إصدار عملة عراقية جديدة ساهمت في استقرار الوضع النقدي وزيادة الثقة بالدينار العراقي.
- 8- سعي المصارف ذاتها لتطوير خدماتها وادخال التقنية الحديثة في اعمالها، وتدريب منتسبيها خارج العراق، وفتح المزيد من الفروع المصرفية؛ ممّا ساهم في الارتقاء بالعمل المصرفي لخدمة توجهات الاقتصاد العراقي.
- 9- تم في عام (2016) الزام المصارف كافة بتطبيق معايير اتفاقية بازل (3) وكالاتي:
أ- الالتزام بنسبة تغطية السيولة البالغة (80%) كحد أدنى، ويتم رفع هذه النسبة سنوياً (10%) بشكل تدريجي إلى أن تصل إلى (100%) في بداية عام (2019)، ويتم فرض غرامات على المصارف التي لا تصل إلى هذه النسبة.
ب- نسبة صافي التمويل المستقر كحد أدنى (100%)، وفي حال الاخفاق في الوصول اليها، يتم فرض الغرامات.

ثانياً: سمات الجهاز المصرفي العراقي:

- يتسم الجهاز المصرفي العراقي بعدد من السمات التي يمكن إجمالها بالآتي:
- 1- قطاع في طور النمو من حيث مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي، إذ لم تتجاوز نسبة المساهمة هذه (12.38%) لعام (2017) (النشرة الإحصائية السنوية، 2016 ، 82).
 - 2- ارتفاع نسبة موجودات المصارف الحكومية لتشكّل في عام (2017) ما نسبته (83.83%) من موجودات القطاع المصرفي ككل (النشرة الإحصائية السنوية، 2017 ، 115).
 - 3- ارتفاع نسبة السيولة في القطاع المصرفي، إذ بلغت هذه النسبة (66%) لعام (2017) ، وتعكس هذه النسبة عجز المصارف التجارية عن استثمار مواردها، وهذا يعني انخفاض ربحيتها، فضلاً عن أن ارتفاع نسبة السيولة هذه تعني حرمان الاقتصاد العراقي من رؤوس أموال والتي في حال استثمارها يمكن أن تساهم في رفع معدلات النمو الاقتصادي.

4- هيمنة المصارف الأهلية على الجزء الأكبر من إجمالي رأس المال المصرفي والبالغ (14474) مليار دينار في سنة (2017)، وبنسبة (76.67%) من إجمالي رأس المال، في الوقت الذي بلغت فيه نسبة رؤوس أموال المصارف الحكومية (23.33%) ، ولكن حتى مع ارتفاع نسبة رؤوس أموال المصارف الخاصة إلا أن مشاركتها في تقديم الخدمات المصرفية ما زالت ضعيفة، إذ بلغت نسبة مساهمتها إلى إجمالي الائتمان (19.71%) ، بينما بلغت نسبة مساهمة المصارف الحكومية إلى إجمالي الائتمان (80.29%) .

5- ضعف قدرة القطاع المصرفي على تعبئة المدخرات، إذ شكلت الودائع الحكومية أكثر من نصف الودائع لدى البنوك التجارية، مع الأخذ بالحسبان أن (74%) من الودائع الحكومية هي ودائع جارية، مع انخفاض نسبة ودائع التوفير والودائع الثابتة (النشرة الإحصائية السنوية، 2017 ، 27).

6- أغلب الائتمان المقدم للقطاع الخاص يذهب إلى الأفراد دون الشركات، إذ بلغت نسبة الائتمان المقدم للأفراد (78%) من إجمالي الائتمان المقدم للقطاع الخاص، مقابل نسبة (22%) للشركات، وهذا يؤثر سلبيًا على عملية التنمية الاقتصادية.

7- ارتفاع نسبة كفاية رأس المال لمعظم المصارف سواء الحكومية أم الخاصة وبنسب تتجاوز كثيرًا النسب المعيارية لضوابط اتفاقية بازل الثانية (8%) أو لتعليمات البنك المركزي العراقي (12%)، فقد ذكر تقرير الاستقرار المالي للبنك المركزي العراقي لعام (2017) ارتفاع نسبة كفاية رأس المال للجهاز المصرفي ككل إلى (181%) بعد أن كانت (128%) في عام (2016)، وهي نسبة مرتفعة إذا ما تمت مقارنتها بنسبة كفاية رأس المال للجهاز المصرفي في المملكة العربية السعودية وهي (19.5%) (مؤسسة النقد العربي السعودي، 2017 ، 25) ، بينما بلغت في المملكة الأردنية الهاشمية (18.5%) وذلك لعام (2016) (البنك المركزي الاردني، 2016 ، 37).

8- التفاوت بين أسعار الفائدة الدائنة والمدينة، فأسعار الفائدة على الودائع تتراوح بين (1-5%) باختلاف العملات وأجال الاستحقاق، بينما أسعار الفائدة على القروض والتسهيلات المصرفية بأنواعها تتراوح بين (6-11%) (النشرة الإحصائية السنوية، 2017 ، 88)، وإنَّ لارتفاع أسعار الفائدة هذا آثارًا سلبية على حجم الائتمان الممنوح، فقد يشكل عائقًا للاقتراض لأغراض التنمية الاقتصادية.

ثالثًا: التحديات التي تواجه القطاع المصرفي العراقي

على الرغم من الجهود المبذولة من قبل السلطات النقدية ممثلة بالبنك المركزي العراقي في دعم القطاع المصرفي العراقي إلا أنه ما زال يعاني من عدد كبير من أوجه التخلف والقصور التي تحد من إمكانية نهوض هذا القطاع، ومواكبته للنظم المصرفية العربية والعالمية، وأخذ دوره في دعم عملية النمو والاستقرار المالي والاقتصادي. وفي هذا السياق يمكن إبراز عدد من التحديات والمشاكل التي يعانيها الجهاز المصرفي العراقي وكما يأتي:

1- قصور الوعي المصرفي: يعد الوعي المصرفي من الأمور الهامة التي تعزز عمل النشاط المصرفي، وذلك من خلال الامام بأدوات وأساليب العمل المصرفية وتوسيع قاعدة المتعاملين مع هذا القطاع، وإنَّ أبرز ما يؤخذ على القطاع المصرفي في العراق هو تدني مستوى الوعي المصرفي؛ نتيجة لعدة عوامل موضوعية ترتبط بالمصارف من جهة، وبالمجتمع من جهة أخرى. ففيما يخص العوامل المصرفية فهي مرتبطة بعمل المصارف ومتعلقة بجودة تقديم الخدمة المصرفية، والدور الإعلامي في نشر العادات المصرفية وإطلاع الجمهور عليها بشكل مستمر. وأمّا ما يتعلق بالعوامل التي ترتبط بالمجتمع فبعض الأشخاص لا يتعاملون مع المصارف التجارية

التقليدية؛ لأن هذه المصارف تتعامل بالفائدة (الربا) المحرمة في الشريعة الإسلامية ، فضلاً عن أنَّ بعض الأفراد لا يجد في القطاع المصرفي العراقي الكفاءة والأهلية اللازمة لحماية الأموال المودعة في المصارف؛ بسبب عمليات السطو المصرفية (جبار، 2015 ، 10).

2- ضعف الاستقرار الأمني والاقتصادي: لا يزال الوضع الأمني في العراق يشكل عقبة تحُول دون تطوير القطاع المصرفي؛ إذ لا يمكن للمصارف العمل في بيئةً أمنياً مضطربة وغير مستقرة، ولا سيما أنَّ الاقتصاد العراقي تعرض إلى صدمة كبيرة في منتصف عام (2014) تمثلت بسيطرة الجماعات الإرهابية المسلحة (داعش) على ثلاث محافظات عراقية هي (نينوى، الأنبار، صلاح الدين)، وقد عملت هذه الجماعات على سرقة موجودات المصارف وفروعها التي استولت عليها، إذ قامت بالاستيلاء على (121) فرعاً من فروع المصارف التجارية منها (84) فرعاً تابعاً للمصارف الحكومية و(37) فرعاً لمصارف القطاع الخاص، وبلغت اجمالي الموجودات النقدية المسروقة حوالي (900) مليار دينار عراقي بضمنها موجودات فرع البنك المركزي العراقي في الموصل (عبدالنبي، 2018 ، 2) ، فضلاً عن ذلك فإن للاستقرار الاقتصادي وسلامة السياسات الاقتصادية دوراً هاماً في تطوير القطاع المصرفي؛ وذلك لأنه لا يمكن فصل الوضع المالي والمصرفي عن الوضع العام للسياسة الاقتصادية.

3- انخفاض الكثافة المصرفية: يعبر هذا المفهوم عن مدى انتشار الخدمات المصرفية في الاقتصاد، إذ يمكن قياس الكثافة المصرفية من خلال عدد الفروع لكل (10) آلاف نسمة من خلال نسبة عدد الفروع المصرفية إلى عدد السكان. ويعاني القطاع المصرفي العراقي من انخفاض هذه الكثافة، فحسب تقرير الاستقرار المالي للبنك المركزي العراقي لعام (2016) تبيّن أنَّ الكثافة المصرفية ما تزال بحدود فرع واحد لكل (35) ألف نسمة، في حين تبلغ مثل هذه النسبة (6) مصارف لكل (10) آلاف نسمة في البلدان المتقدمة، وقد يكون مصرف لكل (10) آلاف نسمة في بعض الدول العربية مثل لبنان (التقرير السنوي الاستقرار المالي، 2016 ، 78)؛ الأمر الذي يؤثر على انخفاض جودة الخدمات المقدمة من قبل المصارف من جهة، وتراجع كفاءة الأداء لهذه المصارف والذي يؤثر في تلبية احتياجات العملاء في أسرع وقت ممكن من جهة أخرى.

4- تعاني المصارف الحكومية منها من الأعمال المرهقة غير المربحة مثل دفع رواتب المتقاعدين، فضلاً عن ترهل الهيكل الإداري في عدد كبير من المصارف ولا سيما الحكومية منها، وقلة الخبرات والكوادر الفنية والإدارية الكفوءة (دهيم، 2016 ، 11).

5- ضعف مساهمة المؤسسات الساندة للجهاز المصرفي مثل سوق العراق للأوراق المالية، وشركات التأمين، وشركات التحويل المالي، وشركات التوسط لبيع وشراء الأوراق المالية، وصندوق توفير البريد، وصندوق التقاعد.

المحور الثالث: أثر المنافسة المصرفية في التنمية الاقتصادية

سيتم في هذا المحور قياس المنافسة بين المصارف العاملة في القطاع المصرفي العراقي للمدة (2011-2017) ، وذلك من خلال مؤشر هيرفندال-هيرشمان The Herfindahl-Hirschman Index (HHI)، وكذلك سيتم توضيح أثر المنافسة المصرفية في التنمية الاقتصادية.

أولاً: قياس المنافسة بين المصارف العاملة في القطاع المصرفي العراقي

بناءً على معطيات المعادلة (2) السابقة الخاصة بمؤشر HHI تم التوصل إلى قيمة هذا المؤشر ولجميع المصارف العاملة في القطاع المصرفي العراقي، وكما موضحة في الجدول الآتي.

الجدول (1) نتائج اختبار مؤشر هيرفندال-هيرشمان للمصارف العاملة في القطاع المصرفي العراقي

السنة	جميع المصارف	المصارف الحكومية	جميع المصارف الخاصة	المصارف الخاصة التقليدية	المصارف الخاصة الإسلامية	المصارف الأجنبية
2011	4055	4786	429	664	1368	2662

1535	1435	669	407	3736	3113	2012
1285	1431	617	389	3689	3005	2013
1158	1360	580	370	3714	3064	2014
1222	1239	534	331	3893	3193	2015
1430	1248	514	322	4008	3298	2016
1439	1287	512	320	3503	2628	2017
منافسة احتكارية	منافسة احتكارية	منافسة مرتفعة	منافسة مرتفعة	احتكار	احتكار	النتيجة

المصدر: الجدول من عمل الباحثين بالاعتماد على النشرة الاحصائية السنوية للبنك المركزي العراقي. تشير نتائج اختبار HHI في الجدول (1) أن المنافسة بين جميع المصارف العاملة في القطاع المصرفي العراقي البالغ عددها (48) مصرفاً هي منافسة احتكارية لصالح المصارف الحكومية إذ كانت قيمة مؤشر HHI اكبر من (1800) نقطة ولجميع سنوات الدراسة؛ ويرجع السبب في ذلك إلى هيمنة المصارف الحكومية على النشاط المصرفي في الاقتصاد العراقي، وامتلاكها حصص سوقية كبيرة، كما أن أغلب الزبائن يتعاملون مع المصارف الحكومية دون المصارف الخاصة بسبب ارتفاع درجة الأمان في المصارف الحكومية.

ومن الجدول (1) يتضح أنه لا توجد تركيزات لدى المصارف الخاصة بضمنها الأجنبية البالغ عددها (42) مصرفاً، أي أن المنافسة بين هذه المصارف هي منافسة عالية، إذ كانت قيمة مؤشر HHI أقل من (1000) نقطة لجميع سنوات الدراسة، وهذا مؤشر جيد يعكس ارتفاع درجة المنافسة بين المصارف الخاصة العاملة في القطاع المصرفي العراقي، وتقديم افضل الخدمات للزبائن، فضلاً عن استحداث خدمات مصرفية جديدة، ومن ثمّ سينعكس هذا بشكل ايجابي على كفاءة القطاع المصرفي العراقي. ونفس التحليل ينطبق على المنافسة بين المصارف الخاصة التقليدية التي اتسمت بارتفاع درجة المنافسة بينها.

أما فيما يخص المنافسة بين المصارف الاسلامية فيتضح من الجدول (1) أن التركيزات لدى المصارف الخاصة الاسلامية هي تركيزات معتدلة ، أي أن المنافسة بين المصارف الاسلامية هي منافسة احتكارية؛ لأن قيمة مؤشر HHI ضمن (1000-1800). إن الارتفاع في قيمة مؤشر HHI للمصارف الاسلامية يبين أن هناك عدد من المصارف الاسلامية تهيمن على السوق المصرفية؛ بسبب امتلاكها لحصة سوقية كبيرة، وجذب اغلب المودعين لها، مما جعلها تحقق إيرادات مرتفعة مقارنة بالمصارف الخاصة الاسلامية الأخرى، ومن أبرز المصارف الاسلامية المهيمنة على السوق المصرفية مصرف كوردستان الدولي للاستثمار والتنمية ومصرف جيهان للاستثمار والتمويل الاسلامي إذ حقق هذين المصرفين أعلى معدل للعوائد من بين المصارف الاسلامية وخلال المدة (2011-2016) ، إذ كان معدل الإيراد الكلي لمصرف كوردستان الدولي للاستثمار والتنمية حوالي (73548) مليون دينار، يليه مصرف جيهان للاستثمار والتمويل الاسلامي بمعدل ايراد بلغ حوالي (51242) مليون دينار.

وينطبق التحليل السابق نفسه على المنافسة بين المصارف الأجنبية العاملة في القطاع المصرفي العراقي، التي كانت فيها درجة المنافسة ضمن التركيزات المعتدلة (منافسة احتكارية)، باستثناء عام (2011) إذ كانت قيمة مؤشر HHI (2662) نقطة وهي تركيزات مرتفعة (احتكار)، ولكن انخفضت درجة التركيزات للمدة (2012-2017)، بسبب ارتفاع موجودات (6) مصارف أجنبية.

وسيتم التركيز على المنافسة بين المصارف الخاصة العاملة في الاقتصاد العراقي والبالغ عددها (42) مصرفاً، مع استبعاد المصارف الحومية، كون هذه المصارف مدعومة من قبل الدولة، ولديها عدة تسهيلات في الحصول على مصادر التمويل المختلفة.

ثانياً: أثر المنافسة المصرفية في التنمية الاقتصادية
سيتم توضيح أثر المنافسة في التنمية الاقتصادية من خلال:

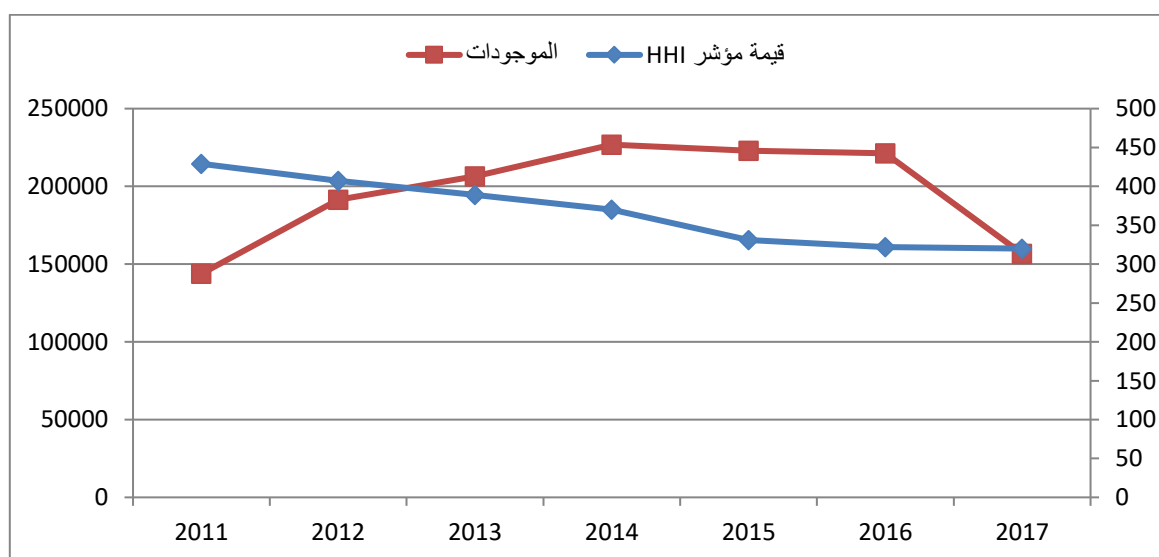
1- أثر المنافسة المصرفية في التنمية المالية: إنّ للتنمية المالية دور فعّال في دعم النمو الاقتصادي، وتسهّل إقامة قطاعات مالية عميقة وشاملة وإنشاء شركات جديدة، كما تسمح بإدارة المخاطر بفعالية أكبر، والجدول (2) يوضح مؤشرات التنمية المالية في الاقتصاد العراقي.

الجدول (2) مؤشرات التنمية في الاقتصاد العراقي للمدة (2011- 2017) (مليار دينار)

السنوات	الموجودات	الودائع	القروض	الاستثمارات المصرفية	سعر فائدة الاقراض (%)
2011	143803	56150	20344	6195	14.21
2012	191355	62005	28438	5791	13.74
2013	206554	68855	29952	4819	13.61
2014	226821	74073	34123	7148	13.10
2015	222998	64344	36752	13007	12.51
2016	221362	62398	37180	13552	11.94
2017	156691	67048	37952	---	12.17

المصدر: الجدول من عمل الباحثين بالاعتماد على النشرة الاحصائية السنوية للبنك المركزي العراقي.

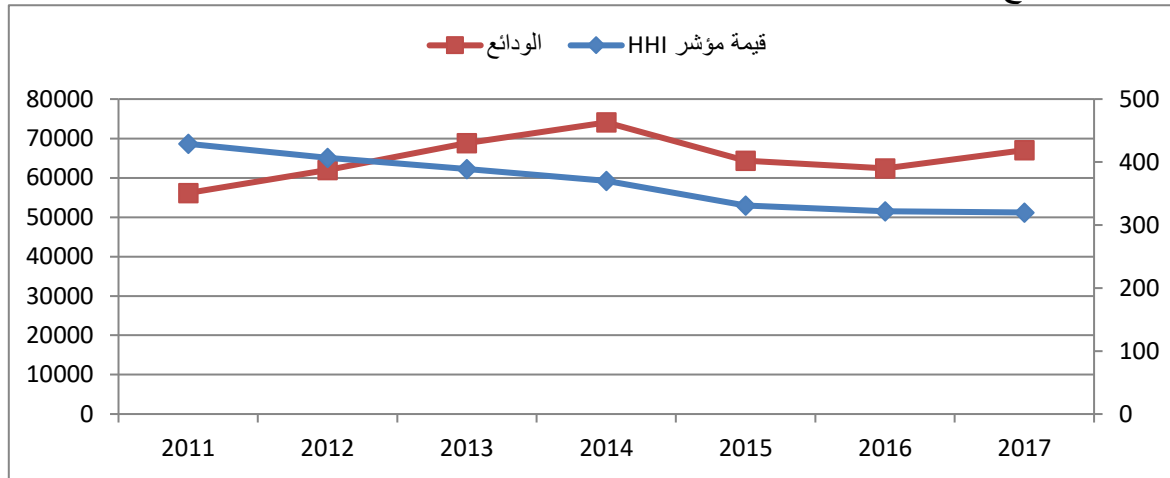
أ- أثر المنافسة في الموجودات المصرفية: تتسم الموجودات بأهمية كبيرة؛ وذلك لدورها الفاعل في نشاط المصارف. ويتضح من الشكل (2) أنّ الموجودات لدى المصارف ترتفع مع انخفاض قيمة مؤشر HHI ، وهذا يعني أنّ للمنافسة المصرفية أثر ايجابي في الموجودات المصرفية بعدها أحد مؤشرات التنمية المالية.



الشكل (2) قيمة مؤشر HHI والموجودات المصرفية

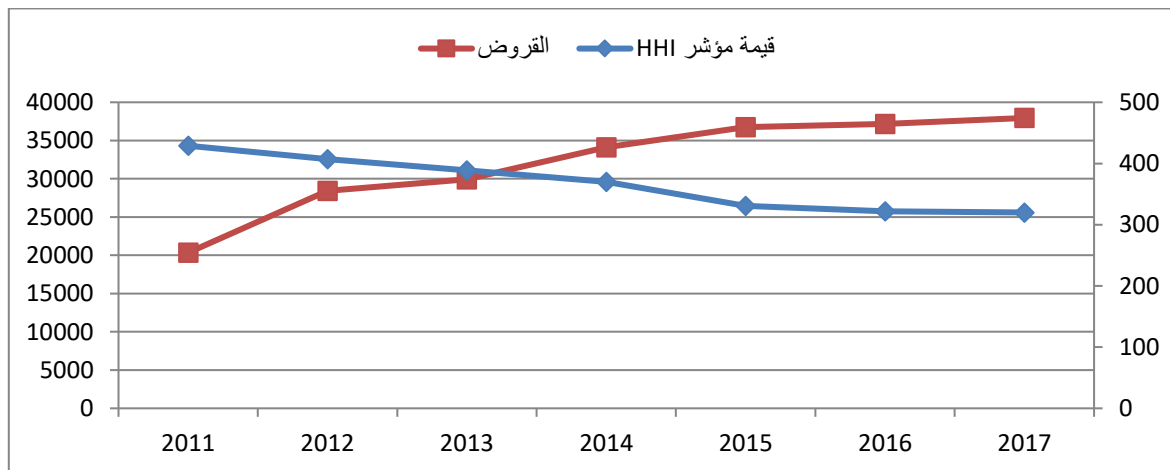
ب- أثر المنافسة في الودائع المصرفية: تعد الودائع أهم مصادر تمويل المصارف التجارية، لذلك تحرص هذه المصارف على تنميتها، من خلال تنمية الوعي الادخاري في المجتمع، وعدم تعقيد اجراءات التعامل من حيث إيداع الأموال أو سحبها. ويلاحظ من الشكل (3) أنّ الودائع المصرفية في ارتفاع مستمر للمدة (2011-2014)، بالتزامن مع ارتفاع درجة المنافسة بين المصارف التجارية الخاصة التي تحاول الحصول على أكبر قدر ممكن من الودائع، وأنّ في الودائع للمدة (2015-2017) ناجم عن عدة أسباب أهمها: زيادة نفقات الحرب على الإرهاب ودعم النازحين والمهجرين؛ بسبب سيطرة الجماعات الإرهابية المسلحة على محافظات نينوى والانبار وصلاح الدين، فضلاً عن انخفاض أسعار النفط، وما رافق ذلك من سياسات تقشفية من خلال خفض النفقات الحكومية؛ الذي انعكس على انخفاض نسبة الإيداعات الحكومية في

المصارف التي تشكل أكثر من (60%) من مجموع الودائع في المصارف ولا سيما المصارف الحكومية منها، يضاف إلى ذلك ارتفاع سحبات المودعين وارتفاع هجرة المواطنين إلى الخارج.



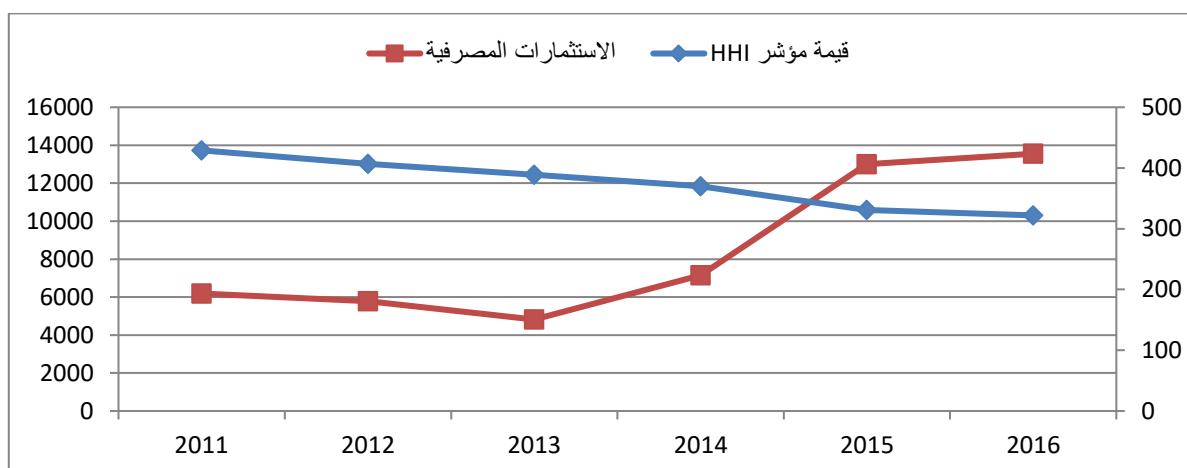
الشكل (3) قيمة مؤشر HHI والودائع المصرفية

ت- أثر المنافسة في القروض المصرفية: تعد القروض من مؤشرات الاستقرار المصرفي الهامة؛ لما له من دور في تحفيز مؤشرات التنمية الاقتصادية وتمويل المشاريع المختلفة. ويتبين من الشكل (3) أنه كلما ارتفعت المنافسة بين المصارف ارتفع حجم القروض المصرفية، بسبب التنافس الحاصل بين هذه المصارف من خلال خفض أسعار فائدة القروض المصرفية، وبالتالي فإن ارتفاع حجم هذه القروض سينعكس بشكل ايجابي على التنمية الاقتصادية.



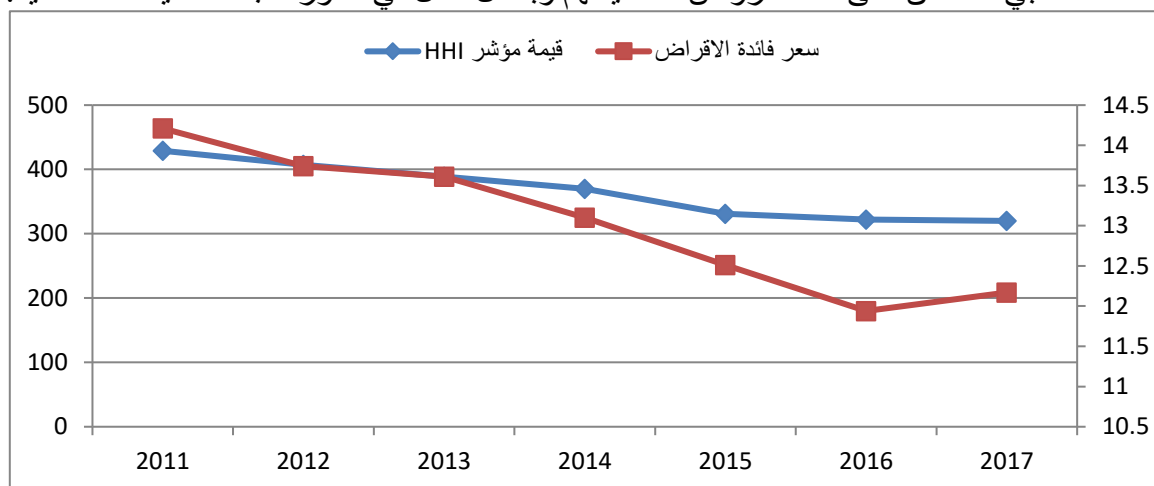
الشكل (4) قيمة مؤشر HHI والقروض المصرفية

ث- أثر المنافسة في الاستثمارات المصرفية: تقوم المصارف باستثمار جزء من أرصدها النقدية في أوراق مالية ينتج عنها عائد يحقق لها هدف الربحية. وقد تكون الاستثمارات المصرفية في السندات الحكومية أو أدونات الخزانة أو المشتقات المالية وغيرها من أوجه الاستثمارات المتعددة، وعند ملاحظة الشكل (5) يتضح أن الاستثمارات المصرفية في النشاطات المختلفة في ارتفاع مستمر على الرغم من انخفاضها بين عامي 2012 و 2013، ولكن واصلت ارتفاعها وبمبالغ كبيرة للأعوام اللاحقة إلى أن وصل حجم الاستثمارات المصرفية (13.5) ترليون دينار في عام (2016)، مما يسهم في تعزيز عملية التنمية الاقتصادية في العراق.



الشكل (5) قيمة مؤشر HHI والاستثمارات المصرفية

ج- أثر المنافسة المصرفية على سعر فائدة الاقراض: تعد أسعار الفائدة من أهم وسائل المنافسة التي تستعملها المصارف بهدف جذب طالبي الائتمان، وكلما ارتفعت درجة المنافسة انخفض سعر فائدة الاقراض وكما موضح في الشكل (6)، إذ يُلاحظ أنه مع انخفاض قيمة مؤشر HHI انخفضت أيضًا أسعار الفائدة على القروض المقدمة من قبل المصارف التجارية، وبالتالي تحفيز طالبي الائتمان على هذه القروض، مما يسهم وبشكل فعال في تطور عجلة التنمية الاقتصادية.



الشكل (6) قيمة مؤشر HHI وسعر فائدة الاقراض

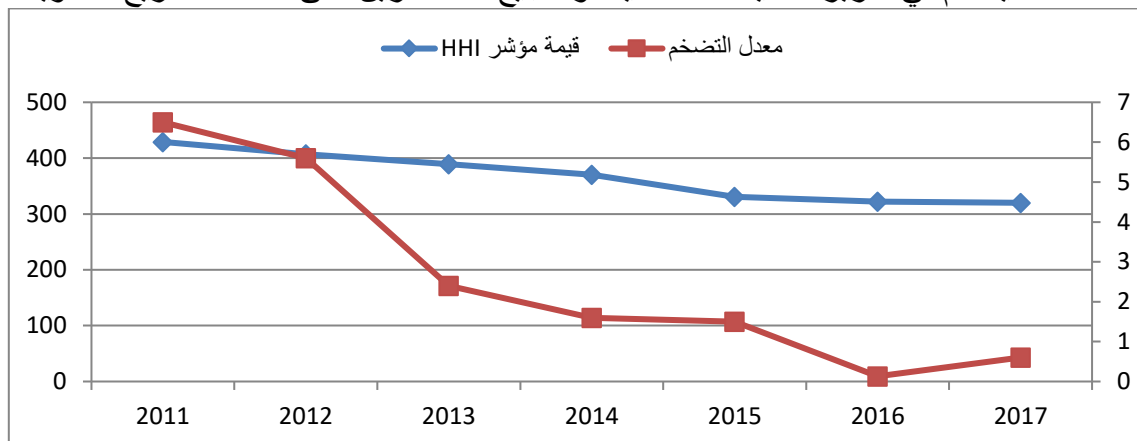
2- أثر المنافسة المصرفية في التنمية الحقيقية:
يوضح الجدول (3) أهم مؤشرات التنمية الحقيقية والتي من خلالها سيتم تحليل أثر المنافسة المصرفية.

الجدول (3) مؤشرات التنمية الحقيقية في الاقتصاد العراقي للمدة (2017- 2011)

السنوات	معدل التضخم (%)	GDP مع النفط (مليار دينار)	GDP بدون النفط (مليار دينار)	نصيب الفرد من GDP (مليون دينار)
2011	6.5	212254	96000	6.5
2012	5.6	246418	117000	7.4
2013	2.4	271100	147000	7.7
2014	1.6	260600	141700	7.4
2015	1.5	207900	145800	5.7
2016	0.13	203000	142000	5.6
2017	0.6	226000	140000	6

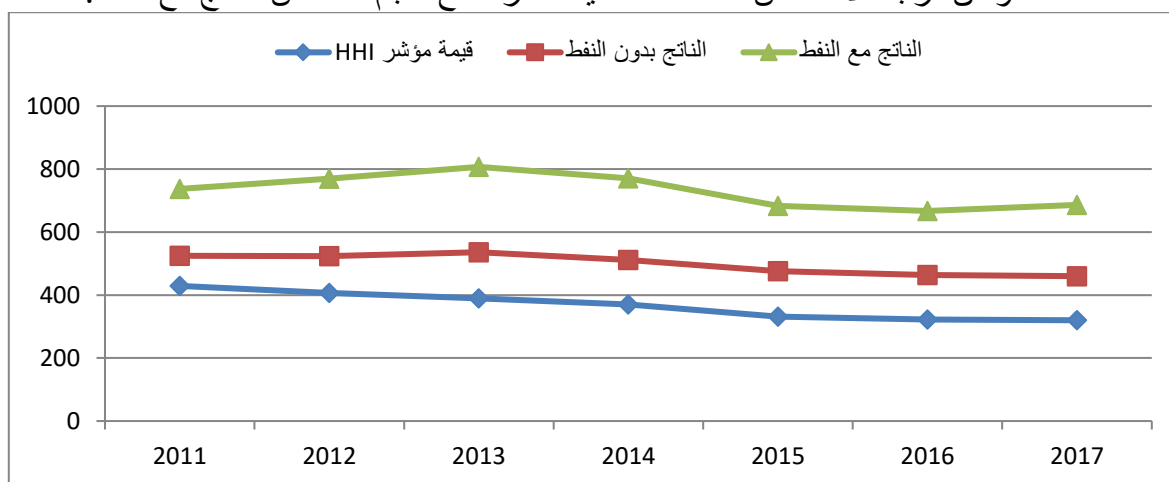
المصدر: الجدول من عمل الباحثين بالاعتماد على النشرة الاحصائية السنوية للبنك المركزي العراقي.

أ- أثر المنافسة المصرفية في معدل التضخم: يعد التضخم من الظواهر الاقتصادية التي تعاني منها أكثر الدول، إذ أصبحت أغلب الاقتصادات متعايشة مع هذه الظاهرة لدرجة أن الاقتصادي فيليبس قرر بأن التضخم ضروري للتنمية الاقتصادية، وذلك أن نسبة معينة من التضخم في أي اقتصاد ضرورية من أجل استمرار حركة النشاط الاقتصادي. ولوحظ من خلال الشكل (7) أن معدل التضخم في الاقتصاد العراقي في انخفاض مستمر طيلة مدة الدراسة، بالتزامن مع ارتفاع المنافسة بين المصارف التجارية الخاصة باستثناء عام (2017)، وأن انخفاض معدل التضخم هذا يساهم في تعزيز التنمية الاقتصادية، وتشجيع المستثمرين على اقامة المشاريع التنموية.



الشكل (7) قيمة مؤشر HHI ومعدل التضخم

ب- أثر المنافسة المصرفية في الناتج المحلي الاجمالي: يعد الناتج المحلي الاجمالي لأي اقتصاد من المؤشرات الهامة التي تعبر عن النشاط الاقتصادي لذلك البلد. وعند النظر إلى الشكل (8) الذي يوضح تطور المنافسة المصرفية والناتج المحلي الاجمالي مع النفط وبدونه يتضح أنه حتى مع ارتفاع درجة المنافسة المصرفية انخفاض الناتج مع النفط في عام (2013) وللأعوام اللاحقة؛ وذلك بسبب انخفاض أسعار النفط في الاسواق الدولية، وكذلك انخفاض الناتج بدون مساهمة النفط، ولكن درجة الانخفاض هذه كانت طفيفة مقارنة مع حجم انخفاض الناتج مع النفط.



الشكل (8) قيمة مؤشر HHI والناتج المحلي الاجمالي مع النفط وبدونه

ثالثاً: قياس علاقة الارتباط بين المنافسة المصرفية ومؤشرات التنمية الاقتصادية

بهدف معرفة علاقة الارتباط بين المنافسة المصرفية ومؤشرات التنمية الاقتصادية يتم الاستعانة بالجدول (4) الذي يوضح هذه العلاقة.

يتضح من خلال الجدول (4) أن هناك تأثير معنوي لمؤشر HHI في القروض الممنوحة من قبل المصارف كمؤشر للتنمية المالية، وهذا مطابق للنظرية الاقتصادية فكما ارتفعت درجة المنافسة (انخفاض مؤشر المنافسة كقيمة) بين المصارف ارتفع حجم القروض الممنوحة، ومن ثم ارتفاع معدلات التنمية الاقتصادية.

ويتبين أيضاً من الجدول (4) أنّ هناك تأثير معنوي لمؤشر HHI في الاستثمارات المصرفية كمؤشر للتنمية المالية، وهذا مطابق للنظرية الاقتصادية فكلما ارتفعت درجة المنافسة بين المصارف ارتفع حجم الاستثمارات المصرفية، ومن ثم ارتفاع معدلات التنمية الاقتصادية. أما بالنسبة لأثر المنافسة المصرفية في سعر فائدة الاقراض فمن خلال الجدول (4) يتضح أنّ هناك تأثير معنوي لمؤشر HHI في سعر فائدة الاقراض كمؤشر للتنمية المالية، وهذا مطابق للنظرية الاقتصادية فكلما ارتفعت درجة المنافسة بين المصارف انخفض سعر فائدة الاقراض، ومن ثم ارتفاع حجم القروض، وهذا ينعكس بشكل ايجابي على معدلات التنمية الاقتصادية.

الجدول (4) علاقة ارتباط المنافسة المصرفية بمؤشرات التنمية الاقتصادية

		الودائع	القروض	الاستثمارات المصرفية	سعر فائدة الاقراض (%)	معدل التضخم (%)	GDP مع النفط	GDP بدون النفط
جميع المصارف	Pearson Correlation	-.342	-.953**	-.916**	.988**	.925**	.388	-.757*
الخاصة	Sig. (2-tailed)	.453	.001	.004	.000	.003	.390	.049

*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

كما تظهر نتائج الجدول (4) ، ان هناك تأثير طردي معنوي لمؤشر HHI في معدل التضخم كمؤشر للتنمية الحقيقية، أي كلما ارتفعت درجة المنافسة بين المصارف الخاصة انخفض معدل التضخم. في حين أنّ الجدول (4) يوضح أنّ هناك تأثير عكسي معنوي لمؤشر HHI في الناتج المحلي الاجمالي بدون النفط كمؤشر للتنمية الحقيقية، وهذا يعني أنه كلما ارتفعت درجة المنافسة المصرفية ارتفع حجم الناتج المحلي الاجمالي بدون النفط، مما يسهم وبشكل ايجابي في تعزيز عملية التنمية الاقتصادية

الخاتمة: الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات:

- 1- ارتفاع درجة التركيز في القطاع المصرفي العراقي لصالح المصارف الحكومية.
- 2- إنّ المنافسة بين المصارف الخاصة هي منافسة مرتفعة، في حين أنّ المنافسة بين المصارف الاسلامية العاملة القطاع المصرفي العراقي منافسة احتكارية.
- 3- هنالك تأثير معنوي للمنافسة المصرفية في القروض الممنوحة من قبل المصارف الخاصة، وكذلك وجود تأثير معنوي للمنافسة المصرفية في سعر فائدة الاقراض ، الامر الذي يؤكد ان زيادة المنافسة المصرفية تفضي الى زيادة الوعاء للقروض المتاحة للقطاع الخاص مما يقود الى تخفيض كلفة الاقتراض (سعر الفائدة) ، علاوة على ذلك هنالك تأثير طردي معنوي للمنافسة المصرفية في الاستثمارات المصرفية. ، اذ ان انخفاض اسعار الفائدة على الاقراض يشجع على زيادة الاستثمارات المصرفية مما يقود الى زيادة الطلب الاستثماري ومن ثم زيادة الناتج المحلي .
- 4- هنالك تأثير طردي معنوي للمنافسة المصرفية في مؤشرات التنمية الحقيقية (معدل التضخم والناتج المحلي الاجمالي بدون النفط). ، اذ ان المنافسة المصرفية تقود الى انخفاض كلفة الاقتراض وبالتالي انخفاض سعر الفائدة الحقيقي وزيادة الاستثمار ومن ثم زيادة الناتج وبالتالي انخفاض التضخم .

ثانيًا: التوصيات:

- 1- تشجيع المنافسة في القطاع المصرفي العراقي بشكل عام ، من خلال تهيئة الظروف المناسبة مثل السماح للمؤسسات الحكومية بإيداع اموالها لدى المصارف التجارية الخاصة وعدم الاقتصار على ايداعها في المصارف الحكومية، ولا سيما أنَّ للمنافسة دورًا هامًا في تحسين كفاءة المصارف وتقديم افضل الخدمات.
- 2- ينبغي ان تكون المصارف الحكومية خاضعة لرقابة وتعليمات البنك المركزي العراقي بخصوص متطلبات كفاية راس المال ونسب السيولة واجراءات الافصاح والشفافية وتعامل معاملة المصارف الخاصة ، هذا الامر سوف يعزز من تنافسية القطاع المصرفي.
- 3- ضرورة البدء بطرح اسهم المصارف الحكومية في السوق المالي العراقي وهذا سوف يساهم في حوكمة هذه المصارف مما يقود الى تعزيز المنافسة المصرفية في القطاع العراقي .

قائمة المصادر

أولاً: المصادر العربية

- 1- بدران، أحمد جابر (2014)، التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة، مركز الدراسات الفقهية والاقتصادية، الجيزة - مصر.
- 2- بوخلالة، سهام، وقريشي، محمد الجموعي (2016)، تطور مؤشرات التركيز السوقي وأثرها في المنافسة المصرفية في الجزائر، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، العدد 16.
- 3- البنك المركزي الاردني (2016) ، دائرة الأبحاث، التقرير السنوي.
- 4- جبار، إبراهيم جاسم (2015) ، الإصلاح المصرفي في العراق: الأسس والعناصر، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية ، جامعة واسط، العدد 19.
- 5- دهيم، كوثر محمد (2016) ، الخصخصة ودورها في تطوير القطاع المصرفي في العراق، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية ، جامعة الكوت، العدد 24.
- 6- الشكري، عبدالعزيز عبدالواحد، وحسين، حياة عبدالرزاق (2013) ، الإصلاح المصرفي في العراق- الواقع والمتطلبات، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة القادسية، المجلد 15 ، العدد 1.
- 7- الشمري، صادق راشد (2012) ، إدارة المصارف- الواقع والتطبيقات العلمية، ط 2 ، مطبعة الكتاب، بغداد.
- 8- الصمادي، سامي أحمد ، زريقات، زياد محمد ، وبن شايب، مرجانة أحمد (2013) ، تحليل تنافسية المصارف التجارية الأردنية للفترة: 2000 – 2009 ، الملحة الأردنية في إدارة الأعمال، الجامعة الأردنية، المجلد 9 ، العدد 1.
- 9- عبدالنبي، وليد عيدي (2018) ، دور البنك المركزي العراقي في مواجهة الازمة الاقتصادية وتطوير الاقتصاد العراقي والقطاع المصرفي، البنك المركزي العراقي، آيار.
- 10- النشرة الإحصائية السنوية (2011-2017) ، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، أعداد مختلفة.

- 11- النعيمي، زهراء أحمد محمد توفيق (2014)، **تحليل العلاقة بين التنافسية والكفاءة المصرفية دراسة في عينة من الاسواق المصرفية العربية**، أطروحة دكتوراه – غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل.
- 12- مؤسسة النقد العربي السعودي (2017) ، **إدارة السياسة النقدية والاستقرار المالي**، تقرير الاستقرار المالي.
- 13- مصطفى، عبداللطيف وبن سانية، عبدالرحمان (2014) ، **دراسات في التنمية الاقتصادية**، ط 1، مكتبة حسن العصرية، بيروت.

ثانيًا: المصادر الأجنبية

- 1- Ajisafe, R. A. and Ajide F. M. (2014), **Bank Competition and Economic Growth: Evidence from Nigeria**, Journal of Emerging Trends in Economics and Management Sciences, Vol.5, No. 5.
- 2- Anzoategui , Diego, Peria, Maria S. Martinez , and Rocha, Roberto R. (2010), **Bank Competition in the Middle East and Northern Africa Region** ,Review of Middle East Economics and Finance,Vol.6, No. 2, Art.2.
- 3- Asante, Stephen , Agyapong , Daniel and Adam, Anokye (2011), **Bank Competition, Stock Market and Economic Growth in Ghana**, International Journal of Business Administration, Vol. 2, No. 4.
- 4- Bikker , Jacob , Spierdijk, Laura, and Finnie , Paul (2007) , **The Impact of Market Structure , Contestability and Institutional Environment on Banking Competition**, De Nederlandsche Bank, Working Paper, No. 156.
- 5- Cetorelli, Nicola (2001), **Does Bank Concentration Lead to Concentration in Industrial Sectors?**, Federal Research Bank of Chicago, March.
- 6- Deb, Ashis Taru, and Murthy, K.V. Bhanu (2008), **Theoretical Framework of Competition as Applied to Banking Industry** , Munich Personal Repec Archive.
- 7- Doll , Maurice (2010) , **Bank concentration, competition and financial stability**, Master Thesis, Tilburg School of Economics and Management, University of Tilburg.
- 8- Gaffeo, Edoardo and Mazzocchi, Ronny (2014), **Competition in the banking sector and economic growth: panel-based international evidence**, DEM Discussion Papers, 2014/02.
- 9- Iveta , Repkova (2012) , **Market Power in the Czech Banking Sector** , Journal of Competitiveness , Vol. 4, No. 1, March.

- 10- **Al-Muharrami** , Saeed (2009) , **The competition and market structure in the Saudi Arabia banking**, Journal of Economic Studies, Vol. 36, No. 5.
- 11- **Tan** , Yong (2013) , **Essays on the analysis of performance and competitive condition in the Chinese banking industry**, thesis of Doctor, University of Portsmouth.
- 12- **Troug** , Haytem Ahmed, and **Sbia**, Rashid (2015) , **The Relationship between Banking Competition and Stability in Developing Countries: The Case of Libya**, Munich Personal Repec Archive Paper, No. 64932.

الدور التنموي لتكنولوجيا المعلومات المستخدمة في تعزيز جودة التنمية المستدامة في القطاع المصرفي

دراسة تحليلية لمجموعة من المصارف الاهلية العراقية

م. د. فادي حسن جابر
قسم العلوم المالية والمصرفية
كلية الامام الكاظم (ع) للعلوم الإسلامية الجامعة
(+964) 7724063431
fadi.hassan.jaber@gmail.com

م.م ختام حاتم حمود
قسم العلوم المالية والمصرفية
كلية الامام الكاظم (ع) للعلوم الإسلامية الجامعة

المستخلص:

تناولت الدراسة اهمية متغيراتها المتمثلة بقوة التكنولوجيا وفعاليتها في تعزيز جودة التنمية في القطاع المصرفي العراقي وشملت الدراسة مجموعة من المصارف الاهلية والحكومية العاملة في محافظات (بابل، والديوانية، والنجف الاشرف)، ومدى فعاليتها واعتمادها على استخدام التكنولوجيا في هذا القطاع المهم والحيوي باستخدام اسلوب الملاحظة والتحليل الاحصائي لتحديد هذه العلاقة وقد توصلت الدراسة الى مجموعة من الاستنتاجات عن طريق اختبار الفرضيات التي استندت اليها الدراسة وتوصلت الى مجموعة من التوصيات التي اهمها هو اعطاء المزيد من الاهتمام الضروري جداً لتعزيز تطبيقات تكنولوجيا المعلومات في القطاع المصرفي وان هذا القطاع لا تنهض به الجودة ولا تحقق التنمية دون الاستناد الى تكنولوجيا المعلومات.

المقدمة:

تعد التكنولوجيا من اهم القضايا التي تهتم بها المؤسسات وخاصة في القطاع المصرفي، فالمؤسسة الخدمية تسعى الى رفع مستوى ادائها عن طريق استخدام التكنولوجيا في القطاع المصرفي، وواحدة من المتطلبات الاساسية لامتلاك تكنولوجيا معلومات ذات فاعلية في المؤسسة يتطلب وجود موارد بشرية ذات كفاءة وقدرة على تطبيق هذه التكنولوجيا، وتم استناد العديد من الدراسات بأنه لا يمكن تحقيق مستوى عال من جودة التنمية المستدامة دون استخدام تكنولوجيا المعلومات وتكون ذات علاقة بشكل قوي مع جودة التنمية وخصوصاً في القطاع المصرفي، وتأتي اهميتها كذلك هل هناك قابلية او قدرات جوهرية على استخدام تكنولوجيا المعلومات.

منهجية البحث

اولاً : مشكلة البحث:

تواجه المنظمات المعاصرة تحديات نتيجة التطورات التي حدثت في منظماتها اذ شهد قطاع تكنولوجيا المعلومات تطورات كبيرة في مختلف المستويات المحلية والعالمية، ولكي تستجيب هذه المنظمات وخاصة المصرفية منها لمتطلبات البيئة التي تعمل بها ينبغي عليها اجراء مراجعة لبرامجها وخططها ذات العلاقة بتكنولوجيا المعلومات، مما يتطلب البحث عن افضل الخيارات نحو تحقيق التنمية المستدامة من خلال امتلاك تكنولوجيا المعلومات التي تعد الاداة الاهم الواجب تنفيذها لتحقيق الاهداف المطلوبة.

ثانياً :اهمية البحث:

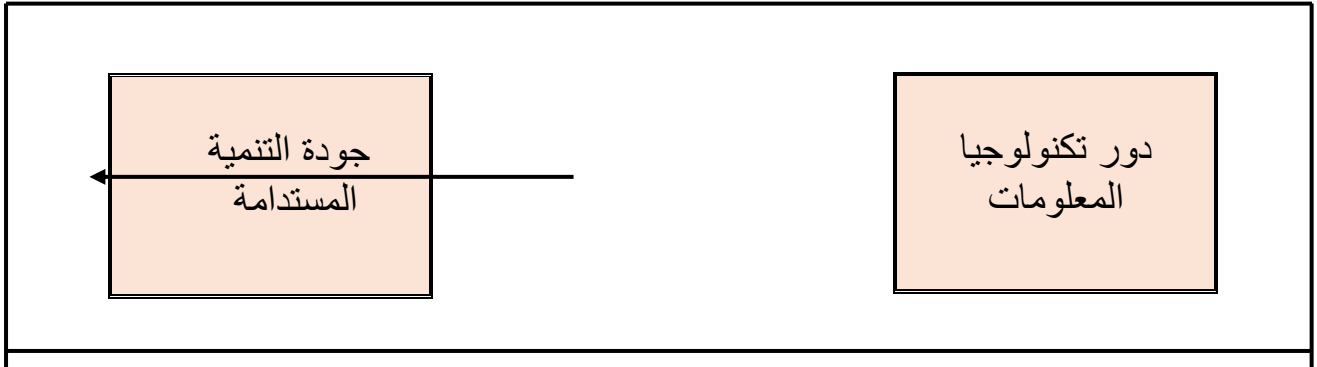
تكمن اهمية البحث في بلورة اليات تقييم قوة تكنولوجيا المعلومات في القطاع المصرفي ومعرفة درجة استخدام التكنولوجيا في تحقيق جودة التنمية المستدامة في القطاع المصرفي، وكذلك التعرف على معوقات تطبيق تكنولوجيا المعلومات/جودة الخدمة ومدى قدرة المصارف عينة الدراسة على تحقيق متطلبات تكنولوجيا المعلومات وجودة التنمية المستدامة.

ثالثاً : أهداف البحث: تتبلور من خلال الاتي..

- 1- يهدف البحث الى دراسة تقييم قوة أو كفاءة تكنولوجيا المعلومات على التنمية المستدامة.
- 2- تقديم رؤية شاملة عن تكنولوجيا المعلومات وخصائصها، ودراسة علاقتها مع التنمية المستدامة.

رابعاً: المخطط الفرضي وفرضية البحث

من اجل الوصول الى أنموذج واقعي حقيقي متكامل ينعكس بصورة ارتقاء متغيرات الدراسة أدى إلى بلورة أنموذج حاول الباحث من خلاله تجسيد العلاقات بين متغيرات الدراسة، والكيفية التي تؤثر أحدها بالآخر الذي تم التوصل إليه من خلال منهجية الدراسة الذي يمثل العلاقة بين متغيرات الدراسة ويتضح من خلال المخطط الفرضي للدراسة الذي يوضحه الشكل (1)



الشكل (1) المخطط الفرضي للبحث

بعد تحديد مشكلة ال والاطلاع على الجهود المعرفية السابقة ذات العلاقة واختيار مخطط الدراسة الفرضي فان على الباحث إيجاد فرضيات معينة تكون بمثابة حلول مؤقتة أو أولية يجري اختبارها بأساليب ووسائل مختلفة للتأكد من صحتها أو نفيها، لذا صيغت فرضيات الدراسة في ضوء مخطط الدراسة الفرضي واهداف الدراسة التي ستخضع للاختبار وعندها سوف تثبت صحتها من عدمها.

الفرضية الرئيسية: وجود علاقة تأثير بين دور تكنولوجيا المعلومات وتحقيق جودة التنمية المستدامة.

خامساً : عينة البحث

تم الاستناد على مجموعة من المصارف الاهلية العاملة في محافظات (بابل، الديوانية، والنجف الاشرف) حيث بلغت (3،2،3) على التوالي، اذ تم الاعتماد على هذه المصارف كونها تتسجم مع طبيعة متغيرات البحث من حيث استخدامها لتكنولوجيا المعلومات وسعيها لتحقيق جودة التنمية المستدامة بما تملكه من بنى تحتية وموارد بشرية قادرة على ذلك وقد استغنت الدراسة عن باقي المصارف وذلك لاقتصارها على مستويات مطلوبة من تكنولوجيا المعلومات.

سادساً: متغيرات البحث وإجراءاته:

كما ان الباحث ومن خلال دراسة وتحليل الدراسات السابقة وقف على مجموعة من الافتراضات التي يقدمها قبل الدخول في الجانب العملي للدراسة والتي يمكن عرض أهمها:

1. أهمية المتغيرات المعتمدة في الدراسة من خلال الاهتمام العالمي في موضوع الدراسة الحالية.
2. اعتماد أساليب التحليل طريقة تحليل معامل الانحدار لتحليل المتغير لقياس تأثير دور تكنولوجيا المعلومات في جودة التنمية المستدامة التي تم اعتمادها في اغلب الدراسات السابقة.
3. الاعتماد على خصائص تكنولوجيا المعلومات في تحديد أدوارها حيث تم الاعتماد على (موثوقية المعلومات و دقة المعلومات والتوقيت المناسب للمعلومات) وأهمية ذلك في جودة التنمية المستدامة التي تم قياسها باعتبارها متغير ذو بعد واحد.

سابعاً: حدود البحث:

1. الحدود النظرية: تحدد الدراسة نظرياً بالمتغيرات المشار إليها وهي المقدرات الجوهرية وادوار المدير المالي والأداء المالي.

2. الحدود المكانية: اذ تناولت الدراسة (8) مصارف أهلية عراقية عراقية مدرجة في سوق العراق للأوراق المالية وتم زيارتها وذلك للحصول على اصدق الأجوبة لقائمة الفحص لهذا الغرض واجراء المقابلات الميدانية التي أوضحت العديد من الحقائق التي تخص البحث.
3. الحدود الزمانية: شملت الحدود الزمانية الزيارات الميدانية للمدة الزمنية من 2018/9/2 والى 2018/11/1 في اعداد قائمة الفحص وتوزيعها واجراء المقابلات.
4. الحدود البشرية: اذ شملت هذه الحدود مديري الصارف عينة الدراسة وبالتركيز على المديرين الماليين فيها.

ثامناً: أساليب جمع البيانات والمعلومات:

1. الجانب النظري: بقصد ترصين الدراسة بقاعدة علمية فقد تم تغطية الجانب النظري بالاعتماد على مجموعة المصادر العربية والأجنبية التي تخدم توجهات البحث سواء كانت كتب علمية أم دوريات أم رسائل جامعية أم بحوث ودراسات علمية، فضلاً عن الاستعانة بخدمات الشبكة العالمية للمعلومات (Internet).
2. الجانب العملي: اعتمد الباحث في الجانب العملي على وسائل عدة للحصول على البيانات والمعلومات المطلوبة وكالاتي:
 - أ. الزيارات الميدانية لعينة البحث للاطلاع على واقع عمل.
 - ب. المقابلات مع عدد من موظفي المنشآت لمعرفة آرائهم عن متغيرات الدراسة والحصول على معلومات تخص الواقع العملي لموضوع البحث.

الجانب النظري للبحث

أولاً: التأسيس المفاهيمي لدور تكنولوجيا المعلومات

احتلت تكنولوجيا المعلومات في الدول المتقدمة مكانة متعاظمة في أنشطة المجتمع كافة، وكانت المحرك الرئيسي لنموها الاقتصادي فكان لها انعكاس ايجابياً على بنية المجتمع في هذه الدول، وفي هذا الوقت ظهر مجتمع من نمط جديد يعتمد اعتماداً كبيراً على المعرفة التكنولوجية وهو ما عرف بتسميات كثيرة منها (مجتمع المعرفة، ومجتمع المعلومات، أو ما يسمى بالمجتمع الرقمي). وكذلك تحتاج الوحدات الاقتصادية التي تهتم بمواكبة التطورات السريعة في الوقت الحاضر أو في البيئة الحالية الى توظيف تكنولوجيا المعلومات الحديثة والمتطورة في جميع الجوانب والمستويات بما لا يقل عن ما هو سائد في البيئة المحيطة للوحدة الاقتصادية ، واستناداً الى ذلك أنتشر مفهوم او مصطلح تكنولوجيا المعلومات بشكل واسع والكل يسعى جاهداً الى الاستفادة القصوى من استخدام هذه التكنولوجيا المتطورة، اذا اهتمت الدول الصناعية المتقدمة في هذا القطاع اذ أعطتها افضلية اقتصادية واجتماعية كبيرة وأحدثت فرق كبير بينها وبين الدول النامية اذ اطلق على هذا الفرق تسمية "الفجوة الرقمية" واستدعى التنبيه الى خطورة الفجوة الرقمية التي تركز اهتمام الدول النامية على قطاع تكنولوجيا المعلومات في تحقيق خططها في التنمية الاقتصادية، وعزز هذا الاتجاه الانجازات الانمائية البارزة لدول نامية استخدمت هذه التكنولوجيا لترسخ لها موقعاً مرموقاً لها في العالم، فترسخت القناة نتيجة لذلك بأن التنمية المستدامة في القرن الحادي والعشرين لا يمكن احرازها بمعزل عن الانتقال الى مجتمع المعلومات ، واستناداً الى ذلك سعت معظم الدول النامية الى وضع استراتيجيات متطورة لتنمية قطاع تكنولوجيا المعلومات في اطار استراتيجية التنمية الشاملة.(1) واستناداً الى ما سبق يمكن التعرف الى مفهوم تكنولوجيا المعلومات واهميته :

تعددت التعاريف التي تناولت مفهوم تكنولوجيا المعلومات فقد عرفها ((Judith&Steven)) بأنها تشير الى أجهزة الحاسب الآلي المادية والبرامج الجاهزة ونظم إدارة قواعد البيانات وتكنولوجيا توصيل المعلومات(2) . وقد تم تعريف التكنولوجيا (Technology) على انها مكونة من جزئين احدهما (Techno) والذي يعني التطبيق والثاني (Logy) اي العلم، وعند دمج الجزئين معاً يكون مفهوم التكنولوجيا هو العلم التطبيقي او الطريقة الفنية

¹ - صلاح زين الدين، تكنولوجيا المعلومات والتنمية، (الهيئة العربية العامة للكتاب) مكتبة الشروق الدولية ، مطبعة دار الشعب، 2008، ص 33.

² - عبد الله علي فرغلي موسى(2007) تكنولوجيا المعلومات ودورها في التسويق التقليدي الالكتروني، الطبعة الاولى، مصر، ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع، ص ص 24-28.

لتحقيق غرض علمي، أو على انها تحسينات في الاساليب الفنية التكنولوجية للإنتاج لتمكن الوحدات الاقتصادية من زيادة وحدات الانتاج باقل الموارد(1).

ثانياً: أهمية تكنولوجيا المعلومات

أن اسباب اهتمام المنظمات بتكنولوجيا المعلومات عند تنفيذ استراتيجيتها هي الحاجة الى التنوع والمرونة من اجل العمل في ظل التغيرات التي تواجه المنظمات،

من هنا جاءت أهمية تكنولوجيا المعلومات والتي يمكن توضيحها من خلال الاتي:(2)

- 1- ان استخدام الوسائل والاساليب المتطورة في تكنولوجيا المعلومات من الحواسيب وتطبيقها على ارض الواقع هي لمواكبة ثورة المعلومات والتنافس في اسلوب التقنية المستخدمة لخلق الفائدة.
- 2- ان ربط الحواسيب التابعة للشركة مع بعضها البعض سوف يحقق مكاسب ذات ايجابية كبيرة، منها توفير الوقت والتقليل من الجهد المبذول من اجل الحصول على المعلومات الكافية والصحية بوقت قياسي.
- 3- أن عملية اتخاذ القرارات المبنية على اسس تقنية عالية ستجعل كافة الاطراف العاملة في الشركة أكثر انسجاماً لبناء المصالح المشتركة.

4- تمكن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالإضافة الى وسائل الاعلام التقليدية الحديثة، الافراد المهمشين والمعزولين من ان يدلو بدلوهم في المجتمع العالمي، بغض النظر عن نوعهم او مكان سكنهم بدورها تؤدي الى التسوية بين القوة وعلاقات صنع القرار على المستويين المحلي والدولي.(3)

5- ويؤكد (Joseph) ان اهمية تكنولوجيا المعلومات تأتي من خلال قدرتها الكبيرة في خزن البيانات بإيجاز مع امكانية الوصول اليها وبشكل كبير، وكذلك زيادة فاعلية الافراد وزيادة انتاجهم في اماكن عملها.(4)

ثالثاً: قوة دور تكنولوجيا المعلومات التنموي

في ظل هذا التطور التقني والتقدم المتواصل ومن خلال النمو المتسارع الذي تشهده صناعة تكنولوجيا المعلومات من اعمار صناعية والتسارع الكبير في استخدام الانترنت اصبحت تكنولوجيا المعلومات ذات قوة وكفاءة عالية تتضح من خلال الاتي:(5)

- 1- تخزين وتحليل البيانات لتساعد في اتخاذ القرارات، كتحليل كفاءة العمالة، وكذلك تحليل انحرافات التكاليف وتحليل القوائم المالية، وايضاً تخزين البيانات والمعلومات المحاسبية والتعامل مع شبكة المعلومات المحلية والعالمية.
- 2- كان لثورة المعلومات اثر كبير على النشاط التجاري لمختلف المؤسسات التجارية فنمت التجارة الالكترونية ووفرت السلع والخدمات الكبيرة مع تحسين مستوى الخدمة المقدمة للعميلين.
- 3- اصبح لتكنولوجيا المعلومات فاعلية كبيرة بظهور انماط انتاجية واستهلاكية جديدة، اذ اصبح الانتاج يعتمد على كثرة المعلومات والخلق والتجديد في العملية الانتاجية.
- 4- مرونة في التأقلم مع بيانات الاعمال المختلفة التي يؤدي فيها مهامه، مع الطموح الدائم الى رفع ادائه وكفاءته مع ما يتماشى وتطورات الحياة.

¹ - Mcconnell, Campbell r& Brue,stanley,Macroeconomics,Irwin, United States ,2008 .

² - خلود هادي الربيعي، دور تكنولوجيا المعلومات في تحقيق الميزة التنافسية دراسة مقارنة بين شركة التأمين الوطنية وشركة التأمين العراقية، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد6، العدد11، 2014، ص ص 326-327.

³ - خلود عاصم، محمد ابراهيم، دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحسين جودة المعلومات وانعكاساته على التنمية الاقتصادية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الخاص بمؤتمر الكلية، 2013، ص 234.

⁴ - عائدة عبد الكريم صالح الحسن، التكنولوجيا مرتكز اساسي في تحقيق التنمية المستدامة (دراسة تحليلية لعينة من المصارف الاهلية العراقية)، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 7، العدد13، 2015، ص324.

⁵ - ياسع ياسمين، دراسة اقتصادية قياسية لاثار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الاداء الاقتصادي للمنظمة، دراسة حالة شركة القطن الممتص، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 2010، ص ص15-34.

- 5- يمكننا القول بأن تكنولوجيا المعلومات كان لها فاعلية كبيرة في اقتصار الوقت والمكان، وخير دليل لذلك شبكة الانترنت التي تسمح لكل منا الحصول على ما يلزمه من معلومات في وقت قصير، وفي نفس الوقت ساهمت تكنولوجيا المعلومات في رفع الثقل عن المهام المتعبة للعامل.
- 6- لقد كان لتكنولوجيا المعلومات قوة كبيرة في ادارة الخدمات لكافة القطاعات كفاح التأمين والبنوك والتعليم ... وغيرها، وتأخذ تكنولوجيا المعلومات الاهتمام الواسع في الاستثمار الرأسمالي مثل التحويل والتأمين.(1)

رابعاً : اليات تقييم تكنولوجيا المعلومات في القطاع المصرفي

يعد موضوع تقييم آليات تكنولوجيا المعلومات عملية مهمة وبالغة الصعوبة وتحتاج الى درجة من الدقة والحرص، الى جانب ذلك ينبغي توافر مجموعة من المهارات لدى العاملين في هذا المجال، وفي هذا الخصوص يهدف مفهوم تقييم اليات تكنولوجيا المعلومات الى التأكد من مدى انسجام انظمة تكنولوجيا المعلومات الحالية مع تصميم او خطط لها من اجل تحقيق اهداف المؤسسة، ويمكن توضيح اليات تقييم تكنولوجيا المعلومات من خلال الاتي:(2)

- 1- الملائمة: بمعنى ان تتلائم المعلومات مع الفرض الذي اعدت له، ويمكن الحكم على مدى الملائمة من عدمها، بكيفية تأثير هذه المعلومات على سلوك مستخدميها، بحيث تؤدي بهم الى اتخاذ قرار اقل خطأ، واكثر فعلاً في الوقت نفسه، وبما ينسجم مع القواعد والقوانين المتفق عليها، ويشير العديد من الباحثين والكتاب الى ان تأثير المعلومات يكون كبير جداً يكون من خلال ملائمتها مع الموضوع ذو الاختصاص حيث ان الملائمة تمثل احد الابعاد الاساسية التي يعتمد عليها اتخاذ القرار اذ لا تكون المعلومات ذات نفع الا ما لم تنسجم مع موضوعات القرار والهدف.
- 2- الوقتية: بمعنى تقديم افضل المعلومات في الوقت المناسب، ذات الجودة العالية في غير توقيتها المناسب لا تمثل جهة هذا ما يركز عليه الباحثين بأن الوقت الذي تقدم فيه المعلومة بالتوقيت المناسب هو العامل والمرجع الاساس الذي يمثل قوتها اذ ان جميع الخصائص الخاصة بالمعلومة من السهولة والوضوح.... الخ لا تكون ذات فائدة ونفع دون تقييدها في الوقت المناسب بحيث تكون جاهزة ومتوفرة عند طلبها والحاجة اليها دون التأخير عن موعدها حتى تتم الفائدة المرجوة منها.
- 3- موثوقية المعلومات: يقصد بها من قبل الباحثين والكتاب ان المعلومات قد تم اختيارها وتجربتها استناداً الى نماذج واعمال سابقة اذ ان اتخاذ القرار يعتمد بشكل كبير على طبيعة المعلومات التي تقدم ومدى صحتها كذلك يذكر بعض الكتاب ان هنالك العديد من النماذج والاساليب الكمية والوصفية التي يجب الاعتماد عليها في تحديد موثوقية المعلومات وهنا لابد من ذكر ان موثوقية المعلومة تمثل عاملاً حاسماً يستند اليه بشكل كبير في تحديد قوة المعلومات.
- 4- القبول: يمكن تقييم آلية تكنولوجيا المعلومات على مدى قابليتها للاستخدام، من خلال تقديمها بالشكل الذي يمكن المستخدم من قبولها بسهولة.
- 5- الانتشار: احدى آليات تقييم تكنولوجيا المعلومات، هي مدى قدرتها او قابليتها على اقتحام جميع الانشطة التي سنفق افاق جديدة لنشر المعلومات، وان تمثل المعلومات المدى المطلوب وان تكون الحاجة اليها ملحة وضرورية.(3)

خامساً: خدمات تكنولوجيا المعلومات

- 1- جودة الخدمات: مستوي متعادل لصفات تتميز بها الخدمة المبنية على قدرة المؤسسة الخدمية واحتياجات الزبائن بالإضافة الى صفات تحدد قدرة جودة الخدمة على اشباع حاجاتهم ورغباتهم وهي مسؤولية كل عامل داخل المؤسسة،(4) ويتبين من هذا ان جودة الخدمة ماهي الا تطابق بين الاداء الفعلي للخدمة مع توقعات وتطلعات الزبائن لهذه الخدمة.

1 - خلود هادي الربيعي، مصدر سبق ذكره، ص 328.

2 - محمود العتيبي، تقييم مستوى حاكمية تكنولوجيا المعلومات في جامعة الطائف باستخدام مقياس كوبيت، مجلة دراسات العلوم الادارية، المجلد 41، العدد 1، 2014، ص 98.

3 - خلود هادي الربيعي، بوران فاضل صلاح، دور تكنولوجيا المعلومات في تحقيق الميزة التنافسية مقارنة بين شركة التأمين الوطنية وشركة التأمين العراقية، المجلد 6، العدد 11، 2014، ص 325.

4 - توفيق محمد عبد المحسن، قياس الجودة والقياس المقارن، دار الفكر للنشر والتوزيع، مصر، 2005-2006، ص 40.

ومن بين الخدمات التي تقدم والتي تعتبر الاله في مجال التكنولوجيا هي جودة الخدمات البنكية والتي هي عبارة عن اي نشاط او انجاز يقدمها طرف ما لطرف اخر وتكون اساساً غير ملموسة ولا تنتج عنها اي ملكية وان تقديمها قد يكون مرتبط بمنتج مادي ملموس او لا يكون.(1)

ومن خلال ما سبق يمكن القول ان جودة الخدمة : (2)

- تتعلق اساساً بوجود علاقة بين المزايا المحققة فعلاً من استعمال او استهلاك الخدمة والفوائد المرجوة منه.
 - تتعلق الخدمة بدرجة تطابق توقعات العملاء مع مدى ادراكهم للخدمة المقدمة فعلاً.
 - وان جودة الخدمة مرتبطة بقدرتها على ضمان ارضاء العميل بصفه دائمة.
- 2- ايصال الخدمات: تعبر عن افعال وجهود واداء ينقل باستخدام تكنولوجيا المعلومات ويعبر عن ايصال خدمات البيع وخدمات العملاء ويعكس هذا المفهوم ثلاث عناصر رئيسية هي تقديم الخدمة و ايصال الخدمة وخدمات التوصيل، ويترتب على ايصال الخدمات الالكترونية عدة اهداف تتمثل في: (3)
- ❖ تحقيق كفاءة اكبر وعائد اكبر على الاستثمار.
 - ❖ ضمان النفاذ المريح للخدمات البنكية.
 - ❖ توصيل الخدمات التي تستجيب لاحتياجات العميل.
 - ❖ التكامل بين الخدمات ذات الصلة.
 - ❖ زيادة ثقة المستخدم.

سادساً: التحليل الفكري لمفهوم التنمية المستدامة

للتنمية المستدامة (Sustainable Development) مكانة كبيرة في الفكر التنموي المعاصر فقد اهتم بها اكثر الاقتصاديين بشكل عام و علماء البيئة بشكل خاص، ولم تعد التنمية المستدامة ترفاً فكرياً بل هي مطلباً اساسياً لتوزيع ثمار ما تحققة التنمية من المكاسب والثروات بين الاجيال، وحققت مشاريع التنمية التي قام بها الانسان في مختلف النواحي الاقتصادية والاجتماعية... الخ، الى احداث الكثير من المشاكل والتغيرات والانجازات التي صاحبها الاضرار بالبيئة، وفي ضوء هذه المشكلات والمخاطر عقد مؤتمر الامم المتحدة للبيئة والتنمية عام(1992) في البرازيل والذي اطلق عليه (مؤتمر قمة الارض)، اذ تأسست لجنة الامم المتحدة للتنمية المستدامة(UNSCO)، وتضمن اتفاقيات دولية مها(التنوع البيولوجي، وقضايا تغيير المناخ،... وغيرها) ومن هذا الاساس ظهرت فكرة التنمية المستدامة، والتي تتطوي على نهج كامل في إدارة الاقتصاد والبيئة والاهتمام بالمجالات البشرية والقدرة المؤسسية، (4) وهنالك تعريفات متعددة ومتباينة للتنمية المستدامة ومن اهم تلك التعريفات:

فقد عرفها (Edward) ان التنمية المستدامة هي التنمية التي تسعى الى تحقيق التوازن بين النظام البيئي والاقتصادي والاجتماعي، وتسهم في تحقيق اقصى قدر ممكن من النمو وارتقاء في كل نظام من هذه الانظمة الثلاثة، دون تأثير اي احد منهما على الاخر. (5)

اجتماعياً يمكن تعريف التنمية المستدامة على انها ايصال كافة الخدمات الاجتماعية كالصحة والتعليم الى محتاجها وتحقيق المساواة في الحياة الاجتماعية والمحاسبة السياسية والمشاركة الشعبية لكافة فئات المجتمع. (6)

والتنمية المستدامة لا تعني بزيادة متطلبات الحياة الاقتصادية الملائمة للإنسان كمعدلات النمو الاقتصادي والرفاهية الاقتصادية، وانما تعني بالتغيرات الاجتماعية الافضل كالتعليم والصحة والسكن وغيرها... واحترام حقوق الافراد في اتخاذ القرارات وصنعها، بمعنى ان التنمية تأخذ بنظر الاعتبار حاجة الشخص الحالية دون الاضرار بحقوق الاجيال المستقبلية. (7)

1 - عوض بدير الحداد، تسويق الخدمات المصرفية، البيان للطباعة والنشر، الطبعة الاولى، 1999، ص48.

2 - اوغديني هدي، اتجاهات العملاء نحو جودة الخدمة (دراسة ميدانية بالمؤسسة المينائية بسكيكدة)، كلية الاداب والعلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة باجي مختار عنابة، 2008-2009، ص144.

3 - <http://www.hrdiscussion.com>.

4 - ناظم عبد الله عبد الحمدي، عبد الله احمد نصيف المحمدي، تحليل احصائي لبعض مؤشرات التنمية المستدامة في العراق للمدة 2005-2012، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، عدد خاص، المؤتمر العلمي الثاني، ص 215

5 - Edward B Barbier, (1990), Sustainable Development: Economic and Environment in the Third World

O.K.

6 - <http://WWW.marocco-ecologie>

7 - عثمان محمد غنم، ماجدة ابو زلط، التنمية المستدامة فلسفتها تخطيطها ادوات اقتباسها، الطبعة الاولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص25.

ويمكن تعريف التنمية المستدامة (من أجل تحقيق التنمية المستدامة والارتقاء بنوعية الحياة لجميع الشعوب ينبغي ان تعمل الدول على الحد من انماط الانتاج والاستهلاك غير المستدامة وازالتها وتشجيع السياسات الديمغرافية الملائمة). (1)

سابعاً: أهداف التنمية المستدامة

أهداف التنمية ليست متشابهة في كل المجتمعات فقد تختلف في المجتمعات المتقدمة عنها في المجتمعات النامية، وانها تتباين من مجتمع لآخر سواء كانت اقتصادية او اجتماعية او بيئية.... الخ، ولكل مرحلة من مراحل التطور في المجتمع اهداف، والاهداف العامة للتنمية المستدامة يمكن التعرف عليها من خلال الاتي:

1: اهداف التنمية الاقتصادية وتتركز بالاتي: (2)

أ- زيادة معدلات النمو الاقتصادي التي تؤدي الى زيادة الناتج المحلي الاجمالي ثم زيادة الدخل القومي الذي يعني زيادة متوسط دخل الفرد وتطور مستوى المعيشة الذي يقود لتحقيق الرفاهية الاقتصادية للفرد والمجتمع فضلاً عن تطور القدرة الاقتصادية للفرد.

ب- رفع انتاجية العاملين التي تقود الى رفع انتاجية القطاعات الاقتصادية كالصناعة والزراعة التي تؤدي الى زيادة الناتج المحلي للبلاد.

ت- مجموع المساعدات الانمائية الرسمية ورصيد الحساب الجاري كنسبة مئوية من الناتج القومي الاجمالي. (3)
ث- تحتمل زيادة الدخل القومي لبعض العوامل منها معدل الزيادة في الامكانيات المادية والتقدم التكنولوجي للدول، كلما كان المعدل في زيادة السكان اكثر يدفع ذلك الدول الى السعي والعمل على تحقيق نسبة اعلى في دخلها لتلبية الحاجات الاساسية للزيادة في السكان. (4)

2: اهداف التنمية الاجتماعية وتتركز بالاتي: (5)

أ- معالجة البطالة والفقر بوصفها المشكلة الاخطر التي تقود الى مشاكل امنية وسياسية واجتماعية، والمعالجة تتم من خلال توفير العمل للعاطلين والذي بدوره يؤدي الى زيادة الانتاج وتنمية الاقتصاد.

ب- التقدم نحو هدف تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من أسباب القوة عن طريق ازالة التفاوت بينهما في التعليم الابتدائي والثانوي.

ت- تقوية الروابط مع المؤسسات الدولية ووكالات التمويل ومؤسسات الامم المتحدة ذات العلاقة بالتنمية. (6)

3: اهداف التنمية البيئية وتتركز في الاتي:

أ- تعزيز وعي السكان والقدرة الكاملة بالمشكلات البيئية القائمة، والتنوع البيولوجي وتنمية احساسهم بالمسؤولية تجاهها، وحثهم على المشاركة الفاعلة في ايجاد حلول مناسبة لها من خلال اشراكهم في اعداد وتنفيذ برامج ومشاريع التنمية المستدامة. (7)

ب- تحقيق نظافة البيئة من التلوث الذي ينعكس ايجابياً على الماء والهواء والتربة، وكذلك توسيع مساحة الاقتصاد الاخضر وبما يقلل من ظاهرة التصحر. (8)

ت- الحفاظ على قاعدة الموارد المادية والبيولوجية. (9)

1 - حنان عبد الخضر هاشم، واقع متطلبات التنمية المستدامة في العراق (ارث الماضي وضرورات المستقبل)، مركز دراسات الكوفة، العدد الواحد والعشرون، 2011، ص 246.

2 - عدنان مناتي، ليلي ناجي مجيد، اهمية الاستثمار الاجنبي المباشر في تعزيز التنمية المستدامة (البعد الاقتصادي) مع اشارة خاصة للعراق، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الثاني والخمسون، 2017، ص 6.

3 - حنان عبد الخضر هاشم، مصدر سبق ذكره، ص 251.

4 - نشأت خليل قدورة علوش، مساهمة قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في عملية التنمية الاقتصادية (دراسة تطبيقية على الشركات الفلسطينية في قطاع غزة)، كلية التجارة، 2017، ص 35

5 - حسين العلمي، دور الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحقيق التنمية المستدامة (دراسة مقارنة بين ماليزيا، تونس والجزائر)، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2013، ص ص 55- 56

6 - عائدة عبد الكريم صالح الحسن، مصدر سبق ذكره، ص 332

7 - Andrew Steer and Lutz, "Mwasuring Environmentally Sustainable development", Finance and Development, Vol.30 No4, 1993, p.6.

8 - عدنان مناتي، ليلي ناجي مجيد، مصدر سبق ذكره، ص 6.

9 - محمد خضري، دور مؤشرات التنمية البشرية في تعزيز التنمية المستدامة (دراسة عبر الدول)، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الخاص بالمؤتمر العلمي الرابع المشترك، 2014، ص 83.

ثامناً: دور تكنولوجيا المعلومات في جودة التنمية المستدامة في القطاع المصرفي

من أجل الوصول الى حد التنمية المستدامة الاقصى من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات لابد من توافر عدد من الطرق التي تعزز علاقة التكنولوجيا مع جودة التنمية، والتي يمكن توضيحها من خلال الاتي:(1)

- 1- إيجاد خدمات ومنتجات وتطبيقات وعمالة حول شبكة الانترنت ومعالجة البيانات وخدمات الهاتف، اي انها خدمات ومنتجات جديدة.
- 2- إن استخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية التنمية أحدث العديد من الآثار الايجابية على الحياة البشرية وفي جميع القطاعات، وأحدث ثورة في مجال التعليم والبنوك والبحث العلمي وفي مجال العمل المصرفي.
- 3- إن التنمية في مجتمع المعلومات تهدف الى خلق مجتمع ينتج ويستهلك رأس المال، والدلالة على ذلك يعني استخدام تكنولوجيا المعلومات في جميع نواحي الحياة، والاساس في ذلك هو توظيف التكنولوجيا لتحقيق التنمية ويشمل ذلك التعليم، والبنوك التي تنشأ البطاقات الذكية لدخول عالم التجارة الالكترونية في النشاط المصرفي.
- 4- بنية أساسية كافية واستغلال تام لتكنولوجيا المعلومات في تحقيق اهداف التنمية المستدامة.(2)
- 5- وكذلك من الاليات التي تعزز دور تكنولوجيا المعلومات في التنمية المستدامة والتي اوصت بها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية الاسكو منها:.(3)

- أ- بناء القدرات
- ب- خلق فرص للتصدير
- ت- بناء القدرات
- ث- تطوير نظم التعليم
- ج- زيادة الناتج المحلي
- ح- زيادة الكفاءة التنافسية

الجانب العملي للبحث

أولاً: اختبار الفرضية الرئيسية:

ان المنشآت العراقية المبحوثة هي (8) مصارف موجودة ضمن محافظات بابل والديوانية والنجف الاشرف: افادت هذه الفرضية بوجود علاقة تأثير ذات دلالة معنوية لدور تكنولوجيا المعلومات في جودة التنمية المستدامة.

الجدول (2) تحليل الانحدار بين دور تكنولوجيا المعلومات في جودة التنمية المستدامة

جودة التنمية المستدامة				المتغير المستقل
P.Value	C.R.	S.E.	التقديرات Estimate	
0.000	17.09 1	0.06	0.94	تكنولوجيا المعلومات

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج AMOS v.20

حسب الجدول (2) إن قوة تكنولوجيا المعلومات في جودة التنمية المستدامة بنسبة (0.94) و عند مطابقة مستوى المعنوية المتحققة (0.000) مع النسبة التي افترضها الباحث وهي (0.05) نجد ان مستوى المعنوية المتحققة اصغر، وحسب هذه النتائج تقبل هذه الفرضية، سيجري اختبار الفرضيات الفرعية والتي تنفرع من تكنولوجيا المعلومات في جودة التنمية المستدامة الى اربع فرضيات فرعية على وفق نتائج تحليل الانحدار المتعدد بأفترض وجود علاقة دالية بين القيمة الحقيقية ابعاد تكنولوجيا المعلومات (الموثوقية , الدقة , التوقيت المناسب) وجودة التنمية المستدامة، ونتائج التأثير موضحة في الجدول (2).

أ- اختبار فرضية التأثير بين مؤشرات دور تكنولوجيا المعلومات وجودة التنمية المستدامة: وجود علاقة تأثير ذات دلالة معنوية وموجبة لمؤشرات تكنولوجيا المعلومات في جودة التنمية المستدامة، وهي كالآتي حسب الجدول(3).

1 - علي شهاب، اهم مقومات القدرة التنافسية للاقتصاد، مجلة دراسات البصرة، المجلد32، العدد4، ص ص 261-265.
2 - جورج كرم، التنمية البشرية المستدامة والاقتصاد الكلي، حالة العالم العربي، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب اسيا، الامم المتحدة، نيويورك، امريكا، 1997، ص33.
3 - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب اسيا(الاسكو)، اولويات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في غربي اسيا.. قضايا مختارة، الامم المتحدة، 2003. ص ص 261-265.

الجدول (3) تحليل الانحدار بين ابعاد تكنولوجيا المعلومات وجودة التنمية المستدامة

جودة التنمية المستدامة				التابع , المتغير , المستقل
P.Value	C.R.	S.E.	التقديرات	تكنولوجيا المعلومات
0.029	3.696	0.092	0.34	الموثوقية
0.047	2.319	0.069	0.16	الدقة
0.044	3.469	0.049	0.17	التوقيت

المصدر: الاعتماد على مخرجات برنامج AMOS v.20

حسب نتائج الجدول (3) ان هناك ستة مؤشرات فرعية تكنولوجيا المعلومات جرى اختبار تأثيرها في جودة التنمية المستدامة, ونتائج الاختبار هي كالآتي:

1. **الفرضية الفرعية الاولى:** افادت هذه الفرضية وجود علاقة تأثير ذات دلالة معنوية وموجبة الموثوقية في جودة التنمية المستدامة. وحسب نتائج الجدول (3) ان الموثوقية تؤثر في جودة التنمية المستدامة بنسبة (0.34), وعند مطابقة مستوى المعنوية المتحققة (0.029) مع النسبة التي افترضتها الباحثة وهي (0.05) نجد ان مستوى المعنوية المتحققة اصغر, وحسب هذه النتائج تقبل هذه الفرضية.
2. **الفرضية الفرعية الثانية:** افادت هذه الفرضية الى وجود علاقة تأثير ذات دلالة معنوية وموجبة الدقة في جودة التنمية المستدامة. وحسب نتائج الجدول (3) الدقة في جودة التنمية المستدامة بنسبة (0.16), وعند مطابقة مستوى المعنوية المتحققة (0.047) مع النسبة التي افترضتها الباحثة وهي (0.05) نجد ان مستوى المعنوية المتحققة اصغر, وحسب هذه النتائج تقبل هذه الفرضية.
3. **الفرضية الفرعية الثالثة:** افادت هذه الفرضية الى وجود علاقة تأثير ذات دلالة معنوية وموجبة لتوقيت المناسب في جودة التنمية المستدامة. وحسب نتائج الجدول (3) ان توقيت المناسب في جودة التنمية المستدامة بنسبة (0.17), وعند مطابقة مستوى المعنوية المتحققة (0.044) مع النسبة التي افترضتها الباحثة وهي (0.05) نجد ان مستوى المعنوية المتحققة اصغر, وحسب هذه النتائج تقبل هذه الفرضية.

الاستنتاجات والتوصيات والتطبيقات

اولاً: الاستنتاجات

- 1- وجود علاقة قوية بين متغير قوة استخدام تكنولوجيا المعلومات وجودة التنمية المستدامة في القطاع المصرفي لعينة الدراسة محل البحث.
- 2- هنالك درجات استخدام متفاوتة لتكنولوجيا المعلومات لعينة الدراسة المبحوثة.
- 3- هنالك تأكيد على ان البيئة المحيطة وخصوصاً الاجتماعية ذات تأثير سلبي على استيعابها لاستخدام تكنولوجيا المعلومات في تطبيق العمل المصرفي.
- 4- عدم اهتمام عينة الدراسة بالمعرفة المالية وان البيئة المحيطة بعينة الدراسة تتصف بالأمية المالية.
- 5- هنالك عدم اهتمام من قبل عينة الدراسة المبحوثة في تطوير الكوادر العاملة فيها وعدم الاعتماد على اشخاص من غير ذوي الاختصاص في هذا المجال.
- 6- يجب الاعتماد في توظيف العاملين في القطاع المصرفي من ذوي الاختصاص حصر أو عدم الاعتماد على الدخلاء.

ثانياً: التوصيات

- 1- الاعتماد على برامج التطوير والتدريب لتعزيز قدرة المصارف في استخدام تكنولوجيا المعلومات.
- 2- تخصيص شعبة او قسم في البنك المركزي لمتابعة استخدام تكنولوجيا المعلومات في المصارف الاهلية.
- 3- متابعة البنك المركزي العراقي لطبيعة الكادر الوظيفي في المصارف الاهلية ومدى قدرة استخدام المصرف لتكنولوجيا المعلومات.
- 4- يجب ان تعتمد المصارف على الوعي المصرفي من خلال الحملات الاعلانية التوعوية لنشر الثقافة المصرفية.
- 5- ان تحقيق جودة التنمية المستدامة يستوجب وجود استراتيجيات وبرامج من قبل القطاع المصرفي لتحقيق ذلك بمدة زمنية محددة.
- 6- تحديد مساهمة متطلبات بناء تكنولوجيا معلومات حقيقية في القطاع المصرفي.

ثالثاً: التطبيقات

تتصح الدراسة باستخدام مجموعة من التطبيقات ذات العلاقة بتكنولوجيا المعلومات ولها تأثير في جودة التنمية المستدامة في بلدنا العزيز.

- 1- استخدام اليات الصرف الحديثة في المصارف التي تساعد على توفير الوقت والتقليل من الجهد المبذول والابتعاد عن الروتين في العمل المصرفي.
- 2- الاعتماد على انجاز المعاملات الكترونياً التي تقوم على تقليل نسب الخطأ.
- 3- ان توفر المصارف الاهلية القيام بعمليات الدعم والمساندة الاجتماعية لنشر الوعي المصرفي.
- 4- الاعتماد على التوقيع الالكتروني لمنع عمليات الغش التي تحدث في كثير من المصارف اذ ان استخدام تكنولوجيا المعلومات في العمل المصرفي تقوم بالتقليل من حدوث مثل هذه الحالات.
- 5- استخدام الاليات الحديثة في عمليات السحب والايداع مثل الكريدت كارد وغيرها.
- 6- الاعتماد على الادارة الالكترونية في القيام بالعمل المصرفي بدلاً من استخدام العمليات الروتينية.

المصادر

المصادر العربية

1. الحداد، عوض بدير، تسويق الخدمات المصرفية، البيان للطباعة ونشر، الطبعة الاولى، 1999.
2. الحسن، عائدة عبد الكريم صالح ، التكنولوجيا مرتكز اساسي في تحقيق التنمية المستدامة (دراسة تحليلية لعينة من المصارف الاهلية العراقية)، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 7، العدد 13، 2015.
3. خضري، محمد، دور مؤشرات التنمية البشرية في تعزيز التنمية المستدامة (دراسة عبر الدول)، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الخاص بالمؤتمر العلمي الرابع المشترك، 2014.
4. الربيعي،خلود هادي، دور تكنولوجيا المعلومات في تحقيق الميزة التنافسية دراسة مقارنة بين شركة التأمين الوطنية وشركة التأمين العراقية، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 6، العدد 11، 2014.
5. زين الدين،صلاح ، تكنولوجيا المعلومات والتنمية، (الهيئة العربية العامة للكتاب) مكتبة الشروق الدولية ، مطبعة دار الشعب، 2008.
6. شهاب، علي، اهم مقومات القدرة التنافسية للاقتصاد، مجلة دراسات البصرة، المجلد 32، العدد 4.
7. عاصم، ابراهيم خلود ، محمد ، دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحسين جودة المعلومات وانعكاساته على التنمية الاقتصادية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الخاص بمؤتمر الكلية، 2013.
8. عبد المحسن، توفيق محمد، قياس الجودة والقياس المقارن، دار الفكر للنشر والتوزيع، مصر، 2006-2005.
9. العتيبي،محمود، تقييم مستوى حاكمية تكنولوجيا المعلومات في جامعة الطائف بأستخدام مقياس كوييت، مجلة دراسات العلوم الادارية، المجلد 41، العدد 1، 2014.
10. العلمي، حسين ، دور الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحقيق التنمية المستدامة (دراسة مقارنة بين ماليزيا ، تونس والجزائر)، كلية للعلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2013.
11. علوش، نشأت خليل قدورة ، مساهمة قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في عملية التنمي الاقتصادية (دراسة تطبيقية على الشركات الفلسطينية في قطاع غزة)، كلية التجارة، 2017.
12. غنم،عثمان محمد، ماجدة ابو زلط، التنمية المستدامة فلسفتها تخطيطها ادوات اقتباسها، الطبعة الاولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2010.
13. كرم، جورج، التنمية البشرية المستدامة والاقتصاد الكلي، حالة العالم العربي، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب اسيا، الامم المتحدة، نيويورك، امريكا، 1997.

14. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب اسيا(الاسكو)، اولويات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في غربي اسيا.. قضايا مختارة، الامم المتحدة، 2003.
15. المحمدي، ناظم عبد الله عبد، عبد الله احمد نصيف المحمدي، تحليل احصائي لبعض مؤشرات التنمية المستدامة في العراق للمدة 2005-2012، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، عدد خاص، المؤتمر العلمي الثاني.
16. مناتي، عدنان ، ليلي ناجي مجيد، اهمية الاستثمار الاجنبي المباشر في تعزيز التنمية المستدامة(البعد الاقتصادي) مع اشارة خاصة للعراق، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الثاني والخمسون، 2017.
17. موسى، عبد الله علي فرغلي ، تكنولوجيا المعلومات ودورها في التسويق التقليدي الالكتروني، الطبعة الاولى، 2007، مصر، ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع.
18. هاشم، حنان عبد الخضر ، واقع متطلبات التنمية المستدامة في العراق (ارث الماضي وضرورات المستقبل)، مركز دراسات الكوفة، العدد الواحد والعشرون، 2011.
19. هدى، اوغديني، اتجاهات العملاء نحو جودة الخدمة(دراسة ميدانية بالمؤسسة المينائية بسكيكدة)، كلية الاداب والعلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة باجي مختار عنابة، 2008-2009.
20. ياسمينه، ياسع ، دراسة اقتصادية قياسية لأثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الاداء الاقتصادي للمنظمة، دراسة حالة شركة القطن الممتص، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 2010.

المصادر الاجنبية

- 1-Andrew Steer and Lutz," Mwasuring Environmentally Sutainable development", Finance and Development , Vol.30 No4 ,1993.
- 2-Edwared B Barbier,(1990),Sustainable Development:Economic andEnvironment in the Third World O.K.
- 3-Mcconnell, Campbell r& Brue,stanley,Macroeconomics,Irwin, United States ,2008.
- 4-Vu, K. M. (2011). ICT as a source of economic growth in the information age: Empirical evidence from the 1996–2005 period. Telecommunications Policy, 35(4), 357-372.
- 5- Dimelis, S. P., & Papaioannou, S. K. (2011). ICT growth effects at the industry level: A comparison between the US and the EU. Information Economics and Policy, 23(1), 37-50.
- 6-Xing, W., Ye, X., & Kui, L. (2011). Measuring convergence of China's ICT industry: An input–output analysis. Telecommunications Policy, 35(4), 301-313.
- 7- Zuhdi, U., Mori, S., & Kamegai, K. (2012). Analyzing the role of ICT sector to the national economic structural changes by decomposition analysis: The case of Indonesia and Japan. Procedia-Social and Behavioral Sciences, 65, 749- 754.
- Frazier, J. (1985). A review of in vivo labels for studies of age

determination and growth in amphibians and reptiles. Herpetologica, 222-227

ثالثاً : المواقع الالكترونية

- 1- <http://www.isx-iq.net/>
- 2- <https://www.researchgate.net/>
- 3- <https://search.ebscohost.com/>
- 4- <https://www.executivefinance.ca/>
- 5- <http://www.hrdiscussion.com>.
- 6- <http://WWW.maroco-ecologie>.

"الصكوك الاسلامية ودورها في تمويل الموازنة الحكومية"

نزار رافع محمد
البنك المركزي العراقي
البريد الإلكتروني: (nazar2015kk@gmail.com)

مستخلص.

شهد الاقتصاد العراقي في السنوات الاخيرة عجوزات في الموازنة العامة استحالته فعلاً إلى عجوزات في نهاية السنة المالية، حاله في هذا حال الكثير من البلدان وخصوصاً البلدان المعتمدة على النفط كمورد رئيس لتمويل موازنة الحكومة، إذ يشكل انخفاض أسعار النفط الخام تحدياً أمام هذه الدول، ويعد هذا البحث محاولة لبيان مدى امكانية استخدام الصكوك الاسلامية أداة تمويلية تضاف الى الموارد الداخلة في تمويل عجز الموازنة للحد منه، وبين البحث المنافع التي جنتها بعض الدول في مجال اصدار الصكوك الاسلامية وتداولها، إذ اثبتت التجارب السابقة أنَّ الصكوك الاسلامية وسيلة فعالة في تمويل المشروعات التنموية، ولا تعد هذه الصكوك بديل للموارد التمويلية في الموازنة وانما مورد تمويلي يضاف الى الموارد الموجودة في اقتصاد الدولة، ويتطلب هذا الامر من صانعي السياسة المالية ضرورة العمل على توفير البيئة الملائمة لإصدار الصكوك الاسلامية وتداولها وبذلك لا بد من استحداث بنية تشريعية وانشاء سوق مالي اسلامي، فضلاً عن نشر ثقافة الصكوك الاسلامية في المجتمع العراقي أسوةً بالاقتصادات التي تمكنت من استثمار هذه الأداة، خصوصاً وأن للأدوات الاسلامية قاعدة جماهيرية لا بأس بها في المجتمع العراقي.

الكلمات المفتاحية: الصكوك الاسلامية – تمويل الموازنة- الموازنة الحكومية.

Islamic instruments and their role in financing the government budget

Abstract

Iraq has suffered recently in the budget deficit and this is the case in the case of many countries, especially the countries dependent on oil as a major resource for the budget of the government, was discussed in this research on the possibility of using Islamic instruments to reduce the deficit in the budget as well as a financing tool added to The results of the study showed that the experiences of some countries in the issuance and circulation of Islamic sukuk have proved useful. Experiences have proven that Islamic sukuk is an effective means of financing development projects. These instruments are not an alternative to funding resources in the budget but rather as a financing resource in addition to existing resources in the state economy. This requires the Iraqi government to work to provide an environment conducive to the issuance of Islamic sukuk and circulation and thus must be the establishment of a legislative structure and the establishment of an Islamic financial market and we do not forget that the dissemination of the culture of Islamic instruments in Iraqi society, in the case of many economies that could be closer to the reality of the economy Iraq.

Key Words: Islamic Bonds - Budget Financing - Government Budget

تنطلق مشكلة البحث من تساؤلين:

- ماهي الصكوك الاسلامية وما مدى الاستفادة من تجارب الدول الاسلامية في هذا المجال.
- كيفية تطبيق هذه الصكوك في الاقتصاد العراقي؟

اهمية البحث:

تأتي اهمية البحث في بيان اهمية الصكوك الاسلامية غير المألوفة في الاقتصاد العراقي على الرغم من تطبيقها في كثير من البلدان الاسلامية، ومدى امكانية مساهمتها في تمويل العجز في الموازنة العامة عن طريق المشاركة في تمويل المشروعات المدرجة في الموازنة العامة والتي تسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية. ولا ننسى أن هذا المورد التمويلي ذات أهمية كبيرة في مواجهة الازمات التي تواجه الاقتصاد العراقي.

فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية مفادها ان للصكوك الإسلامية دور مهم في تمويل جزء كبير من الانفاق الاستثماري كبديل عن الاقتراض الخارجي، وفي الوقت نفسه لا يشكل عبء كبير على المالية العامة كون أن موارد هذه الأداة تخصص لمشاريع انتاجية مدرة للعائد، فضلاً عن أنها تكون موجهة للجمهور لسحب المدخرات خارج الجهاز المصرفي وإعادة توزيعها.

1. مفهوم الصكوك الإسلامية.

تقوم فكرة الصكوك الإسلامية على المشاركة في تمويل مشروع أو عملية استثمارية وفقاً لقاعدة الغنم والغرم (المشاركة في الربح والخسارة) وقد تكون الجهة المصدرة لهذه الصكوك هي أحد المصارف الإسلامية أو شركات مالية أو جهات حكومية التي لها شخصية معنوية، وتنشأ هذه الجهة وفقاً للقوانين المحلية السائدة في الدولة التي سوف تنشأ فيها (شحاته، 2010، 8).

ويمكن تعريفها أيضاً على أنها وثائق متساوية القيمة تمثل حصصاً شائعة في ملكية اعيان أو منافع أو خدمات أو نشاطاً استثمارياً خاص، وذلك بعد تحصيل قيمة الصكوك وقفل باب الاكتتاب وبدء استخدامها فيما أُصدرت من أجله (shaker, 2003).

يُعد مصطلح "التصكيك" مصطلحاً شائعاً في التمويل الإسلامي وهو مشتق من كلمة صكوك ويمثل البديل الإسلامي لكلمة سندات تلك الأداة التمويلية القائمة على المداينة والفائدة المحرمة في المجتمع الإسلامي.

1-2 . سمات عملية التصكيك (صالح، 2008):

- ✓ يجب أن تكون عملية التصكيك بإطار زمني محدد.
- ✓ الذمة المالية المفصولة تعني نظرياً وجود شركة ذات الغرض الخاص ¹SPV.
- ✓ تحديد العائد مسبقاً بالنسبة للصك وهذا لا يعني خلوها من المخاطر وبالتالي إعطائها الصفة الإسلامية وابعادها عن السندات ذات الفائدة الثابتة والخالية من المخاطر.
- ✓ ضرورة أن تكون الصكوك الإسلامية محل التصكيك مقبولة شرعاً.
- ✓ من أهم صفات الصكوك الإسلامية أن تكون قابلة للتداول في السوق المالية حتى إذا ما توفرت شروط الشرعية المطلوبة للتداول.

يمكن أن تأخذ عملية التصكيك اتجاهين أساسيين:

الأول: عند القيام بعملية التصكيك يجب أن يكون هناك أصل أو مجموعة أصول يتم إصدار الصكوك على أساس تغطية هذه الأصول لقيمة الإصدار، ولمدة محددة وهي بذلك تمثل عملية المشاركة في المنافع المتوقعة من أداء هذا الأصل أو الأصول.

¹ Special Purpose Vehicle (SPV) : وهي عبارة عن شركة تتولى عملية الإصدار، حيث تتخذ جميع الإجراءات اللازمة لعملية التصكيك مقابل أجر أو عمولة محددة في نشرة الإصدار، وقد تجمع هذه الشركة بين عدة وظائف توكل إليها كمدير أو أمين الاستثمار وكذلك مدير الإصدار وغيرها من الوظائف، وبالعادة تكون مستقلة مالياً وقانونياً عن الجهة المنشأة لها أو المتمثل في المنشئ.

الثاني: إن أساس عملية التصكيك هو وجود فكرة تمويل مشروع استثماري معين والقيام بإصدار الورقة المالية القابلة للتداول من حصيلتها أن يتم تمويل المشروع أو المجالات الاستثمارية المحددة على أن يكون لحملة الصكوك المنافع المتوقعة من هذا الاستثمار.

3-1 أهداف الصكوك الإسلامية (دوابة، 2009، 27):

تتمثل الاهداف الاساسية لإصدار الصكوك الاسلامية بالآتي:

1. إن من أهم المشاكل التي تواجه المشاريع الاستثمارية في الدول النامية هي مشكلة التمويل وبالتالي فإن الصكوك الإسلامية تساهم في جمع رأس المال لتمويل انشاء المشروع الاستثماري من خلال تعبئة موارده للمستثمرين، وذلك من خلال طرح صكوك وفق مختلف صيغ التمويل الإسلامية في اسواق المال، لتكون حصيلة الاكتتاب فيها رأس مال المشروع.
2. إن عملية التصكيك ليس بالضرورة أن تكون لمشروع جديد فمن الممكن وجود مشاريع قائمة فعلاً وينقصها التمويل لعدم وجود السيولة الكافية، وبالتالي يتم التوجه الى عملية اصدار الصكوك الإسلامية للحصول على التمويل اللازم لتوسيع قاعدة المشاريع وتطويرها، وهو الاجراء الذي يتم بموجبه تحويل الاصول المالية للحكومات والشركات الى وحدات تتمثل في الصكوك الإسلامية، ومن ثم عرضها في السوق لجذب المدخرات لتمويل المشاريع الاستثمارية طويلة الاجل.
3. تحسين القدرة الائتمانية والهيكل التمويلي للمؤسسات المصدرة للصكوك حيث يتم التصنيف الائتماني للمحفظة وبصورة مستقلة عن المؤسسة ومن ثم يكون تصنيفها الائتماني مرتفع.

4-1 خصائص الصكوك الإسلامية (القي، 2010، 9):

- إن من أهم الخصائص التي تميز الصكوك الإسلامية ما يلي:
- أ. المشاركة في الربح والخسارة: بمعنى أن مالك الصك يشارك في الغنم حسب الاتفاق المبين في نشرة الاصدار ويتحمل الخسارة (الغرم) بنسب ما يمتلكه من الصكوك.
 - ب. تصدر بفئات متساوية القيمة: وذلك بهدف تسهيل عملية شرائها وتداولها بين الجمهور من خلال الاسواق المالية.

ت. قابلية التداول: وهي تعني أن هناك أنواع من الصكوك قابلة للتداول من صكوك المضاربة والمشاركة والاجارة وأنواع غير قابلة للتداول مثل صكوك السلم.

✓ لها قيمة اسمية محددة: أي تصدر بقيمة إسمية محددة يحددها وفق القانون وحسب نشرة الاصدار.

5-1 أهمية الصكوك الإسلامية:

لقد ازدادت أهمية الصكوك الإسلامية نتيجة العديد من العوامل ومن أبرزها:

✓ تتيح الفرصة أمام البنوك المركزية في استخدامها ضمن أطر السياسة النقدية وفقاً للمنظور الإسلامي بما يساهم في امتصاص السيولة ومن ثم خفض معدلات التضخم، واثابة الفرصة أمام المؤسسات المالية الإسلامية لإدارة السيولة الفائضة.

✓ تساعد في تحسين ربحية المؤسسات المالية والشركات ومراكزها المالية حيث أن من أهم اسباب هذه الربحية هي الكلفة المنخفضة في اصدار هذه الصكوك (امبية وآخرون، 2017، 6).

✓ تلبي احتياجات الدولة في تمويل المشاريع التنموية ومشاريع البنية التحتية الى جانب سندات الخزينة والدين العام (الدماغ، 2012، 8).

6-1 طرق التصكيك (محمد وهادي، 2015، 112):

هناك طريقتان لعملية التصكيك:

الأولى: طريقة التصكيك البسيط (المباشر): وتصدر هنا الصكوك لجمع الموارد المالية أولاً ومن ثم التوجه نحو مشروع استثماري معين مثل مشاريع البنية التحتية والمرافق العامة، ويتم ذلك عن طريق طرح الصكوك على أساس صيغة تمويل إسلامي في السوق الأولية لتكون حصيلة الاكتتاب هي رأس المال المشروع المراد انجازه، وهذه الطريقة هي ما يميز التصكيك عن التوريق التقليدي.

الثانية: طريقة التصكيك الهيكلي (غير المباشر): وتصدر الصكوك لغرض تمويل المشاريع والاصول القائمة على سيولة نقدية، وهذا يتم من خلال تحويل الاصول المالية او المعنوية المدرة للدخل الى وحدات متساوية تتمثل في الصكوك التي تم طرحها في السوق المالي لجذب الاموال.

7-1 الصكوك والتنمية الاقتصادية:

إن من أهم دعائم النمو الاقتصادي هو الاستثمار، وخصوصاً في البلدان النامية وذلك لما ينتج عنه من زيادة في الطاقة الانتاجية للبلاد إذ إنه من الوسائل الفعالة في تغيير بنية الاقتصاد الوطني لصالح الاختلالات الهيكلية فيه، وكما هو معلوم فإن زيادة الاستثمارات تعمل على تسريع عجلة الاقتصاد بزيادة معدل النمو من خلال زيادة القيمة المضافة والانتاجية وتشغيل القوى العاملة (معطي وشرياق، 2012، 9)، وهنا تكمن أهمية الصكوك الاسلامية اذ إن انتشارها والتسابق في اصدارها من قبل الدول النامية هو بدء مرحلة جديدة في التحول من الاقتصاد الورقي (الأوراق المالية) الى الاقتصاد الحقيقي المرتبط بالسلع والخدمات. وتعد الصكوك الاسلامية اداة مهمة في تعبئة المدخرات المالية الموجودة بين ايدي الافراد لغرض توجيهها نحو الأنشطة الاقتصادية وتأدية دورها التنموي، ولأجل استثمارها في المجالات الزراعية والصناعية والتجارية والتي تعبر عن درجة تطور الاقتصاد في البلاد (الحنيطي، 2015، 559).

2. مفهوم الموازنة الحكومية.

إن الموازنة العامة لها دور كبير في المجال الاقتصادي والسياسي للمجتمع، وقد تنامت أهمية الموازنة العامة في الاقتصادات العالمية بشكل كبير، وانعكس هذا التنامي على وظيفة الحكومات اذ أصبحت تلعب دوراً كبيراً في النشاط الاقتصادي، وبذلك أصبح العجز في الموازنة العامة للدولة مؤشر مهم لمختلف دول العالم، ومع نمو هذا العجز يتزايد القلق بشأنه وخصوصاً مع تجاوز الحدود المعقولة ووصوله الى مستويات باتت تهدد الاستقرار المالي والنقدي.

إن العجز في الاقتصاد يقود إلى آثار سلبية اقتصادية واجتماعية وحتى سياسية، لما له من تأثير على معدلات التضخم، وبما يترتب عليه تدهور مستمر في القوة الشرائية للعملة الوطنية وتدهور في المستوى المعاشي. وكذلك من أهم تأثيرات العجز هو ارتفاع الدين الداخلي والخارجي.

إن مفهوم الموازنة وبشكل مبسط هو تقدير نفقات الدولة وإيراداتها لمدة زمنية مقبلة، وهي الاداة الرئيسة للسياسة المالية لتحقيق الرفاهية الاقتصادية والنمو والعدالة الاجتماعية، وتكون لمدة سنة مقبلة (عثمان، 2003، 555). ويمكن توضيح مفاهيم النفقات العامة والإيرادات العامة في الموازنة الحكومية.

ويمكن تعريف النفقات العامة على أنها مبلغ مالي يخرج من ذمة الدولة (خزينة الدولة)، أو إحدى المؤسسات التابعة لها. إن الغاية من النفقات العامة التي تقوم بإنفاقها الحكومات هو لتحقيق المنفعة العامة للمجتمع وإن المبرر الوحيد لهذه النفقات هو وجود حاجات عامة فتتولى الدولة أو الهيئات أو المؤسسات التابعة لها إشباعها نيابة عن الأفراد. ويمكن تقسيم النفقات العامة إلى النفقات الجارية والاستثمارية.

أما الإيرادات فهي تعرف على أنها مجموعة من الدخول التي تحصل عليها الدولة من مصادر مختلفة من أجل تغطية نفقاتها العامة وتحقيق التوازن الاجتماعي والاقتصادي. وكذلك يمكن تعريفها على أنها التدفقات النقدية الداخلة من أجل تغطية النفقات لإشباع الحاجات العامة التي يطلبها المجتمع، وتعد هذه التدفقات جزءاً هاماً لتمويل الانفاق العام (زوبير، 2017، 61).

1-2 مفهوم عجز الموازنة.

يمكن تعريف عجز الموازنة على أنه انعكاس لعدم قدرة الإيرادات العامة للدولة على تغطية نفقاتها أي أنه زيادة النفقات العامة على الإيرادات العامة (سالم، 2003، 295). وقد عرف صندوق النقد الدولي العجز الكلي على أنه يركز على إجمالي الإيرادات العامة والنفقات العامة في حين حدد مفهوم العجز الجاري بزيادة النفقات الجارية على الإيرادات الجارية أي أنه ينحصر في الموازنة العامة الجارية.

وأيضاً تم تعريف عجز الموازنة على أنه اختلال مالي يواجه الحكومة نتيجة قصور مواردها وامكاناتها عن الوفاء بالتزاماتها في الاجلين القصير والطويل (أبو القمصان، 2015، 68). مما سبق يتضح أن عجز الموازنة هو زيادة النفقات الذي يقابله النقص في الإيرادات الحكومية أو الاستخدام غير الكفوء لإيرادات الدولة وهذا ما يؤدي الى الفرق السالب بين الإيرادات والنفقات.

2-2 أسباب نشوء ظاهرة العجز.

هناك مجموعة من الأسباب التي تؤدي الى حدوث ظاهرة العجز في الموازنة العامة، ولا يمكن القول أن هنالك سبب واحد لحدوث هذه الظاهرة، لأنها مركبة ومعقدة، وكما ذكر مسبقاً، فإن من أهم أسباب حدوث العجز هو نمو الانفاق العام بمعدلات تفوق نمو الإيرادات العامة للدولة وهذا ما

يسمى بظاهرة عجز الموازنة العامة، ولكن في الدول النامية فإن العجز يعد وسيلة، بسبب ارتفاع النفقات الجارية في الموازنة العامة وتوجيه معظم الإيرادات العامة لتغطيتها، لذلك يتم اللجوء إلى التمويل بالعجز لتغطية الانفاق الاستثماري في هذه الدول، لأن المالية العامة فيها أصبحت مضخة أساسية لتحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي والعدالة الاجتماعية (الحاج، 2005، 5).

يعكس حجم الانفاق العام الاستثماري وتطوره حجم الحكومة ودورها في النشاط الاقتصادي وفعاليتها في إدارة الاقتصاد الوطني الذي اخذ بالتزايد كماً ونوعاً.

3-2 وسائل التخفيف من حدة العجز.

هناك بعض المعالجات التي تقوم بها الحكومات من أجل تخفيف حدة العجز في الموازنة العامة ولا تعمل على جعل العجز صفر وانما الأهم هو تحقيق الاستقرار الاقتصادي أي زوال حالة التضخم والانكماش وبعبارة أخرى تشجيع النمو الاقتصادي والهبوط بمستوى العجز الى مستوى مناسب ومعقول يمكن تحمله دون حدوث مشاكل تهدد الاستقرار النقدي والسعري للاقتصاد من خلال العمل بالمحاور الآتية (سالم، 2012، 7):

أ. **ترشيد الانفاق العام:** تعمل الحكومات عادةً على قاعدة النفقات على الإيرادات، ومع التدخل الكبير للدولة في الحياة الاقتصادية وتزايد نفقاتها مع محدودية الموارد أصبح من الضروري الحفاظ على هذه الموارد المحدودة وترشيد المنفعة العامة وتحقيق هذه المنافع بأقل التكاليف وأصبح ذلك مطلباً أساسياً في الدول المتقدمة والنامية وهذه تعتبر واحدة من التدابير التي اتخذتها هذه الدول.

ب. **إعادة ترتيب الأولويات في الانفاق العام:** إن الموارد المالية تكون محدودة بالنسبة لحجم الانفاق المطلوب ونظراً لتدخل الدولة الكبير في الحياة الاقتصادية ووجود عدد كبير من المشاريع الإنتاجية والخدمية الواجب الانفاق عليها فلا بد تقييم الحاجات لهذه المشاريع وتبويبها الى مهم وأهم، أي أنه تنفيذها طبقاً للحاجات الفعلية وأهميتها وإنتاجها. هذه تعتبر أداة تقوم بها الدولة من أجل تقليل الفجوة الحاصلة بين النفقات والإيرادات.

ت. **تنمية موارد الدولة:** وهي تعني اتخاذ الإجراءات والوسائل التي تكفل بتنمية مستوى الإيرادات العامة وزيادتها سواء الضريبية وغير الضريبية وخاصة ان معظم البلدان النامية تتصف بانخفاض طاقتها الضريبية، وليس من الضروري ان يتم الإصلاح الضريبي من خلال زيادة

الضرائب وانما من الممكن بقاء الضرائب على ما هي عليه ولكن يجب رفع كفاءة الادارة الضريبية وتحديثها واعادة تأهيلها وتنميتها.

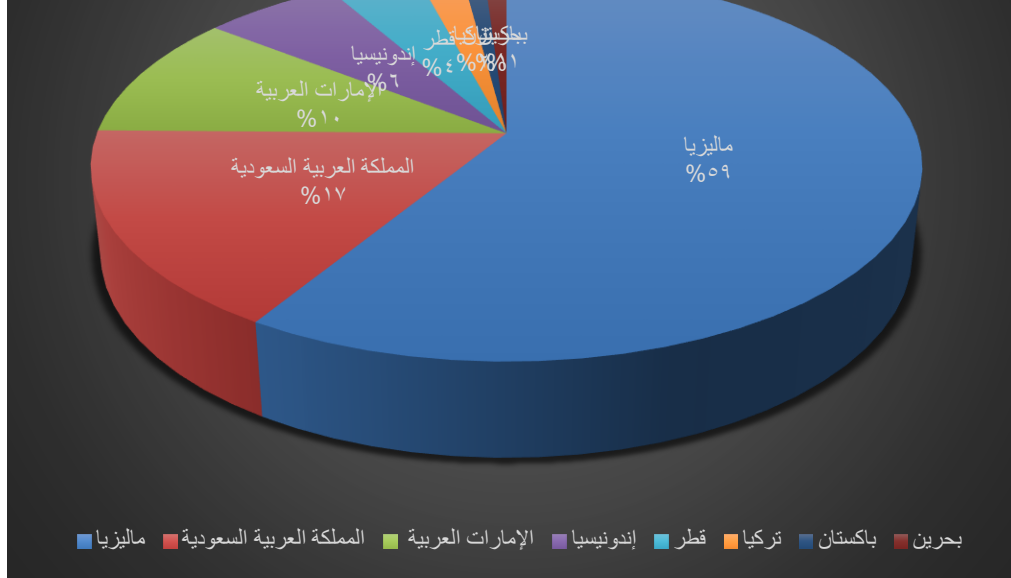
هناك بعض الحكومات تلجأ إلى وسائل أخرى للتقليل من العجز الحكومي إلا أنها لها سلبيات، ومن أبرز هذه الطرق هي اقتراض الأموال من الحكومات الأخرى او المؤسسات المالية الدولية وهذا ما يسمى بالدين العام. رغم إيجابيات هذا الامر في سد عجز الميزانية إلا أنه يترتب عليه العديد من المساوئ أحدها صعوبة تسديد الدين بسبب تراكم الفائدة مع مرور الوقت وخصوصاً في حال توجيه هذه الديون الى النفقات التشغيلية، وهنا تبرز أهمية الصكوك الإسلامية التي سيتم التطرق لها في المحور القادم.

3. تجارب الدول في معالجة موازينها العامة باستخدام الصكوك الإسلامية.

باتت الصكوك الإسلامية من أهم منتجات الصناعة المالية الإسلامية الحديثة وأصبحت أكثر الأدوات شيوعاً خلال السنوات الأخيرة، وإن الصكوك تستخدم من جانب الحكومات والشركات كمصدر من مصادر تمويل المشاريع أي أنها تدخل ضمن موارد الدولة الداخلة في موازنتها، لقد وصل حجم الصكوك المصدرة عالمياً في المتوسط حوالي (\$100) مليار دولار خلال المدة 2011-2016 إذ لاقت الصكوك الإسلامية انتشاراً واسعاً في كثير من دول العالم وذلك لما حققته من نتائج إيجابية في مجالات التمويل والاستثمار في كثير من القطاعات الاقتصادية.

أكد صندوق النقد الدولي أن الأدوات المصرفية الإسلامية تشهد نمواً متسارعاً ويمكن إرجاع ذلك إلى توسع رقعة الحلول والمنتجات الإسلامية التي تتماشى مع قطاعات واسعة من المستثمرين. ووسعت كثير من الدول حول العالم العربية والغربية إلى اصدار الصكوك الإسلامية لما لها من أهمية على مستوى الاقتصاد الكلي سواء في تمويل عجز الموازنة أو تنشيط الأسواق المالية أو تمويل المشروعات التنموية ومشروعات البنية التحتية. وتؤكد التجارب العملية لإصدارات الصكوك من دول العالم القدرة على تمويل المشروعات وفي ذلك تحقيق قيمة مضافة أكبر للاقتصاد.

شكل رقم (١) الصكوك الإسلامية المصدرة



المصدر: الشكل من عمل الباحث.

يوضح الشكل (1) التوسع الكبير في حجم الصكوك الإسلامية المصدرة، وتمتلك ثمان دول حوالي 97% من إجمالي الصكوك المصدرة في نهاية عام 2015، وتأتي في مقدمتها ماليزيا بنسبة 57% ثم المملكة العربية السعودية بنسبة 16% والامارات العربية المتحدة بنسبة 10% ثم اندونيسيا بنسبة 6% وقطر بنسبة 4% ثم تركيا 2% ومن ثم البحرين وباكستان 1% (امبية والتونسي، 2017، 14).

تعددت وتنوعت الصكوك الإسلامية من حيث الاستخدام وحسب نوع الصك فيمكن الاستفادة من صكوك الاجارة في تمويل المشاريع التنموية الحكومية المختلفة ومشروعات البنية التحتية، ويمكن استخدام صكوك الاستصناع في تمويل الصناعات الكبيرة مثل صناعة السفن وغيرها، وهذا ما تؤكدته التجارب العملية للدول التي أصدرت الصكوك فيها.

أ) التجربة التركية:

تعتبر تركيا من أوائل الدول الإسلامية التي قامت بإصدار صكوك إسلامية ففي عام 1984 أصدرت بلدية إسطنبول صكوك مشاركة لتمويل بناء جسر معلق على مضيق البسفور (جسر محمد الفاتح)، وكانت قيمة الإصدار (200 مليون دولار أمريكي)، وقد لاقى هذا الإصدار استحسان القطاع الخاص والمواطنين لما حققه من أرباح جيدة وتم تداول هذه الصكوك في سوق إسطنبول للأوراق المالية.

وكما هو معلوم فإن هناك أنواع كثيرة من الصكوك، حيث قامت الجمهورية التركية بإصدار صكوك الاجارة بما يمثل حوالي (41%) من اجمالي قيمة الصكوك المصدرة وصكوك مرابحة بما يقارب (20%). حيث قامت تركيا بإصدار الصكوك على المستويين المحلي والعالمي، وإن نسبة الصكوك المصدرة على المستوى المحلي (17%) ومانسبته (83%) على المستوى العالمي. بالإضافة الى ذلك لم تكن الحكومة هي المصدر الوحيد للصكوك الاسلامية وإنما صدرت صكوك من قبل المؤسسات والشركات الخاصة (82%) من عدد الصكوك المصدرة، بينما أصدرت الهيئات السيادية (18%) من عدد الصكوك المصدرة، علماً ان تركيا تحتل ما نسبته (1%) من الصكوك المصدرة في العالم (بونقاب و الزهاري، 2018، 15).

ب) التجربة الماليزية:

أصبحت ماليزيا من كبار الدول التي نشطت في السوق المالية الإسلامية حيث تحتل المرتبة الأولى عالمياً في اصدار الصكوك الإسلامية، ولا شك ان الخبرة الماليزية وتطور قطاعها المالي قد ساعدها كثيراً في هذا المجال، حيث صدرت ما نسبته (70%) من القيمة الاجمالية العالمية لإصدارات الصكوك وبقية تقدر بحوالي (394.5 مليون دولار أمريكي) لحوالي (3045) اصدار، ان العديد من الصكوك المصدرة لتمويل مشاريع البنية التحتية للدولة والشركات التابعة لها في سبيل تعزيز هذه الصكوك كأداة تمويلية.

حيث أنه قد لوحظ النمو في الناتج المحلي الاجمال للفرد بعد اصدار الصكوك السيادية حيث انه كان ما يقارب (\$600) قبل اصدار الصكوك، وفي عام 2008 وصل الناتج المحلي الإجمالي للفرد الى (\$8460) واستمر في الارتفاع حتى عام 2011 على الرغم من انخفاضه في عام 2009 بسبب التأثير البسيط للازمة المالية العالمية وهذا يعكس المساهمة الإيجابية والصكوك الإسلامية (sukuk report, 2013,21).

2-3 الموازنة الحكومية بين المخطط والفعلي في العراق.

لقد تعرض العراق الى تحديات وازمات متلاحقة بدأت بانخفاض أسعار النفط العالمية ولحققتها بالوضع الأمني والحرب على الإرهاب، أدى كل ذلك الى مشاكل اقتصادية وظهور العجز في موازنة الدولة في السنوات السابقة، بالرغم من ان العراق هو متنوع في موارده وطاقاته المادية والبشرية.

ومع غياب القطاع الخاص وعدم ظهور دوره في الاقتصاد العراقي والعبء الكبير الذي تتحمله السياسة المالية، بسبب اعتمادها على مورد رئيس هو النفط، وذلك يعد من اهم المشاكل التي تواجه الاقتصاد العراقي كونه اقتصاداً ريعياً ويشكل النفط الخام نسبة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي، الذي تراجع بصورة كبيرة بسبب الانخفاض الشديد في أسعار النفط الخام العالمي فضلاً عن تأثير ذلك على بقية الأنشطة مثل نشاط البناء والتشييد الذي يعتمد على الموازنة الاستثمارية بشكل كبير.

جدول (1)			
الإيرادات العامة ونسبة مساهمة النفط (مليون دينار)			
السنة	اجمالي الإيرادات الفعلية (مليون دينار)	الإيرادات النفطية (مليون دينار)	مساهمة الإيرادات النفطية % (دولار للبرميل)
2007	54,599,451	53,201,460	97.4
2008	80,252,182	79,266,345	98.8
2009	55,209,353	51,874,544	93.9
2010	70,178,223	63,594,168	90.6
2011	103,989,089	103,061,762	99.1
2012	119,817,224	111,326,166	92.9
2013	113,840,076	105,695,825	92.8
2014	105,553,850	98,511,504	93.3
2015	66,470,252	64,455,242	97

المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، الحسابات القومية.

يتضح من الجدول (1) هيمنة الإيرادات النفطية على إيرادات الموازنة العامة وتقدر نسبة الإيرادات النفطية إلى اجمالي الإيرادات بما يقارب (95%) وهذا يعكس الاعتماد الكبير للدولة على العوائد النفطية في تمويل النفقات العامة. يعد النفط من الموارد الناضبة ويتأثر كثيراً بالعوامل الخارجية، لا سيما أن سعره يعتمد على تقلبات العرض والطلب في السوق العالمية فضلاً عن التغيرات السياسية العالمية وحالة النشاط الاقتصادي الدولي، وهذا ما يجعل إيرادات العراق تتأثر بشكل كبير بهذه التغيرات الدولية المتمثلة بتقلبات أسعار النفط العالمية.

أما بالنسبة للإيرادات غير النفطية فإنها تشكل نسبة ضئيلة جداً من موازنة العراق ما يقارب الـ(5%) وهذا ما يسبب مشاكل عند حدوث أي أزمة في أسعار النفط العالمية، ويمكن أن تعزى هذه النسب الضئيلة الى عدم كفاءة الإدارة الضريبية للجهاز الضريبي وتفشي ظاهرة التهرب الضريبي، وهنا تبرز أهمية إدخال أداة تمويلية جديدة وهي الصكوك الإسلامية الى جانب الموارد الحكومية الموجودة لما لها من مميزات كبيرة، إذ إنها لا تساهم في زيادة عرض النقد كونها موجهة للجمهور لسحب مدخرات هي أصلاً موجودة بالتداول بخلاف حوالات الخزنة العامة المخصصة من قبل المركزي في حال عجز الجهاز المصرفي عن خصمها كونها تفوق قدرته وبالتالي يعد ذلك اصداراً نقدياً جديداً يزيد من عرض النقود، فضلاً عن أنها تساعد على سحب المدخرات من الافراد وتوظيفها في مشاريع مدرة للعوائد لغرض زيادة الطاقات الإنتاجية، وعلى الرغم من أن هذه الأداة تعد من أدوات الدين العام الداخلي إلا أن توجيهها الى مشاريع استراتيجية إنتاجية ذات قيمة مضافة سيساعد المالية العامة على سدائها في آجالها الاستحقاقية وبالتالي لا تشكل عبئاً كبيراً على الموازنة العامة.

جدول (2) النفقات العامة (مليون دينار)			
السنة	اجمالي النفقات	النفقات الاستثمارية الفعلية	النفقات التشغيلية الفعلية
2007	39,031,232	7,723,044	31,308,188
2008	59,403,375	11,880,675	47,522,700
2009	52,567,025	10,513,405	42,053,620
2010	70,134,201	15,553,341	54,580,860
2011	78,757,666	17,832,112	60,925,554
2012	105,139,576	29,350,953	75,788,623
2013	119,127,556	40,380,750	78,746,806
2014	112,192,125	35,450,452	76,741,673
2015	70,397,515	18,574,676	51,832,839

المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، الحسابات القومية.

يوضح في الجدول (2) النفقات الفعلية للموازنة الحكومية وكيفية توزيعها على النفقات التشغيلية والاستثمارية، إذ يلاحظ ارتفاع النفقات التشغيلية مقارنة بالاستثمارية، وكما هو معلوم فإن النفقات الاستثمارية تعكس نشاط الدولة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تمثل جانبيين الجانب الأول يشمل مشاريع البنية التحتية وتوسيع الطاقات الاستيعابية وانشاء المشاريع الاستراتيجية ذات الارتباطات الأمامية والخلفية، والثاني يشمل مشاريع رأس المال الاجتماعي، مما يعني أن هذه النفقات

تتفق على المنفعة العامة للمجتمع والمشروعات الإنتاجية التي تقوم بها الدولة من أجل دفع عجلة التنمية الاقتصادية في البلد وتنشيط القطاع الحقيقي، وكلما كان هناك زيادة في النفقات الاستثمارية على التشغيلية (الاستهلاكية) وتنفيذها بشكل فعال وكفوء مما يؤثر بأن هناك تزايد في تراكم رأس المال والطاقة الإنتاجية وبالتالي تزايد النمو الاقتصادي.

تعني الزيادة في النفقات الاستهلاكية ضعف الحكومة في القدرة على الانفاق على تنفيذ المشاريع، وإن العراق بحاجة إلى موارد كبيرة ومتنوعة من أجل النهوض بالقطاعات الاقتصادية الحقيقية (زراعية، صناعية، سياحية... الخ) لذا يتوجب على صانعي السياسة المالية ابتكار أدوات تمويلية جديدة لتنويع الإيرادات ومنها الصكوك الإسلامية.

بالنسبة للعراق فإن البيئة الاستثمارية التي يتمتع بها تمكنه من التوجه لاصدار الصكوك الإسلامية وجذب الاستثمارات الخارجية بالإضافة إلى عدم هروب رؤوس الأموال إلى الخارج، وهنا لا بد أن يتم نشر الوعي الثقافي فيما يخص الصكوك الإسلامية (لما يتمتع به المجتمع العراقي بميزة الطابع الإسلامي فيه)، فضلاً عن تشريع قانون اصدار هذه الصكوك وتهيئة سوق مالي متطور قادر على ان يستوعب الصكوك الإسلامية المصدرة من قبل الحكومة العراقية والاستعانة بتجارب الدول التي يمكن أن تكون قريبة إلى حال الاقتصاد العراقي الريعي، ولا بد أن تكون هناك معرفة بالصكوك الإسلامية وانواعها وأي من هذه الأنواع¹ التي لها القدرة على النهوض بواقع الاقتصاد العراقي.

الجدول (3) النفقات والإيرادات المقدرة وصافي الموازنة والميزانية (مليون دينار)				
السنة	الإيرادات العامة المقدرة	النفقات العامة المقدرة	العجز المخطط	الفائض (العجز) الفعلي
2007	42,064,530	51,727,468	- 9,662,937	15,568,219
2008	50,775,081	59,861,973	- 9,086,892	20,848,807
2009	50,408,215	69,165,523	- 18,757,307	2,642,328
2010	61,735,312	84,657,467	- 22,922,155	44,022
2011	80,934,790	96,662,766	- 15,727,976	25,231,423
2012	102,326,898	117,122,930	- 14,796,032	14,677,648
2013	119,296,663	138,424,608	- 19,127,944	- 5,287,480
2014				- 6,638,275
2015	94,048,364,139	119,462,429,549	- 25,414,065,410	- 3,927,263

المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، الحسابات القومية.

¹ أنواع الصكوك الإسلامية التي يمكن الاستفادة منها:

- صكوك استثمار بصيغة الاستصناع في مجال التنمية الصناعية.
- صكوك استثمار بصيغة السلم في مجال التنمية الزراعية.
- صكوك استثمار بصيغة الاجارة (تأجير خدمات).

يلاحظ من الجدول (3) أنه في السنوات قبل 2013 كانت موازنة الدولة تقرر بعجز وتنتهي بفائض كنتيجة للتقديرات غير الدقيقة في حجم النفقات وتضخيمها فضلاً عن عدم تنفيذ جزء كبير منها وخصوصاً فيما يتعلق بالنفقات الاستثمارية بشكل فعال وتام، أما فيما يخص تقديرات الإيرادات العامة فهي تتم أيضاً بناءً على حسابات غير دقيقة لكل من سعر البرميل والكميات المصدرة من النفط الخام وعدد أيام السنة المالية، ففي عام 2010 مثلاً بلغ العجز المخطط ما يقرب 23 ترليون دينار وهي ثاني أعلى قيمة عجز مقدرة خلال المدة، فيما تحقق في نهاية العام فائض يقدر بـ 44 ترليون دينار، وأيضاً في عام 2011 فقد تحقق أعلى فائض خلال مدة الدراسة، إذ بلغ 25 ترليون دينار تقريباً، مقارنةً بالتقديرات التي أشارت إلى عجز بأكثر من 15.7 ترليون دينار.

أما في السنوات 2013 وما بعدها، فقد تحقق عجز في الموازنة واستحال إلى عجز فعلي في نهاية السنوات، لكن يبقى التقدير بعيد عن الواقع، إذ أن أسوأ قيمة للعجز الفعلي لم تتجاوز 6.64 ترليون دينار وذلك في عام 2014، وكذلك الحال عام 2015 التي شهدت أعلى تقدير للعجز بما يقرب من 25.5 ترليون دينار، على الرغم من أنه لم يتحقق سوى أقل من 4 ترليون دينار عجزاً فعلياً في نهاية العام.

إن هذه العجزات وإن كانت حقيقية فإن أمثل طريقة لتمويله هي عن طريق البحث عن موارد بديلة، بعيداً عن الاقتراض وخصوصاً الخارجي، وإن كان لا بد من الاقتراض فإن الاقتراض المحلي يعد أقل وطأة على الميزانية العامة، خصوصاً إذا ما تم توجيهه نحو مشاريع مدرة للعائد. على وجه الخصوص وأن الموازنة الاستثمارية هي الأكثر تضرراً جراء تراجع إيرادات الدولة، ففي عام 2015 وكنتيجة لتراجع الإيرادات بسبب انخفاض أسعار النفط بصورة كبيرة، تراجعت النفقات الاستثمارية من أكثر من 40 ترليون دينار إلى ما يقارب 18.6 ترليون دينار. إذ قامت الحكومة بتحديد أولويات للمشاريع وإيقاف العمل بالكثير منها، الأمر الذي أثر بصورة سلبية على عملية الاستثمار.

جدول (4) النفقات الاستثمارية المقدرة والفعلية (مليون دينار)		
السنة	النفقات الاستثمارية المقدرة	النفقات الاستثمارية الفعلية
2007	12,665,305	7,723,044
2008	15,671,227	11,880,675
2009	15,017,442	10,513,405
2010	23,676,772	15,553,341
2011	30,066,292	17,832,112
2012	37,177,897	29,350,953
2013	55,108,602	40,380,750
2014		35,450,452
2015	41,214,037,106	18,574,676

المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، الحسابات القومية.

إن أحد الأساليب التي كان يمكن استخدامها لتمويل الجانب الاستثماري سواء المستحدثة أو القائمة (التي توقفت بفعل تراجع الإيرادات) هي الصكوك الإسلامية، بما يضمن الاستمرار عجلة التنمية وتجنب اندثار المشاريع المباشر بها.

النتائج النهائية:

1. نجاح الكثير من البلدان النامية في استخدام الصكوك الإسلامية أداة لتمويل التنمية الاقتصادية، وبذلك فإن الاقتصاد العراقي بحاجة إلى الاستفادة من تجارب هذه الدول في عملية التنمية الاقتصادية من خلال الاستفادة من مدخرات الجمهور خارج الجهاز المصرفي.
2. توجيه إصدارات الصكوك نحو المشاريع المدرة للعوائد ذات الارتباطات الامامية والخلفية للقطاعات الاقتصادية من أجل النهوض بواقع الاقتصاد العراقي.
3. الأخطاء الواردة في تقديرات الموازنة العامة ظهرت بشكل واضح في السنوات 2007-2014، إذ تعد الموازنة بعجز وتنتهي في 12/31 بفائض، وهذا يرجع إلى أمرين، الأول: خطأ التقدير، الثاني: ضعف التنفيذ. أما في السنوات 2015-2017، فقد واجهت الموازنة تراجع أسعار النفط وانخفاض العوائد منه الى الحد الذي لجأت فيه إلى الاقتراض محلياً ودولياً. لذا ينصح أن يكون العجز التقديري أقل أو بقدر الموازنة الاستثمارية وعلى أن تكون أداة الصكوك الإسلامية ضمن أهم أدوات تمويل عجز الموازنة.

قائمة المصادر

أولاً / المصادر العربية:

1. أبو القمصان، عبدالله حسين، 2015، العوامل الاقتصادية المؤثرة على العجز المالي في الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية للمدة 1995-2013، رسالة ماجستير، الجامعة الاسلامية، كلية التجارة.
2. أممية ، عبدالحكيم محمد ، التونسي ، عبداللطيف البشير ، 2017 ، مساهمة الصكوك الاسلامية في تمويل عجز الموازنة التنموية في ليبيا، مجلة جامعة صيراته، العدد الاول.
3. الحنيطي، هناء محمد هلال، 2015، دور الصكوك الاسلامية في التنمية الاقتصادية، مجلة العلوم الادارية، المجلد 42، العدد 2.
4. الدماغ، زياد جلال، 2012، الصكوك الاسلامية ودورها في التنمية الاقتصادية، دار الثقافة للتوزيع والنشر، عمان، الاردن.
5. دوابة ، اشرف محمد ، الصكوك الاسلامية بين النظرية والتطبيق، دار السلام للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الاولى، 2009.
6. زوبير، دغمان، 2017، محاضرات في مقياس المالية العامة، جامعة محمد الشريف، كلية العلوم الاقتصادية التجارية.
7. سالم، عبدالحسين، 2012، عجز الموازنة العامة ورؤى وسياسات معالجته مع اشارة للعراق للمدة 2003-2012، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 18، العدد 68.
8. شحاته ، د.حسين حسين ، مفهوم الصكوك الاستثمار الاسلامية وخصائصها ودورها في تمويل التنمية، كلية التجارة، جامعة الازهر.
9. عبدالله، ابراهيم علي، المحارمة، انور، 2008، دار الصفاء للطباعة والنشر.
10. عثمان، سعيد عبدالعزيز، 2003، مقدمة في الاقتصاد العام (مالية عامة)، الاسكندرية، مصر، الدار الجامعية.
11. القرى ، محمد علي ، 2010، احكام ضمان الصكوك وعوائدها، ندوة الصكوك الاسلامية، جدة.

12. محمد صالح ، د. فتح الرحمن علي ، 2008، دور الصكوك الاسلامية في تمويل المشروعات التنموية، منتدى الصيرفة الاسلامية، بيروت، لبنان.
13. محمد، سامي عبيد، هادي، عدنان، 2015، الدور التمويلي للمصارف الاسلامية (التمويل بالصكوك) التجربة الماليزية، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد الثامن والثلاثون، المجلد العاشر.
14. معطى، خير الدين، شرياق، رفيق، 2012، الصكوك الاسلامية كأداة لتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية، الملتقى الدولي " مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الاسلامي، جامعة مالقة، الجزائر.
- ثانياً/ المصادر الاجنبية:

1. Shaker, Fouad, 2003, Islamic Banking, Kingdom of Bahrain.
2. Sukuk report, 2013, comprehensive study of the global sukuk market, 3rd edition, IIFM, Manama, Bahrain.

تحليل العلاقة بين حجم القروض المتعثرة وكفاية رأس المال باستخدام اختبارات الضغط لعينة من المصارف الأهلية في العراق

الباحث: محمد نوري داود
قسم الاستقرار النقدي والمالي
البنك المركزي العراقي

د.عمار حمد خلف
قسم الاستقرار النقدي والمالي
البنك المركزي العراقي

الملخص:

يهدف هذا البحث إلى دراسة تأثير الديون المتعثرة على كفاية رأس المال باستخدام اختبارات الضغط لغرض اختبار سلامة ومتانة بعض المصارف الخاصة العاملة في العراق وقدرتها على امتصاص الصدمات المفاجئة الناتجة عن الخسائر غير المتوقعة بسبب زيادة القروض المتعثرة. وقد وجد البحث بأن جميع المصارف المختارة أستطاعت تجاوز الصدمات المفترضة المختلفة وبنسب متفاوتة وأن كفاية رأس المال لدى المصارف المختارة لم تنخفض دون النسبة المعيارية البالغة (12%)، وهذا يشير إلى احتفاظ تلك المصارف برأس مال كافٍ قادر على امتصاص الصدمات غير المتوقعة.

الكلمات الأساسية: الديون المتعثرة، كفاية رأس المال، اختبارات الضغط.

المقدمة :

لا يوجد شك في أهمية المصارف في الاقتصاد من خلال دورها الوسيط بين وحدات الفائض والجزء المالي والذي أثبتته النظريات الاقتصادية والتجارب العملية لمختلف دول العالم. فأن الاهتمام بسلامة القطاع المالي يعد ضرورة ملحة لضمان استمرار الأنشطة الاقتصادية بل ودعمها وتنشيطها وتوسيعها للوصول الى معدلات تشغيل مرتفعة ومعدلات تضخم منخفضة واستقرار اسعار الصرف. وقد تعددت الاساليب والنماذج المستخدمة في تقييم سلامة ومرونة القطاع المالي أو المصرفي من نماذج تعتمد على التحليل التاريخي مثل نموذج CAMELS ومؤشرات السلامة المالية Financial Soundness Indicators الصادرة عن صندوق النقد الدولي الى نماذج تعتمد على التحليل المستقبلي forward looking مثل اختبارات الضغط Stress Testing.

يستخدم اختبار الضغط من قبل المصارف والبنوك المركزية لتقييم مرونة المحفظة الاستثمارية لمصرف معين أو للجهاز المصرفي في مواجهة الصدمات المحتملة الناشئة من القطاع المالي أو الحقيقي. وتزايد الاهتمام بأجراء اختبارات الضغط لاسيما بعد الازمة المالية العالمية في عام 2008، أذ اعتبرت اختبارات الضغط جزء من إدارة المخاطر في المؤسسات المصرفية، وهي أداة لتقييم كفاية رأس مال المصارف وقدرتها على امتصاص الخسائر غير المتوقعة جراء صدمات كبيرة قد يتعرض لها.

أن اختبارات الضغط تعطي نظرة مستقبلية عن الوضع المالي للمصرف ومتانته في ظل افتراض صدمات غير مرغوبة قد تواجه المصرف، وتسمح لإدارات المصارف اتخاذ التحركات المطلوبة لتجنب الخسائر غير المتوقعة والاستمرار في الأداء بفاعلية. كما أن إجراء اختبارات الضغط يعد من أدوات المراقبة المكتبية off-site supervision لأداء المصارف.

أن ضعف إمكانات الرقابة المصرفية وقلة الموارد البشرية المتدربة وعدم كفاءة الأطر القانونية وضعف نوعية البيانات المتاحة، جعل من الرغبة في إعداد اختبارات الضغط واللاحق بالتطورات العالمية في هذا المجال كبيرة لكنها محفوفة بالمخاطر، وقد تعطي اشارات سلبية للمتعاملين في الاسواق. ويقترح (Li Lian Ong et al (2014 بأن اختبارات الضغط التي تتم في الانظمة المالية غير المتطورة يجب أن يكون هنالك تنسيق عالٍ بين سلطات الاشراف الميداني on-site supervision وتستكمل مع ادوات الاشراف الاخرى والمعلومات لتكون مفيدة، لأن أختبارات الضغط وحدها قد تكون عديمة الفائدة، أي ان اجراء اختبارات الضغط بمشاركة أكثر من جهة متخصصة ومهتمة بأداء المصارف يكون أكثر فائدة.

أهمية البحث:

- 1- تعد أختبارات الضغط أداة احترازية للمخاطر المصرفية لأنها تعتمد على التنبؤات المستقبلية للمخاطر بدلاً من التحليل التاريخي للمخاطر على الرغم من أهمية الأخير.
- 2- يوجد أنواع مختلفة وعديدة من نماذج أختبارات الضغط، سيحاول البحث عرضها وأختيار الانسب منها ليلئم طبيعة نشاط المصارف العراقية لاسيما المصارف المختارة.

هدف البحث:

يهدف البحث إلى تقييم سلامة ومرونة المصارف المختارة في حال تعرضها إلى صدمات عالية الشدة، بالإضافة إلى اعطاء صورة واضحة عن ماهية اختبارات الضغط وآلية تطبيقها على عينة من المصارف العراقية الخاصة.

فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية مفادها أن تعرض المصارف المختارة إلى صدمة عالية الشدة متمثلة بافتراض زيادة القروض المتعثرة بنسبة (300%) سيؤدي إلى تعثر أو افلاس تلك المصارف.

مشكلة البحث:

أن تزايد حجم القروض المتعثرة باختلاف أسبابها يعد من المشاكل الاساسية التي تواجه المصارف، وبالتالي فأن دراسة قدرة كفاية رأس المال على تحمل الخسائر غير المتوقعة جدير بالبحث لاسيما لمصارف العينة.

1.1-الاطار المفاهيمي لأختبارات الضغط:

تستخدم اختبارات الضغط من قبل المصارف التجارية والبنوك المركزية والسلطات الرقابية كأداة لأختبار مرونة وسلامة المخفظة الاستثمارية لمصرف معين او للقطاع المصرفي ككل نتيجة لتغيرات شديدة في البيئة الاقتصادية.

تشير اختبارات الضغط إلى أنه أسلوب محاكاة عادة يستخدم في الصناعة المصرفية، ويطبق على المحفظة الاستثمارية للموجودات والمطلوبات لتحديد استجابتهم للصدمات المالية المختلفة، ويستخدم ايضاً لقياس كيفية تأثير هذه الاختبارات على المصرف او القطاع المصرفي او على محفظة استثمارية معينة (investopedia).

وتعرف اختبارات الضغط أيضاً بأنها أسلوب لإدارة المخاطر تستخدم لتقييم الآثار المحتملة على الوضع المالي للمؤسسة، نتيجة لتغيرات محددة في عوامل المخاطر لمقابلة أحداث استثنائية لكنها معقولة (Office of the Superintendent of Financial Institutions, 2009).

كما يشار إلى اختبار الضغط على أنه تحليل "ماذا لو" what if الذي يأخذ الحالة بشكل عام ولكنه يفترض تغيرات جوهرية في واحد أو أكثر من المتغيرات لغرض ملاحظة ما هو تأثيرها على المتغيرات الأخرى (Li & Martin, 2014, p1).

كما يصف المصطلح مجموعة من التقنيات التي تحاول قياس حساسية المحفظة إلى مجموعة من الصدمات المتطرفة ولكن المعقولة التي قد يواجهها المصرف. وبعبارة أخرى، اختبار الضغط هو تقدير تقريبي لكيفية تغير قيمة المحفظة عند إجراء تغييرات كبيرة على بعض عوامل الخطر مثل أسعار الأصول (Matthew at el, 2014, p4).

اختبار الضغط هو أسلوب أو طريقة لقياس احتمالية الضعف في المحفظة الاستثمارية للمصرف أو للقطاع المصرفي بشكل عام تحت أحداث افتراضية مختلفة. أنه تمرين كمي لمصطلح (لماذا لو) لتقدير ماذا سوف يحصل لرأس المال والأرباح والتدفقات النقدية وغيرها الخاصة لمصرف معين أو للقطاع المصرفي في حال حدوث مخاطر معينة (José Viñals, 2012).

أن اختبارات الضغط التي تجرى من قبل المؤسسات المالية أو السلطات الإشرافية هي لتقييم مستوى مرونة وسلامة المؤسسات المالية نتيجة لتعرضها للصدمات ولضمان بأن تلك المؤسسات المالية تمتلك رأس مال وأصول سائلة كافية للمحافظة على الاستقرار المالي في حال تحقق تلك المخاطر (Central Bank of Russia, 2017).

أن نشأة اختبارات الضغط كأداة لم تكن في مجال التمويل، ولكن في العلوم التقنية. بالمعنى الواسع فإن اختبارات الضغط هي تقنية أو أسلوب لقياس استقرار المؤسسة أو النظام تحت ظروف مختلفة غير مرغوب فيها. في مجال التمويل، أستخدم اختبار الضغط لتقييم المحفظة الاستثمارية لمؤسسة معينة أو لقياس استقرارية مؤسسة معينة و تسمى اختبارات الضغط الجزئية micro-stress tests. ولاحقاً هذه الطريقة استخدمت لاختبار استقرارية مجموعة من المؤسسات المالية سوياً أو للنظام المالي ككل والتي قد تؤثر على إجمالي الاقتصاد وتسمى اختبارات الضغط الكلية macro-stress tests.

إن إجراء اختبارات الضغط بشكل كامل هو أكثر من مجرد حسابات رقمية لتأثير صدمات محتملة. إنه يتضمن اختيار المؤسسات المالية وتعريف المخاطر والسيناريوهات ونمذجة صدمات السيولة والملاءة المالية وإعداد استراتيجيات لبلوغ النتائج، وللضرورة يمكن تطوير مؤشرات للمتابعة لتقديم أو إلغاء أو تكثيف التدخل بواسطة مؤشرات الحيلة الكلية. اختبارات الضغط أساساً تقييم ناحيتين من أداء المؤسسات المالية وهي: الملاءة solvency والسيولة liquidity. وإن معظم اختبارات الضغط تركز على القطاع المصرفي لأهمية هذا القطاع من خلال تأثيره الكبير على الاقتصاد الحقيقي. على الرغم من ذلك، قد ظهرت نماذج اختبارات ضغط جديدة لتقييم استقرار القطاع غير المصرفي لاسيما شركات التأمين والبنية التحتية للأسواق المالية.

2.1- الغرض من اختبارات الضغط:

يجب أن يكون اختبارات الضغط جزءاً أساسياً في إدارة المخاطر على مستوى المؤسسات المالية، وأن افتراضات اختبارات الضغط بشكل عام يجب أن تكون قابلة للتنفيذ وتلعب دوراً مهماً في تسهيل تطوير خطط تخفيف المخاطر أو لحالات الطوارئ في مجموعة من الظروف الصعبة. كما أن اختبارات الضغط يجب أن تكون مصدراً للمعلومات التي تساعد اتخاذ القرارات الملائمة من قبل المصارف وتحديد حجم المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها المصرف وتحديد حدود التعرض

وتقييم الخيارات الاستراتيجية في تخطيط الاعمال على الامد الطويل. وأن برامج أختبارات الضغط لأي مؤسسة يجب ان يخدم الاغراض الاتية (Office of the Superintendent of Financial Institutions, Canada):

- 1- **تحديد المخاطر والسيطرة عليها:** ينبغي إدراج اختبارات الضغط في أنشطة إدارة المخاطر في المؤسسة على مختلف المستويات، على سبيل المثال، تتراوح بين سياسات تخفيف المخاطر تفصيلياً أو على مستوى المحفظة الاستثمارية لتعديل ستراتيجيات اعمال المؤسسة. كما ان اختبارات الضغط يجب ان تستخدم لمعالجة المخاطر على نطاق المؤسسة والاهتمام بالتركيزات والتفاعل بين المخاطر وظروف الضغوط التي يمكن التغاضي عنها.
- 2- **توفير منظور مخاطر تكميلي لأدوات إدارة المخاطر الأخرى:** يجب أن تكمل اختبارات الضغط منهجيات تقدير المخاطر القائمة على النماذج الكمية المعقدة باستخدام البيانات التاريخية والعلاقات الاحصائية المقدره، كما يمكن لنتائج اختبارات الضغط لمحفظة استثمارية معينة تقديم رؤى حول صلاحية النماذج الاحصائية المستخدمة في فترات الثقة العالية، مثل النماذج المستخدمة في تقدير القيمة عند المخاطر Value at Risk. وأن اختبارات الضغط تسمح بمحاكاة الصدمات التي لم تحدث من قبل، فينبغي استخدامها لتقييم مدى قوة النماذج للتغيرات المحتملة في البيئة الاقتصادية والمالية، ويجب ان تساعد اختبارات الضغط على كشف نقاط الضعف مثل تركيزات المخاطر غير المحددة او التفاعلات المحتملة بين انواع المخاطر التي قد تهدد استمرار اعمال المؤسسة، ولكن قد يتم اخفاء مثل هكذا مخاطر في حال الاعتماد فقط على أدوات إدارة المخاطر الاحصائية المعتمدة على البيانات التاريخية. ويمكن أيضاً استخدام اختبارات الضغط لتقييم تأثير سلوك الزبائن الناشئة عن خياراتهم تجاه منتجات مالية معينة، لاسيما عندما لا يتم تصميم التأثير بسهولة في ظل الاحداث المتطرفة.
- 3- **دعم إدارة رأس المال:** ينبغي ان تشكل اختبارات الضغط جزءاً لا يتجزأ من إدارة رأس مال الشركة. حيث يمكن ان يحدد اختبار الضغط الشديد الاحداث غير المرغوب فيها بما في ذلك الاحداث المركبة او التغيرات في ظروف السوق التي قد تؤثر سلباً على المؤسسة.
- 4- **تحسين إدارة السيولة:** يجب ان تكون اختبارات الضغط أداة محورية في تحديد وقياس ومراقبة مخاطر السيولة لاسيما من اجل تقييم محفظة السيولة في المؤسسة ومدى كفاية مصدات السيولة liquidity buffers في حالة أحداث الضغط في كلاً من المؤسسة والسوق.
- 5- **تعزيز ثقة الجمهور باستقرار القطاع المصرفي:** تساعد هذه الاختبارات من خلال نشر نتائجها إلى طمئنة الجمهور والرأي العام على قدرة القطاع المصرفي المحلي على تحمل الصدمات غير المتوقعة الناتجة عن التغيرات غير المرغوبة في متغيرات القطاع المصرفي نفسه او متغيرات الاقتصاد الكلي المختلفة.

3.1- تطور اختبارات الضغط:

يعد صندوق النقد الدولي أول من استخدم اختبارات الضغط بأعتبارها أحد أدوات الرقابة وذلك منذ العام 1999 والتي لم تكن معروفة بشكل واسع لحين حدوث الازمة المالية العالمية في عام 2008. وقد استخدمت اختبارات الضغط بشكل محدود وفي عدد من الدول قبل الازمة المالية العالمية لعام 2008، حيث وجدت تلك الدول قصوراً واضحاً في النماذج المستخدمة في اختبارات الضغط لاسيما في الدول الاوربية لانها لم تستطع التنبؤ بالازمة المالية العالمية لعام 2008. وان هذه المشكلة في نماذج اختبارات الضغط تم توضيحها من قبل كلاً من (Li & Martin, 2010) اللذان استخدمتا بيانات عن ايسلند التي شهدت انهيار القطاع المصرفي بعد الازمة المالية العالمية

على الرغم من ان اختبارات الضغط التي تم اجرائها من قبل البنك المركزي لأيسلند في منتصف عام 2008 اشارت الى استقرار ومرونة القطاع المصرفي تجاه مختلف الصدمات.

وبناءً على ذلك، فإن الافتراضات والمتغيرات المستخدمة في اختبارات الضغط قد تم تعديلها تدريبياً لغرض إعداد اختبارات قادرة على التحديد وبشكل أفضل اثار الصدمات القوية على القطاع المالي. وان اختبارات الضغط أصبحت أداة اساسية في اطار مؤشرات الحيطة الكلية الجديدة (FSB, 2011;)

وقد استخدم البنك المركزي الشيكاني، على سبيل المثال اختبارات الضغط منذ عام 2003، وقد أنتقل في عام 2006 من اختبارات السيناريوهات المعتمدة على البيانات التاريخية إلى السيناريوهات المتسقة الكلية وإلى DSGE منذ عام 2009 (Adam et al, 2012). وفي المملكة المتحدة على سبيل المثال تم اعتماد اطاراً لأختبارات الضغط منذ عام 2013 بعد توصية من لجنة السياسة المالية، وكان الغرض من هذا الاختبار هو توفير تقييم كمي مستقبلي عن كفاية رأس المال للقطاع المصرفي البريطاني ككل وللمصارف كلاً على حدة ايضاً (Bank of England, 2018, p2).

وقامت الاردن بإصدار تعليمات اختبارات الضغط منذ عام 2009 على المصارف للعمل بها وقامت بتطويرها لاحقاً، وان اول تطبيق لاختبارات الضغط تم نشره في تقرير الاستقرار المالي الاردني لعام 2013. وأستخدم البنك المركزي الاماراتي اختبارات الضغط منذ عام 2012 كما منشور في تقرير الاستقرار المالي لعام 2012 الخاص بالامارات. اما في العراق فقد قام البنك المركزي العراقي بأصدار تعليمات عام 2018 إلى المصارف لغرض إجراء اختبارات الضغط من خلال اسلوب من الأدنى للأعلى bottom-up، علاوة على ذلك، بدء البنك المركزي العراقي بإجراء اختبارات الضغط الكلية والتي نشرت في تقرير الاستقرار المالي لعام 2017.

4.1-أنواع اختبارات الضغط:

لا يوجد طريقة أو نموذج محدد لاختبارات الضغط يمكن تطبيقه على جميع الانظمة المالية ولكنها تختلف باختلاف طبيعة الاقتصاد ومدى تطور وتعقد النظام المالي في دولة ما، ففي الاقتصاد الذي يمتلك قطاع مصرفي غير متطور مع عدد محدود من المؤسسات المالية فإنه بحاجة إلى نماذج بسيطة وبيانات أقل لغرض إجراء اختبارات الضغط، بينما في النظم المالية المتطورة والمعقدة فتكون الحاجة الى بيانات أكثر تعقيداً ونماذج أكثر تطوراً لغرض إجراء اختبارات الضغط، لذلك يمكن أن تصنف اختبارات الضغط إلى عدة أنواع وقد يكون هنالك تداخل فيما بينها والتي سيتم توضيحها وفق الآتي:

1- حسب التقنيات المستعملة: وينقسم إلى نوعين هما (José Viñals , 2012):

(أ) **النهج القائم على المحاسبة The accounting- based approach**: يستعمل هذا النهج البيانات المحاسبية من الكشوفات المالية للمصرف أو القطاع المصرفي ككل. ويعرف بنهج الميزانية لاعتماده الكبير على البيانات المتوفرة في ميزانية المصارف.

(ب) **النهج القائم على اسعار السوق Market-Price Based Approach**: يعتمد هذا النهج على بيانات الاسواق المالية مثل اسعار الاسهم، العائد على السندات، والعائد على شهادات الايداع وغيرها. ويستخدم هذا النهج عادة في الدول التي تتوفر فيها بيانات غنية عن الاسواق المالية.

2- حسب كيفية التنفيذ: وينقسم إلى نوعين هما:

(أ) **تحليل من الاسفل للأعلى Bottom-Up approach**: يعتمد هذا النهج على قيام المصرف بإجراء اختبارات الضغط معتمداً على بياناته الخاصة وقد يحتاج لبيانات خارجية ايضاً ويعتمد المصرف على افتراضات معدة مسبقاً وفق توجيهات السلطات الاشرافية او

يقوم المصرف بأفترضها بنفسه، وقد يكون من غير الممكن مقارنة نتائج هذا الاختبار مع المصارف الأخرى لاختلاف المنهجيات وطبيعة البيانات من مصرف لآخر.

(ب) **تحليل من الأعلى للأسفل Up-Down approach**: يتم إجراء اختبارات الضغط وفق هذا المنهج من قبل البنك المركزي أو السلطات الاشرافية ويتم من خلاله بناء افتراضات أو سيناريوهات عامة مصممة من قبل البنك المركزي وتطبق على جميع المصارف، وعادة ما تستخدم البيانات الاجمالية للقطاع المصرفي في إجراء هذا النوع من اختبارات الضغط.

3- حسب طبيعة الصدمات: وينقسم إلى ثلاث أنواع هي:

(أ) **تحليل الحساسية Sensitivity analysis**: يعتمد هذا التحليل على تقدير التأثير على قيمة المحفظة الاستثمارية نتيجة لتغير أحد عوامل الخطر المفترضة أو عدد من المخاطر المتشابهة مثل الزيادة في احتمالية تعثر المقترضين، ومن ثم يتم إجراء اختبارات الضغط على عامل الخطر risk factor (عنصر الخطر) باستخدام درجات مختلفة من الحساسية تكون خفيفة ومتوسطة وعالية الشدة (Central Bank of Malaysia, 2017, p10). يهدف هذا النوع من اختبارات الضغط إلى تحديد درجة حساسية الوضع المالي للمصرف تجاه عامل واحد من المخاطر، وتقييم قدرة المصرف على مواجهته، ويتم إجراء هذا الاختبار على عدة مستويات داخل المصرف مثل على مستوى المحفظة أو على مستوى احد أنشطة المصرف أو على مستوى نشاط المصرف ككل.

(ب) **تحليل السيناريو Scenario analysis**: يهتم هذا التحليل بالتحركات المتزامنة لعدد من عوامل الخطر مثل أسعار الاسهم واسعار الفائدة واسعار الصرف ومتغيرات الاقتصاد الكلي، ويعتمد هذا النوع من التحليل اما على احداث تاريخية حدثت في الماضي او على احداث افتراضية (احداث معقولة لكنها لم تحدث بعد) (Central Bank of Malaysia, 2017, p10).

(ج) **تحليل العدوى Contagion analysis**: قادت العولمة المالية وسياسات التحرر المالي والابتكارات المالية الاسواق المالية والمصارف الى مزيد من الترابط فيما بينها مما جعل السلطات الاشرافية المحلية والبنوك المركزية تهتم كثيراً بتحليل مخاطر العدوى التي قد تنتج من الصدمات عبر الحدود. يهتم هذا النوع من اختبارات الضغط بتحليل المخاطر الناجمة عن الترابط بين المصارف وتسمى بالعدوى المباشرة أو من خلال الترابط الاقتصادي والاقليمي وتسمى بالعدوى غير المباشرة، مثلما حدث في أزمة جنوب شرق اسيا عام 1998 والازمة المالية العالمية لعام 2008.

4- حسب طبيعة القطاع: وتنقسم إلى ثلاث أنواع وهي:

(أ) **قطاع البنوك Banking sector**: يركز هذا النوع من اختبارات الضغط على المصارف باستخدام الانواع المختلفة من النماذج والبيانات الخاصة بالمصارف بشكل اساسي.

(ب) **قطاع التأمين Insurance Sector**: يهتم هذا النوع من اختبارات الضغط على شركات التأمين التي باتت تلعب دوراً مهماً في القطاع المالي.

(ج) **الاسواق المالية Financial Market**: يهتم هذا النوع من اختبارات الضغط بتحليل سلامة ومرونة الاسواق المالية ومدى قدرتها على توفير السيولة الكافية للمتعاملين وامتصاص الصدمات غير المتوقعة.

5- حسب طبيعة الصدمة: وتنقسم إلى نوعين هما:

(أ) **أختبارات الضغط للملاءة Solvency Stress Testing**:

أن هذا الاختبار يقيس مدى أمتلاك المصرف –القطاع المصرفي- لرأس مال أو حقوق الملكية equity كافٍ لتغطية الخسائر تحت السيناريوهات القاسية والمحافظة على ثقة السوق لضمان

استمرارية التمويل بأسعار مناسبة، سواء المصارف ستكون قادرة على الاستمرار في منح الائتمان الى الاقتصاد.

أن المؤسسة يكون فيها ملاءة مالية عندما تكون قيمة أصولها أكبر من ديونها، على سبيل المثال عندما تكون قيمة رأس المال موجبة. أن قيمة كلاً من الأصول والمطلوبات تعتمد على التدفقات النقدية المستقبلية والتي هي غير مستقرة وتعتمد على الاوضاع الاقتصادية والمالية الجارية والمستقبلية. أن أي مؤسسة لتكون سليمة، تكون بحاجة الى المحافظة على الحد الأدنى من رأس المال الموجب والذي يستطيع امتصاص الخسائر في اوقات الصدمات. عدم الملاءة يحدث عندما يكون حجم المطلوبات يفوق مستوى الأصول، على سبيل المثال عندما الخسائر تفوق رأس المال equity capital. وأن اختبار الملاءة يقيم سواء المؤسسة المالية او النظام المالي يمتلك رأس مال كافٍ ليبقى سليم في ظل بيئة محفوفة بالمخاطر بواسطة تقدير مصدات الارباح و الخسائر وتغيرات التقييم.

بشكل عام، ملاءة المؤسسة المالية تعتمد على حجم رأس المال ومستوى التدفق النقدي المتوقع وطريقة تجميعه وتوافق آجال الاستحقاق في الميزانية وترتكز الائتمان والاستثمارات في القطاعات التي يكون فيها الاحداث غير المتوقعة تسبب خسائر. أن عوامل الخطر الاساسية هي الخسائر من عدم تسديد المقترضين (مخاطر الائتمان) والخسائر من الاوراق المالية الناشئة عن التغيرات في اسعار السوق مثل اسعار الفائدة واسعار الصرف واسعار الاسهم (مخاطر السوق).

ان تقدير نسب الملاءة في اختبارات الضغط الكلية يتطلب وجود نماذج الاقتصاد القياسي. نموذج الاقتصاد القياسي يوضح الاعتمادية بين معلمات الخطر الاساسية (نسبة القروض المتعثرة واحتمالية الفشل و loss given default والتصنيف الائتماني وغيرها) بالنسبة الى متغيرات الاقتصاد الكلية ذات العلاقة مثل GDP والبطالة وسعر الصرف وسعر الفائدة وغيرها. بالاضافة الى ذلك، فان الربح وهو المحرك الاساسي لعمل المصارف بحاجة الى التنبؤ به بالاعتماد على متغيرات الاقتصاد الكلي ونماذج اعمال المصارف. في النهاية فانه من الضروري عمل افتراضات بخصوص سلوك المؤسسات المالية (مثل سياسات توزيع الارباح وتخفيض الديون في حالة الصدمات القاسية)، مع الزيادة في تعقيدات الاختبارات. اختبارات الضغط الكلية عادة تغطي عدد من السنوات (من سنة الى ثلاث سنوات) طالما مخاطر الائتمان تتحقق تدريجياً.

الملاءة يمكن ان تقاس بناءً على التباين او الاختلاف بين نسبة كفاية رأس المال والذي الحد الأدنى منه محدد في تعليمات خاصة (لاسيما قوانين المصارف). ان مؤشرات الملاءة المعيارية للمؤسسات المالية هي نسب كفاية رأس المال (رأس المال القانوني الى الأصول الموزونة بالمخاطر) ونسب الرافعة (رأس المال الى الأصول) والخسائر نسبة الى رأس المال، نقص رأس المال. المؤسسة المالية او النظام المالي اجمالاً يقال بانه نجح pass او فشل fail في الاختبار إذا كانت نسبة كفاية رأس المال أكثر من المقرر والتي عادة تحدد كمتطلبات حد أدنى. بالاضافة الى ذلك، البنك المركزي قد يحدد مستوى نسبة كفاية رأس المال اعلى لغرض السيطرة على الجدارة الائتمانية لاسيما اذا السلطات المالية اوضحت بان هذه النسب العالية ضرورية لغرض ضمان استقرار اعمال المصرف، اي ان المصرف يستطيع تلبية جميع التزاماته تجاه زبائنه.

ب) اختبارات الضغط للسيولة Liquidity Stress Testing:

يقيس هذا الاختبار مدى امتلاك المصارف لأصول سائلة بشكل كافٍ لمقابلة التزاماته (التدفقات النقدية الخارجة) تحت سيناريوهات قاسية، بدون المعانة من حدوث نقص والذي لايمكن تغطيته بدون اللجوء الى البنك المركزي كملجأ اخير للاقراض.

اختبار ضغط السيولة يختبر هل المصرف يستطيع الصمود تجاه صدمة السيولة. المؤسسات المالية قد تواجه تدفقات نقدية خارجة بشكل مفاجئ على سبيل المثال نتيجة لنقص السيولة والذي حدث أثناء أزمة 2008. مؤسسات الوساطة المالية وبشكل خاص المصارف قد تواجه مشكلة السحب المفاجئ للودائع نتيجة اختلاف آجال الاستحقاق maturity mismatch في فقرات الميزانية. إذا حجم كبير من الودائع سحب أو توقف اسواق العمليات بين المصارف فان المصرف سيواجه نقص السيولة حتى اذا كان سليم.

إذا كان المصرف يمتلك اصول سائلة كافية فيمكنه توليد سيولة كافية من خلال بيع الاصول بدون تحقيق خسائر كبيرة. ولكن، اذا اغلب اصوله عبارة عن قروض غير قابلة للتسويق او اذا القيمة السوقية للضمانات انخفضت بشكل كبير دون القيمة الدفترية (haircut) فان المصرف سوف يكون لديه نقص في السيولة. هذا عندما السيولة تؤثر على ربحية المصرف لاسيما اذا المصرف غير قادر على بيع اصوله بشكل سهل بدون خسائر سوقية وانه يُرغم على ضمان مصادر اضافية للاموال عند مستوى اسعار السوق الجارية.

ان اجراء اختبارات الضغط للسيولة والملاءة هي بالعادة متداخلة ويجب ان تفصل. ففي حالة ضائقة التمويل، نقص السيولة قد يتحول الى مشكلة ملاءة اذا الاصول لايمكن بيعها او يمكن ان تباع فقط باسعار خاسرة (fire sales). كلف التمويل تزداد في احداث أزمة السيولة وهو العامل الذي يستطيع التأثير على ملاءة المؤسسة المالية.

1.2: الإطار المفاهيمي للديون المتعثرة:

تتمثل الوظيفة الأساسية للبنوك في جذب الودائع ومنح الائتمان من اجل تحفيز الاقتصاد والمساعدة في تحريك عملية النمو والتنمية الاقتصادية، الا ان عملية منح الائتمان دائماً ما تكون مصحوبة بمخاطر منها مخاطر التعثر لبعض القروض، اذ ان التعثر يمكن ان يحدث مهما كانت طبيعة الضمانات التي يحصل عليها البنك مقابل منح الائتمان، وذلك نتيجة لظروف تتعلق بالمقترض أبو البنك نفسه او متغيرات تتعلق بالبيئة الخارجية، ان تعرض البنوك لمشاكل حقيقية في مجال الائتمان من شأنه زعزعة الثقة بالقطاع المصرفي، مما يحد من دور القطاع المصرفي في التأثير على معظم القطاعات الاقتصادية والمالية وبالتالي تقيد دورها في دعم عملية التنمية الاقتصادية.

وبذلك فإن التعثر المالي يعني مصرفياً عدم القدرة على سداد الالتزامات في مواعيدها نتيجة لنقص عوائد المقترض او توقفها، وان الديون المتعثرة هي تلك الديون التي لا تدر عائداً أي لا تضاف العوائد المحتسبة عليها لإيرادات البنك وانما تسجل في حسابات مستقلة، وبذلك فإن الديون المتعثرة تلك الديون التي عجز المقترضون على سدادها في تواريخ الاستحقاق المتوقعة وذلك لعدم رغبة المقترض او لعدم تمكنه من الوفاء بالتزاماته، ويعرفها صندوق النقد الدولي بأنها تلك القروض التي لديها تأخيرات في سداد الفوائد واصل القرض نفسه 90 يوماً او أكثر (Zhanna Mingaleva et al:2014.p157).

2.2: أنواع الديون المتعثرة (الديون غير المنتجة للعوائد)

تقسم الديون بصورة عامة الى قسمين، القسم الأول هو الديون المنتجة للعوائد وتصنف الى الائتمان الجيد وهو الائتمان الذي يكون فيه للعميل القدرة الكاملة على تسديد المبالغ والفوائد المترتبة عليها، اما الصنف الثاني فيسمى الائتمان المتوسط وهو الائتمان الذي مضى على موعد استحقاق القرض او أقساطه او فوائده أكثر من (30) ثلاثين يوماً وقل من (90) تسعين يوماً. اما القسم

الثاني فهو الديون المتعثرة او الديون غير المنتجة للعوائد (د.سومية.2107.ص7) ويمكن تصنيفها من حيث مددها الزمنية الى الاتي(البنك المركزي العراقي،2010.ص 16-21):

1- الائتمان دون المتوسط: هو الائتمان الذي مضى على موعد تسديد أصل القرض او الفائدة المستحقة مدة لا تقل عن (90) يوم ولا تزيد على (180) يوم، مما يتطلب اتخاذ الإجراءات اللازمة من المصرف لتصحيح الخلل القائم ووضع برنامج لتفعيل تسديد القرض وفوائده ضمن سقف معين.

2- الائتمان المشكوك في تحصيله: هو الائتمان الذي مضى على تعثره (180) يوم وقل من سنة، مع ارتفاع درجة مخاطر التسديد وعدم كفاية الضمانات المقدمة، ووجود احتمال كبير في تحمل المصرف لخسائر ناتجة عن عدم تسديد جزء من القرض والفوائد، وعلى المصرف القيام بمتابعة فعلية وسريعة لمثل هذا القرض، واتخاذ قرار في شأنه خلال مدة لا تزيد على (180) يوم لمعرفة ما يستجد عليه تطورات.

3- الائتمان الخاسر: هو الائتمان الذي لا يمكن تحصيله، بالرغم من إمكانية استعادة جزء ضئيل منه في المستقبل، ويشمل جميع الائتمانات الممنوحة التي مضى على موعد استحقاقها (1) سنة فأكثر ولم يتم تسديدها.

3.2: أسباب الديون المتعثرة

تصنف أسباب الديون المتعثرة حسب الجهة المسببة لها، فقد يشترك فيها كل من البنوك والعملاء، فضلا عن بعض المتغيرات الاقتصادية الأخرى. فقد تعود أسباب التعثر المالي الى ظروف العمل و لا يكون للبنوك أي علاقة في أسبابها، وفي بعض الحالات تعود الأسباب الى سياسات وأداء البنك ذاته، وهناك أسباب ترجع للظروف الخارجية (د.سومية.2017.ص8). ويمكن تقسيم أسباب الديون المتعثرة الى ثلاث مجاميع رئيسية هي كالآتي:

1-أسباب متعلقة بالعمل

بعد المقترض أحد أطراف العلاقة الائتمانية، لذلك لابد من دراسة كافة الجوانب المحيطة بيه من قبل البنك قبل منحه الائتمان وذلك لتجنب أسباب التعثر الناشئة من جانبية، ومن هذه الأسباب الاتي(د.سومية.2017.ص9):

أ-الاعسار، ويعني عدم القدرة في الحال على أداء المستحقات المالية.

ب-حالة الإفلاس.

ج- استخدام القرض في غير الغرض الممنوحة من اجله.

د-عدم تقديم البيانات والمعلومات الصحيحة والكاملة عن العمل.

هـ-التوسع غير المدروس لعمليات العمل الاستثمارية.

و-العوامل الشخصية والسلوكية الذاتية للعميل.

ز-ضعف الإدارة وعدم علميتها.

2-أسباب متعلقة بالبنك:

يمكن ان يؤدي التقصير في الإجراءات التي يجب ان يتخذها البنك قبل منح الائتمان للمقترض الى تعثر الائتمان الممنوح، وقد اظهر دراسة (Arega et al.2016) ان التقييم الائتماني الضعيف ومراقبة الائتمان هما السببان الرئيسيان لحدوث التعثر في القروض، وتمثل الأسباب الاتية معظم أسباب التعثر المتعلقة بالبنك (بلال،2015.ص 5-6):

- ا- عدم القدرة على التحليل الائتماني السليم (قصور الدراسة الائتمانية)
- ب- تغلب جانب الربح على المخاطرة عند اتخاذ القرار بينما ينبغي تحقيق التوازن بين الربح والخسارة.
- ج- تقدير الضمانات مقابل التسهيلات بأعلى من قيمتها.
- د- عدم اتخاذ القرار المناسب في الوقت المناسب.
- هـ- السماح للعميل باستخدام التسهيلات الممنوحة له قبل استكمال المستندات المطلوبة.
- و- السماح للعميل باستعمال أصول الائتمان دفعة واحدة.
- 3- أسباب خارجية

وتشمل هذه الأسباب الظروف المحلية والدولية مثل العوامل السياسية والاقتصادية والتشريعية، وغالباً ما يكون تأثير العوامل الاقتصادية الكلية هو الأكبر، إذ وجدت دراسة (Athanasios & Athanasios.2014) عن وجود ارتباطات قوية بين NPL ومتغيرات الاقتصاد الكلي (على سبيل المثال معدل النمو السنوي للنتائج المحلي الإجمالي، الدين العام كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، البطالة) في الأنظمة المصرفية لمنطقة اليورو للفترة 200-2008.

4.2: تأثير الديون المتعثرة على كفاية رأس المال

يمكن توضيح العلاقة بين الديون المتعثرة وكفاية رأس المال من خلال تحليل المتغيرات التي تؤثر بها الديون المتعثرة في معادلة كفاية رأس المال، وفقاً لتعليمات رقم (4) الصادرة عن البنك المركزي العراقي عام 2010 يمكن احتساب كفاية رأس المال حسب المعادلة الآتية:

$$\text{كفاية رأس المال} = \frac{\text{رأس المال الأساسي} + \text{رأس المال المساند}}{\text{رأس المال}} \times 100\% \dots (1)$$

$$\text{صافي الموجودات المرجحة} + \text{صافي الموجودات المرجحة} + \text{مخاطر السوق} = \text{صافي الموجودات المرجحة} + \text{صافي الموجودات المرجحة} + \text{مخاطر السوق}$$

$$\text{بالمخاطر داخل الميزانية} \quad \text{بالمخاطر خارج الميزانية}$$

وان تأثير الديون المتعثرة في كفاية رأس المال يتم من خلال تأثيرها في رأس المال الاساس الذي يعرف بانه مجموع الموارد المالية الأساسية للمصرف والتي تتألف من:

- أ- رأس المال المدفوع.
- ب- الاحتياطي القانوني.
- ج- علاوة اصدار الأسهم.
- د- الأرباح المدورة غير الموزعة المتحققة من السنوات السابقة.
- هـ- الاحتياطي الأخرى (إعادة تقييم الموجودات الأجنبية، المبالغ المخصصة لأغراض التوسعات المستقبلية للمصرف).
- و- صافي أرباح السنة الماضية والتي لم يتم اضافتها الى الأرباح المدورة والموافق عليها من مراقب حسابات المصرف الا انها لم تعرض بعد في اجتماع الهيئة العامة للمصرف.
- وينزل من رأس المال الأساسي ما يأتي:
- أ- رأس المال غير المساند.
- ب- صافي المساهمات في المصارف والمؤسسات المالية.

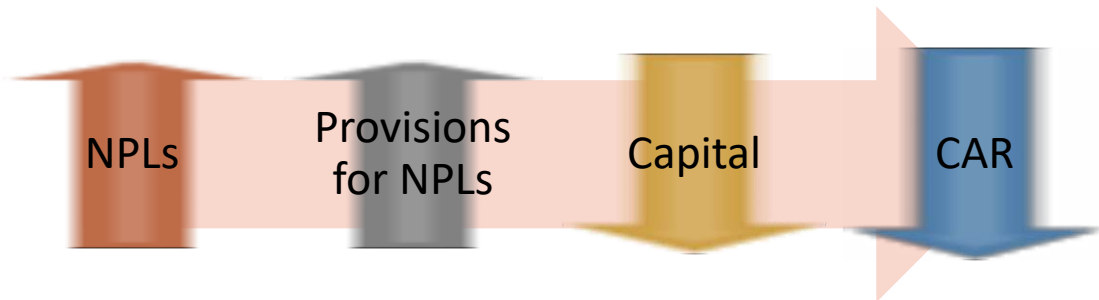
- ج-صافي الموجودات الثابتة غير المادية.
- د-صافي الخسائر الدفترية لغاية نهاية السنة الحالية.
- هـ-صافي الخسائر المتحققة لاستثمارات المصرف.
- و-النقص في الاحتياطات المقررة على القروض والموجودات الأخرى.
- ز-المبالغ الممنوحة الى كبار المساهمين وأعضاء مجلس إدارة المصرف او المستعملة منهم، ايهما أكبر.

ومن ذلك نستنتج ان تأثير الديون المتعثرة في كفاية رأس المال قد تم من خلال تأثيرها في رأس المال الأساسي، اذ ان ارتفاع الديون المتعثرة يؤدي الى لزيادة النقص بين الاحتياطات المقررة التي يجب ان يحتفظ بها البنك وبين ما يحتفظ به فعلياً من احتياطات على القروض الواردة في الفقرة (و) أعلاه وبالتالي انخفاض رأس المال الأساسي الذي تربطه علاقة طردية بكفاية رأس المال حسب المعادلة (1)، مما يؤدي الى انخفاض كفاية رأس مال المصرف.

3. قياس أثر صدمة الديون المتعثرة على كفاية رأس المال:

تتضمن هذه الفقرة تحليل آثار الزيادة في القروض المتعثرة (الصدمة) على الملاءة المصرفية (كفاية رأس المال)، لأن الغاية الأساسية هو معرفة مدى سلامة المصرف او القطاع المصرفي من خلال امتلاكه لمستوى كافٍ من رأس المال قادر على امتصاص الصدمة. علماً أنه يوجد علاقة عكسية بين حجم القروض المتعثرة وحجم كفاية رأس المال كما يبين الشكل (1)

شكل (1) العلاقة بين القروض المتعثرة وكفاية رأس المال



1.3: للبدء بالاختبار يجب توضيح بعض الحقائق:

- 1- سوف يتم الاعتماد على بيانات حقيقية لعينة من المصارف العاملة في العراق تتكون من خمس مصارف على أساس توفر البيانات لهذه المصارف، وقد أعطيت هذه المصارف رموز تبدأ (A1) وتنتهي بـ (A5) وذلك للحفاظ على سرية البيانات لمصارف العينة.
- 2- أهم المتغيرات الداخلة في الانموذج المقدر كالآتي:
 - (أ) رأس المال.
 - (ب) الأصول الموزونة بالمخاطر.
 - (ج) أجمالي القروض (وتشمل القروض الجيدة وغير الجيدة -المتعثرة- على اختلاف أنواعها).
 - (د) مخصص الديون المتعثرة -المشكوك في تحصيلها-.
 - (هـ) معدل المخصص لمختلف الديون المتعثرة.
- 1- تحديد مستوى الصدمة سواء كانت شديدة أو متوسطة، وقد تم اعتماد الصدمات حسب الجدول التالي:

جدول (1) يبين نوع وشدة الصدمة التي تتعرض لها الديون المتعثرة

2- يتطلب التحليل تقدير بعض المؤشرات التي تتأثر بالصدمة (زيادة القروض المتعثرة) لغرض تقدير تأثيرها على ملءة المصارف (المعبر عنها بكفاية رأس المال).

3- سيعتمد اختبار الضغط على افتراض صدمة على إجمالي القروض المتعثرة وتتطلب حساب النسب الآتية (Ong at el, 2014):

(أ) حساب NPLs بعد الصدمة = $NPLs * (1 + shock / 100)$

(ب) حساب القروض العاملة PLs بعد الصدمة = $Total\ loans - NPLs_{after\ shock}$

(ج) حساب المخصصات التي يجب ان يحتفظ بها المصرف بعد الصدمة =

$(NPLs_{after\ shock} - Total\ Provisions\ currently\ held) * Rate$

العليا الصدمة	نوع الصدمة		(د) حساب المخصصات والدنيا بعد
	الزيادة في الديون المتعثرة		
	100%	صدمة عادية الشدة	
	200%	صدمة متوسطة الشدة	
	300%	صدمة عالية الشدة	
Total (ج)			= الفقرة

Total (ج)

Provisions currently held –

(هـ) حساب رأس المال الجديد = $Capital - Provision_{after\ shock}$

(و) حساب معدل كفاية رأس المال بعد الصدمة = $(New\ Capital / RWA) * 100$

(ز) حساب التأثير على كفاية رأس المال = $New\ Car - Old\ Car$

كلما تكون قيمة التأثير على كفاية رأس المال منخفضة يشير إلى متانة رأس مال المصرف وقدرة المصرف على تحمل الصدمة، بمعنى أن المصرف نجح في هذا الاختبار، والعكس صحيح.

2.3: التطبيق العملي لاختبار الضغط على المصارف

سيتم اجراء الاختبار بالاعتماد على النموذج المقدم من قبل (Ong at el, 2014) والذي يقيس أثر صدمة الزيادة المفترضة على القروض المتعثرة لبعض المصارف المختارة وبالاعتماد على الافتراضات في الجدول (1)، ويعتمد الاختبار على العلاقة النظرية القائلة بوجود تأثير عكسي بين الزيادة في الديون المتعثرة ونسبة كفاية رأس، من خلال تأثير الديون المتعثرة على رأس المال الأساس الذي يعد أحد المكونات الرئيسية للكفاية.

جدول (2) أثر صدمة الديون المتعثرة في كفاية رأس المال

أثر صدمة الديون المتعثرة بنسبة (100%) في كفاية رأس المال					
رمز المصرف	A1	A2	A3	A4	A5
نسبة الكفاية					
نسبة كفاية رأس المال قبل الصدمة	222.9	165.3	120.2	91.9	113.3
نسبة كفاية رأس المال بعد الصدمة	154.6	161.1	114.3	90.4	111.6
التغير في كفاية رأس المال	-68.3	-4.2	-6.0	-1.5	-1.7
أثر صدمة الديون المتعثرة بنسبة (200%) في كفاية رأس المال					
نسبة كفاية رأس المال قبل الصدمة	222.9	165.3	120.2	91.9	113.3
نسبة كفاية رأس المال بعد الصدمة	116.6	156.9	108.3	88.8	109.9
التغير في كفاية رأس المال	-106.3	-8.4	-11.9	-3.1	-3.4
أثر صدمة الديون المتعثرة بنسبة (300%) في كفاية رأس المال					
نسبة كفاية رأس المال قبل الصدمة	222.9	165.3	120.2	91.9	113.3
نسبة كفاية رأس المال بعد الصدمة	78.6	152.8	102.3	87.3	108.2
التغير في كفاية رأس المال	-144.4	-12.6	-17.9	-4.6	-5.1

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات المصارف المختارة.

يشير الجدول (2) إلى أن افتراض ارتفاع الديون المتعثرة بنسبة (100%) سيؤدي إلى انخفاض نسبة كفاية رأس المال من (222.9%)، (165.3%)، (120.2%)، (91.9%)، (113.3%) إلى (154.6%)، (161.1%)، (114.3%)، (90.4%)، (111.6%) وبمعدل انخفاض بلغ (-68.3%)، (-4.2%)، (-6.0%)، (-1.5%)، (-1.7%) للمصارف (A1)، (A2)، (A3)، (A4)، (A5) على التوالي.

أما في الصدمة الثانية البالغة (200%) فقد انخفضت كفاية رأس المال (222.9%)، (165.3%)، (120.2%)، (91.9%)، (113.3%) إلى (116.6%)، (156.9%)، (108.3%)، (88.8%)، (109.9%) وبمعدل انخفاض بلغ (-106.3%)، (-8.4%)، (-11.9%)، (-3.1%)، (-3.4%) للمصارف (A1)، (A2)، (A3)، (A4)، (A5) على التوالي.

أما الصدمة الثالثة على الديون المتعثرة والبالغة (300%) فقد أدت إلى انخفاض كفاية رأس المال إلى (78.6%)، (152.8%)، (102.3%)، (87.3%)، (108.2%) وبمعدل انخفاض بلغ (-144.4%)، (-12.6%)، (-17.9%)، (-4.6%)، (-5.1%) للمصارف (A1)، (A2)، (A3)، (A4)، (A5) على التوالي.

إن انخفاض تأثير الديون المتعثرة على كفاية رأس المال دليل على متانة رأس مال المصرف وقدرته على تحمل الصدمة، وقد حدد البنك المركزي العراقي نسبة الكفاية بـ (12%) لكل مصرف (البنك المركزي. 2010 ص33)، وإن انخفاض نسبة الكفاية عن (12%) عند إجراء اختبار الضغط يدل على فشل المصرف في الاختبار، ومن الجدول (3) نجد أن نسبة الكفاية لمصارف العينة وعند إجراء صدمة (100%) و (200%) و (300%) لم تنخفض إلى هذا النسبة المقررة، وإن أدنى نسبة هي (78.6%) عند صدمة (300%) للمصرف (A1) هي نسبة أعلى بكثير من النسبة المقررة.

لقد كان لزيادة الديون المتعثرة عند الصدمة (300%) تأثير متباين في نسبة كفاية رأس مال المصارف، إذ بلغ معدل انخفاض كفاية رأس المال (144.4%)، (12.6%)، (17.9%)، (4.6%)، (5.1) عن نسبة الكفاية الأساسية للمصارف (A1)، (A2)، (A3)، (A4)، (A5) على التوالي، وكان الأثر الأكبر على المصرف (A1) ثم المصرف (A3) وذلك بسبب وجود نقص في المخصصات المحتفظ بها عما يجب أن يحتفظ به فعلاً، مما أدى إلى ارتفاع أثر صدمة الديون المتعثرة في كفاية رأس المال.

الاستنتاجات:

1-لقد كان لزيادة الديون المتعثرة تأثير سلبي وواضح في كفاية رأس مال إذ أدت زيادتها بنسبة (300%) إلى انخفاض نسبة كفاية رأس المال بمعدل (144.4%)، (12.6%)، (17.9%)، (4.6%)، (5.1) عن نسبة الكفاية الأساسية للمصارف (A1)، (A2)، (A3)، (A4)، (A5) على التوالي.

2-ان الاهتمام بسلامة القطاع المالي يعد ضرورة ملحة لضمان استمرار الأنشطة الاقتصادية ودعمها وتنشيطها وتوسعتها.

3-هناك اهتمام متزايد في اجراء اختبارات الضغط من قبل المصارف وذلك لكونها تعطي نظرة مستقبلية عن الوضع المالي ومتانته في ظل افتراض صدمات غير مرغوبة قد تواجه المصرف، مما يسمح لإدارة المصرف اتخاذ التحولات المطلوبة لتجنب الخسائر غير المتوقعة والاستمرار في الأداء بفاعلية.

4-ان تأثير الديون المتعثرة في كفاية رأس المال قد تم من خلال تأثيرها في رأس المال الأساسي، إذ ان ارتفاع الديون المتعثرة يؤدي إلى لزيادة النقص بين المخصصات المقررة التي يجب ان يحتفظ بها البنك وبين ما يحتفظ به فعلياً من مخصصات على الائتمان المتعثر.

التوصيات:

1-ضرورة اجراء اختبارات الضغط بصورة دورية للتأكد من سلامة المصارف ومتانتها من الناحية المالية وقدرتها إلى واجهة الصدمات التي من الممكن ان تتعرض لها.

2-انشاء فريق يختص في اختبارات الضغط في كل مصرف وتدريب موظفيه على اجراء هذه الاختبارات بحرفية عالية.

3-ضرورة قيام البنوك المركزية او الهيئات الإشرافية على البنوك بأعداد فريق مختص بأجراء اختبارات الضغط من الأعلى للأسفل (Up-Down approach) وذلك للرقابة على اختبارات المصارف والتأكد من صحتها.

المصادر:

Arega Seyoum Asfaw, Hanna Nigussie Bogale & Tadele Tesfay Teame, Factors Affecting Non-Performing Loans: Case Study on Development Bank of Ethiopia Central Region, International Journal of Scientific and Research Publications, Volume 6, Issue 5, May 2016 656

- Athanasios G Tsagkanos & Athanasios Bellas, Determinants of Non-Performing Loans: The Case of Eurozone, Article in Panoeconomicus, 2014, 2, pp. 193-206.
- Zhanna Mingaleva, Myrzabike Zhumabayeva and Gulzhan Karimbayeva, The reasons of non-performing loans and perspectives of economic growth, Life Science Journal 2014;11(9s), pp.157-161.
- Adam Geršl, Petr Jakubík, Tomáš Konečný , and Jakub Seidler (2012), Dynamic Stress Testing: The Framework for Testing Banking Sector Resilience Used by the Czech National Bank, Working Paper Series No. 11, Czech National Bank. Available at: https://invenio.nusl.cz/record/180169/files/nusl-180169_1.pdf
- Bank of England (2018), Stress testing the UK banking system: 2018 guidance for participating banks and building societies, Guidance for participating banks and building societies, March.
- Central Bank of Malaysia (2017), Stress Testing Policy Document, Issued Nn: 15 June, BNM/RH/PD 029-15.
- Central Bank of the Russian (2017), The Concept of Macroprudential Stress Testing, Consultation Paper, Moscow.
- Financial Stability Board, (2011), Macroprudential policy tools and frameworks, available at: <https://www.imf.org/external/np/g20/pdf/021411.pdf>
<https://www.investopedia.com/terms/s/stresstesting.asp>
- International Monetary Fund, Monetary and Capital Markets Department.
- José Viñals (2012), Macrofinancial Stress Testing—Principles and Practices,
- Li Lian Ong and Martin Čihák (2010), Of Runes and Sagas: Perspectives on Liquidity Stress Testing Using an Iceland Example, International Monetary Fund WP/10/156.
- Li Lian Ong, Rodolfo Maino, and Nombulelo Duma (2014), Into the Great Unknown: Stress Testing with Weak Data, in A Guide to IMF Stress Testing: Methods and Models, Edited by Li Lian Ong, International Monetary Fund.
- Matthew T. Jones, Paul Hilbers, and Graham Slack (2014), Stress Testing Financial Systems: What to Do When the Governor Calls, International Monetary Fund, WP/04/127.
- Office of the Superintendent of Financial Institutions (2009), Guideline of Stress Testing, No, E18, available at: <http://www.osfi-bsif.gc.ca/Eng/Docs/e18.pdf>
- البنك المركزي العراقي، تعليمات رقم 4 لعام 2010، جريدة الوقائع العراقية، العدد 4172، 2011.
- د.سومية لطفي، انعكاسات تعثر القروض على أداء البنوك وعلى النشاط الاقتصادي، صندوق النقد العربي، العدد 41-2017، أبو ظبي، 2017.
- هبال عادل، إشكالية القروض المصرفية المتعثرة دراسة حالة الجزائر، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، 2011-2012.

تطوير البيئة الحاضنة للتكنولوجيا المالية والدور المرتقب في تحقيق التنمية الاقتصادية

مع اشارة خاصة للعراق

الأستاذ الدكتور وحيدة جبر خلف المنشد الجامعة المستنصرية /كلية الإدارة والاقتصاد - قسم الاقتصاد

المدرس المساعد صادق عطية خلف الجامعة المستنصرية /كلية الإدارة والاقتصاد - قسم العلوم المالية والمصرفية

المقدمة

تعد التكنولوجيا المالية مجالا جديدا يستقطب الشركات الناشئة التي تبحث عن الارباح والمكانة الاقتصادية ضمن مجموعة كبيرة من المؤسسات المالية ذات الخبرة في هذا المجال فالشركات الناشئة وضعت مخطط أعمال يجمع بين البرمجيات والتكنولوجيا لتقديم تشكيلة متميزة من الخدمات المالية متضمنة المدفوعات والعملات الرقمية وتحويل الأموال وسوق الإقراض للتمويل الجماعي وإدارة الثروة وإدارة المخاطر وحتى التأمين.

وتوفر التكنولوجيا المالية خدمات مالية اسرع واقل تكلفة واكثر شفافية وسهولة في الاستخدام للملايين حول العالم فالذكاء الاصطناعي المقترن بالبيانات الضخمة يمكن ان يؤدي الى أتمته عملية تحديد التصنيف الائتماني حتى يدفع المستهلكين ومنشات الاعمال اسعار فائدة اكثر تنافسية ومن المرجح اتعيد هذه الفرص تشكيا المشهد المصرفي المالي في العالم الى حد ما ولكنها ستجلب معها مخاطر ايضا فسوف تخلق منافسة كبيرة بين جهات الوساطة المنتشرة في مجال الخدمات المالية مثل البنوك والشركات المتخصصة في خدمات التراسل والبنوك المراسلة التي تقوم بالمقاصة والتسوية في المعاملات العابرة للحدود.

وفي ظل ظهور شركات ناشئة في التكنولوجيا المالية وانتشارها الواسع حتى في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا وفي المنطقة العربية خصوصا يطرح تساؤلاً ؟ ما هي الاستراتيجية المستقبلية للمؤسسات المالية والمصرفية في العراق؟ أذ أن هذا التطور والنجاح والانقلاب في موازين التمويل والخدمات المصرفية سيؤثر حتماً على المصارف التي أصبح لها منافس لا يستهان به اذ يشكل الاقتصاد الرقمي محركاً اساسياً للنمو والتنمية فبإمكانه أن يقوي القدرة التنافسية في جميع القطاعات وان يتيح فرصاً جديدة في قطاع الأعمال وأنشطة تنظيم المشاريع لاسيما في المشاريع الصغيرة والمتوسطة كما يتيح سبلا جديدة للنفاذ الى الاسواق الخارجية والمشاركة في سلاسل القيمة الالكترونية العالمية والاقتصاد الرقمي يوفر أيضاً أدوات جديدة لمعالجة المشاكل الإنمائية المستمرة.

أهمية البحث

تكمن أهمية البحث في الدور الذي تطلع به التكنولوجيا المالية في زيادة الشمول المالي وما له من اثر و فوائد محتملة في مجال التنمية الاقتصادية ولاسيما ما يتحقق بفضل استخدام الخدمات المالية الرقمية، بما في ذلك الخدمات المالية عن طريق الهاتف المحمول، وبطاقات الدفع، وغيرها من تطبيقات التكنولوجيا المالية. وبوصفهم أصحاب حسابات مصرفية، فمن الأرجح أن يستخدم الافراد خدمات مالية أخرى، مثل خدمات الائتمان والتأمين، وبدء الأعمال التجارية وتوسيع نطاقها، والاستثمار في التعليم أو الصحة، وإدارة المخاطر، والتعامل مع الصدمات المالية، مما يمكن أن يحسن جودة حياتهم بشكل عام.

فرضية البحث:

التكنولوجيا المالية تغير شكل والية تقديم الخدمات المالية في مختلف المجالات الاقتصادية مما يجعل منها وسيلة ذات مساهمة بالغة الأهمية في زيادة النمو والتنمية وتوفير وتعميم الخدمات المصرفية وزيادة الشمول المالي.

مشكلة البحث

في ظل الاقتصاد الرقمي كيف يمكن للاستثمار في التكنولوجيا المالية أن يساهم في التنمية الاقتصادية في العراق وهذه الاشكالية تتطلب الاجابة عن ماهي الخصائص والركائز العامة التي يقوم عليها الاقتصاد الرقمي والتكنولوجيا المالية وكيف يمكن له أن يساهم في توفير البنية العلمية والتكنولوجية في العراق من اجل أن تصبح هذه التقنية معززة للنمو والتنمية الاقتصادية وتصبح ايضا لها دور مرتقب لمواجهة صناعة المستقبل ومواجهة القضايا التنموية وهل فعلا هي قادرة على تحقيق التنمية في العراق وهل يمكن اعتبار التكنولوجيا المالية نموذجاً جديداً للتنمية الاقتصادية والاجتماعية .

هدف البحث:

يهدف البحث التعرف على ماهية ودوافع استدامة التكنولوجيا المالية وتشخيص العوائق الرئيسية التي توجهها هذه الشركات الناشئة وكيف يمكن التغلب عليها وذلك من خلال تقديم رؤية شاملة عن التكنولوجيا المالية وخصائصها والمخاطر التي تصحبها ومحاولة بيان اثارها في التنمية وصناعة المستقبل .بالاضافة الى تحديد إمكانيات التكنولوجيا المالية في المنطقة العربية ومدى المساهمة في السوق الدولية .وما هو الدور المرتقب لاستخدام التكنولوجيا المالية في التنمية الاقتصادية وتطوير البيئة الحاضنة للتكنولوجيا المصرفية .

منهجية البحث :

اعتمد البحث أسلوب المزج بين المنهجين الاستنباطي والاستقرائي كما تم اعتماد المنهج الوصفي والتحليلي للبيانات للوقوف على الحجم الحقيقي للاستثمار في التكنولوجيا المالية ومن ثم بيان مدى إمكانية تحقيق التنمية الاقتصادية .

هيكلية البحث :

لغرض الإحاطة التفصيلية بكامل جوانب البحث فقد قسم الى ثلاث مباحث اعقبها استنتاجات وتوصيات , تناول الاول ماهية التكنولوجيا المالية ... دوافع الاستدامة والقدرة على تحقيق المنافع وناقش المبحث الثاني التوجهات العالمية في التكنولوجيا المالية - المعوقات والمخاطر وصناعة المستقبل اما المبحث الثالث والاخير فاختص بدراسة البيئة الحاضنة للتكنولوجيا وامكانية تحقيق التنمية الاقتصادية في العراق .

المبحث الأول

التكنولوجيا المالية ... دوافع الاستدامة والقدرة على تحقيق المنافع

أن استخدام التكنولوجيا المالية والسياسات الذكية من شأنها تعزيز الخدمات المالية وتخفيف المخاطر وتحقيق نمو اقتصادي مستقر شامل للجميع. فالتكنولوجيا المالية يمكن أن تكون مستشارك المالي الخاص والتي لا تكلفك كثيراً فهي في جيبك دائماً وقرية منك لأن تطبيقات الادارة المالية تتيح إمكانية الحصول على المشورة المالية عند الطلب اذ تستخدم التطبيقات بيانات المعاملات أو حتى المعلومات السلوكية لتوفير رؤى وخطط ومقترحات لمساعدة المستهلكين على ادارة أموالهم وحتى ضمان دفع الفواتير .

المطلب الأول

ماهية التكنولوجيا المالية ... التطور ودوافع الاستدامة

أولاً: ماهية التكنولوجيا المالية

Fintech هي اختصار لكلمتين وهما financial و technology ويشير مصطلح التكنولوجيا المالية أو فينتك الى تسخير التكنولوجيا لخدمة قطاع المدفوعات وشركات التكنولوجيا المالية هي شركات ناشئة في العموم تتحدى الشركات التقليدية التي هي أقل اعتماداً على البرمجيات وتعرف بأنها ابتكار في مجال الخدمات المالية وتوصف التكنولوجيا المالية على انها تلك المنتجات والخدمات التي تعتمد على التكنولوجيا لتحسين نوعية الخدمات المالية والمصرفية التقليدية وتتميز هذه التكنولوجيا بأنها أسرع وأرخص وأسهل ويمكن لعدد أكبر من الأفراد الوصول اليها وفي معظم الحالات يتم تطوير هذه الخدمات والمنتجات بواسطة شركات ناشئة والاحيرة شركات صغيرة حديثة العهد تهدف الى التوسع عن طريق إنشاء أسواق جديدة أو الاستحواذ على حصة كبيرة في الأسواق القائمة وبالتالي فإن الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية هي شركات صغيرة وحديثة تعد بتحسين الخدمات المصرفية للأفراد والشركات بالتعاون أو المنافسة مع مقدمي الخدمات المالية القائمين¹.

كما يطلق مفهوم التكنولوجيا المالية على استخدام التقنية في المعاملات المالية مما يساهم في تحسين الخدمات المالية التقليدية وتيسير الوصول الى شريحة أكبر من المستفيدين من خارج الانظمة المالية التقليدية وظهرت التكنولوجيا المالية مع البدايات الأولى لاستخدام التكنولوجيا في عالم المال والمصارف في الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي بابتكار بطاقات الائتمان المصرفي وأجهزة الصراف الآلي ولم يطلق مصطلح التكنولوجيا المالية على تلك الخدمات المصرفية وما تبعها من خدمات أخرى ك تداول الأسهم والسندات الكترونياً بالرغم من استحقيقه لذلك الفعل وبدء من ابتكار المال وحتى القيد المزدوج للدفاتر شهد تتطورها منذ

1. وهيبة عبد الرحيم، شركات التكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مركز العولمة والسياسات الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2017، ص 4 .

ثورة الانترنت وظهور الهاتف المحمول والهواتف الذكية وتطور التمويل والمداخلات التكنولوجية في التمويل الشخصي والتجاري¹.

ثانياً: التكنولوجيا المالية وماذا يتطلب من المستخدمين معرفته عنها

هناك مجموعة من المعلومات لابد ان يعرفها المستخدم للتكنولوجيا المالية منها²:

1. التكنولوجيا المالية تغير شكل وتقديم الخدمات المالية على نطاق أكبر من أجهزة الصراف الآلي وبطاقات الائتمان باتجاه استخدام الهواتف الذكية والدفع عبر الهاتف المتحرك في ظل الأعمال التجارية الجديدة التي تتجاوز الوسطاء والمؤسسات المالية المعمول بها فهي تقدم المنتجات والخدمات مباشرة للمستهلكين.
2. التكنولوجيا المالية تعني خيارات متعددة للمستهلكين لكيفية إدارة أموالهم ويمكنها أن تتفاعل بسهولة مع احتياجات المستهلكين الفردية .
3. التحويلات المالية يمكن أن تصبح أسرع وأرخص.
4. التكنولوجيا المالية يمكن أن تحل محل الوظائف التقليدية للمصارف وتصبح جزءاً لا يتجزأ من النسيج الاقتصادي ويمكن أن يساعد التعاون بين التقنيين وصناع السياسات والصناعة والمنظمين على التخفيف من حدة مخاطر التكنولوجيا المالية .
5. التكنولوجيا المالية تحول الشخص الغير مصرفي بسرعة الى شخص مصرفي ولكن ليس من خلال المصرف وانما من خلال الهواتف الذكية .
6. التحول في الاقتصاد من استخدام النقد الى المعاملات الخالية من النقد ولا يعني ذلك مرونة في هذا التحول فلا زال أمام شركات الدفع الرقمي عمل طويل للقيام به لإقناع المستهلكين بأن منصات الدفع في ظل التكنولوجيا المالية هي الأفضل لاسيما وأن هناك 49% من المستهلكين سعداء بطرق الدفع التقليدية³ .
7. الغرض من التكنولوجيا المالية زيادة النمو والتنمية وتوفير وتعميم الخدمات المصرفية وزيادة الشمول المالي .

ثالثاً: التكنولوجيا المالية...التطور ودوافع الاستدامة

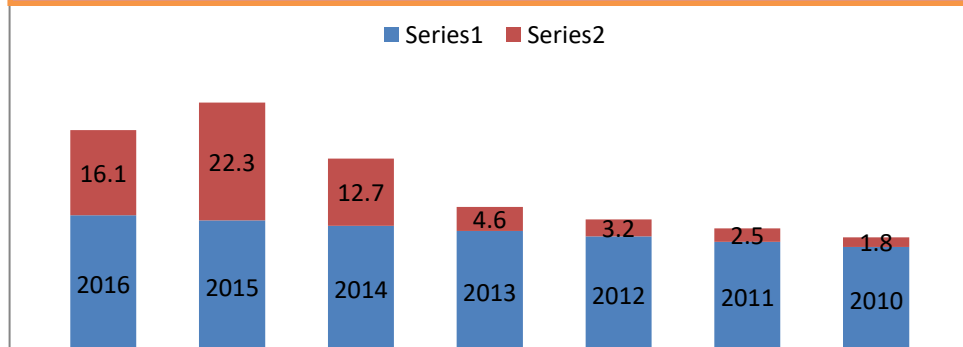
هناك ثورة عالمية في مجال التكنولوجيا المالية بالتالي هناك تساؤل ملح ما الذي يحصل في العالم ، للإجابة عن ذلك تم تبني الابتكار في المجال المالي بشكل متأخر مقارنة بمجالات الأعلام أو التجارة أو الاتصالات وبالرغم من ذلك هناك تطور في حجم الاستثمارات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية بلغت 63 مليار دولار عام 2010 والشكل التالي يوضح هذا التطور اذ شهد عام 2015 أكبر حصة بلغت (22.3) مليار دولار بينما لم تتجاوز عام 2016 (16.1) مليار دولار و شهدت استراليا أكبر نسبة نمو عالمي في الاستثمار بهذه الصناعة بلغت 343% وتأتي بعدها الصين بنسبة 252 % فيما تبلغ النسبة في الشرق الأوسط 71% .

¹ . عبدالله محسن النمري ، التكنولوجيا المالية والتنمية المجتمعية ، مركز مال الاقتصادي ، www.maal.com.

² . things about FinTech – Arabic – Consumers International , We use cookies to track usage and preferences ,www.consumersintentional.org.

³ .Samantha Sharf (November 7, 2016). "The Faintish 50: The Complete List 2016. www.forbes.com.

شكل (1)
الاستثمارات العالمية في شركات التكنولوجيا المالية (مليار دولار أمريكي)



Source; Jonas Vail et al., Financial Technology in the Middle East and North Africa, Trends in the Financial Services Sector, Wamda Research Center, Befort, 2017, p, 14.

ويعود ارتفاع الاستثمار في التكنولوجيا المالية بين عامي 2010 و 2014 الى الجهود التي بذلت في نيويورك ولندن وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة شكلت أكثر من 50% من جميع الاستثمارات في مجال التكنولوجيا المالية في عام 2015 الا أن حصة آسيا في الاستثمارات السنوية تضاعفت ثلاثة مرات من 6% في عام 2010 الى 19% في عام 2015 وجميع مناطق العالم الآن تتواجد في مرحلة المراحل الثلاثة لدورة التكنولوجيا المالية بيئات حاضنة مستحدثة وبيئات حاضنة ناشئة وبيئات حاضنة متقدمة ، ففي البيئة الحاضنة المستحدثة تكون معظم الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية لا تزال في مرحلة الأفكار أو في المراحل الأولى اذ أن تمويل الشركات يجري ببطء فيما يحاول رواد الأعمال بأقل الدعم التعامل مع القوانين واكتساب العملاء وعقد الشركات ، أما البيئة الحاضنة الناشئة تكتسب فيها المجموعة الأولى من الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية قاعدة عملاء كبيرة ومعدلات استثمار سنوية¹.

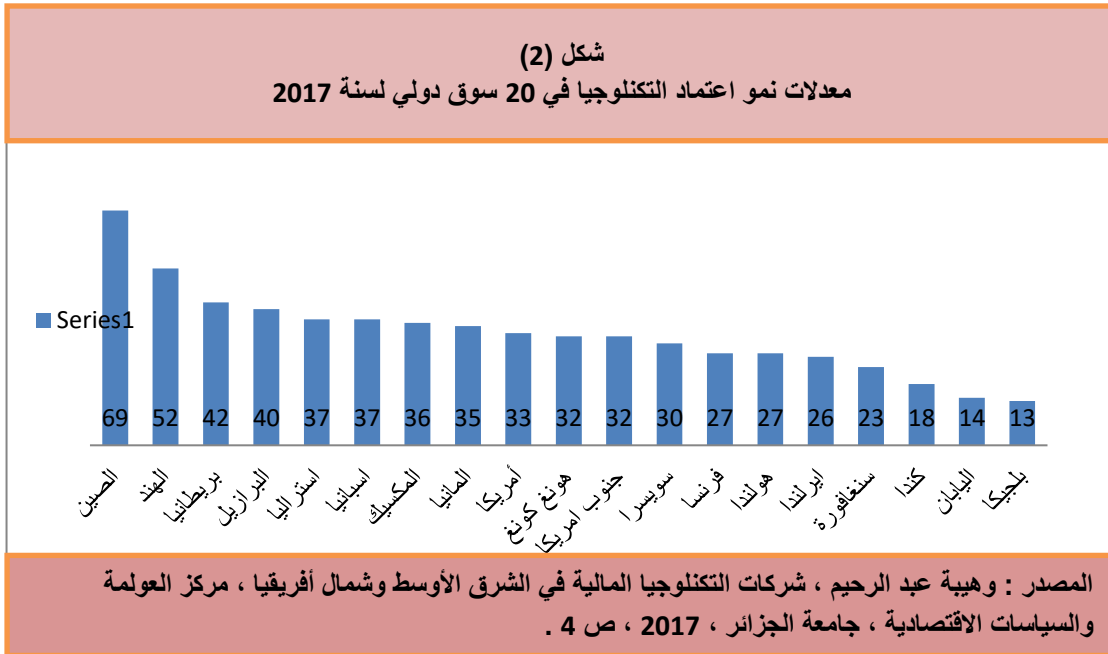
واخيراً البيئة الحاضنة المتقدمة وهي مرحلة الاشباع وقد تحتوي على صفقات قليلة ولكن أحجامها أكبر وتركز على الشركات ذات القيمة المرتفعة (أي تقدر قيمتها بأكثر من مليار دولار) ولم يصل الى هذه المرحلة الا المحركون الأوائل للسوق وهم الولايات المتحدة وأجزاء من أوروبا وآسيا².

وأهم القطاعات التي تتبناها الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية هي المدفوعات وتحويل الأموال والتأمين والتمويل والإقراض الرقمي وإدارة الثروات وسلسلة البلوكات والعملات الرقمية المشفرة ويعد قطاع المدفوعات أكثر قطاعات التكنولوجيا المالية استخداماً من طرف الأسواق العالمية وسجلت الصين أكثر بلدان العالم اعتماداً على التكنولوجيا المالية بمعدل

¹ Jonas Vail et al., Financial Technology in the Middle East and North Africa, Trends in the Financial Services Sector, Wamda Research Center, Befort, 2017, p.8

²World Bank, United Nations Conference on Trade and Development, UNCTAD, Investment and Digital Economy, World Investment Report, 2017.

نمو بلغ 69% لسنة 2017 تليها الهند 52% ثم بريطانيا 42% والشكل الاتي يوضح معدلات نمو اعتماد التكنولوجيا في 20 سوق دولي لسنة 2017 .



وقد أعتمدت الموجة الأولى من التكنولوجيا المالية على المدفوعات وحلول الاقراض واعتمدت منصات التمويل الجماعي وشبكات الاقراض المباشر وحلول الدفع في ظل التوجهات الكبرى لاقتصاد الأنترنت الناشئ (الاقتصاد التشاركي) وشبكات التواصل الاجتماعي والتجارة الالكترونية أما الموجة الثانية فتتمثل في توجهات التكنولوجيا المالية نحو التمويل المالي الدولي وإدارة الثروات والتأمين وهذا يحتاج الى بنية تحتية قوية للخدمات المالية والبيانات لتدعيم منافع التكنولوجيا المالية وتحقيق استدامتها بحيث تتسم هذه المنافع بالمرونة والقدرة على مجابهة أي اعطال أو تشويش وهجمات الإلكترونيات وتعمل على تدعيم الثقة في النظام المالي من خلال حماية وسلامة البيانات والخدمات المالية ويثير تطوير مثل هذه البنية التحتية مجموعة واسعة من القضايا التي لا تتعلق فقط بالقطاع المالي ولكن بالاقتصاد الرقمي على وجه العموم ويشمل ذلك ملكية البيانات والحماية والخصوصية والامن السيبراني (الالكتروني) والمخاطر التشغيلية ومخاطر التركيز وحماية المستهلك¹.

المطلب الثاني

التكنولوجيا المالية والقطاع المالي والاقتصاد اللانقدي .. المنافع والفرص

أولا : التكنولوجيا المالية رؤية جديدة وعالم جديد في القطاع المالي والاقتصاد اللانقدي

يشهد العالم اليوم عملية انتقال من الاقتصاد النقدي الى الاقتصاد غير النقدي بفضل التكنولوجيا ، اذ أن طرق الدفع في تطور مستمر والخدمات المصرفية لن تحتاج في المستقبل الى مصرفي كل هذا يشكل جزءاً أساسياً من نموذج اعمال الاقتصاد التشاركي أو اقتصاد الطلب الذي انتجه التطور التكنولوجي الرقمي ضمن مظلة اقتصاد المعرفة². ومع التكنولوجيا المالية

¹. Jonas Vail et al., Financial Technology in the Middle East and North Africa, Trends in the Financial Services Sector, op.cit , p,28.

². أيغا الشوفي ، التكنولوجيا المالية نحو اقتصاد غير نقدي ، مركز الاخبار ، الخميس 23 / اذار / 2017 .

العمل بالقطاع المالي مختلف وثمة طرق وأدوات جديدة لجمع ومعالجة واستخدام المعلومات في هذا القطاع الجديد الذي يحمل رؤية جديدة ويمثل عالم جديد فهناك مجموعة جديدة تماماً من الفاعلين بدأت في ممارسة النشاط ومن ثم فإن هناك تغيرات في كافة مجالات التمويل التي تشمل أنظمة الدفع والبنية التحتية وقروض المستهلكين والمشاريع الصغيرة والمتوسطة والتأمين¹.

وقد جاء ابتكار التكنولوجيا المالية في صور وأشكال متعددة من اقراض النظراء الى التداول عالي التواتر الى البيانات الضخمة وعلم الانسان الآلي (الروبوت) وقصص النجاح عديدة في هذا السياق فهناك الصيرفة باستخدام الهاتف النقال في كينيا والصين التي ادخلت الملايين ممن كانوا دون حسابات مصرفية تحت مظلة النظام المالي الرئيس وهناك تحويل العملات الافتراضية الذي اتاح للناس في البلدان النامية تحويل الأموال عبر الحدود بسرعة وتكلفة منخفضة².

ثانياً: التكنولوجيا المالية ... الفرص والمنافع

هناك فرص ومنافع تحققها صناعة التكنولوجيا المالية للمجتمع ، اذ أن التحول الذي يتيح التمويل الرقمي يمكن أن ينبع من زيادة التنافس ومن المكاسب التي تدرها فعالية صناعة الخدمات المالية مع ما يمكن أن تجلبه من منافع هائلة على العملاء ومع هذا فان التغيرات الهائلة التي تشهدها حياة ملياري بالغ في العالم ممن يعانون حتى الآن من الاقصاء المالي لا تأتي بدون مخاطر لذلك ينبغي التصدي لهذه المخاطر حتى يتسنى الاستفادة والانتفاع الكامل من التكنولوجيا المالية.

التكنولوجيا المالية ممكن ان تحول الشخص الغير مصرفي الى شخص مصرفي فبين عامي 2011 و 2014 أصبح 700 مليون شخص لديهم حسابات خاصة ولكن ليس من خلال المصارف فقد أفادت التكنولوجيا المالية التي يقودها الهاتف المحمول أعداداً كبيرة من المستهلكين في افريقيا اذ دفعت الحسابات المالية المتنقلة النمو في العدد الإجمالي لإصحاب الحسابات من 24 % عام 2011 الى 34% في عام 2014 وعلى الرغم من هذه المكاسب لابد من بذل المزيد من الجهود لزيادة الاندماج المالي لاسيما ان 58 % فقد من النساء لديهن حساب مقابل 65% من الرجال بالإضافة الى انخفاض العديد من المنتجات المصرفية المتاحة عبر الهاتف المحمول في أغلب بلدان العالم وصعوبة الحصول على خدمات الانترنت والقدرة على تحمل التكاليف وجودة الوصول الى شبكة المعلومات الدولية وكل ذلك يعد مفتاح لتحسين الشمول المالي³.

التكنولوجيا المالية يمكنها استحداث نماذج عمل أو تطبيقات أو عمليات أو منتجات جديدة لها اثر ملموس على الاسواق والمؤسسات المالية وعلى تقديم الخدمات المالية وبمعنى اخر التكنولوجيا المالية هي ادخال التكنولوجيا الى الخدمات المالية والمصرفية التقليدية بهدف تحسين نوعيتها وقدرة الوصول اليها وعند الحديث عن التكنولوجيا المالية لا يتبادر الى ذهن الناس سوى بطاقات الدفع الالكتروني التي شكلت أبرز خدمات الموجة الاولى لهذه التقنية لأن الامر بات يتعدها كثيراً فمن خلال تكنولوجيا المدفوعات بات دفع الفواتير أسهل وأسرع عبر

¹ .The World Bank, a sound financial institution that promotes social inclusion and fights cybercrime, www.albankadawwww.albankawli.org..

² . مركز ايلاف ، هل التكنولوجيا المالية عالم جديد للقطاع المالي ، السعودية ، 17 / 7 / 2017.

³ . Tasca, Paolo; TomasoAste; LorianPelizzon; Nicolas Perony .Banking Beyond Banks and Money, Scientific Library, London. , 2016, 42

الانترنت كما استبدلت النقود الورقية بتطبيقات هاتفية كذلك اصبحت عملية تحويل الأموال أسهل وسمحت التكنولوجيا للناس التي لا تمتلك حسابات مصرفية بالحصول على قروض عبر منصات اقراض وتمويل جماعي وتطورت تقنية التكنولوجيا المالية من خلال توجهات رئيسة تتمثل في التحويل المالي الدولي وادارة الثروات والتأمين¹.

اضافة الى ماتم ذكره هناك مجموعة من الفرص والمنافع ممكن ان تحققها التكنولوجيا المالية نستعرضها من خلال النقاط الآتية²:

1- تحقق التكنولوجيا الكثير من الفوائد للعملاء والشركات والمصارف والاقتصاد اولها نمو التجارة الرقمية للمؤسسات والتجار والمستهلكين والاسراع في التوجه نحو الاقتصاد غير النقدي .

2- مكنت المدفوعات الالكترونية وهو ما يساعد في دمج الاقتصاد الموازي بالاقتصاد الرسمي والنتيجة الثانية تتمثل في زيادة الطلب على خدمات التجزئة المصرفية والخدمات التمويلية

3- نشر الخدمات المصرفية وتحقيق الشمول المالي والتيسير على العملاء والوصول لفئات جديدة من غير المتعاملين مع المصارف وتحفيزهم على التعامل مع الجهاز المصرفي مما يسهل عليهم عرض باقي الخدمات والمنتجات المصرفية والتمويل .

4- زيادة انتاجية العاملين ورفع الكفاءة التشغيلية من خلال نشر المعرفة الرقمية مما يسهل خدمة العملاء وفق معايير الجودة العالمية .

5- من شأن التكنولوجيا المالية التصدي للتحديات الحرجة وتعزيز الاحتواء المالي وتنويع النشاط الاقتصادي من خلال الابتكارات التي تساعد على تقديم الخدمات المالية للشريحة الكبيرة من السكان التي لاتتعامل مع الجهاز المصرفي وتسهل اتاحة مصادر التمويل البديلة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

6- تساهم التكنولوجيا في تحقيق الاستقرار المالي من خلال استخدام التكنولوجيا في ضمان الامتثال للقواعد وادارة المخاطر وتيسير التجارة الخارجية وتحويلات العاملين في الخارج بتوفير آليات تتسم بالكفاءة وفعالية التكلفة للمدفوعات العابرة للحدود كما يمكن أن يؤدي استخدام وسائل الدفع الالكترونية الى رفع كفاءة الحكومة.

¹ . عدنان أحمد يوسف ، التكنولوجيا المالية وأبعادها المصرفية والاقتصادية ، مركز الراي الكويت 2018/5/28 .
² . المصدر نفسه .

المبحث الثاني

التوجهات العالمية في التكنولوجيا المالية المعوقات والمخاطر وصناعة المستقبل
لاشك ان العالم مقبل على ثورة في التكنولوجيا المالية والمصرفية فهذه الثورة الرقمية كفيلة بتوفير فرص أعظم للانتفاع من هذا التطور الكبير في الصناعة المالية والمصرفية والاتصال الإلكتروني لتحقيق مختلف الأغراض الاقتصادية ولكن هذا التغير لا يخلو من المعوقات والمخاطر

المطلب الأول

الاتجاهات العالمية في التكنولوجيا المالية والمعوقات التي تواجهها على المستوى العالمي
أولاً: التوجهات العالمية في التكنولوجيا المالية

تسعى التوجهات العالمية في مجال نمو التكنولوجيا المالية الى مساعدة الشركات الناشئة بالانفصال عن المصارف التقليدية من اجل ان تصبح الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية منافس مباشر للمصارف او أن تصبح مشاركة لها وهذا التعاون يمكن أن تنتفع منه هذه المصارف لتطوير عملها لأن تصبح أكثر استجابة لاحتياجات العملاء المتغيرة وهدف التكنولوجيا المالية السعي لانتشار التكنولوجيا المالية لتكون محل ثقة لدى المستثمرون وهناك ثلاثة توجهات ستستمر في تحديد معالم استثمارات التكنولوجيا المالية¹:

1- ظهور سرعات الاعمال القادمة والعدد الكبير للشركات الناشئة التي تأسست مؤخراً اذ يدل ذلك على الطلب العالي على التمويل الأولي وجولات التمويل التأسيسي .

2- أن معظم الاستثمارات تقل عن ثلاثة ملايين دولار ما يدل على أن الشركات الناشئة ليس لديها فرصة للحصول على رخصة لتقديم الخدمات المصرفية لتسيير أعمالها بشكل مستقل وبسبب تأسيس الكثير من شركات التكنولوجيا المالية على البنية التحتية للمصارف ومزودي بطاقات الائتمان ادى ذلك بشكل كبير الى تثبيط ما يسمى بالشركة الناشئة المنافسة التي تسعى للحلول محل المصارف التقليدية .

3- ارتفاع عدد المستثمرين غير التقليديين مثل شركات رأس مال المخاطر الدولية والشركات الكبرى والتوجهات المستقبلية تهدف الى جولات تمويل أكبر بكثير لتوسيع شركاتها من اجل استهداف الأسواق الكبيرة وانجاح نموذج العمل المقابل للتوسيع الذي يتطلب استثمارات كبيرة .

ثانياً: المعوقات التي تواجه التكنولوجيا المالية

هناك العديد من المعوقات التي تواجه التكنولوجيا المالية تتمثل بما يأتي² :

1- يعد العدد الكبير من المواطنين الذين لا يستخدمون الخدمات المصرفية عائقاً امام الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية التي تبحث عن تحسين الخدمات لعملاء المصارف فمن

¹.Jonas Vail et al., Financial Technology in the Middle East and North Africa, Trends in the Financial Services Sector, op.cit , p, 67.

². The World Bank, a sound financial institution that promotes social inclusion and fights cybercrime ,www.albankadawwww.albankawli.org.

- دون حساب مصرفي لا يمكن الحصول على سجل ائتماني ولا يمكن التحقق من الشخصية ولن يكون هناك مشاركة من المؤسسات المالية القائمة .
- 2- افتقار عملاء المصارف الى مايكفي من المعرفة عن الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية وعدم فهم الخدمات المتاحة جزئياً.
- 3- انتشار الاقصاء المالي وعدم حصول الناس على خدمات مالية بشكل واسع والكلفة العالية من خلال الاشتراك في الحصول على خدمات الأنترنت الذي بدوره لا يحصل الناس على التكنولوجيا المالية .
- 4- تحديات القوانين والسياسات والحوافز لرواد الأعمال والمستثمرين والارباح المتوقعة من التكنولوجيا المالية ودرجة الأمان في الخدمات المالية .
- 5- تحدي العمالة المهارة ورأس المال البشري وثقافة ريادة الأعمال والخبراء في مجال الخدمات المالية والتحفيز على العمل في مجال الخدمات المالية
- 6- بيئة السوق الحاضنة والطلب على خدمات التكنولوجيا المالية ومدى التقبل لهذه الخدمات والحلول المبتكرة وحجم السوق والنمو والمنافسة ومناخ الاعمال والحاجة للخدمات التكنولوجية في مجال ادارة الثروة والتحويل المالي والتأمين .
- 7- الدعم والاستثمار في مجال مسرعات الأعمال والمستثمرون الأفراد وشركات تقليل المخاطر ومبادرات التعاون.

- بالإضافة الى ما سبق هناك حقيقة قلة من الافراد يثقون بالدفع الالكتروني بالرغم من الاعتماد على التسوق الالكتروني بشكل كبير وهذا يعود الى ما يأتي¹ :
- عدم وعي العملاء بالخدمات الجديدة التي تقدمها التكنولوجيا المالية في الشركات الناشئة .
 - تفضيل العملاء خدمة الدفع عن الاستلام وذلك بسبب مخاوف تتعلق بالأمان
 - عدم الثقة بالخدمات الجديدة وبالشركات الناشئة التي تتبنى التكنولوجيا المالية واعتبارها شركات مخادعة .

المطلب الثاني

التكنولوجيا المالية والمخاطر التي تواجه العمل بها

بالرغم من كل المنافع والفرص التي يحققها العمل بالتكنولوجيا المالية في مختلف المجالات الاقتصادية لاسيما في المجال المالي والمصرفي فهذا لا يعني خلوها من المخاطر على الافراد والشركات والمؤسسات المالية والمصرفية ومن هذه المخاطر².

- 1- تزيد من مخاطر الائتمان استناداً الى اجراءات المستهلكين الآخرين الذين لديهم عادات تسوق مماثلة فقد وجد أن شركة بطاقة ائتمان في الولايات المتحدة تقوم بتصنيف عملائها بأنهم ذوو مخاطر ائتمانية أكبر لأنهم يستخدمون بطاقاتهم لدفع ثمن استشارات زوجية والعلاج وخدمات اصلاح الاطارات استناداً الى تجارب الشركة مع مستهلكين الآخرين وتاريخ سدادهم .

¹.Jonas Vail et al., Financial Technology in the Middle East and North Africa, Trends in the Financial Services Sector, op.cit, p, 67.

².عدنان أحمد يوسف،التكنولوجيا المالية وأبعادها المصرفية والاقتصادية،مصدر سابق .

- 2- من خلال التكنولوجيا المالية يتعين على واضعي السياسات واللوائح التنظيمية أن يتكيفوا مع التغيرات الجديدة مع ضمان تكافؤ الفرص أمام الجميع وحماية المستهلكين فضلاً عن مخاطر التحديات التنظيمية فعلى سبيل المثال يمكن استخدام العملات المشفرة مثل عملة (بيتكوين) الرقمية في اجراء تحويلات مجهولة المصدر عبر الحدود مايزيد من مخاطر غسل الأموال وتمويل الارهاب .
- 3- الهجمات الالكترونية تشكل خطراً نظامياً فقد يؤدي اتساع نطاق الربط من خلال الحلول الرقمية الى زيادة منافذ دخول القراصنة الالكترونيين مما يزيد من احتمالات نجاح الهجمات الالكترونية .
- 4- أن انتشار العمل بالتكنولوجيا المالية مثل النظم القائمة على سلاسل مجموعات البيانات ينطوي على فوائد كثيرة ولكن ينشئ مخاطر جديدة في الوقت نفسه ومنها ما يهدد الاستقرار المالي ويفرض هذا بدوره تحديات أما أجهزة التنظيم المالي .
- 5- مخاطر تحديد الوضع القانوني للعملة الافتراضية أو الرمز الرقمي وتحويلات العملة الافتراضية التي لها اثار على الاقتصاد الكلي .
- 6- المخاطر التي تتعرض لها الانظمة المالية من خلال سوء الفهم وعدم تحديد مخاطر الاستخدام او التطبيق الخاطئ للتكنولوجيا المالية فان بعض الابتكارات قد تمكن المستخدمين من التهرب من الضوابط الحالية لتحقيق غايات اجرامية مما يشكل تهديداً للسلامة المالية .
- 7- العمل بالتكنولوجيا المالية قد تفقد الخصوصية فهي خدمات تعتمد في الغالب على جمع معلومات متعمقة عن المستهلكين وسلوكياتهم وبالتالي لاتخلو من المخاطر .

المطلب الثالث

التكنولوجيا المالية.... وصناعة المستقبل

تستعد التكنولوجيا المالية للبروز بشكل أوسع بحلول 2020 ومع وجود اشارات مبكرة على صلابة قطاع المدفوعات وبالأخص في دول الخليج العربي يتوقع أن تدخل الموجة الثانية من الشركات الناشئة بمجرد أن تثبت التكنولوجيا المالية نفسها في المنطقة ويتوقع ايضاً أن ينطلق 250 شركة ناشئة في مجال التكنولوجيا المالية بحلول عام 2020¹.

فعن طريق التكنولوجيا المالية يمكن تحسين خدمات المعاملات المالية بشكل ملحوظ اذ تصبح عملية دفع الفواتير أسرع واكثر اماناً وبسهولة وتحل تطبيقات المحفظة الالكترونية على الهاتف المحمول مكان النقود الورقية ليتقبلها صاحب المتجر ويتم تحويل الاموال عن طريق الهاتف المحمول لتقل التكلفة وتزداد السرعة التحويل .

التكنولوجيا المالية تستهدف الاقراض وتحويلات راس المال بما في ذلك المدفوعات الدولية وادارة الثروات وخدمات التأمين اذ وصلت قيمة التحويلات المالية الى الدول النامية في عام 2015 الى 431.6 مليار وقبل التكنولوجيا المالية تحتاج عملية التحويل الى 3-6 أيام عمل و 7.4% من المبلغ المرسل فيما بعد التكنولوجيا المالية 1- 4 أيام عمل ويحتاج المتلقي الذهاب

¹.Financial Technology in the Middle East and North Africa, Trends in the Financial Services Sector, Financial Technology Report, 2017,p,23.

الى المصرف أو الفرع و0.5 - 1% من المبلغ المرسل ولا يحتاج المتلقي الذهاب الى المصرف ويمكن حصوله على الاموال من خلال الهاتف المحمول¹ .

وبات هدف مجموعة البنك الدولي المتمثل في تعميم الخدمات المالية بامتلاك كل شخص بالغ حساب معاملات مصرفية على الاقل بحلول عام 2020 أكثر يسراً ففي عالم أصبح 40% من سكان الأرض يستطيعون الحصول على الانترنت وبات امتلاك افقر 20% لهاتف محمول أكثر يسراً من الحصول على المياه النظيفة والصرف الصحي واصبحت احتمالات حدوث تغيرات ضخمة في إمكانية حصول مواطني الأسواق الصاعدة والبلدان النامية على الخدمات المالية واستخدامها حقيقية تماماً وذات تأثير ملموس على رفاهيتهم² .

وتجدر الإشارة أن التكنولوجيا المالية ستحدث تحولات كبيرة في الصناعة المالية والمصرفية على نحو غير مسبوق فالتجزئة المصرفية والمدفوعات ستستمر في التحول الى المحمول والذكاء الاصطناعي سيحل محل المحلل البشري والأمن البيومتري سيحل محل كلمات المرور والشركات

¹ Jonas Vail et al., Financial Technology in the Middle East and North Africa, Trends in the Financial Services Sector, op.cit, 2017, p.45

²Financial Technology Report, Financial Technology in the Middle East and North Africa, op.cit , 2017,p,23.

المبحث الثالث

توفير البيئة الحاضنة للتكنولوجيا وامكانية تحقيق التنمية الاقتصادية في العراق

يقع على عاتق البنك المركزي العراقي مسؤولية تطوير البيئة الحاضنة للتكنولوجيا المالية لما لها من دور في التنمية الاقتصادية في العراق لاسيما وأن الاقتصاد اليوم يشهد تغيراً عميقاً اذ أن اقتصاد العصر الصناعي يتراجع بوتائر متسارعة لصالح عصر الانترنت وتمازجاً مثلما أحدث التحول من العهد الزراعي الى العصر الصناعي تغيرات جوهرية في أساليب تنظيم وإدارة النشاط الاقتصادي فان التحول الى الاقتصاد الرقمي كفيل بتغيير وتحقيق أحداث جديدة تؤثر على المصالح الاقتصادية للبلدان التي يتعين عليها أن تستوعبها وألاهم من ذلك أن تستثمرها.

المطلب الأول

الاتجاهات العامة وخصائص الاستثمار في التكنولوجيا المالية في المنطقة العربية

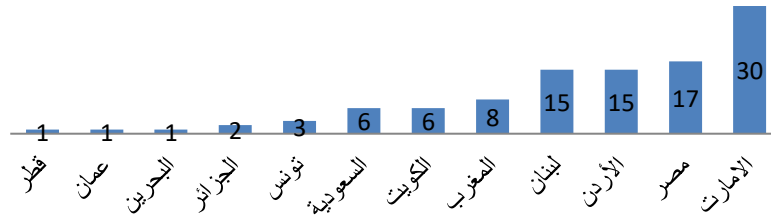
لاتزال البيئة الحاضنة في المنطقة العربية بيئة مستحدثة مقارنة بما يجري عالمياً اذ بدأ تسريع انشاء التكنولوجيا المالية في عام 2010 ، واصبحت تحظى باهتمام واسع في عالم ريادة الأعمال وازداد انتشارها اكثر في الشرق الأوسط فقد زاد عدد الشركات الناشئة في هذا المجال من 46 شركة الى 105 شركة وذلك خلال ثلاثة سنوات فقط وانتشرت التكنولوجيا المالية وتحول رقم الاستثمار في البلدان العربية من 930 مليون دولار امريكي عام 2010 الى 12 مليار دولار في عام 2017 وان الشركات الناشئة التي تعمل في هذا المجال متواجدة في 12 بلد عربي وهناك اربع بلدان عربية من ضمن هؤلاء الاثني عشر يتميزون بالنجاح في هذا المجال وهم (الإمارات العربية المتحدة ولبنان والاردن ومصر) ومن بين هؤلاء فأن دولة الإمارات العربية المتحدة هي اكثرهم نجاحاً في هذا النطاق لأنها توفر بيئة حاضنة مناسبة لنمو شركات التكنولوجيا المالية¹.

وصنفت أبو ظبي أفضل مركز للتكنولوجيا المالية في المنطقة العربية وما ساعده في ذلك الموقع الاستراتيجي المميز الواصل بين الشرق والغرب الذي أهلها لتصبح المحور الرائد للتكنولوجيا المالية في المنطقة فضلاً عن ذلك تطبيق الأنظمة والقوانين المتوافقة مع القوانين التنظيمية العالمية².

¹ .Financial technology is the future ,www.vapulus.com

² . world Federation of Financial Technology Centers, Deloitte Report, World Innovation Summit, London, 2017.

شكل (3)
التوزيع الجغرافي لشركات التكنولوجيا المالية في المنطقة العربية



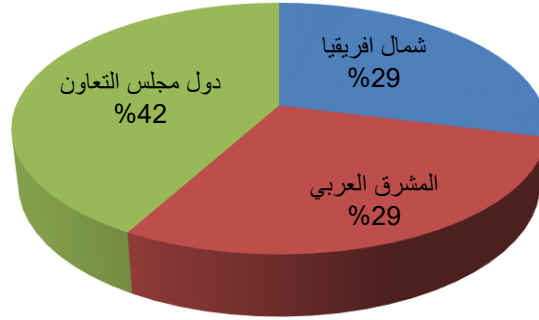
Source; Jonas Vail et al., Financial Technology in the Middle East and North Africa, Trends in the Financial Services Sector, Wamda .Research Center, Befort, 2017, p,8.

يحظى قطاع التكنولوجيا المالية في المنطقة العربية في ظل شركات مبتكرة تقوم على إيجاد حلول جديدة الى مشاكل قديمة ففي العالم العربي وحده فان عدد الشركات الناشئة التي تعمل في قطاع الخدمات المالية تضاعف بشكل كبير اذ نما من 46 شركة عام 2013 الى 105 شركة في نهاية 2015¹.

ويبين الشكل (3) ان اربع بلدان من أصل 12 بلد تستضيف 73% من جميع الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وتمثل هذه الدول الأربعة المراكز المحتملة للتكنولوجيا المالية في هذه المنطقة ويعكس التركيز على هذه المراكز الأربعة حقيقة أن هذه المناطق تمتلك البيئات الحاضنة الأكثر تقدماً للشركات الناشئة والتي نمت بشكل كبير بفضل الدعم الحكومي وانخراط القطاع الخاص ومستوى الثقافة الجيد والاستقرار السياسي وشكل العالم العربي مقرأ لـ 105 شركات ناشئة في مجال التكنولوجيا المالية في نهاية 2015 والتقسيم يوضحه الشكل الاتي .

¹.How Digital Marketing Affects Financial Services Companies.www.payfort.com

شكل (4)
التوزيع الجغرافي لشركات التكنولوجيا المالية في شمال أفريقيا والشرق الأوسط



Source; Jonas Vail et al., Financial Technology in the Middle East and North Africa, Trends in the Financial Services Sector, Wamda Research Center, .Befort, 2017, p, 14.

وتعد المدفوعات والاقرض من أهم قطاعات استثمارات التكنولوجيا المالية اذ تمثل 84% من الشركات المتخصصة بالمنطقة وقد انطلقت نصف الشركات الناشئة بالمنطقة في هذا المجال بعد عام 2012 علما أن معدل النمو السنوي المركب لنمو الشركات للمدة (2006 – 2010) بلغت 26% وارتفعت الى 40 % خلال المدة (2011-2015) ، في حين تقدر الاستثمارات التي حصلت عليها الشركات الناشئة في هذا المجال بالمنطقة بحوالي 100 مليون دولار وفي عام 2017 شهدت التكنولوجيا المالية زيادة في حجم الاستثمارات اذ سجل دفع الصفقات زيادة بنسبة 43% بينما زاد حجم الصفقات بنسبة 100%¹.

ووفقا للتقارير السنوية لعام 2017 فقد بلغ معدل النمو السنوي المركب للاستثمارات في قطاع الشركات الناشئة للتكنولوجيا المالية نحو 75% بين 2014 و 2017 مما يعكس طفرة كبيرة في هذا القطاع لاسيما وان قيمة الاستثمارات بلغ 579 مليون دولار في 284 شركة ناشئة في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا وبذلك يمثل 2017 عاماً قياسياً للشركات الناشئة من حيث عدد الصفقات وإجمالي الأموال المستثمرة².

ودوافع العمل بالتكنولوجيا المالية تتمثل بالآتي³:

1- تقدم الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية في المنطقة العربية مجموعة كبيرة من الخدمات الى القطاع الخاص والمؤسسات والشركات من القطاع الحكومي تشمل قطاع المدفوعات وهو القطاع الأكثر نضجاً اذ تقدم الشركات الناشئة خدمات دفع الفواتير وحلول الدفع عبر الانترنت والأجهزة المحمولة بالإضافة الى المحافظ .

¹. ايمان عطية ، مساهمة العرب في استثمارات التكنولوجيا ، مركز القيس الالكتروني ، المدينة المنورة ، 2018 ، ص 4.

².مركز البيان ، استثمار العقول وتطوير تجمعات اقتصادية ضمن مئوية الامارات 2071 ، الامارات ، 13 / 5 / 2018

³. Jonas Vail et al., Financial Technology in the Middle East and North Africa, Trends in the Financial Services Sector, op.cit , 2017, p, 14.

2- نسبة 86% من البالغين في المنطقة العربية لا يملكون حسابات مصرفية وانما يعتمدون على النقود في عملياتهم الشرائية وان الشركات التي تحاول كسر هذا الحاجز تملك إمكانية كبيرة في ضمان نموها .

3- يشمل قطاع الاقتراض الشركات الناشئة التي تقدم خدمات التمويل الجماعي وتدوير المال (أو الجمعية) والاقتراض المباشر ومنصات مقارنة القروض وتخصصت الموجة الثانية من الشركات الناشئة في تقديم خدمات تحويل الأموال عبر العالم وإدارة الثروات وحلول التأمين والخدمات القائمة على سلسلة البلوكات الرقمية مثل العملات المشفرة.

4- يمثل إقراض المشاريع الصغيرة والمتوسطة 8% من القروض الائتمانية التي تقدمها المصارف العربية ولكن من المثير أن إقراض المشاريع الصغيرة والمتوسطة يعد نادراً جداً في دول الخليج العربي وهذا يعزى إلى التقارير المالية الضعيفة التي تقدمها هذه المشاريع الصغيرة والمتوسطة والمشاريع غير الواضحة والافتقار إلى سجل مركزي للضمانات المصرفية وعدم وجود هيئات للائتمان وبالتالي تعد منصات الإقراض المباشر في تكنولوجيا المالية مهمة في فتح الطريق لتمويل الشركات الصغيرة.

5- ادخار المال يعني تخزين النقود الورقية في مكان ما في المنزل لشريحة واسعة من الأفراد الذين لا يملكون حسابات مصرفية وبالنسبة للمغتربين والأفراد ذوي الدخل المرتفع فإن استثمار المدخرات يعني الاعتماد على المتخصصين في إدارة الثروات ولكن عند توافر الخدمات الرقمية وتكنولوجيا المالية متاحة

وعليه يمكن القول بأن تطور التكنولوجيا المالية في المنطقة العربية يحركه وجود أربع فرص :

- عدم امتلاك 86% من الأفراد البالغين حساباً مصرفياً.
- تشكل عملية إقراض المشاريع الصغيرة والمتوسطة نصف المتوسط العالمي.
- ازدياد حجم التجارة الإلكترونية أربعة أضعاف على مدار خمسة أعوام واهتمام كل عميل من أصل اثنين بالخدمات الرقمية الجديدة.
- انخفاض ولاء العملاء ليس أمراً سيئاً بالنسبة للمصارف لأن العوائق الثلاثة التي تواجهها الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية هي البروز وثقافة العميل والثقة لذلك تسعى كل تسعة شركات ناشئة من أصل عشرة إلى التعاون مع المؤسسات الكبرى لاسيما وأن المصارف في وضع يسمح لها المشاركة في البيئة الحاضنة النامية للتكنولوجيا المالية .

المطلب الثاني

آفاق توسيع التكنولوجيا المالية في العراق وإمكانيات تحقيق التنمية

أمام العراق تحدي تطوير البيئة الحاضنة للتكنولوجيا المالية من أجل الانتفاع من التقنية الحديثة فيما يتعلق بالخدمات المالية والمصرفية والتي لها تأثير على النمو والتنمية الاقتصادية .

أولاً: أهمية تخصص التكنولوجيا المالية في العراق

أصبح تخصص التكنولوجيا المالية أكثر التخصصات المستقبلية التي تتطور نظراً للتوسع الهائل في هذه التكنولوجيا فمن خلال ضغطة زر واحدة يمكنك مراسلة أي شخص في أي مكان في العالم بكل سهولة وهذا ما يدعو إلى تطوير أساليب الدفع عبر المصارف فبنفس سهولة المراسلة مع شخص آخر يمكنك التجارة من دولة إلى أخرى من خلال دفع الأموال بضغطة زر واحدة وقد تساعد تلك التكنولوجيا المالية بدرجة كبيرة في خدمات مالية سريعة ورخيصة وملينة بالشفافية والتي يمكن استخدامها من أي مكان وتساعد طبقة كبيرة في الكثير من المجالات

وتعتمد تلك التكنولوجيا على الذكاء الاصطناعي وتساعد في تقليل الضغط على المصارف من خلال القدرة على الشراء باستخدام الهاتف الذكي¹.

توفر التكنولوجيا المالية فرصة للنظام المصرفي في العراق من خلال ما توفره من أنظمة وبرامج الكترونية متطورة تساعد المصارف في تنمية وتطوير أدائها وتزويد من كفاءتها في الخدمات والتعاملات وما يساعد في ذلك الكل يملك هاتفاً والكل يعتمد عليه في كل شيء ومن المتوقع أن يصل عدد الذين يمتلكون الهواتف بحلول 2020 الى 5.4 مليار شخص حول العالم والعالم العربي لا يغرد خارج السرب فان نسبة مستخدمي الهواتف الذكية في منطقة الشرق الأوسط 95% من اجمالي السكان 57% من هؤلاء يملكون هواتف ذكية و36% منهم يملكون هواتف محمولة ذكية وفي العراق يقدر عدد مستخدمي الهواتف الذكية بأكثر من 7.709.000². فيما عدد الخطوط الهاتف النقال في العراق بلغت 33.5 مليون خط وعدد خطوط خدمة الانترنت للهاتف النقال للشركات العاملة في العراق بلغت 5.7 مليون خط³.

وتسهم التكنولوجيا المالية حالياً في تحويل مشهد الخدمات المالية لتقديم خدمات ذات صلة بالاعمال المصرفية والى العملاء في المجالات الرئيسية لعمل الجهاز المصرفي بما فيها مدفوعات التجزئة والجملة وعلاقات العملاء وتقديم الائتمان وتعبئة رأس المال بالإضافة الى البنى التحتية للأسواق المالية وادارة الثروات والتأمين . كما توفر التكنولوجيا المالية فرصاً هائلة للعراق كإخفاض التكاليف التي يتحملها العملاء والدفع الفوري وتوفير مزيد من الخيارات وتيسير الخدمات ومن شأن التكنولوجيا المالية تيسير فرص الحصول على التمويل للأفراد واصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذين يفتقرون للخدمات الكافية ومن ثم تحقيق نمو أعلى وتنمية اقتصادية افضل لجميع شرائح المجتمع ويوسع خيارات الحكومة في استخدام المنصات الرقمية لرفع كفاءة العمليات الحكومية في تحصيل الإيرادات والدفع وبإمكان المصارف الاعتماد على الوسائل التكنولوجية في رفع الكفاءة وتقوية ادارة المخاطر وتعزيز الامتثال للنظم والقواعد .

ثانياً: تطوير البيئة الحاضنة والتحديات الرئيسية التي ينبغي التغلب عليها

لا اشك أن سنوات الحصار على القطاع المصرفي العراقي وما تعرض له البلد حتم العيش في عزلة عن التطورات التي شهدتها البيئة الاقتصادية الامر الذي اثر على اسلوب وامكانيات عمل هذا القطاع بشكل كبير فعلى الرغم من أهمية مواكبة التطورات التقنية في العمل المصرفي الا اننا لا نستطيع أن نعزو الوضع المصرفي الراهن الى نقص تكنولوجي فقط حيث لا يمكن أن تؤدي التكنولوجيا أي دور في ظل الاوضاع التي مر بها الاقتصاد العراقي خلال سنوات الحصار ومن جانب آخر فان بيئة اقتصادية مستقرة لا يمكن أن تنمو من دون قطاع مصرفي متطور تكنولوجيا يعمل وفق قوانين واضحة وشفافة .

وفي ظل التغيرات السياسية والاقتصادية التي شهدتها العراق بعد عام 2003 اتخذت السلطات النقدية عدة اجراءات جادة الهدف منها تعزيز ودعم القطاع المصرفي في العراق من اجل مواكبة التطورات الجارية في العالم وهذا ينصرف ايضا في مجال تحرير وتطوير القطاع

¹. د. عبد القادر ورسمه غالي ، التكنولوجيا المالية والجريمة الالكترونية ، مركز عمان ، سلطة عمان ، 2018/5/15.

². نسرين عز الدين ، ما حجم اعتماد العرب على الهواتف الذكية ، www.sayidy.net.

³. وزارة الخطيب ، الجهاز المركزي للإحصاء ، المجموعة الإحصائية ، 2016، ص 50 .

المالي باتجاه المزيد من الليبرالية وتفعيل قوى السوق في توجيه المتغيرات الاقتصادية من اجل تحقيق المزيد من المرونة في عمل المصارف فضلا عن المزايا والمنافع والمكاسب التي سوف تتحقق من خلال استخدام الاساليب الحديثة في العمل المصرفي لاسيما تقنية التكنولوجيا المالية التي توفر الوقت والسرعة وقلة التكاليف في الخدمات المالية وتحويلات المال والاستثمار.

وفيما يلي أهم التحديات التي ينبغي التغلب عليها في العراق¹:

- 1- يتطلب إنشاء شركة للتكنولوجيا المالية استثماراً تأسيسياً ضخماً قد يصل قيمته الى ثلاثة ملايين دولار قبل أن تبدأ بتقديم خدماتها مع صعوبة الحصول على رخصة العمل في ظل زيادة التعقيد والتيسير في انشاء هذا النوع من الشركات وبالتالي سيتطلب الحصول على رخصة العمل مبالغ عالية من الاستثمار قبل مرحلة تقديم الخدمات وذلك يدعو الى بحث الشركات الناشئة عن تعاون وشراكة المصارف في مرحلة مبكرة .
- 2- الخوف من الابتكارات الجديدة في مجال الخدمات المالية بسبب عدم المعرفة الكافية لعملاء المصارف في العراق بماهية عمل شركات التكنولوجيا المالية وعدم فهم الخدمات المتاحة والخوف من المحتالين الذي يزيد التمسك بالمصارف الحكومية مع المخاوف المتعلقة بالأمان التي قد تكون سبب رئيس لتفضيل العملاء الدفع عن الاستلام .
- 3- القوانين الاضافية المفروضة على التكنولوجيا المالية وبالتالي أي منح لتراخيص عمل لأي شركة ناشئة في مجال التكنولوجيا المالية بمجرد تقديم خدماتها فمن المتوقع أنها ستعمل في نطاق ضيق .
- 4- وجود تحديات جوهرية في العراق من ابرزها تقبل فكرة الاستثمار فضلا عن اللوائح والتشريعات التي تضعها الجهات الحكومية والمؤسسات المشرفة على القطاع المالي والمشاكل المتعلقة باستقطاب وتوظيف الكفاءات والمواهب المتميزة في مجال التكنولوجيا المالية فضلا عن التحديات الخاصة بالتمويل .
- 5- رأس المال البشري والتوظيف والاحتفاظ بالكفاءات التي قد تجد لها عمل وفرص مناسبة في الكثير من البلدان العربية والاجنبية فدائماً ما يذكر رجال الاعمال صعوبة العثور على أصحاب المهارات في القطاع المالي وايضا أفضل المبرمجين لذلك اصبح التوظيف من التحديات التي تواجهها الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية .
- 6- تحدي الشمول المالي والكثافة المصرفية واستخدام التقنية الحديثة سواء في القطاع المصرفي أو المالي لاسيما وان 11% من البالغين هو من يملك حساباً مصرفياً و 89 % من البالغين لا يملكون حساباً مصرفياً وانما يتعاملون بالنقد في تسوية معاملاتهم التجارية وبراء الذمم كما وان زيادة العملة في التداول 59.5% عام 2016 مؤشر واضح عن تفضيل الأفراد تسوية معاملاتهم التجارية نقداً فضلاً عن انتشار ظاهرة الاكتناز .
- 7- أن الانتشار المصرفي والكثافة مستمران بالمحافظة على مستوييهما المنخفضين في العراق اذ ان حجم الانتشار المصرفي في العراق لم يتغير كثيراً في السنوات الماضية فقد بلغ 2.80 عام 2010 واصبح 2.81 عام 2016 أي ما يقرب من 3 فروع لكل 100

¹ انظر في ذلك

- البنك المركزي العراقي ، التقرير السنوي للاستقرار المالي ، 2016.

- Jonas Vail et al., Financial Technology in the Middle East and North Africa, Trends in the Financial Services Sector, op.cit , p, 14-34.

الف نسمة واستنادا الى هذا المؤشر فان الخدمات المصرفية والتكنولوجيا المالية تكون اكثر انتشارا عندما تزداد هذه النسبة وعند مقارنة العراق مع تونس ولبنان اللذان يحتلان النسبة الاعلى عربيا بقيمة (24.1 و 24) على التوالي .

8- ان نسبة الانتشار المصرفي لماكنات السحب الآلي ATM منخفضة في العراق مقارنة بالدول العربية لذلك فان الانتشار المصرفي على اساس عدد أجهزة الصراف الآلي وبطاقات كي كارت لكل 100 الف نسمة من البالغين في العراق سجل نسب منخفضة جدا لم تتجاوز اربعة مآكنات للصراف الآلي لكل 100 الف نسمة من البالغين خلال المدة (2011 – 2016) في حين بلغت هذه النسبة (76) و (68) و (56) في كل من السعودية وقطر والكويت على التوالي .

9- ان الانتشار المصرفي الى مساحة العراق منخفض ويؤثر سلبا على الشمول المالي في العراق اذ لم يتجاوز (3) فروع لكل الف كم2 اثناء المدة 2010 – 2016 وعند المقارنة مع بلدان اخرى نجد أن حجم الفجوة كبير ففي سنغافوره على سبيل المثال بلغت تلك النسبة (636) فرع لكل الف كم2 كذلك الحال فيما يخص انتشار أجهزة الصراف الآلي في العراق اذ لم تتعد (2) جهاز لكل ألف كم2 اثناء المدة (2011-2016) وهذا يبين صعوبة وصول الأفراد الى الخدمات المصرفية مما ينعكس سلبا على مستوى الشمول المالي في العراق (انظر جدول (1)).

جدول (1)
مؤشرات مصرفية وديمغرافية

السنوات	عدد فروع المصارف	عدد البالغين (الف نسمة 15 سنة فأكثر) (1)	عدد ATM (2)	عدد نقاط الدفع (كي كارت) (3)	نسبة (1/2)	عدد ATM لكل 1000 كم ²	عدد الفروع لكل 1000 كم ²
2010	912	19829	457	-----	-----	0	2.09
2011	929	19929	467	50000	2.3	1.07	2.14
2012	990	20569	467	50000	2.2	1.07	2.28
2013	1042	21227	467	30000	3.1	1.48	2.39
2014	1204	21926	337	30000	1.5	0.77	2.77
2015	1213	22082	580	30000	2.6	1.33	2.79
2016	1068	22654	660	30000	2.9	1.52	2.45

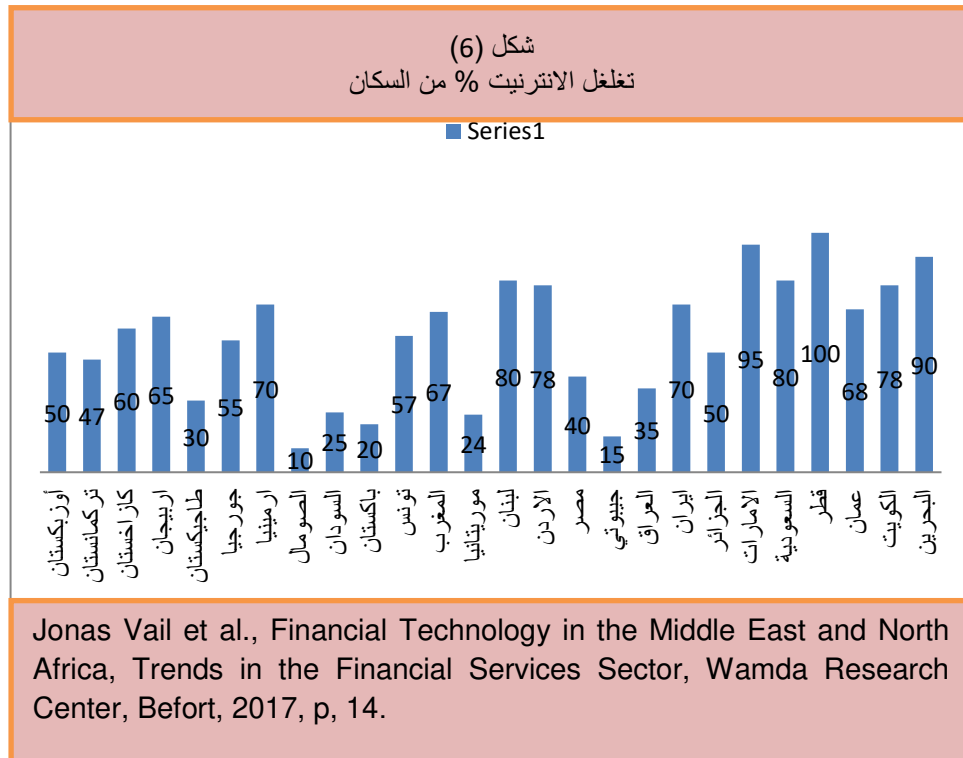
المصدر : من اعداد الباحث اعتمادا على :

- البنك المركزي العراقي ، التقرير السنوي للاستقرار المالي ، 2016 .صفحات متعددة

10- تحدي الاستقرار المالي في العراق لأن التكنولوجيا المالية لها انعكاسات على الاستقرار المالي وينطبق ذلك على الانتماء والسيولة ومخاطر التركيز والتشغيل فضلا عن المخاطر النظامية الكلية والمخاطر الاخرى على الاستقرار المالي مثل مسابقة اتجاهات الدورة

الاقتصادية وصيرفة الظل والنزاهة المالية وبالرغم أن هذه المخاطر ليست جديدة لكنها يمكن ان تزداد مع سرعة نمو التكنولوجيا المالية .

11- تحتاج تقنية التكنولوجيا المالية الى شبكة المعلومات الدولية بالسرعة المطلوبة لإنجاز المعاملات المصرفية والتجارية .واظهرت دراسة شملت أحد عشر بلداً عربياً تغيرات في سلوك من حيث التعاطي مع الانترنت كما افادت الارقام أن ما يقارب 40 مليون عربي يستخدم الانترنت وان استخدامه الاعلى في الخليج العربي حيث حصلت قطر على نسبة 100% والعراق نسبة بقيمة 35% وكما يوضح في الشكل (6)



ثالثاً: دور البنك المركزي في تطوير البيئة الحاضنة للتكنولوجيا المالية

بدأ البنك المركزي العراقي خطواته الأولى نحو التحول الى التعاملات المالية الالكترونية مثلما يحصل في دول العالم بعد تفعيل نظامي المقسم الوطني وتبادل المعلومات الائتمانية في ظل التحديات التي تواجه تنفيذ التعاملات المالية الالكترونية اذ أن نسبة العراقيين الذين يملكون حسابات مصرفية 11% فقط والأموال المكتنزة في المنازل تبلغ 37 تريليون دينار¹ .

¹.انظر في ذلك

-الشمول المالي ودوره في تحقيق التطور المصرفي وتنمية الاقتصاد العراقي، البنك المركزي العراقي، 2017، ص 7-10.

-البنك المركزي العراقي، التقرير السنوي للاستقرار المالي، 2016، ص

ومن أهم التحديات التي يعمل البنك المركزي على التخفيف من ورطتها تحدي الشمول المالي فقد وضع ضمن استراتيجيته للأعوام 2016-2020 توجهات كثيرة من بينها توسيع وتطوير نسبة الشمول المالي في العراق البالغة 11% كما ذكرنا سابقاً وهي نسبة متواضعة قياساً بالنسب التي حققتها الكثير من البلدان الأجنبية والعربية ويعود تدني هذه النسبة الى انخفاض نسبة الكثافة المصرفية لتبلغ قرابة فرع مصرف واحد لكل (35500) نسمة عام 2016 بعد أن كانت عام 2003 قرابة مصرف واحد لكل 75000 نسمة بسبب تخلف الآليات والتقنيات في القطاع المصرفي علماً أن النسبة العالمية فرع واحد لخدمة كل عشرة آلاف نسمة فضلاً عن انخفاض الانتشار المصرفي لماكانت الصراف الآلي .

وقد سعي البنك المركزي مجارات التطور التقني الحاصل في العالم وضمن الامكانيات المتوافرة في خلق بيئة مناسبة للتكنولوجيا المالية في العراق نحو التحول من النقد الى الدفع الالكتروني بكافة أدواته والسرعة في انجاز المعاملات وخطوات البنك المركزي واضحة فيما يتعلق بالعمليات الالكترونية المصرفية والتي يمكن توضيحها من خلال ما يأتي¹:

- 1- دعم القطاع الخاص في فكرة تطوير وسائل الدفع وتسهيل عمليات الصفقات وبراء الذم باستخدام أدوات الدفع الالكتروني من خلال انشاء الشركة العالمية (كي كارد) والتي ساهم فيها مصرفي الرافدين والرشد بنسبة 30% من رأسمالها .
- 2- ولتسهيل عمليات الدفع بشكل عام قام البنك المركزي العراقي بتطوير نظام المدفوعات لديه المؤسس منذ عام 2006 من خلال استحداث برامج للمدفوعات تساعد في تطوير وسائل وأدوات الدفع كما عمل على منح اجازات لشركات اصدار البطاقات الالكترونية وأخرى مختصة بعمليات التحصيل ومثلها لمعالجة البيانات والسماح للمصارف بنشر أجهزة الصراف الآلي ومنح اجازات لشركات الدفع باستخدام أجهزة الهاتف المحمول وفق احدث الأنظمة الإلكترونية المستخدمة عالمياً.
- 3- سمح البنك المركزي لشركات الدفع الالكترونية للقيام بمهام الدفع والتحصيل والتسوية ونظراً لتشعب هذه المهام فقد أنشأ البنك المركزي العراقي (مجلس المدفوعات للقيام بمهمة وضع الخطط والبرامج وتطوير وسائل الدفع لخدمة المتطلبات الحالية والمستقبلية لخدمة المجتمع العراقي بشكل عام .
- 4- من المتوقع أن يساهم مشروع توطين الرواتب في زيادة الشمول المالي بنسبة 20% عام 2020 مع زيادة نسبة الاقراض المصرفي وزيادة الوعي المصرفي لدى شرائح اجتماعية كبيرة من خلال استخدام أدوات الدفع الالكتروني الحديثة .
- 5- هناك علاقة ارتباط بين نسبة الشمول المالي وأدوات ووسائل الدفع لذا قامت دائرة المدفوعات في البنك المركزي العراقي باتخاذ اجراءات تفعيل الرقم الحسابي الدولي

¹See at that

- World Bank, International Reconstruction and Development Group, Annual Report 201, p,56- 59.
- Jonas Vail et al., Financial Technology in the Middle East and North Africa, Trends in the Financial Services Sector, op.cit, p, 14-34.

الموحد IBAN والبدء بالعمل لتقييم وجاهزية نظام المدفوعات العراقي بما يتلاءم مع المعايير الدولية PFMIS للبنك الدولي بأنظمة الدفع والتسويات في العراق ضمن الاتفاقية مع البنك الدولي والتي تعنى بأنظمة الدفع الالكترونية في العراق .

رابعاً: التكنولوجيا المالية والدور المرتقب في التنمية الاقتصادية في العراق

تحقق التكنولوجيا المالية منافع وفرص وتحدث تحولاً في تقديم الخدمات المصرفية تساهم في الناتج المحلي الاجمالي وبحسب الدراسات بحدود 0.8% في الاقتصاديات النامية¹.

1- تقود التغييرات في الابتكارات السريعة في مجال التكنولوجيا المالية ولاسيما انتشار استخدام الهواتف المحمولة الى الحصول على الخدمات المالية وتحقيق الشمول المالي وتوضح الجمعية الدولية لشبكات الهاتف المحمول أن صناعة خدمات النقود عبر الهاتف المحمول تدبر مليار دولار يومياً عبر 276 عملية توزيع للنقود عبر الهاتف المحمول في 90 بلداً وقد جلبت الهواتف المحمولة ومراكز الخدمات الأخرى الخدمات الأخرى الخدمات المالية الى الناس بدلاً من اضطرارهم الى الانتقال لمسافات طويلة للذهاب الى المصارف .

2- زيادة الشمول المالي باعتباره تحدياً كبيراً من أجل التنمية الاقتصادية في العراق ويعد موضع نقاشات حادة بين صانعي السياسات والعاملين في مجال التنمية والقطاع الخاص وقد تم دمج اساس الشمول المالي في اهداف التنمية المستدامة .

3- تحدث شركات التكنولوجيا المالية تغييرات سريعة في القطاع المالي العراقي مما يجعل توسيع نطاق الحصول على الخدمات المالية ايسر من ذي قبل على سبيل المثال تعمل المنصات الفائقة على سرعة توسيع نطاق الحصول على الخدمات المالية من خلال اسواق الانترنت أو وسائل التواصل الاجتماعي .

4- بغية زيادة استخدام الحسابات المصرفية يمكن للعراق تحويل المدفوعات النقدية الى مدفوعات رقمية أي التحويلات والأجور الحكومية ويمكنه البدء بالاستثمار في البنية التحتية الأساسية مثل بطاقات الهوية الرقمية والتاريخ الائتماني على الانترنت فاذا تمكن الأشخاص من اثبات هويتهم وتقديم سجل ائتماني فمن الأرجح أن تسمح لهم المؤسسات المالية بفتح حساب .

5- عندما تودع الحكومة مدفوعات الرعاية الاجتماعية أو غيرها من الاعانات مباشرة في الحسابات المصرفية الرقمية للنساء وذوي الاحتياجات الخاصة والمعاقين يكون الأثر راعياً لاسيما على النساء فهن بذلك يكتسبن سلطة اتخاذ القرار في بيوتهن ومع توفير المزيد من الأدوات المالية لهن فأنهن يستثمرن في رضاء عائلاتهن ويساعدن على تحقيق نمو اقتصادي واسع النطاق .

6- تتيح التكنولوجيا المالية اطاراً لمساندة أهداف التنمية المستدامة لاسيما في البلدان المنخفضة الدخل التي تقل فيها إمكانية الحصول على الخدمات المالية وتحتاج البلدان وصول أعمق الى الاسواق المالية وتقدم التكنولوجيا المالية حلول من شأنها تعزيز الخدمات المالية وتخفيف المخاطر وتحقيق نمو اقتصادي مستقر شامل للجميع .

¹ . World Bank, International Reconstruction and Development Group, op.cit, p,46.

- 7- الاستعداد لحصاد المنافع الممكنة واسعة النطاق المتأتية منها ويشمل ذلك زيادة تعميم الخدمات المالية والشمول المالي وتعميق الأسواق المالية وتحسين أنظمة المدفوعات والتحويلات عبر الحدود .
- 8- اعتماد التكنولوجيا المالية يهدف الى تطوير الأسواق المالية في العراق من خلال التغلب على التحديات المتعلقة بالوصول الى قطاعات السوق ومعلومات العملاء والسلامة التجارية ومن خلال تحسين البنية التحتية ويشكل الاقتصاد الرقمي الأخذ في التطور والاشراف الفعال معا أهمية بالغة في التغلب على المعوقات التي طالت حالت دون تحقيق الشمول المالي عبر نطاق واسع من الخدمات المالية وكذلك تمكين العراق من الاستفادة من المسارات الجديدة الواعدة الخاصة بالتنمية الاقتصادية والمالية بهدف تدعيم النمو والتخفيف من حدة الفقر .
- 9- ومن المتوقع أن يعمل تبادل المعلومات بين المؤسسات المصرفية والمالية وشركات المال والاستثمار على تدعيم وتحسين الرصد والمتابعة ومن شأن تحقيق هذه الأهداف إبراز أهمية الرصد المستمر من خلال الحفاظ على الحوار المتواصل مع المعنيين بهذا الصناعة والمبتكرين والعاملين فيها لتحديد الفرص الناشئة والمخاطر الأخذة في الظهور وتسهيل صياغة الاستجابات على صعيد السياسات في الوقت المناسب.
- 10- ضمان استقرار الانظمة النقدية والمالية المحلية من خلال النظر بعين الاعتبار في تداعيات ابتكارات التكنولوجيا المالية على خدمات البنك المركزي العراقي وهيكل السوق وحماية الاستقرار المالي في ظل توسيع نطاق شبكات الأمان وضمان تعميم السياسات النقدية الفعالة ومن ناحية اخرى بمقدور التكنولوجيا المالية مساعدة البنك المركزي العراقي في تحسين خدمات المالية ويشمل ذلك اصدار عملة رقمية وتوسيع نطاق تعميم خدمات المدفوعات وتحسين مرونتها .
- 11- تساعد العراق على التعاون الدولي وتبادل المعلومات عبر المجتمع التنظيمي العالمي لتبادل المعارف والخبرات وافضل الممارسات لمساندة اطار تنظيمي فعال ونظرا لأن التقنيات الجديدة تعمل بشكل متزايد عبر الحدود فان التعاون الدولي في غاية الأهمية لضمان استجابات فعالة على صعيد السياسات لتعزيز الفرص والحد من المخاطر التي يمكن تنشأ عن الاختلاف في الأطر التنظيمية ومن شأن تبادل الخبرات وأفضل الممارسات مع القطاع الخاص ومع الجمهور على نطاق واسع أن يساعد في تحفيز النقاش حول الاستجابة التنظيمية الأكثر فاعلية مع مراعاة ظروف البلد المعني .

الاستنتاجات والتوصيات

اولا :- الاستنتاجات

- 1- بالرغم من كل الإغراءات التي تقدمها تقنية التكنولوجيا المالية لانزال النقود تمثل نحو 85% من المعاملات الاستهلاكية في العالم لذلك فان التوسع في استخدام التقنية وازالة المخاطر المرتبطة بتلك الاستخدامات سيعزز مسألة الشمول المالي .
- 2- التكنولوجيا المالية لا تعيد تأسيس المصارف فهذه الاخيرة تصبح مؤسسات أكثر ديمقراطية من خلال التكنولوجيا وبالتالي ما يجعل التكنولوجيا المالية جذابة هو التأثير

- الايجابي غير المباشر في البلدان النامية على الأفراد وقدرتها في الحفاظ على سلامة المال وانفاق الدخل عند الحاجة والحصول على افضل العروض .
- 3- تقدم التكنولوجيا المالية فرصة تاريخية للمنطقة العربية من خلال الانتفاع من التقنية التكنولوجية المصرفية اذ ان التكنولوجيا المالية ليست خطراً على المصارف التجارية فقد تكون عوناً لها في تقديم الخدمات المصرفية بشكل مغاير فالمشكلة اليوم في العثور على المهارات وليس في الاستثمار وبالتالي فهي لا تشكل تهديداً وانما التغيرات السريعة في عالم المال والاستثمار تتطلب الانتفاع من الجهود البشرية فيما يتعلق بالابتكارات والخدمات المصرفية التي تعتمد على مقتنيات الافراد من الهاتف المحمول وغيرها من الاجهزة بالتالي لابد من تقديم اطار عمل جديد للاستفادة والانتفاع من الأنواع الجديدة من مزودي الخدمات المالية وهذا الامر يلتصق بالمؤسسات المالية والمصرفية التي عليها مراجعة كل القوانين وتوفير المشورة عن كيفية تطبيق خدمات التكنولوجيا المالية.
- 4- عدد الشركات الناشئة هو مؤشر واحد من بين المؤشرات التي يجب أن نضعها في الاعتبار لكن مؤشر زيادة الشركات الناشئة ذات النمو المرتفع هو أمر أكثر واقعية وأهمية كونه يساهم في توفير معظم فرص العمل والاستثمارات المربحة والناجحة والاسواق التي توفر البيئة الحاضنة والملائمة لعمل التكنولوجيا المالية .
- 5- حتى مع وجود 250 شركة ناشئة ستبقى منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا والمنطقة العربية متأخرة في مجال التكنولوجيا المالية عن باقي المناطق مقارنة بسويسرا وحدها 200 شركة ناشئة وبالرغم من ذلك يمكن عده نجاح لهذه المنطقة لاسيما وانها في عام 2010 لم تكن تضم أكثر من 20 شركة ناشئة في مجال التكنولوجيا المالية .
- 6- نمو التجارة الالكترونية أربع أضعاف و زيادة العملاء غير المتعاملين مع المصارف الذين يستخدمون الهاتف النقال من 27% الى 61% وهم بحاجة الى الخدمات المصرفية مع زيادة الثقة والقبول الثقافي والأمان والشفافية ونشر الثقافة المالية الالكترونية كلها معطيات تزيد من دور التكنولوجيا المالية في المجتمع والتنمية الاقتصادية .
- 7- نمو التكنولوجيا المالية في المنطقة العربية والعراق خصوصاً سيعمل على تهيئة البيئة الحاضنة للشركات الناشئة ويزيد من اثرها الايجابي غير المباشر على مجموعة القطاعات في ظل التقليل من التكاليف والسرعة في اتمام الصفقات والاعمال التجارية والمصرفية والتحويلات مما سيجعلها ضرورياً للنمو والتنمية الاقتصادية في المستقبل .
- 8- يبدو ما نحتاجه من التكنولوجيا المالية يختلف عما يحتاجه البلدان المتقدمة لأنها ترتبط بتطور البلدان وبالتالي نريد أن تسهم التكنولوجيا المالية حالياً في تحويل مشهد الخدمات المالية لتقديم خدمات ذات صلة بالاعمال المصرفية والى العملاء في المجالات الرئيسية لعمل الجهاز المصرفي بما فيها مدفوعات التجزئة والجملة وعلاقات العملاء وتقديم الائتمان وتعبئة رأس المال فضلاً عن توفير البيئة الملائمة للأسواق المالية وادارة الثروات والتأمين .

ثانياً :- التوصيات

- 1- أعداد خطة عمل للتكنولوجيا المالية في العراق للانتفاع من فوائد العمل بهذه التقنية للنهوض بالواقع التنموي في البلاد من خلال تطبيق قوانين ملائم مما سيعمل على جذب

- العشرات من الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية ويصبح السوق العراقي بيئة جاذبة لتكون مقرات لهذه الشركات للانتفاع من القوانين الأكثر دعماً في المستقبل .
- 2- اختيار المنهجية الفعالة للتقليل من معدلات الفشل ومعرفة المؤثرات الايجابية غير المباشرة للتكنولوجيا المالية التي تنعكس على الاقتصاد العراقي الذي يحتاج الى المعرفة المتنوعة للتقنيات الحديثة في مجال المال والاستثمار في ظل رؤية البنك المركزي العراقي لتطبيق أنظمة الدفع الالكتروني على صعيد البلاد وتشجيع خطط التمويل غير التقليدية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة .
- 3- على وزارة التجارة والبنك المركزي العراقي وكل مؤسسة لها علاقة بالتجارة والاقتصاد والتحويلات المالية والمصرفية التثقيف لصالح العمل بالتكنولوجيا المالية لأنها صناعة المستقبل ومن يريد أن يكون حاضرا في هذه المستقبل فعليه عجز مقده من خلال نشر ثقافة التقنية المالية والمصرفية الإلكترونية .
- 4- يمكن للبنك المركزي العراقي بقدراته المالية وكفاءته على مساعدة رواد الاعمال وبالتالي يلعب دور اكبر في التثقيف للتكنولوجيا المالية من اجل تسريع عملية الانتفاع من هذه التكنولوجيا ليكون لها اثرا في التنمية الاقتصادية . لاسيما وأن البنك المركزي يمتلك ميزة الثقة وقبول الجمهور ولكن الشركات الناشئة للتكنولوجيا المالية تقدم الحلول لكن بدون دعم البنك المركزي العراقي قد تلاقي صعوبة في المقبولية من الجمهور .
- 5- ينبغي تقديم خطة عمل وطنية للتكنولوجيا المالية يمكن لذلك أن يشتمل على أهداف محددة منها حوافز عامة للمستثمرين وتقديم منح للشركات الناشئة والتي تقدم القروض لمشاريع الصغيرة والمتوسطة وتحديث الاطر القانونية لتهيئة مجال قانوني داعم مع مزيد من الوضوح القانوني واليقين فيما يتعلق بالجوانب الرئيسية لأنشطة التكنولوجيا المالية وتساند الأطر القانونية السليمة الثقة والموثوقية في المنتجات والخدمات المالية في ظل اعداد اطار قانوني داعم من خلال وجود قواعد قانونية واضحة ويمكن التنبؤ بها تتوافق مع التغيرات التكنولوجية ومصممة خصيصا بما يناسب الظروف الوطنية لاسيما في مجال العقود وملكية البيانات والاعسار وفض المنازعات والمدفوعات .
- 6- مشهد المخاطر الجديدة المتعلقة بالتكنولوجيا المالية يتطلب أساليب جديدة في التفكير في اللوائح التنظيمية والرقابة المالية ويصدق هذا بشكل خاص على المخاطر التي يتعرض لها الفضاء الالكتروني أذ يتعين على المصارف والجهات التنظيمية أن تتخلى عن عمليات الرقابة التقليدية اذ يشكل الجمع بين الوظائف الرقابية والتكنولوجيا عاملا رئيسيا لزيادة القدرة على رصد تدفق الأموال غير المشروعة والاحتيال والسرقة .
- 7- تمكين التقنيات الجديدة من تعزيز تقديم الخدمات المالية من خلال تسهيل وتيسير البنى التحتية الاساسية وتعزيز سبل الوصول اليها على نحو مفتوح وميسور التكلفة وضمان وجود بيئة تدعم السياسات وتتضمن البنى التحتية الأساسية وسائل الاتصالات السلكية واللاسلكية والبنى التحتية الرقمية والمالية وخدمات الانترنت ذات النطاق العريض وخدمات البيانات المحمولة ومستودعات البيانات وخدمات الدفع والتسوية وينبغي أن تعمل هذه البنى التحتية على التمكين من جمع البيانات ومعالجتها ونقلها على نحو يتسم بالكفاءة وهي أمور ذات أهمية مركزية في تقدم التكنولوجيا المالية .

8- تطوير البيئة الحاضنة والبنية التحتية القوية للخدمات المالية والبيانات لتدعيم منافع التكنولوجيا المالية وتحقيق استدامتها بحيث تتسم بالقدرة والمرونة على مجابهة أي اعطال أو تشويش أو هجمات الإلكترونية كما على الحكومة بأن تكون سباقة في توفير التمويل اللازم من خلال القروض الطويلة الاجل وفوائد مناسبة للشركات الناشئة في مجال الخدمات المالية الإلكترونية علاوة على تقديم المساعدة لرواد الأعمال في تطوير البيئة الحاضنة للابتكارات المالية الحديثة وخلق البيئة المحفزة بالتشريعات والقوانين وهذا بيد الحكومة وليس القطاع الخاص. الذي يكون حذراً ومتخوف من أي شيء جديد ومبتكر في سوق الخدمات المالية لذلك من الطبيعي أن يكون هناك تسهيلات وتمويلات من الحكومة ما يشجع المستثمرين الدخول بقوة في تلك المجالات .

المصادر

أولاً: المصادر العربية

- 1- أيفا الشوفي، التكنولوجيا المالية نحو اقتصاد غير نقدي، مركز الاخبار، الخميس 23 / اذار / 2017 .
- 2- ايمان عطية، مساهمة العرب في استثمارات التكنولوجيا، مركز القبس الإلكتروني، المدينة المنورة، 2018.
- 3- البنك المركزي العراقي، التقرير السنوي للاستقرار المالي، 2016.
- 4- الشمول المالي ودوره في تحقيق التطور المصرفي وتنمية الاقتصاد العراقي، البنك المركزي العراقي، 2017.
- 5- عبد القادر ورسمه غالي، التكنولوجيا المالية والجريمة الإلكترونية، مركز عمان، سلطنة عمان، 2018 / 5 / 15.
- 6- عبدالله محسن النمري، التكنولوجيا المالية والتنمية المجتمعية، مركز مال الاقتصادي، www.maal.com.
- 7- عدنان أحمد يوسف، التكنولوجيا المالية وأبعادها المصرفية والاقتصادية، مركز الراي الكويت 2018/5/28 .
- 8- مركز البيان، استثمار العقول وتطوير تجمعات اقتصادية ضمن مئوية الامارات 2071 ، الامارات، 2018 / 5 / 13.
- 9- مركز ايلاف، هل التكنولوجيا المالية عالم جديد للقطاع المالي، السعودية، 2017 / 7 / 17.
- 10- نسرین عزالدين، ما حجم اعتماد العرب على الهواتف الذكية، www.sayidy.net.
- 11- وزارة الخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية، 2016 .
- 12- وهيبة عبد الرحيم، شركات التكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مركز العولمة والسياسات الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2017 .
- 13-

ثانياً : المصادر الاجنبية

1. . Jonas Vail et al., Financial Technology in the Middle East and North Africa, Trends in the Financial Services Sector, Wamda Research Center, Befort, 2017.
2. Samantha Sharf (November 7, 2016). "The Faintish 50: The Complete List 2016. www.forbes.com.
3. 10 things about FinTech – Arabic – Consumers International , We use cookies to track usage and preferences ,www.consumersintentional.org.
4. Financial Technology in the Middle East and North Africa, Trends in the Financial Services Sector, Financial Technology Report, 2017
5. Financial Technology in the Middle East and North Africa, Trends in the Financial Services Sector, Financial Technology Report, 2017.
6. Financial technology is the future ,www.vapulus.com
7. How Digital Marketing Affects Financial Services Companies. www.payfort.com.
8. Jonas Vail et al., Financial Technology in the Middle East and North Africa, Trends in the Financial Services Sector, Wamda Research Center, Befort, 2017
9. Tasca, Paolo; TomasoAste; LorianPelizzon; Nicolas Perony . Banking Beyond Banks and Money, Scientific Library, London , 2016.
- 10.The World Bank, a sound financial institution that promotes social inclusion and fights cybercrime www.albankadawww.albankawli.org
11. The World Bank, a sound financial institution that promotes social inclusion and fights cybercrime
‘www.albankadawww.albankawli.org.

12. World Bank, International Reconstruction and Development Group, Annual Report 2017.
13. World Bank, United Nations Conference on Trade and Development, UNCTAD, Investment and Digital Economy, World Investment Report, 2017.
14. World Federation of Financial Technology Centers, Deloitte Report, World Innovation Summit, London, 2017.

تقييم الدور التنموي للسياسة النقدية في العراق باستعمال تحليل مربع كالدور

أ.د. وفاء جعفر أمين
م.د. أحمد عبد الزهرة حمدان

المستخلص:

بالعقود القليلة الماضية بدأت البنوك المركزية في البلدان النامية والناشئة بالتركيز على تعزيز التنمية الاقتصادية والتحول الهيكلي ، بمعنى النظر الى ما هو ابعد من السياسات الاقتصادية الكلية التي تبحث عن الاستقرار ، وتشمل السياسات التنموية للبنك المركزي صياغة سياسات موجهة نحو تنمية القطاع المالي ، وتعزيز الشمول المالي ، والعمل على موازنة النظام المالي مع التنمية المستدامة .

ويمثل هذا تحولاً من التقليدية التي سيطرت على البنوك المركزية منذ الثمانينيات والتي تم الترويج لها في البلدان النامية من قبل المؤسسات الدولية مثل صندوق النقد الدولي وغيرها ، ان المنهج التقليدي للسياسات البنك المركزي تنص على ان البنوك المركزية تركز بالمقام الاول على استقرار الاسعار ، لكن الازمات المالية العالمية قوضت هذا النهج وأصبح من الضروري ان تتحمل البنوك المركزية مسؤولية الحفاظ على الاستقرار المالي والتركيز على توجيه النشاط الائتماني ليصب في النهاية على تعزيز التنمية الاقتصادية . وعليه سيتناول البحث طرح المفاهيم النظرية المتعلقة بالدور التنموي ، واخذ عينات لتجارب بنوك مركزية دولية ، وصولاً لتقييم الدور التنموي للبنك المركزي العراقي .

الكلمات الرئيسية: السياسة النقدية ، الدور التنموي للبنك المركزي ، مربع نيكولاس كالدور السحري

Abstract

In many developing and emerging economies, central banks have begun over the past decade to place renewed emphasis on the promotion of economic development and structural transformation, looking beyond narrow mandates for macroeconomic stability. Developmental central bank policies have included policies directed at financial sector development, the promotion of financial inclusion and aligning the financial system with sustainable development.

This marks a shift from the orthodoxy that has dominated central banking since the 1980s and that has been promoted in developing countries by institutions such as the International Monetary Fund (IMF) and multilateral development banks. The orthodox approach to central banking – according to which central banks should primarily focus on price stability – has been severely undermined by the global financial crisis. It has become clear that central banks also ought to take responsibility for safeguarding financial stability . The research will discuss theoretical concepts related to developmental role of central bank, take some central banks as international experiences, and then evaluation of the developmental role of the Central Bank of Iraq.

Key Words: Monetary policy , developmental role of the Central Bank, Nicholas Kaldor's Magic Square

المقدمة

تعتبر البنوك المركزية مؤسسات ذات نفع عام بمعنى انها لا تسعى لتحقيق الربح وانما تهدف لتحقيق اهداف السياسة الاقتصادية العامة ، ومن هذا المفهوم من المهم ان يتم تحسين وتقوية الدور التنموي للبنك المركزي بمعنى عدم الاكتفاء بالسعي لتحقيق الاستقرار السعري واستهداف معدلات تضخم مقبولة ، وتجاوز هذه الوظائف التقليدية وصولاً لاعتماد ادوات وسياسات تعزز وتحقق التنمية في الاقتصاد .

أهمية البحث

تتمثل أهمية البحث بتسليط الضوء على الدور التنموي الذي ممكن ان يضطلع به البنك المركزي .

هدف البحث

يهدف البحث الى تسليط الضوء على الجوانب الآتية :

1. الاطلاع على التأصيل النظري للدور التنموي للبنك المركزي العراقي
2. الاطلاع على تجارب دولية لبنوك مركزية نجحت في تحقيق وتعزيز التنمية الاقتصادية
3. تشخيص مربع كالدور للاقتصاد العراقي
4. من النقطة الثالثة يتم تشخيص دور السياسة النقدية في حال مربع كالدور

مشكلة البحث

هناك جدل بين الكثير من المختصين والخبراء الاقتصاديين حول واجبات البنك المركزي وهل تعزيز التنمية الاقتصادية من ضمن واجباته وأهدافه ، وفي العراق لا يختلف الحال حول هذا الجدل، وخصوصاً بعد نجاح البنك المركزي في تحقيق معدلات تضخم منخفضة .

فرضية البحث

يستند البحث على فرضية مفادها " ان البنك المركزي العراقي يمتلك الامكانية لتعزيز التنمية الاقتصادية في العراق " .

منهجية البحث

اعتمد البحث على منهجين في سبيل الوصول الى النتائج ، المنهج الاول هو المنهج الاستقرائي المتمثل بالانتقال من الخاص الى العام معتمداً على دراسة تجارب بنوك مركزية دولية ناجحة ، والمنهج الاستنتاجي الذي يعتمد على الانتقال من العام الى الخاص متمثل بجانبين الطرح النظري بالانتقال من النظرية الى التطبيق وجانب اخر متمثل بتوصيف مربع كالدور للاقتصاد العراقي باستخدام البرامج الاحصائية .

المبحث الأول

السياسة النقدية والتنمية في النظرية والتاريخ

1- تحليل نظري في ادوار السياسة النقدية

1-1 : مفهوم السياسة النقدية

إن مصطلح السياسة النقدية هو مصطلح حديث نسبياً، ظهر في أدبيات الاقتصاد خلال القرن التاسع عشر، غير أن الذين كتبوا في السياسة النقدية كانوا كثيرين، وكانت كتاباتهم تبرز من الحين والآخر إبان الأزمات وفترات عدم الاستقرار الاقتصادي. كما شهد هذا القرن بدء الدراسة المنتظمة لمسائل السياسة النقدية على اختلافها من قبل المنظرين الاقتصاديين، وكذلك من قبل المهتمين بالاقتصاد التطبيقي أو العملي. وقد نشأ ذلك عن المشاكل التي نجمت عن الدورات الاقتصادية المتكررة، وفي القرن العشرين أصبحت السياسة النقدية ودراساتها من نواحيها المختلفة جزءاً لا يتجزأ من السياسة الاقتصادية العامة للدولة (1).

للسياسة النقدية مفهومين ضيق وواسع ، فالسياسة النقدية بالمعنى الضيق تشير الى كافة الوسائل التي يستخدمها البنك المركزي لمراقبة عرض النقد لتحقيق اهداف اقتصادية معينة كهدف النمو والاستخدام الكامل (2)، وبالمفهوم الكينزي تعني السياسة النقدية مراقبة التغيرات في عرض النقود التي تؤثر على النشاط الاقتصادي من خلال الاثر على سعر الفائدة في السوق النقدي، اما السياسة النقدية بمعناها الواسع فتشير الى جميع الوسائل

(1) زكريا الدوري و د.يسري السامرائي ،"البنوك المركزية والسياسات النقدية" ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، عمان ، طبعة 2006 ، ص185.

(2). د. عوض فاضل ، النقود والبنوك ، جامعة بغداد ، العراق ، 1992 ، ص583 .

التي تتخذ من قبل الحكومة والبنك المركزي والخزينة بهدف التأثير على مقدار وتوفير واستعمال النقد والائتمان (3).

2-1 المراحل الرئيسية للتطور الفكري للسياسة النقدية

تعد السياسة النقدية بمثابة حجر الزاوية في بناء السياسة الاقتصادية الكلية شأنها في ذلك شأن السياسة المالية ، فهي أحد العناصر الأساسية المكونة لها إذ لها تأثير على تغيير حالة الاقتصاد الوطني على المستوى الكلي. ولقد اختلفت نظرة الفكر الاقتصادي إلى السياسة النقدية عبر مراحل تطوره المختلفة حيث نجد أن السياسة النقدية مرت بأربعة مراحل من حيث درجة تأثيرها على النشاط الاقتصادي وفعالية هذا التأثير، **فالمرحلة الأولى** وهذه المرحلة تمثل الأفكار الكلاسيكية نجدها ما قبل كينز خلال القرن التاسع عشر والتي تنظر إلى النقود كعنصر محايد، وبالتالي لا تؤثر على حركة النشاط الاقتصادي، وإذا زادت كمية النقود المتداولة مع ثبات الإنتاج (لافتراضهم أن الاقتصاد يعمل في ظل التشغيل الكامل) فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار (4). ثم جاءت **المرحلة الثانية** بظهور الفكر الكينزي إثر أزمة 1929 ومع ظهور الأفكار الكينزية بدأ الاهتمام يزداد بالسياسة المالية ليؤكد أن السياسة المالية هي الأكثر فعالية من خلال التمويل بعجز الموازنة والسبب عجز السياسة النقدية على التأثير في النشاط الاقتصادي من خلال تغيير معدلات سعر الفائدة وخصوصاً عندما يكون الاقتصاد في حالة الكساد ويكون في فخ السيولة وهو ما حدث في أزمة 1929 وفي **المرحلة الثالثة** خلال مطلع الخمسينيات (1951) أخذت السياسة النقدية مكانها في الطليعة بين السياسات الاقتصادية الكلية على يد " ميلتون فريدمان " الاقتصادي الأمريكي زعيم المدرسة النقدية الحديثة والذي أعاد صياغة بعض الافتراضات الكلاسيكية مبيناً الخلل بالاعتماد على السياسة المالية من قبل الكينزيين والضغط التضخمي المتولدة (*) (5) ، والذي كان سبباً في تعميق الخلاف بين انصار السياسة النقدية وانصار السياسة المالية، هذا الخلاف أدى إلى ظهور مذهب ثالث بزعماء الاقتصاد الأمريكي " والتر هيلر " الذي نادى بعدم التعصب لسياسة معينة، بل طالب بضرورة عمل توطين كل من أدوات السياسة النقدية وأدوات السياسة المالية معاً حتى يتسنى التأثير على النشاط الاقتصادي. إلا أن سياسات التثبيت الهيكلي تجعل من السياسة النقدية أكثر إيقاعاً في خدمة السياسات التي يضمها برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي يطرحه صندوق النقد الدولي وخاصة تلك السياسات الهادفة إلى علاج التضخم وتحقيق الاستقرار الاقتصادي (6).

3-1 تطور قنوات السياسة النقدية للتأثير على النشاط الاقتصادي

تعمل السياسة النقدية على التأثير على النشاط الاقتصادي من خلال قنوات محددة ينطلق منها الاثر وبآلية انتقال إلى القطاع الحقيقي أو النشاط الاقتصادي ، وقدمت النماذج الاقتصادية التقليدية التفسير حول كيفية تأثير السياسة النقدية في الاقتصاد الحقيقي من خلال جانب الطلب الكلي عن طريق سعر الفائدة باعتباره ابرز قناة لانتقال اثار السياسة النقدية interest rate channel ؛ فالزيادة في معدل سعر الفائدة يؤدي لارتفاع كلفة رأس المال والذي يؤدي بدوره الى انخفاض في عناصر الطلب الكلي الحساسية لسعر الفائدة ، ان الزيادة في سعر الفائدة قصير الاجل يخفض اسعار الاصول والتي بدورها ستؤدي الى انخفاض الانفاق الاستهلاكي من خلال ما يسمى اثر الثروة ، والانفاق الاستثماري من خلال اثر قناة q لتوبن Tobin's q . وتعد قناة الائتمان credit channel هي الاخرى من القنوات المهمة للسياسة النقدية وخصوصاً في مجال السياسة النقدية التشددية والتي تعمل على تخفيض النشاط الاقتصادي ، فأن التأثيرات الانكماشية للسياسة النقدية ممكن ان تنتقل الى مدى اكبر عن طريق تخفيض الاقراض المصرفي ، وقناة سعر الصرف exchange rate channel ايضاً هي قناة في غاية الاهمية للسياسة النقدية خصوصاً في الاقتصاديات الصغيرة المفتوحة ،

(3). هيل عجمي ، رمزي ياسين ، النقود والمصارف والنظرية النقدية ، ط1 ، دار وائل للنشر ، عمان ، 2009 ، ص259 .

(4). للمزيد حول المدرسة الكلاسيكية انظر :

- Murray N. Rothbard , Classical Economics , Ludwig Von Misses Institute , Alabama , 2006 .

(*) . هناك مدارس حديثة ومهمة في تفسير دور السياسة النقدية من اهمها المدرسة الكينزية الحديثة واللاحقون على كينز لكن لا يتسع الموضع لذكرها للمزيد انظر :

- توماس ماير واخرون ، النقود والبنوك والاقتصاد ، ترجمة/ د. احمد عبد الخالق ، دار المريخ ، الرياض ، 2002 ، ص465-482 .

(5). للمزيد انظر :

- مايكل ايدجمان ، الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة ، ترجمة/ محمد ابراهيم منصور ، دار المريخ للنشر ، الرياض ، 1999 ، ص332-333 .

(6). للمزيد حول هذا الجدول بخصوص دور السياسات في تحقيق الاستقرار الاقتصادي :

- Milton Friedman & Walter W. Heller , Monetary vs. Fiscal Policy , W.W Norton & Company Inc , NEW YORK , 1969 .

فالسياسة النقدية الانكماشية تؤدي الى تقدير سعر الصرف الاسمي بأكثر من قيمته مع افتراض جمود الاسعار الاسمية في الاجل القصير مما يجعلها ثابتة ، فهذا التقدير المرتفع لسعر الصرف الحقيقي سيؤدي بدوره الى ضغط الصادرات الصافية للبلد .

من جانب اخر بعض الباحثين يرون اهمية جانب العرض في انتقال تأثير السياسة النقدية للنشاط الاقتصادي او كما يسموه تأثيرات جانب الكلفة للسياسة النقدية (مثل Bernanke and Blinder) ، فزيادة معدل سعر الفائدة يؤثر على الناتج من خلال زيادة تكلفة الانتاج من خلال عمل قناة رأس المال capital channel ، والتي احدث تحفيز لتأثيرات الطلب نتيجة لارتفاع الاسعار (7).

واخيراً تجدر الإشارة الى انه من خلال ما ذكر اعلاه اختلفت ادوار السياسة النقدية لصانع القرار حسب التطور النظري الذي تم الإشارة له ، والبحث يتفق على ان السياسة النقدية لها دور في تحقيق التنمية الاقتصادية على حد سواء اذ كان ينظر للسياسة النقدية بأن دورها يتلخص فقط في التأثير على المستوى العام للأسعار (الكلاسيك) او لها دور في التأثير في متغيرات اقتصادية كلية (المدارس اللاحقة كلها والتي قد تختلف في الية انتقال تأثير السياسة النقدية) ، فالحفاظ على معدلات مستقرة لمستوى الاسعار يساعد على اتجاهات تفاؤلية في الاقتصاد وثقة كبيرة بالنظام المالي والنقدي وبالنتيجة ارتفاع الاستثمارات ودفع عجلة التنمية في الاجل الطويل ، او ننظر لها بأن لها تأثير مباشر على قرارات الاستثمار وقطاع الاعمال عن طريق سعر الفائدة وسعر الصرف والادوات الاخرى وهي ايضاً تدفع بالعجلة التنموية بشكل مباشر اذن الدور التنموي موجود بشكل مباشر وغير مباشر يحتاج فقط لاتخاذ القرار المناسب من قبل السلطات النقدية وسيتم استعراض الجانب التنموي للسياسة النقدية في فقرات البحث القادمة .

2- الدور التنموي للبنك المركزي مع التركيز على الادوات الفاعلة لتعظيم هذا الدور
يبرز دور البنك المركزي في عملية التنمية من خلال تمويله المباشر وغير المباشر لعملية التنمية، ومن خلال عمله على إقامة الهيكل المالي الأساسي للعملية التنموية، وقد اقتصر الحديث في أغلبية الدراسات عن دوره في رسم السياسة النقدية والرقابة المصرفية والإصدار النقدي، رغم أن دوره في تطوير النظام المالي سبق دوره في الرقابة . ومن هذا المنطلق ينبغي أن يكون الهدف الرئيس للبنك المركزي في الاقتصاد النامي، هو أخذ المبادرة في إقامة هيكل مالي سليم (مؤسسات مالية ، أوراق مالية... إلخ) يتمثل في إقامة سوق نقدية وسوق رأس المال تفي بمتطلبات التنمية المحلية وإشراف رقابي فعال على النظام المصرفي .

1-2 مربع كالدور السحري

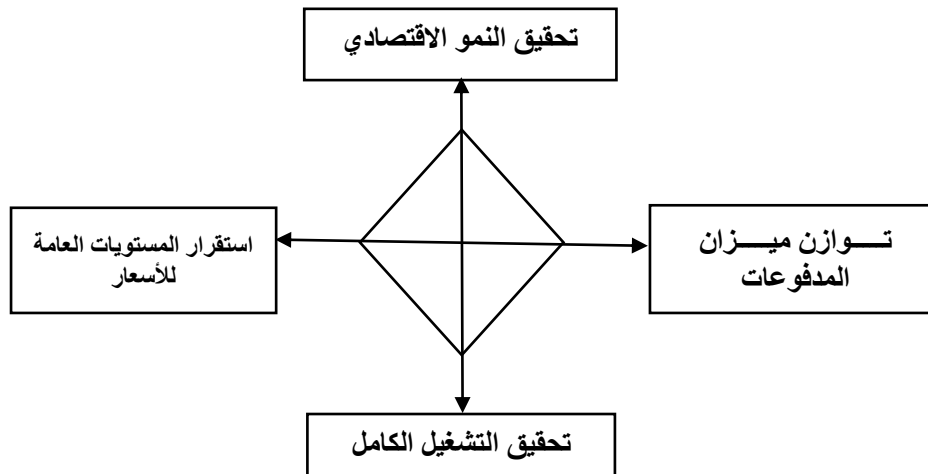
تسعى السياسة النقدية إلى بلوغ الأهداف العامة أو النهائية التي تسعى إلى تحقيقها السياسة الاقتصادية العامة ، وبلوغ تلك الأهداف النهائية لن يتأتى إلا من خلال المرور بأهداف وسيطة تعد حلقة الوصل لتحقيق الأهداف النهائية، التي قد تختلف من دولة إلى أخرى لعدة اعتبارات. وتستهدف السياسة النقدية بالدرجة الأولى التأثير على كمية النقود المتداولة في الاقتصاد (تنظيم المعروض النقدي) ومعدلات الفائدة ، بهدف التأثير على مستوى الأداء الاقتصادي بشكل عام . وتسعى السياسة النقدية إلى ضمان التوازن الاقتصادي العام، بشطريه التوازن الاقتصادي الداخلي والتوازن الخارجي ، فالأول يتحقق نتيجة ضمان استقرار المستويات العامة للأسعار (محاربة التضخم)، تحقيق العمالة أو التشغيل الكامل (محاربة البطالة) وتحقيق النمو الاقتصادي ، أما الشطر الثاني فيتمثل في توازن ميزان المدفوعات من خلال ضمان استقرار قيمة العملة الوطنية بالمقارنة مع نظيراتها الأجنبية ومحاولة تحقيق التوازن في الميزان التجاري ، المالي والرأسمالي ، هذه الأهداف النهائية الأربعة تعرف بأهداف المربع السحري والتي شخصها الاقتصادي الانجليزي "نيكولا كالدور" (شكل(1)) (8).

شكل (1)

اهداف المربع السحري للاقتصادي نيكولا كالدور N. Kaldor

(7).Masagus M. Ridhwan & others, The Impact of Monetary Policy on Economic Activity - Evidence from a Meta-Analysis , Tinbergen Institute Discussion Paper , Version: 21 April 2010 , p. 3 .

(8). أ. لحول عبد القادر ، أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة " 1990- 2006 " ، كلية العلوم الاقتصادية التجارية والتسيير- جامعة سعيدة ، 2008 ، ص 3 .



المصدر / أ. لحول عبد القادر ، أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة " 1990- 2006 " ، كلية العلوم الاقتصادية التجارية والتسيير - جامعة سعيدة ، 2008 ، ص3 .

لكن اين تقع التنمية الاقتصادية من هذا المربع السحري؟ يتفق البحث بأن التنمية الاقتصادية تتحقق من خلال تحقيق هذه الاهداف على الامد الطويل أي المحافظة على تحقيقها فماذا تعني التنمية الاقتصادية غير الحفاظ على التوازن الاقتصادي والحفاظ على مستوى ايجابي وحقيقي لدخل الفرد (الوجه الاخر لمحاربة التضخم) ، وتقليل البطالة وتخفيض معدلات الفقر قدر الامكان (الوجه الاخر لمحاربة البطالة) ، وتحقيق زيادات مستمرة في معدل نمو الناتج على الامد الطويل (الوجه الاخر للنمو الاقتصادي) .

ومن مربع كالدور السحري والاهداف المذكورة آنفاً قد يكون هناك عدة تناقضات ومن اهمها هو جدلية الاولوية في محاربة التضخم ، يمكن القول ان استقرار مستوى الاسعار كهدف للسياسة النقدية هو مرغوب لأنه يمثل انعكاس للمتغيرات الاسمية لتحويلها الى متغيرات حقيقية اي ان استقرار المستوى العام للأسعار سيحسن المتغيرات الحقيقية التي تمثل الوجه الحقيقي للاقتصاد ، لكن التساؤل الذي يُطرح هنا هل ان استقرار الاسعار هو شرط لا غنى عنه لتحقيق هدف النمو الاقتصادي؟ الجواب كلا هو عامل ليس ضروري ونستند بهذا الجواب على دراسة (Alesina & Summers, 1993)⁽⁹⁾ التي لم تجد دليل قوي على وجود ترابط بين استقرار الاسعار والنمو الاقتصادي أو الاستخدام العالي ولكن هذا لا يعني ان استقرار الاسعار هو غير ذي جدوى ؛ بدلاً من ذلك يمكن القول انه شرط ضروري ولكن ليس كافياً لوحده.

ان وظائف التنمية الاقتصادية التي تقع خارج القطاع المالي التي يقوم بها البنك المركزي هي توصف بأنه أنشطة شبه مالية ليس لها ارتباط مباشر بهدف البنك المركزي الاساسي المتمثل باستقرار الاسعار على الرغم من ان الادوات المستخدمة هي ادوات الصيرفة المركزية (على سبيل المثال توسيع ائتمان البنك المركزي) ، والتي تتضمن دعم الاقراض ، وعمليات الخصم التفضيلية والتباين في الانتماء المستهدف وسقوفه بين القطاعات ، وضمانات القروض وتمديد قروض الرهن العقاري وعمليات انقاذ لبعض المؤسسات المهددة بالإفلاس كلها نشاطات لا حاجة لها لاستقرار النظام ، وكذلك المساهمة في العمليات التجارية العامة والخاصة ليس لها علاقة بهدف البنك المركزي ، وهذه جميعها يفضل تحقيقها بواسطة الادوات المالية كالضرائب والتحويلات والاعانات⁽¹⁰⁾. ومن المهم التنويه بأنه بعد الحرب العالمية الثانية شهدت الصيرفة المركزية تحولات جوهرية في البلدان النامية كامتداد للتحويلات التي حدثت في البلدان المتقدمة ولكن في البلدان النامية كان التأكيد اكثر على مسألة التنمية الاقتصادية ، فقد كان العقد الماضي انتشار وتطوير لكل ما يخص الصيرفة المركزية والذي ترافق مع الاعتماد على السياسة النقدية كأداة للسيطرة الاقتصادية ، وهذا التطور ترافق مع رغبة الحكومات على اعتماد سياسة نقدية تهدف الى تعزيز التنمية الاقتصادية بشكل اسرع ، فمنذ عام 1960 اعتمدت البنوك المركزية في البلدان النامية مجموعة متنوعة من الاساليب من اجل تعزيز التنمية الاقتصادية مثل توفير رأس المال اللازم لتأسيس مؤسسات التنمية ومصارف التنمية الصناعية والزراعية ، منح تسهيلات وقروض لمصارف التنمية وشراء الاوراق المالية الخاصة بهم ، وايضاً شراء جزء من اسهم هذه المصارف ، استخدام

(9). Alesina, Alberto., Laurence H, Summers.(1993) Central Bank Independence and Macroeconomic Performance: Some Comparative Evidence. Journal of Money Credit and Banking 25(2), Pp 151-162 .

(10). Guillermo Ortiz , Issues in the Governance of Central Banks , A report from the Central Bank Governance Group , Bank for International Settlements , Basel, Switzerland , 2009 , p.47 .

معدلات خصم تفضيلية من أجل منح الائتمان لمشاريع التنمية⁽¹¹⁾ ، بينما البنوك المركزية في البلدان المتقدمة كانت تركز على هدف واحد وهو محاربة التضخم أي تتبع منهج الهدف الواحد ولكن وفي ضوء الازمات التي ضربت العديد من الاقتصاديات بدأت بعض التوجهات نحو الاهتمام باهتمامات اوسع من الهدف الواحد وهو التضخم ونفس الحال هو موجود في البلدان النامية وهو ما استشفه Chatani & Oluwaseun من دراستهم التي وجدوا فيها ان تصريحات 40 بنك مركزي من اصل 51 في البلدان النامية تتضمن النمو الاقتصادي كهدف للسياسة النقدية ، ومن تلك الـ 40 بنك مركزي هناك 18 منها تعتبر النمو الاقتصادي كهدف ثانوي يأتي بعد استقرار الاسعار واما الـ 22 بنك مركزي المتبقي كان النمو الاقتصادي يحتل مرتبة متساوية مع هدف استقرار الاسعار او حتى قد يكون في بعضها يأتي كأولوية متقدماً حتى على استقرار الاسعار⁽¹²⁾.

2-2 ما بين الوظائف التقليدية والوظائف التشجيعية للبنوك المركزية

ان البنوك المركزية تؤدي وظائف عديدة في سبيل المصلحة الاقتصادية الوطنية منها:

- 1- تنظيم وإدارة العملة الوطنية
- 2- تأدية خدمات مصرفية وكالة عن الدولة
- 3- الاحتفاظ بودائع نقدية للمصارف التجارية
- 4- مسك وإدارة الاحتياطيات الأجنبية للبلد
- 5- منح تسهيلات للمصارف التجارية والمؤسسات المالية أي القيام بوظيفة الملجأ الأخير للإقراض
- 6- تسوية أرصدة المقاصة بين البنوك
- 7- الرقابة على الائتمان

اعلاه هي الوظائف التقليدية التي من الممكن ان تشترك بها كل البنوك المركزية وهي مشتقة من كون البنك المركزي يمثل قمة الهيكل النقدي والمصرفي للبلد ، وقد وصف Basu هذه الوظائف بأنها تنظيمية Regulatory وأشار بأن هذا الدور التنظيمي للبنوك المركزية قد أصبح تقليدياً Traditional وان الظروف تغيرت خصوصاً بعد الحرب العالمية الثانية والتي استوجبت مهمات جديدة للبنوك المركزية وصفها بأنها تعزيزية أو مشجعة Promotional تهدف الى دعم عملية التنمية الاقتصادية ، بما في ذلك تطوير الاسواق النقدية والمالية وإقامة مؤسسات تمويل تنموية فيه⁽¹³⁾.

وينبغي التمييز بين الدول المتقدمة والدول النامية ؛ ففي الدول المتقدمة نجد البنوك المركزية تمارس مدى واسع من الوظائف المصرفية والتنظيمية والرقابية فلها مسؤوليات عامة وجوهرية ومنظومة واسعة من القوى التنفيذية والسبب ان هذه الدول تتمتع باقتصاديات متكاملة وانظمة مالية ناضجة ، كثافة سكانية متعلمة منظمة ومدرّبة ، اما في الدول النامية فإن الحال معكوس فهي تكون محكومة بمدى ضيق من الصادرات مقترنة بتشكيلة ضخمة من الاستيرادات يوضح الميل المرتفع للاستهلاك للكثافة السكانية التي تفتقد الى التنظيم والتعليم والتدريب العالي اضافة الى تخلف الهياكل المالية والتنظيمية لهذه البلدان⁽¹⁴⁾.

ورغم هذا هناك عدد لا بأس به من البنوك المركزية في العالم النامي تتبنى اهداف تنموية (اهداف تشجيعية ومعززة للتنمية الاقتصادية) بشكل مركز وتعمل على تطوير مجموعة واسعة من الادوات لتحقيق هذه الاهداف ، مثل البنك المركزي البنغلاديشي والارجنتيني وغيرها (سيتم توضيح بعض التجارب الناجحة للبنوك المركزية لاحقاً).

وفي سبيل تحقيق التنمية الاقتصادية واعطاء المساحة الكافية للوظائف التشجيعية لتأخذ دورها على السياسة النقدية ولكي تستجيب لأهداف التنمية الاقتصادية واتجاهاتها عليها ان تسعى لاستهداف متغيرين هما:

1- الادخار 2- الاستثمار

وهذا الاستهداف يسعى الى تحقيق الاتي:

(11) Gerald Epstein , Central Banks as Agents of Economic Development , University of Massac husetts Amherst , WORKINGPAPER SERIES , Number 104 , September 2005 , p.17 .

(12) . للمزيد انظر :

- Chatani, K. and Oluwaseun O. P. , "The role of central banks in meeting the development and employment challenges: The case of Mozambique", Employment Policy Department, Employment Working Paper: No. 165, ILO, Geneva , 2014 .

(13) . د. عبد المنعم السيد علي ، التطور التاريخي للأنظمة النقدية في الاقطار العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، صندوق النقد العربي ، ط2 ، بيروت ، 1985 ، ص 244 .

(14) . ميشيل تودارو ، التنمية الاقتصادية ، ترجمة/ د. محمود حسن و د. محمود حامد ، دار المريخ ، الرياض ، 2009 ، ص 750-751 .

- رفع نسبة المدخرات الوطنية من الدخل القومي
- زيادة حجم المدخرات الوطنية في الاقتصاد من خلال تجميع الادخار من كافة مصادره القطاعية .
- رفع نسبة الاستثمار من اجمالي الناتج المحلي GDP
- تخصيص الاستثمار نحو المجالات الانتاجية وخاصة نحو القطاعات المعززة للنمو والمستجيبة لمبدأ العدالة الاجتماعية .

وهنا يكون هدف اكثر وضوحاً للسياسة النقدية وهو تسهيل تدفق الاموال من المدخرين الى المستثمرين وعادة قطاع الافراد والعائلات هو القطاع المدخر ذو الفائض بينما الحكومة وقطاع المشاريع الانتاجية هو عادة القطاع المستثمر ذو العجز المالي .⁽¹⁵⁾ ان التأكيد على العلاقة بين عمليتي الاستثمار والادخار يتطلب وجود مؤسسات مالية تعمل على تيسير تدفق الموارد المالية بين طرفي السوق ، المدخرين والمستثمرين و وضع اية عوائق في هذا السبيل ستكون لها آثاراً ضارة على مستوى الدخل وعلى النمو الاقتصادي المنشود .

ان خلق مثل هذه المؤسسات الوسيطة سيعمل على تعبئة الادخارات وحث الاستثمارات واعادة توجيهها معاً نحو اكثر القطاعات انتاجية من وجهة نظر التنمية الاقتصادية . كما يصبح من اهدافها المهمة ايضاً تنمية الادخارات والاستثمارات مما يخلق دافعاً للنمو ، اذن من المهم ان يعمل البنك المركزي باعتباره اعلى سلطة نقدية في اي بلد مهما كان نظامه الاقتصادي على تطوير المؤسسات المالية الوسيطة التي لها دور مهم في حفز التنمية الاقتصادية وخصوصاً انها ستكون تحت الاشراف المباشر للبنك المركزي .

وجدير بالذكر ان بإمكان البنك المركزي الاضطلاع بدوره التنموي ليس بشكل مباشر وانما من خلال مهمته الرقابية (الوظيفة الرقابية) على المصارف التجارية وما لهذا النوع من المؤسسات المالية المصرفية من دور كبير في حفز النشاط الاقتصادي ودفع عجلة النمو الاقتصادي الذي باستمراريته على الامد الطويل يسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية ، اذن المصارف تسهم بشكل كبير ومؤثر في الاقتصاد القومي فهي تعد المؤسسات المالية التي تقوم بدور كبير في توفير السيولة النقدية اللازمة لتمويل المشاريع الاستثمارية وتحتل المؤسسات المصرفية مكانة كبيرة في الاقتصاديات المعاصرة فهي أحد المؤسسات المؤثرة بشكل مباشر في السياسة المالية والنقدية لأي بلد من خلال المعاملات المالية والنقدية وبالذات في مجال الائتمان الداخلي والخارجي . وكذلك تقوم بدور الوساطة بين المقرضين والمستثمرين فهي بذلك تقوم باقتراض الأموال من المقرضين كحسابات جارية وودائع مقابل فائدة ومنحها للمستثمرين أما بشكل قروض أو من خلال المشاركة في رؤوس أموال المشاريع الاستثمارية⁽¹⁶⁾، بمعنى اخر ان القيام بوظيفة الرقابة من قبل البنك المركزي بما يتلاءم مع ضمان العمل المصرفي السليم الذي يجنب النظام المالي اي زعر او ازمات وبالمحصلة النهائية يكون دور الجهاز المصرفي ايجابياً ومحفزاً لتحقيق التنمية الاقتصادية .

المبحث الثاني

البنوك المركزية اتجاهات عالمية تنموية ناجحة

على الرغم من تمسك معظم البنوك المركزية بأداء وظائفها التقليدية من اجل ضمان استدامة الاستقرار لاقتصاداتها الا ان العالم شهد بنوكاً مركزية جمعت بين دورين او وظيفتين هما التقليدية والتنموية وسجل نشاطها المالي والنقدي والتنموي نجاحاً متميزاً في الوصول الى الاهداف المخططة لها والسجل التاريخي يؤشر لنا قصص ناجحة ، في هذا المبحث سيتم استعراض بعض هذه التجارب .

1. البنك المركزي الهندي Reserve Bank of India⁽¹⁷⁾

يعد البنك المركزي الهندي Reserve Bank of India احد اهم البنوك المركزية في البلدان النامية سعياً لتحقيق التنمية الاقتصادية منذ اواسط القرن المنصرم ونبدأ بكلمات المحافظ السابق للبنك الاحتياطي الهندي P.C. Bhattacharyya للفترة (1962-1967) يصف فيها دور الصيرفة المركزية في عقد الستينيات : " لقد خططت الهند بعناية لتحقيق التنمية الاقتصادية ، وعندما نتكلم عن دور البنك المركزي في تحقيق هذه التنمية

(15). د. عبد المنعم السيد علي، دور السياسة النقدية في التنمية الاقتصادية، معهد البحوث والدراسات العربية، 1975، ص 122-123.

(16). محمد خضر ياسين ، دور المصارف الخاصة في التنمية الاقتصادية للعراق ، مركز التدريب والبحوث الاحصائية ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، جمهورية العراق ، دون سنة ، ص1 .

(17). Gerald Epstein , Post-war Experiences with Developmental Central Banks: The Good, the Bad and the Hopeful, G-24 Discussion Paper Series , UNITED NATIONS CONFERENCE ON TRADE AND DEVELOPMENT , No. 54, New York and Geneva, February 2009 ,P.13 .

تجدر الإشارة الى اهدافه والتي تمثل المحافظة على استقرار الاسعار وسعر الصرف كأهداف تقليدية وبالرغم من هذا فهو يعتبر وسيلة لتحقيق التقدم الاقتصادي وليس غاية في حد ذاته ، وهذا يستلزم وجود الرغبة لاستخدام هذا الهدف لتعزيز النمو الاقتصادي ، وهذا يعني ان لا تؤدي محاربة التضخم الى عدم كفاية الكتلة النقدية لمتطلبات النمو اي يجب ان يكون البلد على درجة مناسبة من التوسع النقدي لتلبية متطلبات تنامي الاقتصاد ، اي اقرار هدف البنوك المركزي في البلدان النامية يجب ان يتضمن تبني سياسات ملائمة تقوم على اساس التوازن بين تحقيق التوسع النقدي اللازم لتحقيق التنمية الاقتصادية وبين استقرار الاسعار وسعر الصرف ، وبالإضافة للذي سبق ذكره فان البنوك المركزية في البلدان النامية يجب ان تضع سياستها من اجل تحقيق أقصى ما يمكن من تعبئة الموارد فضلاً على تشجيع الاستثمار الأكثر كفاءة وهي ذاتها اغراض التنمية " .

من خطبة رئيس البنك الاحتياطي الهندي نستشف بأن البيان اعلاه هو يتناقض بشكل كبير مع الفكر النيوليبرالي للصيرفة المركزية الذي يؤكد على استهداف التضخم ولكنه لا يختلف كثيراً عن الممارسات التي اتبعتها البنوك المركزية في كل من بلجيكا ، فرنسا ، إيطاليا واليابان في فترة بعد الحرب .

وفيما يخص الظروف التي رافقت الهند خصوصاً بعد نيلها الاستقلال فقد واجهت فجوات خطيرة في الهياكل المؤسسية لتعبئة الادخارات والاستثمارات ، وامتاز النظام المصرفي بوجود معظمه في المناطق الحضرية ويدار بشكل يستهدف النشاط المصرفي قصير الاجل اي توفير مصدر تمويل قصير الاجل فقط ، وسوق الاسهم هو الآخر يمتاز بعدم الاتساع ومحدودية موارده وعدم وجود شركات جديدة ، ونتيجة منطقية للأوضاع المذكورة وجه البنك الاحتياطي الهندي اهتمامه منذ البداية لتطوير انواع من التسهيلات المؤسسية الجديدة لمعالجة الفجوات المشار اليها ، ومن هذه التسهيلات تأسيس المصارف الزراعية التعاونية ، المساعدة في زيادة ارصدة وتقديم المساعدة الفنية في المجال الصناعي ، وفي المجال ذاته ساعد البنك الاحتياطي الهندي في تأسيس مؤسسة التمويل الصناعي الهندية والتي تهدف الى توفير رؤوس الاموال طويلة الاجل التي يحتاجها القطاع الصناعي ، وكذلك ساهم البنك الاحتياطي في توفير استدامة وتنويع هيكل مصادر رؤوس الاموال من المؤسسات المالية الدولية والتي يفترض انها تدعم الاحتياجات المالية لقطاع الصناعات الصغيرة .

وفي عام 1964 قام البنك الاحتياطي بتأسيس مصرف التنمية الصناعية الهندي كشركة مملوكة وتابعة له وكيكل متكامل للتمويل الصناعي وكذلك توفير الموارد اللازمة لمشاريع التنمية الصناعية كبيرة الحجم ، كما عمل البنك الاحتياطي على تشجيع مصرف التنمية الصناعية على تعبئة الادخارات ووضع نظام اعانات واسعار فائدة تفضيلية للصناعات المستهدفة التي تمتاز بأهمية حيوية لتحقيق التنمية الاقتصادية .

ان المنهج المعتمد في الهند والذي وضحه Bhattacharyya في بيانه النقدي يوضح الدور التنموي وفي ذات الوقت اكد على ان البنك المركزي هو جزء من السياسة الاقتصادية العامة للبلد ، اي ان البنك المركزي ضمن فلسفة الهند لا يمكن ان يكون كيان مستقل عن الحكومة ، وهو تناقض اخر مع الفكر الليبرالي الجديد للصيرفة المركزية الذي يؤكد على ضرورة استقلالية البنوك المركزية .

ولتعظيم الدور التنموي اكدت استراتيجية البنك الاحتياطي الهندي على ادوات الرقابة النقدية المباشرة للسياسة النقدية والتي يمكن ان توفر الحماية لقطاعات مهمة من التشدد الائتماني (قلت توفير القروض او الانكماش فيها) اي السماح بالتخصيص بشكل مباشر للائتمان الممنوح وهذه الاسلوب تم استخدامه من قبل البنوك المركزية في فرنسا واليابان بعد الحرب ، وكذلك كما في حالة البلدان الاوربية المذكورة بعد الحرب قام البنك الاحتياطي في الهند بتطوير مجموعة واسعة من الضوابط على رأس المال والصرف وكانت البداية من إحكام السيطرة على تحويلات الحساب الجاري ، ورغم الادوات التنموية المتبعة ظل البنك الاحتياطي الهندي يؤكد على أهمية تحقيق هدف استقرار الاسعار وسعر الصرف ولكن كجزء من عملية تحقيق التنمية الاقتصادية .

ومنذ عام 1970 ، اتبعت الهند عمليات التحرير المالي وكانت هناك العديد من الاصلاحات في القطاع المالي والمصرفي وتحرير اسعار الفائدة والرقابة على الصرف وغيرها من الاجراءات ورغم هذا ظلت عناصر النظام القديم قائمة تعمل على تخصيص الائتمانات ومنح السماحات والاجازات التأسيسية التي تدفع النمو الاقتصادي .

2. البنك المركزي الصيني (18)

(18). Gerald Epstein , Post-war Experiences with Developmental Central Banks: The Good, the Bad and the Hopeful, op.cit ,P.14 .

امتاز البنك المركزي في الصين حتى وقت قريب بأنه جزء من منظومة تخطيط الدولة اي انه غير مستقل ويعمل ضمن الخطط التي توضع من قبل الحكومة ، وكان القطاع المصرفي متركز بشكل كبير ومملوك كلياً للدولة منذ قيام الثورة .

اتسم الاقتصاد الصيني بوضع الضوابط والرقابة على رأس المال والتبادل وكذلك ضوابط صارمة على اسعار الفائدة والاسواق المالية .

لكن منذ اواخر عقد 1970 شهد النظام اصلاحات بخطى ثابتة جنباً الى جنب مع الدور المتزايد للأسواق ، الاستثمار الخاص ، والاستثمار الاجنبي في الاقتصاد الصيني .

وتجدر الإشارة الى انه من عام 1949 وحتى اواخر عقد 1970 كان بنك واحد يهيمن على فعاليات الاقتصاد الصيني هو بنك الشعب الصيني (*) (PBOC) الذي كانت مهمته المساعدة في تعبئة وتخصيص الادخارات وفقاً لخطة الدولة ، ولكن في اواخر عقد السبعينيات بدأت الحكومة بإصلاح النظام المصرفي ، وشهدت بداية عقد الثمانينيات انفصال بنك الشعب الصيني عن وزارة المالية وانتهاء وضع الاحتكار الذي شهدته المدة الماضية ، وشهدت الفترة اللاحقة تأسيس اربعة مصارف تجارية كلها مملوكة للدولة ، بالإضافة الى طبقة اخرى من المصارف الخاصة التي تم تأسيسها من قبل مساهمون وهي تمتاز بصغر حجمها والتي أسست كجزء من عملية اصلاح الاقتصاد في عقد الثمانينيات وبداية عقد التسعينيات وفي مطلع عام 1994 كانت هناك ثلاث مصارف رئيسة تنفذ سياسة الدولة وهي بنك الدولة للتنمية ، بنك الاستيراد والتصدير ، وبنك التنمية الزراعية ، هذه البنوك تقوم بنشاطها بالتنسيق مع الخطط الحكومية .

بالإضافة الى هذه البنوك ، فإن الصين لديها سلسلة من المصارف التعاونية الحضرية والريفية وكذلك سلسلة من المؤسسات المالية غير المصرفية التي من ضمنها وكالات التأمين ، اتحادات الائتمان واتحادات الادخار والاقراض ، ولكن يبقى وجود المصارف الاجنبية والخاصة هي ضئيلة في لاقتصاد الصيني ومن المتوقع ان يتغير الحال خصوصاً بعد انضمام الصين الى منظمة التجارة العالمية .

ان اهم ميزات النظام المصرفي الصيني ارتباطه الوثيق مع المشاريع او الشركات المملوكة للدولة (state owned enterprises (SOEs ، واصبح هذا الان يمثل مصدر مهم من معوقات النظام المصرفي للعدد الكبير للقروض المتعثرة الممنوحة لهذه المشاريع SOEs ، لذلك ومن بين القضايا الرئيسية التي تواجه القطاع المالي هو ادارة هذه القروض المتعثرة واصلاح الشركات المملوكة للدولة SOEs ، لذلك اخذ البنك المركزي على عاتقه اصلاح هذه الشركات والمشاريع المملوكة للدولة بحيث يكون لها دور فعال في تحقيق التنمية الاقتصادية والصناعية المرجوة .

ان البنك المركزي الصيني تم انشاءه كامتداد لبنك الشعب الصيني في عام 1983 ، وكانت مهمته الاساسية هو وكيل لتنفيذ الخطة الحكومية فقط ولم يكن له اي تأثير مستقل على مضمون الخطة ، اي ان البنك المركزي هو داعم للخطة الشاملة وتخصيص الائتمان الذي صاحب نمو الاقتصاد الصيني ما بعد الحرب في نقاط قوته وكذلك في نقاط ضعفه .

من الوظائف التي قام بها البنك في اطار تحقيق التنمية الاقتصادية ضمن اطار الخطة الوطنية هي المحافظة على قيمة منخفضة لسعر الصرف والذي كان عنصراً حاسماً في استراتيجية التنمية الصينية بالإضافة الى العنصر الاخر وهو الرقابة على رأس المال والتبادل .

وحديثاً اصبح البنك المركزي الصيني يقلل الرقابة واصبح اكثر تحرراً في ادارة رأس المال والاسواق المالية ، اي ان البنك بدأ يتبع الادوار النموذجية في التأثير على الاقتصاد الكلي حاله كحال البنوك المركزية الحديثة ، وعلى الرغم من هذا فالبنك ظل يتبع الضوابط الائتمانية بشكل كبير لإدارة السياسة النقدية ولا زال يسعى للحفاظ على عملته Renminbi مقيمة بأقل من قيمتها الحقيقية من اجل تشجيع الصادرات ، ونتيجة لهذه السياسة كان للبنك المركزي الصيني المساهمة التنموية الاكثر اهمية في العقود الاخيرة .

(*) (PBOC) People's Bank of China .

ومن دراسة العينتين وعدد من الحالات الدراسية الاخرى يمكن تشخيص عدد من المبادرات الجديدة التي تتبعها البنوك المركزية من اجل تحقيق اهدافها التنموية منها: (19)

1- الاقراض المتوسط والطويل الأجل للاستثمارات الانتاجية

اعتمدت عدد من البنوك المركزية على تبني " برنامج التمويل المنتج **Productive Financing Programme** " والهدف من هذا البرنامج زيادة الاستثمار الذي يمتاز بكونه يسهم في زيادة الدخل القومي ، ولتحقيق هذا البرنامج تقوم البنوك المركزية بمنح المصارف المحلية الائتمان لتمكينها من تقديم القروض الطويلة الأجل (لا تقل مدتها الزمنية عن سنتان ونصف) لتمويل الاستثمارات الانتاجية على الأمد الطويل ، وكانت اغلب تعليمات البنوك المركزية للمصارف المحلية هو تخصيص ائتمان لتمويل المشاريع الاستثمارية والقروض الممنوحة تكون لمدة 24 شهر او اكثر وبمعدل فائدة ثابت لا يزيد عن 15% سنوياً ، وبعض التوجيهات ألزمت المصارف المحلية ان تمنح ما لا يقل عن 5% من ودائعها كائتمان الى الشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم .

2- توسيع التغطية الجغرافية للخدمات المصرفية

ان التوجه الجديد ضمن تحقيق الجانب التنموي لأهداف السياسة النقدية هي قيام البنك المركزي بتسهيل منح اجازات فتح فروع مصرفية جديدة لتشجيع توسيع نطاق التسهيلات المصرفية وضمان وصولها الى المناطق المحرومة من وجود المؤسسات المصرفية ، وهذا يجب ان يخفف من حالة الاقصاء المالي ويوفر قاعدة اكبر لمنح الائتمان وبالنتيجة ضمان وصول التسهيلات لأبعد نقطة في البلد وضمان تحقيق الاهداف التنموية خصوصاً اذا كان الائتمان هو يستهدف نشاط معين مثل الزراعة والصناعة والمهن الاخرى والتي غالباً تكون بعيدة عن مراكز المدن .

المبحث الثالث

وظائف البنك المركزي العراقي بعد عام 2003 تقويم للدور والاثار

سيتناول هذا المبحث بالدراسة والتحليل دور وأثر السياسة النقدية في تحقيق الاهداف الاستراتيجية للسياسة الاقتصادية العامة للبلد من خلال تحليل مربع كالدور السحري ، ومن خلال النقاط الآتية :

1. السياسة النقدية في العراق بعد عام 2003

شهدت السياسة النقدية تغير جذري من كافة النواحي بعد عام 2003 وما يليه من تغيير في دستور الدولة الذي اكد على انتهاز اقتصاد السوق كفلسفة للسياسة الاقتصادية العامة للدولة والتي انعكس على اعادة صياغة قوانين عديدة من ضمنها قانون البنك المركزي المرقم (56) لسنة (2004) .

وتضمن القانون الجديد تحديد اهداف البنك وسياسته وواجباته ، اذ تنص الفقرة الثانية من القانون ان للبنك المركزي استقلالية كاملة فيما يتخذه من قرارات واجراءات من دون اي ضغوط خارجية بما في ذلك الجهات الحكومية عدا ما جاء في قانون يقضي بذلك ، وهذه الاستقلالية اعطت للبنك المركزي العراقي امكانية اختيار السياسة المناسبة والادوات الكفوءة في سبيل تحقيق الاهداف التي ينص عليها قانونه .

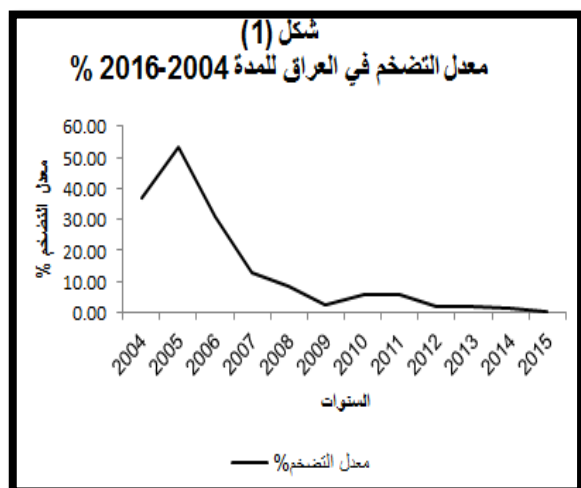
وتضمنت المادة رقم (3) تحديد اهداف البنك المركزي العراقي الرئيسية المتضمنة تحقيق الاستقرار في الاسعار المحلية والعمل على الحفاظ على نظام مالي ثابت يقوم على أساس التنافس في السوق . ويعمل البنك المركزي العراقي ، تماشياً مع الاهداف سالفة الذكر على تعزيز التنمية المستدامة وإتاحة فرص العمل وتحقيق الرخاء في العراق ، ومن ضمن مهامه هو ادارة سعر الصرف وادارة الاحتياطات الاجنبية للبلد والجدول ادناه يوضح الرقم القياسي لأسعار المستهلك ومعدل التضخم للمدة 2004-2016 .

جدول (1)

(19).Gerald Epstein , Development central banking: A review of issues and experiences , Employment Policy Department EMPLOYMENT Working Paper , No. 182 , International Labour Organization 2015 , Geneva , p.10 .

الرقم القياسي للمستهلك ومعدلات التضخم في العراق للمدة (2004-2016) %

المصدر: البنك المركزي العراقي، النشرة الاحصائية السنوية، سنوات مختلفة.



السنوات	الرقم القياسي	التضخم
2004	36.4	550
2005	49.9	37.09
2006	76.4	53.11
2007	100	30.89
2008	112.7	12.70
2009	122.1	8.34
2010	125.1	2.46
2011	132.1	5.60
2012	140.1	6.06
2013	142.7	1.86
2014	145.9	2.24
2015	148	1.44
2016	104.1	0.5

من الشكل (1) والجدول (1) اعلاه، يبين ان الفترة ما بعد 2004، صار واضحاً سعي البنك المركزي العراقي لتحقيق هدفه الاستراتيجي الذي نص عليه قانونه الجديد المتمثل بتحقيق استقرار الاسعار المحلية باستثناء عام 2004 كان المعدل مرتفع جداً لأنه بداية استراتيجية جديدة ومنهج جديد وهو العام الذي صدر فيها القانون أي فعلياً بدء التنفيذ من عام 2005 .

بعد تحقيق مستويات سعرية مقبولة على الثمانية سنوات الاخيرة بمتوسط مقداره 3.56% ، هذا يعني نجاح البنك المركزي العراقي في تحقيق الجزء الاول من اهدافه وان ادواته التي اختارها لتحقيق هذا الهدف نستطيع القول بأنها كانت كفؤة ودرج البنك على استخدام سعر الصرف كهدف وسيط لتحقيق اهدافه النهائية متمثلة باستقرار الاسعار النابعة من استقرار قيمة العملة باستخدام اداة غير مباشرة للتدخل متمثلة بمزاد العملة الاجنبية

والتساؤل الذي يُطرح ما مدى تحقيق الجزء الثاني من اهداف البنك المتمثلة بتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة ؟ بالرجوع لمربع كالدور فأن استقرار الاسعار يمثل جانب من اربع جوانب لتحقيق التنمية الاقتصادية ، وبالتأكيد تحقيق تشغيل ونمو اقتصادي مرتفع وتوازن ميزان مدفوعات بالترافق مع وجود معدل مرتفع للتضخم لن يؤدي الى تحقيق نتائج تنموية مرضية ، فأن الاستقرار السعري يوفر ارصدة حقيقية لدى الافراد بعيداً عن تآكل قيمتها الحقيقية متمثلة بخسارة كمية من السلع والخدمات نتيجة ارتفاع في المستوى العام للأسعار ، ورجوعاً لخطة التنمية في العراق 2013-2017 التي تمثل خارطة مختلف السياسات لتحقيق التنمية الاقتصادية²⁰ ، فقد شخّصت خطة التنمية التحديات التي تواجه السياسة النقدية للمساعدة في تحفيز الدور التنموي للبنك المركزي العراقي من ضمنها المحافظة على معدلات تضخم ضمن حدود المرتبة العشرية الواحدة وبالرجوع للجدول (1) والشكل (1) وللأعوام 2013-2016 لم يصل معدل التضخم 3% ، أما الهدف الثاني الذي حددته خطة التنمية الوطنية 2013-2017 هو ان يكون هناك نشاط ائتماني محفز للنمو وليس هناك تعارض بين هذا الهدف المحدد بالخطة الوطنية وبين اهداف البنك التي حددت بقانونه ، ويركز بشكل كبير على التوسع في منح الائتمان للقطاع الخاص من خلال القطاع المصرفي الوطني ومن الجدول (2) والشكل (2) ، يتضح ان معدلات النمو السنوي للائتمان الممنوح للقطاع الخاص من قبل المصارف التجارية بكلا نوعيه النقدي والتعهدي كان باتجاه نزولي وخصوصاً في الاعوام المواكبة لخطة التنمية 2013-2017 ، وكما يتضح من الجدول والشكل ادناه وفيما يخص الائتمان النقدي فقد كان معد النمو عام 2013 ما نسبته 20.26% وانفض هذا المعدل الى ما يقارب 10.3% في العام الذي يليه وصول الى نسب متدنية جداً في عامي 2015 و عام 2016 بنسبة نمو لم تصل الى 1% وعاد ليصل معدل نمو 4% عام 2017 بعد شيء من الاستقرار في اسعار النفط ، اما الائتمان التعهدي وفي الاعوام 2013-2017 ، كان عام 2013 مقبول

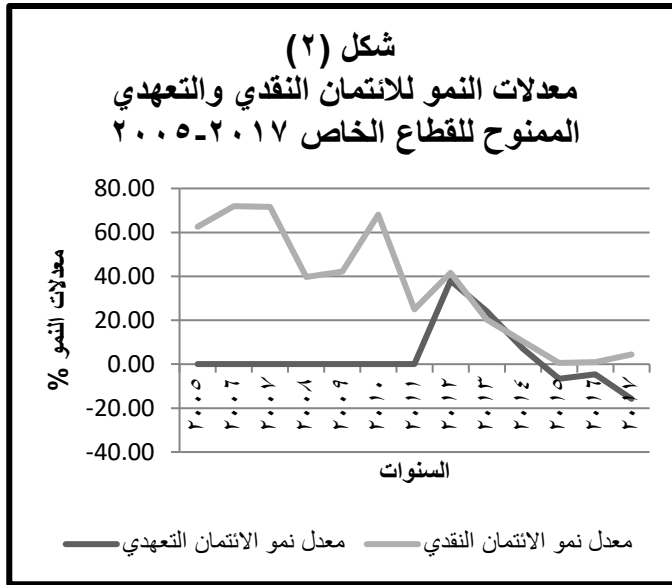
(20). جمهورية العراق، وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية 2013-2017، بغداد، كانون الثاني 2013، ص 45.

يصل نسبته 24% ولكن بعد هذه السنة لم يبقى ايجابياً بل اصبحت معدلات نموه السنوي سالبة مما يعكس تضائل النشاط الائتماني من قبل المصارف التجاري في العراق وهو عكست ما ذهبت اليه الخطة الوطنية 2013-2017 من توصيات للسياسة النقدية وبقت السياسة النقدية بعيدة عن تحقيق ادوار تنموية مرضية خلال الفترة المذكورة .

جدول (2)

معدلات نمو الائتمان النقدي والتعهدي الممنوح للقطاع الخاص للمدة (2017-2004) %

السنوات	الائتمان النقدي الممنوح للقطاع الخاص	الائتمان التعهدي الممنوح للقطاع الخاص
2005	62.51	0.00
2006	71.95	0.00
2007	71.65	0.00
2008	39.62	0.00
2009	42.10	0.00
2010	68.05	0.00
2011	25.02	0.00
2012	41.64	38.01
2013	20.26	24.07
2014	10.37	7.02
2015	0.56	-6.73
2016	0.97	-4.61
2017	4.42	-15.78



المصدر: بالاستناد الى بيانات البنك المركزي العراقي، الموقع الاحصائي.

تجدر الإشارة الى ان اهم العوامل التي تنهض بدور المصارف التجارية في منح الائتمان للقطاع الخاص من اجل دفع عجلة التنمية الاقتصادية ، هو توفر الثقة والامان لضمان اموال المصارف التجارية ، لذلك ورغم اجراءات البنك المركزي العراقي في تحفيز المصارف التجاري على توسيع نشاطها الائتماني في المدة 2013-2017 فإن ذلك لم يؤتي ثماره بسبب تعرض الاقتصاد العراقي لازمة مزدوجة عام 2014 ، متمثلة بأزميتين متلازمتين في النصف الثاني من عام 2014 ، احدهما جاءت نتيجة انخفاض اسعار النفط والاخرى احتلال المجاميع الارهابية لمناطق عديدة ، فمنذ حزيران 2014 تراجعت اسعار النفط الخام من 112 دولاراً امريكياً في شهر ايلول ومن ثم الى 62 دولاراً امريكياً في شهر كانون الاول 2014 ، ولما كان العراق يعتمد بشكل كبير على النفط فيما يتعلق بنتاجه المحلي الاجمالي وبالصادرات ، وباعتباره المصدر الرئيس للإيرادات الحكومية فإن الانخفاض في اسعاره ترك اثاره القاسية على اقتصاد البلد ، بالإضافة الى ما تقدم فإن العصابات الارهابية ومنذ حزيران 2014 امتد تأثيرها من سوريا الى شمال العراق وغربه في محافظات الانبار ونيوى وصلاح الدين وكلاً من كركوك و ديالى بتأثير أقل فقد نزحت 354 الف عائلة بين شهري حزيران وكانون الاول من عام 2014 ، تضم حوالي 2.1 مليون نسمة .²¹

بالإضافة الى ما سبق أكدت خطة التنمية على سعر صرف الدينار العراقي ورفع قيمته وسلك سعر الصرف السوقى مستوى تصاعدياً اعتباراً من عام 2014 ليصل الى (1303) دينار لكل دولار نهاية عام 2016، علماً انه عاد لينخفض في منتصف عام 2017 ليصل الى (1258) دينار لكل دولار. ان تذبذبات سعر الصرف في السوق بقيت عند مستوى مقبول وتعبّر عن قدرة عالية للسياسة النقدية للسيطرة على سعر الصرف، لكن ينبغي القول بأن سياسات المحافظة على معدلات التضخم والمحافظة على سعر الصرف أدت

(21). وزارة التخطيط العراقية ، اللجنة الفنية لاستراتيجية الفقر و البنك الدولي، آثار الازمة المزدوجة للنزوح بسبب جرائم المجاميع الارهابية وانخفاض اسعار النفط على الوضع الاقتصادي والفقر في العراق 2014 ، ص 1 .

الى خفض احتياطات البنك المركزي من (77.4) مليار دولار عام 2013 الى (45.3) مليار دولار عام 2016 رغم اهمية الاحتياطات الاجنبية للاقتصاد العراقي وتأکید كل الخطط التنموية الوطنية عليها.

2. تشخيص مربع كالدور السحري للاقتصاد العراقي

تم التطرق سابقاً لمكونات مربع كالدور السحري(*) وهي (النمو الاقتصادي ، توازن ميزان المدفوعات ، معدل البطالة ، استقرار مستوى الاسعار) وان تحقيق هذه المكونات (الاهداف) بالنسبة للسياسة الاقتصادية العامة يعني تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة ، علماً ان تحقيق هذه الاهداف ليس محصورة بسياسة معينة وانما بتوليفة سياسات مالية ونقدية وخارجية تعمل مع بعضها البعض وتتناسق وتجانس من خلال خطة التنمية الوطنية ، ونشخص وضع المربع المذكور للاقتصاد العراقي وصولاً لتحليل دور البنك المركزي العراقي في تحقيق او المساهمة في تحقيق هذه عناصر المربع السحري لنيكولا كالدور ، وسيتم تشخيص مربع كالدور السحري للاقتصاد العراقي لثلاث فترات مميزة كالاتي :

المدة الاولى/ 2004-2008 وهي المدة ما بعد التغيير الجذري الذي شمل كل الجوانب الاقتصادية والسياسية لغاية 2008 قبل تفاقم الازمة المالية العالمية .

المدة الثانية/ 2009-2014 وهي مدة تفاقم الازمة المالية وبداية تعرض الاقتصاد العراقي للازمة المزدوجة.

المدة الثالثة والاخيرة / 2014-2016 وهي المدة التي شهدت تفاقم الازمة المزدوجة والسياسات النقشفية وانخفاض الإيرادات

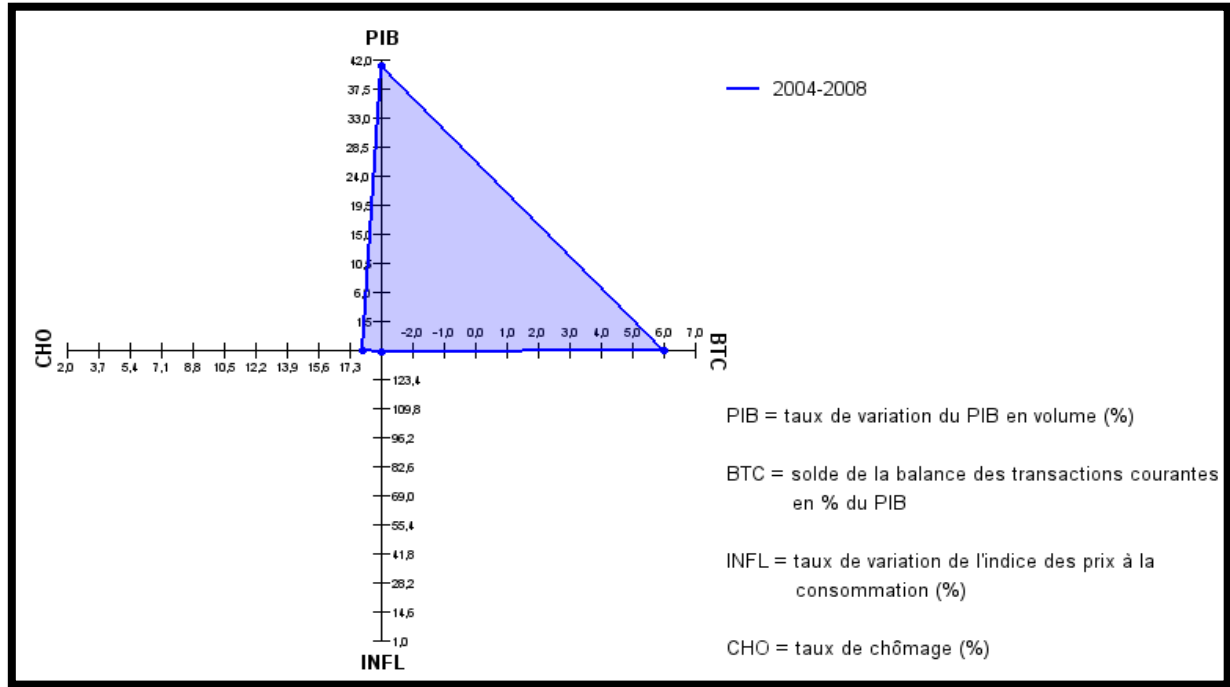
وسيتم توضيحها بالآتي :

أ- مربع كالدور للاقتصاد العراقي للمدة 2004-2009

من الشكل (3) يتضح ان مربع كالدور للمدة 2004-2008 هو اقرب للمثلث منه للمربع وهذا بسبب تدهور مؤشر البطالة وارتفاع معدل التضخم ، وهذا امر طبيعي لانها مرحلة تحول في فلسفة الدولة من الاقتصاد المخطط الى اقتصاد السوق ، وتغير العديد من القوانين ، بينما كان هناك معدلات مرتفعة وممتازة من النمو الاقتصادي (PIB) و توازن ميزان المدفوعات (BTC) ؛ وهذا نتيجة الانفتاح على العالم الخارجي وزيادة التصدير النفطي ، فقد 41115.7 مليون دولار بالأسعار الجارية اي ما يعادل 61673489.5 مليون دينار عراقي محققاً بذلك معدل زيادة سنوية قدرها 21.9% عن عام 2004 كما وبلغ متوسط نصيب الفرد 1470 دولار محققاً زيادة سنوية قدرها 24.8% عن عام 2004 ، حيث ساهم نشاط النفط الخام بنسبة 63.9% من الناتج المحلي الاجمالي حيث بلغ انتاج النفط الخام (678.8) مليون برميل ، كما وبلغت كمية النفط المصدر (488) مليون برميل وبلغ معدل سعر البرميل المصدر 53.5 دولار/برميل ، وفيما يخص السياسة النقدية ودورها فهو يعتمد في الجانب الاول على تحقيق الاستقرار السعري وهذا لم نجده في بداية المدة 2004-2005 وكما يمثل مربع كالدور هناك اخفاق كبير بتحقيق هذا الهدف اذ ارتفع التضخم الى 37% وقد كان العامل المؤثر في تذبذب معدلات التضخم هو ازمة الوقود الحاصلة بسبب استمرار تردي الوضع الامني وارتفاع اسعار الوقود نتيجة ارتفاع اسعارها في السوق السوداء وكثرة انقطاع التيار الكهربائي ، اما في جانب تحفيز النشاط الائتماني لتحفيز القطاع الخاص عن طريق منح ائتمان تخصصي (زراعي ، صناعي) وهذا ما لم يتحقق فقد مثلت القروض والسلف الجزء أكبر من اجمالي الائتمان المقدم اذ بلغت 52% وذلك بسبب قيام المصارف التجارية بمنح سلف لموظفيها وتقديم قروض سكنية واستهلاكية لشرائح كبيرة من المواطنين وهذه دورها غير مباشرة في تحقيق التنمية الاقتصادية وتقليل البطالة عكس القروض التخصصية التي تمنح للقطاع الصناعي والزراعي والتجاري .

(*) تطلق صفة السحري على مربع كالدور لكون الجمع بين مستويات مرتفعة لأهداف او عناصر مربع كالدور هو مجرد خيال او مستحيل تحقيقه ، ولكن قد يكون هناك تحقيق نسب مقبولة ومتفاوتة بين هذه العناصر .

شكل (3) مربع كالدور للاقتصاد العراقي 2004-2008



المصدر: باستخدام برنامج Générateur de carrés magiques de Nicholas Kaldor (*)

اما في نهاية المدة عام 2008 ، استمر معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي بما نسبته 44.3% واستمرت مساهمة قطاع النفط المرتفعة مقارنة بالقطاعات الاخرى حيث بلغ ما نسبته 56.17% وهو ذات السبب الذي يظهر نسبة جيدة لميزان المدفوعات ، وكذلك عام 2008 شهد تحقيق مستوى مقبول للتضخم هو 6.8% ولكن هذا التحسن لم ينعكس على المربع في الشكل (3) لان المعدلات في بداية المدة كانت مرتفعة جداً مما يجعل متوسط المدة مرتفع ، اما عن دور المصارف فلم يحفز البنك المركزي العراقي قطاع المصارف لتحسين دور الوساطة في الاقتصاد لتحفيز التنمية كون المصارف تعتبر مصدر تمويل اساس للتنمية ، فلم تتعدى نسبة الائتمان الممنوح الى الناتج المحلي الاجمالي نسبة 3% وهي نسبة ضئيلة جداً لن تساهم بتحقيق وتحفيز نمو سليم وصولاً لانعكاس على كل متغيرات الاقتصاد لذلك كان الدور التنموي للبنك المركزي غير مجدي رغم ان السنوات الاخيرة للمدة المذكورة بدأت مستويات الاسعار بالانخفاض .

ب- مربع كالدور للاقتصاد العراقي للمدة 2009-2014

يوضح شكل (4) تحسناً واضحاً في عناصر مربع كالدور للمدة 2009-2014 ، وكما هو واضح فإن المربع يتوسع باتجاه استقرار الاسعار حيث شهد انخفاض واضح بمعدلات التضخم اي ان البنك المركزي العراقي نجح في الحد من معدلات التضخم التي عانى منها الاقتصاد العراقي على مدى عقود حيث بلغ معدل التضخم عام 2010 ما نسبته 2.46% وفي ذات الوقت ازداد مقدار الائتمان الممنوح من قبل المصارف التجارية للقطاع الخاص بعدل نمو لعام 2010 بلغ 68.05% وهي نسبة جيدة مقارنة بالأعوام السابقة ، وهذا انعكس على تنشيط القطاع الخاص بالنتيجة توفر فرص عمل للشباب وللعاطلين عن العمل وهو ما ادى الى توسع مساحة مربع كالدور باتجاه معدل البطالة ممثلاً لتحسن نسبي بهذا المؤشر ، اما مؤشر ميزان المدفوعات فقد اظهر عجزاً عام 2009 بمقدار 5.8 مليار دولار وهذا العجز جاء نتيجة للانخفاض الحاصل في صافي الاصول الاحتياطية وتسجيل عجز في الحساب الجاري نتيجة العجز الحاصل في حساب الخدمات وحساب التحويلات بدون مقابل ولكن سرعان ما تحول هذا العجز الى فائض في ميزان المدفوعات بمقدار 6.3 مليار ، اما النمو الاقتصادي استمر بمعدلات موجبة فقد بلغ عام 2010 ما مقداره 23.4% زيادة جاءت مترافقة مع زيادة سعر برميل النفط التي تحسنت بنسبة 28.2% ، ولو كان هذا التحسن في الجوانب المذكورة اعلاه له صفة الديمومة لعدد من

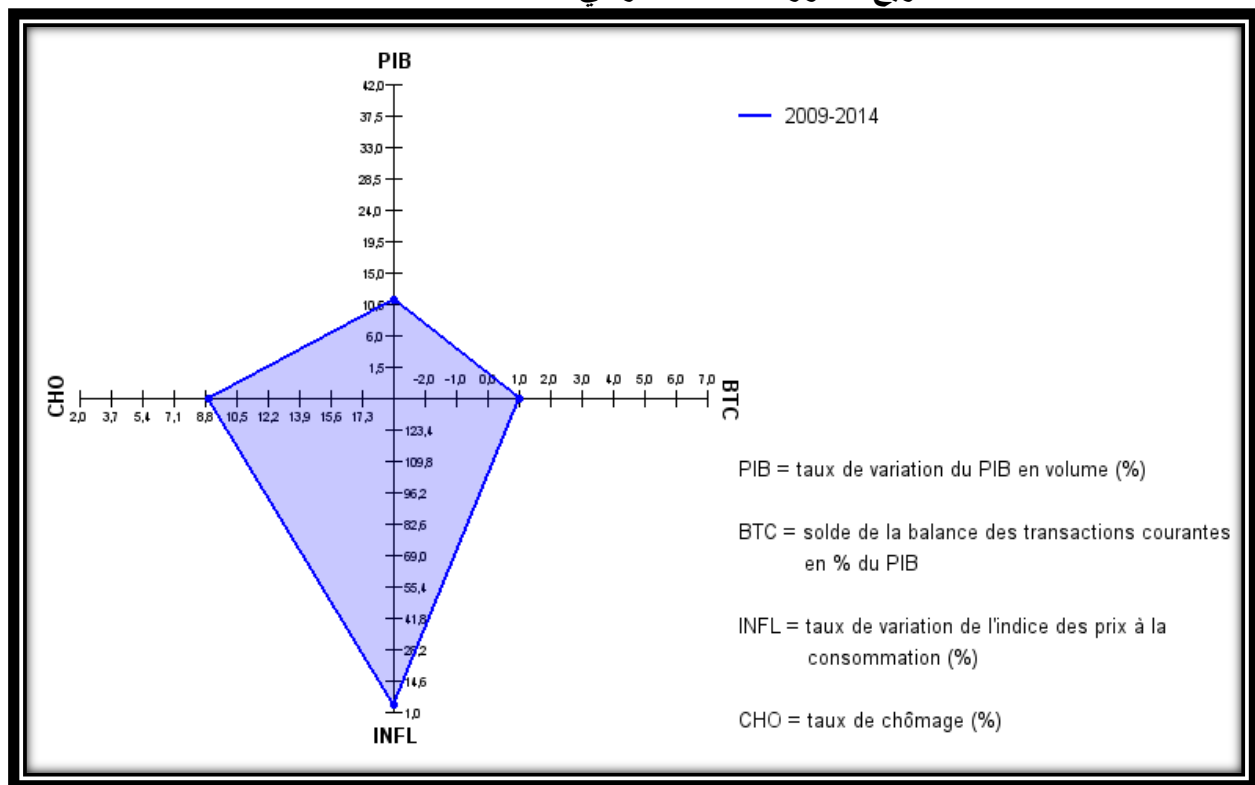
(*) . هذا البرنامج تم اعداده من قبل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والمعهد الوطني للإحصاء والدراسات الاقتصادية وبنك فرنسا .

السنوات كان سيكون مربع كالدور متسق الجوانب ولكن في الاعوام اللاحقة وخصوصاً عام 2014 يمكن اعتباره من اسوأ الاعوام في تاريخ الاقتصاد العراقي بسبب عدم اقرار الموازنة العامة الاتحادية بالإضافة الى تراجع اسعار النفط العالمي الى مستويات غير مسبقة حتى وصل ما دون الـ 50 دولاراً للبرميل ، ان عدم اقرار الموازنة كان له الاثر السلبي الواضح على كافة قطاعات الاقتصاد العراقي سواء من ناحية تعطل الخطة الخمسية (2013-2017) وتوقف عملية التنمية فضلاً عن التلكؤ في تنفيذ المشاريع الخدمية والاستثمارية وعزوف عدد كبير من المقاولين والمستثمرين ، بسبب الاوضاع الامنية وكذلك عدم تسديد مستحقاتهم المالية، مما اثر على عملية تنفيذ العديد من المشاريع.

فقد انخفض الناتج المحلي الاجمالي لعام 2014 بنسبة -3.9% قياساً بالعام السابق 2013 ، وانخفاض خدمات التنمية الاجتماعية بمعدل -12% ويعود ذلك بالدرجة الاساس الى انخفاض نشاط الحكومة العامة مما يؤثر سلباً على تحقيق التنمية ، وانخفضت معدلات نمو منح الائتمان للقطاع الخاص الى نسب تراوحت 20% و 10% للسنوات 2013 و 2014 على التوالي ، بينما استمر البنك المركزي بنجاحه بالسيطرة على مستويات الاسعار

الشكل (4)

مربع كالدور للاقتصاد العراقي للمدة 2009-2014



المصدر : باستخدام برنامج Générateur de carrés magiques de Nicholas Kaldor

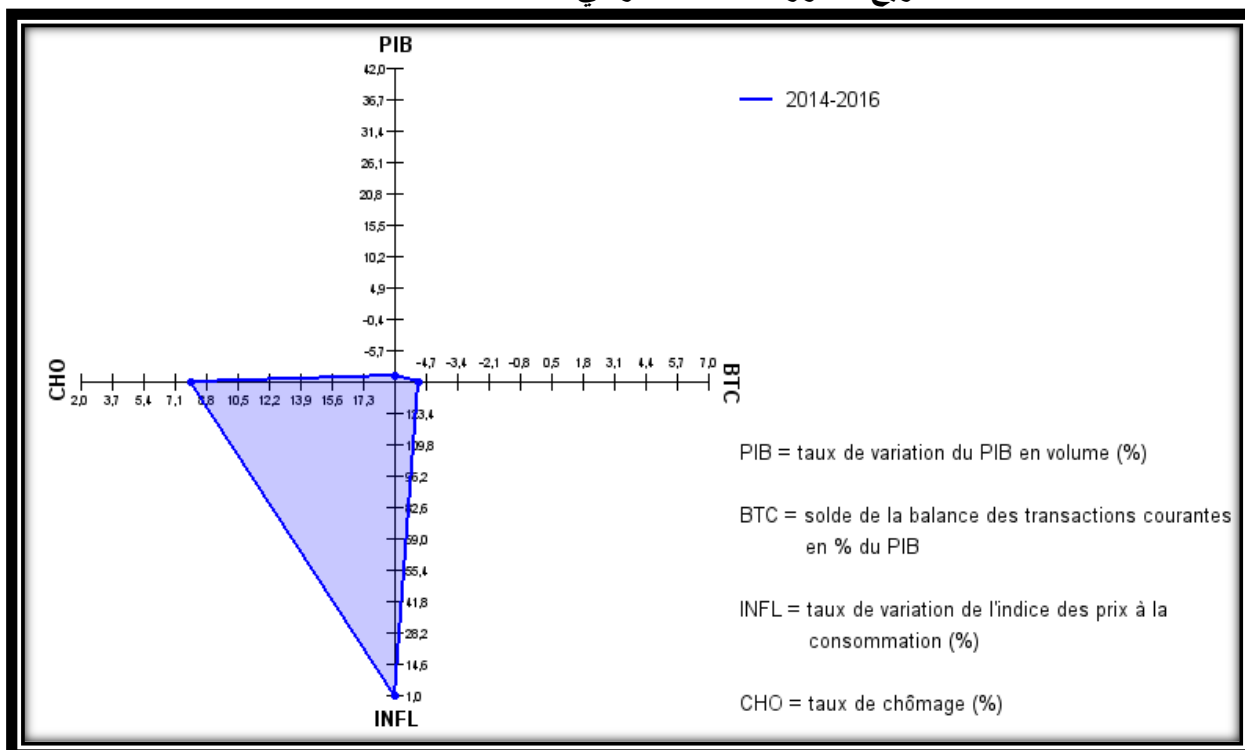
ج- مربع كالدور للاقتصاد العراقي للمدة 2014-2016

مرّ الاقتصاد العراقي بالمدة 2014-2016 بأزمة مزدوجة شديدة حملت كاهل الدولة انفاق اضطراري ، تمثلت الازمة المزدوجة بمتلازمتين انخفاض اسعار النفط العالمي في حزيران 2014 واجتياح أمن العراق الوطني من قبل مجاميع ارهابية مسلحة ومرترقة دولية مما ادى الى سيطرتهم على اجزاء من العراق وتعطيل الحياة الاقتصادية والاجتماعية وخلق موجات من النزوح الداخلي مما ادى تدهور التنمية البشرية ، هذا له انعكاس على انخفاض الايرادات النفطية وتوقف بعض الحقول عن التصدير ، لذلك اصبح النمو الاقتصادي سالب لمواجهة الاقتصاد العراقي كساداً وركوداً واضحاً في معظم أنشطة القطاعات الاقتصادية تمثل بمعدل النمو الحقيقي السالب للاقتصاد وذلك نتيجة للانخفاض الحاد الذي شهدته الاسواق العالمية في اسعار النفط ابتداءً من النصف الثاني 2014 ، الذي جعل الاقتصاد العراقي امام تحدٍ صعب وازمة اقتصادية حقيقية ناجمة عن ريعية اقتصاده من خلال اعتماده على النفط كمصدر رئيسي للايرادات ، اذا ان 95% من إيرادات الموازنة العامة تعتمد بنحو كلي على موارد النفط ، الامر الذي انعكس بعجز واضح في الموازنة الاتحادية للدولة حيث تزامن ذلك مع

افتقاد العراق سياسة تنويع مصادر الدخل ، انحسار الطاقة الانتاجية المحلية المتمثلة بانكفاء أنشطة الصناعة والزراعة بالشكل الذي ادى الى نقص في العرض الكلي غير القادر على اللحاق بمستوى الطلب الكلي مما فتح قناة استيرادية واسعة انعكست على انحسار المساحة في مربع كالدور اي تدهور توازن ميزان المدفوعات المحور الافقي الايمن شكل (5) ، الى جانب تكاليف الحرب على المجاميع الارهابية وتفاقم ازمة النازحين من المحافظات الخاضعة للإرهاب التي حققت الضرر بالاقتصاد غير النفطي من خلال تدمير البنى التحتية والاصول وتعطيل حرة التجارة وتدهور ثقة المستثمرين ؛ لذلك كان معدل النمو سالب ما مقداره -26% عام 2015 ، وبنسبة اقل -5.5% عام 2016 .

شكل (5)

مربع كالدور للاقتصاد العراقي للمدة 2014-2016



المصدر : باستخدام برنامج Générateur de carrés magiques de Nicholas Kaldor

وحتى معدلات البطالة ازدادت لكن بنسب قليلة مما يظهر في مربع كالدور تحسن نسبي مقارنة مع تدهور النمو الاقتصادي وعجز ميزان المدفوعات ، وهذا بسبب مجموعة من الايجابيات بهذا الصدد منها :

1. اقرار قانون العمل رقم (37) سنة 2015 وهو مطابق لآخر معايير العمل الدولية واول قانون بالمنطقة يتضمن مجموعة مبادئ ويعترف بالحقوق الاساسية للعاملين.

2. مشروع قانون التأمينات الاجتماعية الذي تم تقديمه لمجلس الوزراء ورفعته لمجلس النواب ولا زال قيد الدراسة .

3. تزايد اعداد المستفيدين من قروض صندوق دعم المشاريع الصغيرة المدرة للدخل الذي تأسس عام 2013 والاعلان عن 168 ألف مستفيد من قروض الصندوق.

وفيما يخص دور السياسة النقدية التنموي الجانب الاول ظل البنك المركزي العراقي يحافظ على مستويات سعرية معتدلة تراوحت بمعدل تضخم 1.4 و 0.5% للسنتين 2015 و 2016 على التوالي ، أما منح الائتمان النقدي للقطاع الخاص فكانت معدلات النمو السنوي للسنتين 2015 و 2016 هي 0.5% و 0.9% على التوالي مما يعكس عدم التوسع وتنشيط النشاط الاقتصادي الخاص وهو نتيجة طبيعي للظرف الطارئ. ومن جانب اخرى ولذات الاسباب المذكور اعلاه عانى ميزان المدفوعات العراقي خلال المدة 2014-2016 عجزاً مستمراً وكان نسبة مساهم القطاع الخارجي في الناتج المحلي الاجمالي سالبة بالقيم -4.4% و -6.7% و -4.2% للسنوات 2014 و 2015 و 2016 على التوالي .

3- نتائج التحليل تقييم و رؤية

أُتضح من التحليل ان الاقتصاد العراقي لم يستقر للسببين رئيسيين الاول ريعية الاقتصاد العراقي متمثلة بالاعتماد على النفط كمصدر تمويل رئيسي للموازنة العامة للدولة هذا يعني ان هناك اختلال في تركيبة الناتج المحلي الاجمالي وهناك قصور في قطاعات الزراعة والصناعة والقطاعات غير النفطية الاخرى والسبب الثاني هو عدم الاستقرار السياسي المتمثل بالتحول الى انتهاج فكر جديد في ادارة الدولة وهو النظام البرلماني الاتحادي ويعتبر من الانظمة غير المعتادة في المنطقة اي ان تطبيق هذ المنهج لم يصل بعد للامتلية المطلوبة ، مما عرض العراق لهجمات اارهابية وعدم استقرار الوضع الامني والذي له دور كبير في نفور المستثمر الاجنبي والمحلي على حدٍ سواء .

وفيما يخص دور البنك المركزي العراقي التنموي في الاقتصاد ، نستنتج ومن تحليل مربع كالدور والبيانات ، ان البنك وفي سبيل تحقيق التحفيز التنموي للاقتصاد امامه تحديان **التحدي الاول** متمثل باستقرار المستوى العام للأسعار ومن ضمنه استقرار سعر صرف الدينار العراقي وجعل التضخم من مرتبة عشرية واحدة وهذا التحدي هو عنصر محوري مهم في طريق تهيأت الجو الملائم للمستثمر الاجنبي والمحلي بل وحتى الافراد لسلك سلوك تنموي يخدم تحقيق الاهداف الرئيسية لمربع كالدور ، فعندما يكون هناك استقرار في المستوى العام للأسعار هذا يعني استقرار المستوى المعيشي وتوليد عائد نقدي للنقود المحمولة متمثلة بانخفاض الاسعار وزيادة كمية السلع والخدمات التي يمكن شراءها بوحدة النقود ، بكلمة اخرى يصبح أثر الدخل الحقيقي ساري المفعول في الاقتصاد فأى زيادة في عرض النقود مع استقرار المستوى العام للأسعار تعني زيادة الدخل الحقيقي للفرد وبالنتيجة زيادة الطلب على السلع والخدمات وزيادة الطلب الكلي في الاقتصاد ومن ثم الوصول الى توازن جديد ومستوى اعلى من الدخل اي زيادة النمو الاقتصادي والتشغيل وهذا ما يعرف **بأثر باتنكن** ، وحتى سعر الصرف عندما يمتاز بالاستقرار هذا يحفز المستثمر الاجنبي والمحلي على الاستثمار لأنه ستولد لديه الثقة بأنه لن يخسر امواله نتيجة تقلبات اسعار الصرف وقيمة الدينار المحلي مما يؤدي لزيادة الطلب الكلي والوصول الى مستوى توازني اعلى من الدخل ، عموماً نجح البنك المركزي في التحدي الاول الى حد كبير جداً بمستويات متدنية للتضخم واستقرار وتحسن في سعر صرف الدينار العراقي ولكن لم تأخذ دورها في المسار التنموي خصوصاً فيما يخص الاستثمار بل وحتى الاستهلاك بسبب الظروف الامنية وتعرض البلاد للتهديدات الارهابية التي تشيع جو الخوف وعدم الثقة بالمستقبل وبالتالي تدفع رؤوس الاموال الى الهروب (رأس المال جبان) وايضاً تدفع الفرد الى تقنين استهلاكه وزيادة اكتنازه تحسباً للأوضاع غير الموثوقة في المستقبل .

أما **التحدي الثاني** للبنك المركزي العراقي يكمن بكونه المراقب والمشرّف على عمل قطاع المؤسسات المالية المصرفية وغير المصرفية ولديه من السلطة المخولة له في القانون لتوجيه نشاطها بما يضمن نظام مالي مستقر وبيئة محفزة للتنمية ، ضمن هذا المنظور ينبغي على البنك المركزي تحفيز المصارف التجارية على وجه الخصوص للتوسع بنشاطها الائتماني لما له من دور بارز في تمويل التنمية الاقتصادية من خلال التمييز بأسعار الفائدة لصالح القطاعات التي يحتاج الاقتصاد العراقي لتنشيطها لا سيما قطاع الزراعة والصناعة ، تشجيع الصيرفة المتخصصة ، تمويل المصارف المتخصصة لتشجيعها على منح الائتمان القطاعي، ... الخ ، وهذا كان مفقود وفي ذات الوقت معرقل واضح للخطط التنمية الوطنية خصوصاً فأن التحدي الثاني عندما يتفاعل مع التحدي الاول فأن الاثر سيكون معنوي ومؤثر بشكل كبير على تنفيذ الخطط المرسومة لتحقيق التنمية ، ان الائتمان الممنوح للقطاع الخاص من قبل المصارف التجاري لم يصل لنسبة 10% من الناتج المحلي الاجمالي وهي نسب متدنية و دون سقف الطموح .

جدول (3)

نسبة الائتمان النقدي المقدم للقطاع الخاص الى الناتج المحلي الاجمالي %

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
%	0.8	1	1.3	2	2	3.4	4.4	4.3	5.2	5.8	6.6	8.5	9

المصدر: بالاستناد الى بيانات البنك المركزي العراقي، الموقع الاحصائي.

ومن اعلاه ولتحفيز الدور التنموي اجراء الآتي:

اولاً: ينبغي على البنك المركزي العراقي متابعة وتطوير الانتشار الجغرافي والوصول الى ابعد الاماكن للعمل على اجتذاب العملاء للتعامل عبر الجهاز المصرفي في اطار خطط مدروسة للتحويل الى المجتمع اللانقدي حيث لا تزال عمليات التبادل السلعي عبر النقد (الكاش) هي السائدة بالسوق العراقية، اذ بلغت الكثافة المصرفية بحدود 23 ألف نسمة لكل فرع مصرفي ، في حين تبلغ هذه النسبة 6 مصارف لكل 10 آلاف نسمة في البلدان المتقدمة .

ثانياً: يتمثل في سياسات التركيز الائتماني يجب اعادة النظر في السياسات الائتمانية المتبعة بحيث تكون أكثر عدالة وانحيازاً الى التنوع الاقتصادي في مجالاته المختلفة والذي يخدم التنمية الاقتصادية ، وعدم التركيز على القروض الاستهلاكية والعقارية بشكل كبير .

ثالثاً: ضرورة مساندة القطاع المصرفي للمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر باعتبارها بوابة التشغيل والتوظيف في مجتمع يعاني من نسبة بطالة متذبذبة ، فهذه المشروعات ليست كفيلة فقط بامتصاص جانب من العمالة العاطلة وشباب الخريجين بل إن لها دوراً مسانداً للنمو من خلال امداد المشروعات الأكبر حجماً بالمواد الخام أو السلع الوسيطة أو نصف المصنعة الى جانب خدمات لوجستية أخرى مثل أنشطة النقل والتعبئة والتغليف والأنشطة الفرعية التي لا تستغني عنها الشركات الكبيرة وهي خدمات لا تستطيع سوي الشركات الصغيرة تقديمها إلي جانب أن المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر تتيح سلعاً وخدمات تلبي احتياجات شرائح واسعة من السكان لاسيما سكان المناطق العشوائية والفقيرة والمدن الريفية الصغيرة نظراً لانخفاض أسعار هذه السلع . وهنا تجدر الإشارة الى المشروع التمويلي للبنك المركزي العراقي والذي تضمن منح 1 تريليون للمشاريع الصغيرة و 5 تريليون للمشاريع المتوسطة والكبيرة ، ولكن لغاية الان لا تتوفر اي بيانات عن هذه المبادرة الممتازة التي تم تشكيل لجنتها بموجب الامر الديواني رقم 51 لسنة 2015 اللجنة الخاصة بوضع أليات وشروط توزيع قرض البنك المركزي العراقي للمصارف (الصناعي – العقاري – الزراعي) وصندوق الاسكان لغرض منح القروض الى المواطنين.

وتجدر الإشارة الى انه ومن اجل ان يضطلع البنك المركزي بدوره التنموي يجب ان ترتبط وظيفته هذه بشكل مباشر مع خطة التنمية للدولة وكما حدث في العقود الماضية كبلدان مثل الهند التي كانت خطة التنمية فيها تركّز توفير موارد التنمية من القطاعين الخاص والعام والتي سندها بنكها المركزي من خلال ادواته التي ممكن يدفع بتحقيق هذه الغاية وايضاً في كوريا التي كانت خطة التنمية فيها تركّز على تحقيق حرية الاسواق وتشجيع القطاع الخاص والتي عمل بنكها المركزي من خلال ادواته الى تشجيع الاستثمار الخاص وبالتالي هذه النماذج سرعت من وتيرة تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال الارتباط بشكل مباشر بخطة التنمية الوطنية .

الاستنتاجات

1. تم اثبات صحة فرضية البحث ، ان البنك المركزي العراقي لديه الامكانيات لتعزيز واقع التنمية الاقتصادية في العراق ، تتمثل هذه الامكانية في تحقيق جوانب ايجابية اثبتت من خلالها كفاءة ادواته التي يستخدمها .

2. وضح مربع كالدور للاقتصاد العراقي للمدة 2004-2008 انه هناك نمو اقتصادي وفائض في ميزان المدفوعات ولكن هناك خلل في تحقيق هدف استقرار الأسعار وتخفيض البطالة ولم تستطع السياسة النقدية التحفيز باتجاه التنمية ولا حتى بشكل غير مباشر عن طريق تحقيق هدفها الاساسي متمثل باستقرار الأسعار.

3. بينما وضح مربع كالدور للاقتصاد العراقي للمدة 2009-2014 تحسن في مؤشر البطالة وتحقيق السياسة النقدية احد اضلاع المربع وهو الاستقرار السعري وبامتياز، على الرغم من انخفاض النمو الاقتصادي وانخفاض مقدار الفائض وحدث عجز في 2009 في ميزان المدفوعات، وهنا برز دور

تنموي للبنك المركزي متمثل بتحفيز المصارف التجاري على زيادة منح الائتمان مما ساعد على تخفيض البطالة.

4. ظل البنك المركزي يحقق انخفاض في مستويات الأسعار، مربع كالدور للمدة 2014-2016، لكنه أخفق بالحفاظ على معدلات نمو لمقدار الائتمان الممنوح.

5. الدور التنموي للبنك المركزي العراقي كان أحادي الجانب متمثل بالنجاح بتخفيض معدلات التضخم وتحقيق احد العناصر المهمة للتنمية الاقتصادية وما لهذا الاستقرار من دور في الاستثمار والادخار واشاعة الثقة، ولكنه ظل بعيد عن دوره في قيادة القطاع المصرفي العراقي لزيادة نسبة القروض خصوصاً تلك التي لها دور في تنشيط القطاع الزراعي والصناعي.

6. واجه البنك المركزي العراقي ظروف صعبة متمثلة بمتلازمة انخفاض اسعار النفط والارهاب بعد عام 2014، والتي شهدت انخفاض الاحتياطيات الاجنبية التي تتكون لديه كنتيجة للإيرادات النفطية للحكومة المركزية.

المقترحات

1. لتعظيم الدور التنموي للبنك المركزي العراقي، ينبغي وضع استراتيجية خاصة لنوعية الائتمان الممنوح وتشجيعه ومنح مكافآت تشجيعية وقروض للمصارف التي تلتزم وتساهم فيه.

2. العمل على تسهيل الاستثمار بالقطاع الخاص المصرفي لزيادة الكثافة السكانية التي ستسهم بشكل كبير في تنشيط الاقتصاد وتحفز نحو الوعي المصرفي والتعاملات المصرفية.

3. التمييز في اسعار الفائدة وتخفيضها للقروض التخصيصية (زراعي، صناعي، تجاري)، ورفعها على القروض الاستهلاكية التي ليس لها أثر مباشر على التنمية الاقتصادية.

4. التركيز على تشجيع المصارف على منح القروض متناهية الصغر التي تمول المشاريع الصغيرة جداً كونها تمس الافراد ذوي الدخل المنخفض، والتي كانت اساس تحفيز التنمية في بعض البلدان الاسيوية.

5. تأسيس مجلس لتنسيق السياستين المالية والنقدية الى اقصى حد ممكن، لكي تكون السياستين متكاملتين وليست متعارضتين وهو أمر ضروري ولا غنى عنه.

المصادر

- a. أ. لحوّل عبد القادر ، أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة " 1990- 2006 " ، كلية العلوم الاقتصادية التجارية والتسيير - جامعة سعيدة ، 2008 .
- b. البنك المركزي العراقي ، النشرة الاحصائية السنوية ، سنوات مختلفة .
- c. توماس ماير واخرون ، النقود والبنوك والاقتصاد ، ترجمة/ د. احمد عبدالخالق ، دار المريح ، الرياض ، 2002.
- d. جمهورية العراق، وزارة التخطيط ، خطة التنمية الوطنية 2013-2017 ، بغداد ، كانون الثاني 2013 .
- e. د. عبد المنعم السيد علي ، دور السياسة النقدية في التنمية الاقتصادية ، معهد البحوث والدراسات العربية ، 1975.
- f. د. عبد المنعم السيد علي ، التطور التاريخي للأنظمة النقدية في الاقطار العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، صندوق النقد العربي ، ط2 ، بيروت ، 1985 .
- g. د. عوض فاضل ، النقود والبنوك ، جامعة بغداد ، العراق ، 1992.
- h. زكريا النوري و ديسري السامرائي ، "البنوك المركزية والسياسات النقدية" ، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع ، عمان ، طبعة 2006 .
- i. مايكل ايدجمان ، الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة ، ترجمة/ محمد ابراهيم منصور ، دار المريح للنشر ، الرياض ، 1999 .
- j. محمد خضر ياسين ، دور المصارف الخاصة في التنمية الاقتصادية للعراق ، مركز التدريب والبحوث الاحصائية ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، جمهورية العراق ، دون سنة .
- k. ميشيل تودارو ، التنمية الاقتصادية ، ترجمة/ د. محمود حسن و د. محمود حامد ، دار المريح ، الرياض ، 2009 .
- l. هيل عجمي ، رمزي ياسين ، النقود والمصارف والنظرية النقدية ، ط1 ، دار وائل للنشر ، عمان ، 2009 .
- m. وزارة التخطيط العراقية ، اللجنة الفنية لاستراتيجية الفقر و البنك الدولي، آثار الازمة المزدوجة للنزوح بسبب جرائم المجاميع الارهابية وانخفاض اسعار النفط على الوضع الاقتصادي والفقر في العراق 2014 .

- n. Murray N.Rothbard , Classical Economics , Ludwig Von Misses Institute , Alabama , 2006.
- o. Milton Friedman & Walter W. Heller , Monetary vs. Fiscal Policy , W*W Norton & Company Inc , NEW YORK , 1969 .
- p. Masagus M. Ridhwan & others, The Impact of Monetary Policy on Economic Activity - Evidence from a Meta-Analysis , Tinbergen Institute Discussion Paper , Version: 21 April 2010 .
- q. Alesina, Alberto., Laurence H, Summers.(1993) Central Bank Independence and Macroeconomic Performance: Some Comparative Evidence. Journal of Money Credit and Banking 25(2) .
- r. Guillermo Ortiz , Issues in the Governance of Central Banks , A report from the Central Bank Governance Group , Bank for International Settlements , Basel, Switzerland , 2009.
- s. Gerald Epstein , Central Banks as Agents of Economic Development , University of Massac husetts Amherst , WORKINGPAPER SERIES , Number 104 , September 2005
- t. Chatani, K. and Oluwaseun O. P. , "The role of central banks in meeting the development and employment challenges: The case of Mozambique", Employment Policy Department, Employment Working Paper: No. 165, ILO, Geneva , 2014 .
- u. Gerald Epstein , Post-war Experiences with Developmental Central Banks: The Good, the Bad and the Hopeful, G-24 Discussion Paper Series , UNITED NATIONS CONFERENCE ON TRADE AND DEVELOPMENT , No. 54, New York and Geneva, February 2009.
- v. Gerald Epstein , Development central banking: A review of issues and experiences , Employment Policy Department EMPLOYMENT Working Paper , No. 182 , International Labour Organization 2015 , Geneva .

قياس الانتاجية الكلية وعلاقتها بالأداء المالي: دراسة تطبيقية في القطاع المصرفي العراقي للمدة (2010-2017)

اعداد

أ.د. احمد حسين بتال

ahmed.battall@gmail.com

أ.م. وسام حسين علي الغنيزي

Wisamali@uoanbar.edu.iq

كلية الادارة والاقتصاد / جامعة الانبار

المستخلص:

يهدف البحث الى قياس تطور الانتاجية الكلية للمصارف العراقية الخاصة خلال المدة (2010-2017) من خلال استخدام مؤشر مملوكيست وبالتطبيق على (19) مصرفاً خاصاً فقد تم استخدام ثلاث مدخلات وهي (رأس المال ، الودائع ، المصروفات الادارية) وبالمقابل تم استخدام ثلاث مخرجات تمثلت (القروض ، الاستثمارات ، صافي الربح) وقد توصل البحث الى اختلاف معدلات الانتاجية الكلية فيما بين المصارف وبين السنوات اذ حقق المصرف الاهلي اعلى معدلات الانتاجية اذ بلغ متوسط الانتاجية الكلية (3.78) خلال المدة (2010-2017) فيما حقق مصرف اشور اقل معدلات الانتاجية حيث بلغ متوسط الانتاجية الكلية خلال نفس المدة (1.04)، كما توصل البحث الى وجود علاقة طردية بين مؤشر الانتاجية الكلية ومؤشرات الاداء المالي للمدة (2010-2017) ، وقد اوصى البحث بضرورة تضمين الطرق الكلية لقياس الانتاجية في تقارير البنك المركزي و اعتبارها من المؤشرات المهمة لتقييم اداء المصارف.

Measuring total productivity and its relation to financial performance: An applied study in the Iraqi banking sector for the (2017-2010) period

Abstract

The study aims to measure the development of the total productivity of the Iraqi private banks during the period (2010-2017) by using the index of Malmakust and applying to (19) private banks. Three inputs were used (capital, deposits and administrative expenses). (The loans, investments, net profit). The research reached a difference in the total productivity rates between banks and between years, as the National Bank achieved the highest productivity rates with an average productivity of (3.78) during the period (2010-2017) Where the average total productivity during the same period For the period of (1.04). The research also found a positive relationship between the index of total productivity and financial performance indicators for the period (2010-2017). The research recommended the inclusion of the overall methods of measuring productivity in the reports of the Central Bank and considered as important indicators for evaluating the performance of banks.

1- المقدمة والدراسات السابقة:

1-1- المقدمة:

قدمت لنا الأدلة العلمية الإثباتات حول مساهمة التنمية المالية في النمو الاقتصادي فقد كان لها دور بارز في تعزيز التصنيع للبلدان المتقدمة بواسطة تعبئة رأس المال للاستثمارات الكبيرة فمن الطبيعي ان ازالة القيود تؤدي الى زيادة المنافسة وتمكن الاخيرة المصارف من تغيير في المدخلات والمخرجات من حيث الكمية والمزيج وبالمقابل زيادة في تطور التكنولوجيا الامر الذي يسهل زيادة الانتاج وتزيد من الانتاجية الكلية للمصارف فمن المتوقع زيادة الانتاجية الكلية للمصارف التي تعمل في اقتصادات تنتهج النظام الرأسمالي بسبب رفع وازالة القيود .

ان قياس الانتاجية الكلية يعكس سرى استفادة هذه المصارف سن عمليات التحرير المالي والغاء القيود وبما ان العراق قد شهد عمليات تحرير مالي واجراءات عملت على الغاء القيود اما المصارف وتشجيع المناقشة وهذه ما اكرته كل من قانون البنك المركزي رقم (56) وقانون المصارف رقم (94) وقانون سوق العراق للأوراق المالية رقم (74) لسنة 2004 بالإضافة الى قانون الاستثمار رقم (13) لسنة 2006 اذ عملت هذه الاجراءات على تثبيت الركائز الاساسية لعملية الاصلاح الذي من المفترض ان يخلق بيئة تنافسية تحسن مستوى الانتاجية الكلية لعوامل الانتاج في المصارف لذلك يصبح قياس الانتاجية الكلية امراً مهماً من اجل وضوح الرؤية عند واضعي الاستراتيجيات التي تخص المصرف وضمن تحقيق اهدافه .

1-1-1- اهمية البحث:

تبع اهمية البحث من تناوله موضوع الانتاجية الكلية لعوامل الانتاج في القطاع المصرفي العراقي الخاص بالمقابل استخدام طرق حديثة لقياسها والتي لم تتطرق لها الا دراسات قليلة ، اضافة الى اهمية موضوع الانتاجية التي تحتل مكانه كبيرة في اتخاذ القرار والتي تخص استراتيجية كل مصرف من المصارف الخاصة والعامة على حد سواء ، فأى قرار اقتصادي سليم يحتاج الى معرفة النتائج المترتبة عليه ومن المعروف ان المصارف تستهدف زيادة انتاجيتها الكلية من اجل تحقيق زيادة في انتاجية الاقتصاد لذا لا بد من الوقوف عند هذا الموضوع والتعرف على الطرق الحديثة لقياسه وعلاقته بمؤشرات الاداء المالي للمصارف .

2-1-1- مشكلة البحث:

هناك اثار تركتها اجراءات التحرير الاقتصادي والعمليات الاصلاحية التي شهدتها الاقتصاد العراقي بعد عام 2004 بصورة عامة والقطاع المصرفي بصورة خاصة على المصارف الخاصة في العراق ويمكن ان تجسد مشكلة البحث بالأسئلة التالية:

- 1- ما هو أثر العمليات الاصلاحية والاجراءات الخاصة بالتحويلات الاقتصادية في العراق على الانتاجية الكلية لعوامل الانتاج في المصارف الخاصة للمدة (2010-2017)؟
- 2- ما هو اثر الازمة المالية التي تعرض لها الاقتصاد العراقي بسبب انخفاض اسعار النفط على الانتاجية الكلية لعوامل الانتاج في المصارف الخاصة؟
- 3- هل هناك علاقة بين مؤشرات الانتاجية الكلية ومؤشرات الاداء المالي في المصارف الخاصة؟

3-1-1- فرضيات البحث:

- انطلق البحث من جملة فرضيات يحاول التأكد منها واثباتها او نفيها من خلال استخدام ادوات تحليلية متمثلة بالمؤشرات والنماذج الرياضية والاحصائية ويمكن تلخيصها بالآتي:
- 1- هناك أثر ايجابي لعمليات التحرير المصرفي واجراءات الاصلاح الاقتصادي على الانتاجية الكلية لعوامل الانتاج في المصارف العراقية الخاصة خلال المدة (2010-2017).
 - 2- هناك اثار سلبية لازمة المالية التي تعرض لها الاقتصاد العراقي بسبب انخفاض اسعار النفط الخام وزيادة النفقات العامة بسبب الحرب على داعش على الانتاجية الكلية لعوامل الانتاج في المصرف العراقية الخاصة.
 - 3- توجد علاقة طردية بين مؤشرات الانتاجية ومؤشرات الاداء المالي في المصارف العراقية الخاصة خلال المدة (2010-2014).

4-1-1- اهداف البحث:

يهدف البحث الى الوصول لمجموعة من الاهداف يمكن ان تسودها بشكل مفصل وكما تأتي:

- 1- يسعى البحث الى التعرف على الطرق العلمية الحديثة لقياس الانتاجية الكلية لعوامل الانتاج.
- 2- قياس الانتاجية الكلية لعوامل الانتاج للمصارف العراقية الخاصة خلال المدة (2010-2017).
- 3- تحليل مؤشرات الاداء المالي في المصارف العراقية الخاصة للمدة (2010-2017).
- 4- الوقوف على العلاقة التي تربط مؤشرات الانتاجية الكلية ومؤشرات الاداء المالي في المصارف العراقية الخاصة خلال المدة (2010-2017).

5-1-1- الحدود المكانية والزمانية للبحث:

تناول البحث (19) مصرفا عراقيا خاصا للمدة الزمنية الممتدة من (2010-2017) من اجل قياس الانتاجية الكلية لعوامل الانتاج في المصارف ومعرفة علاقتها بمؤشرات الاداء المالي في المصارف العراقية الخاصة.

6-1-1 منهجية البحث:

اعتمد البحث على المنهج النظري التحليلي والكمي التحليلي من اجل اختبار فرضية وتحقيق اهدافه اذ تم استخدام اسلوب رياضي متمثل بمنهجية مملوكويست لقياس الانتاجية الكلية في المصارف العراقية الخاصة خلال المدة (2010-2017) والطرق الاحصائية لقياس العلاقة بين الانتاجية الكلية ومؤشرات الاداء المالي في المصارف.

2-1- الدراسة السابقة:

لقد اثبتت دراسة (H. Park) عام 2001 بأن هناك علاقة طردية بين مؤشرات الانتاجية وحجم المصارف في كوريا اضافة الى دراسة (A. Jreisat and H. Hassan) عام 2016 في مصر التي اثبتت بأن هناك علاقة طردية بين حجم المصرف ومؤشرات الانتاجية ، فيما بينت دراسة (F. Sufian) عام 2007 بأن هناك علاقة طردية بين حجم المؤسسات المالية والمصرفية غير التجارية في ماليزيا والانتاجية ، اما دراسة (Athanasoglou , et al) عام 2008 بأن هناك علاقة ايجابية بين مؤشرات الانتاجية الكلية للمصارف اليونانية ومستوى التطور التكنولوجي ، كما اثبتت دراسة (G. Westhuizen) عام 2013 في جنوب افريقيا بأن هناك علاقة طردية بين مؤشرات الانتاجية الكلية والمستوى التكنولوجي ، اضافة الى دراسة (Jreisat) عام 2011 في الاردن التي توصلت الى ذات النتيجة ، اضافة الى ان الدراسة اثبتت بأن المصارف المحلية اكثر انتاجية من المصارف الاجنبية ، اما دراسة (Gupta , et al) عام 2008 فقد اوضحت بأن مستوى الانتاجية الكلية للمصارف الحكومية الهندية اعلى من مستوى الانتاجية الكلية في المصارف الخاصة ، وقد اكدت دراسة (Hadad, et al) عام 2009 في اندونيسيا النتيجة نفسها .

بينت دراسة (I. Isit, et al) عام 2016 في الاردن ان المصارف التجارية حققت تفوق على المصارف الاسلامية والاستثمارية من خلال مؤشرات الانتاجية بالاضافة الى انها اعزت سبب انخفاض مستويات الانتاجية الى ضعف الاداء الاداري واقتارها لمهارات العاملين ، فيما اوضحت دراسة (A. Jreisat and H. Hassan) عام 2016 في مصر بأن هناك علاقة بين مؤشرات الاداء المالي لا سيما (نسبة القروض الى الودائع ، العوائد ، اسعار الاسهم) تتمتع بمعدلات انتاجية اعلى ، واخيرا فقد بحثت دراسة (F. Hassan, et al) عام 2017 العلاقة بين الائتمان المصرفي والانتاجية للمصارف في كل من فرنسا والمانيا وايطاليا وتوصلت الى وجود فجوة في مؤشرات الانتاجية في كل من فرنسا والمانيا والتي تتمتع بالاسواق الكاملة اما ايطاليا فأنها تتمتع بأسواق غير كاملة الامر الذي دفعها الى استثمارات طويلة الاجل.

اما هذه الدراسة فتتميز عن الدراسات السابقة التي تم تناولها مسبقاً من قبل عدد من الباحثين بأنها سنتناول قياس الانتاجية الكلية لعوامل الانتاج في المصارف الخاصة في العراق للمدة (2010-2017) اضافة الى قياس العلاقة بين مؤشرات الانتاجية ومؤشرات الاداء المالي للمصارف وهذا ما يميزها عن الدراسات الاخرى واللواتي لم يبحثن في هذا الجانب لما لها من أثر ايجابي على سياسة المصرف وتحقيق الاهداف الامر الذي سيعود بالنفع على المصرف والاقتصاد.

2- الإطار النظري لقياس الانتاجية الكلية:

لقد تعددت طرق قياس الانتاجية الكلية واعتمدت الدراسات السابقة على طرق مختلفة لقياسها ولا توجد طريقة مفضلة على الطرق الاخرى بل هناك خصائص وشروط لكل طريقة تختلف عن الطرق الاخرى وتقسم طرق قياس الانتاجية الكلية الى طرق معلمية واخرى غير معلمية حيث يمكن ان نبين اهم الطرق لقياس الانتاجية الكلية وكما يأتي:

1-2- مؤشر مملوكويست (Malmquist):

يمكن قياس الانتاجية عن طريق استخدام دالة المسافة للمخرجات وكما يأتي (Pankaj sahay, 1996: 45):

$$D_1(X, Y) = \min\{\rho_t: (Y_t/\rho_t) \in T^t\} \quad \dots (1)$$

حيث ان T تمثل المستوى التكنولوجي في الفترة t، وان هذه الدالة تكون مساوية للواحد فقط إذا كانت المدخلات والمخرجات تنتمي الى مجموعة حدود امكانيات الانتاج (Pankaj sahay, 1996: 45)، ويتم استخدام مؤشرات مملوكيست للإنتاجية لتقدير التغيرات التي تطرأ على الانتاجية الكلية لعوامل الانتاج في المصرف الواحد على مدار فترتين او عبر طريقتين لإنتاج الخدمات ضمن المصرف الواحد او حتى الاستراتيجيات والمواقع الخ، (Manthos D. Delis, et al, 2009: 11) (Muliaman D. Hadad, et al, 2009: 9)

لقد حاولت العديد من الدراسات تحليل مؤشرات الانتاجية وارجاع مكوناتها الى عوامل مختلفة كل منها يشرح بعض عوامل تغيرات الانتاجية على وجه التحديد (Fare el al , 1992 , 1994) و (Ray and Desli , 1997) و (Simar and Wilson , 1998) و (Wheelok and Wilson , 1999) وقد قسمت مكونات التغيرات في الانتاجية التي تم تحليلها الى التغير في الكفاءة (اللاحق بالركب) والتغير التكنولوجي (التحولات في الحدود) حيث ان (Gerhardas van der Westhuizen , 2013: 130) (K. Chen and H. Yang , 2011:199) (Thomas Bolli and Mehdi farsi , 2015: 25) :

$$M_t = EC + TC \quad \dots (2)$$

$$EC = \frac{D_s(X_s, Y_s)}{D_t(X_t, Y_t)} \quad \dots (3)$$

$$TC = \left[\frac{D_t(X_s, Y_s)}{D_s(X_s, Y_s)} * \frac{D_t(X_t, Y_t)}{D_s(X_t, Y_t)} \right]^{1/2} \quad \dots (4)$$

اذ يقيس EC تغيير الكفاءة الفنية النسبية حيث يصبح المؤشر اكبر من الواحد في حالة اقتراب الشركة من الحدود التقنية الحالية ، وتشير TC الى التغير التكنولوجي اذا كان هناك انتقال بعيداً عن النقطة الملحوظة بسبب التقدم التكنولوجي ، فاذا كانت قيمة TC اكبر من الواحد يدل على انه يمكن للمصرف انتاج المزيد من الخدمات باستخدام موارد اقل او انتاج خدمات اكبر باستخدام نفس المدخلات ، وبالنظر الى مؤشر مملوكيست للإنتاجية بانه يقيس نمو انتاجية عوامل الانتاج الكلية فان التحسن في الانتاجية سيشار اليه بقيمة اكبر من الواحد في حين التراجع في الانتاجية يشار اليه بقيمة اقل من الواحد (Angela Roman and Alina camellia sargu , 2014: 379).

2-2- مؤشر لونيبرغر (The Luenberger):

لقد تم ادخال مؤشر لونيبرغر بواسطة Chambers عام 2002 بعد مؤشر مملوكيست عام 1992 وبخلاف هذا المؤشر عن المؤشرات الاخرى من خلال اختلاف وحدات القياس فيه وبشكل جذري واستخدامه لقياس الكفاءة لكل مخرج، ويمكننا بطبيعة الحال تحديد مؤشر (Luenberger) على مستوى الانتاج فهو يسمح لنا بفهم افضل للنتائج الموجودة على المستوى الكلي للمصرف وقد تم تحديد هذا المؤشر لاختلاف قياسات الاداء او الفاعلية z_t^m و z_{tt}^m ويتم تحديده عندما يتم اختيار الفترة t كسنة اساس للتكنولوجيا (Barnabe Walheer and Lingia zhang, 2018: 3) ، يمكن فهم الفائدة في نظرية الازدواجية بشكل سهل اذا ما حددنا مشكلة التحسين بالنسبة لكميات وهناك مشكلة متطابقة ومحددة فيما يتعلق بتحديد اسعار المدخلات والتي لها نفس الاهمية، هذا الامر يحتل مكانة مهمة بالنسبة للدراسات في حقل الاقتصاد الجزئي وفهم العلاقات الرياضية التي توضح عمل الاقتصاد فقد قدم لونيبرغر (Luenberger) طريقة جديدة في نظرية المستهلك استنادا الى بعض دوال المسافة التي يصفها بدالة المنفعة، وتقاس دالة المنفعة مقدار الحزمة المرجعية التي يكون المستهلك على استعداد للتنازل من اجل الحصول على فرصة للانتقال من مستوى منفعة معين الى حزمة في مجموعة امكانات للاستهلاك (Carlos Pestana, 2008: 373).

تعتمد هذه الطريقة للقياس على دالة المسافة الاتجاهية ومؤشر لونيبرغر للانتاجية الكلية والذي اقترح من قبل تشامبرز ويعتمد على اساليب جديدة اكثر مرونة فيما يتعلق بنظرية الانتاج اذ ادخل دالة المسافة الاتجاهية والتي تعتبر انتقال في نظرية الانتاج ودالة لونيبرغر ، حيث تحدد دالة المسافة الاتجاهية باتجاه واحد الامر الذي يسمح لوحدة الانتاج الوصول الى حدود الانتاج الامثل، ومن الناحية الاقتصادية تجعل هذه الدالة من الممكن تقسيم اقتصاديات الحجم التي يمكن تحقيقها والتحسينات الممكنة في الانتاج اضافة الى توفيرها معياراً بتحديد نقطة مرجعية يمكن الوصول اليها ، وتتميز هذه الدالة بشكل رئيسي في قدرتها على اخذ كل من المدخلات والمخرجات بنظر الاعتبار في وقت واحد وفي سياق واسع وبالتالي فان هذه الدالة تقيس ادنى التغيرات في المدخلات والمخرجات في اتجاه معين والتي تعتبر ضرورية للوصول الى حدود الانتاج المثلى وبالتالي يمكن اعتبار هذه المسافة بمثابة مؤشر

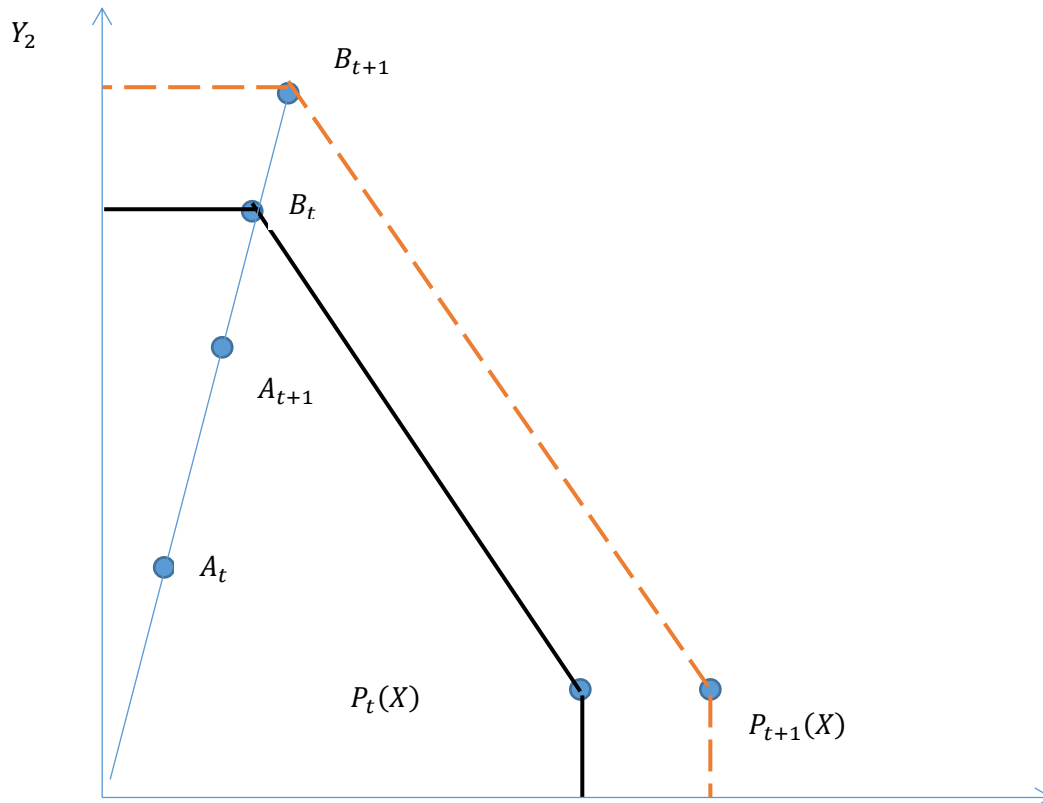
لاداء كل مؤسسة ، وتستطيع ان تصف التكنولوجيا بواسطة مجموعة $T \subseteq R_t^n \times R_t^m$ (Carlos Pestana) ، ويمكن تحديدها بالمعادلة التالية (Barros, 2009: 8) ، و (Kristiaan Kerstens, et al , 2017: 3) :

$$T = \{(X_t, Y_t) : X_t \text{ Can Produce } Y_t\} \quad \dots (5)$$

حيث ان $(X_t \in R_t^n)$: تمثل متجه المدخلات في نفس الفترة ، $(Y_t \in R_t^m)$: تمثل متجه المخرجات في نفس الفترة، وتمثل كل من T : التكنولوجيا المستخدمة ، و X_t : المدخلات ، و Y_t : المخرجات ، ويشترط ان تخضع التكنولوجيا لعدة شروط يمكن ان نذكر منها (Kristiaan Kerstens, et al , 2017: 8-9) :

- 1- يجب ان تكون التكنولوجيا محدبة.
- 2- يمكننا دائماً انتاج المزيد من خلال زيادة المدخلات وبالعكس انتاج اقل من خلال تقليل المدخلات والتخلص من ضغط زيادة المدخلات والمخرجات بشكل كبير.
- 3- لا يمكن ان تكون هناك مخرجات لا نهائية مع متجه محدد للمدخلات ضمن المجموعة التكنولوجية.
- 4- المجموعة التكنولوجية مغلقة
- 5- ان للتكنولوجيا تكلفة (لا يوجد غداء مجاني)

ان دالة المسافة الاتجاهية تعمل على تعميم دالة المسافة التقليدية لتشيرد (1970) وتلعب دوراً ذا مغزى في نظرية الانتاج وان اتجاهات دوال المسافة للمدخلات او/ و المخرجات من مكانه الى حدود التكنولوجيا في اتجاه معين يمكن الحصول عليها من خلال وجود اتجاه اشعاعي من نقطة الاصل الامر الذي يجعلنا نسترجع دالة المسافة التقليدية، ومن الضروري اتخاذ اتجاه مناسب بحيث تكون دالة المسافة الاتجاهية مماثلة لدالة المسافة التناسبية التي ادخلها بريك (Briec) عام 1997 والتي تستند الى تعديلات نسبية في المدخلات والمخرجات كما يعمم مقياس (Farrell and Debreu) بنفس القدر من التفسير والشكل البياني (1) يوضح امكانية الانتاج المحددة بفترات مختلفة (Kristiaan Kerstens, et al , 2017: 9) .



الشكل (1) امكانية الانتاج المحددة للفترة t و t+1

Y1

Alejandro Nin, Channing Arndt paul V. preekel , 2003 , (Is Agriculturel productivity in developing countries really shrinking ? New Eridence using a modified Non-parametric Approach), Journal of Development Economics 71, P: 399

اذ يتم وصف مجموعات امكانية الانتاج للفترات t و $t+1$ للشركة B المحددة على حدود الانتاج في الفترات الزمنية t و $t+1$ وهذا يعني انها كفوة من الناحية الفنية اما الشركة A تقع داخل حدود الانتاج والمسافة من نقطة الانتاج في الفترة t الى حدود الانتاج في الفترة t هي $D_t(X_t, Y_t)$ والمتمثلة هندسياً بالمسافة OA_t/OB_t وهذه النسبة اقل من واحد مما يعني ان الشركة غير فعالة قياساً بالشركة B ، ولكي تكون الشركة A فعالة يجب ان تكون المسافة من نقطة الانتاج الى حدود الانتاج مساوية للصفر وهذا يعني هندسياً ان تقع على حدود الانتاج ، وكذلك الحال بالنسبة للفترة الزمنية $t+1$ حيث تقع الشركة A داخل حدود الانتاج وان المسافة من نقطة الانتاج A_{t+1} الى حدود الانتاج عند النقطة B_{t+1} والمتمثلة هندسياً بالمسافة OA_{t+1}/OB_{t+1} وهي اقل من الواحد وهذا يدل على ان الشركة A غير فاعلة في الفترة $t+1$ والتي تعني ان $D_{t+1}(X_{t+1}, Y_{t+1})$ وحتى تصبح فعالة يجب ان تقع على حدود الانتاج الجديدة عند النقطة B_{t+1} .

ومن اجل معرفة هل ان الشركة A اصبحت اقرب في الفترة $t+1$ الى حدود الانتاج (اكثر انتاجية) ام ابعد الى حدود الانتاج (اقل انتاجية) ينبغي ان نعمل مقارنة من خلال دوال المسافة في الفترات الزمنية t و $t+1$ فإذا كانت نقطة انتاج الشركة A اقرب الى حدود الانتاج في الفترة $t+1$ فان ذلك يعني ان الشركة A اصبحت اكثر انتاجية من الفترة السابقة اي ان $D_{t+1}(X_{t+1}, Y_{t+1})$ سيكون اقل من $D_t(X_t, Y_t)$ ، والعكس صحيح اذا كانت نقطة الانتاج ابعد في الفترة $t+1$ من الفترة t فان ذلك يعني انها اقل انتاجية اي ان $D_{t+1}(X_{t+1}, Y_{t+1})$ سيكون اكبر من $D_t(X_t, Y_t)$ (Alejandro Nin, et al, 2003: 399) (Shilpa Bogra nee Chaudhary, 2013: 26).

ولتقدير دالة المسافة التناسبية بأستخدام منهجاً غير معلمي توجد طريقتان للقيام بعملية تقدير الانتاجية الكلية الاولى تستخدم التكنولوجيا في الفترة الحالية كمرجع اساسي والثانية تجعل التكنولوجيا في الفترة اللاحقة هي المرجع الاساسي على طول خط الانتاج ، ولذلك يعتبر مؤشر لوينبرغر (1996) لقياس الانتاجية الكلية المؤشر الذي يقيسها كمؤشر حسابي بين عنصرين يعكسان التغير في الانتاجية بالنسبة لحدود الانتاج في سنة الاساس الحالية ، ويختلف مؤشر لوينبرغر عن المؤشرات الاخرى بما فيها مؤشر ملمكويست بأن هذا المؤشر يعتمد على الفروقات في مكونات الانتاجية الكلية في حين تعتمد الطرق الاخرى على النسب ، ويستخدم مؤشر لوينبرغر لقياس الانتاجية الكلية للشركات التي يفترض انها تعظم الارباح كما هو الحال لمؤشر ملمكويست ، وعلاوة على ما سبق يمكننا استخدام مؤشر لوينبرغر لقياس الانتاجية الكلية في حالة التوجيه الاخراجي او التوجيه الادخالي بما يتماثل مع زيادة الايرادات والحد الأدنى في التكاليف (Carlos Pestana Barros, 2009: 11).

3-2- مؤشر تورنكفيست (Tornqvist):

ان مؤشر Tornqvist هو مؤشر الوزن المتغير الذي تم استخدامه بشكل متكرر وقد تم تطويره في الثلاثينيات في بنك فنلندا (Tornqvist 1939) ويعتمد هذا المؤشر على اللوغاريتمات لمقارنة وحدتين (دولتين او شركتين) او لمقارنة متغير يتعلق بنفس الكيان في نقطتين في نفس الوقت ويستخدم المقارنة المدخلات لفترتين زمنيتين في سياق قياس الانتاجية حيث يستخدم متوسط اوزان تكلفة المشاركة للفترتين اللتين يتم النظر فيهما ويتم حساب الرقم القياسي بعد تحديد التغير اللوغاريتمي (او معدل التغير النسبي) وعلى النحو التالي Chapter 7 , Productivity Measurement: 184

$$I_n X_t - I_n X_{t-1} = \sum [S_i (I_n X_{it} - I_n X_{it-1})] \dots (6)$$

حيث ان X_i تمثل المدخلات (1.....n) وان الفترتان الزميتان هما t , $t-1$ ويتم حساب حصة التكلفة على النحو التالي (W. Erwin Diewert and Kevin J. Fox, 2007: 4) :

$$S_i = \frac{1}{2} \left[\frac{C_{it} X_{it}}{\sum C_{it} X_{it}} + \frac{C_{it-1} X_{it-1}}{\sum C_{it-1} X_{it-1}} \right] \dots (7)$$

حيث ان C : هي تكلفة الوحدة الواحدة من المدخلات.

وقد اظهرت الدراسات على الرقم القياسي لمؤشر Tornqvist يمتلك عدد من الخصائص المرغوبة وعلى وجه الخصوص دراسة (Diewert 1976) والذي اوضح بان مؤشر تورنكفيست هو مؤشر دقيق لانه يتسق مع دالة الانتاج اللوغارتمية المتسامية وكما موضح في ورقة نشرها (Caves , Christensen and Diewert).

تعتمد الادبيات على تجميع المدخلات لاغراض قياس الانتاجية في نظرية الاقتصاد الجزئي ويستفاد من مفهوم مرونة الانتاج فيما يتعلق بالمدخلات وغالبا ما تكون الافتراضات متعلقة بالانتاج والتنافسية واسواق المدخلات وفي بعض التطبيقات يفترض وجود عوائد حجم ثابتة، وان هذا الافتراضات مهمة بالنسبة لاجراءات تجميع المدخلات كما ان هذه الافتراضات قد تم اختيارها وعلى وجه التحديد استخدام اوزان التكلفة لتجميع المدخلات والذي يتطلب

بصفة عامة اسواق مدخلات تنافسية بالاضافة الى ذلك استخدام اسعار الایجار الضمنية لراس المال لتقدير تدفقات خدمة راس المال التي تستند الى افتراض اضافي وهو التوازن طويل المدى في اسواق السلع الراسمالية ، وان طريقة مؤشر Tornqvist ليست الطريقة الوحيدة التي يمكن استخدامها لتنفيذ الفكرة العامة بحساب المؤشرات لفئات الادخال العريضة عن طريق التجميع من مدخلات محددة وبدقة ، كما انه ليس الاجراء الوحيد الذي يمكن استخدامه لتنفيذ التفصيل العام لتغيير الوزن على مؤشرات الوزن الثابتة بل هناك طرق اخرى يمكن استخدامها ومع ذلك قد تم اختيار مؤشر Tornqvist من قبل العديد من الباحثين في مجال قياس الانتاجية لما يتمتع به من الخصائص المرغوبة التي تم توضيحها اعلا ، ويمكن عرض الصيغة النهائية لمؤشر Tornqvist بالشكل التالي (Nasir (Nadeem, et al, 2010: 54 (Robert Inklaar and W.Erwin Diewert , 2015: 6) (Mahammad (Ali Imran, et al, 2017: 240

$$I_n(TFP_t / TFP_{t-1}) = \frac{1}{2} \sum_i (R_{it} + R_{it-1}) I_n(Y_{it} / Y_{it-1}) - \frac{1}{2} \sum_i (S_{jt} + S_{jt-1}) I_n(X_{jt} / X_{jt-1}) \quad \dots (8)$$

حيث ان Y_{it} الناتج i

R_{it} هي حصة الناتج i من اجمالي الايرادات

S_{jt} حصة المدخل j من اجمالي تكاليف المدخلات

X_{jt} يمثل المدخل j في الفترة t

في هذه الصيغة يتم تحديد أسهم الإيرادات لمؤشر المخرجات وحصص التكلفة لمؤشر الدخل لكل فترة زمنية مقارنة باستخدام الأوزان الثانية في المؤشرات الحسابية والهندسية وهذا سيساعد في تجنب قضايا الاستخفاف أو المبالغة في التقدير خلال اجراء تقدير الوزن الثابت (Ail A. et al , 2016 :4272).

اذا يعطي هذا المؤشر جميعاً ثابتاً للنواتج والمدخلات وعوائد ثابتة لقياس قابلية الفصل بين المدخلات والمخرجات والتغير التقني المحايد لـ Hicks كما انها مسؤولة عن بعض التغيرات النوعية في المدخلات وبناء الأوزان اذ يتم استخدام اسعار المدخلات المالية بحيث يمكن ان تنعكس التحسينات في جودة المدخلات من خلال ارتفاع معدلات الایجار والاجور ويعبر مؤشر Tornqvist عن متوسط التغيرات اللوغاريتمية التي تقاس بالفرق بين معدل تغيير الانتاج والمجموع المرجح لمعدل مساهمة معدلات التغيير في المدخلات (Mahmood Nasir, et al 2015: 470)

يمثل الجزء الاول من المعادلة مجموع لوغاريتميات المخرجات كنسبة لمستويات الانتاج في الفترتين موزونه بالاسهم في اجمالي الإيرادات، بالمقابل يظهر الجزء الثاني مجموع لوغاريتميات المدخلات كنسبة لمستويات المدخلات في الفترتين موزونه بالاسهم في التكلفة الاجمالية. ضمن هذه الموصفات يتم تحديد حصص الإيرادات الخاصة بمؤشر المخرجات وحصص التكلفة الخاصة بمؤشر المدخل في كل فترة مقارنة باستخدام الأوزان الثابتة في المؤشرات الحسابية والهندسية وبالتالي تجنبنا التقليل أو الافراط في التقدير الضمني للوزن الثابت ويعتبر مؤشر TTI دالة انتاج خطية متجانسة بالاضافة الى انها مسؤولة عن احتساب التغيرات في جودة المدخلات وبما ان اسعار المدخلات الحالية تستخدم في بناء الأوزان فان التحسينات في جودة المدخلات يتم دمجها الى الحد الذي تنعكس فيه معدلات الاجور والایجات الاعلى ، ويوفر TTI جميعاً ثابتاً للمدخلات والمخرجات وفقاً لافتراضات السلوك التنافسي وثبات العوائد على القياس والتغير التقني المتعادل وغير القابل للاختراق (-522: Adiq Kiani, 2008).

يعتبر مؤشر Tomqvist مؤشراً فائقاً يتناسب مع دالة الانتاج المرنة ويفترض قيوداً مسبقة اقل على تكنولوجيا الانتاج الاساسية (اضافة الى المميزات الاخرى التي تم ذكرها سابقاً) (Vinish Kathuria , et al , 2011: 9).

منهجية الدراسة:

ان قياس الكفاءة الفنية (TE) يشير الى ما إذا كان البنك يستخدم الحد الأدنى من المدخلات لإنتاج كمية معينة من المخرجات ، أو ما إذا كان البنك ينتج أقصى مستوى من المخرجات مع مقدار ثابت من المدخلات مقارنة بالبنك الذي يعمل على الحدود الكفاءة، وتقسّم الكفاءة الفنية الى الكفاءة الصافية (PTE) والتي تشير ببساطة الى الكفاءة الفنية الخالية من تأثيرات النطاق وهذا يشير إلى انخفاض نسبي في استخدام المدخلات في حالة عدم وجود هدر مع مستوى الإنتاج الحالي الذي قد يكون غير كفؤ، وكذلك كفاءة النطاق (SE) التي تشير إلى انخفاض نسبي في استخدام

المدخلات إذا كان المصرف قادراً على تحقيق مستوى الإنتاج الأمثل حيث توجد عوائد حجم ثابتة بالنسبة للوحدات الأقل كفاءة والأكثر كفاءة في العينة ، وان معايير الكفاءة تأخذ القيم بين 0% و 100% على التوالي. ونتوقع أن يتيح لنا بناء مؤشرات الكفاءة المختلفة تتبع مصادر عدم الكفاءة الفنية بشكل أفضل وعدم الكفاءة الصافية (PTE) (وهو عدم الكفاءة الفنية (TE) خالية من تأثيرات الحجم)، يخضع بالكامل لسيطرة النتائج مباشرة من أخطاء الإدارة ويطلق عليه أيضاً عدم الكفاءة الإدارية في الأدبيات المالية وينشأ ذلك عند استخدام المزيد من المدخلات مما هو مطلوب لإنتاج مستوى معين من المخرجات. ويعزى ذلك بشكل عام إلى عدم وجود ضغوط تنافسية قوية، مما يسمح للشركات بالبقاء بأقل من الأداء الأمثل، تنتج الشركة ذات الكفاءة العالية (SE) مع وجود عوائد ثابتة (CRS). وبالتالي، عندما يكون هناك عوائد متزايدة للنطاق (IRS) ، يمكن الحصول على مكاسب الكفاءة عن طريق توسيع مستويات الإنتاج في حالة انخفاض العوائد (DRS) ويمكن تحقيق مكاسب الكفاءة عن طريق خفض مستويات الإنتاج بما أنه ينطوي على اختيار مستوى غير كفؤ ويعتبر عدم كفاءة الحجم (غلة حجم متناقصة) أيضاً نوعاً من عدم الكفاءة الفنية وبالتالي تتضمن الكفاءة الفنية كلا من (PTE) و (SE) وهذا هو المستوى غير الكفؤ لكل من المدخلات والمخرجات (Ihsan Isik, et al, 2016: 5-6).

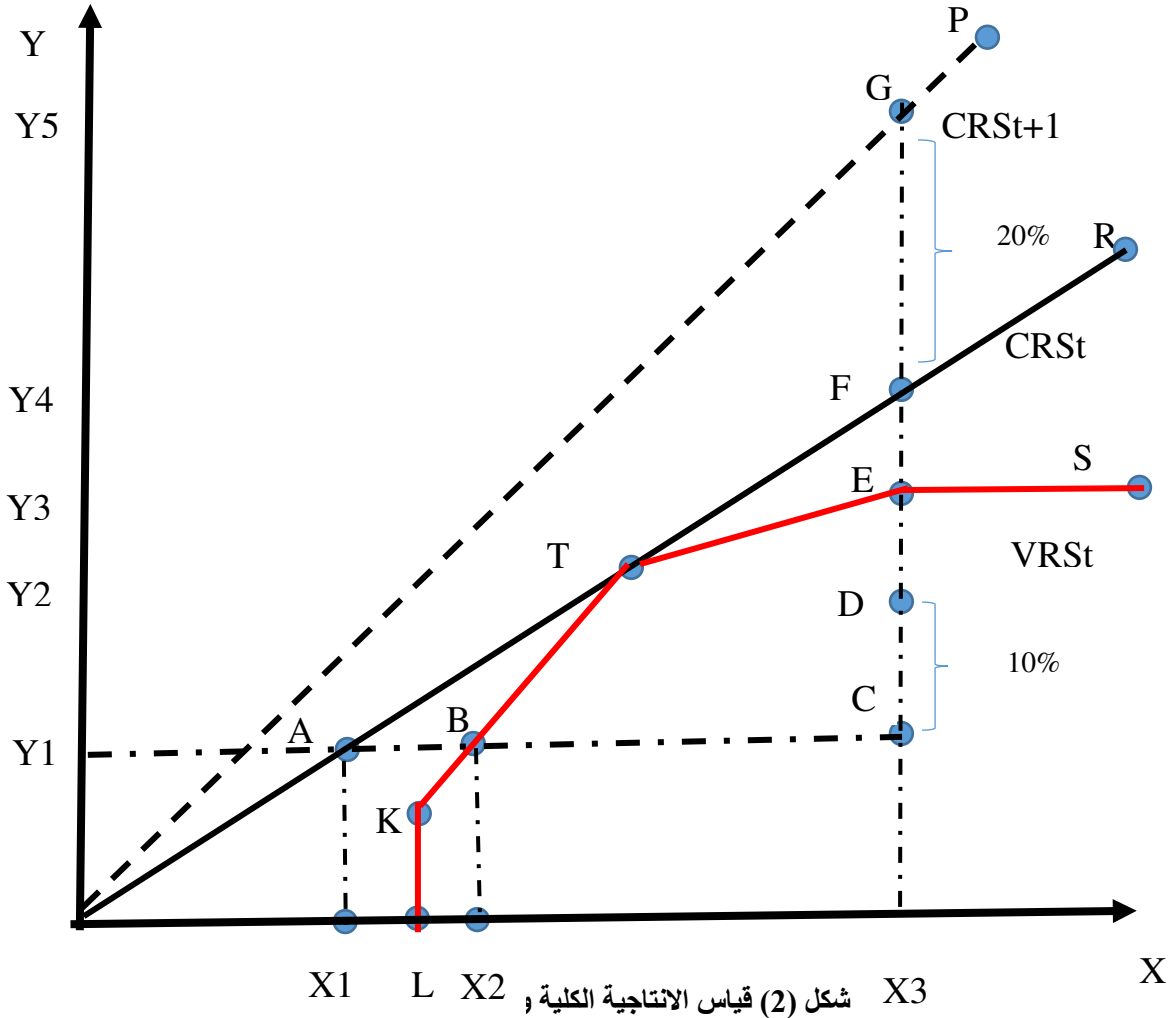
ان قياس مؤشرات TFP بالتفصيل يعطي القراء والمختصين نظرة دقيقة للعوامل التي ادت الى تغيرها عبر الزمن ، اذ قد لا تكون المقارنة المباشرة لمقاييس الكفاءة عبر الزمن مؤشراً على التحسن المطلق أو تدهور الكفاءة ، فإنها لن تظهر سوى تغيرات في الكفاءة النسبية مقابل البنوك الأخرى ويمكن أن تنتقل الحدود من فترة إلى أخرى بسبب الابتكار أو الصدمة المالية أو المنافسة المتزايدة في السوق علاوة على ذلك قد تكون هناك مدخلات ومخرجات كبيرة للبنوك مع مرور الوقت مما يؤدي إلى نماذج مختلفة من البنوك وبالتالي اختلاف الحدود عبر الزمن ولهذا السبب وبسبب تفوقه في بيئة متغيرة يستخدم مؤشر (TFPCH) بشكل شمولي لحساب التحسن المطلق أو التدهور في إنتاجية البنك (Ihsan Isik, et al, 2016: 6).

$$M = TFPCH_{(t,t+1)} = \frac{EFFCH}{PEFCH} \times \left[\frac{D_{t+1}^{VRS}(X_{t+1}, Y_{t+1})}{D_t^{VRS}(X_t, Y_t)} \times \frac{D_t^{CRS}(X_t, Y_t) / D_{t+1}^{CRS}(X_{t+1}, Y_{t+1})}{D_t^{VRS}(X_t, Y_t) / D_{t+1}^{VRS}(X_{t+1}, Y_{t+1})} \right] \times \left[\frac{D_t^{CRS}(X_{t+1}, Y_{t+1})}{D_{t+1}^{CRS}(X_{t+1}, Y_{t+1})} \times \frac{D_1^{CRS}(X_t, Y_t)}{D_{t+1}^{CRS}(X_1, Y_1)} \right]^{1/2} \dots (9)$$

يمكن استخدام دالة المسافة لـ (Farrell 1957) وتطبيق دالة (Fare et al 1994) من أجل تحديد مؤشر تغير الإنتاجية الإجمالي (TFPCH) Malmquist الذي هو ببساطة نتاج تغيير الكفاءة (EFFCH) (مدى قرب البنك من الحدود الكفوة (تأثير التقدم أو التراجع)) والتغير التكنولوجي (TECCH) (مدى تحول حدود الإنتاج المرجعي في مزيج المدخلات المرصودة لكل بنك (الابتكار التقني أو الصدمة)) ، ويمكن لمؤشر تغير إنتاجية عوامل الإنتاج (TFPCH) أن يحقق قيمة أكبر من أو يساوي أو أقل من الوحدة اعتماداً على ما إذا كان البنك قد شهد نمو الإنتاجية أو الركود أو انخفاض الإنتاجية، على التوالي ، بين الفترتين (t و t+1) ويأخذ مؤشر (EFFCH) قيمة أكبر من واحد لزيادة الكفاءة و صفر لعدم وجود تغيير في الكفاءة ، أو أقل من واحد لخفض الكفاءة. وبالمثل ، فإن (TECCH) تحقق قيمة أكبر من واحد للتقدم التقني وصفر للركود التقني ، أو أقل من واحد للتراجع التقني ، وتحلل تغيير الكفاءة الفنية (CRS) أيضاً مكوناتها الكفاءة الفنية النقية وكفاءة النطاق (EFFCH = PEFCH × SECH) ويتطلب ذلك حساب دوال المسافات في إطار عوائد الحجم المتغيرة (VRS) (Fare et al, 1994: 75).

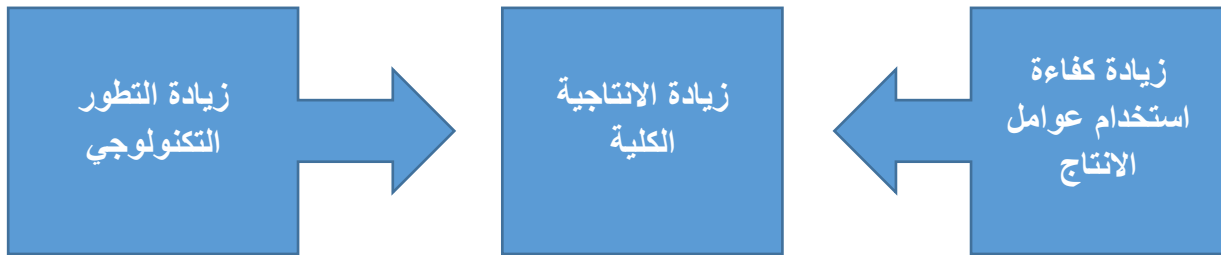
يمكن توضيح ذلك من خلال الشكل () حيث تنتقل الشركة الواقعة عند النقطة C إلى النقطة D ومن سنة t إلى السنة t+1 ولكن تبقى الحدود المقدرة CRSt و VRSt وكما موضح بالمعادلة () حيث ان (EFFCH > 1) و (TECCH = 1) ان (TFPCH > 1) تشير إلى نمو الإنتاجية والانتقال من النقطة C إلى النقطة D لصبح الشركة أكثر كفاءة وأكثر إنتاجية وعند النقطة D فإن الشركة يزداد انتاجها من (Y1) إلى (Y2) عند نفس المستوى من المدخلات عند (X3) وتعود الزيادة في الإنتاجية هذه إلى جهود اللحاق بالركب من دون الابتكار التكنولوجي (TECCH) وهذا يعني ان زيادة الكفاءة هذه (EFFCH > 1) تكون بسبب زيادة في الكفاءة الفنية النقية (PEFCH > 1) وزيادة كفاءة النطاق (SECH > 1) ، ويلاحظ ان نمو الإنتاجية لا يشير دائماً إلى زيادة في الكفاءة فعلى سبيل المثال اذا اعدنا النظر في كفاءة المصرف عند النقطة C والانتقال إلى النقطة D رأينا انه اصبح

اكثر انتاجية اذا كانت حدود الانتاج ثابتة في الفترة t وان المصرف سيكون قادر على زيادة الانتاج بمقدار 10% بنفس مستوى المدخلات (X_3) ، فاذا افترضنا انه في الوقت نفسه تحولت حدود الانتاج الى الاعلى اي من $CRSt$ الى $CRSt+1$ هذا يعني ان التقدم التكنولوجي سمح للمصرف بتحقيق زيادة في الانتاج بمقدار 20% بنفس كمية المدخلات (X_3) على الرغم من ان المصرف لا زال يعاني من عدم الكفاءة ويقاس بقربه من الحدود المسافة .(Ihsan Isik, et al, 2016: 7) (CF=EG)



Ihsan Isik , Ihsan Kulali and Busra Agcayazi Yilmaz, 2016, Total Factor productivity change in the middle East Banking : The case of Jordanian Banks at the Turn of the millennium , International Journal of Resear in Business and social , 5 (3), 7.

والخلاصة التي يمكن ان نصل اليها في حالة قياس MPI انه إذا كانت قيمة المؤشر أكبر من واحد الى نمو الانتاجية او التقدم في الانتاجية بينما تشير القيمة الاقل من واحد الى انخفاض الانتاجية او تراجع الانتاجية. ويمكن ايجاد النسبة المؤدية للتغير في الانتاجية بواسطة (تغير الانتاجية - 1) * 100 ، ان حصول تطور في الانتاجية الكلية حسب مؤشر ملمكويست يمكن ان يكون من خلال الشكل التوضيحي الاتي (, Ammar Barham Jreisat) : (2011:169)



شكل (3) مكونات الانتاجية الكلية

المصدر: من عمل الباحثين بناءً على مؤشر مليمكويس

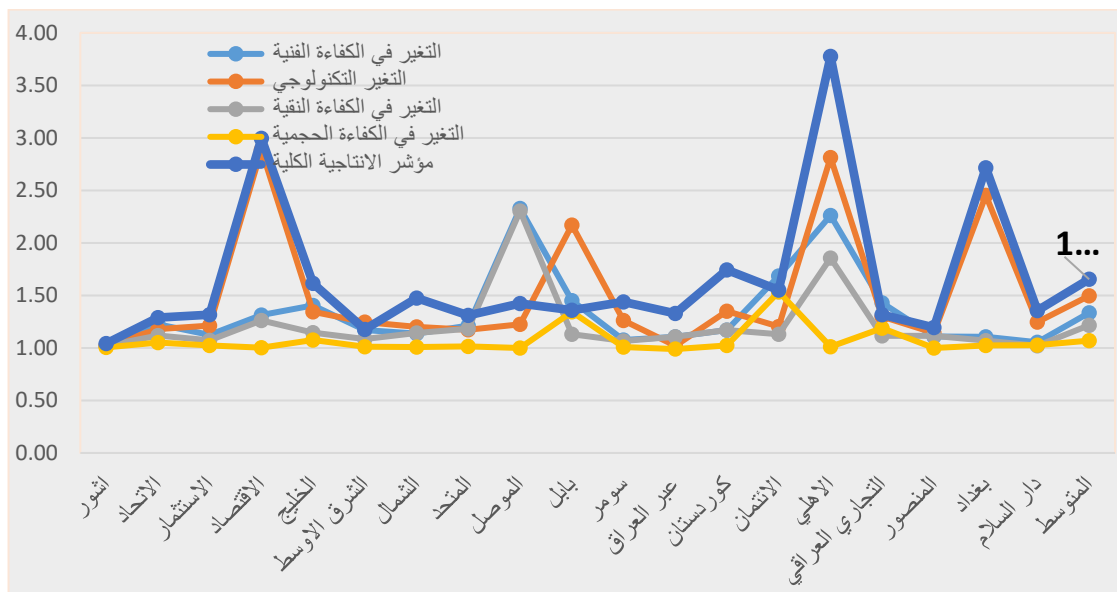
3- عرض وتحليل نتائج الانتاجية الكلية:

1-4- البيانات وعينة الدراسة:

شملت عينة البحث (19) مصرفاً خاصاً خلال المدة 2010-2017 فقد تم استخدام على ثلاثة مدخلات للمصارف تمثلت بكل من (الحسابات الجارية والودائع، رأس المال الاسمي والمدفوع، والمصروفات الادارية) فيما تم استخدام ثلاث مخرجات تمثلت بكل من (الاستثمارات المالية، الائتمان النقدي، وصافي الربح) لنتمكن من بناء لوحة بيانات مكون من (6) مؤشرات لـ (19) مصرف ولمدة (8) سنوات، وتم الحصول على النتائج باستخدام برنامج (DEAP Version 2.1) وبالاتحاد على طريقة مليمكويس للانتاجية الكلية.

2-4- تحليل نتائج الانتاجية الكلية:

شهدت اغلب المصارف العراقية الخاصة تطوراً ايجابياً في انتاجيتها الكلية اذ يعرض الجدول (1) كذلك الشكل (4) والملحق (1) متوسط مؤشر الانتاجية الكلية واسباب تطورها من خلال مكونات هذا المؤشر للمصارف عينة الدراسة فقد حققت جميع المصارف نمواً واضحاً في الكفاءة الفنية والحجمية والكفاءة النقية اضافة الى تحقيقها لنمو في التغير التكنولوجي خلال المدة (2011-2017)



المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على الجدول (1)

الشكل (4) متوسط الانتاجية الكلية للمصارف خلال المدة 2011-2017

فمن الواضح كل المصارف وحسب النتائج التي تم التوصل اليها ان الانتاجية الكلية المتحققة في المصارف العراقية الخاصة وخلال المدة (2011-2017) انها تعود بجزء منها الى التطور الحاصل في الكفاءة بشكل عام (الفنية ، الحجمية والنقية) والجزء الاخر يعود الى التغير التكنولوجي الايجابي وقد تراوحت معدلات الانتاجية

الكلية بين اعلی قيمة حققها المصرف الاهلي وبالغة (3.78) كمتوسط للمدة (2011-2017) ويليها مصرف الاقتصاد مسجلاً متوسط بلغ (3) ، واقل قيمة حققها مصرف اشور وبلغت (1.04) كمتوسط للمدة (2011-2017) فيما تراوحت معدلات الانتاجية الكلية للمصارف الاخرى بينهما ، اضافة الى ما سبق فقد حققت مصرف اشور اقل قيمة في متوسط المؤشرات الجزئية (التغير التكنولوجي والتغير في الكفاءة النقية والتغير في الكفاءة الفنية) اذ بلغت (1.02 و 1.02 و 1.03) على التوالي اما التغير في الكفاءة الحجمية فقد سجل مصرف عبر العراق اقل قيمة (0.99) ، فيما حقق مصرف الموصل اعلی متوسط للتغير في الكفاءة النقية والكفاءة الفنية اذ بلغت (2.3 و 2.33) على التوالي اما التغير التكنولوجي فقد سجل مصرف الاقتصاد اعلی متوسط (2.89) اما التغير في الكفاءة الحجمية فقد سجل مصرف الائتمان اعلی قيمة اذ بلغ متوسط (1.53) للمدة (2011-2017) وهذا ما يوضحه كل من الجدول (1) والشكل (4) والملحق (1).

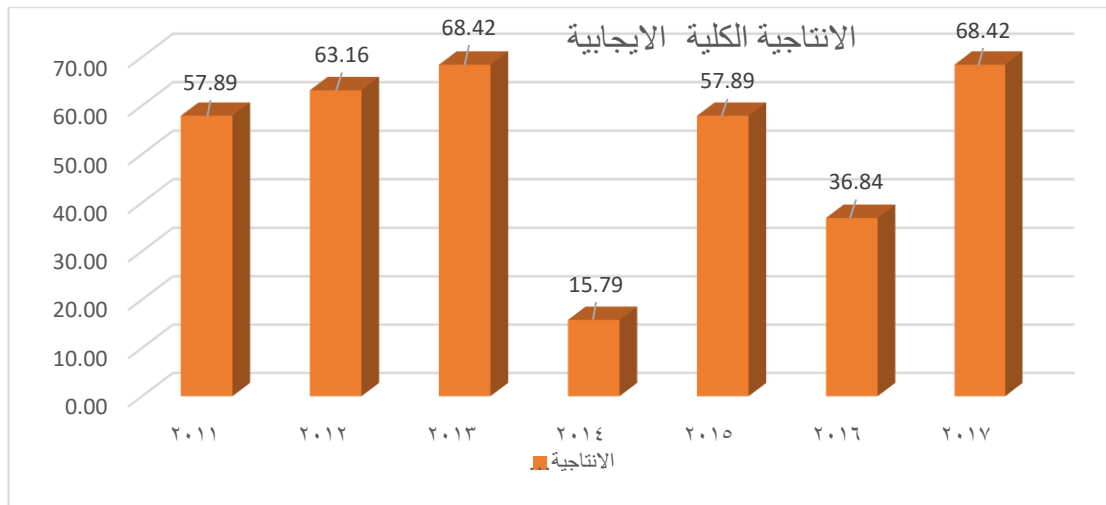
الجدول (1) متوسط الانتاجية الكلية للمصارف خلال المدة 2011-2017

المصارف	التغير التكنولوجي	التغير في الكفاءة النقية	التغير في الكفاءة الحجمية	التغير في الكفاءة الفنية	مؤشر الانتاجية الكلية
اشور	1.02	1.02	1.01	1.03	1.04
الاتحاد	1.18	1.12	1.05	1.22	1.29
الاستثمار	1.21	1.07	1.02	1.12	1.32
الاقتصاد	2.89	1.26	1.00	1.31	3.00
الخليج	1.34	1.15	1.08	1.41	1.62
الشرق الاوسط	1.25	1.09	1.01	1.17	1.18
الشمال	1.20	1.14	1.01	1.14	1.48
المتحد	1.17	1.18	1.01	1.21	1.31
الموصل	1.23	2.30	1.00	2.33	1.42
بابل	2.17	1.13	1.34	1.45	1.36
سومر	1.26	1.07	1.01	1.08	1.44
عبر العراق	1.02	1.11	0.99	1.11	1.33
كوردستان	1.35	1.17	1.03	1.17	1.74
الائتمان	1.20	1.13	1.53	1.69	1.55
الاهلي	2.81	1.86	1.01	2.26	3.78
التجاري العراقي	1.30	1.12	1.19	1.43	1.32
المنصور	1.14	1.11	1.00	1.11	1.20
بغداد	2.45	1.07	1.02	1.11	2.72
دار السلام	1.25	1.02	1.03	1.05	1.36
المتوسط	1.69	1.22	1.13	1.44	1.98

المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج (DEAP Version 2.1)

يمكن القول ان القطاع المصرفي العراقي الخاص حقق خلال المدة (2010-2011) معدلات انتاجية كلية مختلفة تفاوتت فيها المصارف بين انتاجية سلبية وانتاجية ايجابية، اذ يبين الشكل (5) النسب المؤية للمصارف التي حققت معدلات انتاجية كلية ايجابية خلال المدة (2011-2017) ويلاحظ ان القطاع المصرفي قد شهد ارتفاعاً في نسبة المصارف التي حققت انتاجية كلية ايجابية فقد بلغت (57.89%) في عام 2011 ، فيما ارتفعت هذه النسبة في السنوات اللاحقة الى (63.16%) و (68.42%) في عام 2012 وعام 2013 على التوالي ، الا انه في عام 2014 شهدت نسبة المصارف التي حققت انتاجية كلية ايجابية انخفاضاً كبيراً بلغت (15.79%) ويعود ذلك الى انخفاض اسعار النفط العالمية التي ادت الى انخفاض الايرادات النفطية العراقية هذا من جهة والى زيادة النفقات العامة بسبب

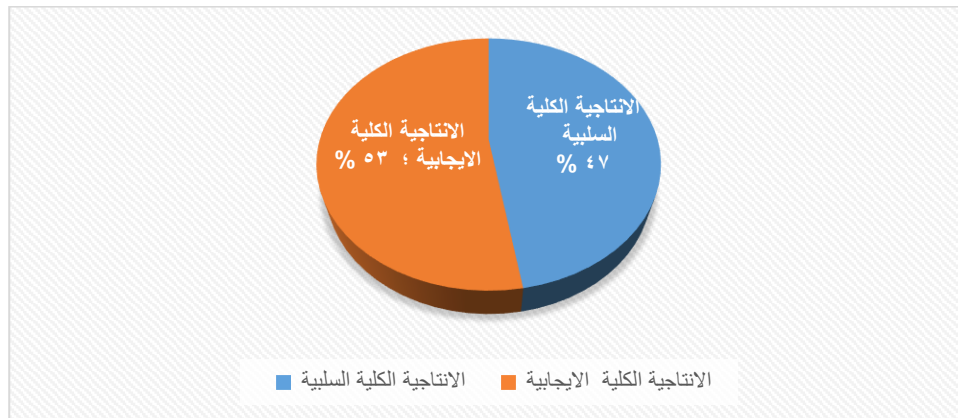
الحرب على (داعش) من جهة أخرى ، إضافة الى أزمة التهجير واغلاق الكثير من فروع هذه المصارف التي تعمل في خمس محافظات احتلت من قبل المجاميع الارهابية (داعش) بالتزامن مع حصول انكماش عالمي شهدته جميع دول العالم لا سيما العراق ، لكن سرعان ما بدأت المصارف تستوعب هذه الصدمات للتكيف مع الاحداث الجديدة لتحقيق بعض المصارف انتاجية كلية ايجابية لتزداد النسبة الى (57.89%) عام 2015 الا ان العجز الحكومي الكبير وزيادة النفقات الحربية المترامنة مع تنفيذ خطط تحرير الاراضي العراقية المحتلة من قبل (داعش) ، بالإضافة الى النفقات على توفير خدمات النازحين لخمسة محافظات وتدهور الاوضاع الاقتصادية وعزوف المستثمرين عن الاستثمار داخل العراق تراجعت نسبة المصارف التي حققت معدلات انتاجية كلية ايجابية لتصل الى (36.84%) في عام 2016 ، واخيراً سجلت نسبة المصارف التي حققت انتاجية كلية زيادة بلغت (68.42%) عام 2017 ، وبشكل عام لقد شهدت الفترة 2011-2017 زيادة واضحة في عدد المصارف التي حققت انتاجية كلية ايجابية عدا عام 2014 وعام 2016 والتي تعزى الى اسباب خارجية منها عوامل اقتصادية عالمية واخرى عوامل اقتصادية داخلية بالإضافة الى الوضع الامني داخل العراق والمنطقة الامر الذي يدل على وجود اثر سلبي للارادة التي تعرض لها الاقتصاد العراقي على الانتاجية الكلية.



المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج (DEAP Version 2.1)

الشكل (5) النسبة المئوية للمصارف التي حققت معدلات انتاجية كلية ايجابية خلال المدة (2017-2011)

من خلال ما تقدم يمكن القول ان القطاع المصرفي العراقي الخاص شهد تطوراً في تحقيق الانتاجية الكلية خلال المدة (2017-2011) فقد بلغ عدد المصارف التي حققت انتاجية كلية ايجابية (70) مصرفاً من مجموع (133) مصرفاً اي ما نسبته (53%) خلال المدة 2017-2011 وهذا ما يوضحه الشكل (6) بالمقابل بلغ عدد المصارف التي حققت انتاجية كلية سلبية (63) مصرفاً من مجموع المصارف البالغ (133) اي ما نسبته (47%) خلال المدة (2017-2011).



المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج (DEAP Version 2.1)

الشكل (6) النسبة المئوية للمصارف التي حققت معدلات انتاجية كلية ايجابية وسلبية خلال المدة 2017-2011

5- تحليل مؤشرات الاداء المالي وعلاقتها بالإنتاجية الكلية للمصارف

1-5- معدل العائد على حق الملكية Return on equity

يمثل معدل العائد على حق الملكية ROE مقياس نسبي لأداء المصرف وهو أحد المؤشرات التي تقيس أداء ارباح المصرف ويتم حسابه بالمعادلة الآتية:
العائد على حقوق المالكين = صافي الربح / حقوق الملكية

جدول (2) معدل العائد على حقوق الملكية لمصارف عينة الدراسة

المصارف	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	المتوسط
اشور	9.48	11.85	11.08	7.50	3.86	4.31	5.83	5.07	7.38
الائتمان	6.06	15.73	22.95	7.69	5.38	4.66	2.13	2.76	8.42
الاتحاد	12.09	2.19	8.54	16.23	4.75	0.25	0.33	1.12	5.69
الاستثمار	10.06	9.92	1.38	7.29	11.55	7.00	3.47	1.41	6.51
الاقتصاد	11.24	6.76	3.76	1.61	1.59	2.24	0.58	0.12	3.49
الاهلي	2.16	2.50	15.42	5.13	2.78	0.92	8.18	1.04	4.76
التجاري العراقي	14.03	7.18	13.22	5.92	3.69	2.90	3.58	3.44	6.74
الخليج	9.70	11.19	9.69	8.98	12.05	3.29	1.84	1.57	7.29
الشرق الاوسط	10.26	18.45	16.19	13.92	1.44	2.17	5.19	2.56	8.77
الشمال	16.44	14.52	10.83	10.20	9.18	2.45	7.28	6.90	9.73
المتحد	18.11	15.03	13.62	10.05	7.21	6.61	0.52	0.29	8.93
المنصور	4.33	7.91	4.93	10.11	6.76	7.90	5.90	6.04	6.74
الموصل	15.88	14.23	8.05	9.15	0.90	0.23	1.33	1.81	6.45
بابل	4.66	4.83	5.02	2.37	2.71	1.51	3.20	1.71	3.25
بغداد	10.61	18.56	14.34	18.32	11.11	2.29	7.16	3.63	10.75
دار السلام	1.69	10.31	15.31	11.00	7.72	4.73	1.20	12.29	8.03
سومر	0.64	0.25	0.79	0.71	0.79	1.44	1.41	0.15	0.77
عبر العراق	1.43	1.19	0.70	3.63	2.54	3.16	3.64	3.69	2.50
كردستان	6.89	16.02	11.35	12.12	9.43	10.59	11.69	14.03	11.52

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على القوائم المالية السنوية للمصارف

نلاحظ من خلال الجدول (2) ان متوسط العائد على حقوق الملكية للمصارف عينة الدراسة حصلت على نسب متفاوتة، اذ حقق مصرف كردستان اعلى معدل عائد بلغ (11.52) كمتوسط خلال المدة (2010-2017) ويليها مصرف بغداد بمعدل (10.75) كمتوسط لنفس الفترة ومصرف الشمال 9.73 كمتوسط عام، فيما حقق مصرف سومر اقل متوسط للعائد على حقوق الملكية بلغ 0.77 كمتوسط للمدة (2010-2017) اما المصارف المتبقية فقد تراوحت معدلاتها بين اعلى معدل واقل معدل وهذا ما يوضحه الشكل (7).

2-5- معدل العائد على الاستثمار Return On Investment (ROI)

وتقاس معدل العائد على الاستثمار ROI كفاءة الادارة في تشغيل موجوداتها من اجل توليد الارباح الصافية ويحتسب معدل العائد على الاستثمار بالمعادلة التالية:

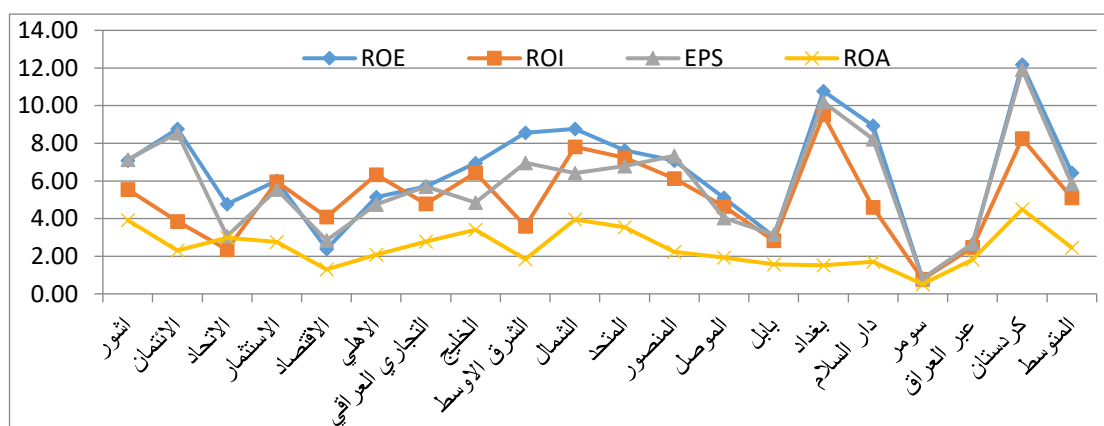
معدل العائد على الاستثمار = الارباح الصافية / مجموع الاموال المستثمرة

جدول (3) معدل العائد على الاستثمار لمصارف عينة الدراسة

المصارف	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	المتوسط
اشور	10.46	4.67	6.20	7.62	3.99	4.47	6.60	5.26	6.16
الائتمان	6.12	3.54	4.09	5.94	4.68	3.89	2.11	2.75	4.14
الاتحاد	14.06	2.80	2.97	2.72	5.69	0.31	0.36	1.55	3.81
الاستثمار	11.09	3.03	0.37	15.65	10.84	6.61	3.66	1.52	6.60
الاقتصاد	15.42	7.75	5.79	4.00	3.09	4.12	1.86	1.98	5.50
الاهلي	2.33	1.35	4.57	8.68	7.96	9.64	10.89	1.27	5.84
التجاري العراقي	2.14	2.90	4.50	4.55	3.26	2.65	10.58	4.99	4.45
الخليج	13.66	3.29	7.26	14.01	12.25	3.61	2.22	2.41	7.34
الشرق الاوسط	3.28	2.76	2.96	2.10	1.69	3.00	7.84	4.76	3.55
الشمال	12.22	4.45	4.00	7.56	7.06	12.10	9.59	9.88	8.36
المتحد	9.18	7.63	4.82	10.49	8.25	7.53	6.72	5.13	7.47
المنصور	4.53	2.91	2.86	9.36	6.26	7.24	6.92	7.30	5.92
الموصل	18.03	0.41	3.44	15.19	7.09	2.22	1.77	2.38	6.32
بابل	11.06	1.78	1.65	2.98	4.04	2.10	4.28	3.01	3.86
بغداد	15.63	2.39	1.93	13.68	11.82	12.69	16.16	7.94	10.28
دار السلام	1.81	1.37	2.33	10.08	7.06	4.33	1.84	5.21	4.25
سومر	0.71	0.15	0.44	0.74	0.82	1.53	1.57	0.17	0.77
عبر العراق	3.12	0.50	0.53	3.01	2.44	3.14	3.79	3.84	2.55
كرديستان	8.28	3.64	3.30	9.35	9.06	9.42	10.52	12.52	8.26

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على القوائم المالية السنوية للمصارف

نلاحظ من خلال الجدول (3) والشكل (7) ان المصارف العراقية الخاصة عينة البحث حصلت على متوسط العائد على الاستثمار فكانت النسبة الاعلى لمصرف بغداد اذ بلغت (10.28)، بينما حصل مصرف الشمال على نسبة (8.36) ويليهما مصرف كردستان بنسبة (8.26) ومصرف المتحد بنسبة (7.47)، اما مصرف سومر فقد حقق اقل نسبة بلغت (0.77) بينما تراوحت باقي المصارف بينهما.



المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على بيانات الجداول (2 و3 و4 و5).
شكل (7) متوسطات مؤشرات الاداء المالي للمصارف الخاصة خلال المدة (2010-2017)

3-5- ربحية السهم الواحد (Earning Per Sher(EPS)

تمثل حصة السهم العادي الواحد من الارباح المتحققة خلال فترة اعداد الارباح، وتعد مقياس للأداء الكلي للمصرف وهو أحد النماذج الرياضية لتقييم السهم ويتم حسابه بالمعادلة التالية

ربحية السهم = صافي الدخل/ عدد الاسهم العادية.

جدول (4) ربحية السهم الواحد لمصارف عينة الدراسة

المصارف	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	المتوسط
اشور	10.88	11.90	11.10	7.50	3.86	4.31	5.90	5.40	7.61
الائتمان	8.18	15.70	22.90	7.69	5.38	4.66	2.58	0.93	8.50
الاتحاد	14.65	6.40	9.70	1.64	1.66	0.29	0.33	1.39	4.51
الاستثمار	11.38	9.90	1.40	7.29	7.55	7.00	4.07	1.60	6.27
الاقتصاد	14.31	8.67	4.21	2.32	1.57	2.24	0.78	0.12	4.28
الاھلي	2.28	2.00	15.00	1.91	2.78	0.92	9.41	1.19	4.44
التجاري العراقي	22.11	7.20	13.20	5.92	3.69	2.90	3.03	4.02	7.76
الخليج	10.81	11.00	13.00	1.98	1.05	3.29	1.95	1.68	5.59
الشرق الاوسط	13.07	18.50	16.20	1.92	1.44	2.17	5.65	2.86	7.73
الشمال	14.96	10.40	13.10	12.05	6.21	1.84	0.57	0.74	7.48
المتحد	12.21	12.00	11.00	10.05	7.21	6.61	0.35	0.29	7.46
المنصور	4.89	7.90	4.90	10.11	6.76	7.90	6.79	7.00	7.03
الموصل	13.45	14.00	8.00	1.92	0.90	0.13	1.39	1.94	5.22
بابل	8.94	4.80	5.00	2.37	2.71	1.51	3.63	2.03	3.87
بغداد	13.67	19.00	14.00	12.83	11.11	2.29	8.10	4.02	10.63
دار السلام	1.56	10.30	15.30	11.00	7.72	4.73	1.50	6.96	7.38
سومر	0.69	0.30	0.80	0.71	0.79	1.44	1.50	0.16	0.80
عبر العراق	0.00	1.00	0.70	3.63	2.54	3.16	3.81	3.88	2.34
كردستان	9.09	16.00	11.30	12.12	9.43	10.59	11.78	12.20	11.57

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على القوائم المالية السنوية للمصارف

من خلال قراءة الجدول (4) نلاحظ حصول مصرف كردستان على اعلى نسبة لربحية السهم الواحد فقد بلغت (11.57) للمدة (2010-2017) ويليه مصرف بغداد بنسبة (10.63) ومصرف الائتمان بنسبة (8.5) ومصرف التجاري العراقي بنسبة (7.76) بينما جاء مصرف سومر ليسجل اقل نسبة لربحية السهم الواحد من بين المصارف الاخرى اذ بلغت (0.8) وهذا ما يوضحه الشكل (7) ايضاً.

4-5- العائد على الموجودات (Return On Assets(ROA

هو مؤشر يقيس مدى ربحية الشركة نسبة إلى إجمالي أصولها، ويعطي العائد على الأصول ROA

فكرة عن مدى كفاءة الإدارة في استخدام أصولها لتحقيق الأرباح، ويتم احتساب العائد على الأصول بقسمة أرباح الشركة السنوية على إجمالي أصولها.

جدول (5) معدل العائد على الموجودات للمصارف عينة الدراسة

المصارف	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	المتوسط
اشور	5.21	4.67	6.20	4.43	2.23	2.39	3.85	3.59	4.07
الاثتمان	1.37	3.54	4.86	1.91	2.15	1.88	1.24	0.47	2.18
الاتحاد	6.94	2.80	2.97	9.02	2.10	0.12	1.26	2.56	3.47
الاستثمار	3.62	3.03	0.37	5.15	5.17	3.17	1.76	0.70	2.87
الاقتصاد	3.46	2.54	3.89	0.53	0.46	0.88	0.31	0.50	1.57
الاهلي	1.06	1.35	4.57	2.56	1.13	0.43	4.06	0.49	1.96
التجاري العراقي	6.50	2.90	4.50	2.65	2.05	1.75	3.39	2.18	3.24
الخليج	2.26	3.29	7.26	6.07	4.43	1.22	0.73	0.84	3.26
الشرق الاوسط	1.49	2.76	2.96	2.70	0.53	0.80	2.23	0.95	1.80
الشمال	2.80	4.45	4.00	2.62	1.31	7.71	3.34	4.26	3.81
المتحد	6.42	7.63	4.82	3.99	4.56	3.41	0.20	0.17	3.90
المنصور	2.13	2.91	2.86	3.20	1.91	1.84	1.54	1.33	2.21
الموصل	5.50	0.41	3.44	6.90	0.52	0.16	0.86	1.20	2.37
بابل	2.22	1.78	1.65	1.08	1.56	1.00	2.51	1.46	1.66
بغداد	1.42	2.39	1.93	1.82	1.52	0.35	1.69	0.92	1.50
دار السلام	0.24	1.37	2.33	2.30	1.83	1.23	0.41	2.52	1.53
سومر	0.41	0.15	0.44	0.43	0.47	0.98	1.07	0.10	0.51
عبر العراق	0.98	0.50	0.53	2.70	1.55	2.20	2.42	2.91	1.72
كرديستان	1.85	3.64	3.30	3.38	5.49	4.14	5.24	6.29	4.17

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على القوائم المالية السنوية للمصارف

حققت المصارف الخاصة عينة الدراسة متوسطات متذبذبة للعائد على الموجودات اذ كانت النسبة الاعلى لمصرف كردستان (4.17) ويليه مصرف اشور بنسبة (4.07) ومصرف المتحد بنسبة (3.90) ومصرف الشمال بنسبة (3.81) بينما سجل مصرف سومر 5% وهذا ما يوضحه الجدول (5) الشكل (7).

5-5- علاقة الانتاجية الكلية بمؤشرات الاداء المالي للمصارف

اثبتت الاختبارات الاحصائية وجود علاقة طردية بين مؤشرا الاداء المالي ومؤشرات الانتاجية في القطاع المصرفي العراقي الخاص للمدة (2010-2018)، ويوضح الجدول (7) بان هناك علاقة بين المؤشر العام للانتاجية (techch) ومعدل العائد على حقوق الملكية وربحية السهم.

جدول (6) الارتباط بين مؤشرات الانتاجية ومؤشرات الاداء المالي في المصارف العراقية الخاصة للمدة (2010-2017)

		ROE	ROI	EPS		ROA	techch	Pech	tfpch
techch	Pearson Correlation	.236**	.017	.245**		.161	1	-.077	.844**
	Sig. (2-tailed)	.006	.849	.004		.065		.381	.000
	N	133	133	133		133	133	133	133
pech	Pearson Correlation	-.100	-.034	-.105		-.073	-.077	1	.271**
	Sig. (2-tailed)	.252	.694	.230		.403	.381		.002
	N	133	133	133		133	133	133	133
tfpch	Pearson Correlation	.158	-.005	.144		.095	.844**	.271**	1
	Sig. (2-tailed)	.070	.958	.097		.277	.000	.002	
	N	133	133	133		133	133	133	133
**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).									

المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS الاصدار 21.

6- الخاتمة:

1-6- الاستنتاجات

6-1-1- هناك أثر ايجابي لسياسات التحرير المالي والاقتصادي على الانتاجية الكلية في القطاع المصرفي العراقي الخاص خلال المدة (2010-2017)، اذ اوضحت النتائج ان هناك تطور ايجابي للانتاجية الكلية قد حققها المصارف خلال هذه المدة وهذا ما يثبت صحة الفرضية الاولى للبحث، اذ تعزى معدلات الانتاجية الايجابية الى تحسن في المستوى التكنولوجي او زيادة الكفاءة او كلاهما للمصارف.

6-1-2- اثرت الازمة التي تعرض لها الاقتصاد العراقي سلباً على الانتاجية الكلية للقطاع المصرفي العراقي الخاص وهذا ما اوضحته النتائج اذ انخفضت مستويات الانتاجية في عامي 2014 و2016 وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية للبحث.

6-1-3- هناك علاقة طردية بين الانتاجية الكلية والاداء المالي للمصارف العراقية الخاصة خلال المدة (2010-2017) وهذا ما اكدته نتائج الارتباط والذي يثبت صحة الفرضية الثالثة.

6-1-4- تذبذبت مستويات الانتاجية الكلية للمصارف العراقية الخاصة فقد حقق المصرف الاهلي اعلى متوسط انتاجية خلال المدة (2010-2017) اذ بلغ (3.78) ويلي مصرف الاقتصاد بمتوسط (3) اما اقل متوسط حققه مصرف اشور اذ بلغ (1.04) خلال نفس الفترة.

6-1-5- تباينت المتوسطات لمؤشرات الاداء المالي للمصارف العراقية الخاصة خلال المدة (2010-2017) اذ تميزت بعض المصارف عن الاخرى اهمها مصرف (الشمال، بغداد، كردستان) اذ حققت اعلى المستويات لمؤشرات الاداء المالي، فيما سجل مصرف سومر اقل مستوى لجميع مؤشرات الاداء.

2-6- التوصيات:

6-2-1- الاستفادة من النتائج التي توصل اليها في قياس الانتاجية الكلية للمصارف العراقية الخاصة من اجل الاستفادة منها في اتخاذ القرار وتقييم الاداء الاجمالي للمصرف ومقارنتها مع المصارف الاخرى اذ تتميز هذه الطريقة بانها تعتمد على توليفة من المدخلات والمخرجات مع الاخذ بنظر الاعتبار البيئة التنافسية.

6-2-2- ينبغي على البنك المركزي إلزام المصارف الخاصة بتضمين مؤشرات الانتاجية المصرفية في تقاريرها الى جانب مؤشرات المالية لأنها تعطي صورة حقيقية ودقيقة للوضع الاجمالي للمصرف.

6-2-3- تحسين المستوى التكنولوجي المستخدم من قبل المصارف الذي يعتبر أحد العوامل الرئيسية التي تؤثر بشكل اساسي بمستوى الانتاجية الكلية للمصارف لا سيما استخدام اجهزة الصرف الالي وينبغي متابعة المصارف حول تطبيق هذا الجانب من قبل البنك المركزي.

المصادر:

- 1- سوق العراق للأوراق المالية، اعداد مختلفة (2010-2017)، (قوائم التدفقات النقدية للمصارف)، العراق
- 2- سوق العراق للأوراق المالية، اعداد مختلفة (2010-2017)، (التقارير المالية للمصارف)، العراق
- 3- K. Chen, H. Yang, 2011, (A Cross-Country Comparison of Productivity Growth using the generalised metafrontier Malmquist Productivity index: with application to Banking industries in Taiwan and China) Science+Business media LLC , 35 , PP. 179-212 .
- 4- G. Westhuizen , 2013 , (Bank Productivity and Sources of Efficiency: A Case of the Four Largest Banks In South Africa) , International Business and Economics Research journal , VOL. 12 , NO. 2 , PP. 127-138.
- 5- F. Sufian , 2007 , (Size and Total Factor Productivity Change in Malaysian Non-commercial Banking Financial Institutions: A Non-Parametric Malmquist Productivity Index Analysis) , International Journal of Business and society , Vol. 8 , No. 1 , PP. 39-56 .
- 6- H. Park , 2001 , (An Empirical Investigation of (In) Efficiency Levels and Productivity Change in the Korean banking Sector) , A dissertation submitted in partial fulfillment of Philosophy Department of Economics, New York University.
- 7- A. Jreisat and H. Hassan, 2016 (Productivity Change of the Egyptian Banking Sector: A. Two Stage Non _Parametric Approach) To Pics in Middle Eastern and African Economies , Vol.18, Lssuel.P.P.145_155.
- 8- O. K. Gupta, Y. Doshit and A. Chinubhai , 2008 , (Dynamics Productivity Efficiency of Indian Banks) , International Journal of Operations Research , Vol . 5 , No.2 ,pp.78_90.
- 9- P.P. Athanasoglou , E.A. Georgiou and C.C. Staikouras ,2008 (Assessing Output and Productivity Growth in the Banking Industry) Bank of Greece Eurosys tem , working Poper , Economic Research Department Special Studies Divison 21.
- 10- A. B. Jreisat 2011, (Efficiency and Productivity Growth of the Banking Sector in Jordan) , A thesis Submitted in fulfillment of the requirements for the degree of Doctor of Philosophy, School of Economics and finance , University of Western Sydney , Australia.
- 11- T. Bolli and M. Farsi, 2015 (The Dynamics of Productivity in Swiss Universities), Journal prop Anal , Vol.44, pp.21-38.
- 12- M. D. Hadad, M. J. B. Hall, K. Kenjegalieva, W. Santoso and R. Simper, 2009 , (Productivity Change in Indonesian Banking Application of a New Approach to Estimating Malmquist Indices) , Dept. Economics, Loughborough University, ISSN 1750-4171, PP. 1-29 .
- 13- Ihsan Isik , Ihsan Kulali and Busra Agcayazi Yilmaz, 2016, Total Factor productivity change in the middle East Banking : The case of Jordanian Banks at the Turn of the millennium , International Journal of Resear in Business and social , 5 (3), 1-29.
- 14- Pankaj sahay , 1996 , productivity change in Indian Banking : A Generalized Malmquist productivity Index Approach , A Dissertation submitted to the faculty of the university of North Carolina at chapel Hill in partial fulfillment of the requirements for the degree of Doctor of philosophy in the Department of Economics.
- 15- Manthos D. Delis, Philip Molyneux and Fotios pasiouras , 2009, Regulations and productivity growth in banking , Munich personal Repec Archive (MPRA) , paper NO.13891, Posted 10.

- 16- Gerhardas van der Westhuizen , 2013 ,(Bank productivity and sources Efficiency change : A Case of the four Largest Bank In south Africa) , International Business and Economics Resarch Journal , volme 12, Number 2.
- 17- Angela Roman and Alina camellia sargu , 2014 ,(Dynamics of banking productivity the per-and post-Eu Accession period : Enpirical Evidence from Bulgaria and Romania) , Actual problems of Economics , 2(152).
- 18- Vinish Kathuria , Rajesh Raj S.N and kunal sen , 2011 , (productivity Measurement in Indian Manufacturing : A Comparison of Alternative methods) ,(CMDP Monograph series No.65) The Economic and social Research Gouncil (ESRC), United Kingdom.
- 19- Alejandro Nin , Channing Arndt paul V. preekel , 2003 , (Is Agriculturel productivity in developing countries really shrinking ? New Eridence using a modified Non parametric Approach) , Journal of Development Economics 71, 395-415.
- 20- Carlos Pestana Barros , Mitton Nektarios and nicolas peypoch , 2009 , (A luenberger Index for the Greek Life Indusy) , European Resarch studies , volume XII , Issue 4.
- 21- Kristiaan Kerstens , Zhiyang Shen and Ignace van de woestyne , 2017 , (Comparing Luenberger and Luenberger-Hicks – moorsteen productivity indicators : How well is total factor productivity approximated?) , International Journal of production Economics , doi : 10.1016/j.ijpe .2017.10.010
- 22- Carlos pestana Barros , Antonio Gomes de menezes , Nicolas peypoch , Barnadin solonandrasana and Jose cabral Vieira , 2008 , (An Analysis of hospital Efficiency and productivity growth using the Luenberger indicator) , Heath Care manage sci , 11, 373_381.
- 23- Barnabe Walheer and Lingia zhang , 2018 , (profit Luenberger and malmquist-Luenberger indexes for multi-activity decision-making units : The case of the star-rated hotel industry in china), Tourism management 69,1-11.
- 24- Fare, R., Grosskopf, S., Norris, M., Zhang, Z., (1994). (Productivity growth, technical progress, and efficiency change in industrialized countries), The American Economic Review 84, 66–83.
- 25- Shilpa Bogra nee Chaudhary, 2013 , (Health and Productivity: an Analysis of Contemporary Indian Agriculture), Thesis Submitted to the University of Delhi for the Award of the Degree of Doctor of Philosophy in Economics, Indian .
- 26- Robert Inklaar and W.Erwin Diewert , 2015 , (Measuring industry productivity and Cross-Country convergence) , Journal of Econometrics , <http://dx.doi.org/10.1016/j.jeconom.2015.12.013>.
- 27- Mahmood Nasir , Maqsood Hussain , Arshed Bashir and Mahammad Qasim , 2015 , (Total Factor productivity Growth and Its Contri Bution to output Growth of minor Crops in Punjap , Pakistan) J.Agric Res .53(3)
- 28- Mahammad Ali Imran , Asghar Ali , Miehran Hussain , sarfraz Hassan and Nasir Nadeem , 2017 , (Estimation of Total Factor productivity Growth of major Grain Crops in Pakistan : 1972-2013) , International Review of Social Sciences , Vol.5 , Issue.4.
- 29- W. Erwin Diewert and Kevin J. Fox, 2007, (Malmquist and Tornqvist Productivity Indexes Returns to Scale and technical Progress with imperfect Competition),
- 30- Nasir Nadeem, Muhammad Siddique Javed, Saltan Ali Adil and Sarfraz Hassan, 2010, (Estimation of Total Factor Productivity Growth in Agriculture Sector in Punjab, Pakistan:1970-2005), Pak. J. Agri. Sci., Vol. 47 (1), 53-58.
- 31- Adiq Kiani, 2008, (An Analysis of Productivity Growth and Rata of Return to Research in Agriculture Sector of North West Frontier Province), Sarhad J. Agric. , Vol.24, No.3.

ملحق (1) مؤشر الانتاجية الكلية للقطاع المصرفي العراقي الخاص خلال المدة (2010 –
(2017

السنوات / المصارف	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
اشور	0.55	1.73	0.86	0.69	0.74	1.02	1.72
الاستثمار	0.63	2.58	0.84	0.47	0.75	1.30	2.65
الاقتصاد	0.62	16.06	0.04	0.77	0.46	0.57	2.45
الاهلي	0.58	15.82	0.04	0.81	0.36	0.20	8.62
الائتمان	1.40	1.31	0.86	1.31	0.54	0.57	4.87
التجاري العراقي	1.55	1.46	1.09	1.19	0.91	0.68	2.33
الخليج	0.87	2.10	1.52	0.86	0.89	0.58	4.49
الشرق الاوسط	0.96	1.53	1.37	0.87	0.87	0.73	1.90
المتحد	0.66	1.54	1.54	0.58	1.16	0.74	2.96
المنصور	1.32	0.71	2.33	0.81	1.26	0.43	1.52
الموصل	0.97	0.89	1.58	1.32	1.52	0.17	3.52
بابل	1.92	1.17	1.24	0.30	2.24	2.20	0.45
بغداد	1.78	1.16	1.21	0.39	1.53	12.87	0.09
دار السلام	2.24	0.71	2.04	0.23	1.20	0.73	2.34
سومر	3.06	0.62	2.63	0.18	1.40	1.00	1.17
عبر العراق	1.09	0.39	2.94	0.13	3.15	0.65	0.94
كوردستان	1.10	0.62	3.79	0.12	3.59	2.81	0.17
الاتحاد	1.79	0.77	0.90	0.87	3.48	0.91	0.30
الشمال	1.08	1.41	1.18	0.21	4.16	1.40	0.89

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (DEAP Version 2.1)

وسائل البنك المركزي العراقي في إدارة سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي

خالد زيدان عبدالهادي
رئيس ملاحظين
دائرة المحاسبة
البنك المركزي العراقي / بغداد

الدكتور ثائر أحمد سعدون السمان
أستاذ
عميد كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة الموصل

Khalid_zaidan87@yahoo.com thaeir_alsamman@yahoo.com

المستخلص:-

إتجه البنك المركزي العراقي إلى بذل جهود إستثنائية بعد عام 2003 لحد الآن من أجل رفع سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي من خلال بيع العملة الأجنبية وشراء الدينار في سوق الصرف الأجنبي، وقد واجه الاقتصاد العراقي نوعين من الإنحرافات الداخلية المتمثلة بارتفاع التضخم والخارجية تمثل بتدهور في سعر الصرف الأسمي، حيث يرسم البنك المركزي العراقي السياسة النقدية والتي تؤدي دوراً مهماً في السياسة الاقتصادية للدولة، العجز في الموازنة العامة وفي ميزان المدفوعات للارتفاع في المستويات العامة للأسعار وفي معدلات البطالة.

عادةً ما تهدف السلطات النقدية إلى اعتماد سياسات لضمان استقرار أسعار صرف العملات لتفادي التقلبات التي تتعرض لها بين فترة زمنية وأخرى، لذا فإن تحديد سياسة سعر الصرف ضرورية عند تبادل المنتجات والأصول وعوامل الإنتاج، لا سيما في الدول النامية التي تعاني من اختلالات كبيرة في ميزان المدفوعات، الأمر الذي يعرضها للأزمات، وقد شهدت السياسة النقدية في العراق تحولاً كبيراً منذ سنة 2004، إن الأداة الرئيسية للبنك المركزي العراقي هي سعر الصرف وثباته أسمى وفق سياسته النقدية، وقامت السلطة النقدية باعتماد نظام سعر صرف ثابت، لذا فإن البنك المركزي العراقي اعتمد أسلوب المزايدات اليومية لبيع العملة الأجنبية بما يمكن من تحديد سعر الصرف وفرض الاستقرار في قيمة الدينار العراقي واستقرار المستوى العام للأسعار والحد من التضخم.

أولاً: مشكلة البحث

إن نظام سعر الصرف له تأثير مباشر وغير مباشر على النمو الاقتصادي، إذ ترتبط سياسة سعر الصرف بسياسة التضخم.

ثانياً: أهمية البحث

إن هناك مجموعة من الخطوات لإعتماد آليات اقتصاد السوق وتحقيق الاستقرار الاقتصادي لوضع أساس التنمية المستدامة يؤدي فيها القطاع الخاص الدور الرئيس.

ثالثاً: فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مفادها أن وسائل السلطة النقدية في إدارة سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار تعمل بصورة كفوءة وفاعلة، حصول البنك المركزي العراقي على استقلاليته بموجب القانون رقم (56) لسنة 2004 مكنته من السيطرة على التضخم واستخدام البنك المركزي العراقي الأدوات غير المباشرة للحد من التضخم.

رابعاً: هدف البحث

بغية تحقيق فرضية البحث فلا بد من تحقيق الأهداف الآتية:

1. الوقوف على واقع سعر صرف الدينار العراقي خلال الفترة 2016-2017.
2. التلازم بين سعر الصرف السوقي والسعر الرسمي.
3. تقييم كفاءة الأدوات الحديثة المستخدمة لمزاد العملة ومزاد الحوالات والسندات والتسهيلات القائمة التي ساهمت في الحد من التضخم.

خامساً: مفهوم سعر صرف الدينار العراقي

يعرف سعر الصرف لعملة ما بأنه: نسبة مبادلة هذه العملة بالعملة الأخرى (العالمي، 2002، 102)(الغالي، 2002)(الونداوي، 2010، 113)(الشكري، 2013، 2) وبتعبير آخر فإن سعر الصرف هو قيمة الوحدة الواحدة من العملة الأجنبية مقوماً بعدد من وحدات العملة المحلية).

إن استقرار سعر الصرف يعد حافزاً لزيادة النمو الاقتصادي والارتقاء بمستويات الإنتاج وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

ومن العوامل المؤثرة على أسعار الصرف (العاني، 2005، 33)(الشكري، 2013، 142)

1. ارتفاع معدلات الصرف للعملة الأجنبية، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض قيمة العملة الوطنية تجاه هذه العملات.

2. تراجع الصادرات أو انخفاض أسعارها يؤثر على حجم التدفقات النقدية الداخلة إلى البلد.

3. الحروب والكوارث الطبيعية.

4. معدل التضخم.

5. الديون الخارجية.

6. أسعار الفائدة.

سادساً: السياسة النقدية التي اعتمدها البنك المركزي العراقي في تقليص التضخم

حصل البنك المركزي العراقي على الاستقلالية بموجب القانون 56 لسنة 2004 وتضمن ما يلي:

(الخزرجي، 2010، 7)

أ. عدم إقراض الحكومة بشكل مباشر أو غير مباشر.

ب. عدم تلقي أوامر من الحكومة في تنفيذ أهداف السياسة النقدية.

ت. خضوع حساباتها للمدقق الخارجي وفقاً لمعايير التدقيق الدولية للبنوك المركزية.

ولابدّ من الإشارة إلى هذه الاستقلالية ضمن الحكومة وهناك تعاون في مجال تحقيق الأهداف الاقتصادية للبلد السياسة النقدية في العراق بين تراكمات الماضي وتحديات الحاضر، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الثالث والعشرون). ويعد البنك المركزي العراقي مسؤولاً أمام السلطة السياسية عند ارتكاب خطأ يهدد الاستقرار النقدي وتكون المسؤوليات واضحة بما يؤمن بيئة سليمة وفعالة لممارسة عمليتي الرقابة والمسائلة، وأن نجاح البنك المركزي في تنفيذ السياسة النقدية يتوقف على وجود سياسة واضحة لمعالجة الفجوة بين التضخم وأسعار الصرف (الخزرجي، 2010، 8).

وترتيباً على ذلك فقد اعتمد البنك المركزي بموجب القانون الجديد على أدوات جديدة لتنفيذ السياسة النقدية من حيث الأهداف لتقليل التضخم واستقرار الأسعار وكذلك المحافظة على نظام نقدي ومالي وصولاً إلى تحقيق الرفاهية الاقتصادية وإتاحة فرص العمل مع التأكيد بصورة خاصة على تقوية الدينار العراقي والحد من ظاهرة الدولار.

سابعاً: أدوات البنك المركزي العراقي في السيطرة على سعر صرف الدينار العراقي

اعتمد البنك المركزي العراقي على الأدوات الكمية غير المباشرة والتي تشمل (الاحتياطي القانوني، السوق المفتوحة، سعر الخصم، مزاد العملة الأجنبية (الدولار)، أضف إلى ذلك اعتماده على مثبت أسمى يتم من خلاله الوصول إلى الأهداف المرسومة كاستخدام إشارة سعر الصرف للدينار، وإشارة سعر الفائدة (بلندر، 2008).

❖ ساعدت مزادات العملة على تحقيق انخفاض في السيولة بما يعادل 25 تريليون دينار حتى عام 2007.

❖ تحسين سعر صرف الدينار بمقدار 40% عما كان عليه عام 2003.

❖ الحد من ظاهرة الدولار والتحول إلى الدينار العراقي كمخزن جيد للقيمة بدلاً من الدولار.

2. التسهيلات المصرفية: وتعني إدارة السيولة المصرفية بفاعلية وسهولة أكثر من خلال تشجيع التعامل بين المصارف التجارية فيما بينها، يضاف إلى تمكن البنك المركزي العراقي بالسيطرة على السيولة، ومن خلال الآلية وبموجب قانون 56 لسنة 2004، وتقسّم التسهيلات إلى نوعين:
أ. تسهيلات الإقراض القائمة، تشمل على:

❖ إئتمان أولي وعلى أساس الاستثمار الليلي وتحول إلى أسبوعي من 2007/7/1 لمدة 15 يوم وبفائدة نقطتين فوق سعر السياسة النقدية.

❖ الائتمان الثانوي: عبارة عن أئتمان قصير الأجل تصل مدة استحقاقه شهر واحد، ويعتبر مصدر لتمويل المصرف العاجز عن حصوله على تمويل من الأسواق الثانوية ويمنح بسعر فائدة ثلاث نقاط فوق سعر البنك.

❖ الأخير للإقراض: تعتبر إحدى الوظائف المهمة للبنك المركزي العراقي من خلال هذه الوظيفة يستطيع البنك المركزي العراقي المحافظة على سلامة ومثانة المركز المالي للمصارف التجارية والجهاز المصرفي عموماً، ويقوم البنك المركزي العراقي بمنح قرض لهذه الأغراض لتوفير الائتمان للمصارف التي تعاني من أزمة سيولة وبفائدة ثلاث نقاط ونصف فوق سعر البنك.

ب. تسهيلات الإيداع بالدينار العراقي: تستخدم هذع الآلية للحد من السيولة والنمو في عرض النقود وإدارة الاحتياطي الفائض لدى المصارف وبعده أشكال منها:

• الاستثمار الليلي: استثمار قصير الأجل وأصبح استثمار أسبوعي منذ 2007/7/1 وبفائدة بسعر 7% ويتغير سعر الفائدة من حين لآخر وفقاً لحاجة الاقتصاد.

• ودائع بالدولار الأمريكي: وتشمل ما يلي:

✓ الاستثمار الليلي: وبشكل أسبوعي منذ 2007/9/30 بفائدة 1%.

✓ ودائع لمدة 30 يوم وبدأ العمل بها منذ 2005/8/15 وبفائدة قدرها 1.5%

مع توقف هذا النوع في الوقت الحالي.

وإنطلاقاً مما سبق سوف يتم التطرق إلى الأدوات المستخدمة وما تحقق من نتائج وكما يأتي:
(الخزرجي، 2010، 9-11)

1. مزاد العملة الأجنبية: استخدم البنك المركزي العراقي أسلوب المزادات اليومية لبيع الدولار بهدف السيطرة على عرض النقود والسيولة العامة والتي تصب في الحد من التضخم وتحقيق الاستقرار الاقتصادي في المستوى العام للأسعار وذلك بسبب ارتباط سعر الصرف بالمستوى العام للأسعار بصورة مباشرة. بدأ تطبيق المزاد بتاريخ 2003/10/4 وما زال العمل مستمر، حيث أصبح البنك المركزي العراقي بمثابة (سوق مركزي للعملة الأجنبية) واستخدام أسلوب (التعويم المدار)، ووضع هذا المزاد حد لتقلبات قيمة الدينار مقابل الدولار وحصول تقارب بين سعر الصرف الحقيقي وسعر الصرف الاسمي بعد أن كانت هناك تعددية في أسعار الصرف قبل عام 2003، حيث تجاوز 13 ثلاثة عشر سعر صرف متنوع للدينار. واستطاع البنك المركزي العراقي بناء احتياطات بالعملة الأجنبية فاقت على الأساس الذي حدد من قبل M.F (الشبيبي، 2007) البالغ 10 مليار دولار لضمان حالة الاستقرار.

وحقق مزاد العملة ما يلي:

❖ استقرار في سعر صرف الدينار.

❖ بناء احتياطي وغطاء من العملة الأجنبية حيث بلغ الغطاء الأجنبي للدينار ما يعادل 100% من العملة المصدرة، وإن الاستقرار في سعر الصرف للثلاثة أعوام منذ عام 2007 ولحد الآن كان له الأثر الإيجابي في الحد من التضخم الناتج من فائض الطلب الكلي. إن الاستقرار في سعر الصرف انعكس على استقرار أسعار السلع وخصوصاً المستوردة والتي تمثل 40% من مكونات المعروض السلعي في العراق، ويمكن إيجاز نتائج مزاد العملة كالآتي:

❖ استقرار سعر صرف الدينار تجاه الدولار.

❖ استقرار مناخ الاستثمار.

❖ زيادة جاذبية الدينار كمخزن للقيمة.

❖ تطور بيع وشراء العملات الأجنبية بين المصارف التجارية بمعنى تنشيط السوق النقدية الثانوية.

❖ زيادة الترابط بين سعر الصرف وسعر الفائدة وإيجاد تنسيق أعمق لعمليات التحويل الخارجي.

❖ إعادة جدولة الدين المترتب على الحكومة قبل عام 2003.

❖ السيطرة على السيولة الفائضة.

وبلغ إجمالي المصدر من حوالات الخزينة لمدة 3 أشهر لغاية 2007/7/10 حوالي (9) تريليون دينار، أما حوالات الخزينة لمدة شهرين بلغ المصدر منها 900 مليار دينار عراقي، وحوالات الخزينة لمدة شهر المصدر منها بلغ 450 مليار دينار عراقي لغاية عام 2007.

5. نظم المدفوعات: يسعى البنك المركزي العراقي بالتعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي إلى تطوير أنظمة المدفوعات ضمن خطة عمل تتعلق بالتنظيم المؤسسي للبنك المركزي وتعاون مع الممولين لأنظمة المدفوعات وتحديث أنظمة المقاصة وإدخال نظام التسوية الاجمالي من خلال: (الخزرجي، 2010، 11)

❖ نظام المدفوعات يلبي احتياجات البنك المركزي والحكومة والقطاع المصرفي.

❖ نظام المدفوعات بالتجزئة يلبي احتياجات المؤسسات الصغيرة والتجار والأفراد.

❖ نظام المدفوعات يزيد من كفاءة أسواق المال وتعزيز النشاط في السوق النقدي.

❖ تطوير البنية التحتية لأنظمة الدفع والتسويات.

❖ تطور نظام المدفوعات بهدف الالتحاق بالتطور المصرفي دولياً.

اعتمد البنك المركزي العراقي على أسلوبيين في سعر صرف الدينار العراقي هي:

1. الأسلوب المباشر

أي التدخل المباشر في سوق الصرف لمبادلة الدولار بالدينار والتوظيف الضخم للصرف الأجنبي القائم على بيع الدولار وشراء الدينار (إشارةً إلى عدم وجود سوق مستقلة للدولار أو سوق للخيارات)، يلجأ البنك المركزي العراقي إلى بيع الدولار بموجب سعر محددة بما لا يتناغم مع المعنى الاصطلاحي للمزاد، إذ أن السعر الذي يباع به لا يتم التوصل إليه بالمفاوضات بل يحدد من خلال عملية تنافسية بين الأطراف المشاركة في مزايده مفتوحة أو عرض مفتوح للسعر فيثمر عن سعر نهائي يقبل به البائع، إذ يكون البنك المركزي العراقي مجهزاً بكمية من الدولار تكفي لمواجهة مشتريات المصارف الحكومية والأهلية المجازة وشركات التحويل المالي وشركات الصرافة بوصفها الجهات الرئيسية المشتريّة للعملة الأجنبية بالسعر الواحد المحدد لها من قبل الجهة العارضة.

التدخل وعرض النقد

يتخذ البنك المركزي العراقي من الدولار بوصفه المكون الرئيسي للاحتياطيات النقدية الدولية ركيزة أساسية للتدخل في السوق وإدارة الصرف، إذ تؤدي مبادلة العملة (الدولار) بالعملة المحلية إلى امتصاص

الأنواع المشار إليها أعلاه من التسهيلات ساعدت بشكل فاعل في سحب السيولة النقدية الفائضة في القطاع المصرفي. الجدير بالذكر أن البنك المركزي العراقي بدأ بإتباع سياسة نقدية متساهلة منذ آذار عام 2009 بهدف تشجيع المصارف على منح الائتمان للجمهور مع تخفيض سعر البنك من 14% إلى 9%، حيث لوحظ أن نسبة الائتمان الممنوح قياساً إلى الناتج المحلي الإجمالي في العراق ما زالت منخفضة لا تتعدى 4% إذا عرفنا أن نسبة 5% وفقاً للمعايير الدولية تعتبر منخفضة ومحدودة التأثير للتمويل بهدف تحقيق اقتصاد مستدام.

3. الاحتياطي القانوني: يعتبر أحد الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية، حيث حدد البنك نسبة 84% من رصيد الودائع الخاضعة للاحتياطي القانوني للحسابات الجارية ذات الطبيعة الجارية، ونسبة 16% كودائع ثابتة وإدخارية.

أما الاحتياطي الفائض وهي احتياطيائ فائضة مودعة لدى المصارف وقابلة للإقراض إلى الأفراد وتكون خاضعة إلى نسبة الاحتياطي النقدي بحيث تؤثر هذه النسبة سلباً على مضاعف الائتمان ووفقاً للسياسة الانكماشية التي تنتهجها السلطة النقدية، أما إذا رغبت في سياسة نقدية توسعية فإن نسبة الاحتياطي القانوني أو الاحتياطي الفائض سوف يتم تخفيضها من قبل البنك المركزي العراقي لزيادة مقدرة المصارف في خلق نقود ومن ثم الزيادة في عرض النقود.

4. مزاد حوالات الخزينة: وهو آلية فاعلة للتأثير على السيولة المصرفية الفائضة والتأثير في أسعار الفائدة القصيرة الأجل في السوق النقدية من خلال بيع وشراء (السندات أو حوالات الخزينة) وقد تم بالفعل إقامة مزادات خاصة بسندات البنك المركزي العراقي بهدف ضبط مناسيب السيولة في الأمد القصير ولإحداث العمق المالي على المدى البعيد من خلال ما يسمى بعمليات السوق المفتوحة، بالإضافة إلى الوصول إلى سعر فائدة توازني وتحقيق استقرار في القطاع المالي وانعكاس ذلك إيجاباً على القطاع الحقيقي للاقتصاد لضمانة نمو مستدام، وتضمنت مزادات حوالات الخزينة لمدة 91 يوماً طبقت منذ عام 2004 وحوالات لمدة 63 يوماً، و 28 يوماً طبقت منذ عام 2009، وبلغ إجمالي المصدر من حوالات الخزينة لمدة 6 أشهر لغاية نيسان 2009 (10442490) مليون دينار. كما قدم البنك المركزي العراقي بالتنسيق مع وزارة المالية على إعادة جدولة الدين المترتب على وزارة المالية البالغ (5393890) مليون دينار الناتج عن السحب المكشوف وحوالات الخزينة الصادرة عن وزارة المالية قبل عام 2003 ويتم تسديد هذا الدين على شكل أقساط فصلية خلال العام ويتم طرحه بالمزاد وبفائدة سنوية قدرها 5% ويتم تسديد الدين خلال (7) سنوات، حقق البنك المركزي العراقي هدفين من خلال هذه المزادات: (الخزرجي، 2010، 11)

فائض عرض النقد والسيولة المتولدة أصلاً عن تحسن وضع ميزان المدفوعات عبر قناة الإنفاق الحكومي وعلى وجه التحديد عملية تمويل الإنفاق الحكومي الداخلي بالعملة العراقية (عوض وإسماعيل، 2010). ذلك أن تسديد قيمة مشتريات العملة الأجنبية سواء من قبل المصارف التجارية أو شركات التحويل المالي أو شركات الصرافة التي تنفذ بدورها طلبات شراء الدولار نيابةً عن زبائنهم إما نقداً أو بالشيكات باستخدام الودائع الجارية القابلة للسحب، وباستخدام أي من وسيلتي الدفع لشراء العملة الأجنبية إلى البنوك يؤدي إلى انخفاض الأساس النقدي بمقدار الكمية المشتراة مقومةً بالعملة المحلية وبالتالي عرض النقد. ومن الجدير بالإشارة هنا إلى أن سعر صرف الدينار العراقي تجاه الدولار الأمريكي في البنك المركزي العراقي عبر نافذة بيع وشراء العملة الأجنبية (نقد، تعزيز رصيد حسابات المصارف في الخارج) (1190) ديناراً عراقي لكل دولار أمريكي، في حين سجل معدل سعر صرف الدينار العراقي تجاه الدولار الأمريكي في السوق الموازية للفصل الرابع / 2016 نمواً بنسبة 6.7% قياساً بالفصل ذاته من العام السابق، إذ بلغ 1299 ديناراً لكل دولار أمريكي مقابل 1218 دينار لكل دولار أمريكي للفصل الرابع / 2015.

الجدول (1)

المعدل الشهري لسعر صرف الدينار العراقي تجاه الدولار الأمريكي في السوق الموازية للفصل الرابع لعامي

2016/2015

التفاصيل	معدل سعر الصرف (دينار لكل دولار)
تشرين الأول	1220
تشرين الثاني	1219
كانون الأول	1216
معدل سعر الصرف للفصل الرابع / 2015	1218
تشرين الأول	1298
تشرين الثاني	1295
كانون الأول	1303
معدل سعر الصرف للفصل الرابع / 2016	1299

وسجلت الكميات المباعة من الدولار الأمريكي في نافذة بيع وشراء العملة الأجنبية في البنك المركزي العراقي (نقداً وتعزيز رصيد واعتمادات مستندية) خلال الفصل الرابع / 2016 انخفاضاً بلغت نسبته 13.2% لتسجل 10.2 مليار دولار مقابل 11.8 مليار دولار توزعت بمبلغ 5 مليار دولار بيعت كاعتمادات مستندية وبنسبة (48.9% و 36.9%) تعزيز رصيد والنسبة المتبقية 14.2% بيعت كنقد من إجمالي المبيعات. أما بالنسبة إلى مشتريات البنك المركزي العراقي للدولار الأمريكي من وزارة المالية فقد

وبلغ رصيد الاحتياطيات الأجنبية نهاية الفصل الرابع من عام 2016 (53.1) تريليون دينار مقارنة بـ (63.5) تريليون دينار نهاية الفصل ذاته من العام السابق.

الجدول (4)

الاحتياطيات الأجنبية نهاية الفصل الرابع لعامي 2015-2016

(مليار دينار)

التفاصيل	الرصيد في نهاية المدة		نسبة التغير %
	الفصل الرابع / 2016	الفصل الرابع / 2015	
التقد الأجنبي في خزائن البنك	2328	2120	9.8
الاستثمارات	46851	57760	-18.9
الذهب الموجود في بغداد والخارج	3956	3626	9.1
الاحتياطيات الأجنبية	53135	63506	-16.3

2. الأسلوب غير المباشر

يكون من خلال التغيير في سعر الفائدة المحلي، إذ أن تغير سعر الفائدة تؤثر في الاستثمارات المالية دائماً ما يتم البحث عن عائد مناسب من الاستثمارات المالية المعدة للإقراض الدولي وهذا التدفق للأرصدة النقدية الدولية يؤدي إلى زيادة الطلب على عملة البلد حيث يرتفع معدل العائد المتوقع منه. وفي العراق فلا يكن اعتماد هذه الوسيلة باتخاذ سعر الفائدة كأداة لرفع قيمة العملة المحلية أو تعزيز سعر صرفها إزاء الدولار وبالتالي التصدي للتضخم، إذ أن محدودية الموجودات المالية وتنوعها ومقدار السندات المقومة بالعملة الأجنبية وعدم اعتماد الحسابات الإدخارية بالعملة الأجنبية بشكل منهجي ومنظم في إطار إصلاح مالي شامل وعدم الاكتراث للضمان المالي لقيمة المدخرات الحقيقية في مواجهة الارتفاعات الشديدة في الأسعار وما يترتب عليها من هبوط في القيمة الشرائية للنقد نتيجة عدم استجابة معدل الفائدة النقدي لمعدل التضخم، وانعدام الاستقرار السياسي واضطراب الوضع الاجتماعي، كل هذه العوامل تقود إلى اهتزاز في الرؤية المستقبلية للأوضاع الاقتصادية والسياسية وصعوبة قبول إمكانية تأثير التغير في معدل الفائدة في تقوية العملة المحلية عن طريق التدفقات الخارجية (عوض وإسماعيل، 2010).

وقد كان من نتائج الكبح المالي المستند إلى التحديد الإداري لأسعار الفائدة وربطها بسقوف أن جعل النظام المصرفي في العراق ضعيفاً، إذ أن الفائدة التي يحصل عليها الفرد لا تمثل عائداً حقيقياً للأموال المدخرة في المصارف فلن يخضع سعر الفائدة للتصحيح نتيجة التضخم، وهذا يعني أن هيكل الحوافز الذي يفترض أن يدعم توظيف الأموال يعمل على زيادة الاستهلاك على حساب الإدخار، والنقص في الإدخار يتسبب في توسيع الطلب الاستهلاكي ثم الطلب الكلي.

انخفضت بنسبة 1.4% عن الفصل ذاته من العام السابق لتسجل 8.3 مليار دولار خلال الفصل الرابع / 2016 مقارنة بـ 8.5 مليار دولار للفصل ذاته / 2015.

الجدول (2)
مبيعات ومشتريات البنك المركزي العراقي للعملة الأجنبية في نافذة بيع وشراء العملة

للفصل الرابع من عامي 2016/2015

(مليار دولار)

الأشهر	المبيعات النقدية	تعزيز رصيد	الاعتمادات	مجموع المبيعات	الشراء من وزارة المالية
تشرين الأول / 2015	453	3217		3670	2500
تشرين الثاني	593	4100		4693	3250
كانون الأول	437	2979		3416	2700
المجموع	1483	10296	0	11779	8450
تشرين الأول / 2016	478	839	1894	3211	2600
تشرين الثاني	471	1293	1680	3444	3170
كانون الأول	510	1636	1422	3568	2565
المجموع	1459	3768	4996	10223	8335

وسجل عرض النقد بمفهومي الواسع M2 (السيولة النقدية) نهاية الفصل الرابع / 2016 ارتفاعاً عن الفصل المماثل من العام السابق بنسبة 6.6% ليصل إلى 88067 مليار دينار مقابل 82595 مليار دينار نهاية الفصل ذاته من عام 2015، ويعزى ذلك إلى الارتفاع الحاصل في نمو كل من عرض النقد M1 والودائع الثابتة الأخرى بنسبة 8.1% و 1.2% على التوالي، في حين سجل معامل الاستقرار النقدي ما نسبته 1.57% (البنك المركزي العراقي، 2016)

الجدول (3)

عرض النقد ومكوناته للفصل الرابع من عامي 2016/2015

(مليار دينار)

الأشهر	العملة خارج البنك	الودائع الجارية	M1	أخرى	M2
تشرين الأول / 2015	35645	32020	67665	17087	84752
تشرين الثاني	34993	31054	66047	16889	82936
كانون الأول	34855	30580	65435	17160	82595
تشرين الأول / 2016	41491	29427	70918	17131	88049
تشرين الثاني	41160	29109	70269	16969	87238
كانون الأول	42065	28644	70709	17358	88067

ثامناً: نتائج جهود السلطة النقدية في تقوية سعر الصرف الأسمي الرسمي للدينار العراقي

ظلت السياسة النقدية في العراق تتأثر بعاملين: (الشبيبي، 2007، 2)(الغري، 2000)

❖ الطبيعة الريعية للاقتصاد العراقي ولا سيما النفطية والتي جعلت عرض النقد مرتبط بشكل تلقائي

بالمركز المالي للحكومة وسياساتها الانفاقية.

❖ ضعف التنسيق بين السياستين النقدية والمالية.

الارتباط الطردي بين سعر الصرف الرسمي والسوقي

تبدأ المرحلة الأولى من تدخل البنك المركزي العراقي في سعر الصرف الأجنبي في تشرين الأول 2003 لغاية 2017، حيث سجل سعر صرف العملة الوطنية تحسناً تدريجياً ملحوظاً، إذ تشير المعلومات الصادرة عن البنك المركزي العراقي عن ارتفاع سعر صرف الدينار في السوق الحرة بإعتباره الأكثر تعبيراً عن السعر التوازني من (1936) دينار للدولار الواحد (معدل الأشهر الثلاثة لعام 2003) إلى (1186) ديناراً في 2010 ليستقر عند (1185) دينار في شهر آذار 2011.

تبدأ المرحلة الثانية من نيسان 2011 إلى كانون الأول 2011، حيث سجل خلالها سعر صرف الدولار إزاء العملة المحلية اتجاهاً متصاعداً في السوق الحرة وهو ما يترجم تراجع القيمة التبادلية السوقية للدينار العراقي على الرغم من ثبات معدلات الصرف التي يحددها البنك المركزي العراقي بإعتبارها معدلات فائدة لسوق الصرف في مزاد العملة الأجنبية اليومي (راجع النشرة السنوية للبنك المركزي العراقي 2011).

تبدأ المرحلة الثالثة من كانون الثاني 2012 فعلى الرغم من لجوء البنك المركزي العراقي إلى اعتماد خفض جديد في سعر صرف الدولار في مزاد العملة الأجنبية (أي دفع سعر الصرف الأسمي للدينار العراقي) فإن ذلك أدى إلى ارتفاع شديد وسريع في سعر صرف الدولار (راجع تقرير السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي / الربع الأول والثاني 2012). ويوضح الجدول (5) تطور سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار في السوقين الرسمي والموازي.

الجدول (5)

تطور سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي في السوقين الرسمي والموازي

سعر صرف الدولار في السوق	السنوات	الفرق	سعر صرف الدولار في المزاد	نسبة التغير السني لسعر صرف الدينار	سعر صرف الدولار في السوق الموازي	نسبة التغير سعر صرف الدينار في السوق الموازي	نسبة التغير السني لسعر صرف الدينار
1453	2004	0	1452	0.000688705	-	0.000688231	-
1473	2005	3	1469	0.000680735	1.15	0.000679348	61.29
1475	2006	8	1467	0.000681663	0.13	0.000677966	0.20
1267	2007	12	1255	0.000716813	16.89	0.000789266	16.41
1203	2008	10	1193	0.000838223	5.19	0.000831295	5.32
1182	2009	12	1170	0.000854701	1.96	0.000896024	1.77
1186	2010	16	1170	0.000854701	0	0.00084317	0.33
1185	2011	10	1170	0.000854701	0	0.0003612	0.83
1185	2012	10	1166	0.000857633	0.34	0.00081103	3.0008
	2013		1166	0.000857633	0	0.000819672	1.11
	2014		1166	0.000857633	0	0.000823952	1.44
	2015		1166	0.000857633	0	0.000813135	1.31-
	2016			0.000857633			

المصدر:

- مهوس، حسين عطوان، سعر صرف الدينار العراقي ما بين تأرجح أسعار النفط العالمية والضغط على الاحتياطيات الدولية، مجلة البنك المركزي العراقي (2004-2014) النشرات السنوية، بغداد، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث.
- البنك المركزي العراقي، 2015، أسعار الصرف من بداية المزاد ولغاية 2015/2/19، ومن 2015/4/6 ولغاية 2015/11/18 بغداد، مزاد العملة، <http://www.cbi.ig/index.php?pid.currency.auctions>.

تاسعاً: أسلوب إدارة الصرف

إن السلطة النقدية إذا استمرت في نهجها برفع سعر صرف الدينار إزاء الدولار (أي خفض قيمة الدولار مقوماً بالدينار) بعد تراجع معدل التضخم والسيطرة عليه وتثبيت سعر الصرف الأسمي عند مستوى قد لا يعكس بالضرورة مستواه التوازني في السوق، فعندما تكرر النسبة العظمى من الموارد في صالح الاستهلاك الجاري مع مقدرة محدودة في الطاقة الاستيعابية الاستثمارية وانخفاض القدرة التنافسية للصناعات المنتجة للسلع (عدا النفط) وطغيان الأنشطة الخدمية وتسارع مستويات أسعارها وارتفاع مستوى البطالة وانخفاض إنتاجية القطاع الصناعي والزراعي وارتفاع التكاليف الإنتاجية فكل ذلك يؤدي إلى استنزاف الاحتياطيات الأجنبية ومن المتعذر عملياً أن تتمكن أداة نقدية واحدة تحقيق أكثر من هدف واحد ولم تتم الاستعانة بأدوات أخرى لتحقيق تعديلات ضرورية خاصة المالية منها والهيكلية تساعد في وضع

الاقتصاد في مساره الصحيح فإن الجرعات المتولدة في تعديل سعر الصرف إدارياً كانت في حد ذاتها غير متوافقة مع الاقتصاد ككل.

إذ ترتب على هذا الوضع أن أمست القيمة الخارجية الرسمية للعملة المحلية تتمدد من قبل نشاط البنك المركزي العراقي بينما القيمة السوقية الوطنية لذات العملة تتقرر استجابةً لقوى السوق التي بدورها تعكس الأوضاع الاقتصادية والسياسية غير المرغوبة عموماً في البلد (عوض وإسماعيل، 2010).

إن العمل على استمرار رفع سعر الصرف الأسمي الرسمي للدينار مقابل الدولار دون تحسن مستوى الإنتاجية وبذل جهود متميزه لتقليل التكاليف الإنتاجية يؤدي إلى تدهور القدرة التنافسية للصادرات المحلية، وحيث أنه ليس هناك بالأفق ما يشير إلى إزالة أو التخفيف من نسبة القيمة المضافة لكل وحدة من مدخلات الإنتاج (العمل ورأس المال) على مستوى القطاعات الإنتاجية لا سيما السلع القابلة للمتاجرة الدولية (عدا النفط) فإن هذا من شأنه أن يعمق من فشل نمو قطاع التصدير غير النفطي في تشغيل الموارد البشرية العاطلة والنهوض بنسبة مشاركة القطاعات الإنتاجية السلعية في توليد الناتج الكلي في الوقت الذي تتسبب فيه الزيادة في الدخل المحلي الكلي ارتفاعاً في الطلب على السلع المستوردة، من ناحية أخرى قاد تدهور القيمة التبادلية للعملة السورية والإيرانية والتركية في سوق الصرف لأسباب سياسية واقتصادية أدت إلى انخفاض أسعار منتجات هذه البلدان ومن ثم زيادة الطلب عليها. وقد قابل ارتفاع القدرة التنافسية لصادرات هذه البلدان انحسار القدرة التنافسية للصادرات العراقية بسبب جهود السلطة النقدية في رفع سعر صرف الدينار العراقي إزاء الدولار من جهة وضعف إنتاجية الاقتصاد عموماً، مما شكل عامل طلب إضافي أكبر على الدولار وبالتالي ممارسة ضغط نحو الأعلى على قيمته التبادلية السوقية مقابل طلب أقل على العملة العراقية نتيجة انخفاض الصادرات المحلية وزيادة عرض الدينار بسبب ارتفاع الاستيراد الأجنبي وممارسة الضغط نحو الأسفل على سعر صرفه في السوق، ناهيك عن غياب قواعد وضبط عمليات الاستيراد وضعف الرقابة على إعادة التصدير من جانب وانخفاض القيمة الدولارية للاستيرادات من جانب آخر.

الاستنتاجات:-

1. وفرَّ قرار البنك المركزي العراقي تدنية سعر صرف الدولار إزاء الدينار في السوق الرسمي للمصارف المصرح لها الدخول إلى مزاد العملة وشركات التحويل المالي وشركات الصرافة والتجار وشركات الأعمال المتعاملة معها أو المشتركة في المزاد من خلال المصارف متلازماً مع ضعف التدقيق فرصة لشراء كميات ضخمة من الدولار عبر طرق تبررها شتى الذرائع لا تعكس بالضرورة حاجة تمويل الإنتاج والاستهلاك المحليين من السلع الأجنبية المستوردة بقدر ما تترجم نية هذه الجهات إعادة بيعه بسعر أعلى في السوق الحرة للاستفادة من الفرق كأرباح أو تعزيز الأرصدة الإذخارية الدولارية خارج البلد.
2. زيادة مبيعات البنك المركزي العراقي في مجال الحوالات بما لا يتجاوز 40% والباقي 60% للبيع النقدي.
3. قاد التحكم في سعر الصرف بالتدخل من خلال البنك المركزي العراقي أي حصول فارق كبير بين السعر الرسمي وسعر السوق مع تعاضد الكلفة المالية لاستخدام الاحتياطات الدولية ذلك أن اللجوء إلى الاحتياطي النقدي الأجنبي يعتمد على المدى المسموح به للعملة بالتقلب، فكلما اتجه البنك المركزي العراقي إلى تثبيت سعر الصرف تطلب ذلك احتياطات دولية أكبر، والحاجة إلى الاحتياطي الدولي يرتبط أيضاً بقرار تعديل سعر الصرف، فكلما كان التعديل نحو ضغط قيمة العملة الأجنبية إزاء العملة المحلية محسوساً ومستمراً زاد الطلب على هذا الاحتياطي، وطالما ظل التدخل في سوق الصرف الوسيلة الرئيسة لرفع سعر الصرف الرسمي للتحكم في التضخم والميل لتثبيته وأن سعر الصرف السوقي لا يستجيب له فإن حاجة السلطة النقدية للاحتياطات الدولية مرشحة للاستمرار والارتفاع.

المقترحات:-

1. تدقيق معاملات المزاد من قبل البنك المركزي العراقي والمطالبة بالمستندات الأصولية لتحويل الأموال إلى الخارج مثل إجازات الإستيراد أو التجانس الضريبي، والتصريحة الكمركية ومستندات الشحن.
2. إحكام السيطرة على مصادر الطلب الرئيسية مع الدولار.
3. نرى من الضروري وضع مديات عليا ودنيا لسعر الصرف ويتم السماح له بالتقلب بين تلك الحدود ويحافظ البنك المركزي العراقي على سعر الصرف داخل تلك الحدود ومن خلال تدخله فيها.
4. ضرورة اشتراك كافة المصارف في مزاد العملة وفق ضوابط يحددها البنك المركزي العراقي، وعدم إشراك الشركات والمكاتب الأهلية الخاصة.
5. تفعيل الأدوات النقدية للبنك المركزي العراقي المتبعة حالياً لتحديث وتطوير وزيادة كفاءة سوق الأوراق المالية في العراق ولمواكبة التطورات في الأسواق العالمية.
6. تنشيط وتفعيل القطاع المصرفي وتوسيعه بما يخدم قاعدة تحتية مصرفية تواكب تطور المصارف الإقليمية والدولية وانسجاماً مع قانون الاستثمار الجديد.
7. تفعيل عمل المصارف الأهلية لتوظيف سيولتها الفائقة في تقديم الائتمان وزيادة مساهمتها في تطوير القطاعات الاقتصادية والمشاريع الخاصة التي تعاني من انخفاض حجم تكوين رأس المال.
8. التوسع في طرح الحوالات والسندات الحكومية.
9. إعادة تنشيط عمل المصارف المتخصصة (الزراعي، الصناعي، العقاري).
10. تخفيض قيمة المديونية الخارجية للعراق.
11. العمل على تخفيض أسعار الفائدة في العراق بغية زيادة الفرص الاستثمارية التي تؤدي الى تحسين سعر الصرف للدينار العراقي تجاه العملات الاخرى وبالتالي تقليل الموجات التضخمية.

المصادر:-

1. بلندر، آلان، 2008، استقلالية البنك المركزي، ترجمة مظهر محمد صالح، بيت الحكمة.
2. البنك المركزي العراقي، 2016، دائرة الإحصاء والأبحاث / قسم الاقتصاد الكلي، التقرير الاقتصادي للفصل الرابع.
3. البنك المركزي العراقي، 2016، دائرة الإحصاء والأبحاث، قسم الاقتصاد الكلي، التقرير الاقتصادي للفصل الرابع.
4. الخزرجي، ثريا، 2010، السياسة النقدية في العراق بين تراكمات الماضي وتحديات المستقبل، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الثالث والعشرون.
5. الشبيبي، سنان محمد رضا، 2007، ملامح السياسة النقدية في العراق، صندوق النقد العربي، أبو ظبي.
6. الشكري، عبدالعظيم، 2013، أثر سعر الصرف على التضخم النقدي في العراق للمدة 1991-2010، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 15، العدد 4.
7. العامري، محمد علي إبراهيم، 2002، سعر الصرف الأجنبي / مدخل نظري، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، المجلد 1، العدد 2.
8. العاني، عماد محمد، 2005، سياسة صرف الدينار العراقي في ظل المتغيرات الاقتصادية الراهنة، مجلة الاقتصاد العراقي بين الواقع والطموح، كلية الإدارة والاقتصاد، بغداد.
9. الغالي، عبدالحسين جليل، 2002، سعر الصرف، العوامل المؤثرة فيه وإدارته في ظل الصدمات الحقيقية والنقدية، أطروحة دكتوراه، جامعة الكوفة.
10. الغري، نهاد عبدالكريم أحمد، الملامح والاتجاهات الراهنة للسياسة النقدية في العراق (من التقيد إلى التحرير) ومجالات تفعيلها، العدد 18، <http://www.docudesk.com>.
11. مهوس، حسين عطوان، سعر صرف الدينار العراقي ما بين تأرجح أسعار النفط العالمية والضغط على الاحتياطيات الدولية، مجلة البنك المركزي العراقي (2004-2014) النشرات السنوية، بغداد، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث.
12. الونداوي، نشأت مجيد حسن، 2010، قياس تأثير المستوى العام للأسعار وعرض النقد على سعر صرف الدينار العراقي للفترة 1980-2002 باستخدام نموذج التعديل الجزئي، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 82.

فرض الوصاية على المصارف المتعثرة ودوره في تأهيلها (دراسة تحليلية في أصل فرض الوصاية من قبل البنك المركزي العراقي وتأثيراتها الايجابية في اعادة تأهيل المصارف المتعثرة وتصحيح مسارها))

د. حسين لازم مزبان
مدير ادارة المخاطر

المقدمة:

لا يستطيع أحد أن ينكر أو يتغاضى عن الدور الايجابي الذي تلعبه المصارف في حياتنا اليومية والتأثيرات الايجابية التي يعكسها تطور هذه المصارف على الامم والشعوب والبلدان، وما يمكن أن يمثله امتلاك هذه البلدان أو ادارتها لنظم مصرفية متطورة ومتقدمة، عالية الجودة، تسهم بشكل واضح وكبير في تحقيق التنمية والنهوض لتلك البلدان وشعوبها مما ينعكس في رقي وتقدم تلك البلدان. لقد بات من الطبيعي اليوم أن يشار الى تقدم الامم وشعوبها وتطورها من خلال تقدم وتطور اجهزتها وأنظمتها المصرفية.

إلا أن العمل المصرفي كغيره من الأعمال التجارية والاقتصادية يكتنفه في كثير من الاحيان، بل أغلب الأحيان، الكثير من الصعوبات والتحديات والمخاطر ، سيما وأنه يجري في بيئة، أدنى ما توصف بأنها خطيرة جداً.

ويزيد في خطورتها أن المصارف تنفرد عن الأنشطة الاقتصادية الأخرى بأنها تمارس اعمالها وأنشطتها من خلال استخدام أموال الغير، وأن فرصتها في تحقيق ايراداتها يتوقف على الاستخدام الامثل لهذه الأموال المودعة لديها . إن هذه المخاطر العالية ضمن البيئة الخطرة جداً، كثيراً ما تقف عائقاً أمام تقدم المصارف في طريق تحقيقها لأهدافها، إذا ما فشلت إدارات هذه المصارف في التعامل مع هذه المخاطر، أو إدارتها بالشكل الصحيح، مما يجعل هذه المصارف تتعرض الى الكثير من الهزات، وحالات الفشل، التي يحتم بعضها تدخلاً مباشراً من قبل السلطة الاشرافية المتمثلة بالبنك المركزي بصفته الجهة القطاعية المسؤولة عن الحفاظ على قطاع مالي ومصرفي ثابت ومستقر من جهة، وبصفته الضامن لودائع الجمهور، ضماناً اخلاقياً، لا قانونياً، ناتج عن منحه الرخصة والاجازة للمصرف لمزاولة أعمال الصيرفة وتمكينه قانونياً من الحصول على ودائع الجمهور وتشغيلها حسب القواعد والتعليمات التي يصدرها ويلزم المصارف بتطبيقها واتباعها.

ومن صور التدخل المباشر للبنك المركزي في معالجة حالات الفشل والتعثر المصرفي، فرض الوصاية على المصارف المتعثرة استناداً الى القانون (قانون المصارف).

والوصاية هي ممارسة يتم بموجبها تجريد ادارة المصرف المتعثر من صلاحيتها الكاملة ومنحها للوصي من أجل حماية اصول المصرف، وحماية حقوق المودعين والمحافظة على أموالهم ، والعودة بالمصرف من جديد من خلال تعظيم ايراداته للحد الأعلى، وتقليص نفقاته للحد الأدنى.

وقد مارس البنك المركزي العراقي هذا الحق في فرض الوصاية على عدد من المصارف العاملة في البيئة العراقية، تراوحت هذه التجارب بين النجاح في إعادة بعض المصارف الى سكتها بعد أن خرجت عنها، وبعضها مازال يراوح بين الفشل والنجاح لإسباب سيحاول هذا البحث الافصاح عنها. لذا سيكون هدف هذا البحث هو الوقوف على مقومات نجاح هذه التجربة في البيئة المصرفية العراقية، وكذلك أسباب تلكوها، وماهي تأثيراتها الايجابية على المصارف المتعثرة ؟ وكيف يمكن أن تكون وسيلة ناجحة لتأهيل هذه المصارف ؟ وماهي نقاط القوة والضعف فيها؟

ومن أجل تغطية هذا الموضوع بالشكل الأمثل فقد تم تقسيم هذا البحث الى جانبين رئيسيين، الأول يطرح الجنبه النظرية للموضوع وكيف تم التنظير له من قبل الكتاب والباحثين. والثاني، يتناول الممارسات العملية والتطبيقية في هذا المجال والتي مثلت تجارب فعلية للباحث في عدد من المصارف. ولأنه لا بد لأي بحث من ثمرة فقد ختم الباحث بحثه بعدد من الاستنتاجات من الواقع العملي للتجربة، وكذلك قدم الباحث عدد من التوصيات من أجل تطوير التجربة وتوجيهها وجهتها الصحيحة من أجل تحقيق الهدف المرجو من تطبيقها على المصارف المتعثرة ومدى الجدوى من ذلك.

والله ولي التوفيق ..

منهجية البحث

1. أهداف البحث :

- يهدف هذا البحث الى تحقيق ما يأتي:
- أ - تسليط الضوء على أحد وسائل البنك المركزي للتدخل المباشر في معالجة حالات الفشل والتعثر المصرفي.
 - ب - التعرف على الآثار الايجابية لفرض الوصاية على المصارف المتعثرة.
 - ج - يوفر البحث فرصة لتطوير الممارسة من خلال عرض التحديات واقتراح ما يقابلها من معالجات.

2. أهمية البحث:

يكتسب هذا البحث أهميته من إنه يبحث في موضوع قد يعتبر الأكثر جدلاً بين السلطة الاشرافية والمصارف، كما إنه يمثل تجربة عملية فعلية للباحث.

3. مشكلة البحث:

يعد فرض الوصاية على المصارف المتعثرة أحد وسائل التدخل المباشر التي ينتهجها البنك المركزي في تقويم عمل الجهاز المصرفي، من خلال استبعاد اسباب الفشل المتمثلة بادارت المصارف وقرارتها التي نتج عنها تعثر المصرف، واستبدالها بادارة واعية ليس لها مصلحة الا اعادة المصرف الى جادة الصواب واعادة الثقة بالجهاز المصرفي.

وتتمحور مشكلة البحث حول الجدوى من فرض الوصاية، والنتائج الايجابية المتوخاة من فرضها، والدور الايجابي الذي يلعبه الوصي في تحقيق الادارة الرشيدة للمصرف المتعثر وتعديل مساره بما يتوافق وتطلعات اصحاب المصالح.

وتتعلق مشكلة البحث من الاجابة على الاسئلة الآتية:

- 1) ماهي مقومات نجاح فرض الوصاية في تحقيق أهدافها؟
- 2) ماهي أسباب التلكؤ في حال حصول ذلك؟
- 3) ماهي التأثيرات الايجابية لفرض الوصاية على المصارف المتعثرة؟
- 4) كيف يمكن أن تكون الوصاية وسيلة ناجحة لتأهيل المصارف المتعثرة؟

المبحث الأول: الاطار النظري : مفهوم الوصاية والنتائج المتوقعة من فرضها

أولاً: مفهوم الوصاية

1. الوصاية لغة:

الوصاية لغة مأخوذة من أوصى، يقال أوصى له بشيء وأوصى إليه، جعله وصياً يتصرف في أمره وماله وعياله بعد موته. والاسم الوصاية بالكسر والفتح لغة، وأوصاه ووصاه توصية بمعنى واحد، وتوصى القوم أوصى بعضهم بعضاً.

والوصي من يوصى له، ومن يقوم على شؤون الصغير(القاصر)، والجمع أوصياء. (www.islam.gov.kw)

وورد في اللغة العربية: وصى يصي وصياً، وورد أوصى يوصي إيصاءً، وفي كلا الفعلين معنى الاتصال والتواصل، فالوصية هي ما يوصى به، وجمعها وصايا، والوصاية هي الوصية أو الأمر بالتصرف بعد الموت، إلا أن الفرق بين الوصية والوصاية كما يقول الخطيب الشربيني: أن الإيصاء يعم الوصية، والتفرقة بينهما من اختصاص الفقهاء.

فالوصية هي التبرع المضاف لما بعد الموت، والوصاية هي اسناد العهد الى من يقوم على من بعده. (www.alkhaleeg.ae/supplements)

وفي معجم (الرائد) وصاية جمعها وصايا، هي سيادة بلد على بلد آخر مؤقتاً بأسم الامم المتحدة، أو هي ولاية على القاصر.

وفي معجم (الوسيط) الوصاية وجمعها وصايا هي: الولاية على القاصر. وفي معجم لغة الفقهاء، وصاية بكسر الواو وجمعها وصايا، هي: الولاية على القاصر والوصي من له الوصاية سواء كان ولياً أو غيره. (www.islam.gov.kw)

وفي معجم المعاني الجامع، وصاية وجمعها وصايا هي: الولاية على القاصر أو هو نظام قانوني لحماية القصر، وهم من لم يبلغوا سن الرشد. أو هي: بلد ليست له سيادة كاملة، تتصرف في شؤونه دولة أخرى. ومجلس الوصاية هو المجلس الذي يساعد الوصي على القيام بشؤون الوصاية.

ومدة الوصاية هي: المدة التي يحكم خلالها وصي أو مجلس أوصياء. والوصاية الدولية: هي نظام من المراقبة على الاقاليم المستعمرة التي لم تبلغ مستوى الحكم الذاتي، تديرها الأمم المتحدة، وقد حل هذا النظام محل الانتداب.

وفي قاموس المعجم الوسيط، الوصاية وجمعها وصايا. أوصى الرجل ووصاه: عهد إليه، وأوصيت له بشيء وأوصيت إليه إذا جعلته وصيك وتوصية بمعنى ايضاء، وأوصيته ووصيته وتوآصي القوم أي أوصى بعضهم بعضاً. وفي الحديث استوصوا بالنساء خيراً فإنهن عنكم غوان. (www.ahlalhdeeth.com)

والجدول (1) يبين معنى الوصاية باللغة الانكليزية حسب التخصص والالفاظ المرتبطة به.

جدول رقم (1)

معنى الوصاية باللغة الانكليزية حسب التخصص والالفاظ المرتبطة به

النص الاصلي بالعربي	المعنى بالانكليزي
وصاية (اسم) قوامة	Care;curatorship;custodianship;guardianship;trustee ship;tutelage;wardship
وصاية (اسم) ولاية	Care -act of consideration or looking after someone - state of bing in charge of muse
وصاية (اسم)	Breeding;bringingup;chargr;fostering;guarantee;keep ing;nursing;nurture;nurtuing
الوصاية على اليتيم(اسلامية)	Guardianship of an orphan
وصاية (عامة)	trusteeship
وصاية (قانونية)	Curatorship;guardianship;wardship;tutelage;tutelle
الوصاية (مالية)	custody
الوصاية (مالية)	wardship
وصاية (تقنية)	regency
وصاية (الأمم المتحدة)	Guardianship(family law)
وصاية (اقتصادية)	oversight
وصاية (اجتماعية)	patronage
الوصاية الادارية(قانونية)	Supervision by a higher authority
الوصاية الفعلية(قانونية)	Actual guardianship
الوصاية له على ملك	Have trusteeship upon an estate
حقوق الوصاية(قانونية)	Rights of guardianship
مدة الوصاية(قانونية)	Tutelage period
مجلس الوصاية(مالية)	Board of governors;board of guardian
نظم الوصاية(مالية)	custodian
سحب الوصاية(اسلامية)	Withdrawal of guardianship
نظام الوصاية(سياسية)	Trusteeship system
وصاية ادارية(مالية)	Administrative guardianship
وصاية ادارية(اقتصادية)	Administrative guardianship
بمقتضى وصاية(مالية)	Testamentary guardianship
وضع تحت الوصاية(قانونية)	Place under guardianship
وصاية خاصة(مالية)	Special guardianship
وصاية دولية(سياسية)	International trusteeship
وصاية شرعية(قانونية)	Legitimate guardianship

2. الوصاية اصطلاحاً:

يعد نظام الوصاية على المصارف من المسائل المستحدثة التي برزت في مجال العمل المصرفي الذي يقوم على اساس حماية المصارف التي تعد من أهم خلايا النسيج الاقتصادي، ومساعدتها للخروج من أزمتها المالية التي تبرز فرض الوصاية وتجنبها الدخول في مرحلة التصفية الجبرية بسبب المشاكل الادارية أو مرحلة الإفلاس نتيجة الصعوبات المالية وعدم القدرة على الوفاء لدائنيها، وتجنباً للأثار السلبية المترتبة على المشاكل المالية المصرفية والتي تمس الاقتصاد الوطني، تدخل المشرع العراقي لايجاد الحلول المناسبة لمعالجة تلك الاثار ووضع الحد الفاصل لها من خلال نظام الوصاية للمحافظة على استمرار المصارف في أداء أنشطتها المالية ودعمها للاقتصاد الوطني بعد تجاوز الاشكالية المالية التي تمر بها.

والوصاية هي نظام أقرب به التشريعات باختلافها، إلا إنها في مجال المصارف تعني حالة مؤقتة أو إجراء مؤقت يراد به اعادة تنظيم المصارف ومعالجة الخلل الحاصل فيها. أو إنها اجراء إداري مؤقت يراد به الوقوف على المشاكل التي يعاني منها المصرف بغية معالجتها واعداد تنظيم المصرف. (أحمد، 2015: 416)

وبعين البنك المركزي وصياً للمصرف بقرار منه بسبب إن المصرف لا يفي بالتزاماته المالية عند استحقاقها أو لأسباب أخرى. ويعلق قرار تعيين الوصي صلاحيات إداري المصرف وينقلها جميعاً إلى الوصي بحيث يسيطر الوصي فور تعيينه على المصرف الذي عين له لديره أثناء فترة الوصاية. ويجوز لمجلس إدارة المصرف خلال خمسة أيام من تاريخ إصدار قرار تعيين الوصي الاعتراض على تعيينه أمام البنك المركزي ليعيد النظر في تعيين الوصي في ضوء الحجج المقدمة ضد هذا التعيين فيما إن يؤكد التعيين أو إن ينهي التعيين مع تسبب قراره وإرسال نسخه منه إلى رئيس مجلس إدارة المصرف. ويعين الوصي لمدة أقصاها ثمانية عشر شهر تحدد في قرار تعيينه ويجوز للبنك المركزي تمديد مدة تعيينه مرة واحدة لفترة أخرى لا تتجاوز ثمانية عشر شهراً إذا تبين للبنك إن أسباب تعيين الوصي ما زالت قائمة وفي هذه الحالة يحق لمجلس إدارة المصرف خلال ثلاثين يوم صدور قرار البنك المركزي بتمديد مهمة الوصي إن يرفع دعوى قضائية أمام محكمة الخدمات المالية يطالب فيها إلغاء قرار البنك بالتمديد. (منديل، 2018: 160)

كما إن البنك المركزي قد يعين وصياً لمصرف معين عندما لا يفي ذلك المصرف ببعض التزاماته المالية أو لأسباب أخرى نص عليها قانون المصارف، وقد يقيم دائني احد المصارف دعوى إشهار إفلاس ضد المصرف المدين لهم ، لتتولى محكمة الخدمات المالية تعيين حارساً قضائي على المصرف المدين من قائمة مرشحين يقدمها البنك المركزي للمحكمة .

ليقوم الحارس القضائي بعمله تحت إشراف وتوجيه البنك المركزي ويصبح الحارس القضائي الممثل الوحيد للمصرف وتؤول إليه جميع حقوق وصلاحيات حملة أسهم المصرف، وعليه فان لكل من الوصي والحارس القضائي صلاحيات وسلطة معينة منحت لهما بموجب القانون المصرفي من اجل تحقيق غاية معينة، فالغاية من تعيين الوصي هو إعادة تأهيل المصرف وبالتالي إذا تجاوز الوصي حدود صلاحياته الممنوحة له فمن حق أعضاء مجلس الإدارة مقاضاته أمام محكمة الخدمات المالية لتتولى تلك المحكمة مراجعة الإجراءات المتخذة من قبل الوصي المشكو منه، وكذلك الحارس القضائي الذي عين من اجل إكمال عملية تصفية المصرف الذي أشهر إفلاسه وعليه فإذا تجاوز الحارس القضائي حدود السلطة الممنوحة له جاز لدائني المصرف أو حملة أسهمه مقاضاته أمام محكمة الخدمات المالية. (منديل، 2017: 161)

وتفرض الوصاية على جميع المصارف التي اساءت للعمل المصرفي ومبدأ الثقة الذي يجب ان يسود العملية المصرفية لا سيما وان المادة (40) من قانون البنك المركزي رقم (56) لسنة 2004 منحت هذا البنك سلطة الاشراف على جميع المصارف وسلطة اتخاذ جميع الاجراءات اللازمة لتنظيم عمل المصارف والاشراف على فروعها من اجل امتثال جميعها لاحكام قانون البنك المركزي وقانون المصارف اذ اذا كان مصرف لا يفي بالتزاماته المالية عند استحقاقها

فان المادة (59) من قانون المصارف اعطت للبنك المركزي سلطة تعيين وصي لضمان استقرار وسلامة الجهاز المصرفي.

واجازت هذه المادة في احوال اخرى تعيين وصي من قبل البنك المركزي على أي مصرف اذا كان المصرف يقل رأس ماله عن 75% من الحد الأدنى وحالات كثيرة ايضا وقد يكون الوصي شخصاً واحداً او عدد من الاشخاص طبقاً للمادة (60) من قانون المصارف واقرت المادة (61) تعليق صلاحيات حملة الاسهم وصلاحيات ادارة المصرف من جميع الوجوه لمنع حالات تبديد الموجودات ويتولى الوصي القيام بهذه الاجراءات أي علماً ان موضوع المصرف الخاضع لادارة الوصي قد يتطور الى اقامة دعوى اتلاف المصرف التي يجب ان تقدم الى محكمة الخدمات المالية لاستحصال موافقتها.(حرب،1:2018)

وقد منح قانون المصارف العراقي اختصاصاً مانعاً للبنك المركزي العراقي بفرض الوصاية على المصارف العاملة داخل الحدود الاقليمية، سواء اكانت تلك المصارف وطنية أم أجنبية، ولا يشارك البنك المركزي أية جهة إدارية أخرى، لأن خلاف ذلك سيكون القرار الاداري مشوباً بعيب الاختصاص وبالتالي يكون عرضة للإلغاء.

وقد أكدت على هذا الاختصاص المانع المادة (40) من قانون البنك المركزي العراقي رقم (56) لسنة 2004 المعدل، حيث اشارت الى أن البنك المركزي لوحده دون غيره له سلطة اتخاذ القرارات الادارية، وتلك القرارات تتعلق بعنصر الاختصاص المانع الممنوح للبنك المركزي وبضمنها قرار فرض الوصاية، هذا وقد اشارت المادة (16) من نفس القانون الى صلاحيات مجلس ادارة البنك المركزي واختصاصه في اتخاذ مجموعة من الاجراءات والقرارات التي تكفل تنظيم أمن وسلامة النظام المصرفي بموجب قانون المصارف العراقي، ويدخل قرار فرض الوصاية ضمن تلك القرارات للمحافظة على عمل المصارف والنظام المصرفي في العراق.(أحمد،423:2015)

3. العلاقة بين مصطلح الوصاية والفاظ اخرى:

هناك علاقة وتقارب في اللفظ من جهة، وفي المعنى من جهة ثانية بين مصطلح الوصاية وبعض المصطلحات والالفاظ الاخرى، من قبيل الوصية، الوكالة، والولاية. وسنأتي في هذه الفقرة الى تفصيل أوجه الشبه والاختلاف بين لفظ أو معنى الوصاية والالفاظ الاخرى .
قد يظن البعض أن الوصاية، الوصية، الوكالة، والولاية لها نفس المعنى اللغوي والاصطلاحي، لكن في الواقع أن بين هذه المصطلحات فرقاً، فبينما يتفق مصطلحا الوصاية والوكالة على أن لكل منهما معنى إقامة غيره مقام نفسه، إلا أن الوصاية تكون بعد الممات، والوكالة في حال الحياة.

كما أن الوكالة لغة بفتح الواو وكسرهما أن يعهد إلى غيره بأن يعمل عملاً ، والوكالة عمل الوكيل ومحلّه. والوكالة اصطلاحاً عرفها الحنفية بأنها إقامة غيره مقام نفسه في التصرف الجائز المعلوم ممن يملك التصرف. وعرفها الشافعية بأنها تفويض شخص ما له فعله مما يقبل النيابة إلى غيره ليفعله في حياته. وعرفها الجعفرية: بتسليط الغير على معاملة من عقد أو إيقاع أو ما هو من شؤونهما كالقبض والإقباض. وتفترق عن الإذن المجرد - الذي هو إنشاء الترخيص للغير في القيام بعمل تكويني كالأكل أو اعتباري كالبيع - في جملة أمور: منها: توقّف الوكالة على القبول وعدم توقّف الإذن عليه.

ومنها: انفساخ الوكالة بفسخ الوكيل وعدم ارتفاع الإذن برفضه من قبل المأذون له. ومنها: نفوذ تصرف الوكيل حتى مع ظهور عزله عن الوكالة حين صدوره منه ما لم يبلغه العزل وعدم نفوذ تصرف المأذون له إذا ثبت رجوع الأذن عن إذنه قبل وقوعه. وتختلف الوكالة عن النيابة - التي هي الإتيان بالعمل الخارجي المعنون بعنوان اعتباري قصدي الذي ينبغي صدوره عن الغير بدلاً عنه - في جملة أمور:

منها: إنَّ العمل الصادر عن الوكيل كالبيع ينسب إلى الموكل ويعدّ عملاً له فيقال: (باع زيد داره) وإن كان المباشر للبيع وكيله، وأمّا العمل الصادر من النائب كالصلاة والحجّ فلا يعدّ عملاً للمنوب عنه ولا ينسب إليه فلا يقال: (حجّ زيد) لو كان الحاجّ نائبه.

ومنها: إنَّ النيابة على قسمين: ما تكون عن استنابة وما تكون تبرّعية، وأمّا الوكالة فلا تقع على وجه التبرّع. (www.sistani.org)

والصلة بين الوصاية والوكالة أن كلاً منهما إقامة غيره مقام نفسه إلا أن الوصاية تكون بعد الممات والوكالة تكون في حال الحياة.

وقد ورد في اللغة العربية: وصى يصي وصياً، وورد أوصى يوصي إيصاء، وفي كلا الفعلين معنى الاتصال والتواصل. فالوصية هي ما يوصى به وجمعها وصايا، وفي اللغة من وصيت الشيء بالشيء أصيه وصّلته. وهي ما يوصى به والجمع وصايا.

والوصية في الاصطلاح تمليك مضاف لما بعد الموت بطريق التبرّع، والوصاية هي الوصية أو الأمر بالتصرف بعد الموت، إلا أن الفرق بين الوصية والوصاية كما يقول الخطيب الشربيني (في مغني المحتاج ج3 ص 38 39) إن الإيصاء يعم الوصية، والتفرقة بينهما من اصطلاح الفقهاء.

فالوصية هي التبرّع المضاف لما بعد الموت، والوصاية هي إسناد العهد إلى من يقوم على من بعده.

كما أن هناك فرقاً بين الوصاية والولاية، لأن الولاية أعم من الوصاية، فولي فلان عليه ولاية أي ملك أمره وقام به. (الشيخ، 2018: 1)

والولاية لغة مأخوذة من الولي بسكون اللام - وهو الدنو والقرب. وولي الشيء وعليه ولاية ملك أمره وقام به. والولاية اصطلاحاً تنفيذ القول على الغير، شاء الغير أو أبى، والصلة بين الولاية والوصاية أن الولاية أعم من الوصاية. (www.islam.gov.kw)

ثانياً: أنواع الأوصياء:

تعيين الأوصياء واختيارهم إما أن يكون من قبل الحاكم أو نائبه أو يكون من قبل الميت (قبل موته)، أو من قبل السلطة المخولة بذلك حسب القانون العام أو قانون خاص. وعلى هذا فيمكن تقسيم الأوصياء إلى ثلاثة أنواع:

- أ - وصيّ القاضي: وهو الذي يعينه القاضي للإشراف على شئون القصر المالية.
- ب - وصيّ الميت: وهو من يختاره الأب أو الجد أو من له حق الولاية من قبلهما ليكون خليفة عنه في الولاية على أولاده القصر وعلى أموالهم بعد وفاته.
- ج - وصي البنك المركزي: وهو الذي يختاره البنك المركزي ليكون وصياً على أحد المصارف المتعثرة.

ونص الحنفية على أن وصي القاضي كوصي الميت إلا في مسائل: (www.islam.gov.kw)

1. لوصي الميت أن يبيع من نفسه ويشترى لنفسه إذا كان فيه نفع ظاهر عند أبي حنيفة خلافاً للصاحبين، وأمّا وصي القاضي فليس له ذلك اتفاقاً لأنه كالوكيل وهو لا يعقد لنفسه.
2. إذا خص القاضي وصيه بشيء تخصص بخلاف وصي الميت.
3. إذا باع وصي القاضي ممن لا تقبل شهادته له لم يصح، بخلاف وصي الميت.
4. لوصي الميت أن يؤجر الصغير بخياطة الذهب وسائر الأعمال، بخلاف وصي القاضي.
5. ليس للقاضي أن يعزل وصي الميت العدل الكافي، وله عزل وصي القاضي.
6. لا يملك وصي القاضي القبض إلا بإذن مبتدأ من القاضي بعد الإيصاء بخلاف وصي الميت.
7. يعمل نهي القاضي عن بعض التصرفات ولا يعمل نهي الميت كما في البرازية، وهي راجعة إلى قبول التخصيص وعدمه.

8. وصي القاضي إذا جعل وصياً عند موته لا يصير الثاني وصياً بخلاف وصي الميت كذا في اليتيمة، وفي الخزانة وصي وصي القاضي كوصيه إذا كانت الوصية عامة.

9. لا يخضع وصي البنك المركزي لأي مسائلة إلا من قبل البنك المركزي، كما لا يمكن تعيينه أو عزله الا بقرار من البنك المركزي.

ثالثاً: مبررات فرض الوصاية:

الاصل في العمل المصرفي هو عدم جواز تدخل أية جهة خارجية في مجال عمل المصارف واستقلالية الاخيرة بشؤونها الادارية. وتعد الوصاية استثناءً من هذا الاصل المذكور، وبما أن الاستثناء لا يجوز التوسع فيه، فقد حدد المشرع العراقي الحالات التي تبرر اتخاذ قرار فرض الوصاية على المصارف. وقد أورد تلك الحالات على سبيل الوجوب والجواز كما اشارت اليه المادة (59) من قانون المصارف العراقي.

ويمكن ايراد الحالات التي تبرر فرض الوصاية وحسبما وردت في القانون وكما يأتي: (أحمد، 2015: 417)

1. الحالات الوجوبية لفرض الوصاية:

ويقصد بها الحالات التي يجب على المصرف فرض الوصاية فيها إذا ما تحققت إحداها في مصرف معين أو قرر البنك المركزي بتحقيق تلك الحالة وهي كما يأتي:

أ - إذا قرر البنك المركزي أن المصرف لا يفي بالتزاماته المالية في مواعيد الاستحقاق، إلا أن المشرع لم يوضح المقصود من عدم الوفاء، فقد يمتنع المصرف عن الوفاء بالتزاماته المالية أما لسبب مشروع أو لسبب آخر غير مشروع.

وبالرجوع الى أصل القانون باللغة الانكليزية نجد أن المشرع أورد كلمة (fail) في سياق تعبيره عن هذه الحالة وتعني (العجز أو الفشل)، وهذا يدل على أن المشرع قصد بتلك الحالة فرض الوصاية على المصارف التي لا تفي بالتزاماتها المالية في مواعيد استحقاقها بسبب عجزها أو عدم قدرتها على الوفاء.

ب - إذا بات رأس مال المصرف أقل من (50%) من الحد الأدنى الذي يقتضيه القانون أو الأنظمة الصادرة عن البنك المركزي، وحسناً فعل المشرع العراقي في قانون المصارف إذ تنبه لأهمية رأس المال في مجال العمل المصرفي، حيث حدد الحد الأدنى لرأس مال المصارف في المادة (1/14) من القانون المذكور بمبلغ (10) مليار دينار عراقي ومنح للبنك المركزي العراقي صلاحية رفع هذه النسبة، مما دفع الأخير الى رفع سقف الحد الأدنى لرأس مال المصارف الى (250) مليار دينار عراقي وذلك في قراره الصادر في جلسته المرقمة (1462) في 2010/9/28.

ج - إذا تم تقديم طلب بإقامة دعوى الافلاس ضد المصرف من قبل البنك المركزي أو من قبل ثلاثة على الأقل من دائني المصرف، على أن يكون المبلغ المطالب به (4) مليار دينار عراقي فأعلى.

د - حالة اقرار البنك المركزي بضرورة فرض الوصاية على المصرف بحجة الحفاظ على استقرار وسلامة الجهاز المصرفي ككل. ومما يلاحظ أن المشرع قد ترك المجال مفتوحاً أمام البنك المركزي في تقدير الحالات الوجوبية لفرض الوصاية على المصارف.

2. الحالات الجوازية لفرض الوصاية:

وقصد بها الحالات التي ذكرها المشرع العراقي في قانون المصارف وترك مسألة تقدير مدى امكانية وضع الوصاية على المصارف للسلطة التقديرية للبنك المركزي وتلك الحالات هي:

أ - عدم تنفيذ المصرف لأمر صادر إليه من البنك المركزي العراقي، لسبب غير مشروع.

ب - إذا وجد البنك المركزي العراقي أن رأس مال المصرف أقل من (75%) من الحد الأدنى الذي يقتضيه القانون أو أنظمة البنك المركزي العراقي استناداً لما ورد في المادة (1/16) من هذا القانون.

ج - إذا وجد هنالك دليلاً على المصرف أو على أحد مسؤوليه الاداريين إنه ضالماً في أنشطة إجرامية تشكل جريمة يعاقب عليها القانون بعقوبة السجن لمدة سنة أو أكثر. أو كان هناك سبباً منطقياً يدعو الى الاعتقاد بأن المصرف أو مسؤوليه الاداريين يمارسون أنشطة

إجرامية. ونلاحظ أن المشرع قد ميز بين حالة مخالفة المصارف للقانون وأفرد لها فقرة مستقلة كسبب من أسباب فرض الوصاية الوجوبية بشرط أن تؤثر المخالفة على المركز المالي، وميز عنها حالة ارتكاب جريمة يعاقب عليها القانون وجعلها سبباً من أسباب فرض الوصاية الجوازية بغض النظر عما إذا كانت تؤثر على مركز المصرف المالي من عدمه.

د - الحصول على ترخيص مصرفي بناءً على معلومات مزورة وغير صحيحة، أو ارتكاب مخالفات جوهرية ارتبطت بالحصول على ذلك الترخيص.

هـ - عدم ممارسة المصرف لنشاطه المصرفي بعد حصوله على الترخيص لمدة تزيد على (12) شهراً من تاريخ نفاذ الترخيص. إن توقف المصرف عن ممارسة نشاطه المصرفي لمدة تزيد على (6) أشهر سواء في ممارسة الودائع المصرفية أو أي عمل مالي آخر مرتبط بنشاط المصرف، وهذا ما أشار إليه المشرع العراقي في قانون الشركات بالفصل الخاص بانقضاء الشركة لعدم مزاولة نشاطها.

و - عدم التزام المصرف بقواعد سلامة وأمن النظام المصرفي عند إدارة أعمال المصرف ومزاويلته لأعماله المصرفية، وذلك يصب في سبيل الحفاظ على حقوق دائني المصرف والمساهمين فيه من القرارات غير السليمة التي يمكن أن يتخذها إداري المصرف والقائمين عليه.

ز - ارتكاب المصرف لأية مخالفة للقانون أو لأنظمة البنك المركزي العراقي أو لشروط منحه الترخيص على نحو يؤثر بشكل مباشر على مركزه المالي، وهذا ما ذكر في الفقرة (ج) أعلاه.

ح - فقدان المصرف الأجنبي أو الشركة القابضة للترخيص الممنوح لها بممارسة الأعمال المصرفية ضمن الحدود الإقليمية لصلاحيات البنك المركزي العراقي.

ط - عرقلة رقابة البنك المركزي العراقي نتيجة نقل إدارة المصرف كلياً أو جزئياً وعملياته وسجلاته إلى خارج العراق دون موافقة خطية مسبقة من البنك المركزي العراقي، أو عرقلة الرقابة بحجة أن المصرف تابع لمجموعة شركات، أو كونه تابعاً لمصرف أجنبي لا يدخل ضمن رقابة وإشراف البنك المركزي العراقي، أو قيام تلك السلطات الأجنبية التي يتبع لها المصرف في العراق بتعيين وصياً أو حارساً قضائياً عليه.

رابعاً: إجراءات فرض الوصاية:

من جملة الإجراءات التي حددها القانون وألزم باتباعها في سبيل فرض الوصاية على المصارف ما يأتي:

1. وجوب إشعار المصرف من قبل البنك المركزي العراقي قبل إصدار قرار فرض الوصاية ويتضمن إشعار البنك لهذا المصرف أمرين، أولهما إبلاغ المصرف بتحقيق حالة من حالات فرض الوصاية، وثانيهما إعلامه بنية البنك المركزي في وضع المصرف تحت الوصاية، وذلك لمنح المصرف فرصة الدفاع عن مركزه وتوضيح الحالة أمام البنك المركزي.
2. أن يكون قرار مجلس إدارة البنك المركزي مسبباً ومستنداً إلى وقائع وأدلة تثبت تحقق حالة من حالات فرض الوصاية، وبخلافه سيكون قرار البنك قابلاً للطعن فيه وهذا ما لاحظناه في قرار البنك المركزي بخصوص فرض الوصاية على مصرف الوركاء للاستثمار والتمويل، حيث تم نقض القرار بناءً على الطعن المقدم من قبل المصرف المذكور. وذكر الهيئة التمييزية في محكمة التمييز أن قرار مجلس إدارة البنك المركزي لم يراعِ الإجراءات القانونية لفرض الوصاية على المصرف ولم يحدد مدة لتلك الوصاية فضلاً عن تقصير البنك بأداء واجبه القانوني تجاه المصرف بتقديم الدعم المالي والمساعدة قبل اللجوء إلى قرار فرض الوصاية.

المبحث الثاني: الإطار العملي: دور الوصاية في تأهيل المصارف المتعثرة

نتناول في هذا الجزء من البحث التطبيقات الفعلية والعملية لفرض الوصاية على المصارف المتعثرة، حيث قام البنك المركزي العراقي وخلال السنوات الماضية بفرض الوصاية على عدد من المصارف العراقي لأسباب متعددة، سنأتي إلى تفاصيلها حسب كل مصرف تباعاً. ويبين الجدول (2) المصارف التي تم فرض الوصاية عليها، وتواريخ فرض الوصاية، والأسباب.

الجدول رقم (2)
المصارف التي تم فرض الوصاية عليها

اسم المصرف	تاريخ التأسيس	تاريخ فرض الوصاية	الاسباب الموجبة	تاريخ رفع الوصاية
البركة				
الوركاء	1999/11/2	2012/2/29 و 2013/8/26		2014/2/6
البصرة	1993/7/10	2011/6/6		تحت التصفية
الاقتصاد	1999/1/2	2014/6/1		2016/2/28
دجلة والفرات				تحت الوصاية
عبر العراق	2006/1/19	2012/11/18		2014/3/2
دار السلام	1998/12/17			تحت الوصاية
البلاد				تحت الوصاية

أولاً : تجارب فرض الوصاية

لقد قام البنك المركزي العراقي خلال المرحلة الماضية، واستناداً الى الصلاحيات التي خولها له القانون بفرض الوصاية على عدد من المصارف العراقية، وذلك لأسباب متعددة كما هو ظاهر في الجدول (2) أعلاه.

ونلاحظ من المعلومات الواردة بالجدول أعلاه أن البنك المركزي قام برفع الوصايا عن بعض المصارف بعد ارتفاع الاسباب الموجبة، وعادت هذه المصارف الى ممارسة أعمالها بشكل طبيعي. وفي بعض الحالات أعاد البنك المركزي فرض الوصاية على نفس المصارف مرة ثانية بعد أن لاحظ إنها مازالت تعاني من نفس المشاكل السابقة. وفي أحيان أخرى قام البنك المركزي بوضع هذه المصارف تحت اشرافه .

وفي حالة واحدة فريدة قام البنك المركزي العراقي بإتخاذ قرار التصفية بحق أحد المصارف، إلا أن عملية التصفية تسير بشكل بطيء جداً، ولم يتم حسمها لحد الآن بالرغم من مرور فترة ليست قصيرة. وفي تجربة رائدة تم تأسيس مصرف جسري استناداً الى قانون المصارف النافذ. وسنحاول أن نبرز أهم المحطات التي رافقت هذه التجارب وكما يأتي:

1. أول تجربة لفرض الوصاية كانت في عام 2002 على مصرف البركة (تحول فيما بعد الى مصرف ايلاف). ويمكن بيان اهم ملامح هذه التجربة كما يأتي:

أ - إجراءات اللجنة الأولى للأشراف والرقابة على اعمال المصرف :

استناداً إلى أحكام المواد (47-56) الباب الخامس مراقبة الصيرفة والائتمان من قانون البنك المركزي العراقي رقم 64 لسنة 1976 المعدل ونتيجة للمخالفات التي قام بها المصرف فقد قرر البنك المركزي تشكيل فريق للأشراف على إدارة المصرف بتاريخ 2002/5/11، وقد اتخذ الفريق الاجراءات الآتية:

1) تحميل مجلس إدارة المصرف المسؤولية الكاملة عما آل إليه المصرف بالرغم من الإنذار التحريري من البنك المركزي إلى تعديل وضعه قبل 2001/9/30 وحصلت الموافقة فيما بعد على تمديده لغاية 2001/12/31 بناءً على طلب المصرف ألا أن وضعه استمر بالتدهور مما اضطر البنك المركزي إلى تشكيل لجنة الأشراف من قبل ممثلي البنك المركزي.

2) إن سبب تعرض المصرف للخلل يعود مسؤوليته على كل من رئيس المجلس والمدير المفوض مما اضطر البنك المركزي استلام مسؤولية المصرف اعتباراً من مايس/2002

ب - إجراءات اللجنة الثانية للأشراف والرقابة على المصرف :

1) أطلعت لجنة الأشراف على بعض المعاملات المصرفية المعروضة عليها وبعد دراستها تمت الموافقة على البعض منها دون الأخرى مثل عمليات تحديد الخصم وبعض عمليات الصرف وتأجيل البعض منها مثل أجور نقل العملة من قبل شركة الخدمات المصرفية لأسباب تتعلق بالوضع المالي.

(2) عدم تفعيل أي صك من حسابات الزبائن ليس له مقابل، عدم سحب أي مبلغ من خزينة المصرف وفروعه لصالح أي شخص مهما كانت صفته. ويتحمل المسؤول نتائج المخالفة.

ج - إجراءات الوصي المعين:

أن إجراءات الوصي كانت كالاتي:

- (1) السيطرة على المصرف وضمّان موجوداته ودفاتره وسجلاته.
- (2) إدارة المصرف على النهج المصرفي السليم .
- (3) اتخاذ الإجراءات لوضع المصرف في موقع سليم وملاءة مالية.
- (4) العمل بأسلوب من شأنه تعظيم عوائد البيع أو التصرف بموجودات المصرف وتقليل أي خسارة.

د - إجراءات لجنة الأوصياء

قرر البنك المركزي العراقي تنفيذاً للصلاحيات المخولة له بموجب المادة(59) من قانون المصارف رقم 94 لسنة 2004 إعفاء الوصي المعين على المصرف اعتباراً من 21/2/2007 وتعيين لجنة أوصياء إدارة المصرف، وقد قامت لجنة الأوصياء بالإجراءات الآتية:

- (1) إيقاف عمليات منح القروض بمختلف أشكالها ولحين الانتهاء من تدقيق معاملات الإقراض السابقة وتحديد الضمانات ومطالبة المقترضين من غير أقارب رئيس المجلس بتقديم ضمانات إضافية لغرض تعزيز وضمان سلامة عمليات الإقراض السابقة.
- (2) العمل على إلغاء قرار الوصي السابق المتمثل بفرض فائدة مضاعفة على أصحاب القروض بلغت 35% وهي أعلى نسبة فائدة فرضت على القروض المقدمة من قبل مختلف المصارف والعمل على اعتماد مبدأ سعر الفائدة المتفق في عقد القرض وهو مبدأ قانوني ومصرفي معتمد أو متعارف عليه في العمل المصرفي مما شجع المقترضين على تسديد القروض وحتى مع الفائدة القديمة مما حسن من مستويات السيولة المتوفرة في المصرف.

2. في 29 - 2 - 2012 قرر مجلس إدارة البنك المركزي العراقي وضع الوصاية على مصرف الوركاء للاستثمار والتمويل. ومن أهم ملامح هذه التجربة ما يأتي:

أ - كان البنك المركزي العراقي أعلن في (5 آذار 2012) الوصاية على مصرف الوركاء أحد أكبر المصارف العراقية، عقب فشل المحادثات مع بنك ستاندرد تشارترد البريطاني التي بدأت في نيسان 2011 لشراء حصة فيه بعد تعرضه لأزمة مالية استدعت وضعه تحت الوصاية، بسبب تأشير بعض الإشكاليات المالية في تعاملاته.

ب - وأكد البنك المركزي آنذاك إن فرض وصايته على مصرف الوركاء العراقي للاستثمار والتمويل جاء لإنقاذه من بعض الإشكاليات التي يعاني منها، حيث أن المادة 59 من قانونه تجيز له وضع الوصاية على المصارف وهي عبارة عن تعيين إدارة مؤقتة لأي مصرف تحصل فيه مشاكل مالية، فيما تشير المادة 66 من القانون إلى أن الوصي بعد أن يعينه البنك المركزي يمكنه أن يلتزم من خلال البنك المركزي بطلب قرار من وزير المالية لإنقاذ المصرف في حال وجد أن هناك إمكانية لإنقاذه.

ج - لمصرف الوركاء للاستثمار والتمويل، الذي أنشئ في عام 1999، 130 فرعاً و 350 جهاز صرف آلي في جميع أنحاء العراق.

د - قرر البنك المركزي العراقي، رفع الوصاية التي فرضها على مصرف الوركاء منذ عام 2012 لتعثر عمله منذ عام 2010 ، وفيما وصف متخصصون القرار بـ"الجيد مالياً"، دأين الحكومة الى "الحفاظ على الوضع المالي في البلاد".

هـ - بعد تدقيق الهيئة في قرار البنك المركزي فقد قررت قبول الطعن بقرار الوصاية بعد ان وجدت ان الحكم غير صحيح ومخالف للقانون لان البنك المركزي عندما قرر وضع الوصاية

لم يراعي احكام القانون او الاسس التي تدعو لاتخاذها كما انه لم يتخذ الاجراءات اللازمة لتوفير خدمات السيولة للمصرف رغم انها من مهامه".

واضافت الهيئة التمييزية في قرارها "ان وزارة المالية قد ساهمت بأجراءاتها المتمثلة بسحب الودائع الحكومية من المصارف الاهلية في تازيم الوضع المالي لمصرف الوركاء لانها كانت الدعامة الرئيسية لسيولته النقدية.. كما ان البنك المركزي لم يتخذ الاجراءات اللازمة لتحسين وضع المصرف برغم ان هذا من مسؤولياته حيث لم يقدم له القروض المطلوبة للخروج من ازمته المالية كما دعت الى ذلك اللجان التي شكلها البنك لمعالجة الوضع المالي لمصرف الوركاء."

وخلصت الهيئة الى القول في الختام "وبذلك اصبح قرار البنك المركزي بفرض الوصاية على المصرف خاليا من اسانيده القانونية فتقرر الغاء الوصاية."

3. استناداً الى قرار مجلس ادارة البنك المركزي العراقي المتخذ بجلسته المرقمة 1491 والمنعقدة بتاريخ 2012/11/18 المستند الى أحكام المادة (40) من قانون البنك المركزي العراقي رقم (56) لسنة 2004

نظراً لكون المصرف أعلاه قد ارتكب العديد من المخالفات بالرغم من الانذارات العديدة الموجهة له من قبل هذا البنك بهدف تحسين مسار عمل المصرف الا انه لم يتم الامتثال الى ذلك، مما أستلزم تدخل هذا البنك بهدف ضمان سلامة النظام المصرفي والمالي في العراق .

تقرر فرض الوصايا على مصرف عبر العراق استناداً للمادة (59) من قانون المصارف رقم لسنة 2004 وتعيين وصياً على المصرف المذكور وبالصلاحيات التي حددتها له المواد (65 – 60) .

أعلن البنك المركزي العراقي، عن رفع وصايته عن مصرف (عبر العراق) الخاص بعد مدة تجاوزت السنتين، وفيما اكد ان رفع الوصاية جاء بعد تنفيذ استكمال المصرف الإجراءات كافة منها رفع الرأسمال الى 150 مليار دينار، أشار إلى انه الزم المصرف برفع الرأسمال الى 250 مليار دينار لمدة أقصاها نهاية العام الحالي 2014.

وقال مدير عام دائرة الصيرفة والائتمان في البنك المركزي، انه "استناداً إلى قرار مجلس إدارة البنك المركزي بجلسته المرقمة 1510 والمعددة بتاريخ 2 آذار 2014 وبالنظر لإكمال كافة إجراءات مصرف عبر العراق الخاص من حيث زيادة الرأسمال الى 150 مليار دينار وفقاً للمادة (56/رابعاً)، من قانون الشركات النافذ تقرر رفع الوصايا عن هذا المصرف".

وأضاف أن "البنك المركزي الزم المصرف بأن يرفع رأسماله الى 250 مليار دينار في مدة أقصاها حتى نهاية 2014/12/31"، مشيراً إلى أن "رفع الرأسمال هو احد البنود التي وقع عليها المصرف والتي من اجلها تم رفع الوصايا عنه".

4. قرر البنك المركزي العراقي فرض وصايته على «مصرف الاقتصاد للاستثمار» بسبب حرصه «على حماية الزبائن»، بينما عزا خبراء القرار إلى عجز بعض المصارف عن تنفيذ تعليمات «المركزي» برفع سقوف رأس المال والتكؤ في إدارة أموال المودعين. يُذكر أن المصرف يمتلك 50 فرعاً في العراق ويبلغ رأس ماله 150 مليار دينار (128.8 مليون دولار).

ويعد قرار الوصاية الثامن من نوعه الذي يفرضه «المركزي»، المسؤول عن السياسة النقدية منذ صدور قانون المصارف الأهلية عام 1991.

قام البنك المركزي برفع الوصاية عن مصرف الاقتصاد في 2017/2/28، بعد أن اشترى مستثمر جديد أكثر من 60% من اسهم المصرف وقام بإيداع الزيادة المطلوبة في رأس المال في حسابات البنك المركزي العراقي.

5. قرار البنك المركزي رقم (175) لسنة 2016 المنشور في الجرائد البغدادية يوم 2017/1/2 المتضمن وضع مصرف دار السلام ومصرف دجلة والفرات تحت الوصاية اجراء يوافق احكام قرار البنك المركزي رقم (56) لسنة 2004 وقانون المصارف رقم (94) لسنة 2004 وكم كان

من الضروري ان لا يختصر هذا الاجراء أي الاجراء الخاص بالوصاية على هذين المصرفين فقط ، وانما يشمل جميع المصارف المماثلة والتي عانى المتعاملون معها الامرين والاقورين ذلك ان كثيراً من المصارف الاهلية حالاتهم تماثل هذين المصرفين من حيث عدم صرف المبالغ العائدة لزبائنه او صرف الصكوك المسحوبة عليها او خطابات الضمان والاعتمادات المستندية وسوى ذلك من الاعمال المصرفية اذ تحولت بعض المصارف الى غرف مالية مهمتها تسلم الدولار من البنك المركزي فقط وبالتالي لا بد ان تعامل هذه المعاملة.

وتفرض الوصاية على جميع المصارف التي اساءت للعمل المصرفي ومبدأ الثقة الذي يجب ان يسود العملية المصرفية لا سيما وان المادة (40) من قانون البنك المركزي رقم (56) لسنة 2004 منحت هذا البنك سلطة الاشراف على جميع المصارف وسلطة اتخاذ جميع الاجراءات اللازمة لتنظيم عمل المصارف والاشراف على فروعها من اجل امتثال جميعها لاحكام قانون البنك المركزي وقانون المصارف اذ اذا كان مصرف لا يفي بالتزاماته المالية عند استحقاقها فان المادة (59) من قانون المصارف اعطت للبنك المركزي سلطة تعيين وصي لضمان استقرار وسلامة الجهاز المصرفي.

واجازت هذه المادة في احوال اخرى تعيين وصي من قبل البنك المركزي على أي مصرف اذا كان المصرف يقل رأس ماله عن 75% من الحد الأدنى وحالات كثيرة ايضا وقد يكون الوصي شخصاً واحداً او عدد من الاشخاص طبقاً للمادة (60) من قانون المصارف واقرت المادة (61) تعليق صلاحيات حملة الاسهم وصلاحيات ادارة المصرف من جميع الوجوه لمنع حالات تبديد الموجودات ويتولى الوصي القيام بهذه الاجراءات أي علماً ان موضوع المصرف الخاضع لادارة الوصي قد يتطور الى اقامة دعوى اتلاف المصرف التي يجب ان تقدم الى محكمة الخدمات المالية لاستحصال موافقتها.

تجربة الباحث في الوصاية

تم تكليف الباحث برئاسة لجنة الوصاية في مصرفين كانا قد تعرضا للتعثر، مما استلزم ان يقوم البنك المركزي العراقي بفرض الوصاية عليهما. وقد صادف ان تكون اللجنتين التين ترأسهما الباحث هما الوصاية الرابعة على المصرفين، حيث سبقت الباحث في كلا المصرفين ثلاث لجان وصاية. كما أن لجنتي الباحث كانتا هما الاخيرتين في كلا المصرفين، حيث تم بيع المصرف الأول الى مستثمرين جدد، وتأسيس مصرف جسري في الثاني، مع استمرار الوصاية على المصرف الاصلي برئاسة رئيس مجلس ادارة الجسري.

وقد لاحظ الباحث ان لجان الوصاية التي سبقت قد سعت بكل ما لها من امكانيات وقدرات الى قيق هدف البنك المركزي العراقي من فرض الوصاية المتمثل بتأهيل المصرفين من خلال زيادة الايرادات وتقليل النفقات والحفاظ على حقوق اصحاب المصالح، وحصر الاضرار التي سببتها الادارات السابقة، ومحاسبتها واعادة الحقوق بموجب القانون.

الا اننا يجب ان نعترف ان الامر لم ولن يكون سهلاً، لأنه يتطلب امكانيات ومهارات خاصة، وجهد محترف في ادارة المصارف المتعثرة، ومعرفة متخصصة، يضاف اليها الصفات والمهارات الشخصية، ومهارات القيادة، والتعاون المثمر والدعم الذي يجب ان توفره دوائر البنك المختلفة بشكل عام، ودائرة مراقبة الصيرفة بشكل خاص.

لذا ومن خلال تجربة الباحث واحتكاكه المباشر بالمصارف التي خضعت لوصاية البنك المركزي العراقي فإنه يقرر أن التجربة قد اعترتها عدد من الهنات ونقاط الضعف والعثرات نتيجة التحديات الكبيرة مقارنة بالامكانيات غير المخطط لها والتي يمكن اجمالها بما يأتي:

أولاً: التحديات

تتمثل التحديات التي توجهها لجان الوصاية في المصارف المتعثرة بما يأتي:

1. سعي رئيس واعضاء مجالس ادارات المصارف الخاضعة للوصاية لحماية انفسهم ومحاولة طمس الحقائق التي تعرضهم للمسائلة القانونية من خلال عدد من الممارسات التي يمكن اجمالها بما يأتي:

- 1) تسخير موظفي المصرف السابقين لمصالحهم الشخصية، والعمل بالضد من تطلعات واجراءات لجان الوصاية من خلال التجسس على لجان الوصاية ونقل الاخبار والاجراءات أول بأول، وإخفاء المستندات والوثائق أو حتى إتلافها، أو تحريفها.
- 2) اتباع اساليب التهديد والترهيب للجان الوصاية أما بشكل مباشر أو غير مباشر، أو بإرسال اشخاص أو بث الاشاعات داخل المصرف.
- 3) اتباع اساليب الترغيب ومحاولة التأثير على قرارات لجان الوصاية عن طريق عرض الرشاوي العينية أو المالية.
- 4) استغلال علاقاتهم السابقة بموظفي البنك المركزي للتأثير على لجان الوصاية.
2. اضطراب لجان الوصاية الى تقليل الامكانيات البشرية في المصارف الخاضعة للوصاية كاجراء لتقليل التكاليف، أو اضطراب العاملين لترك العمل في المصرف بسبب تخفيض الرواتب، أو عجز لجان الوصاية عن توظيف الكفاءات المطلوبة بسبب قلة سيولة المصرف والذي ينعكس سلباً على الامكانيات والقدرات البشرية اللازمة لتسيير الاعمال في المصرف الذي يؤدي الى تأهيله ونجاحه.
3. عدم وجود كادر مؤهل، متخصص، معد سلفاً للقيام بواجبات الوصاية بالشكل الأمثل، وامتناع الكوادر المتقدمة في البنك المركزي، أو تهريبهم من مسؤولية القيام بهذه المهمة الصعبة، مما يضطر البنك لتكليف موظفين قليلي الخبرة والدراية للقيام بذلك مما ينعكس سلباً على نجاح المهمة.
4. الفهم الخاطيء لموضوع الوصاية من قبل الجهات والاطراف المختلفة والذي يسهم سلباً في تعقيد مهمة لجنة الوصاية.

ثانياً: نقاط الضعف والفشل:

- نتيجة للتحديات أعلاه ولأسباب مختلفة أخرى بعضها يتعلق بلجنة الوصاية نفسها وبعضها يتعلق باطراف وجهات أخرى، كانت هناك بعض نقاط الضعف والفشل التي اعترت تجربة فرض الوصاية ووقفت حائلاً دون تحقيق أهداف البنك المركزي من فرضها تمثلت بما يأتي:
1. تدني الحالة العامة للمصرف وتفاقم مشاكله نتيجة الفهم الخاطيء لقرار الوصاية والمتمثل بإيقاف جميع عمليات المصرف وخصوصاً ما يتعلق بتحقيق الإيرادات والاكتفاء بتوزيع مستحقات المودعين من السيولة المتأتية من تحصيلات الديون أو اطلاقات البنك المركزي لنسب من الاحتياطي القانوني.
 2. التركيز فقط على جزء واحد من الصورة نتيجة قلة الخبرة والدراية وترك اجزاء الصورة الأخرى عرضة للتآكل والاضمحلال، ومنها التركيز فقط على الادارة العامة والفرع الرئيس وعدم الاكتراث بما يدور في فروع المصرف الأخرى.
 3. السعي لتحقيق المصالح الشخصية الضيقة والانتفاع على حساب المصلحة العامة، أو التهرب من المسؤولية.
 4. الفشل في ادارة المفاوضات للتوصل الى تسويات أفضل مع الاطراف ذات العلاقة بما يحقق مصالح المصرف في تحقيق سيولة مطلوبة بل وملحة أو التخفيف من الديون التي تثقل كاهل المصرف.
 5. ضياع الفرص نتيجة التردد في اتخاذ القرارات، نتيجة عدم امتلاك الشجاعة لذلك أو عدم الكفاءة أو الدراية.
 6. عدم القدرة على تطوير أو تحسين الوضع الحالي للمصرف أو الانتقال الى وضع أفضل نتيجة قلة المعرفة والخبرة المصرفية.
 7. خلق بيئة سلبية غير مناسبة داخل المصرف لا تشجع ولا تحفز العاملين على انجاز أي اعمال يمكن ان يكون لها أثر ايجابي في تأهيل المصرف.
 8. اشعار الموظفين والزبائن وكذلك إدارة البنك المركزي بأن المصارف سائر لا محالة الى التصفية وأن لا خير يرجى من العمل على تأهيله.

9. عدم بذل أي جهد يذكر في سبيل تطوير الاقسام المهمة الساندة التي لاتمارس العمليات والانشطة المصرفية المباشرة، كقسم ادارة الموارد البشرية، والتدقيق الداخلي، وادارة المخاطر، والقسم القانوني.
10. الاكتفاء بما توفره الوصاية من ممارسة للسلطة بدلً عن الهيئة العامة ومجلس الادارة والادارة التنفيذية دون النظر فيما يمكن أن تحققه هذه الممارسة للسلطة من تقدم محسوس في مجال تأهيل المصرف والسعي لانهاء الوصاية واعادة المصرف للعمل بشكل طبيعي مرة اخرى.
11. إقامة علاقات غير ايجابية مع الزبائن والعاملين في المصرف والجهات الاخرى ذات العلاقة.
- دور الوصاية في تأهيل المصارف المتعثرة**
- أولاً: أسباب التعثر:**

التعثر المصرفي يعتبر من المشاكل الاقتصادية المتشابكة لان آثاره لا تقف عند صاحب الديون المصرفية فقط وإنما تؤثر سلباً في أداء الجهاز المصرفي وبالتالي علي الاقتصاد الكلي للدولة بشكل عام لان الجهاز المصرفي يعتبر العمود الفقري لاقتصاديات اي دولة، وإذا ما أصيب او انهار تحدث الآثار لكل القطاعات الاقتصادية الأخرى، وذلك لأن الخل سينتقل بدوره الى السياسة المالية والنقدية للدولة وربما حدثت حالة من الكساد والركود الاقتصادي، ولعل ذلك يكمن في أن التعثر المصرفي سيؤدي الي تجميد موارد المصارف المالية وبالتالي تخفيض دوران راس المال الذي تعتمد عليه البنوك في تحقيق أرباحها كما يعتمد عليه رجال الأعمال في تمويل عملياتهم الاقتصادية سواء أكان ذلك في القطاع التجاري او الصناعي او الزراعي او الخدمات، مما يخلق حالة من انعدام السيولة، فضلاً عن ان ارتفاع التعثر يعني ان ادارة البنك المعني غير جديرة بالاستمرار في اعمالها وتفتقد القدرة الادارية المصرفية التي تجعل من البنك مصرفاً ممتازاً ومتميزاً، ومن هنا فان المصارف عليها ان تتمتع بقدرات ادارية وذات كفاءة وفاعلية حتى لا تهتز الثقة في المصرف ويهرب منه العملاء وودائعهم واستثماراتهم، ولتفادي ذلك فان علي إدارة أي مصرف أن يكون لديها ما يكفي من الاجراءات الاحترازية وان يكون لموظفيهما القدرة علي دراسة مخاطر التمويل بصورة كافية وخاصة في حالة التمويل الضخم والذي يتطلب أن يلم المصرف بمعلومات كافية عن قدرات العميل المالية وخبراته ومشروعاته السابقة وقدراته الإنتاجية والمالية والترويجية والبشرية لان أي خلل في هذه القدرات سيؤدي الي التعثر وضياع أموال البنك أو تأخير سدادها مما يعني تخفيض ربحية البنك وبالتالي تخفيض قدراته التنافسية وهروب العملاء ورجال الأعمال منه الي بنوك أكثر استقراراً، وحينها ربما يتعرض المصرف لخطورة الانهيار وربما يلجأ لما يعرف بإعادة الهيكلة والتي تعني الاستغناء عن عدد من موظفيه وإغلاق بعض الفروع وانكماش نشاط البنك وربما يتم تصفيته أو بيعه أو دمج مع آخر.

وتتعدد أسباب التعثر، وربما يرجع ذلك الي ظروف وطبيعة الزبائن بحيث تكون هذه الاسباب لاعلاقة للمصارف بها، ولكن في بعضها ربما تكون المسببات بسبب سياسات واداء المصرف ذاته، وهناك اسباب يمكن ارجاعها للظروف الاقتصادية بصورة عامة، وبالرجوع الى اراء الخبراء المصرفيين وكذلك العاملين في القطاع المصرفي (وخصوصاً العاملين في المصارف المتعثرة) فأسباب التعثر يمكن أن تعزى الى:

1. عدم وجود إدارة مهمتها دراسة المخاطر وإدارتها بالشكل الذي يضمن تحييد التأثير السلبي للمخاطر على تحقيق أهداف المصرف.

2. عدم إدارة المحفظة الائتمانية بشكل كفوء مما يؤدي الى صعوبة في الموازنة بين الواردات والمستحقات مما يؤثر سلباً على سيولة المصرف. أو عدم وجود سياسة ائتمانية صحيحة وواضحة وربما تكون الرقابة علي صغار الموظفين ضعيفة مع وجود سلطات تمويل اكبر من درجاتهم الوظيفية مما يسمح بالتلاعب في طرق منح القروض ودخول بعض اساليب الفساد

في العمل المصرفي كالرشوة والعمولات والاختلاس وهي تمثل غطاءً لمنح قروض يكون مصيرها التعثر في نهاية الأمر ويظهر الخلل الإداري في بعض البنوك في غياب نظام كفء للمتابعة والرقابة الداخلية مما يتيح الفرصة لأن تكون الدراسة المعدة لمنح الائتمان صورية ولا تفي بضوابط وشروط منح الائتمان لدى البنك وتكون المحصلة ضعف قرارات منح التمويل بسبب منحه لأشخاص ليس لديها قدرة لرده ابتداءً ويكون القصور هنا راجعاً لإدارة البنك.

3. أسباب أخرى خارجة عن إرادة المصرف وإدارته ولظروف عامة مثل التغير في السياسات الاقتصادية وخاصة في حالات عدم استقرار السياسات المالية والنقدية وحالات الاضطراب السياسي.

4. عدم اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة من قبل البنك المركزي في الوقت المناسب وذلك لأسباب تتعلق بضبابية الصورة وعدم وضوحها نتيجة التضليل المتعمد أو غير المتعمد من قبل أصحاب المصالح.

ثانياً: دور الوصاية:

على الرغم من التحديات الكبيرة وحالات الفشل ونقاط الضعف التي تم بيانها في الفقرتين أعلاه، إلا أن لجان الوصاية والأوصياء الذين يتم تكليفهم من قبل البنك المركزي العراقي استناداً إلى قرارات مجلس إدارته الموقر يقومون بجهود كبيرة ومؤثرة في سبيل تأهيل المصارف المتعثرة وتحقيق الأهداف المتوخاة من فرض الوصاية.

وفيما يأتي أهم الإجراءات التي تتخذها لجان الوصاية والأوصياء التي تنعكس في دورهم في تأهيل المصارف المتعثرة:

1. إبعاد الإدارات الفاسدة وغير الكفوءة عن تصدر مشهد إدارة المصرف وإحالة الذين تثبت إدانتهم إلى القضاء.
2. وضع خطة كفوءة، تأخذ بنظر الاعتبار جميع المشاكل التي يعاني منها المصرف ومصادر هذه المشاكل، وسبل حلها.
3. حصر موجودات ومطلوبات المصرف بشكل دقيق قدر الامكان، وإظهار المركز المالي للمصرف بصورته الواقعية.
4. سرعة وضع شارة الحجز على املاك المصرف من الاراضي والعقارات لحمايتها من اساءة التصرف من قبل اصحاب القرار السابقين في المصرف.
5. إدارة مفاوضات واسعة وكفوءة مع الجهات ذات العلاقة من أجل تخفيض مديونية المصرف من جهة وتوفير السيولة المطلوبة من جهة ثانية.
6. تعزيز الكادر الوظيفي وخصوصاً في الاقسام ذات الفاعلية العالية والتي من الممكن أن تسهم في تحقيق ما تم الاشارة اليه في (4) أعلاه.
7. إعادة الثقة والاطمئنان إلى الجمهور والجهات ذات الصلة لإعادة التعامل مع المصرف بصورة طبيعية أو على الأقل بصورة هادئة بعيداً عن التشنج.
8. تصحيح الانحرافات والتخلص من المخالفات في جميع مفاصل المصرف بما يضمن إعادة الأمور إلى نصابها الطبيعي.
9. ضمان حقوق المودعين وطمأننتهم بأن الوصاية تعمل جاهدة من أجل ذلك وعكسه في التوزيع العادل لمستحقاتهم.
10. المحافظة على الايجابيات ونقاط القوى في المصرف ومحاولة تعزيزها، والعمل على التخلص من السلبيات ونقاط الضعف.
11. الاستخدام الامثل للدعم المتأتي من ادارة البنك المركزي في تسهيل جميع الصعاب أمام المصرف وتذليلها قدر الامكان ومحاولة الوصول الى حلول ناجعة لمشاكل المصرف المستعصية.

12. استبعاد جميع المصروفات غير الضرورية والكمالية ومنها الرواتب المبالغ بها لبعض الموظفين، مما يسهم في تخفيف العبء على ميزانية المصرف المثقلة بالديون.
13. توفير الجو والبيئة المناسبين للتواصل مع كل الجهات من أجل تحقيق مصالح جميع اصحاب المصالح.
14. محاولة اعادة جميع العمليات المتوقفة والتي غالباً ما تدر ايراداً للمصرف .
15. التمثيل القانوني القوي والمؤثر للمصرف أمام المحاكم مما يسهم في كسب الدعاوى المقامة لصالح أو ضد المصرف.

المبحث الثالث: الاستنتاجات والتوصيات

أولاً : الاستنتاجات:

1. يعد قرار الوصاية من القرارات المهمة والتي يمكن أن تمثل سلاح ذو حدين.
2. يعتمد نجاح أو فشل الوصاية على مجموع من العوامل ابتداءً باتخاذ القرار وتوقيته مروراً بتشكيل لجنة الوصاية واختيار الوصي وتقديم الدعم اللازم للوصاية وتسهيل مهمتها قدر الامكان وانتهاءً بمراقبة اداءها ومدى التقدم الذي تحرزه.
3. تعد الصفات الشخصية للوصي والقيادية ومدى الخبرة والكفاءة ، والشجاعة في اتخاذ القرارات، والنزاهة والالتزام والولاء لمؤسسة البنك المركزي عوامل حرجية في نجاح تجربة الوصاية وتأثيرها في تأهيل المصرف المتعثر.
4. يعد التنوع في الخبرة والكفاءة والاختصاص لأعضاء لجنة الوصاية، والتكامل فيما بينهم واشاعة روح الفريق عاملاً جوهرياً لا يمكن التغاضي عنه من أجل تحقيق أهداف فرض الوصاية.
5. إن محاولة فرض الأمر الواقع من قبل دائرة مراقبة الصيرفة على لجنة الوصاية وغياب التنسيق الفعال فيما بين الطرفين في جميع القضايا يعد من الامور السلبية التي تمثل عوامل فشل لها.
6. إن غياب الدعم المتواصل وعدم مد يد المساعدة للوصاية والاكتفاء بمراقبة ادائها يعد من العوامل المثبطة والمؤثرة سلبياً للنجاح في تأهيل المصرف المتعثر.
7. يمكن لبعض الاطراف ومنها مجالس ادارات المصارف السابقة أن تستغل بعض الثغرات للطعن في قرارات الوصاية ومحاولة احراج البنك المركزي، باقامة دعوى قضائية ضده.

ثانياً: التوصيات:

1. أخذ جميع الترتيبات القانونية والفنية اللازمة واعداد دراسة وافية وكافية تقيم من قبل جهة متخصصة داخل البنك المركزي (ولابأس باستشارة المتخصصين من خارج البنك) قبل الشروع في اتخاذ قرار فرض الوصاية.
2. وضع معيار محدد لا يقبل الشك والتأويل لتحديد صفة المصرف المتعثر، والمدة الزمنية اللازمة لفرض الوصاية بعد تحقق حالة التعثر.
3. اعداد كادر متقدم متخصص عن طريق اقامة الدورات المتخصصة بصفة وصي للبنك المركزي، يكون جاهزاً بشكل كامل لتكليفه بمسؤولية الوصاية.
4. بذل العناية الواجبة في اختيار اعضاء لجنة الوصاية والوصي حسب حجم التحديات في المصرف وبما يتناسب مع الكفاءات والقدرات المطلوبة، وبفضل أن لا تقل الدرجة الوظيفية للوصي عن معاون مدير عام، أو مدير أقدم في أسوء الحالات.
5. التنسيق والدعم المتواصل من قبل دوائر البنك المركزي كافة من أجل انجاح الوصاية على المصرف في تحقيق أهدافها وتأهيل المصرف المتعثر.
6. تقييم أداء الوصاية بشكل متواصل لقياس مدى التقدم في تأهيل المصرف.

تقييم مستوى الرقابة التنظيمية باستخدام المنطق الضبابي دراسة حالة في البنك المركزي العراقي

الباحثة: رفل سعيد اندراوس
البنك المركزي العراقي

المستخلص

تساعد استعمال اليات الرقابة التنظيمية في مواجهة التغييرات المتجددة في البيئة المحيطة، من خلال الاستجابة السريعة للمشاكل والتحديات التي تواجه المؤسسة، لذا فان ازالة التعقيدات البيروقراطية وسرعة انجاز العمل بجودة عالية والتصدي للاثمات هي القضية الاساسية التي يسعى البحث الى توضيحها من خلال اعتماد اليات الرقابة التنظيمية، فالهدف من البحث هو تقييم مستوى الرقابة التنظيمية في البنك المركزي العراقي ومعرفة مدى قابليته في تحديه للاثمات الخارجة عن السيطرة، وقد اكدت نتائج البحث ان البنك يعمل بالمستوى الرشيق استناداً الى المؤشرات التي تتضمن ابعاد الرقابة المتمثلة بالاستجابة والكفاءة والمرونة والسرعة، وقد اوصى البحث بتطوير وتنفيذ المهمات والانشطة المتعلقة بخصائص الرقابة التنظيمية، والتي تحقق الافادة القصوى في تحسين الاداء المؤسسي للمستويات الافضل.

المصطلحات الرئيسية: الرقابة، الرقابة التنظيمية، المنطق الضبابي، البنك المركزي العراقي.

المقدمة

تواجه المؤسسات سلسلة من التغييرات والتطورات التي تؤثر في مختلف مجالات الحياة، وبذلك فهي تحتاج الى اتخاذ قرارات ادارية وحلول جديدة للمشكلات التي تواجهها، اذ اكدت التحديات كالعولمة، والتطورات التكنولوجية، والمنافسة الشديدة، اهمية ان تكون المؤسسات قادرة على التكيف مع البيئة الداخلية والخارجية من خلال المنظمات الرشيقة، التي تعد واحدة من السمات الاكثر فاعلية في بيئات من هذا النوع، فهي نتيجة لمزيج للعديد من المميزات كالمرونة، والاستجابة السريعة للمتغيرات، والكفاءة في تحقيق الاهداف، والسرعة في تنفيذ الانشطة، اذ تعد الرقابة التنظيمية واحدة من اهم الحلول المقترحة لزيادة وتطوير واستدامة المؤسسات.

ويأتي هذا البحث لتعرف على واقع الرقابة التنظيمية في البنك المركزي العراقي، اذ طور بأربعة محاور رئيسية، تضمن المحور الاول منهجية البحث ويتناول المحور الثاني الجانب النظري للبحث، وجاء المحور الثالث بعنوان الجانب التطبيقي للبحث، أما المحور الرابع فقد اشتمل على الاستنتاجات، والتوصيات.

المحور الأول: منهجية البحث

أولاً: مشكلة البحث

ان معظم المؤسسات في الوقت الحاضر تحتاج الى امتلاك القدرات للتكيف مع المتغيرات البيئية وكيفية مواجهتها من خلال امتلاكها لقابلية السرعة في اتخاذ القرارات الصحيحة، ونتيجة لحالات عدم التأكد العالية لظروف البيئة المحيطة للمؤسسات واضطرابها لاسيما التحديات التي واجهت المؤسسة قيد الدراسة في السنوات القليلة الماضية في انخفاض سعر النفط والحرب مع عصابات داعش الارهابية، والحرائق و... الخ، فأن الطرائق التقليدية في مواجهة الحلول لم تعد تجدي نفعاً، لذا تعد الرقابة التنظيمية من الاساليب الحديثة للمحافظة على استمرارية اداء المؤسسة بشكل افضل وتحدي الازمات من خلال ادارة التغيير المستمر والتعامل المرن معها.

ونظرا لأهمية هذا الموضوع من جانب ولتوافر الامكانات اللازمة لإنجاح هذا الاسلوب من جانب اخر يمكن بلورة مشكلة البحث من خلال التساؤلات الآتية: -

1. هل تطبق المؤسسة قيد الدراسة اليات الرقابة التنظيمية في اعمالها؟

2. ما هو مستوى الرقابة التنظيمية في المؤسسة قيد الدراسة؟

ثانياً: اهداف البحث

تسعى الباحثة في ضوء ما طرح في مشكلة البحث الى تحقيق اهداف تتمثل بالآتي:

1. تحديد جوانب تطبيق الرقابة التنظيمية في المؤسسة قيد الدراسة.

2. تقييم مستوى الرقابة التنظيمية في المؤسسة قيد الدراسة.

ثالثاً: اهمية البحث

تكمن اهمية البحث في اثره المعرفة للرقابة التنظيمية من خلال عرض جزء من حدث واقعي يؤثر في اداء المؤسسة قيد الدراسة، كما تكمن الاهمية التطبيقية للبحث في ضوء النتائج المتحققة والتي تساعد ادارة المؤسسة على ايجاد السبل الكفيلة لزيادة الادراك في اهمية اليات الرقابة التنظيمية والتي تؤدي الى مواجهة التغييرات بصورة أكثر كفاءة وفاعلية واقل مخاطرة.

رابعاً: تعريف مجتمع البحث

تأسس البنك المركزي العراقي في عام 1947 بإرادة ملكية في العهد الملكي، وكان يسمى سابقاً باسم المصرف الوطني العراقي، بينما أعيد تأسيسه بعد الاحتلال الأمريكي للعراق استناداً إلى قانون البنك المركزي العراقي لعام 2004م، برأس المال المصرح به وهو 100 مليار دينار، ويسعى البنك المركزي العراقي الى تحقيق مجموعة من الاهداف منها ضمان استقرار الأسعار المحلية وتعزيز نظام مالي مستقر قائم على المنافسة وتعزيز النمو المستدام والعمالة والازدهار في العراق.

واختير البنك موقعاً لإجراء الجانب التطبيقي للبحث للأسباب الآتية: -

1. اتسم بإدخال التحسينات في اداء اعماله مما جعله مناسبة لتحقيق هدف البحث.

2. توافر البيانات المطلوبة نظراً لطبيعة عمله التي تتطلب المرونة العالية، والاستجابة السريعة للتغيرات الخارجية، مما يساعد في تطبيق اليات الرقابة التنظيمية.

خامساً: منهج البحث

اتبعت الباحثة في دراستها منهج دراسة الحالة لغرض تحقيق اهدافها وهو المنهج الأكثر ملاءمة لأهداف البحث، اذ يمتاز بالوصف الدقيق في الحصول على المعلومات ذات العلاقة فضلاً عن تعدد سماته، اذ يجمع بين المقابلات الشخصية والملاحظات والأسئلة والاستفسار والتحليل الذي يؤدي للوصول الى المعلومات بشكل مباشر.

سادساً: ادوات تحليل البيانات

بغية الاجابة عن تساؤلات البحث، وتحقيق اهدافه وبيان مستوى الرشاقة التنظيمية في البنك المركزي العراقي فقد استخدمت المؤشرات الاتية:-

1. مؤشر الرشاقة الضبابي

$$FAI = \sum(R_i * W_i) / \sum(W_i)$$

2. تحويل المؤشر الضبابي الى تعبير لغوي باستخدام DISTANCEFORMULA

$$D(FAI, AL_i) = \sum (U_{FAI}(X) - U_{AL_i}(X))^2)^{1/2}$$

اذ يمثل AL_i التعبير اللغوي لمستوى الرشاقة المتمثل وكما مبين في الجدول (1).

الجدول (1): التعابير اللغوية والارقام الضبابية لتحديد مستوى الرشاقة

الرمز	التعبير اللغوي	الرقم الضبابي AL_i
S	Slowly بطيء	(0,1.5,3)
F	Fairly مقبول الى حد ما	(1.5,3,4.5)
A	Agile رشيق	(3.5,5,6.5)
VA	Very agile رشيق جداً	(5.5,7,8.5)
EA	Extremely agile رشيق للغاية	(7,8.5,10)

Source: Lin, Ch., Chiu, H., Tseng, Y.,(2006), "Agility evaluation using fuzzy logic", International Journal of Production Economics, Vol.101, PP.353-368.

المحور الثاني: الرشاقة التنظيمية

تعد الرشاقة التنظيمية أحد الطرائق الحديثة المعتمدة للاستجابة لعوامل التغيير التنظيمي والتحديات التي تفرضها بيئة الأعمال التي يهيمن عليها التغيير وعدم التأكد، فهي تهدف الى تحسين التنظيم الاداري، وتطوير المنتجات والخدمات بما ينسجم مع التغييرات المتجددة لتحقيق اهداف المؤسسة، وسوف نتناول في هذا المحور مجموعة من الفقرات لتوضيح هذا المفهوم وكالاتي:-

أولاً: مفهوم الرشاقة التنظيمية

يوضح مفهوم الرشاقة مرونة المؤسسات في مواجهة التحديات الداخلية والخارجية، فهي بحاجة لمواكبة نظم وتكنولوجيا المعلومات، واستثمار المعرفة، ودمج العمليات، لتتماشى مع المنظمات المنافسة، والتعاون داخليا وخارجيا، وتحقيق سلسلة التوريد المتكاملة (Porkiani&Hejinpoor,2013:1054).

ويحدد مفهوم الرشاقة ثلاث نقاط رئيسة هي (Srivastava et al, 2011:224):-

1. البيئة التنافسية المتجددة والتي تدفع المنظمات للتغيير التنظيمي.
2. الاستجابة السريعة لطلبات الزبائن، وتقديم منتجات متخصصة وبجودة عالية والتي تعد اسبقية تنافسية.

3. استعمال التقنيات المرنة، مع القوى العاملة عالية المعرفة والمهارة، وتمكين العاملين، وذلك لتحقيق الرشاقة والاستجابة للتحديات المحيطة بها وتطوير القدرات المطلوبة.

اذ تكمن الحاجة للرشاقة التنظيمية في معالجة عدم التواصل مع التغييرات المطلوبة في أنشاء العمليات والنظم التنظيمية، فلا بد من اتخاذ اجراءات اما لتخفيف الاثار السلبية او لتعظيم الفرص الناتجة من التغييرات في البيئة الخارجية، فالرشاقة التنظيمية وقدراتها لا يمكن أن تتحقق بين عشية وضحاها، فهي بحاجة لتخطيط بعيد المدى وتوافر الأليات التنظيمية للحفاظ عليها مع مرور الوقت، وهذا يشير إلى أن مشاركة المعلومات وإدارة المعرفة داخل المنظمة وعبر الكيانات الخارجية شرطان أساسيان لتحقيق الرشاقة التنظيمية (Ashrafi et al, 2006:2)، و يصنف (Lu&Ramamurthy, 2011:933) الرشاقة التنظيمية الى: -

1. **سرعة الاستجابة الخارجية:** هي مستوى سرعة تحسين المنتجات و/او الخدمات على وفق تغييرات الزبائن وهي تركز على فاعلية السوق الخارجي من خلال المراقبة المستمرة للسوق ومعرفة اتجاهه وكذلك التواصل مع الزبائن.

2. **سرعة الاستجابة الداخلية:** اي سرعة تحويل البيانات الى معلومات مفيدة، يمكن ان تساعد المديرين التنفيذيين لاتخاذ القرارات بشأن تحسين منتجات او عمليات المنظمة، فهذا النوع يركز داخليا على سرعة تكيف الوحدات التشغيلية لدمج العمليات التشغيلية لتوافر الدعم للأفكار المبتكرة وتحويلها الى قرارات كي تنفذ، ووردت تعريفات عديدة لمفهوم الرشاقة التي اختلفت نسبياً ولكن بصورة عامة ركزت على السرعة والمرونة، ويوضح الجدول الاتي بعض هذه التعريفات.

جدول(2): تعريفات الرشاقة التنظيمية

ت	اسم الباحث، السنة، رقم الصفحة	التعريف
1	(Yusuf et al ,1999:37)	التطبيق الناجح لقواعد المنافسة مثل السرعة والمرونة والابتكار والجودة من خلال وسائل التكامل بين الموارد واعادة تشكيل افضل الممارسات في بيئة المعرفة الغنية من اجل تقديم خدمة ومنتجات تفوق الزبون في بيئة سريعة التغيير.
2	(Sharifi&Zhang,2001:773)	القدرة على الشعور والاستجابة، واستغلال التغييرات المتوقعة أو غير المتوقعة في بيئة الأعمال.
3	(Hill&Jones,2009:68)	درجة حساسية مرونة المنظمة من اجل الاستجابة السريعة للتغييرات المخططة وغير المخططة.
4	(Oosterhout,2010:17)	القدرة على التحرك بسرعة مع التغييرات التي لا يمكن التنبؤ بها وحالات عدم التأكد، استناداً الى قدرات الاستشعار والاستجابة والتعلم بصورة فاعلة.
5	(Cai et al,2013:4)	القدرة العالية التي يمكن ان تعزز الاداء على مدى زمني طويل الاجل نسبياً من خلال الاستجابة بفاعلية لطلبات الزبائن على وجه التحديد

المصدر: من اعداد الباحثة بالاستناد الى الادبيات الواردة فيه.

وترى الباحثة التعريفات المذكورة انفاً تتضمن مجموعة من المصطلحات التي تساعد على التغيير التنظيمي مثل المرونة، والاستجابة السريعة للتغييرات المتوقعة وغير المتوقعة، وإعادة الهيكلة والتكيف مع التحديات الداخلية والخارجية فالرشاقة هي مستوى البقاء والتقدم في البيئة بالرغم من التغييرات المستمرة، استجابةً لتحديات تتمتع بالتغييرات السريعة في الأسواق العالمية التي تقدم منتجات ذات جودة عالية، واداء متميز لتحقيق رضا الزبون، فهي اسلوب ديناميكي، وما يفترض أن تكون المنظمة رشيقة اليوم، قد تكون غير رشيقة غداً.

ثانياً: ابعاد الرشاقة التنظيمية

المؤسسات التي تتبع اسلوب الرشاقة التنظيمية، عليها النظر في بعض الابعاد وتطويرها إلى أقصى حد ممكن، فهي تمثل نقطة القوة المطلوبة كي يتسنى للمنظمة تقديم الحلول المناسبة لهذه التغييرات، لإنشاء قاعدة رصينة لتطوير المنظمة وتتمثل الابعاد بالآتي

-(On et al, 2013:755-756) & (Yeganegi&Azar, 2012:2538)

1. **الاستجابة:** إعادة تكوين مجموعة من القدرات وتشكيلها بسهولة وبترركات مبتكرة (Ginkel,2012:7)، ويعرفها (Lin et al,2006:356) بالقدرة على تحديد التغييرات والتأقلم معها بسرعة، وتخطيها، وعلى وفق هذا التعريف تتضمن الاستجابة إدراك وتوقع التغييرات، والرد على التغييرات، وتخطي التغييرات، والتصحيح والتحسين.
2. **الكفاءة:** وهي سرعة القيام بمجموعة من الاجراءات لتحقيق الاهداف التنظيمية وتتضمن مجموعة من العوامل تتمثل بالرؤية الاستراتيجية، والتكنولوجيا، وإدارة التغيير، والمعرفة والمهارة وتمكين العاملين، والتعاون الداخلي والخارجي، والتكامل. (Nabatchian et al, 2014: 11).
3. **المرونة / التكيف:** وهي واحدة من أهم عوامل الرشاقة التنظيمية، وتتمثل بمستوى تقديم منتجات مختلفة باستخدام نفس الموارد والمكانن، وتحقيق اهداف المنظمة (Lin et al ,2006: 356).
- ويميز (Oosterhout, 2010:15) ثلاثة أنواع من المرونة وهي: -
 - أ- **المرونة التشغيلية:** تشير الى إجراءات الاستجابة للتغييرات المألوفة التي تستند الى المنظمات القائمة أو أهداف المنظمة.
 - ب- **المرونة الهيكلية:** تشير الى قدرة الإدارة على التكيف في عمليات اتخاذ القرار والاتصال ضمن هيكل معين وكذلك السرعة لتحقيق ذلك.
 - ت- **المرونة الاستراتيجية:** تشير الى قدرة الإدارة على الاستجابة للتغييرات غير المتوقعة ذات التأثير طويل الاجل.
4. **السرعة:** وهي القدرة على تنفيذ الأنشطة بأقصر وقت ممكن (2006: 356, Lin et al).

ثالثاً: العوامل المساعدة لتحقيق الرشاقة التنظيمية

ينبغي لأية منظمة تهدف الى الاستمرار والنمو في بيئة ديناميكية تطبيق اسلوب الرشاقة، الذي يتطلب وجود مجموعة من العوامل التي تساعد المنظمة لتؤتي ثمرة أهدافها، فوجود هذه العوامل يؤثر بشكل مباشر في قدرتها على الاستجابة السريعة والفاعلة للتغييرات الديناميكية وغير المتوقعة، وبالرغم من ذلك لا توجد مجموعة محددة من العوامل التي تعكس جميع جوانب الرشاقة التنظيمية، فكل منظمة مجموعة من العوامل الخاصة بها، وتتلخص العوامل المقترحة للرشاقة التنظيمية في الجدول (3).

جدول (3): العوامل المساعدة لتحقيق الرشاقة التنظيمية

ت	العوامل	الخصائص
1	التكامل	التنفيذ المتزامن للأنشطة، تكامل المشاريع، المعلومات المتاحة للعاملين
2	الكفاءة	قدرات المغامرة المتعددة، تطوير ممارسات الاعمال الصعبة
3	فرق العمل	تمكين الأفراد في فرق العمل، فرق متعددة الوظائف، صنع القرار اللامركزي
4	التكنولوجيا	القيادة في استعمال التكنولوجيا الحالية، تعزيز المهارة وتقنيات المعرفة، تكنولوجيا الإنتاج المرنة
5	الجودة	جودة حياة المنتج، منتجات ذات قيمة مضافة كبيرة، التصميم الصحيح من اول مرة، مدد زمنية قصيرة للتطوير
6	التغيير	التحسين المستمر، التغيير في الثقافة
7	الشركاء	تشكيل الشراكات السريعة، العلاقة الاستراتيجية مع الزبائن، علاقة وثيقة مع الموردين، العلاقة القائمة على الثقة مع الزبائن / الموردين
8	السوق	تقديم منتجات جديدة، الابداع لخدمة الزبائن، رضا الزبائن، استجابة لمتطلبات السوق المتغيرة
9	التعلم	منظمة التعلم، العاملين متعددي المهارات، القوى العاملة وترقية المهارات، التدريب والتطوير المستمر
10	القضايا الاجتماعية	رضا العاملين

Source: Hafshajani, Kiamars F., Movahhedi, Mohammad M. & Mehrizi, Mohammad H., (2012), " Analysis Of Organizational Agility In Auto Industry & Identifying Improvement Strategies Using Quality Function Deployment" , *International Journal of Economics and Management Sciences*, Vol.1, No.7, PP.8-18.

المحور الثالث: الجانب التطبيقي للبحث

ادى التقدم الذي يشهده العالم في كافة المجالات الى تطوير العديد من اليات العمل لضمان الاستغلال الامثل للطاقات والامكانات المتاحة، كما يعد عامل الوقت مهماً في تنفيذ الاعمال من اجل ضمان الاستجابة للمتغيرات بأسرع وقت ممكن، لذلك سيتم في هذا المحور تقييم مستوى الرشاقة التنظيمية في المؤسسة المبحوثة، من خلال الاجابة على مجموعة من التساؤلات، مع تحليل هذا النموذج باستعمال المنطق الضبابي كونه من الطرائق البسيطة للوصول الى نتائج واضحة استناداً الى بيانات غير واضحة ومن الصعب قياسها كمياً، اذ يتميز بمرونته في تحليل البيانات، واتخاذ القرارات و يتضمن مجموعة من الخطوات والمتمثلة بالاتي:-

اولاً: تحديد مؤشرات الرشاقة التنظيمية

تتمثل الخطوة الاولى بوضع مؤشرات لقياس الرشاقة التنظيمية، لتنعكس على المؤسسة المبحوثة من خلال استغلال ودمج أساليب وأدوات قابلة للتطبيق كألياتها التنظيمية لتحقيق اهدافها، وسرعة استجابتها للالزامات وكيفية معالجتها لتحقيق الكفاءة العالية، ويبين الملحق (1) مؤشرات قياس الرشاقة التنظيمية في البنك المركزي العراقي. ويتطلب المنطق الضبابي تحديد مقاييس لتقييم معدلات الاداء، وتحديد مدى اهمية كل مؤشر للرشاقة التنظيمية، ففي كثير من الاحيان يكون من الصعب وضع المقاييس مباشرة، لاسيما حين تكون المؤشرات غامضة، كمستوى استخدام الانترنت والمعلومات، والسرعة في الاداء، فيعبر عنها لغوياً (مستويات تدريجية) ولكل تعبير يعطى له رقم لا يزيد عن 1 عدد صحيح، وكما مبينة في الملحق (2).

ثانياً: تحديد التعابير اللغوية لمؤشرات الرشاقة التنظيمية

استخدمت التعابير اللغوية لتقييم مستوى أداء مؤشرات الرشاقة التنظيمية في المؤسسة المبحوثة، وتحديد مدى أهميتها استناداً للمقابلات الشخصية، والاستفسارات، والملاحظة الشخصية، والمعاشرة الميدانية، وكما موضحة في الملحق (1)، وبالإستناد الى الملحق (2) ستُقرب التعابير اللغوية الى ارقام ضبابية يسهل التعامل معها من اجل قياس مستوى الرشاقة التنظيمية في البنك، اذ نستنتج من خلال الاجابة على المؤشرات ان المؤسسة تطبق الجزء الكبير، وتهتم باليات الرشاقة التنظيمية في اعمالها وهذا يجيب على التساؤل الاول لمشكلة الدراسة المركزي وكما مبينة في الملحق (3).

ثالثاً: حساب مؤشر الرشاقة الضبابي FAI

يقصد ب FAI اندماج تقييمات الاداء، واهمية المؤشرات الموضوعية، من اجل قياس مستوى الرشاقة التنظيمية في البنك المركزي، اذ يتناسب FAI طردياً مع مستوى الرشاقة، وعند تطبيق المعادلة (1) كانت النتائج كالآتي :-

$$FAI = (4.08, 5.26, 6.01)$$

رابعاً: تحويل مؤشر الرشاقة الضبابي FAI الى تعابير لغوية

لغرض فهم مؤشر الرشاقة الضبابي FAI تم تحويله الى تعبير لغوي وباستخدام طريقة Distance Formula وكما في المعادلة (2) :-

$$D(FAI, AL_i) = \sum (U_{FAI}(X) - U_{AL_i}(X))^2)^{1/2} \quad (2).....$$

ومن خلال قيمة FAI ، AL_i يمكن ايجاد قيمة D بالاعتماد على المعادلة (2) وكما مبينة في الملحق (4) وكالآتي:-

$$D(FAI, S) = 6.31$$

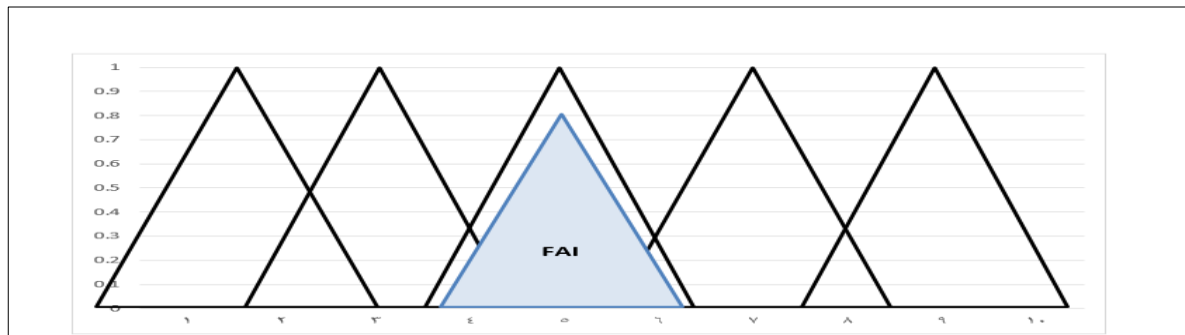
$$D(FAI, F) = 3.75$$

$$D(FAI, A) = 0.8$$

$$D(FAI, VA) = 3.35$$

$$D(FAI, EA) = 5.91$$

ومن خلال النتائج اعلاه يتبين ان مستوى الرشاقة التنظيمية في البنك المركزي العراقي يتمثل بالمستوى الثالث الرشيق والمتمثل بـ (0.8) وهذا يجيب على التساؤل الثاني من مشكلة الدراسة، وكما مبين في الشكل (1).



الشكل (1): مستوى الرشاقة التنظيمية

المحور الرابع: الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات

1. حققت المؤسسة المستوى الرشيق، بالاستناد الى مؤشرات الرقابة التنظيمية المبنية على أساس ابعادها المتمثلة بالاستجابة، والكفاءة، والمرونة، والسرعة.
2. تهتم المؤسسة بالمهارات العلمية والتعاون والتنسيق مع المؤسسات المناظرة نظراً لأهميته بالنسبة لطبيعة عملها.
3. تركز المؤسسة عند حل مشكلة معينة او تحسين اداء الاعمال على فرق العمل.
4. على الرغم من اهمية التوقع بالاحتمالات المستقبلية التي تؤثر على اداء المؤسسة سلبياً ام ايجابياً الا ان مستوى التقييم يتصف بالقبول.
5. تركز المؤسسة على توافر مايلزم من موارد لتحسين كافة عملياتها.
6. وجود تنسيق ذات مرونة عالية للاعمال على مستوى الاقسام، والموظفين في المؤسسة.
7. تمتاز المؤسسة بوضوح اهدافها التي تستند اليها عند اتخاذ القرارات.
8. ضعف مستوى القرارات التي ينبغي ان تتخذ بقدر عالٍ من التأكد على الرغم من مستوى اهمية المؤشر.
9. قلة الاستفادة من القرارات التي نجحت في الماضي في صنع قرارات جديدة.

ثانياً: التوصيات

1. تطوير وتنفيذ المهمات والانشطة المتعلقة بخصائص الرقابة التنظيمية، والتي تحقق الافادة القصوى في تحسين الأداء المؤسسي للمستويات الافضل.
2. زيادة اهتمام المؤسسة بالتوقع لاحتمالات المستقبلية لغرض استغلال التوقعات الايجابية، والتصدي لاي محتمل سلبي من خلال اتخاذ الاجراءات الاحتياطية المسبقة.
3. ضرورة التوقع وتوافر الكفاءات المطلوبة للعمليات التي ينبغي تطويرها لتحسين سرعة الاستجابة للتغيرات.
4. زيادة الاهتمام باشراك الموظفين في اتخاذ القرارات التي تخص عملهم، نظراً لأهمية هذا المؤشر في طبيعة عمل المؤسسة.

Sources:

First: Books

1. Hill, C. & Jones, G., (2009), "Strategic Management, an Integrated approach", 13th ed., Houghton Mifflin Company, Boston.

Second: thesis

1. Ginkel, van, (2012), "An agile organization: The influence of trust and empowerment on the agility of an organization", Rotterdam School of Management, Department of Organisation and Personnel Management.
2. Oosterhout, Michiel V., (2010), "Business Agility and Information Technology in Service Organizations", Erasmus Universiteit Rotterdam.

Third: Periodicals and Research

1. Ashrafi, Noushin, Xu, Peng, Kuilboer, Jean-Pierre & Koehler, William, (2006), " Boosting Enterprise Agility via IT Knowledge Management Capabilities", **proceedings of the 39th Hawaii International Conference on System Sciences**, PP.1-9.
2. Cai, Zhao, Huang, Qian, Liu, Hefu, Davison, Robert M.& Liang, Liang, (2013), " Developing Organizational Agility through IT Capability and KM Capability: The Moderating Effects of Organizational Climate", **Association for Information Systems AIS Electronic Library**, <http://isle.aisnet.org/pacis2013/245>
3. Gunasekaran, A., (1998), " Agile manufacturing: enablers and an implementation framework", **International Journal of Production Research**, Vol.36, No.5, PP.1223-1247.
4. Hafshajani, Kiamars F., Movahhedi, Mohammad M. & Mehrizi, Mohammad H., (2012), "Analysis Of Organizational Agility In Auto Industry & Identifying Improvement Strategies Using Quality Function Deployment", **International Journal of Economics and Management Sciences**, Vol.1, No.7, PP.8-18.
5. Lin, Ch., Chiu, H. & Tseng, Y., (2006), "Agility evaluation using fuzzy logic", **International Journal of Production Economics**, Vol.101, PP.353-368.
6. Lu, Ying & Ramamurthy, K., (2011), " Understanding the Link between Information Technology Capability and Organizational agility: An Empirical Examination", **MIS Quarterly**, Vol. 35, No. 4, pp. 931-954.
7. Nabatchian, Gholamreza , Moosavi, Seyyed J. & Safania, Ali M., (2014), " Reviewing the relationship between Organizational agility & Job Satisfaction Staff in the Ministry of Youth Affairs and Sports Iran", **International Journal of Modern Communication Technologies & Research**, VOL. 2, NO. 2321-0850, PP.10-13.
8. On,P.Sud, Abareshi,A., Pittayachawan,S. &Teo,l., (2013), "Manufacturing Agility: Construct and Instrument Development", **World Academy of Science, Engineering and Technology**, No.82,PP.754-762.
9. Porkiani, Masood & Hejinipoor, Mohsen, (2013), "Studying the relationship between organizational intelligence and organizational agility in supreme audit court", **European Online Journal of Natural and Social Sciences**; vol.2, No. 3(s), pp. 1052-1060.
10. Sharifi, Z. & Zhang, Z., (2001), "Agile manufacturing in Practice Application of a methodology", **International Journal of Operations & Production Management**, Vol. 21, No. 5/6.
11. Srivastava, Priyank, Agrawal, V.P., Khanduja, Dinesh & Grover, Neeraj, (2011), " Agile Manufacturing: Concepts and Evolution", **International Journal of Science and Advanced Technology**, Vol.1, No 9, pp.224-229.
12. Yeganegi, Kamran & Azar, Mohammad Saber Zahiri, (2012), "The Effect of IT on Organizational Agility", **International Conference on Industrial Engineering and Operations Management**, PP.2537-2544.
13. Yusuf, Y.Y., Sarhadi, M., Gunasekaran, A., (1999), " Agile manufacturing: The drivers, concepts and attributes", **International Journal of Production Economics**, Vol.62, PP.33-43.

قياس الانتاجية الكلية وعلاقتها بالأداء المالي: دراسة تطبيقية في القطاع المصرفي العراقي للمدة (2010-2017)

اعداد

أ.د. احمد حسين بتال

ahmed.battall@gmail.com

أ.م. وسام حسين علي الغيزي

Wisamali@uoanbar.edu.iq

كلية الادارة والاقتصاد / جامعة الانبار

المستخلص:

يهدف البحث الى قياس تطور الانتاجية الكلية للمصارف العراقية الخاصة خلال المدة (2010-2017) من خلال استخدام مؤشر ملمكوست وبالتطبيق على (19) مصرفاً خاصاً فقد تم استخدام ثلاث مدخلات وهي (رأس المال ، الودائع ، المصروفات الادارية) وبالمقابل تم استخدام ثلاث مخرجات تمثلت (القروض ، الاستثمارات ، صافي الربح) وقد توصل البحث الى اختلاف معدلات الانتاجية الكلية فيما بين المصارف وبين السنوات اذ حقق المصرف الاهلي اعلى معدلات الانتاجية اذ بلغ متوسط الانتاجية الكلية (3.78) خلال المدة (2010-2017) فيما حقق مصرف اشور اقل معدلات الانتاجية حيث بلغ متوسط الانتاجية الكلية خلال نفس المدة (1.04) ، كما توصل البحث الى وجود علاقة طردية بين مؤشر الانتاجية الكلية ومؤشرات الاداء المالي للمدة (2010-2017) ، وقد اوصى البحث بضرورة تضمين الطرق الكلية لقياس الانتاجية في تقارير البنك المركزي و اعتبارها من المؤشرات المهمة لتقييم اداء المصارف.

Measuring total productivity and its relation to financial performance: An (2017-2010) applied study in the Iraqi banking sector for the period

Abstract

The study aims to measure the development of the total productivity of the Iraqi private banks during the period (2010-2017) by using the index of Malmakust and applying to (19) private banks. Three inputs were used (capital, deposits and administrative expenses). (The loans, investments, net profit). The research reached a difference in the total productivity rates between banks and between years, as the National Bank achieved the highest productivity rates with an average productivity of (3.78) during the period (2010-2017) Where the average total productivity during the same period For the period of (1.04). The research also found a positive relationship between the index of total productivity and financial performance indicators for the period (2010-2017). The research recommended the inclusion of the overall methods of measuring productivity in the reports of the Central Bank and considered as important indicators for evaluating the performance of banks.

1- المقدمة والدراسات السابقة:

1-1 المقدمة:

قدمت لنا الادلة العلمية الاثباتات حول مساهمة التنمية المالية في النمو الاقتصادي فقد كان لها دور بارز في تعزيز التصنيع للبلدان المتقدمة بواسطة تعبئة رأس المال للاستثمارات الكبيرة فمن الطبيعي ان ازالة القيود تؤدي الى زيادة المنافسة وتمكن الاخيرة المصارف من تغيير في المدخلات والمخرجات من حيث الكمية والمزيج وبالمقابل زيادة في تطور التكنولوجيا الامر الذي يسهل زيادة الانتاج وتزيد من الانتاجية الكلية للمصارف فمن المتوقع زيادة الانتاجية الكلية للمصارف التي تعمل في اقتصادات تنتهج النظام الرأسمالي بسبب رفع وازالة القيود .

ان قياس الانتاجية الكلية يعكس سرى استفادة هذه المصارف سن عمليات التحرير المالي والغاء القيود وبما ان العراق قد شهد عمليات تحرير مالي واجراءات عملت على الغاء القيود اما المصارف وتشجيع المناقشة وهذه ما اكرته كل من قانون البنك المركزي رقم (56) وقانون المصارف رقم (94) وقانون سوق العراق للأوراق المالية

رقم (74) لسنة 2004 بالإضافة الى قانون الاستثمار رقم (13) لسنة 2006 اذ عملت هذه الاجراءات على تثبيت الركائز الاساسية لعملية الاصلاح الذي من المفترض ان يخلق بيئة تنافسية تحسن مستوى الانتاجية الكلية لعوامل الانتاج في المصارف لذلك يصبح قياس الانتاجية الكلية امراً مهماً من اجل وضوح الرؤية عند واضعي الاستراتيجيات التي تخص المصرف وضمن تحقيق اهدافه .

1-1-1- اهمية البحث:

تبع اهمية البحث من تناوله موضوع الانتاجية الكلية لعوامل الانتاج في القطاع المصرفي العراقي الخاص بالمقابل استخدام طرق حديثة لقياسها والتي لم تتطرق لها الا دراسات قليلة ، اضافة الى اهمية موضوع الانتاجية التي تحتل مكانة كبيرة في اتخاذ القرار والتي تخص استراتيجية كل مصرف من المصارف الخاصة والعامة على حد سواء ، فأى قرار اقتصادي سليم يحتاج الى معرفة النتائج المترتبة عليه ومن المعروف ان المصارف تستهدف زيادة انتاجيتها الكلية من اجل تحقيق زيادة في انتاجية الاقتصاد لذا لابد من الوقوف عند هذا الموضوع والتعرف على الطرق الحديثة لقياسه وعلاقته بمؤشرات الاداء المالي للمصارف .

1-1-2- مشكلة البحث:

هناك اثار تركتها اجراءات التحرير الاقتصادي والعمليات الاصلاحية التي شهدتها الاقتصاد العراقي بعد عام 2004 بصورة عامة والقطاع المصرفي بصورة خاصة على المصارف الخاصة في العراق ويمكن ان تجسد مشكلة البحث بالأسئلة التالية:

- 1- ما هو أثر العمليات الاصلاحية والاجراءات الخاصة بالتحويلات الاقتصادية في العراق على الانتاجية الكلية لعوامل الانتاج في المصارف الخاصة للمدة (2010-2017)؟
- 2- ما هو اثر الازمة المالية التي تعرض لها الاقتصاد العراقي بسبب انخفاض اسعار النفط على الانتاجية الكلية لعوامل الانتاج في المصارف الخاصة؟
- 3- هل هناك علاقة بين مؤشرات الانتاجية الكلية ومؤشرات الاداء المالي في المصارف الخاصة؟

1-1-3- فرضيات البحث:

- انطلق البحث من جملة فرضيات يحاول التأكد منها واثباتها او نفيها من خلال استخدام ادوات تحليلية متمثلة بالمؤشرات والنماذج الرياضية والاحصائية ويمكن تلخيصها بالآتي:
- 1- هناك أثر ايجابي لعمليات التحرير المصرفي واجراءات الاصلاح الاقتصادي على الانتاجية الكلية لعوامل الانتاج في المصارف العراقية الخاصة خلال المدة (2010-2017).
 - 2- هناك اثار سلبية للازمة المالية التي تعرض لها الاقتصاد العراقي بسبب انخفاض اسعار النفط الخام وزيادة النفقات العامة بسبب الحرب على داعش على الانتاجية الكلية لعوامل الانتاج في المصرف العراقية الخاصة.
 - 3- توجد علاقة طردية بين مؤشرات الانتاجية ومؤشرات الاداء المالي في المصارف العراقية الخاصة خلال المدة (2010-2014).

1-1-4- اهداف البحث:

يهدف البحث الى الوصول لمجموعة من الاهداف يمكن ان تسودها بشكل مفصل وكما تأتي:

- 1- يسعى البحث الى التعرف على الطرق العلمية الحديثة لقياس الانتاجية الكلية لعوامل الانتاج.
- 2- قياس الانتاجية الكلية لعوامل الانتاج للمصارف العراقية الخاصة خلال المدة (2010-2017).
- 3- تحليل مؤشرات الاداء المالي في المصارف العراقية الخاصة للمدة (2010-2017).
- 4- الوقوف على العلاقة التي تربط مؤشرات الانتاجية الكلية ومؤشرات الاداء المالي في المصارف العراقية الخاصة خلال المدة (2010-2017).

1-1-5- الحدود المكانية والزمانية للبحث:

تناول البحث (19) مصرفا عراقيا خاصا للمدة الزمنية الممتدة من (2010-2017) من اجل قياس الانتاجية الكلية لعوامل الانتاج في المصارف ومعرفة علاقتها بمؤشرات الاداء المالي في المصارف العراقية الخاصة.

1-1-6- منهجية البحث:

اعتمد البحث على المنهج النظري التحليلي والكمي التحليلي من اجل اختبار فرضية وتحقيق اهدافه اذ تم استخدام اسلوب رياضي متمثل بمنهجية ملمكويسيت لقياس الانتاجية الكلية في المصارف العراقية الخاصة خلال المدة (2010-2017) والطرق الاحصائية لقياس العلاقة بين الانتاجية الكلية ومؤشرات الاداء المالي في المصارف.

1-2- الدراسة السابقة:

لقد اثبتت دراسة (H. Park) عام 2001 بأن هناك علاقة طردية بين مؤشرات الانتاجية وحجم المصارف في كوريا اضافة الى دراسة (A. Jreisat and H. Hassan) عام 2016 في مصر التي اثبتت بأن هناك علاقة طردية بين حجم المصرف ومؤشرات الانتاجية ، فيما بينت دراسة (F. Sufian) عام 2007 بأن هناك علاقة طردية بين حجم المؤسسات المالية والمصرفية غير التجارية في ماليزيا والانتاجية ، اما دراسة (Athanasoglou , et al) عام 2008 بأن هناك علاقة ايجابية بين مؤشرات الانتاجية الكلية للمصارف اليونانية ومستوى التطور التكنولوجي ، كما اثبتت دراسة (G. Westhuizen) عام 2013 في جنوب افريقيا بأن هناك علاقة طردية بين مؤشرات الانتاجية الكلية والمستوى التكنولوجي ، اضافة الى دراسة (Jreisat) عام 2011 في الاردن التي توصلت الى ذات النتيجة ، اضافة الى ان الدراسة اثبتت بأن المصارف المحلية اكثر انتاجية من المصارف الاجنبية ، اما دراسة (Gupta , et al) عام 2008 فقد اوضحت بأن مستوى الانتاجية الكلية للمصارف الحكومية الهندية اعلى من مستوى الانتاجية الكلية في المصارف الخاصة ، وقد اكدت دراسة (Hadad, et al) عام 2009 في اندونيسيا النتيجة نفسها .

بينت دراسة (I. Isit, et al) عام 2016 في الاردن ان المصارف التجارية حققت تفوق على المصارف الاسلامية والاستثمارية من خلال مؤشرات الانتاجية بالاضافة الى انها اعزت سبب انخفاض مستويات الانتاجية الى ضعف الاداء الاداري واقتارها لمهارات العاملين ، فيما او ضحت دراسة (A. Jreisat and H. Hassan) عام 2016 في مصر بأن هناك علاقة بين مؤشرات الاداء المالي لا سيما (نسبة القروض الى الايداعات ، العوائد ، اسعار الاسهم) تتمتع بمعدلات انتاجية اعلى ، واخيرا فقد بحثت دراسة (F. Hassan, et al) عام 2017 العلاقة بين الائتمان المصرفي والانتاجية للمصارف في كل من فرنسا والمانيا وايطاليا وتوصلت الى وجود فجوة في مؤشرات الانتاجية في كل من فرنسا والمانيا والتي تتمتع بالاسواق الكاملة اما ايطاليا فأنها تتمتع بأسواق غير كاملة الامر الذي دفعها الى استثمارات طويلة الاجل.

اما هذه الدراسة فتتميز عن الدراسات السابقة التي تم تناولها مسبقاً من قبل عدد من الباحثين بأنها ستتناول قياس الانتاجية الكلية لعوامل الانتاج في المصارف الخاصة في العراق للمدة (2010-2017) اضافة الى قياس العلاقة بين مؤشرات الانتاجية ومؤشرات الاداء المالي للمصارف وهذا ما يميزها عن الدراسات الاخرى واللواتي لم يبحثن في هذا الجانب لما لها من أثر ايجابي على سياسة المصرف وتحقيق الاهداف الامر الذي سيعود بالنفع على المصرف والاقتصاد.

2- الإطار النظري لقياس الانتاجية الكلية:

لقد تعددت طرق قياس الانتاجية الكلية واعتمدت الدراسات السابقة على طرق مختلفة لقياسها ولا توجد طريقة مفضلة على الطرق الاخرى بل هناك خصائص وشروط لكل طريقة تختلف عن الطرق الاخرى وتقسم طرق قياس الانتاجية الكلية الى طرق معلمية واخرى غير معلمية حيث يمكن ان نبين اهم الطرق لقياس الانتاجية الكلية وكما يأتي:

1-2- مؤشر ملمكويسيت (Malmquist):

يمكن قياس الانتاجية عن طريق استخدام دالة المسافة للمخرجات وكما يأتي (Pankaj sahay, 1996: 45):

$$D_1(X, Y) = \min\{\rho_t : (Y_t/\rho_t) \in T^t\} \quad \dots (1)$$

حيث ان T تمثل المستوى التكنولوجي في الفترة t، وان هذه الدالة تكون مساوية للواحد فقط إذا كانت المدخلات والمخرجات تنتمي الى مجموعة حدود امكانيات الانتاج (Pankaj sahay, 1996: 45)، ويتم استخدام مؤشرات ملمكويسيت للإنتاجية لتقدير التغيرات التي تطرأ على الانتاجية الكلية لعوامل الانتاج في المصرف الواحد على مدار فترتين او عبر طريقتين لإنتاج الخدمات ضمن المصرف الواحد او حتى الاستراتيجيات والمواقع الخ، (Manthos D. Delis, et al, 2009: 11) (Muliaman D. Hadad, et al, 2009: 9)

لقد حاولت العديد من الدراسات تحليل مؤشرات الانتاجية وارجاع مكوناتها الى عوامل مختلفة كل منها يشرح بعض عوامل تغيرات الانتاجية على وجه التحديد (Fare el al , 1992 , 1994) و (Ray and Desli , 1997) و (Simar and Wilson , 1998) و (Wheelok and Wilson , 1999) وقد قسمت مكونات التغيرات في الانتاجية التي تم تحليلها الى التغير في الكفاءة (اللحاق بالركب) والتغير التكنولوجي (التحولات في الحدود) حيث ان (Gerhardas van der Westhuizen , 2013: 130) (K. Chen and H. Yang , 2011:199) (Thomas Bolli and Mehdi farsi , 2015: 25) :

$$M_t = EC + TC \quad \dots (2)$$

$$EC = \frac{D_s(X_s, Y_s)}{D_t(X_t, Y_t)} \quad \dots (3)$$

$$TC = \left[\frac{D_t(X_s, Y_s)}{D_s(X_s, Y_s)} * \frac{D_t(X_t, Y_t)}{D_s(X_t, Y_t)} \right]^{1/2} \quad \dots (4)$$

اذ يقيس EC تغيير الكفاءة الفنية النسبية حيث يصبح المؤشر اكبر من الواحد في حالة اقتراب الشركة من الحدود التقنية الحالية ، وتشير TC الى التغير التكنولوجي اذا كان هناك انتقال بعيداً عن النقطة الملحوظة بسبب التقدم التكنولوجي ، فاذا كانت قيمة TC اكبر من الواحد يدل على انه يمكن للمصرف انتاج المزيد من الخدمات باستخدام موارد اقل او انتاج خدمات اكبر باستخدام نفس المدخلات ، وبالنظر الى مؤشر ملمكويست للإنتاجية بانه يقيس نمو انتاجية عوامل الانتاج الكلية فان التحسن في الانتاجية سيشار اليه بقيمة اكبر من الواحد في حين التراجع في الانتاجية يشار اليه بقيمة اقل من الواحد (Angela Roman and Alina camellia sargu , 2014: 379).

2-2- مؤشر لوبنبرغر (The Luenberger):

لقد تم ادخال مؤشر لوبنبرغر بواسطة Chambers عام 2002 بعد مؤشر ملمكويست عام 1992 ويختلف هذا المؤشر عن المؤشرات الاخرى من خلال اختلاف وحدات القياس فيه وبشكل جذري واستخدامه لقياس الكفاءة لكل مخرج، ويمكننا بطبيعة الحال تحديد مؤشر (Luenberger) على مستوى الانتاج فهو يسمح لنا بفهم افضل للنتائج الموجودة على المستوى الكلي للمصرف وقد تم تحديد هذا المؤشر لاختلاف قياسات الاداء او الفاعلية z_t^m و z_{tt}^m ويتم تحديده عندما يتم اختيار الفترة t كسنة اساس للتكنولوجيا (Barnabe Walheer and Lingia zhang, 2018: 3) ، يمكن فهم الفائدة في نظرية الازدواجية بشكل سهل اذا ما حددنا مشكلة التحسين بالنسبة لكميات وهناك مشكلة متطابقة ومحددة فيما يتعلق بتحديد اسعار المدخلات والتي لها نفس الاهمية، هذا الامر يحتل مكانة مهمة بالنسبة للدراسات في حقل الاقتصاد الجزئي وفهم العلاقات الرياضية التي توضح عمل الاقتصاد فقد قدم لوبنبرغر (Luenberger) طريقة جديدة في نظرية المستهلك استنادا الى بعض دوال المسافة التي يصفها بدالة المنفعة، وتقاس دالة المنفعة مقدار الحزمة المرجعية التي يكون المستهلك على استعداد للتنازل من اجل الحصول على فرصة للانتقال من مستوى منفعة معين الى حزمة في مجموعة امكانات للاستهلاك (Carlos Pestana , 2008: 373).

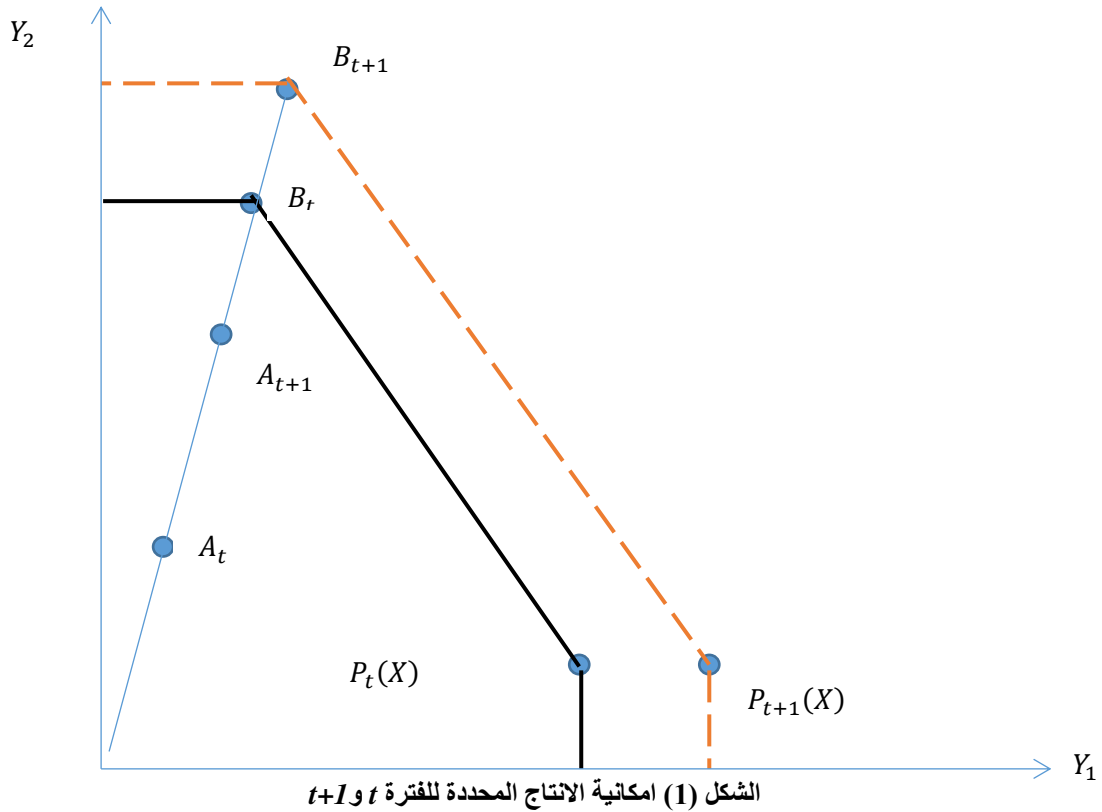
تعتمد هذه الطريقة للقياس على دالة المسافة الاتجاهية ومؤشر لوبنبرغر للانتاجية الكلية والذي اقترح من قبل تشامبرز ويعتمد على اساليب جديدة اكثر مرونة فيما يتعلق بنظرية الانتاج اذ ادخل دالة المسافة الاتجاهية والتي تعتبر انتقال في نظرية الانتاج ودالة لوبنبرغر ، حيث تحدد دالة المسافة الاتجاهية باتجاه واحد الامر الذي يسمح لوحدة الانتاج الوصول الى حدود الانتاج الامثل، ومن الناحية الاقتصادية تجعل هذه الدالة من الممكن تقسيم اقتصاديات الحجم التي يمكن تحقيقها والتحسينات الممكنة في الانتاج اضافة الى توفيرها معياراً بتحديد نقطة مرجعية يمكن الوصول اليها ، وتتميز هذه الدالة بشكل رئيسي في قدرتها على اخذ كل من المدخلات والمخرجات بنظر الاعتبار في وقت واحد وفي سياق واسع وبالتالي فان هذه الدالة تقيس ادنى التغيرات في المدخلات والمخرجات في اتجاه معين والتي تعتبر ضرورية للوصول الى حدود الانتاج المثلى وبالتالي يمكن اعتبار هذه المسافة بمثابة مؤشر لاداء كل مؤسسة ، وتستطيع ان تصف التكنولوجيا بواسطة مجموعة $T \subseteq R_t^n \times R_t^m$ (Carlos Pestana , 2009: 8) ، ويمكن تحديدها بالمعادلة التالية (Kristiaan Kerstens, et al , 2017: 3) :

$$T = \{(X_t, Y_t): X_t \text{ Can Produce } Y_t\} \quad \dots (5)$$

حيث ان $(X_t \in R_t^n)$: تمثل متجه المدخلات في نفس الفترة ، $(Y_t \in R_t^m)$: تمثل متجه المخرجات في نفس الفترة، وتمثل كل من T : التكنولوجيا المستخدمة ، و X_t : المدخلات ، و Y_t : المخرجات ، ويشترط ان تخضع التكنولوجيا لعدة شروط يمكن ان نذكر منها (Kristiaan Kerstens, et al , 2017: 8-9) :

- 1- يجب ان تكون التكنولوجيا محدبة.
- 2- يمكننا دائماً انتاج المزيد من خلال زيادة المدخلات وبالعكس انتاج اقل من خلال تقليل المدخلات والتخلص من ضغط زيادة المدخلات والمخرجات بشكل كبير.
- 3- لا يمكن ان تكون هناك مخرجات لا نهائية مع متجه محدد للمدخلات ضمن المجموعة التكنولوجية.
- 4- المجموعة التكنولوجية مغلقة
- 5- ان للتكنولوجيا تكلفة (لا يوجد غداء مجاني)

ان دالة المسافة الاتجاهية تعمل على تعميم دالة المسافة التقليدية لتشيرد (1970) وتلعب دوراً ذا مغزى في نظرية الانتاج وان اتجاهات دوال المسافة للمدخلات او/ و المخرجات من مكانه الى حدود التكنولوجيا في اتجاه معين يمكن الحصول عليها من خلال وجود اتجاه اشعاعي من نقطة الاصل الامر الذي يجعلنا نسترجع دالة المسافة التقليدية، ومن الضروري اتخاذ اتجاه مناسب بحيث تكون دالة المسافة الاتجاهية مماثلة لدالة المسافة التناسبية التي ادخلها بريك (Briec) عام 1997 والتي تستند الى تعديلات نسبية في المدخلات والمخرجات كما يعمم مقياس (Farrell and Debreu) بنفس القدر من التفسير والشكل البياني (1) يوضح امكانية الانتاج المحددة بفترات مختلفة . (Kristiaan Kerstens, et al , 2017: 9)



Alejandro Nin, Channing Arndt paul V. preekel , 2003 , (Is Agriculture productivity in developing countries really shrinking ? New Eridence using a modified Non-parametric Approach), Journal of Development Economics 71, P: 399

اذ يتم وصف مجموعات امكانية الانتاج للفترات t و $t+1$ للشركة B المحددة على حدود الانتاج في الفترات الزمنية t و $t+1$ وهذا يعني انها كفوة من الناحية الفنية اما الشركة A تقع داخل حدود الانتاج والمسافة من نقطة الانتاج في الفترة t الى حدود الانتاج في الفترة t هي $D_t(X_t, Y_t)$ والمتمثلة هندسياً بالمسافة OA_t/OB_t وهذه النسبة اقل من واحد مما يعني ان الشركة غير فعالة قياساً بالشركة B ، ولكي تكون الشركة A فعالة يجب ان تكون المسافة من نقطة الانتاج الى حدود الانتاج مساوية للصفر وهذا يعني هندسياً ان تقع على حدود الانتاج ، وكذلك الحال بالنسبة للفترة الزمنية $t+1$ حيث تقع الشركة A داخل حدود الانتاج وان المسافة من نقطة الانتاج A_{t+1} الى حدود الانتاج عند النقطة B_{t+1} والمتمثلة هندسياً بالمسافة OA_{t+1}/OB_{t+1} وهي اقل من الواحد وهذا يدل على ان الشركة A غير فعالة في الفترة $t+1$ والتي تعني ان $D_{t+1}(X_{t+1}, Y_{t+1})$ وحتى تصبح فعالة يجب ان تقع على حدود الانتاج الجديدة عند النقطة B_{t+1} .

ومن اجل معرفة هل ان الشركة A اصبحت اقرب في الفترة t+1 الى حدود الانتاج (اكثر انتاجية) ام ابعد الى حدود الانتاج (اقل انتاجية) ينبغي ان نعمل مقارنة من خلال دوال المسافة في الفترات الزمنية t و t+1 فإذا كانت نقطة انتاج الشركة A اقرب الى حدود الانتاج في الفترة t+1 فان ذلك يعني ان الشركة A اصبحت اكثر انتاجية من الفترة السابقة اي ان $D_{t+1}(X_{t+1}, Y_{t+1})$ سيكون اقل من $D_t(X_t, Y_t)$ ، والعكس صحيح اذا كانت نقطة الانتاج ابعد في الفترة t+1 من الفترة t فان ذلك يعني انها اقل انتاجية اي ان $D_{t+1}(X_{t+1}, Y_{t+1})$ سيكون اكبر من $D_t(X_t, Y_t)$ (Shilpa Bogra nee Chaudhary, 2013: 26) (Alejandro Nin, et al, 2003: 399).

ولتقدير دالة المسافة التناسبية باستخدام منهجاً غير معلمي توجد طريقتان للقيام بعملية تقدير الانتاجية الكلية الاولى تستخدم التكنولوجيا في الفترة الحالية كمرجع اساسي والثانية تجعل التكنولوجيا في الفترة اللاحقة هي المرجع الاساسي على طول خط الانتاج ، ولذلك يعتبر مؤشر لوينبرغر (1996) لقياس الانتاجية الكلية المؤشر الذي يقيسها كمتوسط حسابي بين عنصرين يعكسان التغير في الانتاجية بالنسبة لحدود الانتاج في سنة الاساس الحالية ، ويختلف مؤشر لوينبرغر عن المؤشرات الاخرى بما فيها مؤشر ملمكويسيت بأن هذا المؤشر يعتمد على الفروقات في مكونات الانتاجية الكلية في حين تعتمد الطرق الاخرى على النسب ، ويستخدم مؤشر لوينبرغر لقياس الانتاجية الكلية للشركات التي يفترض انها تعظم الارباح كما هو الحال لمؤشر ملمكويسيت ، وعلاوة على ما سبق يمكننا استخدام مؤشر لوينبرغر لقياس الانتاجية الكلية في حالة التوجيه الاجراحي او التوجيه الادخلي بما يتمثل مع زيادة الايرادات والحد الأدنى في التكاليف (Carlos Pestana Barros, 2009: 11).

3-2- مؤشر تورنكفيست (Tornqvist):

ان مؤشر Tornqvist هو مؤشر الوزن المتغير الذي تم استخدامه بشكل متكرر وقد تم تطويره في الثلاثينيات في بنك فنلندا (Tornqvist 1939) ويعتمد هذا المؤشر على اللوغاريتمات لمقارنة وحدتين (دولتين او شركتين) او لمقارنة متغير يتعلق بنفس الكيان في نقطتين في نفس الوقت ويستخدم المقارنة المدخلات لفترتين زمنيتين في سياق قياس الانتاجية حيث يستخدم متوسط اوزان تكلفة المشاركة للفترتين اللتين يتم النظر فيهما ويتم حساب الرقم القياسي بعد تحديد التغير اللوغاريتمي (او معدل التغير النسبي) وعلى النحو التالي Chapter 7 , Productivity Measurement: 184

$$I_n X_t - I_n X_{t-1} = \sum [S_i (I_n X_{it} - I_n X_{it-1})] \dots (6)$$

حيث ان X_i تمثل المدخلات (1.....n) وان الفترتان الزميتان هما t , t-1 ويتم حساب حصة التكلفة على النحو التالي (W. Erwin Diewert and Kevin J. Fox, 2007: 4) :

$$S_i = \frac{1}{2} \left[\frac{C_{it} X_{it}}{\sum C_{it} X_{it}} + \frac{C_{it-1} X_{it-1}}{\sum C_{it-1} X_{it-1}} \right] \dots (7)$$

حيث ان C: هي تكلفة الوحدة الواحدة من المدخلات.

وقد اظهرت الدراسات على الرقم القياسي لمؤشر Tornqvist يمتلك عدد من الخصائص المرغوبة وعلى وجه الخصوص دراسة (Diewert 1976) والذي اوضح بان مؤشر تورنكفيست هو مؤشر دقيق لانه يتسق مع دالة الانتاج اللوغارتمية المتسامية وكما موضح في ورقة نشرها (Caves , Christensen and Diewert).

تعتمد الادبيات على تجميع المدخلات لاغراض قياس الانتاجية في نظرية الاقتصاد الجزئي ويستفاد من مفهوم مرونة الانتاج فيما يتعلق بالمدخلات وغالبا ما تكون الافتراضات متعلقة بالانتاج والتنافسية واسواق المدخلات وفي بعض التطبيقات يفترض وجود عوائد حجم ثابتة، وان هذا الافتراضات مهمة بالنسبة لاجراءات تجميع المدخلات كما ان هذه الافتراضات قد تم اختيارها وعلى وجه التحديد استخدام اوزان التكلفة لتجميع المدخلات والذي يتطلب بصفة عامة اسواق مدخلات تنافسية بالاضافة الى ذلك استخدام اسعار الاجار الضمنية لرأس المال لتقدير تدفقات خدمة رأس المال التي تستند الى افتراض اضافي وهو التوازن طويل المدى في اسواق السلع الرأسمالية ، وان طريقة مؤشر Tornqvist ليست الطريقة الوحيدة التي يمكن استخدامها لتنفيذ الفكرة العامة بحساب المؤشرات لفئات الادخال العريضة عن طريق التجميع من مدخلات محددة وبدقة ، كما انه ليس الاجراء الوحيد الذي يمكن استخدامه لتنفيذ التفصيل العام لتغيير الوزن على مؤشرات الوزن الثابتة بل هناك طرق اخرى يمكن استخدامها ومع ذلك قد تم اختيار مؤشر Tornqvist من قبل العديد من الباحثين في مجال قياس الانتاجية لما يتمتع به من الخصائص المرغوبة التي تم توضيحها اعلا ، ويمكن عرض الصيغة النهائية لمؤشر Tornqvist بالشكل التالي (Nasir (Ali Imran, et al, 2017: 240 (Nadeem, et al, 2010: 54 (Robert Inklaar and W. Erwin Diewert , 2015: 6) (Mahammad

$$I_n(TFP_t / TFP_{t-1}) = \frac{1}{2} \sum_i (R_{it} + R_{it-1}) I_n(Y_{it} / Y_{it-1}) - \frac{1}{2} \sum_i (S_{jt} + S_{jt-1}) I_n(X_{jt} / X_{jt-1}) \quad \dots (8)$$

حيث ان Y_{it} الناتج i

R_{it} هي حصة الناتج i من اجمالي الايرادات

S_{jt} حصة المدخل j من اجمالي تكاليف المدخلات

X_{jt} يمثل المدخل j في الفترة t

في هذه الصيغة يتم تحديد أسهم الإيرادات لمؤشر المخرجات وحصص التكلفة لمؤشر الدخل لكل فترة زمنية مقارنة باستخدام الأوزان الثانية في المؤشرات الحسابية والهندسية وهذا سيساعد في تجنب قضايا الاستخفاف أو المبالغة في التقدير خلال اجراء تقدير الوزن الثابت (Ail A. et al , 2016 :4272).

اذا يعطي هذا المؤشر تجميعاً ثابتاً للنواتج والمدخلات وعوائد ثابتة لقياس قابلية الفصل بين المدخلات والمخرجات والتغير التقني المحايد لـ Hicks كما انها مسؤولة عن بعض التغيرات النوعية في المدخلات وبناء الأوزان اذ يتم استخدام اسعار المدخلات المالية بحيث يمكن ان تنعكس التحسينات في جودة المدخلات من خلال ارتفاع معدلات الاجار والاجور ويعبر مؤشر Tornqvist عن متوسط التغيرات اللوغاريتمية التي تقاس بالفرق بين معدل تغيير الانتاج والمجموع المرجح لمعدل مساهمة معدلات التغيير في المدخلات (Mahmood Nasir, et al 2015: 470)

يمثل الجزء الاول من المعادلة مجموع لوغاريتميات المخرجات كنسبة لمستويات الانتاج في الفترتين موزونه بالاسهم في اجمالي الإيرادات، بالمقابل يظهر الجزء الثاني مجموع لوغاريتميات المدخلات كنسبة لمستويات المدخلات في الفترتين موزونه بالاسهم في التكلفة الاجمالية. ضمن هذه الموصفات يتم تحديد حصص الإيرادات الخاصة بمؤشر المخرجات وحصص التكلفة الخاصة بمؤشر المدخل في كل فترة مقارنة باستخدام الأوزان الثابتة في المؤشرات الحسابية والهندسية وبالتالي تجنبنا التقليل أو الافراط في التقدير الضمني للوزن الثابت ويعتبر مؤشر TTI دالة انتاج خطية متجانسة بالاضافة الى انها مسؤولة عن احتساب التغيرات في جودة المدخلات وبما ان اسعار المدخلات الحالية تستخدم في بناء الأوزان فان التحسينات في جودة المدخلات يتم دمجها الى الحد الذي تنعكس فيه معدلات الاجور والايجات الاعلى ، ويوفر TTI تجميعاً ثابتاً للمدخلات والمخرجات وفقاً لافتراضات السلوك التنافسي وثبات العوائد على القياس والتغير التقني المتعادل وغير القابل للاختراق (Adiqa Kiani, 2008: 522-523).

يعتبر مؤشر Tomqvist مؤشراً فائقاً يتناسب مع دالة الانتاج المرنة ويفترض قيوداً مسبقة اقل على تكنولوجيا الانتاج الاساسية (اضافة الى المميزات الاخرى التي تم ذكرها سابقاً) (Vinish Kathuria , et al , 2011: 9).

منهجية الدراسة:

ان قياس الكفاءة الفنية (TE) يشير الى ما إذا كان البنك يستخدم الحد الأدنى من المدخلات لإنتاج كمية معينة من المخرجات ، أو ما إذا كان البنك ينتج أقصى مستوى من المخرجات مع مقدار ثابت من المدخلات مقارنة بالبنك الذي يعمل على الحدود الكفاءة، وتقسم الكفاءة الفنية الى الكفاءة الصافية (PTE) والتي تشير ببساطة الى الكفاءة الفنية الخالية من تأثيرات النطاق وهذا يشير إلى انخفاض نسبي في استخدام المدخلات في حالة عدم وجود هدر مع مستوى الإنتاج الحالي الذي قد يكون غير كفؤ، وكذلك كفاءة النطاق (SE) التي تشير إلى انخفاض نسبي في استخدام المدخلات إذا كان المصرف قادراً على تحقيق مستوى الإنتاج الأمثل حيث توجد عوائد حجم ثابتة بالنسبة للوحدات الأقل كفاءة والأكثر كفاءة في العينة ، وان معايير الكفاءة تأخذ القيم بين 0% و 100% على التوالي. ونتوقع أن يتيح لنا بناء مؤشرات الكفاءة المختلفة تتبع مصادر عدم الكفاءة الفنية بشكل أفضل وعدم الكفاءة الصافية (PTE) (وهو عدم الكفاءة الفنية (TE) خالية من تأثيرات الحجم)، يخضع بالكامل لسيطرة النتائج مباشرة من أخطاء الإدارة ويطلق عليه أيضاً عدم الكفاءة الإدارية في الأدبيات المالية وينشأ ذلك عند استخدام المزيد من المدخلات مما هو مطلوب لإنتاج مستوى معين من المخرجات. ويعزى ذلك بشكل عام إلى عدم وجود ضغوط تنافسية قوية، مما يسمح للشركات بالبقاء بأقل من الأداء الأمثل، ستننتج الشركة ذات الكفاءة العالية (SE) مع وجود عوائد ثابتة (CRS). وبالتالي، عندما يكون هناك عوائد متزايدة للنطاق (IRS) ، يمكن الحصول على مكاسب الكفاءة عن طريق توسيع مستويات الإنتاج في حالة انخفاض العوائد (DRS) ويمكن تحقيق مكاسب الكفاءة عن طريق خفض مستويات الإنتاج بما أنه ينطوي على اختيار مستوى غير كفؤ ويعتبر عدم كفاءة الحجم (غلة حجم متناقصة) أيضاً نوعاً من عدم الكفاءة الفنية

وبالتالي تتضمن الكفاءة الفنية كلا من (PTE) و (SE) وهذا هو المستوى غير الكفو لكل من المدخلات والمخرجات (Ihsan Isik, et al, 2016: 5-6).

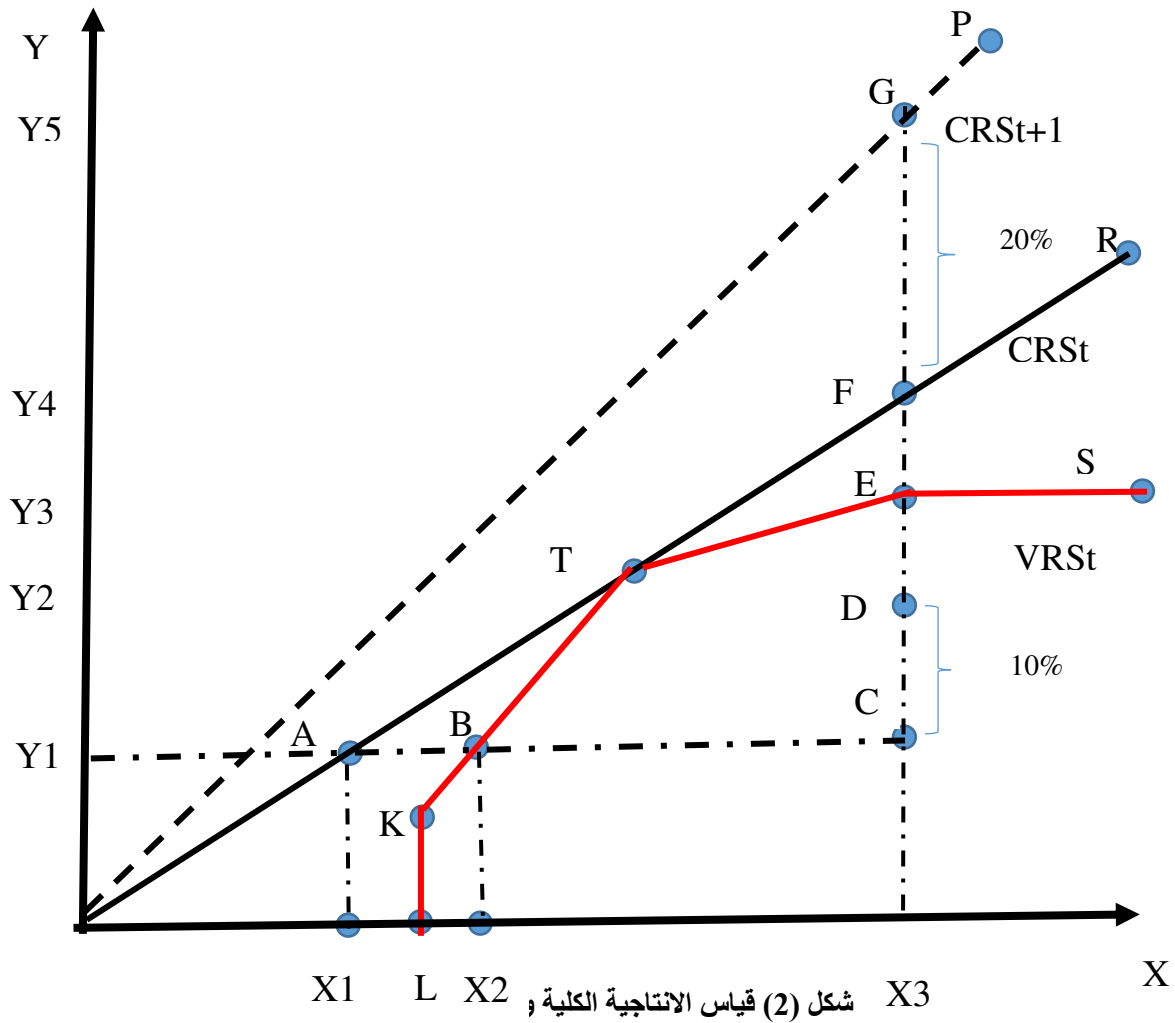
ان قياس مؤشرات TFP بالتفصيل يعطي القراء والمختصين نظرة دقيقة للعوامل التي ادت الى تغيرها عبر الزمن ، اذ قد لا تكون المقارنة المباشرة لمقاييس الكفاءة عبر الزمن مؤشراً على التحسن المطلق أو تدهور الكفاءة ، فإنها لن تظهر سوى تغيرات في الكفاءة النسبية مقابل البنوك الأخرى ويمكن أن تنتقل الحدود من فترة إلى أخرى بسبب الابتكار أو الصدمة المالية أو المنافسة المتزايدة في السوق علاوة على ذلك قد تكون هناك مدخلات ومخرجات كبيرة للبنوك مع مرور الوقت مما يؤدي إلى نماذج مختلفة من البنوك وبالتالي اختلاف الحدود عبر الزمن ولهذا السبب وبسبب تفوقه في بيئة متغيرة يستخدم مؤشر (TFPCH) بشكل شمولي لحساب التحسن المطلق أو التدهور في إنتاجية البنك (Ihsan Isik, et al, 2016: 6).

$$M = TFPCH_{(t,t+1)}$$

$$= \underbrace{\frac{D_{t+1}^{VRS}(X_{t+1}, Y_{t+1})}{D_t^{VRS}(X_t, Y_t)}}_{PEFCH} * \underbrace{\left[\frac{D_{t+1}^{CRS}(X_{t+1}, Y_{t+1}) / D_{t+1}^{VRS}(X_{t+1}, Y_{t+1})}{D_t^{CRS}(X_t, Y_t) / D_t^{VRS}(X_t, Y_t)} \right]}_{SECH} \underbrace{\left[\frac{D_t^{CRS}(X_{t+1}, Y_{t+1})}{D_{t+1}^{CRS}(X_{t+1}, Y_{t+1})} * \frac{D_1^{CRS}(X_t, Y_t)}{D_{t+1}^{CRS}(X_1, Y_1)} \right]^{1/2}}_{TECHCH} \dots (9)$$

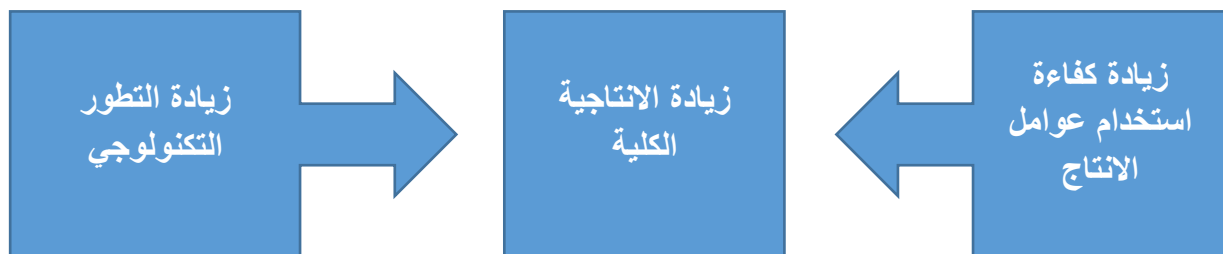
يمكن استخدام دالة المسافة لـ (Farrell 1957) وتطبيق دالة (Fare et al 1994) من أجل تحديد مؤشر تغير الإنتاجية الإجمالي (TFPCH) Malmquist الذي هو ببساطة نتاج تغيير الكفاءة (EFFCH) (مدى قرب البنك من الحدود الكفاءة (تأثير التقدم أو التراجع)) والتغير التكنولوجي (TECCH) (مدى تحول حدود الإنتاج المرجعي في مزيج المدخلات المرصودة لكل بنك (الابتكار التقني أو الصدمة)) ، ويمكن لمؤشر تغير إنتاجية عوامل الإنتاج (TFPCH) أن يحقق قيمة أكبر من أو يساوي أو أقل من الوحدة اعتماداً على ما إذا كان البنك قد شهد نمو الإنتاجية أو الركود أو انخفاض الإنتاجية، على التوالي ، بين الفترتين (t و t+1) ويأخذ مؤشر (EFFCH) قيمة أكبر من واحد لزيادة الكفاءة و صفر لعدم وجود تغيير في الكفاءة ، أو أقل من واحد لخفض الكفاءة. وبالمثل ، فإن (TECCH) تحقق قيمة أكبر من واحد للتقدم التقني وصفر للركود التقني ، أو أقل من واحد للتراجع التقني ، وتحلل تغيير الكفاءة الفنية (CRS) أيضاً مكوناتها الكفاءة الفنية النقية وكفاءة النطاق (EFFCH = PEFCH × SECH) ويتطلب ذلك حساب دوال المسافات في إطار عوائد الحجم المتغيرة (VRS) (Fare et al, 1994: 75).

يمكن توضيح ذلك من خلال الشكل () حيث تنتقل الشركة الواقعة عند النقطة C الى النقطة D ومن سنة t الى السنة t+1 ولكن تبقى الحدود المقدره CRSt و VRSt وكما موضح بالمعادلة () حيث ان (EFFCH > 1) و (TECCH = 1) ان (TFPCH > 1) تشير الى نمو الانتاجية والانتقال من النقطة C الى النقطة D لصبح الشركة اكثر كفاءة واكثر انتاجية وعند النقطة D فان الشركة يزداد انتاجها من (Y1) الى (Y2) عند نفس المستوى من المدخلات عند (X3) وتعود الزيادة في الانتاجية هذه الى جهود اللحاق بالركب من دون الابتكار التكنولوجي (TECCH) وهذا يعني ان زيادة الكفاءة هذه (EFFCH > 1) تكون بسبب زيادة في الكفاءة الفنية النقية (PEFCH > 1) وزيادة كفاءة النطاق (SECH > 1) ، ويلاحظ ان نمو الانتاجية لا يشير دائماً الى زيادة في الكفاءة فعلى سبيل المثال اذا عدنا النظر في كفاءة المصرف عند النقطة C والانتقال الى النقطة D رأينا انه اصبح اكثر انتاجية اذا كانت حدود الانتاج ثابتة في الفترة t وان المصرف سيكون قادر على زيادة الانتاج بمقدار 10% بنفس مستوى المدخلات (X3) ، فاذا افترضنا انه في الوقت نفسه تحولت حدود الانتاج الى الاعلى اي من CRSt الى CRSt+1 هذا يعني ان التقدم التكنولوجي سمح للمصرف بتحقيق زيادة في الانتاج بمقدار 20% بنفس كمية المدخلات (X3) على الرغم من ان المصرف لا زال يعاني من عدم الكفاءة ويقاس بقربه من الحدود المسافة (Ihsan Isik, et al, 2016: 7) (CF=EG).



Ihsan Isik , Ihsan Kulali and Busra Agcayazi Yilmaz, 2016, Total Factor productivity change in the middle East Banking : The case of Jordanian Banks at the Turn of the millennium , International Journal of Resear in Business and social , 5 (3), 7.

والخلاصة التي يمكن ان نصل اليها في حالة قياس MPI انه إذا كانت قيمة المؤشر أكبر من واحد الى نمو الانتاجية او التقدم في الانتاجية بينما تشير القيمة الاقل من واحد الى انخفاض الانتاجية او تراجع الانتاجية. ويمكن ايجاد النسبة المؤدية للتغير في الانتاجية بواسطة (تغير الانتاجية - 1) * 100، ان حصول تطور في الانتاجية الكلية حسب مؤشر مملوكيست يمكن ان يكون من خلال الشكل التوضيحي الاتي (, Ammar Barham Jreisat :2011:169)



شكل (3) مكونات الانتاجية الكلية

المصدر: من عمل الباحثين بناءً على مؤشر مملوكيست

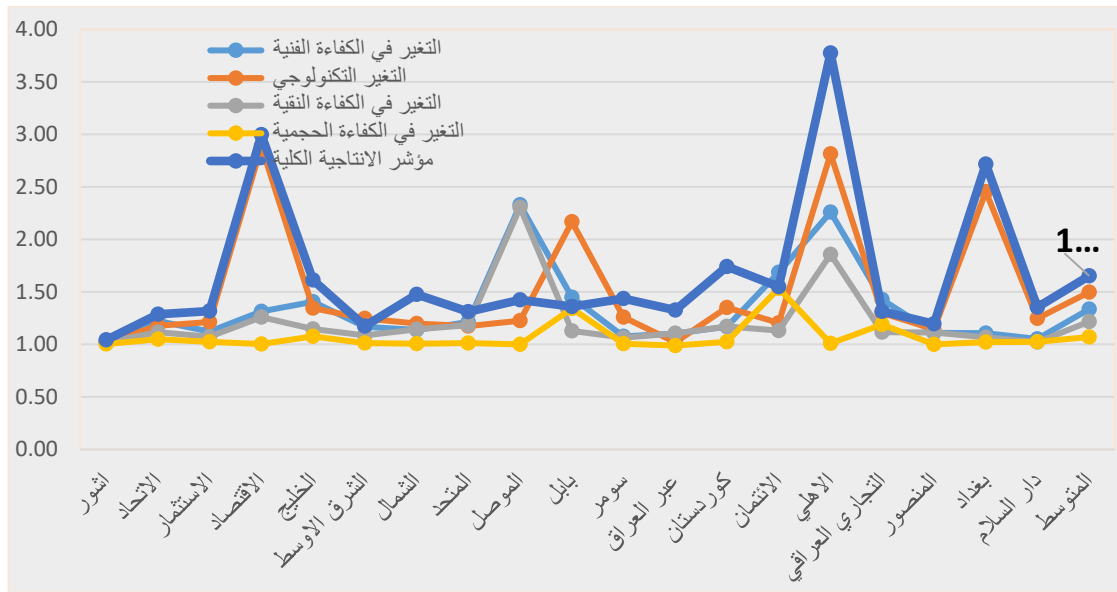
3- عرض وتحليل نتائج الانتاجية الكلية:

1-4- البيانات وعينة الدراسة:

شملت عينة البحث (19) مصرفاً خاصاً خلال المدة 2010-2017 فقد تم استخدام على ثلاثة مدخلات للمصارف تمثلت بكل من (الحسابات الجارية والودائع، رأس المال الاسمي والمدفوع، والمصروفات الادارية) فيما تم استخدام ثلاث مخرجات تمثلت بكل من (الاستثمارات المالية، الائتمان النقدي، وصافي الربح) لتتمكن من بناء لوحة بيانات متكون من (6) مؤشرات لـ (19) مصرف ولمدة (8) سنوات، وتم الحصول على النتائج باستخدام برنامج (DEAP Version 2.1) وبالاعتماد على طريقة مليمكوست للانتاجية الكلية.

2-4- تحليل نتائج الانتاجية الكلية:

شهدت اغلب المصارف العراقية الخاصة تطوراً ايجابياً في انتاجيتها الكلية اذ يعرض الجدول (1) كذلك الشكل (4) والملحق (1) متوسط مؤشر الانتاجية الكلية واسباب تطورها من خلال مكونات هذا المؤشر للمصارف عينة الدراسة فقد حققت جميع المصارف نمواً واضحاً في الكفاءة الفنية والحجمية والكفاءة النقية اضافة الى تحقيقها لنمو في التغير التكنولوجي خلال المدة (2011-2017)



المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على الجدول (1)

الشكل (4) متوسط الانتاجية الكلية للمصارف خلال المدة 2011-2017

فمن الواضح كل المصارف وحسب النتائج التي تم التوصل اليها ان الانتاجية الكلية المتحققة في المصارف العراقية الخاصة وخلال المدة (2011-2017) انها تعود بجزء منها الى التطور الحاصل في الكفاءة بشكل عام (الفنية ، الحجمية والنقية) والجزء الاخر يعود الى التغير التكنولوجي الايجابي وقد تراوحت معدلات الانتاجية الكلية بين اعلى قيمة حققها المصرف الاهلي وبالغة (3.78) كمتوسط للمدة (2011-2017) ويليها مصرف الاقتصاد مسجلاً متوسط بلغ (3) ، واقل قيمة حققها مصرف اشور وبلغت (1.04) كمتوسط للمدة (2011-2017) فيما تراوحت معدلات الانتاجية الكلية للمصارف الاخرى بينهما ، اضافة الى ما سبق فقد حققت مصرف اشور اقل قيمة في متوسط المؤشرات الجزئية (التغير التكنولوجي والتغير في الكفاءة النقية والتغير في الكفاءة الفنية) اذ بلغت (1.02 و 1.02 و 1.03) على التوالي اما التغير في الكفاءة الحجمية فقد سجل مصرف عبر العراق اقل قيمة (0.99) ، فيما حقق مصرف الموصل اعلى متوسط للتغير في الكفاءة النقية والكفاءة الفنية اذ بلغت (2.3 و 2.33) على التوالي اما التغير التكنولوجي فقد سجل مصرف الاقتصاد اعلى متوسط (2.89) اما التغير في الكفاءة الحجمية فقد سجل مصرف الائتمان اعلى قيمة اذ بلغ متوسط (1.53) للمدة (2011-2017) وهذا ما يوضحه كل من الجدول (1) والشكل (4) والملحق (1).

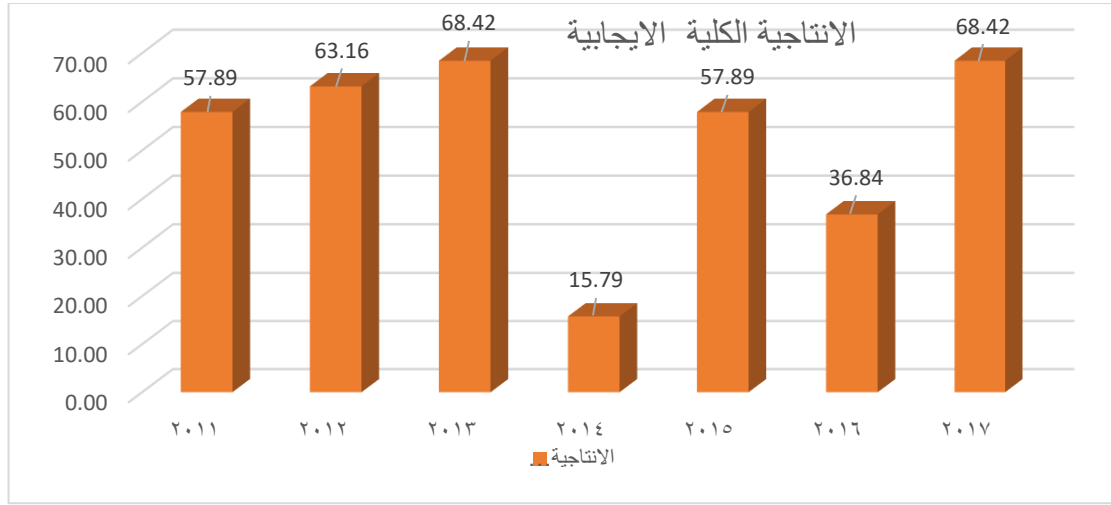
الجدول (1) متوسط الانتاجية الكلية للمصارف خلال المدة 2011-2017

المصارف	التغير التكنولوجي	التغير في الكفاءة النقية	التغير في الكفاءة الحجمية	التغير في الكفاءة الفنية	مؤشر الانتاجية الكلية
اشور	1.02	1.02	1.01	1.03	1.04
الاتحاد	1.18	1.12	1.05	1.22	1.29
الاستثمار	1.21	1.07	1.02	1.12	1.32
الاقتصاد	2.89	1.26	1.00	1.31	3.00
الخليج	1.34	1.15	1.08	1.41	1.62
الشرق الاوسط	1.25	1.09	1.01	1.17	1.18
الشمال	1.20	1.14	1.01	1.14	1.48
المتحد	1.17	1.18	1.01	1.21	1.31
الموصل	1.23	2.30	1.00	2.33	1.42
بابل	2.17	1.13	1.34	1.45	1.36
سومر	1.26	1.07	1.01	1.08	1.44
عبر العراق	1.02	1.11	0.99	1.11	1.33
كوردستان	1.35	1.17	1.03	1.17	1.74
الاثمنان	1.20	1.13	1.53	1.69	1.55
الاهلي	2.81	1.86	1.01	2.26	3.78
التجاري العراقي	1.30	1.12	1.19	1.43	1.32
المنصور	1.14	1.11	1.00	1.11	1.20
بغداد	2.45	1.07	1.02	1.11	2.72
دار السلام	1.25	1.02	1.03	1.05	1.36
المتوسط	1.69	1.22	1.13	1.44	1.98

المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج (DEAP Version 2.1)

يمكن القول ان القطاع المصرفي العراقي الخاص حقق خلال المدة (2010-2011) معدلات انتاجية كلية مختلفة تفاوتت فيها المصارف بين انتاجية سلبية وانتاجية ايجابية، اذ يبين الشكل (5) النسب المئوية للمصارف التي حققت معدلات انتاجية كلية ايجابية خلال المدة (2011-2017) ويلاحظ ان القطاع المصرفي قد شهد ارتفاعاً في نسبة المصارف التي حققت انتاجية كلية ايجابية فقد بلغت (57.89%) في عام 2011 ، فيما ارتفعت هذه النسبة في السنوات اللاحقة الى (63.16%) و (68.42%) في عام 2012 وعام 2013 على التوالي ، الا انه في عام 2014 شهدت نسبة المصارف التي حققت انتاجية كلية ايجابية انخفاضاً كبيراً بلغت (15.79%) ويعود ذلك الى انخفاض اسعار النفط العالمية التي ادت الى انخفاض اليرادات النفطية العراقية هذا من جهة والى زيادة النفقات العامة بسبب الحرب على (داعش) من جهة اخرى ، اضافة الى ازمة التهجير واغلاق الكثير من فروع هذه المصارف التي تعمل في خمس محافظات احتلت من قبل المجاميع الارهابية (داعش) بالتزامن مع حصول انكماش عالمي شهدته جميع دول العالم لا سيما العراق، لكن سرعان ما بدأت المصارف تستوعب هذه الصدمات للتكيف مع الاحداث الجديدة لتحقيق بعض المصارف انتاجية كلية ايجابية لتزداد النسبة الى (57.89%) عام 2015 الا ان العجز الحكومي الكبير وزيادة النفقات الحربية المتزامنة مع تنفيذ خطط تحرير الاراضي العراقية المحتلة من قبل (داعش) ، بالإضافة الى النفقات على توفير خدمات النازحين لخمس محافظات وتدهور الاوضاع الاقتصادية وعزوف المستثمرين عن الاستثمار داخل العراق تراجعت نسبة المصارف التي حققت معدلات انتاجية كلية ايجابية لتصل الى (36.84%) في عام 2016 ، واخيراً سجلت نسبة المصارف التي حققت انتاجية كلية ايجابية بلغت (68.42%) عام 2017 ، وبشكل عام لقد شهدت الفترة 2011-2017 زيادة واضحة في عدد المصارف التي حققت انتاجية كلية ايجابية عدا عام 2014 وعام 2016 والتي تعزى الى اسباب خارجية منها عوامل اقتصادية عالمية واخرى عوامل اقتصادية

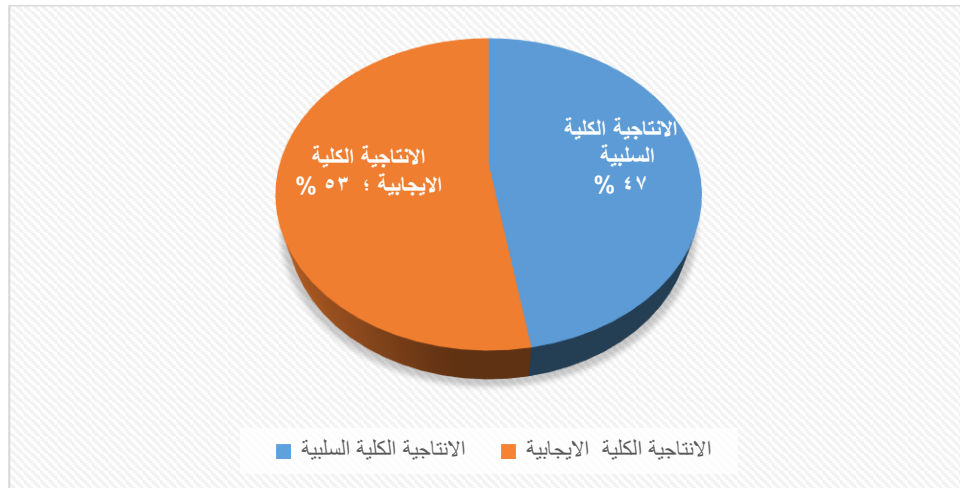
داخلية بالإضافة الى الوضع الامني داخل العراق والمنطقة الامر الذي يدل على وجود اثر سلبي للارزومة التي تعرض لها الاقتصاد العراقي على الانتاجية الكلية.



المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج (DEAP Version 2.1)

الشكل (5) النسبة المئوية للمصارف التي حققت معدلات انتاجية كلية ايجابية خلال المدة (2017-2011)

من خلال ما تقدم يمكن القول ان القطاع المصرفي العراقي الخاص شهد تطوراً في تحقيق الانتاجية الكلية خلال المدة (2017-2011) فقد بلغ عدد المصارف التي حققت انتاجية كلية ايجابية (70) مصرفاً من مجموع (133) مصرفاً اي ما نسبته (53%) خلال المدة 2017-2011 وهذا ما يوضحه الشكل (6) بالمقابل بلغ عدد المصارف التي حققت انتاجية كلية سلبية (63) مصرفاً من مجموع المصارف البالغ (133) اي ما نسبته (47%) خلال المدة (2017-2011).



المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج (DEAP Version 2.1)

الشكل (6) النسبة المئوية للمصارف التي حققت معدلات انتاجية كلية ايجابية وسلبية خلال المدة 2017-2011

5- تحليل مؤشرات الاداء المالي وعلاقتها بالانتاجية الكلية للمصارف

1-5- معدل العائد على حق الملكية Return on equity

يمثل معدل العائد على حق الملكية ROE مقياس نسبي لأداء المصرف وهو أحد المؤشرات التي تقيس اداء ارباح المصرف ويتم حسابه بالمعادلة الآتية:
 العائد على حقوق المالكين = صافي الربح / حقوق الملكية

جدول (2) معدل العائد على حقوق الملكية لمصارف عينة الدراسة

المصارف	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	المتوسط
اشور	9.48	11.85	11.08	7.50	3.86	4.31	5.83	5.07	7.38
الائتمان	6.06	15.73	22.95	7.69	5.38	4.66	2.13	2.76	8.42
الاتحاد	12.09	2.19	8.54	16.23	4.75	0.25	0.33	1.12	5.69
الاستثمار	10.06	9.92	1.38	7.29	11.55	7.00	3.47	1.41	6.51
الاقتصاد	11.24	6.76	3.76	1.61	1.59	2.24	0.58	0.12	3.49
الاهلي	2.16	2.50	15.42	5.13	2.78	0.92	8.18	1.04	4.76
التجاري العراقي	14.03	7.18	13.22	5.92	3.69	2.90	3.58	3.44	6.74
الخليج	9.70	11.19	9.69	8.98	12.05	3.29	1.84	1.57	7.29
الشرق الاوسط	10.26	18.45	16.19	13.92	1.44	2.17	5.19	2.56	8.77
الشمال	16.44	14.52	10.83	10.20	9.18	2.45	7.28	6.90	9.73
المتحد	18.11	15.03	13.62	10.05	7.21	6.61	0.52	0.29	8.93
المنصور	4.33	7.91	4.93	10.11	6.76	7.90	5.90	6.04	6.74
الموصل	15.88	14.23	8.05	9.15	0.90	0.23	1.33	1.81	6.45
بابل	4.66	4.83	5.02	2.37	2.71	1.51	3.20	1.71	3.25
بغداد	10.61	18.56	14.34	18.32	11.11	2.29	7.16	3.63	10.75
دار السلام	1.69	10.31	15.31	11.00	7.72	4.73	1.20	12.29	8.03
سومر	0.64	0.25	0.79	0.71	0.79	1.44	1.41	0.15	0.77
عبر العراق	1.43	1.19	0.70	3.63	2.54	3.16	3.64	3.69	2.50
كردستان	6.89	16.02	11.35	12.12	9.43	10.59	11.69	14.03	11.52

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على القوائم المالية السنوية للمصارف

نلاحظ من خلال الجدول (2) ان متوسط العائد على حقوق الملكية للمصارف عينة الدراسة حصلت على نسب متفاوتة، اذ حقق مصرف كردستان اعلى معدل عائد بلغ (11.52) كمتوسط خلال المدة (2010-2017) ويليها مصرف بغداد بمعدل (10.75) كمتوسط لنفس الفترة ومصرف الشمال 9.73 كمتوسط عام، فيما حقق مصرف سومر اقل متوسط للعائد على حقوق الملكية بلغ 0.77 كمتوسط للمدة (2010-2017) اما المصارف المتبقية فقد تراوحت معدلاتها بين اعلى معدل واقل معدل وهذا ما يوضحه الشكل (7).

2-5- معدل العائد على الاستثمار (ROI) Return On Investment

وتقاس معدل العائد على الاستثمار **ROI** كفاءة الادارة في تشغيل موجوداتها من اجل توليد الارباح الصافية ويحتسب معدل العائد على الاستثمار بالمعادلة التالية:

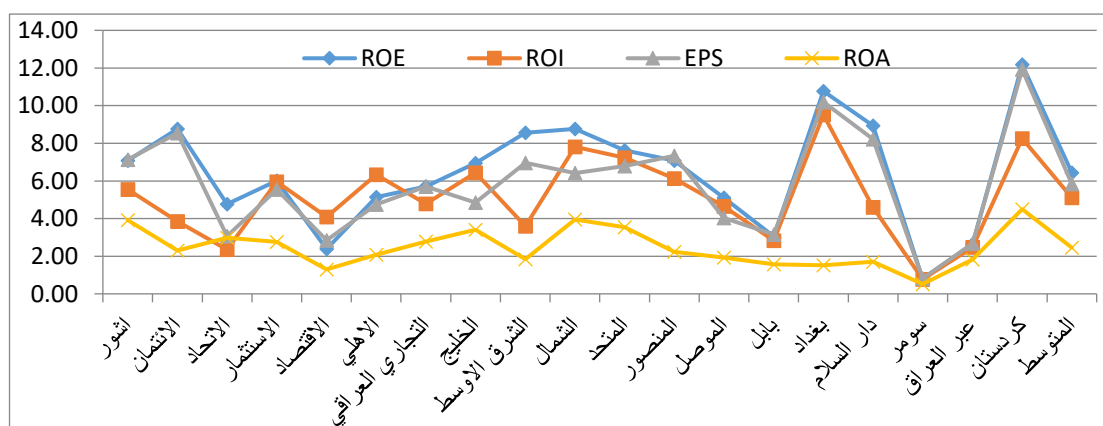
$$\text{معدل العائد على الاستثمار} = \frac{\text{الارباح الصافية}}{\text{مجموع الاموال المستثمرة}}$$

جدول (3) معدل العائد على الاستثمار لمصارف عينة الدراسة

المصارف	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	المتوسط
اشور	10.46	4.67	6.20	7.62	3.99	4.47	6.60	5.26	6.16
الائتمان	6.12	3.54	4.09	5.94	4.68	3.89	2.11	2.75	4.14
الاتحاد	14.06	2.80	2.97	2.72	5.69	0.31	0.36	1.55	3.81
الاستثمار	11.09	3.03	0.37	15.65	10.84	6.61	3.66	1.52	6.60
الاقتصاد	15.42	7.75	5.79	4.00	3.09	4.12	1.86	1.98	5.50
الاھلي	2.33	1.35	4.57	8.68	7.96	9.64	10.89	1.27	5.84
التجاري العراقي	2.14	2.90	4.50	4.55	3.26	2.65	10.58	4.99	4.45
الخليج	13.66	3.29	7.26	14.01	12.25	3.61	2.22	2.41	7.34
الشرق الاوسط	3.28	2.76	2.96	2.10	1.69	3.00	7.84	4.76	3.55
الشمال	12.22	4.45	4.00	7.56	7.06	12.10	9.59	9.88	8.36
المتحد	9.18	7.63	4.82	10.49	8.25	7.53	6.72	5.13	7.47
المنصور	4.53	2.91	2.86	9.36	6.26	7.24	6.92	7.30	5.92
الموصل	18.03	0.41	3.44	15.19	7.09	2.22	1.77	2.38	6.32
بابل	11.06	1.78	1.65	2.98	4.04	2.10	4.28	3.01	3.86
بغداد	15.63	2.39	1.93	13.68	11.82	12.69	16.16	7.94	10.28
دار السلام	1.81	1.37	2.33	10.08	7.06	4.33	1.84	5.21	4.25
سومر	0.71	0.15	0.44	0.74	0.82	1.53	1.57	0.17	0.77
عبر العراق	3.12	0.50	0.53	3.01	2.44	3.14	3.79	3.84	2.55
کردستان	8.28	3.64	3.30	9.35	9.06	9.42	10.52	12.52	8.26

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على القوائم المالية السنوية للمصارف

نلاحظ من خلال الجدول (3) والشكل (7) ان المصارف العراقية الخاصة عينة البحث حصلت على متوسط العائد على الاستثمار فكانت النسبة الاعلى لمصرف بغداد اذ بلغت (10.28)، بينما حصل مصرف الشمال على نسبة (8.36) ويليهما مصرف كردستان بنسبة (8.26) ومصرف المتحد بنسبة (7.47)، اما مصرف سومر فقد حقق اقل نسبة بلغت (0.77) بينما تراوحت باقي المصارف بينهما.



المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على بيانات الجداول (2 و3 و4 و5).
شكل (7) متوسطات مؤشرات الاداء المالي للمصارف الخاصة خلال المدة (2010-2017)

3-5- ربحية السهم الواحد (Earning Per Sher(EPS)

تمثل حصة السهم العادي الواحد من الارباح المتحققة خلال فترة اعداد الارباح، وتعد مقياس للأداء الكلي للمصرف وهو أحد النماذج الرياضية لتقييم السهم ويتم حسابه بالمعادلة التالية

ربحية السهم = صافي الدخل/ عدد الاسهم العادية.

جدول (4) ربحية السهم الواحد لمصارف عينة الدراسة

المصارف	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	المتوسط
اشور	10.88	11.90	11.10	7.50	3.86	4.31	5.90	5.40	7.61
الائتمان	8.18	15.70	22.90	7.69	5.38	4.66	2.58	0.93	8.50
الاتحاد	14.65	6.40	9.70	1.64	1.66	0.29	0.33	1.39	4.51
الاستثمار	11.38	9.90	1.40	7.29	7.55	7.00	4.07	1.60	6.27
الاقتصاد	14.31	8.67	4.21	2.32	1.57	2.24	0.78	0.12	4.28
الاھلي	2.28	2.00	15.00	1.91	2.78	0.92	9.41	1.19	4.44
التجاري العراقي	22.11	7.20	13.20	5.92	3.69	2.90	3.03	4.02	7.76
الخليج	10.81	11.00	13.00	1.98	1.05	3.29	1.95	1.68	5.59
الشرق الاوسط	13.07	18.50	16.20	1.92	1.44	2.17	5.65	2.86	7.73
الشمال	14.96	10.40	13.10	12.05	6.21	1.84	0.57	0.74	7.48
المتحد	12.21	12.00	11.00	10.05	7.21	6.61	0.35	0.29	7.46
المنصور	4.89	7.90	4.90	10.11	6.76	7.90	6.79	7.00	7.03
الموصل	13.45	14.00	8.00	1.92	0.90	0.13	1.39	1.94	5.22
بابل	8.94	4.80	5.00	2.37	2.71	1.51	3.63	2.03	3.87
بغداد	13.67	19.00	14.00	12.83	11.11	2.29	8.10	4.02	10.63
دار السلام	1.56	10.30	15.30	11.00	7.72	4.73	1.50	6.96	7.38
سومر	0.69	0.30	0.80	0.71	0.79	1.44	1.50	0.16	0.80
عبر العراق	0.00	1.00	0.70	3.63	2.54	3.16	3.81	3.88	2.34
كردستان	9.09	16.00	11.30	12.12	9.43	10.59	11.78	12.20	11.57

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على القوائم المالية السنوية للمصارف

من خلال قراءة الجدول (4) نلاحظ حصول مصرف كردستان على اعلى نسبة لربحية السهم الواحد فقد بلغت (11.57) للمدة (2010-2017) ويليه مصرف بغداد بنسبة (10.63) ومصرف الائتمان بنسبة (8.5) ومصرف التجاري العراقي بنسبة (7.76) بينما جاء مصرف سومر ليسجل اقل نسبة لربحية السهم الواحد من بين المصارف الاخرى اذ بلغت (0.8) وهذا ما يوضحه الشكل (7) ايضاً.

4-5- العائد على الموجودات (Return On Assets(ROA

هو مؤشر يقيس مدى ربحية الشركة نسبة إلى إجمالي أصولها، ويعطي العائد على الأصول ROA

فكرة عن مدى كفاءة الإدارة في استخدام أصولها لتحقيق الأرباح، ويتم احتساب العائد على الأصول بقسمة أرباح الشركة السنوية على إجمالي أصولها.

جدول (5) معدل العائد على الموجودات للمصارف عينة الدراسة

المصارف	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	المتوسط
اشور	5.21	4.67	6.20	4.43	2.23	2.39	3.85	3.59	4.07
الاثتمان	1.37	3.54	4.86	1.91	2.15	1.88	1.24	0.47	2.18
الاتحاد	6.94	2.80	2.97	9.02	2.10	0.12	1.26	2.56	3.47
الاستثمار	3.62	3.03	0.37	5.15	5.17	3.17	1.76	0.70	2.87
الاقتصاد	3.46	2.54	3.89	0.53	0.46	0.88	0.31	0.50	1.57
الاهلي	1.06	1.35	4.57	2.56	1.13	0.43	4.06	0.49	1.96
التجاري العراقي	6.50	2.90	4.50	2.65	2.05	1.75	3.39	2.18	3.24
الخليج	2.26	3.29	7.26	6.07	4.43	1.22	0.73	0.84	3.26
الشرق الاوسط	1.49	2.76	2.96	2.70	0.53	0.80	2.23	0.95	1.80
الشمال	2.80	4.45	4.00	2.62	1.31	7.71	3.34	4.26	3.81
المتحد	6.42	7.63	4.82	3.99	4.56	3.41	0.20	0.17	3.90
المنصور	2.13	2.91	2.86	3.20	1.91	1.84	1.54	1.33	2.21
الموصل	5.50	0.41	3.44	6.90	0.52	0.16	0.86	1.20	2.37
بابل	2.22	1.78	1.65	1.08	1.56	1.00	2.51	1.46	1.66
بغداد	1.42	2.39	1.93	1.82	1.52	0.35	1.69	0.92	1.50
دار السلام	0.24	1.37	2.33	2.30	1.83	1.23	0.41	2.52	1.53
سومر	0.41	0.15	0.44	0.43	0.47	0.98	1.07	0.10	0.51
عبر العراق	0.98	0.50	0.53	2.70	1.55	2.20	2.42	2.91	1.72
كردستان	1.85	3.64	3.30	3.38	5.49	4.14	5.24	6.29	4.17

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على القوائم المالية السنوية للمصارف

حققت المصارف الخاصة عينة الدراسة متوسطات متذبذبة للعائد على الموجودات اذ كانت النسبة الاعلى لمصرف كردستان (4.17) ويليه مصرف اشور بنسبة (4.07) ومصرف المتحد بنسبة (3.90) ومصرف الشمال بنسبة (3.81) بينما سجل مصرف سومر 5% وهذا ما يوضحه الجدول (5) الشكل (7).

5-5- علاقة الانتاجية الكلية بمؤشرات الاداء المالي للمصارف

اثبتت الاختبارات الاحصائية وجود علاقة طردية بين مؤشرا الاداء المالي ومؤشرات الانتاجية في القطاع المصرفي العراقي الخاص للمدة (2010-2018)، ويوضح الجدول (7) بان هناك علاقة بين المؤشر العام للانتاجية (techch) ومعدل العائد على حقوق الملكية وربحية السهم.

جدول (6) الارتباط بين مؤشرات الانتاجية ومؤشرات الاداء المالي في المصارف العراقية الخاصة للمدة (2010-2017)

		ROE	ROI	EPS		ROA	techch	Pech	tfpch
techch	Pearson Correlation	.236**	.017	.245**		.161	1	-.077	.844**
	Sig. (2-tailed)	.006	.849	.004		.065		.381	.000
	N	133	133	133		133	133	133	133
pech	Pearson Correlation	-.100	-.034	-.105		-.073	-.077	1	.271**
	Sig. (2-tailed)	.252	.694	.230		.403	.381		.002
	N	133	133	133		133	133	133	133
tfpch	Pearson Correlation	.158	-.005	.144		.095	.844**	.271**	1
	Sig. (2-tailed)	.070	.958	.097		.277	.000	.002	
	N	133	133	133		133	133	133	133
**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).									

المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS الاصدار 21.

6- الخاتمة:

1-6- الاستنتاجات

6-1-1- هناك أثر ايجابي لسياسات التحرير المالي والاقتصادي على الانتاجية الكلية في القطاع المصرفي العراقي الخاص خلال المدة (2010-2017)، اذ اوضحت النتائج ان هناك تطور ايجابي للانتاجية الكلية قد حققته المصارف خلال هذه المدة وهذا ما يثبت صحة الفرضية الاولى للبحث، اذ تعزى معدلات الانتاجية الايجابية الى تحسن في المستوى التكنولوجي او زيادة الكفاءة او كلاهما للمصارف.

6-1-2- اثرت الازمة التي تعرض لها الاقتصاد العراقي سلباً على الانتاجية الكلية للقطاع المصرفي العراقي الخاص وهذا ما اوضحته النتائج اذ انخفضت مستويات الانتاجية في عامي 2014 و2016 وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية للبحث.

6-1-3- هناك علاقة طردية بين الانتاجية الكلية والاداء المالي للمصارف العراقية الخاصة خلال المدة (2010-2017) وهذا ما اكدته نتائج الارتباط والذي يثبت صحة الفرضية الثالثة.

6-1-4- تذبذبت مستويات الانتاجية الكلية للمصارف العراقية الخاصة فقد حقق المصرف الاهلي اعلى متوسط انتاجية خلال المدة (2010-2017) اذ بلغ (3.78) ويلي مصرف الاقتصاد بمتوسط (3) اما اقل متوسط حققه مصرف اشور اذ بلغ (1.04) خلال نفس الفترة.

6-1-5- تباينت المتوسطات لمؤشرات الاداء المالي للمصارف العراقية الخاصة خلال المدة (2010-2017) اذ تميزت بعض المصارف عن الاخرى اهمها مصرف (الشمال، بغداد، كردستان) اذ حققت اعلى المستويات لمؤشرات الاداء المالي، فيما سجل مصرف سومر اقل مستوى لجميع مؤشرات الاداء.

2-6- التوصيات:

6-2-1- الاستفادة من النتائج التي توصل اليها في قياس الانتاجية الكلية للمصارف العراقية الخاصة من اجل الاستفادة منها في اتخاذ القرار وتقييم الاداء الاجمالي للمصرف ومقارنتها مع المصارف الاخرى اذ تتميز هذه الطريقة بانها تعتمد على توليفة من المدخلات والمخرجات مع الاخذ بنظر الاعتبار البيئة التنافسية.

6-2-2- ينبغي على البنك المركزي إلزام المصارف الخاصة بتضمين مؤشرات الانتاجية المصرفية في تقاريرها الى جانب مؤشرات المالية لأنها تعطي صورة حقيقية ودقيقة للوضع الاجمالي للمصرف.

6-2-3- تحسين المستوى التكنولوجي المستخدم من قبل المصارف الذي يعتبر أحد العوامل الرئيسية التي تؤثر بشكل اساسي بمستوى الانتاجية الكلية للمصارف لا سيما استخدام اجهزة الصرف الالي وينبغي متابعة المصارف حول تطبيق هذا الجانب من قبل البنك المركزي.

المصادر:

- 1- سوق العراق للأوراق المالية، اعداد مختلفة (2010-2017)، (قوائم التدفقات النقدية للمصارف)، العراق
- 2- سوق العراق للأوراق المالية، اعداد مختلفة (2010-2017)، (التقارير المالية للمصارف)، العراق
- 3- K. Chen, H. Yang, 2011, (A Cross-Country Comparison of Productivity Growth using the generalised metafrontier Malmquist Productivity index: with application to Banking industries in Taiwan and China) Science+Business media LLC , 35 , PP. 179-212 .
- 4- G. Westhuizen , 2013 , (Bank Productivity and Sources of Efficiency: A Case of the Four Largest Banks In South Africa) , International Business and Economics Research journal , VOL. 12 , NO. 2 , PP. 127-138.
- 5- F. Sufian , 2007 , (Size and Total Factor Productivity Change in Malaysian Non-commercial Banking Financial Institutions: A Non-Parametric Malmquist Productivity Index Analysis) , International Journal of Business and society , Vol. 8 , No. 1 , PP. 39-56 .
- 6- H. Park , 2001 , (An Empirical Investigation of (In) Efficiency Levels and Productivity Change in the Korean banking Sector) , A dissertation submitted in partial fulfillment of Philosophy Department of Economics, New York University.
- 7- A. Jreisat and H. Hassan, 2016 (Productivity Change of the Egyptian Banking Sector: A. Two Stage Non _Parametric Approach) To Pics in Middle Eastern and African Economies , Vol.18, Lssuel.P.P.145_155.
- 8- O. K. Gupta, Y. Doshit and A. Chinubhai , 2008 , (Dynamics Productivity Efficiency of Indian Banks) , International Journal of Operations Research , Vol . 5 , No.2 ,pp.78_90.
- 9- P.P. Athanasoglou , E.A. Georgiou and C.C. Staikouras ,2008 (Assessing Output and Productivity Growth in the Banking Industry) Bank of Greece Eurosys tem , working Poper , Economic Research Department Special Studies Divison 21.
- 10- A. B. Jreisat 2011, (Efficiency and Productivity Growth of the Banking Sector in Jordan) , A thesis Submitted in fulfillment of the requirements for the degree of Doctor of Philosophy, School of Economics and finance , University of Western Sydney , Australia.
- 11- T. Bolli and M. Farsi, 2015 (The Dynamics of Productivity in Swiss Universities), Journal prop Anal , Vol.44, pp.21-38.
- 12- M. D. Hadad, M. J. B. Hall, K. Kenjegalieva, W. Santoso and R. Simper, 2009 , (Productivity Change in Indonesian Banking Application of a New Approach to Estimating Malmquist Indices) , Dept. Economics, Loughborough University, ISSN 1750-4171, PP. 1-29 .
- 13- Ihsan Isik , Ihsan Kulali and Busra Agcayazi Yilmaz, 2016, Total Factor productivity change in the middle East Banking : The case of Jordanian Banks at the Turn of the millennium , International Journal of Resear in Business and social , 5 (3), 1-29.
- 14- Pankaj sahay , 1996 , productivity change in Indian Banking : A Generalized Malmquist productivity Index Approach , A Dissertation submitted to the faculty of the university of North Carolina at chapel Hill in partial fulfillment of the requirements for the degree of Doctor of philosophy in the Department of Economics.
- 15- Manthos D. Delis, Philip Molyneux and Fotios pasiouras , 2009, Regulations and productivity growth in banking , Munich personal Repec Archive (MPRA) , paper NO.13891, Posted 10.

- 16- Gerhardas van der Westhuizen , 2013 ,(Bank productivity and sources Efficiency change : A Case of the four Largest Bank In south Africa) , International Business and Economics Resarch Journal , volme 12, Number 2.
- 17- Angela Roman and Alina camellia sargu , 2014 ,(Dynamics of banking productivity the per-and post-Eu Accession period : Enpirical Evidence from Bulgaria and Romania) , Actual problems of Economics , 2(152).
- 18- Vinish Kathuria , Rajesh Raj S.N and kunal sen , 2011 , (productivity Measurement in Indian Manufacturing : A Comparison of Alternative methods) ,(CMDP Monograph series No.65) The Economic and social Research Gouncil (ESRC), United Kingdom.
- 19- Alejandro Nin , Channing Arndt paul V. preekel , 2003 , (Is Agriculturel productivity in developing countries really shrinking ? New Eridence using a modified Non parametric Approach) , Journal of Development Economics 71, 395-415.
- 20- Carlos Pestana Barros , Mitton Nektarios and nicolas peypoch , 2009 , (A luenberger Index for the Greek Life Industy) , European Resarch studies , volume XII , Issue 4.
- 21- Kristiaan Kerstens , Zhiyang Shen and Ignace van de woestyne , 2017 , (Comparing Luenberger and Luenberger-Hicks – moorsteen productivity indicators : How well is total factor productivity approximated?) , International Journal of production Economics , doi : 10.1016/j.ijpe .2017.10.010
- 22- Carlos pestana Barros , Antonio Gomes de menezes , Nicolas peypoch , Barnadin solonandrasana and Jose cabral Vieira , 2008 , (An Analysis of hospital Efficiency and productivity growth using the Luenberger indicator) , Heath Care manage sci , 11, 373_381.
- 23- Barnabe Walheer and Lingia zhang , 2018 , (profit Luenberger and malmquist-Luenberger indexes for multi-activity decision-making units : The case of the star-rated hotel industry in china), Tourism management 69,1-11.
- 24- Fare, R., Grosskopf, S., Norris, M., Zhang, Z., (1994). (Productivity growth, technical progress, and efficiency change in industrialized countries), The American Economic Review 84, 66–83.
- 25- Shilpa Bogra nee Chaudhary, 2013 , (Health and Productivity: an Analysis of Contemporary Indian Agriculture), Thesis Submitted to the University of Delhi for the Award of the Degree of Doctor of Philosophy in Economics, Indian .
- 26- Robert Inklaar and W.Erwin Diewert , 2015 , (Measuring industry productivity and Cross-Country convergence) , Journal of Econometrics , <http://dx.doi.org/10.1016/j.jeconom.2015.12.013>.
- 27- Mahmood Nasir , Maqsood Hussain , Arshed Bashir and Mahammad Qasim , 2015 , (Total Factor productivity Growth and Its Contri Bution to output Growth of minor Crops in Punjap , Pakistan) J.Agric Res .53(3)
- 28- Mahammad Ali Imran , Asghar Ali , Miehran Hussain , sarfraz Hassan and Nasir Nadeem , 2017 , (Estimation of Total Factor productivity Growth of major Grain Crops in Pakistan : 1972-2013) , International Review of Social Sciences , Vol.5 , Issue.4.
- 29- W. Erwin Diewert and Kevin J. Fox, 2007, (Malmquist and Tornqvist Productivity Indexes Returns to Scale and technical Progress with imperfect Competition),
- 30- Nasir Nadeem, Muhammad Siddique Javed, Saltan Ali Adil and Sarfraz Hassan, 2010, (Estimation of Total Factor Productivity Growth in Agriculture Sector in Punjab, Pakistan:1970-2005), Pak. J. Agri. Sci., Vol. 47 (1), 53-58.
- 31- Adiqia Kiani, 2008, (An Analysis of Productivity Growth and Rata of Return to Research in Agriculture Sector of North West Frontier Province), Sarhad J. Agric. , Vol.24, No.3.

ملحق (1) مؤشر الانتاجية الكلية للقطاع المصرفي العراقي الخاص خلال المدة (2010 – 2017)

السنوات / المصارف	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
اشور	0.55	1.73	0.86	0.69	0.74	1.02	1.72
الاستثمار	0.63	2.58	0.84	0.47	0.75	1.30	2.65
الاقتصاد	0.62	16.06	0.04	0.77	0.46	0.57	2.45
الاهلي	0.58	15.82	0.04	0.81	0.36	0.20	8.62
الائتمان	1.40	1.31	0.86	1.31	0.54	0.57	4.87
التجاري العراقي	1.55	1.46	1.09	1.19	0.91	0.68	2.33
الخليج	0.87	2.10	1.52	0.86	0.89	0.58	4.49
الشرق الاوسط	0.96	1.53	1.37	0.87	0.87	0.73	1.90
المتحد	0.66	1.54	1.54	0.58	1.16	0.74	2.96
المنصور	1.32	0.71	2.33	0.81	1.26	0.43	1.52
الموصل	0.97	0.89	1.58	1.32	1.52	0.17	3.52
بابل	1.92	1.17	1.24	0.30	2.24	2.20	0.45
بغداد	1.78	1.16	1.21	0.39	1.53	12.87	0.09
دار السلام	2.24	0.71	2.04	0.23	1.20	0.73	2.34
سومر	3.06	0.62	2.63	0.18	1.40	1.00	1.17
عبر العراق	1.09	0.39	2.94	0.13	3.15	0.65	0.94
كوردستان	1.10	0.62	3.79	0.12	3.59	2.81	0.17
الاتحاد	1.79	0.77	0.90	0.87	3.48	0.91	0.30
الشمال	1.08	1.41	1.18	0.21	4.16	1.40	0.89

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (DEAP Version 2.1)

References

1)

- Atkin, Tim and Cava, Gianni, 2017 “The transmission of monetary policy: How Does It Work?” *Reserve Bank of Australia*, page 4.
- Boivin, J., Kiley, M. & Mishkin, F. (2010) “How Has the Monetary Transmission Mechanism Evolved Over Time?”. *National Bureau of Economic Research NBER*, WP. 15879.
- J.B. Taylor, (2015) “A Monetary Policy for the future” *Stamford University*.

2) Dagher, Mahmood. M. & Farhan, Esraa Abed. (2017) “The Monetary Policy in Iraq Through Two Gaps Analysis”. *Al Kut Journal of Economics Administrative Sciences*, Vol. 26, pp 5-23.

3) *Central Bank of Iraq*. (2004-2017). Annual Statistical Bulletin. Baghdad: Department of Statistics and Research.

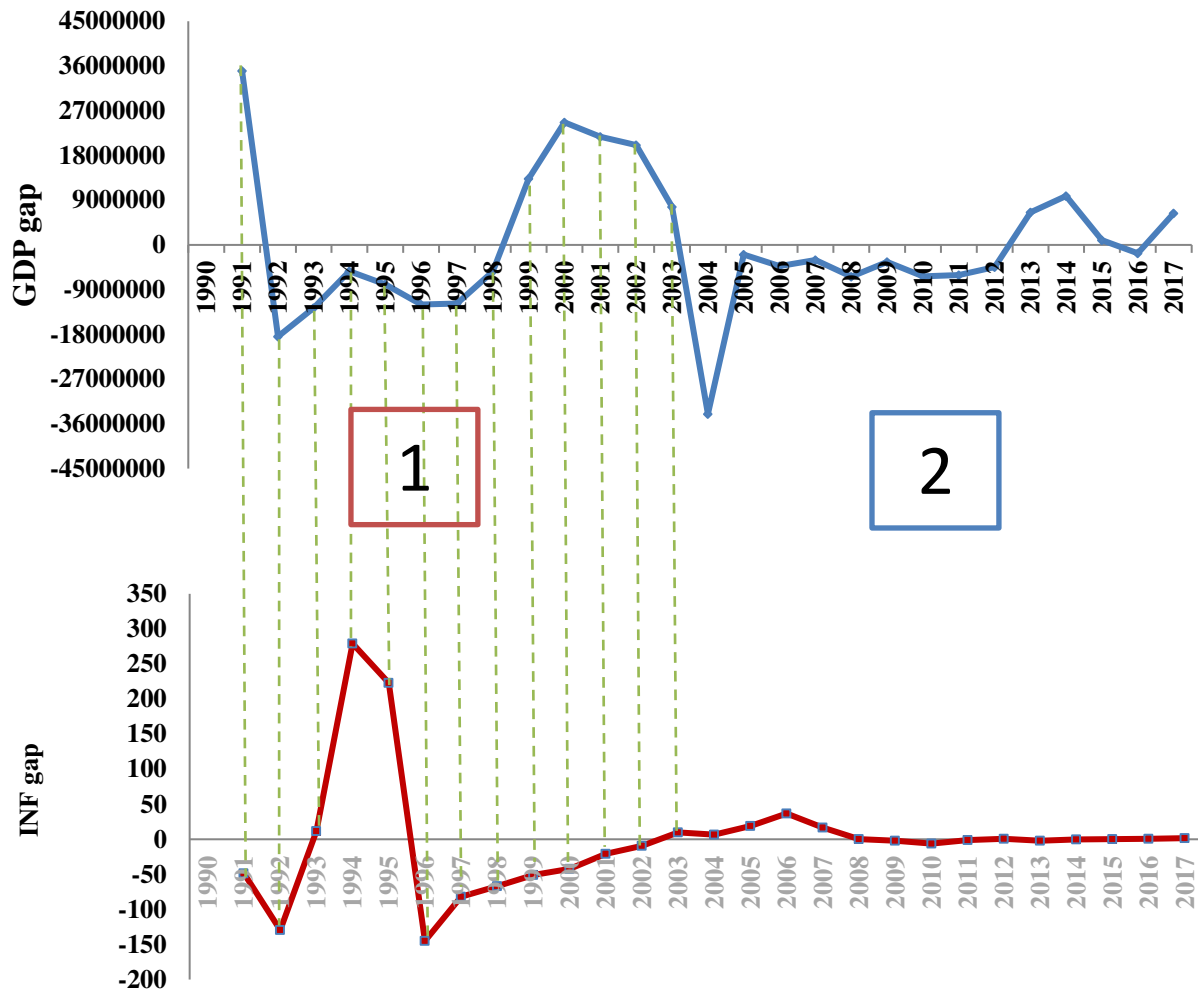
4) *Planning Ministry*. (1990-2003). Statistical Bulletin. Baghdad: Central Statistical Organization.

Conclusion:

There is a separation between the real sector and the monetary sector in the Iraqi economy, the Ministry of Finance and through the public budget controls the public investment, which is the major component (directly), as well as controls the private sector due its dependence on the public budget, both current and investment expenditures (indirectly).

Thus, the real sector follows the government expenditure and its efficiency. then, the success of monetary policy in controlling inflation and its inability to transfer of effect to the real sector and the stimulation of production because that money supply is an endogenous variable affected by the government expenditure, but the central bank of Iraq can intervene to sterilize and control money supply through monetary policy tools this reflects the Central Bank's ability to achieve inflation targeting without the ability to transfer this influence to the real sector.

Figure (8)
GDP gap and INF gap 1990-2017



1. from 1990 to 2003, there was a positive output gap due to the high level of demand resulting from the economic siege and the shortage of resources, which caused a positive inflationary gap, but the experience proved that the output gap is normal, due to the emergence of different industries and the growth of agriculture sector during this period, besides, the self-sufficiency and provision of goods and services especially after 1995 due to memorandum of Understanding between Iraq and united nations.
2. From 2003 to 2017, there is a separation between the output gap and the inflation gap that reflect the separation between the real sector and the monetary sector due to the increasing role of the government through the public budget in leading the investment expenditures, which is the income generator in Iraq, Then, the output is directly for the public sector and indirectly for the private sector, which dependent on the public sector (in its investments and wages).

III. The effect of potential production & targeted inflation on Iraqi Monetary Policy.

1. The relationship between output gap and inflation gap

As mentioned, the output gap is the difference between the actual output and the potential output. The positive gap appeared when there is a surplus demand in the economy that could lead to inflationary pressures.

$\uparrow \text{GDP gap (because } \uparrow \text{ demand)} \rightarrow \uparrow \text{INF gap} \rightarrow \uparrow \text{INF}$

When the output gap is negative, this means that the potential output exceeds the demand and this reflects a recession.

$\downarrow \text{GDP gap (PGDP more than demand)} \rightarrow \downarrow \text{INF gap} \rightarrow \downarrow \text{INF} \rightarrow \uparrow \text{recession.}$

According to Taylor's rule, the monetary policy must adopt flexible interest rates in order to targeting the inflation through gap analysis,

In other word, the interest rate must be raised when inflation rises above the target or output above its potential level and vice versa.

Then, the link between the real sector and the monetary sector is essential to the formulation of monetary policy.

Also, the analysis of output gap gives the advantage to explore the inflationary pressures, that the positive output gap reflects the pressures on the resources and inflation, while the negative gap reflects the recession.

Figure (7) show us the relationship between exchange rate and the inflation for period 1990-2017. Us we see there is positive relationship between the variables.

$EX \rightarrow \uparrow EX \text{ gap} \rightarrow \uparrow INF$ (*because we Follow fixed EX Rate*)

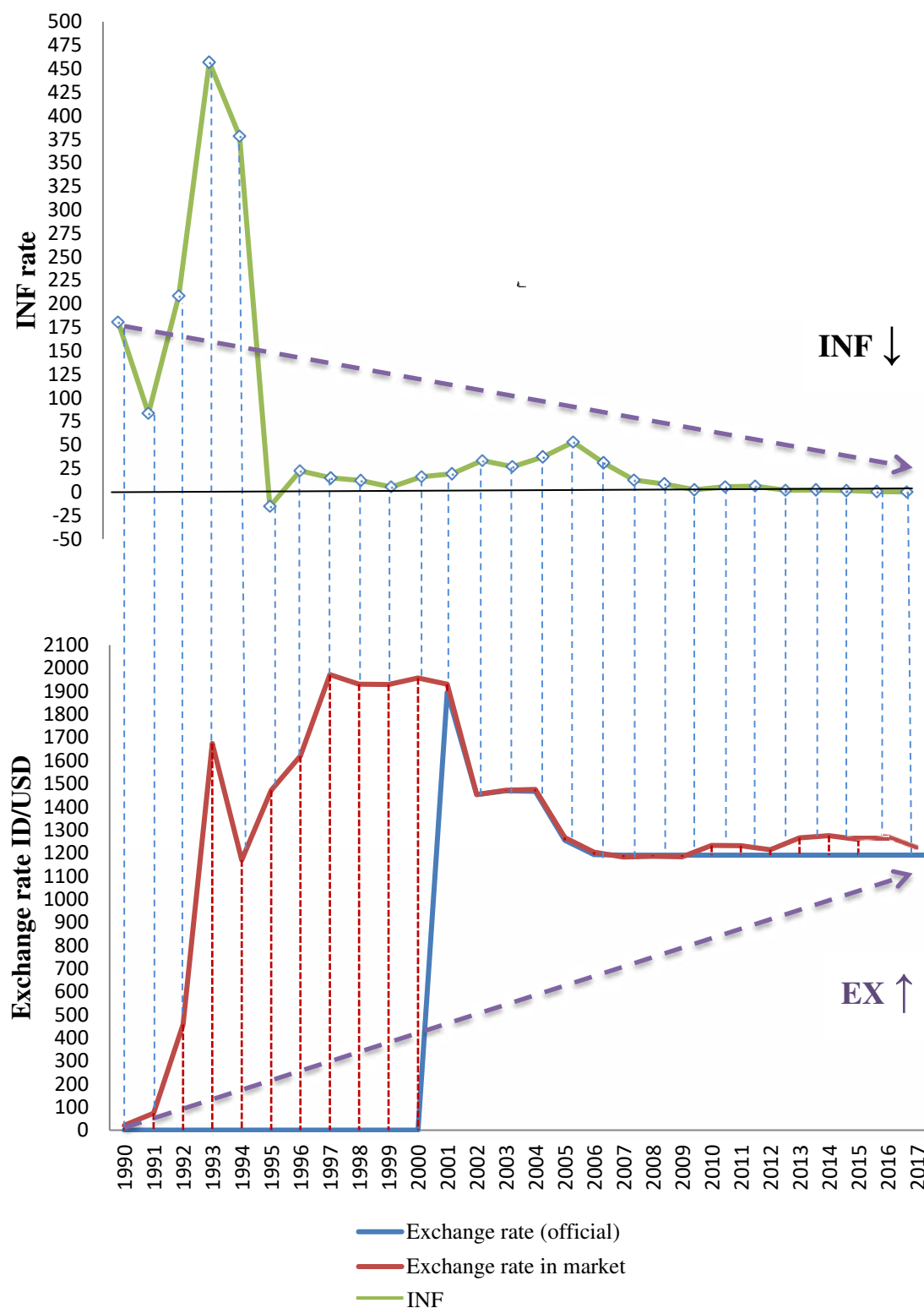
$\uparrow EX \rightarrow \downarrow INF$

This relationship is explained by reliance on one - source of revenue represented by oil and the nature of production structure of the Iraqi economy. Iraq relies on imports to meet all internal demand for goods and services due to the disruption of the real sector.

This dependence makes the exchange rate the major influencer on the prices of imported goods and services, therefore, the purchasing power of the local currency.

Since Iraq follows the fixed exchange regime at 1190 IQD/USD and banks have the right to sell at ten points ahead as a commission, therefore, the target price is 1200 dinars, then, when the market exchange rate approached this level and the exchange gap disappeared, inflation declined and prices stabilized in the economy.

Figure (7)
Exchange rate (official & in market) and INF



Resource: by researcher

- **Exchange rate gap:**

It's refers to the difference between official exchange rate and the exchange rate in the market. In other words, between the exchange rate that monetary policy targeted and the exchange rate in the market that depends on the supply and demand powers.

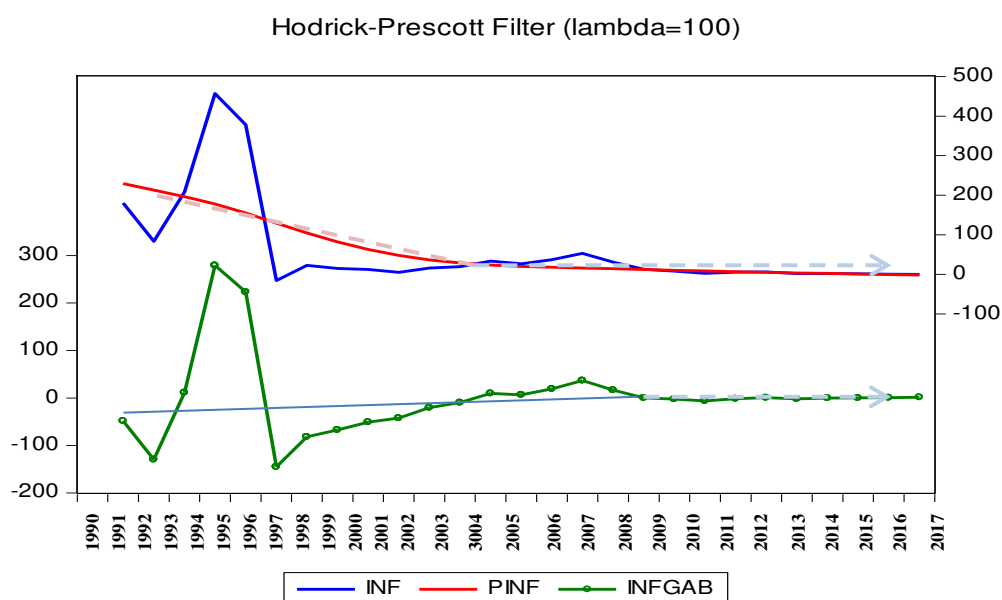
**Table (3) Exchange rate (Official & in Market) and INF in Iraq
1990 - 2017**

Years	Exchange rate ID/USD	Exchange rate In the market	INF
1990	0.3108	4	-
1991	0.3108	10	180.8
1992	0.3108	21	83.6
1993	0.3108	74	208.2
1994	0.3108	458	456.9
1995	0.3108	1674	378.3
1996	0.3108	1170	(15.5)
1997	0.3108	1471	22.6
1998	0.3108	1620	14.9
1999	0.3108	1972	12.2
2000	0.3108	1930	5.4
2001	0.3108	1929	16.1
2002	0.3108	1957	19.4
2003	1896	1930	33.5
2004	1453	1453	26.8
2005	1469	1472	37.1
2006	1467	1475	53.1
2007	1255	1267	30.9
2008	1193	1203	12.7
2009	1190	1182	8.3
2010	1190	1186	2.5
2011	1190	1184	5.6
2012	1190	1233	6.1
2013	1190	1232	1.9
2014	1190	1214	2.2
2015	1190	1265	1.39
2016	1190	1275	0.47
2017	1190	1258	0.19

Source: the data 1990-2003 from planning ministry, 2004-2017 from CBI website – statistical website.

2004	26.8	20.23	6.57
2005	37.1	17.96	19.14
2006	53.1	16.14	36.96
2007	30.9	14.32	16.58
2008	12.7	12.41	0.29
2009	8.3	10.48	(2.18)
2010	2.5	8.62	(6.12)
2011	5.6	6.89	(1.29)
2012	6.1	5.28	0.82
2013	1.9	3.77	(1.87)
2014	2.2	2.36	(0.16)
2015	1.39	1.02	0.37
2016	0.47	(0.26)	0.73
2017	0.19	(1.54)	1.73

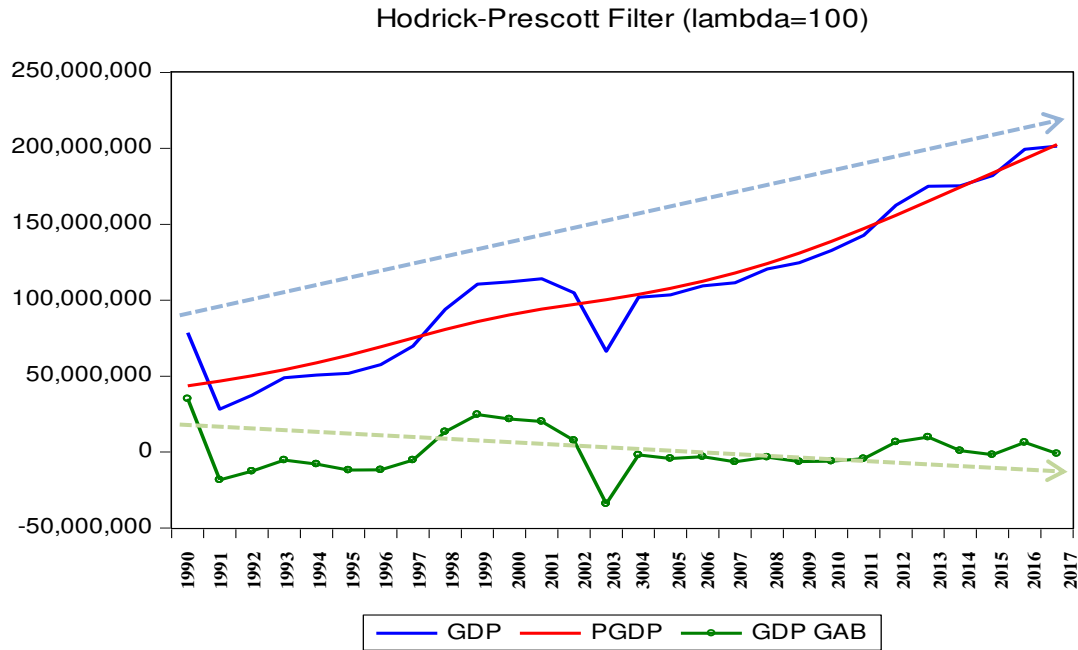
Figure (5)



Source: the data 1990-2003 from planning ministry, 2004-2017 from CBI website – statistical website and result from Eviews10, Hodrick-Prescott filter.

- Values between brackets () are negative.

Figure (4)



Source: the data 1990-2003 from planning ministry, 2004-2017 from CBI website – statistical website and result from Eviews10 – Hodric Prescott filter.

- Values between brackets () are negative.

- Inflation gap:

The inflation gap refers to the difference between actual inflation and targeted inflation in the economy. Moreover, we can estimate the gap using the same way used previously.

Table (2) INF and Targeted INF in Iraq 1990 – 2017

Years	INF	PINF	INF GAB
1990	-	-	
1991	180.8	229.3	(48.5)
1992	83.6	213.2	(129.6)
1993	208.2	196.6	11.6
1994	456.9	177.8	279.1
1995	378.3	155.08	223.22
1996	(15.5)	129.51	(145.01)
1997	22.6	104.49	(81.89)
1998	14.9	81.93	(67.03)
1999	12.2	62.91	(50.71)
2000	5.4	47.84	(42.44)
2001	16.1	36.65	(20.55)
2002	19.4	28.81	(9.41)
2003	33.5	23.61	9.89

- **Production gap:**

The production gap refers to the deference between actual production and potential production in the economy. GDP means all the value add (output) that economy produced at point of time. While the potential GDP means the maximum level of output that the economy can achieve, if has full utilities of the inputs.

I. Estimate the potential production using Hodrick-Prescott Filter ⁽³⁾

This way supposes that the equation of GDP series is:

$$Y_t = \mu_t + c_t \quad \dots\dots (1)$$

$$Y_t = GDP$$

$$\mu_t = Trend$$

$$c_t = Cyclical$$

Here, we estimate the GDP that used in the measurement by subtracting the values from the mean as in below:

$$Min \sum_{t-1}^t (y_t - \hat{y}_t)^2 + \lambda \sum_{t-1}^t ((y_{t+1} - \hat{y}_t) - (\hat{y}_t - \hat{y}_{t-1}))^2 \dots\dots (2)$$

Table (1) GDP and Potential GDP in Iraq 1990 - 2017

Years	GDP	PGDP	GDP GAB
1990	78,617,888.10	43580204.19	35,037,683.91
1991	28,265,405.20	46693828.73	(18,428,423.53)
1992	37,477,725.80	50157830.1	(12,680,104.30)
1993	48,829,665.00	54138300.92	(5,308,635.92)
1994	50,711,820.30	58674532.74	(7,962,712.44)
1995	51,786,921.80	63752730.76	(11,965,808.96)
1996	57,494,247.40	69279473.07	(11,785,225.67)
1997	69,704,838.90	75041679.65	(5,336,840.75)
1998	94,001,921.00	80708418.23	13,293,502.77
1999	110,529,589.00	85895388.13	24,634,200.87
2000	112,084,152.00	90351223.71	21,732,928.29
2001	114,128,642.00	94070901.33	20,057,740.67
2002	104,917,973.00	97266726.62	7,651,246.38
2003	66,335,800.00	100351582.6	(34,015,782.64)
2004	101,845,262.40	103814864.9	(1,969,602.51)
2005	103,551,403.40	107805811.1	(4,254,407.69)
2006	109,389,941.30	112453962.9	(3,064,021.57)
2007	111,455,813.40	117846317.8	(6,390,504.42)
2008	120,626,517.10	124039233.3	(3,412,716.22)
2009	124,702,075.00	131025161.7	(6,323,086.68)
2010	132,687,028.60	138762428.1	(6,075,399.48)
2011	142,700,217.00	147146126.8	(4,445,909.79)
2012	162,587,533.10	156010598.1	6,576,934.96
2013	174,990,175.00	165145723.3	9,844,451.69
2014	175,335,399.60	174407152.9	928,246.73
2015	182,051,372.60	183748981.9	(1,697,609.28)
2016	199,476,600.20	193134587.9	6,342,012.32
2017	201,528,215.60	202510372.3	(982,156.71)

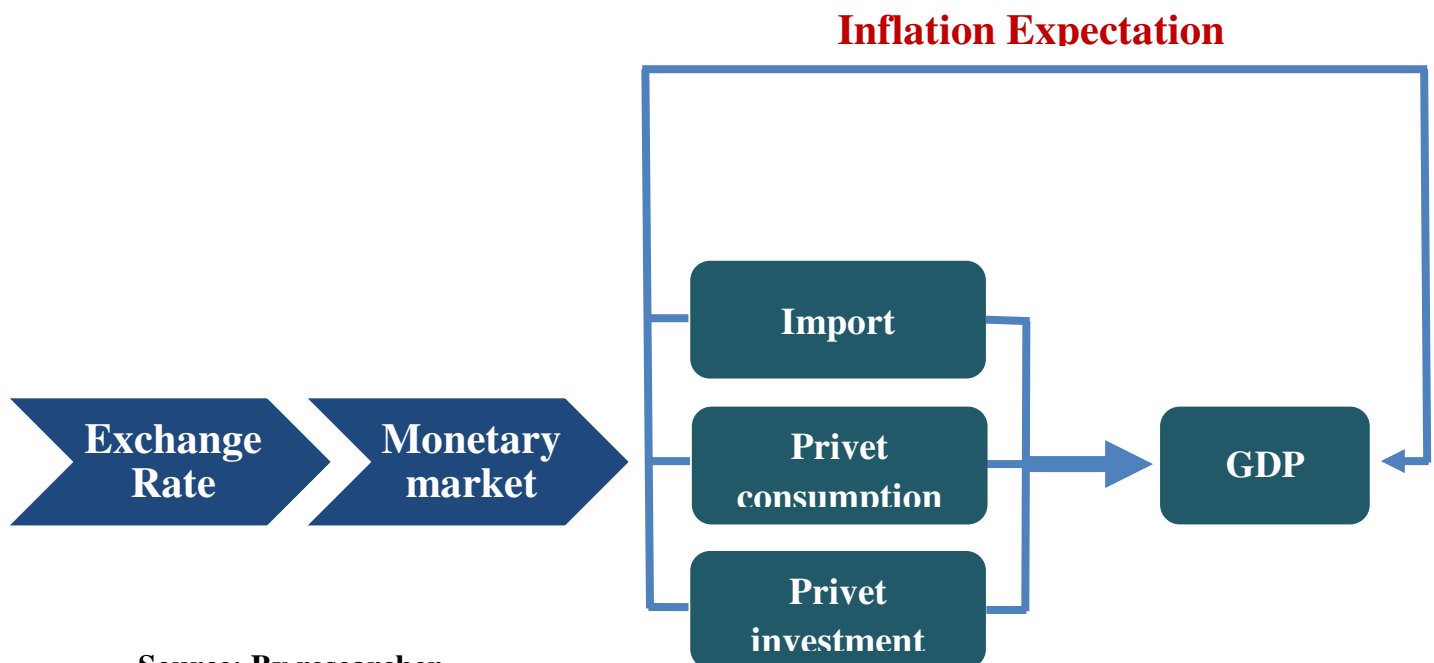
II. The MPT in Iraq

In time that the monetary policy makers intervenes in exchange market to affect the exchange rate positively or negatively by selling or buying foreign currency in direct or indirect way (monetary derivatives), the mechanism is deferent in Iraq, due to the real sector disruption in both sides (public, and private), financial Shallowness, in additional to lack of foreign exchange inflows (except oil returns) through the direct or indirect investments because the Security instability, political situations in the country.

The returns generated from oil sector are the only resource for foreign currency supply (in other words, the foreign currency is monopolized by the government). ⁽²⁾

As a result, the monetary policy adopted the exchange rate as nominal anchor and used the window of selling foreign currency to control it. Figure (3)

Figure (3) channels of MPT in Iraq



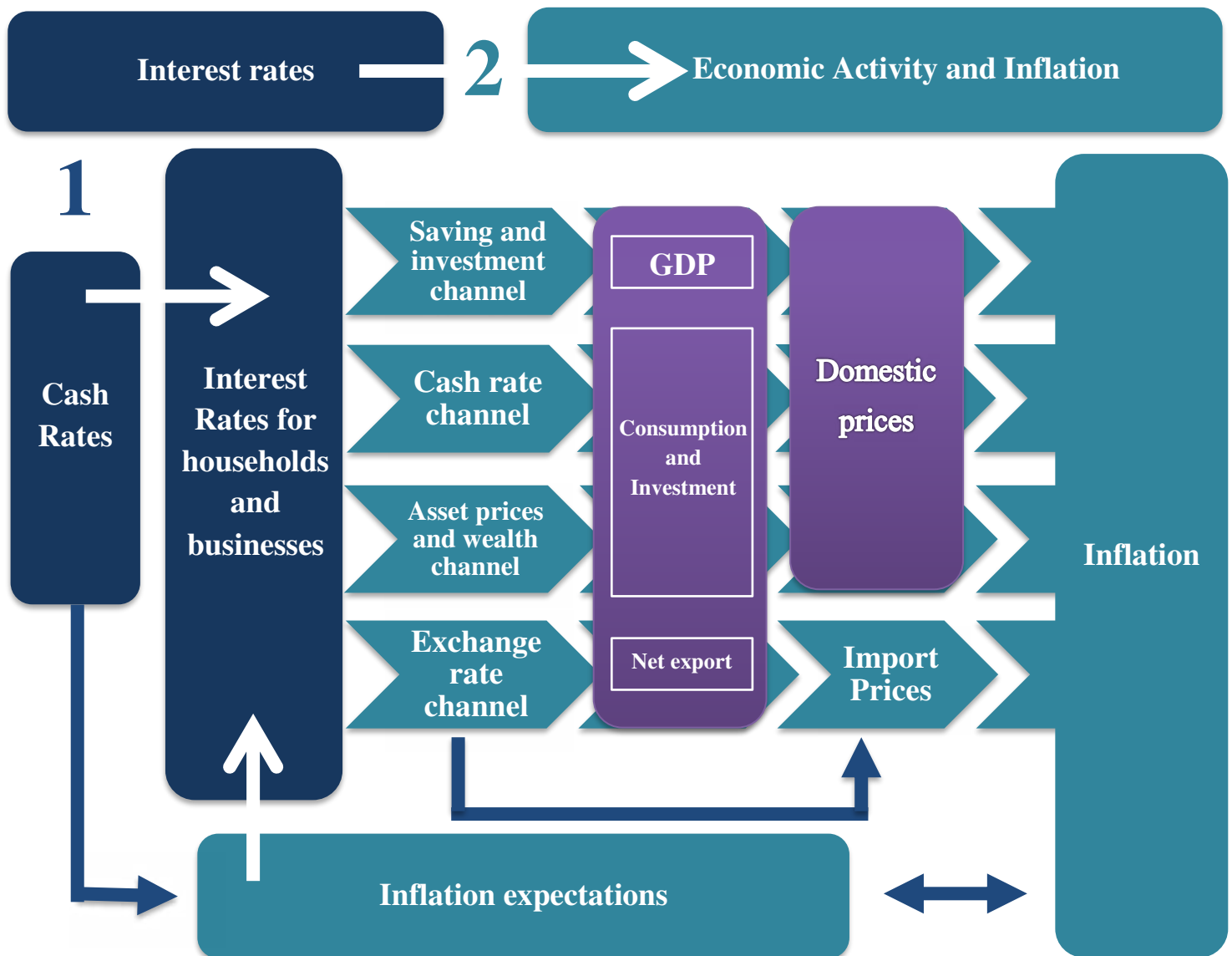
Source: By researcher

The CBI is leading a policy aims managing the inflation Expectation, then: the individual consumers, investors and importers can make and adopt their plans and strategies.

I. The standard MPT (in the economies that having financial depth)

In the economies that have a financial depth, the effect on Interest and Cash rates by monetary policy tools transfers to the economy activities and inflation through many channels, each one effect some indicators, mechanisms and behaviors in the monetary and financial sector down to achieve the goals and keep the stability in the general level of prices.

Figure (2) Channels of MPT



Source: Atkin, Tim and Cava, Gianni, 2017 “The transmission of monetary policy: How Does it Work?” reserve bank of Australia, page 4.

The figure (2) illustrate that four key channels transfer the monetary policy effect to the economy, these channels effect GDP and individual behaviors → prices → inflation, in addition, the change in interest rates and cash rates effect the inflation expectation → inflation.

Introduction

The monetary transmission mechanism means how **monetary policy transfer its effects to the economy** and which key channels that can influence more, this give ability to evaluate what the stance of monetary policy is at a particular point in time. And how to set policy instruments, policymakers must realize the perfect timing to apply the suitable policies in order to achieve the expected results.

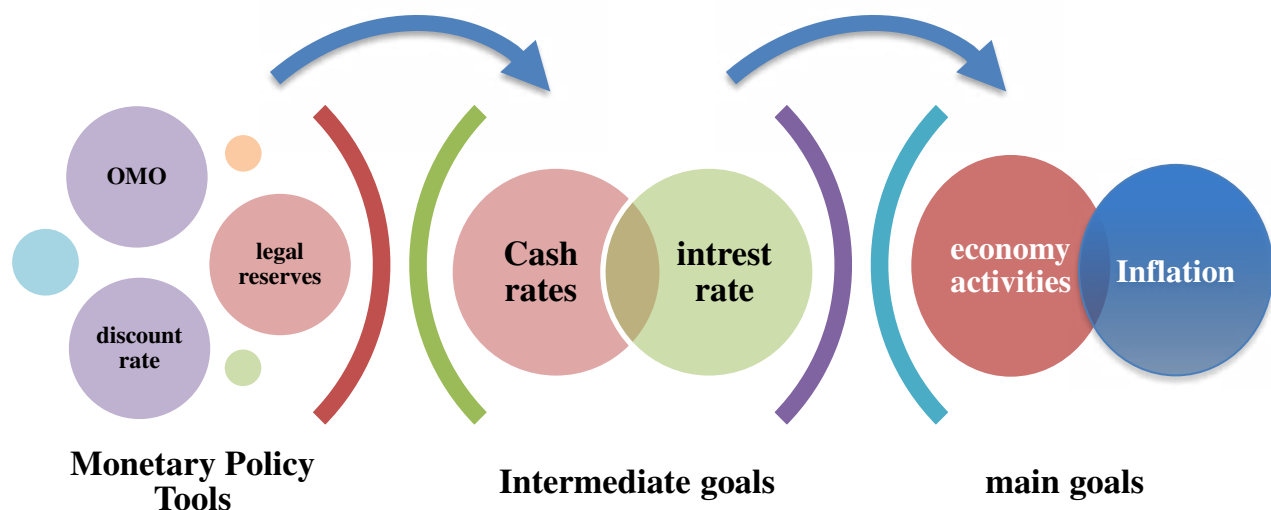
As well known, the relationship between monetary sector and real sector in the Iraqi economy is almost separated due to financial shallowness which reflected on **financial domination**, beside the absence of controlled mechanism of inflation& production gaps, in additional to absence of trend measurement for potential production and targeted inflation, and their effect on monetary policy in Iraq.

I. The Conceptual framework:

- Monetary policy transmission (MPT)

The MPT refers to the mechanisms that transfer the effect of monetary policy to the economic activities and the level of inflation, in another word, how the changes in cash rates or interest rate (by monetary policy tools) influence the real economy. ⁽¹⁾

Figure (1) the simple MPT



Resource: by researcher



The Monetary Policy Transmission (MPT) in Iraq

Prof. Dr. Mahmood M. M. Daghir
D.G of Fin operations & debt
Management
Central Bank of Iraq
mahmood.daghir@cbi.iq

Abstract

The monetary policy in general is one of the economical policies, aims to achieve many goals, the most important one is managing the inflation rates within the desired target.

Subsequently, the modern monetary policy apply its influence, then transfer the effect to the economy out of liquidity rates framework toward the correlation structure between monetary tools and real sector (by minimizing production gap), and monetary sector (by minimizing inflation gap).

After 2003, the monetary policy in Iraq considered the inflation as a main target, using the exchange rate as a nominal anchor due to its role in transferring the monetary policy influence to the real sector (because the **financial Shallowness** in the economy), by employing the selling foreign currency window and sterilizing the IQD plunge caused by government expenditure in order to control the target

Below the paper Structure:

- Introduction
- Conceptual framework
- MPT in Iraq.
- production gap, inflation gap and exchange rate gap in Iraq
- The rule of exchange rate in achieving the targeted inflation.
- The effect of potential production and targeted inflation on monetary policy in Iraq.
- Conclusions.

www.cbi.iq